



136

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

اليابانيون

تأليف: أدوين رايشاور

ترجمة: ليلى الجبالي

مراجعة: شوقي جلال



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

136

اليابانيون

تأليف: أدوين رايشاور

ترجمة: ليلى الجبالي

مراجعة: شوقي جلال



المحتوى

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى

استهلال

بقلم المترجمة

يتناول هذا الكتاب الذي يقع فيما يزيد عن أربعمائة صفحة في النسخة الإنجليزية كافة جوانب حياة الشعب الياباني. وقد ركّز فيه المؤلف-بحق- على الخصائص الفريدة لهذا الشعب، فقدم جرعة مكثفة عن هذا العملاق الذي استطاع أن يتحول في فترة تقل عن ثلاثين عاما، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، من بلد محطّم، دمر تدميرا كاملا، فقيرا لا يملك شيئا من الموارد أو الصناعات، بعد إلقاء القنبلتين الذريتين الأمريكيتين عليه في هيروشيما، وناجازاكي، إلى بلد عملاق اقتصاديا ينافس أكبر دول العالم الصناعي، بل يتفوق عليها.

والمؤلف «أودين رايشاور» ولد وعاش في اليابان، وأجاد لغتها، كما أنه شغل منصب سفير الولايات المتحدة فيها لمدة خمس سنوات في الفترة من عام 1961 إلى 1966، وهي الفترة التي كان لقوات الاحتلال الأمريكي في اليابان دور في القيام ببعض الإصلاحات. وليسمح لي القارئ الكريم أن أرجوه أخذ تناول المؤلف لهذه الفترة بشيء من التحفظ، لأنه-في تقديري-كان منحازا إلى حد ما لدور قيادة قوات الاحتلال الأمريكية في اليابان، وإن كان هذا لا يمنع-بالتأكيد-حقيقة أن المؤلف قد توخى الموضوعية إلى حد كبير في عرض وتحليل السياسات والخصائص اليابانية الفريدة، بمقدرة فائقة نابعة من فهمه العميق لطبيعة وخصائص

الشعب الياباني.

ولا شك أن هذا الكتاب يضيف إلى القارئ العربي كثيرا من المعرفة التاريخية والحضارية بالشعب الياباني الذي ينفرد من بين شعوب العالم أجمع بخصائص ذاتية فريدة تجعله يتمتع بقوة وتجانس ووحدة ثقافية لا تعرفها شعوب أخرى كثيرة وخصوصا شعوب العالم العربي. وإذا كانت هذه القوة والتجانس والوحدة الثقافية ميزة كبرى فإنها أيضا كانت أحد أسباب العزلة التي وقفت حائلا بين اليابان والدول الأخرى في علاقاتها الخارجية سنوات طويلة، استطاعت أخيرا أن تتغلب عليها. إن المثل الذي تقدمه اليابان للعالم على قدرتها الديناميكية في مزج الثقافات الوافدة وتطوير مهاراتها اليابانية الفاعلة لحل مشاكل الصناعة وحياة المدن وتكريس ديمقراطية الجماهير، إنما يؤكد لنا أن هذا البلد العملاق لديه الفرصة السانحة لقيادة المسيرة العالمية نحو إقامة «مجتمع كوني» في القرن الحادي والعشرين.

إن انتماء المواطن الياباني لبلده، وإيثاره مصلحة الجماعة التي ينتمي إليها، كانتا وسيظلان الركيزة الأساسية في التقدم المذهل لهذا الشعب العملاق. وأحسب أن هذا هو الدرس لشعوبنا العربية التي تمتلك من التكامل ما لا يمتلكه الشعب الياباني، من ثروات وموارد طبيعية هائلة، لكنها-للأسف-تفتقر إلى هذه الخاصية الفريدة التي يمكن أن تجعل منها-كما جعلت من اليابان-أمة من أقوى وأغنى أمم الأرض جميعا.

وربما تكون الحقيقة الهامة التي يمكن أن تخرج بها من هذا الكتاب(*) حقيقة في غاية البساطة تقول... ليس مهما لكي تصبح دولة ما، من الدول المتقدمة الغنية القوية، أن تمتلك ترسانة عسكرية وقنابل نووية، وتقف في مقدمة فريق سباق التسلح العالمي. ولكن تستطيع أن تكون كذلك إذا عرفت كيف تستثمر كل طاقاتها البشرية والطبيعية لتحقيق الاعتماد الكامل على

(*) رأت هيئة التحرير أن ضخامة حجم الكتاب الأصلي تحول دون نشر ترجمته كاملة في السلسلة، ولأهمية الكتاب فقد قررت ترجمة الكتاب على أن يكون في الحجم المعتاد للسلسلة وطلبت من السيدة المترجمة عدم ترجمة الباب الرابع من الكتاب والذي يتناول القضايا السياسية في اليابان وكذلك الفصل المتعلق باللغة من الباب الخامس.

(هيئة التحرير)

ذاتها في غذائها، وأن توظف ما تنقله من التكنولوجيا الوافدة إليها من العالم المتقدم لتطوير قدراتها الإنتاجية الزراعية والصناعية، وأن يكون غذاء شعبها العقلي والروحي والمادي الوحيد هو «الانتماء» لقوميتها واحترام وتقديس هويتها الوطنية التي من دونها يستحيل اللحاق بالأمم المتقدمة التي كانت ذات يوم بعيد أكثر تخلفا من أمتنا العربية العريقة ذات الحضارة والتراث الضارب بجذوره في أعماق التاريخ الإنساني. أليس هذا وحده كان سرّ تحول اليابان من دولة محتلة فقيرة مدمّرة إلى عملاق اقتصادي وصناعي في فترة تقل عن ثلاثين عاما.

مدخل

يتدفق نهر التاريخ في اليابان تدفقا سريعا. ومع كل منعطف تظهر اليابان في ضوء جديد. وقد حان الوقت لإعادة تقييم اليابان من منظور أواخر السبعينات. وقد حاولت في الماضي، ومن خلال كتابات مختلفة لي، أن أقدم عرضا موجزا عن هذا التدفق، أو وصف ظروف حياة الشعب الياباني، وتنظيمه الاجتماعي، والأفكار التي تحركه، كذلك علاقاته الدولية. وعلى سبيل المثال كتبت في كتابي «الولايات المتحدة واليابان»، والذي صدرت منه عدة طبعات، عن الشعب الياباني وهو يسلك طريق الحرب.. ثم كتبت عنه وهو يستجيب للإصلاحات العنيفة التي قام بها الاحتلال الأمريكي، وكيف كان رد فعله إزاء ما حققه من نجاح اقتصادي باهر بعد الحرب. غير أن هذه المراحل كلها من تاريخ اليابان الحديث أخذت تتراجع لتصبح شيئا منتميا إلى الماضي، مع تراث يفوقها قدما ساعد على تشكيل الصورة التي أصبحت عليها اليابان اليوم، وربما ما سوف تكون عليه في المستقبل أيضا. وقد حان الوقت لكي نلقي نظرة جديدة على اليابان واليابانيين من منظور اللحظة الحاضرة.

غير أنني وأنا أرقب اليابان من منظور أواخر السبعينات حاولت أن أتجنب التركيز الدقيق على الموقف الراهن خشية أن يؤدي هذا التركيز على القضايا الراهنة إلى صرف اهتمامنا عن جوانب الصورة الأساسية والدائمة التي تتيح لنا رؤية أفضل

لما قد تصبح عليه اليابان في المستقبل. ومن هنا فقد حرصت أن أركز تركيزا واسعا على اليابان المعاصرة كما يمكن أن نراها في ضوء كل خبراتها الماضية. ومن الطبيعي ألا تتغير الحقائق الأساسية المتعلقة بالماضي.. الأمر الذي جعلني-عن غير عمد-أستخدم العبارات نفسها التي سبق استخدامها في مؤلفاتي السابقة في وصف الحقائق. لكن هذه الحقائق نفسها التي لا تتغير كثيرا ما تبدو في ضوء جديد إذا ما نظرنا إليها من زاوية جديدة زمنيا.

وعلى ذلك فإن كتابي هذا ليس مجرد استكمال لمؤلفاتي السابقة، لأنه يعتبر كتابا جديدا تماما من حيث الموضوعات التي تناولتها، ومن حيث بنائه، وإلى حد بعيد أفكاره أيضا. إنه-بعبارة أخرى-محاولة جديدة لتصوير اليابانيين على ما هم عليه اليوم، ولتوضيح مكانة اليابان في العالم المعاصر.

وحيث إن اليابان وشعبها يشكّلان موضوعا واسعا بالغ التنوع، يصعب تناوله من كافة جوانبه في كتاب في مثل هذا الحجم، وحتى لو كان تناولا سريعا، لذلك فإنني لم أحاول التعامل مع تفاصيل الحياة الرائعة في اليابان إلا لكي أوضح نقاطا أشمل. كما أنني لم أتعمق الإنجازات الجمالية العظيمة، التي حققها الشعب الياباني، إلا بوصفها عناصر تدخل في أنماطه الاجتماعية وتطوره الثقافي. ولم أحاول تحليل النمو الاقتصادي الياباني الكبير إلا بوصفه جزءا من تطورها التاريخي العام، ولتوضيح دور النشاط الاقتصادي في المجتمع الياباني، وكيف حدد تطور اليابان الاقتصادي المركز الذي تحتله في العالم اليوم. فقد تمّ تغطية كل هذه الجوانب الأخرى من قصة اليابان في مؤلفات أخرى أكثر تخصصا. لكني-بدلا من هذا-ركزت جهدي على التنظيم الاجتماعي، والقيم، والنظام السياسي، وعلاقات اليابان بالعالم الخارجي.

الباب الأول
الموقع

١ الأرض

لا يختلف الشعب الياباني عن الشعوب الأخرى، من حيث إن الأرض التي يعيش عليها هي التي تشكل سماته الأساسية. فالموقع والمناخ، وما تنعم عليه الطبيعة من هبات، هي حقائق ثابتة، تحدد مسار تطوره، وترسم له وجهة معينة. لذلك فسوف نبدأ دراستنا عن اليابانيين من هذه النقطة، أي من الموقع الجغرافي.

ينظر معظم الناس إلى اليابان بوصفها بلدا صغيرا. وحتى اليابانيون أنفسهم استقرت هذه الفكر في أذهانهم. فاليابان، بالفعل، تبدو بلدا صغيرا إذا نظرنا إليها على خريطة العالم، حيث نراها مجرد مجموعة هزيلة من الجزر بالقرب من الساحل الشرقي لكتلة الأرض التي تمثل القارة الأوروبية الأسيوية الضخمة، وتطل على المحيط الهادي الواسع الضخم، فضلا عن أنها تبدو بالتأكيد كما لو أنها قزم بالنسبة للدولتين المجاورتين لها، وهما الصين والاتحاد السوفييتي. ويبدو الشيء نفسه أيضا بالنسبة للولايات المتحدة وكندا البلدين الشماليين العملاقين المواجهين لها عبر المحيط الهادي. غير أن حجم بلد ما ليس إلا مسألة نسبية. فإذا أقمنا مقارنة بين اليابان وأراضي أوروبا الغربية

نراها تختلف اختلافا كبيرا. ذلك لأننا إذا قلنا إن اليابان أصغر من كاليفورنيا، أو إنها يمكن أن تبتلع داخل إقليم سيبريا، لما أفادتنا هذه المقارنة بقدر ما يفيدنا القول: إن اليابان أكبر كثيرا من إيطاليا، وتبلغ نصف مساحة المملكة المتحدة. أما بالنسبة للأمريكيين فلعل أفضل مقارنة من حيث مساحة الأرض والسكان القول إن اليابان تساوي نيويورك، ونيوجيرسي، وبنسلفانيا، وكل نيو إنجلند، فيما عند ولاية ماين «Maine».

وهناك وسائل مختلفة لقياس حجم بلد ما، ليس أهمها بالتأكيد المساحة بالأميال المربعة، لأن هذا المقياس قد يكون مقياسا مضللا إلى أبعد حد. إذ لا يمكن أن يتساوى ألف ميل مربع من أرض القطب الجنوبي، أو جرينلاند، أو حتى من غينيا الجديدة بعشرة أميال مربعة من الأرض الواقعة عند مصب نهر الراين، أو من أراضي ولاية الينوي الزراعية الغنية، ذلك لأن المساحات الشاسعة التي تفصل مصادر الثروة المعدنية في سيبريا، أو آلا سكا، أو في الجزء الشمالي الغربي من كندا عن الأقاليم الأكثر صلاحية للسكنى، هي في الواقع عوائق اقتصادية أكثر منها مصادر قوة.

أما المقياس الأكثر دلالة على حجم أمة ما فهو تعداد سكانها. وعل أساس هذا التصنيف توجد أربع دول عملاقة، هي الصين والهند اللتان اقترب تعداد سكان كل منهما من بليون نسمة(*)، والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة اللتان أتاحت لهما المصادفات التاريخية فرصة الامتداد عبر مساحات قارية واسعة، وفي الوقت نفسه زاد سكان كل منهما كثيرا عن مائتي مليون نسمة. كذلك فإن لكل من إندونيسيا والبرازيل الامتداد الجغرافي الذي يسمح لهما بأن يصلا، مع مضي الزمن، إلى فئة العمالقة. فمنذ سنوات قليلة فاقت إندونيسيا اليابان في عدد السكان، والبرازيل سائرة نحو هذا التفوق. لكن اليابان تأتي بعد هذا لتقف في المرتبة السابعة في العالم، وتسبق بمراحل بلدانا كبيرة من أوروبا الغربية، كانت تعد من زمن ليس بعيد، من الدول العظمى. فمنذ أوائل القرن السابع عشر نجد أن تعداد شعب اليابان كان حوالي خمسة وعشرين مليون نسمة، أي أكبر كثيرا من تعداد الشعب الفرنسي الذي كان في ذلك الوقت أكبر شعب في أوروبا،

(*) بلغ عدد سكان الصين وفقا لآخر إحصاء عام 1983 (22, 1 بليون نسمة،)وعدد سكان الهند 6, 730 مليون نسمة). «المترجمة».

ويزيد عدة مرات عن تعداد الشعب الإنجليزي، أما اليوم فقد بلغ تعداد الشعب الياباني 115 مليون نسمة (وفقا لآخر إحصائية أعلنت في نهاية عام 1975،(بلغ تعداد الشعب الياباني 112 مليون نسمة،)وهذا يعني أن عدد سكان اليابان قد بلغ تقريبا ضعف عدد سكان كل من الدول الأربع الكبيرة في أوروبا الغربية وهي، ألمانيا الغربية، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وفرنسا.

وهناك أيضا مقياس آخر مهم لقياس حجم دولة ما، وهو قوتها الإنتاجية، أو ناتجها القومي الإجمالي-GNP-الذي هو حصيلة كل من مواردها المستثمرة وسكانها، والأهم من هذا كله المهارات التي يتميز بها هؤلاء السكان. وفي هذه الفئة من المقاييس تعد اليابان من بين العمالقة، حيث يبلغ ترتيبها الدولة الثالثة في العالم. فهي تقف في المرتبة التالية للدولتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وتفوق بمراحل أكبر الدول الأوروبية الغربية، كما أنها سائرة في طريق التفوق على الاتحاد السوفييتي، رغم تفوقه عليها من حيث عدد السكان بنسبة (2 إلى 1)، وبنسبة (60 إلى 1) من حيث المساحة الجغرافية.. (بهذه المناسبة أود أن أشير هنا إلي أنني تعمدت حذف الأرقام المحددة لإجمالي الناتج القومي في هذا الجزء والأجزاء الأخرى من الكتاب، لأن أرقام الإحصائيات التي يتقادم عهدها هي من أكثر الأمور تعرضا للنسيان. والواقع أن معظم الأرقام تتراجع زوايا النسيان في عصرنا الحاضر، عصر الزيادة السريعة للسكان، والنمو الاقتصادي المتعاظم الذي يتضاعف نتيجة قفزات التضخم الهائلة. وقد فضلت التركيز في الجزء الأكبر من الكتاب على التعميمات العددية العريضة والنسب المقارنة، لأنها أقل تعرضا للتقادم بسرعة).

لقد أصبح من عاداتنا الراسخة أن نحكم على حجم أي بلد من خلال خرائطنا التقليدية وحدها، ومن هنا ربما يكون من المفيد إدخال نوعين آخرين من الخرائط في هذا المجال، نحدد في إحداهما حجم الدول حسب نسبة عدد سكانها، ونحدد في الأخرى حجمها حسب نسبة ناتجها القومي الإجمالي. ولقد كانت المرة الأولى التي وضعت فيها تصميما لخرائط من هذا النوع في عام 1964 لكي أوضح لليابانيين، الذين كانوا حتى ذلك الوقت يعانون كثيرا من التقليل من شأن بلادهم، عقب هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية، أن بلدهم كان بالفعل بلدا كبيرا نسبيا. وقد رسمت الخريطتين

اللتين يجدهما القارئ في نهاية هذا الفصل من الكتاب، بعد مراجعة الخرائط الأقدم عهدا، على أساس الأوضاع التي كانت عليها اليابان عام1974، عندما بدأت تصبح عملاقا اقتصاديا.

ولو أخذنا هاتين الخريطتين معا لاستطعنا أن نعرف الكثير عن العالم ككل، وكذلك معرفة الحجم النسبي لليابان، كما سنرى كيف تتركز أكبر نسبة من سكان العالم في الصين، وشبه القارة الهندية، وإندونيسيا، وبعض الأمم النامية الأخرى، على حين أن قوة العالم الإنتاجية تتجمع بصورة طاغية في الدول الصناعية الأوروبية، والولايات المتحدة، واليابان. ومن المتوقع أن تتغير تفاصيل هاتين الخريطتين، مع مضي الوقت. وقد رأينا كيف أدى الارتفاع المفاجئ في أسعار البترول عام1973 إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي لدول الشرق الأوسط الغنية بالبترول، لكن عدم التوازن الأساسي بين الدول الصناعية الغنية والأمم غير الصناعية ذات الكثافة السكانية العالية، سيظل قائما وربما ازداد سوءا في المستقبل. خلاصة القول: إن عدد السكان يزيد أسرع ما يكون في الأمم الفقيرة، بينما يزيد مجمل الناتج القومي أسرع ما يكون في الدول الغنية، وفي هذا تكمن أكثر المشاكل الدولية تعقيدا.

على الرغم من ضخامة اليابان ببعض المقاييس، إلا أنها تعتبر بلدا صغيرا من حيث الحجم الجغرافي، أكثر مما توحي به مساحتها بالأميال المربعة، ذلك لأن معظم مساحة أرض اليابان جبلية بحيث لا يتبقى سوى أقل من خمس مساحتها أرضا منبسطة تصلح للزراعة، أو للاستغلال في استثمارات اقتصادية أخرى، بخلاف استثمارات الغابات، والتعدين، أو القوى الكهرومائية. وفي بلجيكا وهولندا نجد أن معدل عدد السكان، بالنسبة لمساحتهما الكلية، أكبر من معدلها في اليابان، لكن إذا ما قدرنا هذا المعدل على أساس الأرض الصالحة للسكنى فسوف نجد أن اليابان أكبر كثافة من كل منهما. والواقع أن معدل الكثافة السكانية، وأيضا معدل الإنتاج في الميل المربع السكني باليابان يمثل أعلى نسبة في العالم، باستثناء هونج كونج وسنغافورة.

وجبال اليابان معظمها شديد الانحدار، وهي جديدة زمنيا، لا يزيد ارتفاعها في معظم أنحاء اليابان عن مئات أو بضعة آلاف الأقدام فقط.

واليابان تتكون في معظمها من مساحات شاسعة، من التلال المغطاة بالغابات المتداخلة مع أودية ضيقة تكون شرائط رفيعة من الأراضي الزراعية والمساكن. وترتفع هنا أو هناك في مناطق متفرقة، قمم بركانية نشطة أو هامدة، أما الجزء الأوسط من هو نشو «Honshu» فتوجد به سلسلة من الجبال تعرف في مجموعها باسم جبال الألب اليابانية، والتي يصل أقصى ارتفاع لها حوالي (عشرة آلاف قدم). ويقع جبل فوجي«Fuji» في تلك المنطقة، وهو قمة بركانية كبيرة لم تنشط منذ عام1707، حيث وصل ارتفاع حممها إلى12389 قدما في الجانب المواجه لساحل البحر. ويعزى إلى هذا الجبل، بما يوحي به من جلال وعظمة، ما يتمتع به الياباني من إحساس مرهف بالفن والأدب.

ولا يوجد في اليابان سهل واسع نسبيا سوى «سهل كانتو» الذي يلتف حول طوكيو، ويبلغ أقصى طول له مائة وعشرين ميلا. وبخلاف هذا السهل يتكون معظم المناطق المأهولة بالسكان من سهول صغيرة على ساحل البحر، وأودية أنهار صغيرة نسبيا، وقليل من أحواض الأنهار في الجبال يفصل كل منها عن الأخرى تلال وعرة، أو جبال يتعذر اجتيازها.

وقد أدى انقسام اليابان إلى عدد كبير من مساحات الأرض الصغيرة إلى عزلة محلية ربما كانت سببا في ظهور نمط الحكم الإقطاعي اللامركزي في العصور الوسطى. وكانت هذه التقسيمات الطبوغرافية في الزمن القديم هي أساس انقسام البلاد إلى دويلات صغيرة تتمتع بالحكم الذاتي، وهي الدويلات التي تحولت في القرن الثامن عشر بعد تنظيمها إلى الأقاليم الثمانية والستين التي تتكون منها اليابان. ومن الأمور ذات الدلالة أن تسعة أعشار الحدود التي تفصل بين المقاطعات السبع والأربعين التي تنقسم إليها اليابان اليوم تسير بشكل دقيق مع الخطوط الحدودية لسلسلة الجبال في الأقاليم القديمة.

ورغم هذا التقسيم الطبيعي الذي تتميز به اليابان إلا أن أهم سمة يتميز بها اليابانيون هي الوحدة والتجانس، وليس التباين والتعدد. فاليابانيون يرون أنفسهم، منذ القرن السابع عشر، شعبا واحدا يعيش في أمة متحدة. وظلت هذه الرؤية هي رؤيتهم المثالية، رغم القرون الطويلة التي عاشتها اليابان مجزأة إلى إقطاعيات. ومن النادر اليوم أن نجد شعبا كبيرا في مثل

تجانس الشعب الياباني. وعلى سبيل المثال فإن الجزر البريطانية ما زالت تشهد بعض الانقسامات العرقية التي تصر على الاستمرار، على الرغم من أن الحواجز الجغرافية هناك أقل حدة كثيرا مما هي في اليابان.

وقد ظلت وسائل النقل البرية في اليابان من الوسائل الشاقة إلى أن مدّ اليابانيون في العهود الحديثة خطوط سكك حديدية، ومهدوا عددا كبيرا من الطرق. والملاحة النهرية لا تصلح في أي نهر من أنهار اليابان، إلا في بعض المسافات القصيرة منها. أما وسائل النقل البحري فكانت دائما من الوسائل السهلة نسبيا حول كل شواطئ اليابان، وخصوصا عند جزيرة السباق الجميلة في بحر إنلاند، تلك الجزيرة التي تمثل أكبر شريان رئيس في النصف الغربي من اليابان.. في تصل شمال كيوشو-«Kyushu»عند نقطة الالتقاء الرئيسة، بالجزء القديم من العاصمة الواقعة عند الطرف الشرقي من بحر إنلاند مما جعلها تمثل المحور الأساسي لمعظم تاريخ اليابان القديم.

والمعروف أن المشتغلين بالزراعة في كل مكان يرتبطون ارتباطا وثيقا بالأرض التي يعيشون عليها وتمدهم بالغذاء. ولكن بالإضافة إلى هذا الارتباط الطبيعي المعروف في العالم كله نجد أن بين اليابانيين من يتميزون بدرجة عالية من الإحساس بجمال الطبيعة. فاليابان لير بها مكان يبعد عن البحر أكثر من سبعين ميلا. والجبال على مرمى البصر في كل مكان تقريبا، والأرض كلها تكسوها الغابات، وخضرة كثيفة بفضل الأمطار الغزيرة، والطبيعة المتنوعة مع حركة الفصول تبدو فاتنة رائعة. وقد أظهرت الأعمال الأدبية القديمة مدى التذوق الشديد لجمال البحر بمناظره الطبيعية، وجمال الجبال والأودية الصغيرة المتدثرة بالخمائل. ومن الأمور التي تلفت النظر حاليا أن اليابانيين حين يقومون بزيارة المناطق الطبيعية يظهرون ولعهم الشديد بإبراز مواطن الجمال التي تتمتع بها بلادهم، وإن كان حماسهم هذا قد تسبب أحيانا في تشويه هذه المناطق.

وبوجد في اليابان-بخلاف جبل فوجي الفريد «Fuji»-أشهر ثلاث مناطق طبيعية في اليابان وهي:

ميياجيما «Miyajima»، وهي جزيرة مشهورة بمعبدها، تقع في بحر إنلاند، بالقرب من هيروشيما، ومنطقة آما نو-هاشيدات «Ama-No-Hashidat»، أو كما تعرف باسم «جسر السماء»، وهي مساحة رملية صغيرة، تظللها أشجار

الصنوبر على ساحل بحر اليابان شمال كيوتو. والمنطقة الثالثة هي، «ماتسوشيما-» «Matsushima»-وهي مجموعة من الجزر ذات المناظر الطبيعية الخلابة والمليئة بأشجار الصنوبر، وتقع في خليج بالقرب من مدينة سينداي «Sendai» الواقعة في الجزء الشمالي من اليابان. ومن المنتظر أن يكون لمعظم أقاليم اليابان حدائق كبرى خاصة بكل منها تتراوح بين ثلاث أو ثماني حدائق. كما توجد آلاف أخرى من المناطق الجميلة، ومنتجعات الينابيع الساخنة، فضلا عن عدد لا حصر له من الأماكن الجميلة الأقل شهرة.

وجمال الطبيعة في اليابان ليس في روعة وجلال الغرب الأمريكي، ذلك لأن معظم هذا الجمال يتركز في مناطق صغيرة المساحة ويوحي بالألفة مما مكن اليابانيين من السيطرة على الطبيعة والمحافظة عليها في وحدات صغيرة بجهودهم الذاتية. وينطبق ذلك على الحدائق اليابانية ذات المساحات الصغيرة. ولا يستثنى من هذه الأحجام الصغيرة إلا الجبال المرتفعة الواقعة في المنطقة الوسطى من اليابان، والمناظر الممتدة للأفق البعيد في جزيرة هوكايدو«Hokkaido» الشمالية، والتي لم تنضم إلى اليابان تماما إلا مع نهاية القرن التاسع عشر. وهي جزيرة زاخرة بالمناطق الطبيعية الشاسعة، يسكنها عدد قليل من السكان مما يذكرنا بالشمال الأمريكي.

ومن دواعي السخرية، أن اليابانيين على الرغم من ولعهم الشديد بالطبيعة إلا أنهم، شأنهم شأن أي شعب آخر، فعلوا الكثير مما ساهم في تشويهها. وكان هذا أمرا حتميا في بلد تصل فيه نسبة السكان، وكذلك معدل الإنتاج في الميل السكني المربع، أعلى المستويات في العالم. فقد أزالوا تلالا خضراء من أجل إقامة مصنع، وبناء مناطق سكنية أو استغلال أراضي طرح البحر. والجبال التي كانت ترى على مرمى البصر اختفت خلف دخان المصانع. كذلك امتدت مفاسد المدينة إلى كثير من المناطق الريفية الزراعية. واختفت الجبال وطمست معالمها وراء «الخطوط المعلقة» التي أقيمت لخدمة سياح المدن. وتوارت المواقع التي اشتهرت بجمالها بعد أن غطتها الفنادق والمطاعم والمحالّ الصغيرة. ومع ذلك فاليابان، رغم ازدحام الجزء الأكبر من مناطقها المتفرقة بالسكان، لا تزال أرض الطبيعة الساحرة والجمال الخلاب.

ويختلف مناخ اليابان اختلافا كبيرا عن مناخ أوروبا، وهو ما يفسر مدى

الكثافة السكانية، وكذلك معدل الإنتاج في الميل المربع السكني. فبينما نجد الزراعة الأوروبية محددة بفصول الصيف الجافة في الجنوب، والباردة في الشمال نجد أن اليابان، على خلاف ذلك، تتمتع بمناخ صيفي حار، وأمطار دائمة تسقط على معظم أنحائها طوال فصل النمو الذي يبدأ مع أوائل الربيع ويستمر حتى بداية الخريف. هذا المناخ كان سببا في خلق أنماط من الزراعة تفوقت على غيرها بغزارة المحاصيل، وهو ما ترتب عليه في الوقت نفسه كثافة في عدد السكان الزراعيين.

وقد تكون هذه المقارنة بين مناخ اليابان ومناخ الساحل الشرقي من أمريكا الشمالية أسهل من مقارنته بمناخ أوروبا، نظرا لأوجه التشابه الكبيرة بينهما. فالعلاقات التي تربط كتل الأرض بالمحيطات، والرياح السائدة داخل اليابان وحولها تشبه العلاقة بينها وبين الساحل الشرقي الأمريكي. بينما نجد تناقضا بين هذه العلاقات ومثيلاتها على الساحل الغربي وأوروبا. ولكي تتوفر لدينا فكرة عامة عن درجة الحرارة والمناخ في اليابان يجب أن ننظر إلى الجزر اليابانية على خريطة للساحل الشرقي من أمريكا الشمالية على خط العرض نفسه، لنرى أن الجزر اليابانية الأربع الرئيسة هي امتداد لمقاطعة ماين «Maine» الشمالية، أو منتريال في كندا، وعلى الخط نفسه مع المكسيك تقريبا. كما سنجد أيضا أن أوكيناوا (جزر ريوكيو «Ryukuo» تقع على خط العرض نفسه الذي تقع عليه فلوريدا، وتتوازى مع جزر كيوريل «Kurile» التي فقدتها اليابان في الحرب العالمية الثانية، وأصبحت ضمن أراضي الاتحاد السوفييتي مع نيوفاوندلاند. «Newfoundland» أما العاصمة اليابانية فتقع على امتداد مستوى كار ولينا الشمالية(*1).

ولما كانت اليابان ليست جزءا من كتلة الأرض القارية، وإنما تقع على بعد بضعة مئات الأميال من الشاطئ، لذا نجد أن مناخها يدخل ضمن مناخ المحيطات المتميز بدرجة حرارة أقل شدة في الصيف، وأقل برودة في الشتاء، أي أنه يختلف عن مناخ ساحل أمريكا الشرقي المقابل لها على خط العرض نفسه. وتتراوح نسبة الضباب فيها من (40-120)بوصة سنويا. وتعتبر الفترة الممتدة بين أوائل فصل الخريف في الشتاء فترة جافة نسبيا، ذات

(*1) أنظر خريطة اليابان في نهاية هذا الفصل.

جو مشمس بهيج يغمر معظم أنحاء اليابان. وخلال الشهور الباردة، تهب عليها من القارة رياح باردة جافة نتيجة ارتفاع الضغط الجوي في سيبريا المتجمدة ومنغوليا.

ولا يخرج عن هذه القاعدة سوى استثناء واحد أساسي، وهو أن الرياح الباردة التي تهب شتاء من سيبريا تأتي محملة بكمية كبيرة من البخار بعد مرورها على بحر اليابان، فتسقط على شكل ثلوج وبكميات كبيرة عند مرورها بالسلسلة الجبلية الوسطى من هو نشو «Honshu». وهذه الظاهرة هي ظاهرة «الظل الثلجي» نفسها التي تتعرض لها الشواطئ الشرقية للبحيرات الكبرى في أمريكا الشمالية. والفرق الوحيد بين هاتين الظاهرتين هو أن الثلوج في اليابان تسقط على نطاق واسع، وهو ما يميز المناطق الساحلية الشمالية الغربية من هو نشو، بشتائها الثلجي غير العادي، الذي تغطي فيه الثلوج كثيرا من المناطق، حيث يصل ارتفاعها ما بين (5 و 6) أقدام. وتعتبر هذه الأمطار الثلجية أثقل أمطار ثلجية تسقط على أي منطقة سكانية على الإطلاق.

أما التناقض المذهل حقا فهو ذلك التناقض بين جانبي الجزء الجبلي الرئيس من شمال اليابان. فبينما يكون أحد جوانبه معتما وتغطية الثلوج العميقة، نجد الجانب الآخر مضيئا بالشمس المشرقة والأرض فيه مكشوفة، وقد يفصل بينهما أحيانا نفق للسكة الحديدية يمتد بضعة أميال قليلة. هذا الواقع الذي تفرضه الطبيعة، مع تركيز الاهتمام على كل المدن الكبرى الواقعة على الجانب المواجه للمحيط الهادي، أدى إلى خلق شعور بالاستياء وصل إلى درجة الشعور بمركب النقص لدى سكان الجانب الآخر المعتم الذي أطلق عليه اليابانيون أنفسهم اسم «الجانب الخلفي من اليابان» -Ura Nihon>أما شبه الجزيرة التي تمتد على شكل شبه بروز داخل المحيط الهادي فهي على العكس من ذلك، إذ تتميز بمناخ شبه استوائي لطيف جدا، بفضل التيار المائي أو «التيار الأسود كيوروشيو- Kuroshio» كما يسميه اليابانيون، وهو التيار الذي يغسل ذلك الساحل، بالطريقة نفسها التي يكتسح بها تيار الخليج، ساحل الولايات المتحدة الجنوبي الشرقي تقريبا.

ويمتد فصل الإنبات في معظم اليابان-باستثناء هوكايدو-إلى مائتين أو مائتين وستين يوما. أما فترة الصيف شديدة الحرارة فهي الفترة القصيرة

التي يكون فيها الطقس شديد الوطأة، ليس بسبب ارتفاع درجة الحرارة فحسب، وإنما بسبب نسبة الرطوبة العالية.

وفصل الشتاء ليس شديد البرودة، وإن كان من الفصول غير المريحة ما لم تتوفر فيها وسائل تدفئة مناسبة، وهو الوضع الذي كان سائدا في اليابان إلى سنوات قليلة مضت. ويندر أن تنخفض درجات الحرارة إلى ما تحت الصفر إلا في الشمال، وعلى قمم الجبال الشاهقة، لكنها قد تصل في فصل الشتاء إلى هذه الدرجة أثناء الليل في معظم أنحاء اليابان فترة لا تزيد عن شهر أو شهرين فقط. وتسقط الثلوج من وقت لآخر على جميع أنحاء اليابان فيما عدا أوكيناوا. ولما كانت درجات الحرارة في فصل الشتاء ليست شديدة البرودة، إلى الدرجة التي يمكن أن تقضي على حياة الإنسان الذي يحصن نفسه ضد البرد، فقد قام اليابانيون الذين عاشوا حقبة ما قبل اليابان الحديثة، مثل الشعوب التي تعيش في مناطق مناخية مشابهة، قاموا بتطوير وسائل التدفئة التي تساعد نسبيا على التخفيف من قسوة برد الشتاء. كانت المساكن اليابانية تقليديا مساكن بسيطة، تترك فيها فتحات للتهوية، والهدف منها إباحة مرور الهواء البارد فيها في فصل الصيف، أكثر منه للتخلص من الصقيع في فصل الشتاء. وكان موقد الفحم النباتي وسيلة التدفئة الأساسية. فالإنسان يستطيع تدفئة يديه عليه لكي تنتقل الحرارة منها مع الدورة الدموية إلى الجسم كله. وفي بعض منازل الفلاحين كان الياباني يستطيع أن يضع قدمه في حفرة يصنعها خصيصا للتدفئة تعرف باسم كوتاسو «Kotasu»، أو يأخذ ليلا حمام بخار يبعث في جسمه دفئا حقيقيا يستمر معه حتى موعد النوم. كما أن أشعة الشمس الساطعة وقت الظهيرة تدفئ المنازل أيضا بدرجة معقولة، ولفترة قصيرة. ومن ثم كان موقع السكن بالنسبة للشمس مسألة هامة. وعلى الرغم من ندرة التدفئة المركزية في المنزل، وحتى وقتنا هذا، فقد حلت السخانات الكهربائية محل مواقد الفحم القديمة وغيرها من المواقد التي تعمل بالغاز والبترول. وأصبحت البيوت أكثر صلابة مما جعل فصل الشتاء أكثر احتمالا من ذي قبل، وإن كان هذا الفصل من فصول العام يعني بالنسبة لمعظم اليابانيين ارتداء الملابس الداخلية الطويلة والثقيلة.

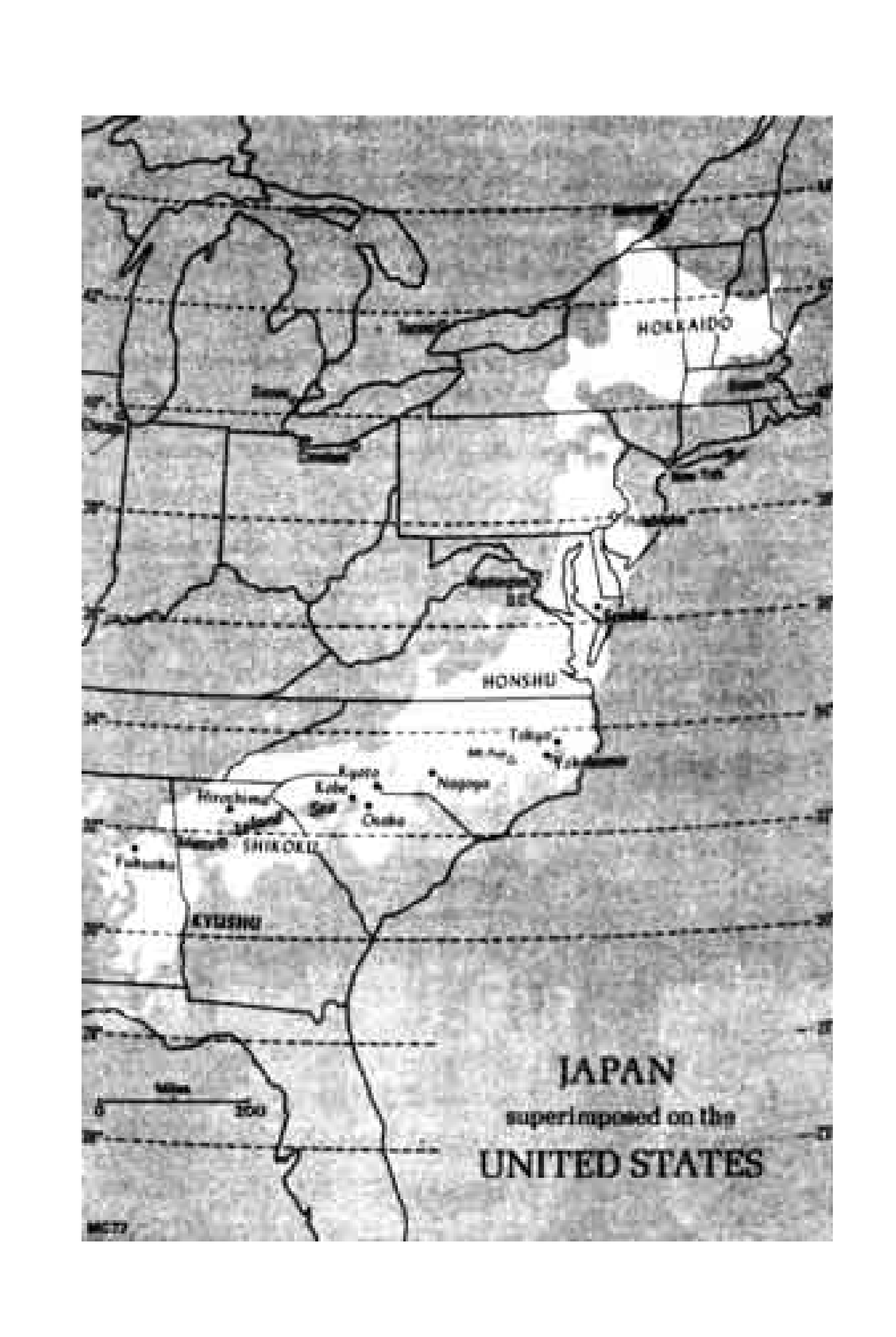
وهكذا يمكن اعتبار فصلي الشتاء والصيف من الفصول التي لا يرتاح

إليها اليابانيون، وإن كانا في الوقت نفسه لا يعتبران فصلين شديدي الوطأة، كما أن فترتهما قصيرة نسبيا. أما الشهور الثمانية الباقية من العام فهي شهور ممتعة حقا. وعلى عكس الجزء الشرقي من الولايات المتحدة نجد أن الفصول الأربعة في اليابان تتميز بتباين مناخي واضح، فمناخ اليابان المعتدل يتفق مع خط العرض الذي يقع عليه، فهو يختلف عن المناخ الاستوائي الذي يتميز بكونه فصلا طويلا يمتد إلى ما يقرب من العام، وتساعد درجات الحرارة فيه على تقبل إيقاع الحياة البطيء. أما عملية تخزين الغذاء فقد بلغت ذروتها في اليابان. فاليابانيون يعوضون قلة إنتاجهم النسبية في الشهور الباردة بالعمل المركز الشاق طوال فترات العام الأخرى الأكثر إنتاجا. ولا يجد اليابانيون ضرورة للتوقف أثناء العمل لأخذ فترة قصيرة من الراحة للهرب من فترة الظهيرة شديدة الحرارة. وهذه الظاهرة نفسها نجدها في البلاد المجاورة لليابان شرق آسيا، في كوريا والصين. وقد تفسر هذه الأحوال المناخية حقيقة ما تتميز به شعوب هذه البلدان الثلاثة، من القدرة على العمل الشاق، وما تتمتع به من طاقة لا تكل. ويبدو أيضا أن احتياجاتهم، التي نتجت عن عادات وسلوكيات أخلاقية تأصلت فيهم إلى حد كبير عبر القرون، هي التي أفرزت بين اليابانيين والبلدان المجاورة في شرقي آسيا أخلاقيات عمل نستطيع وصفها بأنها أكثر الأخلاقيات عمقا وأصالة في العالم كله. هذه الأخلاقيات هي-دون شك-سمات بارزة ورصيد عظيم لشعوب ذلك الجزء من الكرة الأرضية.

وتعتبر سلسلة الأعاصير الحلزونية الخطيرة المعروفة باسم التيفون-«Typhoons»-من أبرز ظواهر الحالة الجوية في اليابان. فهذه الأعاصير تجتاح بعض مناطق اليابان مع أواخر فصل الصيف وأوائل فصل الخريف، وهي تشبه في طبيعتها تماما، الأعاصير «Hurricanes» التي تجتاح الساحل الشرقي للولايات المتحدة أحيانا. فكلتاهما نتاج العلاقة العامة نفسها بين اليابسة والماء عند خطوط عرض متشابهة. غير أن أعاصير التيفون تتفوق على أعاصير الهوريكين في عدد المرات التي تجتاح فيها اليابان، وبما تحدثه من دمار في حياة الناس وممتلكاتهم، وهو أكبر كثيرا مما تحدثه الأعاصير في حياة الأمريكيين، ذلك لأن الجزء الأكبر من الشعب الياباني يعيش متمركزا عند شواطئ البحر، جنوب غرب اليابان، وهي المنطقة

الساحلية التي يبدأ منها تحرك إعصار التيفون.

وقد عودت أعاصير التيفون اليابانيين على توقع الكوارث الطبيعية وتقبلها بمقدرة تتسم بالتكيف الرزين. ويمكن أن نطلق على هذا النوع من القدرية اسم «العقلية التيفونية». وهذه العقلية عززتها الكوارث الطبيعية الأخرى. ولأن معظم مجموعة الجزر اليابانية تكونت نتيجة ثورات بركانية، فأحيانا ما تحدث ثورات بركانية نتيجة وجود كثير من الفوهات البركانية النشطة. ويعتبر بركان آزاما «Asama» أكبر هذه البراكين جميعا فهو الذي دمّر في عام 1783 مئات الأميال المربعة في المنطقة الواقعة وسط هو نشو. وعلى امتداد الجزر ويوجد بعض المناطق ذات القشرة الأرضية المتصدعة. وعموما فاليابان تعتبر أرضا مشاعا للزلازل المدمّرة. ومن الكوارث الطبيعية الهائلة ما حدث ظهيرة يوم أول سبتمبر (أيلول) عام 1923، عندما ثار زلزال هائل ترك وراءه مدينة طوكيو وميناءها يوكوهاما وقد سويتا بالأرض تماما، فضلا عن مائة وثلاثين ألف قتيل راحوا ضحية ذلك الزلزال المدمّر. ولأن طوكيو التي كانت تعرف قديما باسم أدو-«Edo»-اعتادت على التعرض للزلازل العنيفة على فترات زمنية، فقد بات لدى اليابانيين اعتقاد شعبي مفاده أن طوكيو معرضة لاستقبال الزلزال المدمّر كل ستين عاما تقريبا. ومهما كان الأمر فقد اعتاد الشعب الياباني على تقبل بأس الطبيعة المخيف تقبلا قدريا فضلا عما لديه من طاقة كامنة جبارة تسمح بالخروج من هذه الكوارث لكي يبدأ بداية جديدة .


HOKKAIDO
HONSHU
SHIKOKU
KYUSHU
Tokyo
Kyoto
Kobe
Osaka
Nagoya
Miles
0
200
JAPAN
superimposed on the
UNITED STATES

2 الزراعة والثروات الطبيعية

من بين الجبال الراسخة، والمدن المنتشرة بغير نظام، لا يزرع في اليابان إلا 15 في المائة من مساحتها فقط، كما أن التربة اليابانية عموما تربة لا تتميز بالخصوبة. ورغم ضيق الرقعة الجغرافية لليابان إلا أن فصل النمو فيها الطويل نسبيا، ووفرة الأمطار، والعمل الشاق غير المحدود، والمهارات الزراعية العالية التي يتمتع بها الشعب الياباني، كل هذا جعل من اليابان دولة غنية بإنتاجها.

ولم تعرف اليابان الزراعة إلا في زمن متأخر، منذ مائتين أو ثلاثمائة عام فقط قبل الميلاد. وبينما كانت الدخن (الذرة العويجة) هي الإنتاج الزراعي المميز الذي ينمو قديما في حقول شمال الصين، الموطن الأصلي لمعظم حضارة شرق آسيا، نجد أن زراعة الأرز في الحقول المغمورة بالمياه هي الزراعة التي وصلت إلى اليابان بالصورة التي هي عليها الآن. ويبدو أن هذه الزراعة قد بدأت أصلا في منطقة ما في جنوب الصين القديمة. وقد بدأت اليابان في ممارسة هذه الزراعة بصورتها الحديثة، منذ القرن الثاني الميلادي، على مساحات صغيرة من الأراضي المغمورة بالمياه، استخدم فيها نظام ري يدوي معقد. ووفقا لذلك النظام تزرع شتلات

الأرز في مغارس للبذور حيث تنمو فيها بوفرة كثيفة، بعدها يتم نقلها باليد لزرعها من جديد في الحقول الرئيسة. هذا وإن كانت قد استحدثت مؤخرا آلات للقيام بهذا الغرض. والمعروف أن نقل الشتلات إلى الحقول الرئيسة يضمن لها نموا أكثر اتساقا، كما يكسب النبات وقتا أطول، تنضج فيه المحاصيل الشتوية في المناطق الأكثر دفئا من اليابان، حيث تتاح إمكانية مضاعفة المحصول.

كان هذا النوع من الزراعة في سهول اليابان الصغيرة، وأوديتها الضيقة لا يتطلب جهودا مكثفة لتخزين المياه، واستغلال الطاقة الزراعية الكامنة، والحد من الفيضانات المدمرة لمجموعة الأنهار الكبيرة. ويعتقد البعض أن مشروعات تخزين المياه على نطاق واسع في مصر، وأراضي ما بين النهرين (العراق)، وشمال الصين قد ساهمت في نشوء مجتمعات ديكتاتورية ذات كثافة سكانية عالية في تلك المناطق. وكان كل ما تحتاج إليه اليابان هو التعاون الوثيق بين المجتمعات الأصغر حجما فيما يتعلق باقتسام مصادر المياه، ولعل من السهل أن نستنتج كيف أن هذا التعاون المستمر على مدى القرون قد ساهم في جعل اليابانيين أكثر ميلا إلى تحقيق الذات الجماعية، والعمل معا كفريق.

وعلى الرغم مما تتطلبه عملية ري محصول الأرز في اليابان، من حجم عمل هائل، إلا أن نسبة إنتاج محصول الفدان الواحد منه أعلى كثيرا من إنتاج فدان القمح في الغرب. وقد تم تحويل أكبر مساحة متاحة من الأرض إلى نظام زراعة الشتلات المغمورة بالمياه. كما تم تجفيف المستنقعات الطبيعية، وإقامة الحواجز على الأراضي الرخوة، فتحولت إلى أراض زراعية منتجة. وامتدت حقول الأرز في كل مكان في خطوط متوازية مع مجرى كل قناة أو نهر صغير، ممتدة إلى منبعه تقريبا، وذلك حتى يتم الحصول على المياه بسهولة. ولا يقتصر وجود حقول الأرز في الأراضي المنبسطة، ولكنها تسير في خط متصاعد مع جوانب التلال، فتأخذ شكل مدرجات مستوية قام بتشكيلها الإنسان الياباني. أما الحقول التي تنتج محاصيل أخرى ولا تحتاج لمياه الري فهي تمتد إلى المناطق المرتفعة فوق المنحدرات التي يصعب دفع المياه إليها. وينمو الأرز في الشمال، كما هو الحال في النصف الغربي من هوكايدو. وتبلغ المساحة المخصصة لزراعة الأرز ما يقرب من 40 في

المائة من مجموع مساحة الأراضي الزراعية كلها.

وقد زادت إنتاجية الأرض زيادة كبيرة بعد تطبيق نظام زراعة المحاصيل المزدوجة حيثما كان ذلك ممكنا، والذي يتم عادة في فصل الصيف، حيث يزرع مع الأرز الحبوب الشتوية المختلفة أو الخضروات. هذه المحاصيل المزدوجة تزرع في النصف الجنوبي من اليابان، وهي المنطقة الممتدة من شمال طوكيو تقريبا إلى ساحل هو نشو (Honshu) الغربي، الواقع شمال كيوتو«Kyoto».

ونتيجة زراعة مساحات الأرز الكثيفة، والمحاصيل المزدوجة تحملت اليابان منذ القدم، شأنها في ذلك شأن بقية بلدان شرق آسيا، تحملت مشكلة تركيز السكان بنسبة أكبر كثيرا من نسبتها في الأراضي الجافة والباردة في غرب آسيا وأوروبا. ومنذ العصر الروماني أصبح عدد سكان الصين يوازي، إن لم يكن يزيد، عدد سكان أوروبا. وعلى مدى الثلاثمائة عام الماضية زاد عدد سكان اليابان عن عدد سكان دول أوروبية تماثلها في الحجم. وهكذا ظل اليابانيون يعيشون معا لعدة قرون في تجمعات أكبر كثيرا، وأشد كثافة من الشعوب الغربية. وقد ساعد هذا الوضع على تنمية استعداد اليابانيين الفطري للعمل كفريق، وتنمية مهاراتهم أيضا في عملية التنظيم الجماعي.

وتتطلب طرائق الزراعة في اليابان قدرا هائلا من العمل الذي يبدو بدائيا إذا ما قورن بالزراعة في الولايات المتحدة التي تستخدم الميكنة المتقدمة على نطاق واسع. وإذا حسبنا نسبة الإنتاج، قياسا عل إنتاجية الفرد الواحد في ساعة عمل، نجدها إنتاجية ضعيفة. أما إذا قيست بالنسبة لإنتاجية الفدان فربما تكون أعلى معدلا من الإنتاجية الزراعية في العالم كله. ونضرب مثلا بما ينتجه الفدان الواحد من الأرز الياباني، بالمقارنة بإنتاج الفدان في جنوب وجنوب شرق آسيا حيث يزيد إنتاج الفدان الأول على إنتاج الأخير ما بين ضعف إلى أربعة أمثال إنتاجيته، وبتجاوز مستويات الإنتاج الحالية لهذه الأراضي الجنوبية منذ قرون مضت. وأصبح مفهوما لماذا يتم التركيز على إنتاجية الفدان أكثر من التركيز على إنتاجية الفرد. فاليابان ظلت على مدى مئات السنين تتمتع بالثروة البشرية أكثر من الثروة الأرضية. ونتيجة هذا الواقع نجد أن عدد العاملين بالزراعة في الميل المربع

الواحد من الأرض الزراعية يزيد تسعين مرة عن عدد العاملين في المساحة نفسها في الولايات المتحدة، وأكثر من خمسة أضعاف من يشتغلون بها في ألمانيا.

وعلى أي حال فالزراعة اليابانية تتميز بدرجة عالية من الكفاءة وبأسلوب علمي خاص بها، حيث يتم استثمار كل قدم مربع تقريبا من الأرض الصالحة للزراعة بأكبر قدر ممكن. كما يتم زرع شتلات الأرز أو المحاصيل الأخرى بعناية فائقة في خطوط مستقيمة تملأ كل بوصة مربعة من الأرض. وكانت الأرض فيما مضى تحرث بعناية إلى عمق يتراوح ما بين قدم وقدمين بواسطة «الفأس» المعروف في شرق آسيا. وتروى الحقول أيضا بدقة شديدة، علاوة على استخدام المخصبات بوفرة. كانت هذه المخصبات عبارة عن الفضلات العضوية التي تتخلص منها المنازل ليلا، والتي ظلت تستخدم إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بقليل. وهذه الفضلات العضوية جعلت تربة المناطق الريفية ذات رائحة كريهة، رغم أنها مفيدة اقتصاديا. وقد توقف استخدام هذه الفضلات العضوية منذ عهد قريب، وأصبح المزارع الياباني يعتمد إلى حد كبير على المخصبات الكيماوية التي يستخدمها بكثرة. كما أخذ يستخدم كثيرا مادة الفتيل ليصنع منها أغطية لنماذج بسيطة من «البيوت الزجاجية» يزرع بداخلها الخضروات.

وكانت الزراعة اليابانية-إلى ما قبل العصور الحديثة-تتم على أسس علمية وبوعي ذاتي ياباني. فالذين كتبوا الأبحاث العلمية التي أجريت لتحسين أنواع البذور، وكذلك تحديد أفضل الوسائل العلمية، هم مزارعو القرن الثامن عشر. وبالفعل استطاع اليابانيون زراعة كل الأراضي الصالحة للزراعة (فيما عدا هوكايدو التي ظلت أرض حدود لم تشملها التنمية بدرجة كبيرة). وقد بذلت كل من الحكومة والمزارعين اليابانيين جهودا كبيرة من أجل زيادة الإنتاج. وهكذا ربما كان عدد السكان الذي وصل في ذلك الوقت إلى ثلاثين مليونا، وهو التعداد الذي دخلت به اليابان القرن التاسع عشر، ربما كان الحد الأقصى تقريبا لما يمكن أن تتحمله اليابان في ظل ظروفها في ذلك الوقت، والمتمثلة في أرض منعزلة لبلد لم يكن قد أصبح بعد بلدا صناعيا، ولا يملك سوى مساحة محدودة من الأرض الزراعية.

وقد تغير الموقف جذريا مع انفتاح اليابان على التجارة العالمية في

منتصف القرن التاسع عشر. وبعد أن تحوّلت حكومتها إلى حكومة مركزية عصرية، مما أدّى إلى حدوث طفرة كبيرة في الإنتاج الزراعي. والواقع أن فوائض عائدات الإنتاج الزراعي كانت مع أواخر القرن التاسع عشر هي مصدر التمويل لتحديث اليابان سياسيا وتنميتها صناعيا. واليوم أصبح من الممكن نقل التقنيات الزراعية المتقدمة، في أسرع وقت ممكن، من المناطق المتقدمة إلى المناطق المتخلفة. وساعدت وسائل النقل الرخيصة: كالسفن التجارية، ثم خطوط السكك الحديدية على زيادة إمكانية التخصص الإقليمي في زراعة المحاصيل. ودخلت هوكايدو عصر (الآلة)، وأتاحت المعاهد الزراعية الحكومية مزيدا من العلوم الزراعية الحديثة. وفي القرن العشرين أصبح من السهل الحصول على المخصبات المستوردة، مثل قوالب فول الصويا المنشورية، وغيرها من مصادر المخصبات المستوردة. لكن النمو السكاني فاق الإنتاج الزراعي بدرجة كبيرة الأمر الذي جعل اليابان مع بداية القرن العشرين تعاني عجزا في مواردها الغذائية بنسبة 20 في المائة تقريبا.

وبعد الحرب العالمية الثانية ساعدت سرعة دخول التكنولوجيا الحديثة على حدوث قفزة في الإنتاجية الزراعية. وزادت كميات المخصبات الكيماوية التي كانت تستخدم على نطاق كبير بالفعل. وأخيرا وصلت الميكنة الزراعية إلى اليابان، مما ترتب عليه انخفاض كبير في عدد العمال الزراعيين. وفي ظل الظروف الحزينة، التي عاشها اليابانيون خلال الفترة الأولى من سنوات ما بعد الحرب، كان نصف سكان اليابان تقريبا يعملون بالزراعة، غير أن هذه النسبة أخذت في التناقص بدرجة كبيرة. أما اليوم فإن خمسة عشر في المائة فقط من اليابانيين يمثلون الأسر الريفية. وقليل من هذه الأسر فقط هم الذين كرسوا أنفسهم تماما للزراعة. وتجمع الأغلبية العظمى من اليابانيين بين العمل الموسمي في مزارع الأجداد وشغل الوظائف في أماكن أخرى. وقد انتشرت نتيجة ذلك المزارع التي تديرها النساء وكبار السن، لأن الشباب وكذلك الفتيات يعملون في المدينة، أو يسافرون يوميا للعمل في المصانع أو المكاتب أو المحال القريبة. ومن ثم وصل حجم القوى العاملة في الزراعة إلى ما لا يقل عن 15 في المائة، ويحتمل أن تواصل هذه النسبة تناقصها لتصل إلى أقل من 10 في المائة.

ويختلف نمط الميكنة الزراعية في اليابان عن نمطها في الولايات المتحدة والغرب. فالمزارع في هوكايدو ذات الحجم الكبير نسبيا، ما زالت تعتبر من حيث المساحة صغيرة جدا بالنسبة لمستوى مساحة المزارع الأمريكية. أما في المناطق الأخرى من اليابان فلا تزيد مساحة المزارع عن فدانين ونصف فدان تقريبا، أو حوالي «هكتار»، وهو الوحدة التي يستخدمها اليابانيون، في قياس مساحة الأرض. وقد يؤدي المزيد من تناقص عدد العاملين بالزراعة، في وقت ما، إلى دمج الحيازات الزراعية، وإن كانت هذه الخطوة لم تبدأ بعد بدرجة ملحوظة. وعلى أي حال، وبصرف النظر عن مساحة الأرض التي يقوم بزراعتها المزارع الفرد، فقد تدخّل عامل طبيعة الأرض في تحديد مساحات الحقول، مما جعل معظم حقول الأرز، وحقول المحاصيل الأخرى ذات مساحات صغيرة جدا، لدرجة أن اليابانيين يفضلون قياسها بالياردات المربعة عن قياسها بالفدان أو الهكتار. وإن هذه المساحات الصغيرة لا تسمح باستخدام الآلات أو الجرارات الكبيرة، وهو ما جعل اليابانيين يستخدمون بدلا منها «النورج» أو ما يعرف باسم (Mame) وهو جرار الفول الذي يتراوح حجمه ما بين حجم آلة قطع الحشائش «المنجل» وحجم الجرار الأمريكي.

وبعد الحرب العالمية الثانية حدثت طفرة في إنتاج الأرز حققت رقما قياسيا جديدا، هذا في الوقت نفسه الذي أخذ فيه معدل استهلاك الفرد منه يتناقص نتيجة ارتفاع مستويات المعيشة التي سمحت لليابانيين باتباع نظام غذائي أكثر تنوعا. وهكذا وجد اليابانيون أنفسهم فجأة-ولفرط دهشتهم-أنهم لا يعانون لأول مرة، منذ عدة قرون، من أي عجز في محصول الأرز، بل على العكس أصبح لديهم فائض في محصوله يزيد عن حاجتهم. ولكن مع زيادة عدد السكان عن الحد «المالتسي» للسكان الذي تم التوصل إليه في القرن الثامن عشر بات اليابانيون يواجهون اليوم عجزا أكبر في المواد الغذائية يصل إلى 30 في المائة تقريبا، أو ما يزيد عن نصف ما يحتاجون إليه، إذا أدخلنا في الاعتبار ما يستوردونه من حبوب الغذاء التي تستخدم في إنتاج اللحوم المحلية.

ونتيجة هذا النقص في المواد الغذائية بدأ اليابانيون يشعرون بالقلق، وخصوصا في ظل ظروف النقص المتوقع في إنتاج المواد الغذائية في مناطق

كثيرة من العالم. وإن هذا القلق، بالإضافة إلى الحساسية السياسية فيما يتعلق بأصوات الفلاحين في الانتخابات، والرغبة في تجنب حدوث تغيرات اجتماعية في المناطق الريفية غير مستحبة، كل هذا دفع الحكومة إلى مواصلة اهتمامها بالزراعة، مع العلم بأن متوسط الإنتاجية الزراعية بالنسبة للفرد الواحد يقل كثيرا عن متوسط إنتاجية الفرد في معظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كما أنها تسهم فقط في أقل من خمسة في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي، وهو ما يجعل أسعار المواد الغذائية في اليابان أغلى كثيرا من أسعارها في السوق العالمية. وعلى سبيل المثال، فإن الأرز الأمريكي المماثل للأرز المنتج في اليابان يمكن أن تصل أسعاره عند وصوله إلى الموانئ اليابانية إلى نصف أسعار الأرز المحلي. وللحفاظ على الإنتاج الزراعي الياباني، حتى لا يكتسحه الإنتاج الأجنبي الأرخص سعرا، فرضت الحكومة اليابانية قيودا صارمة على الواردات الزراعية، ورفعت سعر الأرز ارتفاعا مفتعلا لحماية محصوله، وساعدت الفلاحين على مواكبة الارتفاع السريع في مستويات المعيشة بصفة عامة. ومن جهة أخرى فقد أصبح ارتباط المزارعين بالأرض لا يعزى فقط إلى ولائهم التقليدي لها، وإنما لأن اليابان بعد أن أصبحت بلدا صناعيا تواجه اليوم نقصا في الأرض، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي فيها ارتفاعا فلكيا يفوق كثيرا قيمتها الزراعية.

وفي السنوات الأولى بعد الحرب عندما كانت اليابان تعاني عجزا كبيرا في المواد الغذائية، وأصبح اقتصادها كله اقتصادا منهارا، حاول الجياع من اليابانيين زراعة المحاصيل بين أنقاض المدن، وفي أي جزء ضيق من الأرض المهجورة. ورغم أن هذه الجهود اليائسة قد انتهت منذ زمن طويل إلا أن السعي إلى زيادة المواد الغذائية على مرّ القرون أدّى إلى مواصلة إقامة المصاطب المستوية على امتداد جوانب التلال لزراعتها، وشق حقول صغيرة جدا في أودية صغيرة في الجبال، لا يتعدى عرضها بضعة أقدام، ولا شك أن بعض المساحات صغيرة من الأرض الزراعية غير الاقتصادية سوف تتلاشى مع الزمن، كما سوف تستمر المدن تنمو وتتضخم بصورة سريعة على حساب المساحات الزراعية المحيطة بها ذات الإنتاجية المرتفعة. ولكن ربما يحاول اليابانيون الحفاظ على الدرجة الحالية من اكتفائهم الذاتي من

الغذاء. ومع أن هذه المحاولة تؤدي إلى صعوبات اقتصادية ناجمة عن الاعتماد على زراعة المساحات الصغيرة ذات الإنتاجية المنخفضة فإن الأمر الذي يخفف تلك الصعوبات على اليابانيين، هو شعورهم بالأمان والراحة النفسية لأنهم لا يعتمدون إطلاقا على المصادر الأجنبية في حصولهم على الغذاء.

وقد تأثر النظام الغذائي والمطبخ الياباني تأثرا قويا بطبيعة محاصيلهم الزراعية. فالأرز، حتى يومنا هذا، هو الغذاء الرئيس، يتناوله اليابانيون بكميات كبيرة يوميا في الوجبات الثلاث. وكلمة جو هان (Gohan) باليابانية معناها الأرز المطهو، وهي نفس معنى كلمة «وجبة طعام». والساكي وهو المشروب الكحولي التقليدي الرئيس في اليابان يصنع من الأرز، من خلال عملية تخمير تحوله إلى مادة كحولية بنسبة تتراوح ما بين 15 و 20 في المائة. والساكي مشروب أقوى من معظم أنواع النبيذ. وقد خصص لزراعة الأرز جميع الأراضي التي يمكن غمرها بالمياه، بغض النظر عن حجم المجهود الذي يتطلبه هذا. أما الحقول التي لا تصلح لذلك فقد خصصت لزراعة المحاصيل الأخرى من الحبوب والخضر وات والفاكهة الجيدة بما فيها فواكه المنطقة الحارة المتنوعة، علاوة على كميات وفيرة من ثمار «اليوسفي».

ومن بين مجموع مساحة الأرض اليابانية، هناك 5، 2 في المائة من الأراضي تخصص مراعي للماشية، ويقع معظمها في الشمال ذي المناخ الأكثر برودة، وهي مساحات يستغلها اليابانيون في إنتاج الغذاء الأقل كفاءة. وكانت الماشية في الماضي تستخدم في جر عربات اليد، أو في حرث الحقول، لكنها لم تستخدم كمصدر من مصادر الغذاء. ولعل الندرة النسبية للماشية، فضلا عن التعصب البوذي ضد من يذبح الحيوان، ما جعل اليابانيين على امتداد تاريخهم، تقريبا، عازفين عن أكل اللحوم. فهم يحصلون على المواد البروتينية من الأسماك المتوفرة في مياه المحيط، ومن فول الصويا ذي المزايا المتعددة، والذي يستوردونه حاليا من الولايات المتحدة، ويصنعون منه صلصة الصويا أو الشويو (Shoyo)، كما يصنعون منه أيضا «الميسو» (Misso) وهي عجينة متخمرة من فول الصويا، والتوفو (Tofu) أو لبن الفول الرائب.

ويعتبر المطبخ الياباني التقليدي مطبخا غير معقد، بالمقارنة بالمطبخ

الصيني المشهور عالميا. فالأرز «المسلوق» في الماء دون إضافة أي توابل أو صلصة إليه، لا يعتبر مجرد كم من الطعام يملأ المعدة في الوجبة اليابانية التقليدية، ولكنه يعد من أهم أركان الوجبة اليابانية ذات القيمة الغذائية العالية. فالياباني يتناول في وجبته كمية كبيرة من الأرز، مع قطع صغيرة من السمك والخضر وات أو المخللات. وبينما تتكون المائدة الصينية من مجموعة أطباق غنية من الأرز متعددة المذاق نجد أن المائدة اليابانية تقوم على أساس تقديم كميات صغيرة من بعض أنواع الطعام مثل: شرائح قليلة من السمك النيئ، وقليل من المخللات، والخضر البسيطة، تقدم كلها في صورة جميلة، تبدو غالبا ذات جاذبية واضحة للعين أكثر من جاذبيتها للفم. فالمطبخ الصيني له مذاق رائع، أما المطبخ الياباني التقليدي فهو يروق أكثر لأصحاب الذوق الذين يستهويهم جمال العرض.

ومن الطبيعي أن تتغير عادات الأكل مثل كل شيء في اليابان تغيرا سريعا في العقود الأخيرة. فقد انخفض معدل استهلاك الفرد من الأرز مع تطور الأذواق اليابانية التي أصبحت أقرب إلى الأذواق الكاثوليكية. فاليابانيون اليوم يخبزون القمح الرخيص المستورد، على الطريقة الأوروبية الممتازة، وعادة ما يكون بديلا من الأرز في وجبة الإفطار، واللحم سواء المستورد منه، أو المصنع من الحبوب المستوردة أصبح جزءا من الوجبة اليابانية العصرية، رغم أن استهلاك الفرد منه يظل أقل من خمس استهلاك الفرد الأمريكي. وأقبل اليابانيون على منتجات الألبان التي كانت إلى عهد قريب من المحرمات بالنسبة لجميع الآسيويين الشرقيين. وحتى الساكي احتلت مكانه تدريجيا البيرة الألمانية الفاخرة، والويسكي الاسكتلندي، وغيرهما من المشروبات الغربية.

ويستمتع اليابانيون بأنواع متباينة وعديدة من الفطائر، وبالطعام المطهو على الطريقة الصينية، وكذلك بعدد كبير من الأطباق الغربية التي لها شعبية كبيرة. وقام اليابانيون بتطوير عدد من الوجبات الخاصة المختلفة تماما عن مطبخهم التقليدي. ولعل ذلك بالتحديد ما جعلهم يحققون درجة من الشهرة العالمية. ومن بين هذه الأطباق «السوكيياكي» (Sukiyaki) وهو عبارة عن طبق من لحم البقر. قيل إن مجموعة من طلبة الطب الثائرة على القيم المتوارثة ابتكرته في القرن التاسع عشر، وكذلك طبق التمبيورا

(Tempura)، أو الجمبري المشوي (Deep fried prawns) الذي يعتقد أنه نقل عن البرتغاليين في القرن السادس عشر، وغيرهما من الأطباق الجديدة تماما التي عرفت منذ الحرب العالمية الثانية مثل أطباق اللحوم التي تجهز على المائدة أثناء تناول الطعام. والأبقار اليابانية معروفة بلحمها ذي الطعم الممتاز بسبب إعطائها البيرة تشربها قبل ذبحها ثم تدليكها للتخلص من كافة الدهون وفقا لأسطورة يابانية قديمة. ولعل التفسير الأكثر قبولا واستساغة هو أن هذه الحيوانات تظل في حظائرها ساكنة أغلب الأوقات، ولا يسوقونها إلى المراعي حيث تقوى عضلاتها.

والنظام الغذائي الياباني التقليدي المكوّن من الأرز، والسمك، والخضروات، وهو على عكس استهلاك الغرب المفرط للحوم والمواد الدهنية، ربما كان من المفروض أن يصبح نظاما غذائيا صحيا ممتازا، لولا إصرار اليابانيين على التخلص من قشرة الأرز ذات القيمة الغذائية العالية. ولعل انخفاض حالات أمراض القلب عند اليابانيين بالمقارنة بالأمريكيين إنما يرجع إلى حد ما إلى هذا النظام الغذائي. ومن جهة أخرى يقال أيضا. إن النسبة العالية من سرطان المعدة في اليابان ربما تكون نتيجة «تبييض الأرز». وربما كان النظام الغذائي في اليابان نظاما قاسيا في الماضي، لا يساعد على النمو المثالي للطفولة، لكن الصورة تغيرت منذ الحرب العالمية الثانية. فقد زاد طول الأطفال اليابانيين عدة بوصات وزاد وزنهم بضعة أرطال. وقد ترجع هذه الزيادة في الطول إلى مد السيقان بعد أن زاد الوقت الذي يجلس فيه اليابانيون على المقاعد وقل الوقت الذي كانوا يجلسون فيه على الأرض. أما زيادة الوزن فربما ترجع إلى تغيير نظامهم الغذائي الذي تحول إلى نظام غذائي أكثر تنوعا وثراء. فهو يشتمل اليوم على منتجات الألبان، ولحوم وخبز أكثر من ذي قبل. ومن الواضح أن الشباب اليابانيين اليوم يبدون أضخم من أسلافهم، وأصبحت البدانة في الأطفال من المناظر المألوفة بعد أن كانت فيما مضى غير موجودة في اليابان على الإطلاق.

ولا تمتلك اليابان ثروات طبيعية كبيرة أخرى يمكن أن تعوضها عن ضآلة مساحة أراضيها الصالحة للزراعة، فالمياه هي المصدر الوحيد والهبة التي أنعمت الطبيعة بها على اليابان. والأمطار الوفيرة تجعل الزراعة المكثفة أمرا ممكنا فضلا عما ينتج منها من الغابات الكثيفة التي تغطي ثلثي

أراضيها. وتزرع معظم هذه الأراضي زراعة علمية لتحقيق أقصى حد من النمو. ونتيجة هذا فإننا نجد أن اليابان، رغم صغر حجمها، تقف عند مستوى متقدم نسبيا بين الأمم المنتجة للأخشاب في العالم من حيث رتبته العالية، رغم أن إنتاجها منه يقل عن نصف ما تحتاجه للصناعة من «عجينة الخشب»، ومن الخشب الخام المستخدم في بناء المساكن. والمعروف أن جميع المباني اليابانية يتم تشييدها تقليديا من الخشب لأن الهياكل المصنوعة من الحجر أو الطوب شديدة التأثر بالزلازل. وما زالت معظم المساكن والمحال الصغيرة، حتى وقتنا هذا، من الخشب. والأنهار في اليابان أنهار صغيرة ولكنها شديدة الانحدار مما يجعلها مصدرا هاما للطاقة الكهرومائية. ورغم استغلال هذه الطاقة الاستغلال الكامل إلا أنها لا تغطي حاليا سوى ما يزيد قليلا عن خمسة في المائة فقط من استهلاك اليابان الهائل لهذه الطاقة، وهي نسبة آخذة في التراجع بصورة مستمرة.

ولا شك أن البحار التي تحيط باليابان من كل جانب تعتبر ميزة اقتصادية هامة لأنها تمثل المصدر الرئيس لما تحتاجه اليابان من البروتين المتوفرة في الأسماك، والأعشاب البحرية الغنية بالفيتامينات والتي يستعملها اليابانيون بكثرة. وهذه المياه الساحلية هي التي أمدت اليابان بمصادر الغذاء الحيوية، فأصبح لديها اليوم ثروة هامة من الأسماك والقواقع والأعشاب البحرية. وتجوب البحار السبعة أساطيل صيد السمك اليابانية. والواقع أن اليابان هي الدولة الأولى في العالم من حيث قيمة ما تصطاده من الأسماك، ولا يسبقها في حجم المحصول السمكي سوى «بيرو» التي تصيد من مياهها الساحلية كميات هائلة من الأنشوجة.

وتوفر المحيطات لليابانيين خطوط اتصال داخلية سهلة، تربط طرقهم السريعة بأسواق العالم. وفيما عدا العاصمة القديمة كيوتو (Kyoto) تقع جميع المدن اليابانية الست الكبرى، ومعظم مدنها المتوسطة على البحر مباشرة. وقد توسعت معظم هذه المدن في اتجاه البحر بإقامة مرافئ ومصانع كبيرة جديدة بعد ردم مساحات من المناطق ذات المياه الضحلة. وهكذا أمكن إيجاد مواقع ممتازة للصناعة الثقيلة التي تعتمد في النقل على البحر مباشرة، وليس على الطرق المائية الداخلية والسكك الحديدية.

والطبيعة لم تغدق على اليابان مصادر للثروة المعدنية. ورغم ما وفرته

الجزر اليابانية بركانية الأصل من الكبريت، وكميات كبيرة من الصخور الجيرية والصلصال، والرمال وما شابه ذلك إلا أن اليابان تعاني نقصا في جميع مصادر الثروة المعدنية الهامة تقريبا. وقد كانت مجموعة المعادن الكبيرة المتنوعة الموجودة في الجزر اليابانية كافية لاحتياجات اليابانيين فيما قبل العصر الصناعي، أما اليوم فلا تستطيع الصناعة اليابانية الاعتماد عليها إلا اعتمادا هامشيا. كان الفحم الموجود على سبيل المثال كافيا وله أهمية بالغة في المراحل الأولى للتصنيع، لكن عروق الفحم رقيقة وهشة مما لا يسمح بسهولة استخراجها... لذلك تستورد اليابان اليوم ثلثي احتياجاتها من الفحم. وبينما كانت اليابان-ذات يوم-بلدا مصدرا للنحاس أصبحت اليوم حتى بالنسبة لهذه السلعة تعتمد في الحصول عليها على العالم الخارجي بنسبة خمسة أسداس احتياجاتها منه، كما تستورد ثلثي احتياجاتها من القصدير والزنك ومن نوعين آخرين من المعادن المتوفرين في الجزر بقدر معقول. وتعتمد اليابان اعتمادا، يكاد يكون كاملا، على الواردات بالنسبة لمعظم المعادن الهامة بما فيها الحديد الخام. ولعل أسوأ الأمور في هذا كله هو افتقاد اليابان الكامل للبترول، المصدر الرئيسي للطاقة وما يمثل ثلاثة أرباع مجموع ما تستهلكه منها. وحتى بالنسبة لزيت النفط الموجود بالقرب من الساحل فإن الأمل في آفاقه ضعيف جدا، أما بالنسبة لوقود الطاقة النووية فإن وجوده يكاد لا يذكر.

وعلى الرغم من ضآلة الموارد الطبيعية، والبنية الزراعية المحدودة جدا، لكنا نجد أن عدد سكان اليابان قد تزايد أكثر من ضعف ما كان عليه في أوائل القرن العشرين، كذلك ارتفع مستوى المعيشة عدة مرات، ومن الواضح أن مثل هذا النمو قد جاء نتيجة عملية التصنيع السريعة. ولما كانت البنية الجغرافية لليابان بنية ضعيفة، والطبيعة لم تغدق عليها من هباتها الكثير، فقد اعتمد التصنيع فيها اعتمادا كبيرا على مصادر الطاقة والمواد الخام المستوردة، وبالتالي اعتمدت صادرات اليابان الصناعية اعتمادا متساويا على الأسواق الخارجية لتغطي عوائدها الإنفاق على الواردات الضرورية. وتعتبر اليابان من أكبر دول العالم المستوردة للنفط، والفحم وخام الحديد، ومجموعة كبيرة من المعادن الخام، والقطن، والصوف والخشب الخام، ومجموعة كبيرة متنوعة من السلع الأخرى. وفي الماضي كانت اليابان تزرع

القطن، لكنها حولت الأرض المستخدمة في زراعة القطن، منذ زمن بعيد، إلى زراعة محاصيل الغذاء، وأخذت تشتري القطن من الخارج. كما أصبحت دولة مستوردة للحرير، وهو من المنتجات النصف زراعية والتي تحتاج إلى عمالة كثيفة-بعد أن كان الحرير من أهم سلع التصدير في ستينات القرن الماضي وحتى عشرينات القرن الحالي-. ولعل الحقيقة الفريدة الأكثر أهمية من جغرافيا اليابان الاقتصادية هي اعتمادها على التجارة الدولية التي تعتبر العامل الرئيسي الحاسم في علاقاتها مع العالم الخارجي.

ومن الطبيعي أن يكون التصنيع معناه المدن. وهذا هو الواقع إذ تتميز اليابان اليوم بكثافة حركة إنشاء المدن التي أقيمت على أرضها. ومما يثير الدهشة حقا أن اليابان، حتى عندما كانت بلدا «منعزلا» وقبل أن تصبح دولة صناعية في القرن الثامن عشر، خضعت لحكم مركزي اقتصادي سياسي مما سمح بإقامة المدن الكبيرة. وكانت طوكيو في عام 1700 تقريبا، وكانت تعرف آنذاك باسم «أدو» Edo، تضم حوالي مليون نسمة وربما كانت أكبر مدينة في العالم. أما أوزاكا، المركز التجاري الكبير، والعاصمة القديمة كيوتو Kyoto فقد بلغ عدد سكانها في ذلك الوقت عدة مئات من الألوف. وفي باقي المناطق اليابانية كانت المدن ذات الحصون، والتي يصل عدد سكانها إلى مائة ألف نسمة كانت مقرا لما يقرب من 265 من أمراء الإقطاع.

ومع منتصف القرن التاسع عشر زاد عدد سكان المدن زيادة كبيرة، وفاق النمو السكاني منذ ذلك الحين حد التصور. واليوم يبلغ عدد سكان طوكيو وحدها أكثر من ثمانية ملايين ونصف مليون نسمة في أقسام المدينة الرئيسة (تقسم كل منطقة إلى أقسام إدارية). وإذا أضفنا سكان ضواحي محافظة طوكيو فسوف يقفز تعداد سكانها إلى أحد عشر مليون نسمة. وإلى جانب طوكيو نجد أن مدينة يوكوهاما تزدحم بما يزيد عن مليونين ونصف مليون من السكان، أما كاواساكي Kawasaki فيزيد تعدادها عن مليون نسمة مكدسين بين يوكوهاما وطوكيو، ويعيش عدد كبير من السكان الذين يعملون بالصناعة في الضواحي المتاخمة للمحافظات. ويبلغ عدد سكان طوكيو بما فيهم سكان الضواحي أكثر من خمسة عشر مليون نسمة، مما يجعلها، على الأرجح، تأتي في المرتبة الثانية بعد نيويورك، بوصفها أكبر مكان يتركز فيه السكان في العالم.

ومن الأقاليم الكبرى الأخرى إقليم كانساي Kansai، الواقع حول أوزاكا، والذي بيلغ عدد سكانه أكثر من اثني عشر مليون نسمة (ومعناها غرب الممر)، وهو واحد من أكبر الأقاليم التي تنافس منطقة كانتو Kanto المحيطة بطوكيو (ومعناها شرق الممر). وبالإضافة إلى أوزاكا Osaka، التي يقترب عدد سكانها من ثلاثة ملايين نسمة يشمل إقليم كانساي أيضا ميناء كوب Kobe الكبير وعاصمة كيوتو القديمة الواقعة إلى الداخل قليلا، ويبلغ عدد سكان كل منهما ما يقرب من مليون ونصف مليون نسمة، فضلا عن عدد كبير من المحليات الواقعة ما بين هاتين المدينتين الكبيرتين.

وفى منتصف الطريق بين كانتو وكانساي تقع مدينة ناجويا Nagoya وهي مركز هام تمثل نقطة التقاء بين الطرق، ويسكنها مليونا نسمة. وفي سابورو sapporo ، عاصمة هوكايدو، مليون وربع مليون نسمة، وهناك أيضا مدينة فوكيوكا Fokuoka العاصمة القديمة لكيوشو الشمالية ويزيد تعدادها عن مليون نسمة، ومدينة كيتاكيوشو Kitakyushu وهي مركز صناعي تكونت من مجموعة وحدات إدارية سابقة تقع شمال كيوشو ويصل عدد سكانها إلى أكثر من مليون نسمة أيضا. أما هيروشيما، المدينة الشهيرة بإلقاء القنبلة الذرية عليها، والواقعة على بحر إنلاند فيصل تعدادها إلى-850000 نسمة. وبالإضافة هذه المدن، هناك أكثر من مائة وخمسين بلدة يتراوح عدد سكان كل منها ما بين 100000 و 75000 نسمة، علاوة على الضواحي الصناعية التي تمتد إلى معظم أنحاء الريف الياباني، والذي يعيش فيه عدد من السكان أقل نشاطا تخدمهم وسائل مواصلات مناسبة لهم.

وتتمركز الصناعة اليابانية في خمس مساحة البلاد من المناطق غير الجبلية، لكنها كثيفة بصورة خاصة على امتداد الخط الرئيسي القديم للتاريخ الياباني، والذي يمتد غربا من منطقة طوكيو على امتداد ساحل المحيط الهادي عبر ناجويا Nagoya إلى منطقة كانساي، ثم يتجه إلى بحر إنلاند حتى يصل إلى كيوشو الشمالية، وعلى امتداد هذا الخط توجد مجموعة مصانع تبدو كأنها سلسلة متصلة لا يفصلها إلا الجبال. أما الجانب الشرقي من هذا الخط الذي يمتد من كانتو إلى كانساي فهو عبارة عن منطقة ضخمة محتشدة بالمدن الكبرى التي تضم ثلث مجموع سكان اليابان. ومن الممكن مقارنة هذه المنطقة بشريط المدن الواقعة على امتداد

الشاطئ الأمريكي ما بين مدينتي يوسطن وواشنطن.

وخلال القرن الماضي، ونتيجة تمركز السلطة السياسية، ثم التصنيع، أصبح لليابان شبكة اتصالات داخلية ممتازة. فالمدن الكبرى تخدمها شبكة هائلة من خطوط السكك الحديدية لتسيير حركة السفر اليومي. ويخدم طوكيو وأوزاكا خطوط مترو الأنفاق الجميلة. وعند التقاء خطوط حركة السفر اليومية نشأت مناطق واسعة أشبه بمراكز تجارية ثانوية لوسط المدينة على نحو ما يظهر بشكل ملموس في منطقة شينجوكو shinjuko بطوكيو. وترتبط جميع أنحاء البلاد بشبكة من خطوط السكك الحديدية على درجة عالية من الكفاءة، كما بدأت الطرق السريعة العصرية تمتد إلى معظم المناطق. وتم التغلب على الفواصل المائية بين الجزر بإقامة الجسور والأنفاق العملاقة التي تربط فعليا بين كيوشو، وهونشو. ويقام حاليا نفق جديد يمتد حتى هوكايدو. وتم البدء في إنشاء الجسور عبر بحر إنلاند إلى شيكوكو shikoko. ورغم أهمية الطائرات كوسيلة للسفر خارج البلاد إلا أنها ما زالت تعتبر من وسائل المواصلات الثانوية في اليابان. وبدلا من الاعتماد الكلي عليها في السفر لمسافات طويلة، كما هو الحال في الولايات المتحدة، أقام اليابانيون مجموعة جديدة من خطوط السكك الحديدية السريعة، تعرف في اليابان باسم شينكانسين Shinkansen، ويطلق الغرب عليها أحيانا اسم «القطارات الصاروخية» كان أول خطوط هذه القطارات الخط الذي يربط بين طوكيو وأوزاكا ويقطع مسافة 550 كيلومترا تقريبا في زمن قد لا يتجاوز ثلاث ساعات بقليل على وجه التقريب، أي بمعدل سرعة 160 كيلومترا في الساعة. ويتحرك القطاران من الاتجاهين المضادين كل خمس عشرة دقيقة وفي دقة مواعيد أسطورية. وفي الوقت نفسه قل الاعتماد على الطائرات إذا وضعنا في الاعتبار ما يستغرقه المسافر من وقت لكي يصل من وسط المدينة إلى المطار، حيث نجد أن استخدام الطائرات لا يعتبر في اليابان اليوم وسيلة نقل مواصلات أسرع كثيرا من القطارات.

والواقع أن المدن اليابانية، وضواحيها الصناعية المتضخمة لا يمكن أن تعتبر أكثر القسمات جاذبية في اليابان. وربما كان هذا راجعا إلى السرعة التي حققتها اليابان في عملية التصنيع، وما واكبها من ظروف صعبة. فمعظم المدن اليابانية قد دمرت في نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان لا

بد من إعادة بنائها في وقت اشتدت فيه الأزمة الاقتصادية.. ومن ثم لم تكن عمليات البناء على درجة من القوة والصلابة. ولم يبذل اليابانيون في عمليات تخطيط المدن سوى جهد قليل نظرا لاعتبارات الضرورة الاقتصادية التي طغت على كافة الاعتبارات الأخرى.

أما معدل النمو فقد أخذ يسير الهوينى لأن اليابان كانت توجه اهتمامها إلى أمور أخرى غير الإنتاج الاقتصادي. وتعاني اليابان بوصفها أكثر بلاد العالم ازدحاما في مناطقها المأهولة بالسكان معاناة شديدة من قلة الأراضي المتاحة للسكنى بشكل عام، وإن كان هذا الوضع يزداد سوءا في المدن بطبيعة الحال. وارتفعت أسعار الأراضي ارتفاعا فاحشا مما أدى إلى صعوبة تجنب قسوة الازدحام وتوفير سبل الراحة للمواطن في حياته الخاصة والعامة. ولكي نقرب الصورة إلى القارئ نقدم مثالا على ذلك:

إن مساحة شقة تقع في عمارة خرسانية مكونة من أربعة إلى ستة طوابق، من تلك العمارات التي تلتف حول المدن الكبرى، لا تزيد عن مساحة حجرة واحدة معقولة في شقة من شقق الغرب، فضلا عن أنها مقسمة إلى حجرتين صغيرتين ومطبخ وحمام. وإن ثلث مرافق المساكن في طوكيو لا يتجاوز متوسط مساحتها ١١ قدما مربعا، كما أن أكثر من نصف سكان المدينة لا تتوفر لديهم «مراحيض مزودة بسيفون»، أما الطرق في طوكيو وأوزاكا فتشغل مساحة تتراوح ما بين ١2٪ و9٪من مساحتها على التوالي، مقابل نسبة 35 ٪من مساحة نيويورك. ويصل نصيب الفرد من المساحات الخضراء في طوكيو ١0٪من متوسط نصيب نظيره من المساحات الخضراء في نيويورك، و5٪تقريبا من متوسط الفرد في لندن. وعلى عكس ظروف المدينة اليابانية فإننا نجد أن أكثر مدن الولايات المتحدة ازدحاما تبدو بالمقارنة باليابان كأنها مناطق شاسعة مفتوحة مترامية الأطراف.

خلاصة القول، إن المدن اليابانية، والمناطق المحيطة بها من ضواحي المدينة ليست مناطق مزدحمة ازدحاما مخيفا فحسب، لكنها أيضا تشكل مساحات تفتقر إلى أي لمسة جمالية. لكنا نجد خلف المساكن في معظم الأحوال مناطق جميلة هادئة، والشوراع الجانبية الصغيرة الكثيرة تتمتع بسحر خاص ومع ذلك نجد أن الوجه الخارجي لمعظم المدن اليابانية قد هجره الجمال بصورة لا تبعث على الارتياح، وهو ما يتناقض بشدة مع

السحر والجمال الكامنين في البحر والجبال التي لم يصل إليها تشويه التصنيع بعد. وكانت الحصون الكبيرة وأسوار القلاع بالقصر الإمبراطوري دائما تشع بالجمال والعظمة في قلب مدينة طوكيو، وفيما عدا ذلك نجد أن المدن اليابانية في طريقها لاكتساب لمسات من الفخامة. فالمنازل اليوم تتناثر على الطرق العامة العريضة، وتم تشييد العديد من المباني الحديثة الأنيقة التي يصل ارتفاعها أحيانا إلى (40 أو 50) طابقا.

والواقع أن ندرة الأراضي الفضاء في اليابان، بالإضافة إلى ضالة ما تم استثماره في الماضي في إنشاء الطرق المرصوفة المعمرة، وفي إنشاءات من الطوب والأحجار التي تعيش زمنا أطول، كل ذلك يعني «مستويات المعيشة الفعلية» في اليابان ربما أقل قليلا مما توحي به الأرقام الخاصة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. ولا شك أن الأراضي الفضاء تعتبر، إلى حد ما، عنصرا حيويا في تشكيل مستوى الرفاهية. ورغم أنه من الصعب توضيح هذه الحقيقة بالأرقام في جداول إحصائية إلا أن ندرتها تبرر حجة اليابانيين عندما يقولون إنهم أكثر فقرا من زاوية مستويات المعيشة القومية، بالنسبة لما قد تشير إليه أرقام الناتج القومي الإجمالي. ومهما يكن الأمر فالمدن اليابانية رغم توسعها الصناعي الكبير، وما تصطبغ به حياتها من إثارة، إلا أن ازدحامها المخيف يدفعنا إلى مواجهة الحقيقة المؤلمة التي نواجهها في أي مكان آخر من العالم، حيث تمتزج فيه انتصارات الإنسان بالمشاكل المتصاعدة والتي أصبحت تميز المجتمعات الصناعية كلها في وقتنا الحاضر.

3 العزلة

لاشك أن إحدى الحقائق الجوهرية الحاسمة فيما يتعلق بالخلفية الجغرافية لليابانيين هي عزلتهم النسبية. فاليابان تقع فيما وراء الطرف الشرقي من العالم القديم مثلما تقع الجزر البريطانية وراء الطرف الغربي منه، و إن كانت اليابان تقع على مسافة أبعد كثيرا . فالمسافة التي تفصل الجزر اليابانية الرئيسة عن كوريا والتي تزيد عن مائة ميل تعادل خمسة أضعاف المسافة التي تفصل بين شواطئ مضايق دوفر تقريبا . هذه المسافة كانت تشكل في عصر الملاحة البدائية عائقا كبيرا . وحتى المسافة التي تفصل بين اليابان والصين عبر البحر، والتي تصل إلى 450 ميلا تقريبا، كانت تمثل هي الأخرى عائقا أكبر جسامة.

وربما كانت اليابان على امتداد تاريخها كله أكثر دول العالم عزلة. إذ لم يحدث اتصال بينها وبين أقرب بلدين مجاورين لها إلا مع بداية عصر التجارة عبر المحيطات في القرن السادس عشر. أما التأثيرات التي وصلتها من مجالات أخرى فقد تسربت إليها عبر أراضي هذين البلدين. وفي العصور الحديثة نسبيا استفاد حكام اليابان من العزلة الطبيعية الجغرافية لبلادهم في تثبيت

سياسة العزلة الصارمة عن العالم الخارجي. وظل اليابانيون لأكثر من مائتي عام تقريبا، من ثلاثينات القرن السابع عشر إلى خمسينات القرن التاسع عشر، منعزلين تماما عن أي اتصال بالعالم الخارجي. ولا شك أن عزلة اليابان كانت تمثل تجربة فريدة في زمن اتسمت فيه العلاقات الدولية والإقليمية بتطورها السريع في جميع أنحاء ا لعالم.

لذلك، فقد كانت عزلة اليابان في البداية عزلة طبيعية جغرافية، لكنها ارتبطت فيما بعد بتخطيط قام به الإنسان نفسه، الأمر الذي ألزم اليابانيين على العيش هكذا في عزلة عن بقية شعوب العالم بصورة فاقت أي مجتمع آخر مماثل كبير ومتقدم. وقد نقول: إن هذا الربط بين العزلة الطبيعية، والعزلة المصطنعة قد مكن اليابانيين من التقدم بطريقتهم الخاصة والاعتماد على أنفسهم بصورة فاقت جميع شعوب العالم الأخرى. ومن المؤكد أن اليابانيين على امتداد تاريخهم كانوا شعبا بالغ التمييز ثقافيا، ومختلفا اختلافا كبيرا حتى عن شعبي الصين وكوريا وهما أقرب نماذج الشعوب إليه، والتي وصل إلى اليابان منهما، بصورة أساسية، الكثير من جذور حضارتهما الراقية، ومازالت اليابان تحتل مركزا فريدا في العالم حتى يومنا هذا بوصفها من أكبر الدول الصناعية المعاصرة التي لا تنتمي جذورها الثقافية إلى الغرب.

وقد ترتب على عزلة اليابان عدد من النتائج الفرعية، إذ أدّت إلى أن الشعوب الأخرى بما فيها الشعبان الكوري والصيني، وهما أقرب الشعوب إلى اليابان، كانت تنظر إلى الشعب الياباني على أنه شعب مختلف عنها إلى حد ما. وفي الوقت نفسه ولّدت في اليابان إحساسا قويا بذاتيته. ولا شك أن مثل هذه الأمور من الصعب وجود مقياس لها. أما بالنسبة لليابانيين فهم ينظرون إلى بقية شعوب العالم، بما فيها شعبا كوريا والصين، أقرب شعبين لهما عرقيا وثقافيا، كما لو أن الشعوب تنقسم إلى قسمين: «نحن» بكل ما تعنيه الكلمة من تأكيد قوي للذاتية، والقسم الآخر «هم». وقد ظل اليابانيون على مر التاريخ يفرقون بين كل ما هو أجنبي، وما هو ياباني بدرجة تصل إلى حد الهوس.

وهكذا نتج عن العزلة اليابانية صورة قد تبدو ساخرة تمثلت في حساسيتهم الشديدة ضد كل ما هو مستورد، وفي أن يولوا اهتماما خاصا

بمصدرها الأجنبي. ولا شك أن حضارة بلد ما ما هي إلا محصلة لكل ما وفد إليها من تأثيرات خارجية، أكثر من كونها حضارة تشكلت من خلال الابتكار والإبداع الوطني. فإذا جردنا مثلا الثقافة الإنجليزية من كل ما تشتمل عليه من المنابع أو التراث الأجنبي فلن يتبقى منها إلا القليل. كما أن عمليات النقل الثقافي الذي تأتي عادة من المصادر الأجنبية، إنما تتم كعملية لا شعورية بطيئة هادئة، أو على الأقل تمضي دون أن نحس بها. ومن ناحية أخرى كان اليابانيون دائما شديدي الوعي بما هو «أجنبي»، وما هو «وطني»، و جعلوا من واقع النقل الثقافي أحد الموضوعات الهامة في تاريخهم. وهكذا انطبع في عقول اليابانيين، كما انطبع في عقول غيرهم، أن الشعب الياباني بشكل أو بآخر هو شعب ناقل مستورد للثقافة على نحو فريد، غير قادر على الابتكار، أو فهم المعاني العميقة التي تشتمل عليها الثقافة المنقولة. ومن المحتمل أن تكون عزلة اليابان هي التي دفعتهم إلى إبداع أكبر قدر من ثقافتهم الخاصة وتنمية ما يتمتعون به من سمات شخصية تفوق في تمييزها سمات أي شعب آخر من شعوب العالم تقريبا. وليس النقل الثقافي وحده هو ما يميز اليابانيين من غيرهم من الشعوب، و إنما تميزهم أيضا مهاراتهم في التعلم والمواءمة في الوقت نفسه الذي يحافظون فيه على ذاتيتهم الثقافية. وقد حاولت شعوب أخرى أن تنقل الشيء نفسه، لكنها لم تحقق منة النجاح ما حققه اليابانيون.

وتتمتع اليابان بدرجة غير عادية من التجانس الثقافي، الذي كان بدوره أحد النتائج الفرعية للعزلة التي سبق أن أشرنا إليها، وليس بالضرورة- طبعا-أن ترتبط العزلة بالتجانس، وهذا ما نستطيع أن نراه في حالة الجزر البريطانية. لكن استمرار عزلة اليابان عن العالم الخارجي لزمن طويل ربما تكون قد ساعدت على انتشار أنماط ثقافية موحدة على امتداد الجزر اليابانية رغم وجود الحواجز الطبيعية الداخلية فيها.

إن فكرة التجانس سوف تظهر مرارا وتكرارا في قصتنا، ولكن ليسمح لنا القارئ بأن نوضحها هنا في ضؤ التكوين العرقي للشعب الياباني، والذي يمكن النظر إليه باعتباره جزءا من البنية الطبيعية للحضارة اليابانية. فاليابانيون مثل كل الشعوب الأخرى هم نتاج عمليات امتزاج حدثت على امتداد زمن طويل في الماضي، يدل عليها ذلك التنوع في أنماط الوجوه

اليابانية. ولعل أهم نقطة في هذا الموضوع هي الحقيقة التي تقرر أن الشعب الياباني، أيا كانت أصوله في الماضي، فإنه يمثل أكبر مجموعة بشرية في العالم أجمع، تتسم بالوحدة والتجانس الثقافي، وقد نستثني من هذه الحقيقة سكان الصين الشماليين. فإذا رصدنا هذه الظاهرة جيدا في الجزر اليابانية فنجد بعض مظاهر الاختلاف الهامة في بنية اليابانيين الجسمانية، واختلافات في اللهجات وأساليب الحياة بين عامة الشعب، وهو الشيء نفسه الذي نجده بين الإنجليز والفرنسيين والألمان والإيطاليين. ولا توجد فوارق حادة على نحو ما هو ماثل بين المتحدثين بالإنجليزية والإسكتلندية، أو الأيرلندية، أو بين البروتستانت والكاثوليك في الجزر البريطانية، أو بين المتحدثين بالفرنسية من البريثونيين، والجرمانيين، والباسك في فرنسا، أو مثل كل أنواع الاختلافات العميقة القائمة بين الإيطاليين الشماليين والجنوبيين.

وتشكل الجزر اليابانية في الواقع نوعا من العزلة الطبيعية، فرضت نفسها على الشعب الياباني الذي لم يجد مخرجا يحول دون امتزاجه بالوافدين الجدد. ومن بين هؤلاء الوافدين سلالة الإينو «Ainu»، التي قد تمثل نمطا بشريا قديما يرجع تاريخه إلى الحقبة التي سبقت حدوث التمييز الواضح بين الأجناس المعاصرة. وعلى أي حال، فإننا نجد أن اليابانيين قد جمعوا بين بعض سمات الجنس الأبيض، مثل وجوههم وأجسامهم المشعرة، وسمات أجناس أخرى غير الجنس الأبيض. لذلك فإن سلالة الإينو «Ainu» يمكن أن تفسر لنا سبب كثافة الشعر عند بعض اليابانيين إذا ما قارناهم بمعظم اليابانيين المنحدرين من سلالة الجنس المغولي.

وقد جاء وقت كانت فيه قبائل «الإينو»، أو-على الأقل من يعتبرون من سلالتهم-تشغل الجزر اليابانية كلها، أو الجانب الأكبر منها. فقد كان الثلث الشمالي من جزيرة هو نشو حتى القرن الثامن الميلادي واقعا تحت سيطرتهم. ولكن العنصر الياباني الأصلي استطاع تدريجيا التغلب عليهم واحتوائهم، إلى أن تبقّى منهم في الوقت الحاضر أقل من عشرين ألف نسمة يواصلون حياتهم كمجموعة حضارية متميزة تعيش في جزيرة هوكايدو الشمالية. وحتى هذه المجموعة الصغيرة من سلالة «الإينو» تكاد تذوب اليوم في المجتمع الياباني.

والشعب الياباني يعتبر في الأصل-شعبا منغوليا، فالشبه بينه وبين جيرانه في القارة الآسيوية المجاورة شبه كبير. وتثبت جميع الدراسات التاريخية أن السمات التي تشبه «سمات الجنوبيين»، والتي تشترك فيها الحضارة اليابانية مع حضارات شعوب جنوب شرق آسيا، وجنوب المحيط الهادي ربما تكون نتيجة تدفق واسع النطاق الذي جاء إلى اليابان من شعوب شمال شرق آسيا عبر شبه الجزيرة الكورية، خلال السبعمائة عام الأولى بعد الميلاد-على وجه الخصوص-. وربما حدث تدفق أسبق من هذا التدفق الأخير من شعوب أخرى، أو على الأقل من مجموعات حضارية أخرى جاءت من المناطق الجنوبية. وربما يكون أيضا حدث انتشار قديم صوب الجنوب من شعوب وحضارات انتقلت إلى اليابان من جنوب الصين، وكذلك نحو الشرق عن طريق كوريا، وهو ما قد يفسر تلك السمات الجنوبية التي تظهر إلى حد ما-في بعض الأساطير اليابانية، كما تظهر في طبيعة المعمار الياباني القديم الضعيف ذي الطابع الاستوائي، كما قد تفسر أيضا تقارب التكوين الجسماني لليابانيين من الصينيين الجنوبيين أكثر منه لجيرانهم في كوريا وشمال الصين الذين يتميزون منهم-إلى حد ما-بقامة أطول وبنيان أقوى.

وتشير بعض المدونات التاريخية إلى وجود تنوع عرقي ظل قائما في غرب اليابان حتى القرن الثامن الميلادي. وكان الشمال بأكمله في ذلك الوقت مازال تحت سيطرة سلالة «الإينو». ومنذ ذلك التاريخ لم يحدث أن دخلت الجسد الياباني دماء جديدة. ولم تشهد اليابان-في الواقع-قدوم مهاجرين إليها من أي جنس على مدى ما يقرب من ألف عام تقريبا. ومن ثم فقد انقضى زمن طويل سمح بالامتزاج العرقي، وتحقيق درجة عالية من التجانس الحضاري في اليابان. ولاشك أيضا أن العزلة اليابانية قد أسهمت بدورها في ذلك، خصوصا أنها استمرت متصلة من القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر، حيث ساعد على تكريسها الحكم المركزي القوي القائم في ذلك الوقت. غير أن اليابانيين حتى قبل ذلك التاريخ، بفترة طويلة، كانوا قد رسموا لأنفسهم صورة كمجموعة عرقية نقية ومتميزة. وكانوا يرون أنفسهم دائما كأنهم عائلة واحدة كبيرة. وهذا المفهوم هو المفهوم الذي استمر يسود الشعوب القبلية البدائية، والذي يختلف عن

المفاهيم التي تسود بين أبناء الدول العصرية الكبيرة.

وقد أدت الفتوحات التي قامت بها الإمبراطورية اليابانية في العصور الحديثة فضلا عن تجارتها الدولية الواسعة، أدت إلى اجتذاب بعض الأجانب إلى الجزر اليابانية في الأحقاب المتأخرة. ورغم وجود تلك الأعداد من الأجانب إلا أن الجالية الكورية فقط هي الجالية الوحيدة التي لها وزن بين الجاليات الأجنبية التي تعيش في اليابان، ويبلغ تعدادها 600 ألف نسمة، معظمهم من الكوريين الذين نقلتهم اليابان بأعداد كبيرة أثناء احتلالها لكوريا، خلال الحرب العالمية الثانية، لكي يحّلوا محل اليابانيين المجندين في ذلك الوقت. ويعيش في اليابان أيضا بضعة آلاف من الصينيين، معظمهم من التجار الوافدين من تايوان المستعمرة اليابانية السابقة، أو الذين وفدوا من الصين نفسها. وإلى جانب الكوريين والصينيين يعيش في اليابان، كذلك، عدة آلاف من الأجانب الذين وفدوا من مناطق آسيوية أكثر بعدا، أو من الذين جاءوا من الغرب.

عموما، فإن هؤلاء الأجانب جميعا لا يمثلون أكثر من (١٪) فقط من تعداد الشعب الياباني، ولا تمثل أي جالية منهم أي مشكلة، ما عدا الجالية الكورية التي تشكل إحدى المشاكل العرقية الحقيقية. ولأن الكوريين يشبهون اليابانيين إلى حد كبير، بالإضافة إلى تقارب لغتهم تقاربا كبيرا من اللغة اليابانية، فقد كان من الممكن امتزاجهم وذوبانهم ثقافيا وعرقيا في الشعب الياباني، فضلا عن أن الكوريين الذين يولدون في اليابان عادة ما يفقدون لغة آبائهم كما يحدث للمهاجرين إلى الولايات المتحدة من غير المتحدثين بالإنجليزية الذين يذوبون «لغويا» في مجتمعهم الأمريكي الجديد.

ورغم كل هذه العوامل إلا أن اليابانيين نتيجة تعصبهم العرقي الشديد لا يميلون إلى قبول الكوريين كأعضاء في المجتمع الياباني، لهم ما لليابانيين من الحقوق الكاملة. في الوقت نفسه الذي نجد فيه للكوريين نتيجة استيائهم من هذا الموقف الياباني، وبسبب احتلال اليابان واستعمارها لوطنهم في الماضي ما يدفعهم إلى مزيد من التمسك بهويتهم العرقية. وتشكل الجالية الكورية-في الواقع-عنصرا مثيرا للفوضى في المجتمع والسياسة اليابانيين، وذلك بسبب الولاء المتشدد لأحد النظامين الكوريين المتناحرين، والمؤيدين من هنا أو هناك لهذين النظامين في السياسة اليابانية، ورغم هذا فالمشكلة

الكورية في اليابان تعتبر مشكلة بسيطة إذا قارناها بالتباين العرقي الموجود في أمريكا الشمالية، أو حتى بالمشاكل التي نجمت مؤخرا عن تدفق المهاجرين والعمال الصناعيين إلى دول شمال أوروبا.

ولا يتبقى-بعد ذلك-سوى استثناء واحد، لابد من ذكره، وهو الاستثناء الذي لا ينطبق عليه عنصر التجانس الياباني. إنه مجموعة المنبوذين الذين ظلوا على قيد الحياة منذ عصر الإقطاع. هذه المجموعة عرفت فيما مضى بعدة أسماء، كان من بينها اسم «أتا» (Eta)، وتعرف اليوم باسم «البوراكومين» (Burakumin)، أو «مجتمع القرية»، وهو اختصار لاصطلاح معناه «مجموعة من الناس من قرى ذات طبيعة خاصة». وتشكل مجموعة المنبوذين حوالي 2٪ من السكان. ويقال إن هذه المجموعة ربما جاءت من أصول متعددة، مثل أسرى الحروب الذين كانوا يقومون بالأعمال الحقيرة. ومن الواضح أن هذه المجموعة كانت تضم أفرادا ممن يشتغلون في الصناعات الجلدية، أو في الجزارة، نظرا لأن الديانة البوذية تحرم ذبح الحيوان، الأمر الذي جعل الآخرين ينظرون إلى هذه الفئة باحتقار. وفي هذا المجال لابد لنا من أن نشير هنا إلى نظرة الاحتقار هذه لم تكن تسري على أولئك الذين يذبحون النفس البشرية، من النخبة العسكرية في المجتمع الإقطاعي.

ورغم حصول «البوراكومين» منذ أكثر من مائة عام على المساواة الكاملة في الحقوق القانونية، إلا أن تعصب المجتمع الياباني ضدهم مازال قائما وبدرجة كبيرة من التطرف. و«البوراكومين» لا يختلفون عن بقية اليابانيين في هيئتهم الجسمانية، ولا يوجد بينهم تنافر ثقافي وحضاري، فيما عدا وضعهم الاجتماعي الذي لا يحظى باحترام اليابانيين. ومع ذلك، نجد اليابانيين يحرصون أشد الحرص على كشف شجرة العائلة التي ينحدرون منها لضمان عدم زواج أبنائهم من هؤلاء «البوراكومين». ومن جهة أخرى نجد هؤلاء البوراكومين الذين يعيشون في اليابان، التي بلغت شأنا عظيما في التحضر والمدنية، يبذلون أقصى ما يستطيعون لإذابة الفوارق التي تمكن اليابانيين من التعرف عليهم. والأمر الذي يثير الدهشة حقا هو بقاء هذه المجموعة وسط الشعب الياباني كمجموعة مميزة، إذا ما قارناها بالتجانس الكامل الذي يتمتع به الشعب الياباني كله.

ولا يبقى سوى نقطة أخيرة فيما يخص موضوع العزلة اليابانية تجب

الإشارة إليها، وهي أن هذه العزلة قد انتهت تماما، ولم يعد لها وجود في اليابان اليوم. فقد أصبحت اليابان-دون شك-أقل أمم العالم تباعدا، ومن أكثر دول العالم اعتمادا على تدفق التجارة العالمية الواسع، مما نتج عنه علاقات تجارية واسعة متدفقة وثيقة أقامتها اليابان مع معظم دول العالم، وصارت هي الرابطة التي تربطها بكل أنحاء العالم. ولم يعد هناك أي اعتبار للمسافات البعيدة التي كانت تحول بينها في الماضي وبين جميع الدول الأخرى، تماما مثل القدرة على التدمير العسكري عبر المحيطات والذي يحدث فيما لا يزيد عن دقائق معدودة. أو مثل طوفان الصور المرئية والكلمات التي تنتقل عبر وسائل الاتصال في اللحظة نفسها إلى كل أنحاء العالم. ويستطيع أي شخص أن يتواجد في طوكيو ونيويورك في اليوم نفسه إذا أخذنا في الاعتبار فرق التوقيت بين المدينتين. ومع ظهور الناقلات العملاقة والعبّارات الضخمة أخذت تكاليف النقل عبر المحيطات تنافس مثيلاتها بوسائل النقل البري. أما سلاسل الجبال الهائلة، والصحاري، والأدغال الاستوائية، والتندرا القطبية فلا تزال تشكل عوائق ضخمة في وجه التجارة العالمية، وإن كانت العوائق التي يصنعها الإنسان بنفسه هي مشكلة كبرى تفوق تلك العوائق الطبيعية. والمحيطات اليوم أصبحت وسيلة الاتصال الرئيسة التي تربط اقتصاديا بين أنحاء العالم.

ولعلني، لهذه الأسباب مجتمعة، قمت برسم خرائط خاصة بتعداد السكان، وبالناتج القومي الإجمالي، قصرت فيها دور المحيطات والبحار على ما يلزم منها فقط لتوضيح الحدود التي تفصل بين الدول العديدة، والمساحات القارية الكبيرة. ولم أضع اليابان في هذه الخرائط في موقع هامشي كما كان عليه الحال في الماضي، إنما وضعتها في قلب العالم، في الموقع الذي تحتله اليابان اليوم مثل أي دولة أخرى من الدول التي تلعب دورا كبيرا في التجارة العالمية.

ولاشك-أن تحول اليابان من عزلتها شبه الكاملة التي عاشتها قبل مائة عام، أو أكثر، إلى اندماجها الكامل بالعالم في الوقت الحاضر، هذا التحول يعتبر من وجهة النظر التاريخية تحولا فجائيا. إن المسافات التي كانت تشكل في الماضي حواجز مانعة، بالإضافة إلى الحواجز التي وضعها الشعب الياباني نفسه، بينه وبين العالم، هي التي حدّت من تأثير اليابان كقوة

عسكرية واقتصادية في العالم الخارجي، على المستويين الاقتصادي والعسكري. أما الذين يحملون ثقل آثار عزلة اليابان النفسية حتى اليوم فهم اليابانيون أنفسهم، تلك العزلة التي ربما تكون قد أثرت أيضا في مواقف الشعوب الأخرى تجاههم. وفيما يتعلق باللغة اليابانية فإن اليابانيين لا يزالون من الشعوب المنعزلة لغويا، إلى حد كبير، عن الشعوب الأخرى. هذا لأن اللغة اليابانية تعتبر واحدة من أصعب اللغات وأكثرها غرابة. فهي تكتب بطريقة صعبة فضلا عن كونها لغة شديدة التمييز. عموما، فقد انتهت عزلة اليابان الجغرافية اليوم تماما، كما انتهت أيضا العزلة التي فرضتها على نفسها في الماضي القريب.

ولقد أدّى التغير الضخم الذي حدث بالنسبة لليابانيين إلى قلب الأمور لديهم رأسا على عقب. فلم تعد مواقفهم ومهاراتهم التي كانت ذات يوم تناسب وضعهم السابق، لم تعد هي التي تخدم اليوم أهدافهم كما كان عليه الحال في الماضي.

ولم يكن، أيضا، تكيفهم مع الظروف الجديدة التي نشأت بعد انتهاء العزلة اليابانية بالأمر السهل عليهم، إذ ظلت الشكوك العميقة تملأ عقول اليابانيين، ليس فقط فيما يتعلق بمركزهم بين دول العالم، وإنما بالنسبة لشخصيتهم الذاتية أيضا.

والسؤال الآن هو:

ماذا يعني أن يكون الإنسان يابانيا في وقتنا هذا؟

وما هو الدور الذي يجب أن يلعبه اليابانيون في عالمنا المعاصر... ؟

هذه بعض أسئلة، كثيرا ما يطرحها اليابانيون على أنفسهم...

والإجابة عنها هي الموضوع الذي سأتناوله في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

الباب الثاني
خلفية تاريخية

4 اليابان قديما

لاشك أن موقع اليابان الجغرافي وما تملكه من موارد طبيعية قد ساعداها على شق طريقها على مر التاريخ. ولا تكفي السمات المادية وحدها لتفسير الصورة التي أصبح عليها اليابانيون اليوم. فمن دون معرفة القدر الضروري من خبراتهم الماضية يصعب علينا فهم اليابانيين المعاصرين وعوامل قوتهم. أما السبب الآخر الذي يفرض علينا ضرورة الرجوع إلى تاريخ اليابان القديم فهو طبيعة الشعب الياباني نفسه. فاليابانيون يختلفون كثيرا عن الأمريكيين لكنهم يتشابهون مع شعوب شرق آسيا المتميزين بشدة وعيهم بالتاريخ. وهم ينظرون لأنفسهم من منظور تاريخي، فإذا ما أرادوا تحليل خصائصهم المعاصرة فسوف يبحرون في تاريخهم على امتداد ألف عام أو يزيد. ولابد لنا لكي نفهم اليابان ومشاكلها كما يراها اليابانيون أنفسهم أن نعرف شيئا عن خلفيتهم التاريخية. ومن ثم كان علينا قبل أن نركز على صورة اليابان المعاصرة، وقبل أن نحاول الدخول من مركزها الممتاز الحالي إلى مستقبلها الذي نجد صعوبة في تحديد ملامحه. قبل هذا كله من الأفضل أن نتعرف على أكبر قدر ممكن من ماضيها.

ارتبطت الجزر اليابانية في زمن متأخر نسبيا بأعظم حضارة عرفها العالم القديم. فقد كان العثور على بعض الصناعات الفخارية في اليابان وهي من أ قدم الصناعات التي عرفها العالم دليلا على ذلك الارتباط القديم. لكن اليابان كانت متخلفة في مجال الزراعة آلاف السنين عن أ وروبا، والشرق الأوسط، وشبه الجزيرة الهندية والصين، وفي مجال استخدام البرونز والحديد تخلفت عنها مئات السنين. ويبدو أن هذه المعادن لم تدخل الجزر اليابانية إلا في الفترة نفسها التي دخلتها الزراعة في القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد.

ولعل أول رؤية واضحة لليابانيين هي التي ظهرت في المدونات الصينية الخاصة بالقرن الثالث الميلادي وأمكن الحصول عليها، وقد وصفت المجتمع الياباني بأنه مجتمع يتميز بتقسيمات طبقية حادة، وبأنه يعيش على الزراعة والصيد. كان المجتمع الياباني ينقسم إلى مئات أو أكثر من الوحدات القبلية التي يحكمها زعيم، رجلا كان أو امرأة، يتمتع أي منهما بمركز شبه ديني. وجاء في تلك المدونات القديمة اسم «بلدة الملكة» (Queen‘s Country) التي كانت تهيمن بشكل أو بآخر على باقي المدن الأخرى. ولاشك أن حكم النساء في تلك الفترة البعيدة كان دليلا على وجود نظام أمومي أصيل، تسيطر فيه الأم على القبيلة.. . وهو نظام يتفق كثيرا مع التراث الأسطوري الذي يقول بانحدار الأسرة الإمبراطورية من سلالة الآلهة «الشمس».

ومن المعتقد أن تكون اليابان قد تعرضت بداية، من حوالي عام 200 ميلاديا، لموجات متصاعدة من الغزو توافدت من شبه القارة الكورية أو على الأقل لتأثيرات ثقافية من كوريا. وخلال الفترة ما بين القرنين الثالث والخامس قام اليابانيون ببناء عدد كبير من المتاريس والأضرحة على امتداد ثلثي مساحة الجزء الغربي من الجزر اليابانية. كما تدل على أن الثروة والسلطة كانتا تتركزان في أيدي الأرستقراطية العسكرية. وفي القرن السادس استطاعت مجموعة من هذه الأرستقراطية العسكرية التي كانت متمركزة في سهل «ياماتو» الصغير الواقع بين سلسلة من التلال القريبة من شرق أوزاكا أو «نارا» الاسم الذي أطلق عليها فيما بعد، استطاعت هذه المجموعة أن تقيم قيادة حركية سيطرة على معظم، إن لم يكن، على كل المنطقة الغربية من اليابان. وأصبح النظام السياسي والاقتصادي الياباني

نظاما معقدا وإن ظل يتسم بالبدائية نسبيا. أما الأرض فقد ظل أكبر مساحة منها تحت سيطرة وحدات قبلية لها استقلال شبه ذاتي عرفت باسم «أوجى Uji». وكانت هذه الوحدات ترتبط بمجموعة أسر «ياماتو» الحاكمة بروابط أسطورية بالإضافة إلى روابط النسب الحقيقية أو الوهمية. وكان لهذه الوحدات المعروفة باسم «أوجى» رؤساؤها ومعابدها الخاصة بها. وكان كل زعيم من زعمائها يحكم عددا من القبائل الفرعية، ومجموعات من الفلاحين، وصيادي السمك و عمال النسيج، وغيرهم من فئات العمال الأخرى.

وقد مارس اليابانيون القدامى ديانة تعرف باسم «الشنتو» (Shinto)، أي الطريق إلى الآلهة وذلك لتمييزها من الديانة البوذية الواردة إليهم من خارج البلاد. تركزت هذه الممارسات الدينية حول عبادة الآلهة أو الـ «كامي» (Kami)، التي تتمثل في عبادة إحدى الظواهر الطبيعية، أو الأجداد «الأسطوريين» ا الذين كانوا في أغلب الأحوال ظواهر من الطبيعة «كالشمس» مثلا. وكان الخط الفاصل بين الإنسان والطبيعة خطأ واهيا، حيث كان من السهل إضفاء صفة الألوهية على رجل مهيب أو غير عادي. أما الزعماء من كبار رجال الدين فقد جمعوا بين زعامتهم الدينية وممارسة الحكم في الوقت نفسه، وقد كانت في الواقع تستخدم الكلمات نفسها للدلالة على «العبادة الدينية»، و «الحكم»، وكذلك «المعبد»و «القصر»(*). ولم يكن هناك ارتباط بين المفاهيم الدينية والمفاهيم الأخلاقية، فيما عدا معنى الخوف من الطبيعة واحترامها، وكذلك معنى الطهارة في الطقوس الدينية، وقد التزم بها اليابانيون وتمسكوا دوما بها. ويعتقد البعض أنها تكمن وراء إصرار اليابانيين الدائم على النظافة وحب الاستحمام.

ومع القرن السادس تعرضت اليابان لتأثيرات حضارية تدفقت عليها بغزارة من القارة الأسيوية المجاورة، كان من أبرزها دخول الزراعة وبعض المعادن مثل البرونز والحديد. ولم يأخذ إيقاع تلك التأثيرات سرعته المتزايدة في اليابان إلا مع منتصف القرن السادس عندما وعاها اليابانيون على نحو لم يسبق له مثيل. وقد تمثل إدراكهم لهذه التأثيرات في تلك المعركة التي دارت داخل بلاط أسرة «ياماتو» الحاكمة حول قبول الصور البوذية

(*) انظر صورة رقم (1) ص 62



صورة رقم (١)

«المدخل الرئيس لمعبد «هوريبوجي»، ذي الطوابق الخمس الذي أقامه الأمير شوتوكو في أوائل القرن السابع. إنها أقدم مباني خشبية عرفها العالم. يصور هذا النمط المعماري البساطة الكلاسيكية والتوازن الذي اتسمت به أسرة «تاج» الحاكمة في الصين.

ومعتقداتها كنظام ديني يتمتع بالسحر والجاذبية، ويماثل بل ربما يفوق ديانة «الشنتو» الوطنية. في تلك المعركة انتصر الفريق المؤيد للديانة البوذية. وبعد انقضاء جيل على تلك الأحداث جاء الأمير «شوتوكو» في الفترة ما بين عامي 593 و 622 م، أثناء حكم عمته الملكة ليثبت أنه البطل العظيم للديانة الجديدة الوافدة والحضارة التي صحبتها من القارة المجاورة.

ولشدة تحمسه للديانة الجديدة قام الأمير شوتوكو بنفسه بكتابة شرح وتفسير هذه الديانة على التماثيل البوذية، وأقام لها المعابد ومن بينها معبد «هوروييوجي» القريب من مدينة «نارا» وهو معبد يتميز بالجمال الهادئ

ويعتبر من أقدم المباني الخشبية في العالم. وقد خلّف الأمير شوتوكو وراءه ثروة من اللوحات البوذية الجميلة، كانت بمثابة الوثائق التاريخية لذلك العصر. ولم يكتف الأمير بذلك، لكنه أرسل البعثات إلى العاصمة الصينية لتتلقى التعليم مباشرة من منبع هذه الثقافة الرفيعة، وبدأ ينقل عن الصين نظام مؤسساتها السياسية، وكتب ما عرف وقتها باسم «الدستور» الذي تضمن التعاليم البوذية الصينية.

ومع الجيل التالي ظهرت مجموعة من المجددين اليابانيين الذين قبضوا على مقاليد الأمور في البلاط الإمبراطوري، وعملوا بصورة متزايدة على تطوير ما تم نقله عن الصين من تكنولوجيا ومؤسسات. واستمرت جهود اليابانيين لنقل التكنولوجيا الصينية في أوج قوتها طوال مائتي عام أخرى ولم تأخذ في التضاؤل إلا في القرن التاسع. ونتيجة حركة النقل هذه تحولت اليابان من منطقة قبلية متخلفة إلى مستوى أهّلها لأن تكون عضوا كاملا يشارك في أرقى حضارة عرفها العالم القديم-حضارة النموذج الصيني-التي كانت قد بدأت تثبت للعالم في ذلك الوقت أن الصين هي زعيمة أكثر أمم العالم تقدما على المستويين السياسي والاقتصادي على مدى ألف عام تقريبا.

ولم يشهد تاريخ الغرب في الواقع-مثيلا لما بذله اليابانيون من جهود واعية بأهمية النقل الحضاري على أوسع نطاق، فيما عدا المحاولة التي قام بها «بطرس الأكبر» في مطلع القرن الثامن عشر، وإن كانت محاولة أقل طموحا وأسهل كثيرا.

أما الشعوب التي قامت بجهود تماثل ما قامت به اليابان في النقل الحضاري فهي الشعوب التي كانت تعين في منشوريا والكوريون. والأرجح أن الاختلاف بين اليابان والغرب في هذا المجال إنما يرجع إلى عظمة وجاذبية الحضارة الصينية اكثر مما يرجع إلى السمات الخاصة بالشعب الياباني، والشعوب الأخرى التي كانت تعيش في ظل تلك الحضارة. وكانت روما-في ذلك العصر بالمقارنة باليابان نموذجا حضاريا متدهورا بشكل مأساوي. فقد كانت اليابان متفوقة عليها في كثير من المجالات مثل الآداب، والفنون، والتكنولوجيا، والمهارات السياسية والاجتماعية، على الرغم من تخلف اليابان عن أ وروبا الشمالية في الفترة نفسها، أي ما بين القرنين

السادس والتاسع الميلاديين. ومن المدهش حقا أن اليابانيين كانوا على وعي كبير بالفرق بين ثقافتهم المنقولة عن الصين، وثقافتهم الوطنية، الأمر الذي جعلهم يعرفون في وقت مبكر قيمة التعلم من بلدان أخرى، مع العلم أنهم استطاعوا أيضا أن يكرّسوا الخرافة التي وصفتهم بأنهم «جنس» من نقلة الحضارة غير المبدعين.

أما الصينيون فكانوا ينظرون إلى حضارتهم منذ قديم الزمن بوصفها حضارة تقوم في جوهرها على أساس الوحدة السياسية. وقد تقبل اليابانيون والشعوب الأخرى في شرق آسيا ذلك المفهوم الذي يؤكد على أولوية النظام السياسي الموحد. أما المفهوم الذي ترسخ بالنسبة للدين في منطقة جنوب وغرب آسيا، فكان المفهوم الذي يؤكد على أن الدين وحده عنصر التوحيد، وهو ما تعارض مع مفهوم الغرب بعد أفول نجم روما، والذي يقبل الجمع بين التعدد السياسي والوحدة الدينية. وقد يساعد التركيز على الوحدة السياسية في منطقة شرق آسيا على تفسير لماذا كانت الصين هي أول من استخدم شكل الوحدات السياسية منذ القرن الثالث، وهي الوحدات المعترف بها حتى اليوم. ثم تبعتها كوريا واليابان في القرن السابع الميلادي فاستخدمتا ذلك الشكل من الوحدات السياسية.

وقبل اليابانيون أيضا المفهوم الصيني عن النظام الملكي الذي تتركز فيه كل السلطات و حاولوا تغيير نموذج الحاكم الوطني الياباني، من حاكم يتمتع بوضع شبه مقدس إلى حاكم زمني مثل الحاكم الصيني. ومنذ ذلك التاريخ جمع الإمبراطور الياباني لحن الناحية النظرية-بين زعامة ديانة «الشنتو» الوطنية وكونه ملكا كما كان الحال بالنسبة للملوك الصينيين. ولم يحدث إلا نادرا أن تولى عرش اليابان إمبراطور مارس مهماته الثنائية الدينية والدنيوية معا ممارسة فعلية. ولم يحدث أيضا طوال تاريخ اليابان المعروف أن تولى حكم اليابان إمبراطور وصل إلى العرش فاتحا، بل إن الأباطرة جميعا منذ القرن السابع الميلادي كانوا -بالفعل-مجرد رموز للسلطة أكثر منهم حكاما فعليين. ولم يمنع ذلك من أن يظهر عبر التاريخ-مصادفة- رجل قوي يتولى العرش، ثم لا يكتفي باعتلائه، لكنه يحاول أن يمارس الحكم بصورة عملية. وفي معظم الأحوال كان أعضاء البلاط الإمبراطوري ورجال الحاشية الأرستقراطيون العديدون، و كذلك نبلاء الأقاليم

الإقطاعيون يعملون جميعا على استمالة الأباطرة اليابانيين. ولا شك أن هذه الأوضاع التي اقتصرت فيها مسؤوليات الأباطرة على المهمات الرسمية المليئة بالاحتفالات جعلتهم غير راضين عن أنفسهم، بل فقدوا الرغبة في ممارسة السلطة. لذلك لم يكن من المستغرب أن تبدو عملية اعتزال الحكم مبكرا في القرن التاسع الميلادي كما لو كانت هي القاعدة تقريبا. وهذا ما يجعلنا نفهم وضع الإمبراطور الحالي بوصفه رمزا للدولة ووحدة الشعب الياباني، إنما هو كأمر طبيعي، وتراث حقبة تاريخية طويلة تمتد إلى نحو ألف عام نقلها اليابانيون عن نظام المؤسسات المركزية في الصين. فقد كانت اليابان في ذلك الوقت مقسمة إلى أقاليم يقوم بإداراتها موظفون رسميون جاءوا إليها من العاصمة بعد أن نقلوا من الصين قوانينها نقلا حرفيا. وكانت الحكومة التي أقاموها حكومة بيروقراطية متشعبة ومركبة رغم ما استحدثوه على النظام الصيني المنقول ما يناسب الظروف اليابانية. استحدثوا وزارتين جديدتين أضيفتا إلى الوزارات الست التقليدية التي كانت تتشكل منها الحكومة الصينية، فأصبحت الحكومة اليابانية تضم ثماني وزارات لتناسب وجود وزارة للبلاط الإمبراطوري والسكرتارية المركزية. وإلى جانب الحكومة اليابانية أقاموا أيضا مجلسا للآلهة يمثل الجانب الديني والوطني من مهمات الإمبراطور حتى يتحقق التوازن بين هذا المجلس ومجلس الدولة ا لسياسي.

أما فيما يختص برتب رجال البلاط فقد أنشئوا لها نظاما مسهبا مليئا بالتفاصيل، على نمط نظام الرتب الصيني، حل محل النظام التقليدي السابق الخاص بأفراد أسر البلاط الإمبراطوري وأفراد وحدات الـ «أوجي» المحلية. ولم يكتفوا بما كان موجودا من رتب ومناصب، لكنهم استحدثوا وظائف بيروقراطية جديدة لا حصر لها. وبينما كان الموظفون البيروقراطيون في الحكومة الصينية يشغلون معظم المناصب العليا على أساس مؤهلاتهم وكفاء اتهم التي تظهر من خلال ما تجريه لهم الدولة من امتحانات طويلة ذات المستوى العلمي الرفيع قبل تولي تلك المناصب، نجد أن شغل الوظائف الحكومية في اليابان لم يشمله أي تطوير منذ أن بدأت تنقل من الصين النموذج البيروقراطي لحكومتها، والذي كان يبدو بالنسبة للمجتمع الياباني نظاما أجنبيا غريبا بالغ الأرستقراطية. ومن ثم خضع نظام المناصب والرتب

في البيروقراطية اليابانية بعد نقله بوقت قصير من الصين لمركز الأسرة الموروث الذي كان يحدد مستوى الرتبة والمنصب أكثر مما تحدده الكفاءة الشخصية.

ولعل أكثر ما نقله اليابانيون عن الصين مدعاة للتعجب هو نظام ملكية الأراضي، ونظام الضرائب بالغ التعقيد. فوفقا لهذا النظام كانت جميع الأراضي-من الناحية النظرية-ملكا للحكومة المركزية لكنها، في الواقع، كانت تقسم وتوزع مرحليا على جميع أسر الفلاحين بنسب متساوية لكي تتحمل هذه الأسر عبء دفع الضريبة الموحدة التي تتحدد على أساس عدد أفراد كل أسرة. ووفقا لذلك النظام الضريبي المعقد انقسمت الضرائب إلى ثلاثة قطاعات نوعية. قطاع المنتجات الزراعية، وقطاع منتجات النسيج، ثم قطاع العمل. ومن الغريب حقا أن هذا النظام الضريبي المعقد نفسه الذي لم ينجح في الصين، بل أخذ ينهار تدريجيا قد نجح تماما في اليابان، البلد الذي كان عندئذ متخلفا عن الصين نسبيا. فقد طبقت اليابان هذا النظام الضريبي بوضوح على أكبر مساحة من الأرض وطوال قرون بإدارة لا تحتاج إلى كثير من المهارة، علما بأن الأرض ظلت كما كانت عليه دون إعادة توزيعها من جديد. وإذا كانت اليابان قد نقلت كل سمات النظام الصيني ووضعته بالفعل موضع التنفيذ فإنها تركت أهم سماته وهي تكوين جيش من المجندين كجزء من قوة العمل التي كانت تؤدى بديلا من دفع الضرائب المستحقة للحكومة. فلم يكن اليابانيون على عكس الصينيين في حاجة إلى فرق كبيرة من المشاة تنتشر في بلادهم المكونة من جزر تشبه الحصون. ولقد ظلت الخدمة العسكرية في معظم الأحوال حرفة أرستقراطية.

ومن الطبيعي أن يتطلب النظام السياسي المركزي وجود عاصمة مركزية. وحتى ذلك العصر لم تكن اليابان قد عرفت المدن الصغيرة بعد، لكن اليابانيين قاموا بمحاولة بناء مدن على طراز المدن الصينية تتمركز حول قصر واسع، وعدد من المباني الحكومية. وكانت مدينة «هييجو» أو «نارا» كما عرفت فيما بعد هي أول مدينة دائمة بناها اليابانيون في سهل «ياماتو» على نمط العاصمة الصينية. ومنذ أن اتخذ اليابانيون هذه المدينة مقرا للحكومة، في الفترة ما بين عامي. 710 و784، أصبح القرن الثامن الميلادي في اليابان معروفا باسم «عصر نارا». وفي عام 794 أقاموا مدينة «هيان»

Heian في سهل صغير يقع شمال «ياماتو» لتصبح العاصمة الدائمة الثانية لليابان. وقد عرفت أيضا الفترة التي أعقبت القرن الثامن الميلادي وامتدت بضع مئات من السنين باسم «عصر هيان»، ومازال التخطيط العمراني الذي بنيت على أساسه مدينة «هيان» موجودا حتى يومنا هذا، يراه الناس في الشوارع الرئيسة لمدينة «كيوتو»، و هو الاسم الذي أطلق على مدينة «هيان» فيما بعد.

ولأن التحديث السياسي ارتكز على جوهر عمليات النقل الحضاري من الصين كان من الطبيعي أن يصل تأثير هذا النقل إلى ثقافة اليابان الرفيعة كلها. فقد تعلم اليابانيون من الصين الكثير في مجالات المعرفة والفلسفة والآداب مما كان له تأثير عميق في أسلوب تفكيرهم وعاداتهم الحياتية. وشهدت اليابان نهضة تكنولوجية كبيرة في مختلف المجالات مثل: صناعة النسيج، والأواني الخشبية المطلية، وعلوم التعدين. وتعلمت من الصين وكوريا الموسيقى الأوركسترالية والرقص، وهما من الفنون التي حافظت اليابان عليهما حتى اليوم كأقدم ما عرفه العالم من فن الموسيقى، وتقاليد الرقص الأصلية. غير أن الفنون اليابانية تغيرت كثيرا في عدد من المجالات الأخرى كما حدث بالنسبة لفنون العمارة والنحت والتصوير. وأنتج اليابانيون أعمالا فنية إبداعية على النمط الصيني استطاعت أن تكون ندا لأعظم الأعمال الفنية الصينية في ذلك الوقت.

وتركز معظم الفنون في اليابان حول الديانة البوذية الجديدة التي تختلف عن ديانة «الشنتو». فهي ديانة بالغة التعقيد وتتمتع بجاذبية عالمية. والبوذية، كما هو معروف، بدأت في الهند قبل ذلك التاريخ بألف عام تقريبا، وهي تتركز أساسا حول مفاهيم تقول بخلود الحياة المستمرة في دورة لا نهائية من تناسخ الأرواح، وهي حياة تفيض أساسا بالألم الذي يمكن الهروب منه بفضل التثقيف الذاتي، والوصول بها إلى الاستنارة ا لتي تسمو بالإنسان لتصل به إلى مرحلة «النرفانا»، أي التوحد مع الذات الإلهية، أو باندماج الذات الإنسانية اندماجا بهيجا مع الكون. ومع انتشار البوذية على مدى مئات السنين في منطقة شملت ثلثي مساحة شرق قارة آسيا نجحت هذه الديانة في احتواء قدر هائل من أكثر الآداب والفنون ثراء في ذلك الوقت، فضلا عن مجموعات ضخمة من تماثيل الإله بوذا، ومجموعة كبيرة من

القوانين والمعتقدات. وكانت البوذية في هذه المعتقدات تمثل جوانبها الساحرة الجذابة فضلا عن عظمة الفن البوذي الذي تفوق كثيرا على ما كانت تمثله العقائد القديمة الجافة. وكان أول من انجذب إلى هذه الديانة الجديدة أفراد البلاط الياباني. وفي البداية انتشرت البوذية انتشارا محدودا بين دوائر البلاط الإمبراطوري، ولم تبلغ انتشارها الواسع على امتداد كافة البلاد إلا في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين.

وكان من حسن حظ اليابانيين-حقا-أن استطاعوا أن يتعلموا من الصين. وقد كانت في ذلك الوقت أكثر بلاد العالم تقدما. ولكن-كان من سؤ حظهم في الوقت نفسه-عدم استطاعتهم تطويع نظام الكتابة الصيني للمتطلبات اليابانية إذ كان من السهل عليهم تطبيق أي مخطوط من مخطوطات «الألف باء» الصوتية الصينية التي كانت منتشرة في ذلك الوقت في جميع المناطق الغربية من الصين. ويتكوّن نظام الكتابة الصيني من رموز فريدة، أو رسوم تعبّر عن كل كلمة من آلاف الكلمات الصينية، وهو نظام يصعب تطبيقه على اللغات الأخرى، وخصوصا على لغة شديدة التغير مع نطق كلماتها مثل اللغة اليابانية. وقد ترتب على ذلك أن اضطر اليابانيون إلى المحافظة على مدوناتهم وحمايتها مع استخدام اللغة الصينية في مكتباتهم الحكومية الرسمية. ولاشك أن التقدم الثقافي العظيم الذي حققته اليابان خلال تلك القرون كان بكل المقاييس تقدما مشهودا لأنه تحقق من خلال لغة تختلف عن اللغة اليابانية اختلافا تاما، وبنظام كتابة يعتبر من أصعب نظم الكتابة في العالم.

ولكن على الرغم من هذه المعوقات إلا أن اليابانيين الذين عاشوا ذلك العصر تركوا وراءهم مؤلفات عظيمة. وكان الصينيون ينظرون إلى عملية جمع الوثائق التاريخية الدقيقة بوصفها عملية من أهم مسؤوليات الحكومة الصينية، لأن الرجوع إلى خبرات الماضي وتفهمها-في رأيهم-بمثابة مرشد قيم وهام يفيد حاضر هم. وفي هذا المجال قام اليابانيون بواجبهم في تدوين حقبة صغيرة من تاريخهم، وذلك بمحاولتهم الرجوع إلى عام 660 قبل الميلاد، وهي حقبة تمثل العصر الذي كان موضع فخارهم. وقد أسفرت جهودهم تلك عن تدوين تاريخ عصرين من عصورهم القديمة: الأول «عصر كوجيكي» Kojiki الذي يرجع إلى عام 712 م، والثاني عصر «نهون شوكي»

Nihon-shoki صأو «نهونجي» ويرجع إلى عام 720 م، وهو العصر الذي تم فيه تدوين الأسطورة اليابانية في شكلها البدائي المعقد نسبيا، كما تم تدوين التاريخ الياباني الأحدث الذي يتسم بقدر أكبر من الوعي.

وعلى الرغم من الموجات الكثيفة من التأثيرات الخارجية التي اكتسحت اليابان في الفترة ما بين القرنين السابع والتاسع الميلاديين إلا أنها استطاعت أن تحافظ على حس واضح لشخصيتها الذاتية. ولعلنا نتذكر في هذا المجال كيف ازدهرت الشخصية الذاتية اليابانية في القرن الماضي، على الرغم من التأثير الغربي الذي تعرضت له في حينها. وقد يرجع هذا إلى طبيعة موقع اليابان الجغرافي ولغتها الخاصة، وهو الموقع المنعزل الذي كان سببا في عدم تعرضها للغزو الصيني على الإطلاق مثلما حدث للكوريين مرات كثيرة. وكانت هذه العزلة أحد العوامل التي ساعدت اليابانيين أيضا على الاحتفاظ بإحساسهم العميق بالعزلة كما ساعدت لغتهم اليابانية على عدم ذوبانهم داخل الوحدة الثقافية الصينية القائمة بذاتها، نظرا لاختلاف اللغتين اختلافا جذريا، مثلما تختلف اللغة اليابانية عن اللغة الإنجليزية. وحتى على الرغم من اضطرارهم إلى الكتابة في ذلك العصر باللغة الصينية إلا أن لغة الحديث فيما بينهم ظلت هي اللغة اليابانية التي كانت وسيلتهم المثلى للتعبير عن عواطفهم الرومانسية. صحيح أن اليابانيين نظموا بعض القصائد الشعرية باللغة الصينية، لكن تظل الـ «ماينوشو» هي أعظم ما أنتجوه من إبداع شعري، وهي منتخبات من القصائد اليابانية المحلية بلغ عددها 4516 قصيدة، تم جمعها في فترة قصيرة بعد عام 759 م، وقد بذلوا في تدوينها مجهودا شاقا لكتابتها مقطعا مقطعا بالحروف الصينية المكتوبة بالأبجدية الصوتية.

ولم تظهر قدرة اليابانيين وكفاءتهم في إحياء الفيض الثقافي المتدفق عليهم من الصين فحسب، بل ظهرت أيضا فيما قاموا به منذ القرن التاسع الميلادي من مزج هذا الفيض الثقافي الوافد إليهم بثقافتهم الخاصة، مما نتج عنه توليفة ثقافية جديدة تماما. ولم تمض عدة أجيال على نقل المؤسسات والثقافة الصينية إلا وكانت قد تأقلمت مع البيئة اليابانية واصطبغت بحياتهم لتصبح مؤسسات وثقافة يابانية لها كيانها الخاص. وكان لا بد بعد إدخال التعديلات وإضافة الخصائص الوطنية المحلية على

الثقافة الوافدة أن تنتج ثقافة جديدة تماما. ولا شك أن الأصل الصيني ظل واضحا في كثير من عناصر هذه الثقافة الجديدة، ومع ذلك فقد كانت مختلفة اختلافا أساسيا عن كل من الثقافة الصينية، والثقافة اليابانية القديمة.

ولعل أبرز علامات بزوغ شمس هذه الثقافة الجديدة ذلك التطور الكفء الذي حدث في الكتابة اليابانية طوال القرن التاسع. فقد عرف نظام الكتابة الجديد بعد تطويره باسم الـ «كانا»، وهو عبارة عن مجموعة من الرموز يمثل كل منها مقطعا خاصا أمكن بها تبسيط الحروف الصينية واستخدامها منطوقة للتعبير صوتيا عن مقاطع الكلمات اليابانية. وقد أتاح هذا النظام الجديد لليابانيين إمكانية تدوين مجموعة هائلة من الشعر المحلي بسهولة اقتصرت على القصائد القصيرة التي لا تزيد عن 31 مقطعا، وتسمى «تانكا». وقد كان من أجملها تلك القصائد التي جمعت من المنتجات الأدبية التي أجازتها الدوائر الإمبراطورية. كما بدؤوا التوسع في كتابة النثر أيضا، وذلك لأن سيدات البلاط الإمبراطوري اعتدن الاحتفاظ بمذكراتهن اليومية الطويلة المدونة، والتي تطورت بعد ذلك لتكون أول روايات من اليابان عرفها العالم. والمعروف أن اليابانيين كانوا دائما من أكثر شعوب العالم شغفا بكتابة اليوميات، و لهذا كانت رواية «جنجى» (Genje) العظيمة التي كتبتها السيدة «مورازاكي» (Murasaki) في عام 1000م تقريبا، ليست فقط أول رواية طويلة عرفها العالم، بل تعتبر إحدى روائع الأدب في كل العصور. لقد نجحت هذه الرواية بالتفاصيل العبقرية، والدقة السيكولوجية، في تصوير حياة أفراد البلاط الإمبراطوري التي لم تختلف كثيرا عن الحياة في البلاط الإمبراطوري الصيني، أو عن خشونة الحياة في أوروبا في ذلك العصر.

وترجع أهمية اليوميات التي كتبتها السيدات والروائيات اليابانيات إلى ما كانت تتميز به المرأة اليابانية من حساسية مفعمة بالمشاعر الرقيقة، وبأسلوبها في تصوير حياة البلاط الإمبراطوري.. كيف كانوا يعيشون، والثياب التي يرتدونها، وكيف كتبوا قصائدهم الخ.. أما ماذا كان يجري في العالم من صراعين سياسي واقتصادي فلم تسجله تلك الروايات التي لم تهتم بحياة عامة الناس على الإطلاق. وقد يرجع هذا غالبا إلى الوضع

الطبقي لمؤلفي تلك الأعمال الأدبية بوصفهم من الأرستقراطية اليابانية الراقية المتمتعة بالحماية.

ومن خلال الصورة التي قدمتها الأعمال الأدبية، في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين، عن حياة البلاط الإمبراطوري الراقية المهذبة، كان من السهل التعرف على التغييرات الكبيرة التي حدثت في النظامين الاقتصادي والسياسي المنقولين عن الصين. فبالنسبة للأراضي نجد أن مساحات كبيرة منها انتقلت من سيطرة الدولة إلى أيدي أصحاب الملكيات الزراعية الخاصة الذين كانوا قد تحرروا من الأعباء الضريبية. وكان هذا الاتجاه قد بدأ بالفعل في القرن الثامن الميلادي بعد أن سمحت الدولة للأفراد بالملكيات الزراعية الخاصة لفترة محددة تحولت فيما بعد إلى ملكية دائمة. وكان الهدف من وراء هذا التغيير رغبة الدولة في استثمار الأراضي الشاسعة المطلوب استصلاحها استثمارا أكبر، وهي الأراضي التي تناسب نظام الري الخاص بحقول الأرز. وقد ازداد هذا الاتجاه في القرن التاسع مع سيطرة رجال البلاط الأرستقراطيين على أعلى المناصب الحكومية، وحرصهم على تطويع قوانين الدولة لخدمة مصالحهم الاقتصادية الخاصة. ومع مضي الوقت أخذت نسبه الأراضي المملوكة لكبار أسر البلاط الإمبراطوري المعفاة من الضرائب في ازدياد مستمر. وحدث الشيء نفسه أيضا بالنسبة للأراضي التي يمتلكها الرهبان البوذيون أصحاب النفوذ، أو مجموعات رهبان ديانة «الشنتو» المتصلة بالبلاط الإمبراطوري. وفي ظل تلك الأوضاع لم يجد بعض صغار الملاك وسيلة للتخلص من أعبائهم الضريبية الباهظة غير التنازل عن أراضيهم لتلك الأسر أو المؤسسات. ومع أوائل القرن الثاني عشر الميلادي كانت المساحات الكبيرة من الأراضي، التي تتكون غالبا من حقول زراعية متناثرة، قد تحولت إلى إقطاعيات خاصة معفاة من الضرائب. وحتى الأراضي الباقية التي ظلت خاضعة للضريبة، فكانت هي الأخرى تمثل أحد أشكال الملكية الخاصة، حيث كان تعيين حكام الأقاليم والسيطرة على العائدات من الضريبة قد صار حقا من حقوق عائلات معينة، وامتياز يتوارثونه جيلا بعد جيل.

كان من الطبيعي أن ينتج عن هذه الأوضاع نموذج هرمي معقد من نماذج الملكية الزراعية يقف فيه عند السفح الفلاح الذي يزرع الأرض،

يعلوه في المستوى الهرمي رجل قوي من أهل البلدة يدير الضيعة نيابة عن مالكها الغائب، ويتقدمه في المستوى الأعلى أسرة قوية من أسر البلاط الإمبراطوري، أو مؤسسة تتمتع بالملكية الشرفية يرأسها في التسلسل الهرمي أحد الأثرياء الأكثر قوة ونفوذا والذي يستطيع ضمان إعفاء الإقطاعية من الضريبة. وقد أدى هذا النظام بعد نموه إلى تدفق الحاصلات الزراعية على العاصمة، ليس نتيجة النظام الضريبي بقدر ما كان محصلة لما يرسله الفلاحون العاملون في الملكيات الزراعية في الأقاليم من الحاصلات إلى أصحاب هذه الملكيات، أو إلى المشرفين عليها من الأثرياء المقيمين في العاصمة.

لقد ترتب على هذه الأوضاع أن حرمت الحكومة المركزية من إيرادات هذه الإقطاعيات، بل جردت من سلطاتها، فأصاب هيكلها الضمور، وهو الهيكل الذي كان مماثلا لهيكل الحكومة الصينية المعقد. ومع هذا الضعف الشديد حلت أجهزة حكومية أبسط وأقل تعقيدا محل الحكومة المركزية، مع بقاء النظام الحكومي القديم كما كان عليه بكل رتبه ومناصبه البيروقراطية، ولكن كرموز فقط للمراكز الأدبية، ولمجموعة الطقوس الدينية الخاصة بالبلاط الإمبراطوري أكثر من كونها رتبا ومناصب تمثل سلطة فعلية. كان ذلك الواقع هو الذي نجحت رواية «جنجى» في تصويره بدقة حيث ركّزت على المظهر الخارجي وأسلوب الحياة في ذلك العصر. أما الأجهزة الخاصة التي كانت تابعة لأسر البلاط الإمبراطوري وللمؤسسات الدينية فقد أصبحت تمثل-بصورة متزايدة-أصحاب الأرض الحقيقيين وحكامها .

و من مظاهر التغيير التي حدثت في النظام البيروقراطي الياباني،المماثل للنظام الصيني، السيطرة التي استطاعت أسرة «فوجي وارا» أن تفرضها على الأسرة الإمبراطورية في القرن التاسع الميلادي كانت أسرة «فوجي وارا» تنحدر من نسل أحد زعماء حركة عام 645 م الإصلاحية التي عرفت باسم «تايكا». (Taika) والواقع أن أهم الأسباب التي مكنت عائلة «فوجي وارا» من السيطرة على الأسرة الإمبراطورية هو حجم ما كانت تمتلكه من الإقطاعيات الزراعية الخاصة، والتي كانت تمثل أكبر عدد من الملكيات الزراعية، فضلا عن احتكارها المناصب الحكومية العليا. وقد استخدمت

هذه العائلة أساليب فنية ذكية للسيطرة على الحكم، من بينها تزويج بناتها للملوك، وتعيين خلفائهم من رؤساء عائلة «فوجي وارا» أوصياء على عرش الأباطرة، وبالتالي استطاعت سلالتهم الوصول إلى عرش اليابان. ولم يستطع أحد من الأباطرة تحدي سيطرة هذه الأسرة سوى بعض الذين كانوا قد تنازلوا عن العرش، وتحرروا من أعباء مهمات الحكم الدينية، مثلما حدث من بعض الأباطرة المنحدرين من نسل أمهات غير أمهات عائلة «فوجي وارا» في أواخر القرن الحادي عشر و أوائل القرن الثاني عشر الميلاديين.

وهكذا أخذ النظام البيروقراطي النامي في اليابان في الابتعاد كثيرا عن نموذج النظام الصيني، الأمر الذي لا يمكن أن يحدث إلا في بلد منعزل كاليابان. في تلك الفترة حدث في الصين أيضا تغيير في نظامها الحكومي فتحول إلى ما يشبه السلطة اللامركزية. وقد أغرى هذا التغيير القبائل الرحّل التي تعيش في الأراضي المجاورة بغزو الصين، أو قيام بعض الأسر الحاكمة الجديدة القوية باغتصاب العرش الإمبراطوري بوصفهم أكثر قدرة من الأباطرة القدامى في الدفاع عن البلاد أمام خطر الغزو الأجنبي. وفي اليابان تحول النظام الحاكم من نظام مركزي إلى نظام تعددت فيه الزعامة، وتوزعت بعد أن تحررت اليابان نسبيا من الضغوط الأجنبية، فانتقلت السلطة الحقيقية إلى البلاط دون حدوث أي تغيير في نظام الحكم الإمبراطوري. ومما لا شك فيه أن العزلة التي عاشها اليابانيون ساعدتهم على الاحتفاظ بالمؤسسات والأشكال الإدارية غير العصرية التي تخطاها الحاضر آنذاك.. الأمر الذي نتج منه صورة من الحماية الثقافية تثير الدهشة حقا، أو بمعنى آخر أنهم استطاعوا الإبقاء على مؤسسات أقيمت في مرحلة تاريخية معينة، لها سماتها الحضارية الخاصة، لتستمر قائمة على حالها في عصور أخرى تختلف في ظروفها عن تلك المرحلة التاريخية اختلافا تاما.

ولم يقتصر التغيير في المجتمع الياباني، خلال الفترة ما بين القرن التاسع والقرن الثاني عشر الميلاديين، على الأوضاع الاقتصادية والسياسية، ونظام الحياة في البلاط الإمبراطوري فحسب، بل شمل تأثيره أيضا كافة المظاهر الحضارية. فقد دخل الأدب الياباني مجالات جديدة بالغة التمييز بالمقارنة بالنماذج البدائية الأولى من الآداب الصينية. وأظهر اليابانيون

عبقريتهم الخاصة في مجال الفنون: مثل تطوير أساليب فن الرسم التي تعلموها من الصينيين، وأطلقوا عليها اسم «ياماتو»، أي «الرسم الياباني»، استخدموا فيها الألوان استخداما جريئا، واتسمت تشكيلاتهم الفنية بوعي وحساسية ساعدا على تمييز الأذواق الفنية اليابانية من الأذواق الصينية. وهكذا أظهر اليابانيون مقدرتهم، ليس فقط في الحفاظ على ذاتيتهم الثقافية، بل لأنهم شعب خلاق مبدع حقا بصورة فريدة.

5 الإقطاع

مع القرن الثاني عشر كانت اليابان على عتبة أكبر حركة ابتعاد عن معايير شرق آسيا. كانت اليابان تمضي في طريق تطوير نظامها الإقطاعي الذي كان لا بد له من أن يجتاز في القرون السبعة التالية عدة مراحل تماثل كثيرا تجارب المراحل الإقطاعية التي مرت بها بلاد غرب أوروبا فيما بين القرنين التاسع والخامس عشر الميلاديين. لكن هذا التشابه مع أوروبا لا يمكن أن يرجع إلى عامل التأثيرات المتبادلة، فلم يكن هناك اتصال بينهما في ذلك الوقت. ولعل الاحتمال الأكبر أن يكون ذلك التشابه قد حدث على الأرجح نتيجة التماثل في المكونات الاجتماعية والثقافية التي غدت مختلطة بعضها ببعض في هاتين المنطقتين، وبالتحديد في المجتمعات القبلية والنظم السياسية والاقتصادية المتقدمة نسبيا. ففي الغرب ورثت الجماعات القبلية الألمانية بقايا نظام الإدارة ونظام الأراضي عن الإمبراطورية الصينية. وفي اليابان كان أبناء القبائل من سكان الجزر قد تبنوا نظام المؤسسات السياسية ونظام الأراضي اللذين كانا سائدين في الصين. وقد تفاعل هذان العنصران في الحالتين على مدى فترة تاريخية طويلة، وفي

حالة من العزلة النسبية ليظهر بعد ذلك من بين هذا المزيج نظام سياسي مركب قائم على أساس روابط الولاء الشخصي لأرستقراطية عسكرية، واندماج السلطة العامة بحقوق الملكية الخاصة في الأرض.

وعندما ضعفت سلطة الحكومة المركزية في اليابان وفقدت قوتها اتحدت المجموعات المختلفة من زعماء الأقاليم المحليين، وأقاموا علاقات الترابط فيما بينهم لتوفير الحماية المتبادلة. كانت تلك المجموعات تتكون من موظفي الإدارات الإقليمية القديمة والمد راء المحليين، أو أصحاب الإقطاعيات الكبيرة. وكانت تلك الجماعات تضم في البداية الأقارب والجيران الذين غالبا ما يلتفون حول شخصية زعامية توحي لهم بالولاء. وظلت السلالة الإمبراطورية دائما هي السلالة الأكثر هيبة واحتراما، نتيجة مفهوم السلطة المتوازنة المتأصل في اليابان. لذا كان زعماء تلك الجماعات ينتسبون لفروع أصغر من سلالة العائلة الإمبراطورية مثل عائلة «تايرا» (Taira)، أو عائلة «ميناموتو» (Minamoto) اللتين كانتا قد انتقلتا منذ زمن من العاصمة وأقامتا بالأقاليم لتكوين الثروات بوصفهما يمثلان السلطة المركزية.

ونظم أعضاء هذه الجماعات أنفسهم لحماية مصالحهم الخاصة وكانوا في حقيقتهم فرقا من الفرسان الذين يتسمون باليقظة والحذر، وما لبثوا أن شكلوا أرستقراطية محلية صغيرة تشبه إلى حد ما الفرسان القدامى في أوروبا الإقطاعية. وكان هؤلاء الفرسان مسلحين مثل فرسان أوروبا، وكان الرمح والسهم هما سلاحيهما الرئيسين اللذين يستخدمونهما بمهارة من فوق صهوات الجياد. وكان السيف المقوس المصنوع من الصلب من بين أسلحتهم أيضا، وهو من أجمل الأسلحة في العالم آنذاك. وكانت تلك الأسلحة تختلف كثيرا عن أسلحة فرسان الغرب، فهي أخف وزنا وأكثر مرونة ومن ثم أكثر كفاءة. والسيف الياباني كان مصنوعا من صفائح رقيقة من الصلب تربط معا بحزام من جلد ذي ألوان زاهية مزركشة ويثبت حول الجسم من غير إحكام.

وقد بدأت مجموعات الفرسان الإقليمية مع تطورها البطيء تنخرط تدريجيا في شؤون حكومة «كيوتو» المركزية، مما أدى إلى توالي عمليات التنافس بين أسرة «فوجي وارا» الرئيسة وأحفاد السلالة الإمبراطورية. وفي ظل هذا التنافس لجأ الطرفان إلى فرق الفرسان الإقليمية طالبين

الدعم والتأييد، إلى أن اشتبك الطرفان في حربين قصيرتين في الفترة ما بين عامي 1156 و 1160، انتهت بظهور زعيم قوي من عائلة «تايرا» كان واضحا أنه يمثل القوة العسكرية المسيطرة على البلاط الإمبراطوري. وقد استقر هذا الزعيم في العاصمة، وخص نفسه بأعلى المناصب الحكومية المركزية، وعلى طريقة أسرة «فوجي وارا» زوج ابنته للإمبراطور ونصّب حفيده ملكا على العرش.

في الوقت نفسه قام «يوريتومو» وريث القائد «ميناموتو» المنهزم بتحريك التمرد في إقليم كانتو الواقع شرق اليابان. ومع عام 1185 كانت أسرة «تايرا» قد طواها النسيان وأصبح «يوريتومو» هو القائد العسكري للمنطقة دون منازع. وبدلا من أن يتخذ من العاصمة «كيوتو» مقرا له، ويجعلها مقرا للإدارة المدنية الرئيسة، اتخذ من «كاماكورا» في إقليم «كانتو» مقرا له (وهي الآن إحدى الضواحي الواقعة على شاطئ البحر في مدينة طوكيو)، ومنح نفسه لقب «شوجان Shogun» ومعناه قائد عام الجيش الإمبراطوري. وبالنسبة لأتباعه فقد كافأهم بمنحهم الإقطاعيات التي كانت ذات يوم تحت إدارة وملكية الفئة المهزومة، وأنشأ لهم منصبا إداريا جديدا عرف باسم «جيتو»، فأصبحوا بمثابة «النظار المشرفين على تلك الإقطاعيات». وللقيام بأغراض الدفاع عن الإقليم جمع كل هؤلاء «النظار» معا في إقليم واحد تحت إشراف الوصي على العرش أو الشوجو «Shogo».

ترك «يوريتومو» الحكومة المركزية القديمة-نظريا-على حالها الأصلي بمن فيها من رجال البلاط الأرستقراطيين الذين يشغلون المراكز المدنية العليا، ويحصلون على دخلهم من إقطاعياتهم الزراعية، ولكنه استطاع من خلال هذا النظام الإمبراطوري القديم، الذي يشبه الدرع الأجوف، أن يحقق سيطرته الفاعلة على معظم أنحاء اليابان. فقد تمكن من تحقيق ذلك بأن جعل عددا من عائلات فرسان «كانتو» الذين يدينون له بالولاء الشخصي ينتشرون في كل الأقاليم، حيث كانت توجههم جميعا الأجهزة البسيطة التابعة لعائلة «يوريتومو» والتي تتولى توجيه الجماعة كلها، وتدبير العدالة على أساس القوانين المحلية المعتادة، وليس على أساس النظم القانونية للبلاط الإمبراطوري المنقولة عن النموذج الصيني. ونظرا للإبقاء على معظم أركان النظام القديم واقتصاده، كما كان عليه قبل إقامة الحكومة

الإقطاعية، فقد كانت الإدارة الجديدة في كاماكروا تمثل نظاما بدائيا شبه إقطاعي لكنه تميز بالكفاءة التي ساعدت على استمراره مائة وخمسين عاما منذ تلك المرحلة التاريخية إلى أن قوبل بتحديين شديدي الخطورة.

كان التحدي الأول هو اختفاء أسرة ميناموتو الرئيسة في وقت مبكر وهي الأسرة التي تمثل مركز الولاء الشخصي الذي اعتمد عليه هذا النظام. كان اختفاء هذه الأسرة نتيجة الشكوك التي ساورت ميناموتو منذ البداية في أقاربه المقربين إليه، وأيضا نتيجة المكائد التي حاكتها أرملته وأسرتها بعد وفاته، وهي أسرة «هوجو» «Hojo» التي كانت-من سخريات القدر-تنحدر من سلالة أسرة «تايرا» نفسها، هذان العاملان كانا سببا في انقراض سلالة أسرة «ميناموتو» التي اختفت تماما مع عام 1219 م. بعدها استفاد الأوصياء على العرش من عائلة «هوجو» من الشخصيات البارزة المنتسبة في الأصل إلى عائلة «فوجي وارا»، أي إلى الأصل الإمبراطوري، ليظهر من جديد جيل اليابانيين المتأصل إلى أن تكون السلطة العليا في بلادهم مجرد سلطة رمزية، وتفضيلهم القيادة الجماعية على القيادة الفردية. وقد كانت السلطة، بالفعل، قسمة بين تشكيلات مزدوجة من الموظفين، أو مجموعات يربطهم ببعض رباط الزمالة.

أما التحدي الآخر الذي واجه النظام الياباني في كاماكورا فكان الغزو الخطير الذي تعرضت له اليابان فيما بين العصر القديم غير المدوّن والحرب العالمية الثانية. فقد اجتاح المغول كوريا، وآسيا الصغرى، وأراضي كثيرة من الشرق الأوسط، والجزء الشرقي من أوروبا، ثم إمبراطورية الصين القوية، وإن كان غزوها تم بصعوبة وبطء شديدين. وبعد غزو الصين حاول المغول غزو اليابان في عام 1274 بتجريد أكبر حملة بحرية فيما وراء البحار عرفها العالم في ذلك الوقت، ثم جردوا حملة أخرى في عام 1281، لكن اليابانيين استطاعوا صدهما حيث كانت العوامل المناخية عنصرا هاما في نجاحهم أكثر من قدرة فرق الفرسان الصغيرة على صدهم. وقد عمق حدوث إعصار التيفون القوي-المعروف باسم كاميكارا، أو الريح المقدسة-اعتقادهم بقدسية أراضيهم المتفردة.

وقد اعتمد نظام كاماكورا على فرقة واحدة من الفرسان تدين له بالولاء الشخصي، وتنتشر انتشارا ضعيفا في كافة أنحاء البلاد وهي مستسلمة

تماما لما يلم بها من مصائب الزمن. وأدى تقسيم التركة المتكرر بين الورثة من الأبناء إلى إفقار عدد كبير من أحفاد «نظار» الإقطاعيات الأصليين الذين كانوا يعتمدون اعتمادا متزايدا على الأقوياء من الرجال المحليين في الأقاليم، وهم في الغالب من أحفاد حكام الأقاليم الأصليين أو«الحماة». وفضلا عن ذلك أخذ الولاء لممثلي السلطة المركزية في «كاماكورا» يتضاءل باستمرار مع تعاقب الأجيال إلى أن استبدل بالولاء لأفضل الزعماء المحليين المرموقين.

كل تلك العوامل أدت إلى حدوث انهيار مفاجئ في نظام كاماكورا بأكمله في القرن الرابع عشر الميلادي. وقد حاول الإمبراطور «جو-دايجو»، الذي كان إنسانا غير عادي بالنسبة لعصره، في عام 1333 استعادة السلطة السياسية، لكن القائد العسكري الذي أرسله إلى كيوتو لمعاقبة المتمردين انشق عليه، وانقسمت في الوقت نفسه فرقة الفرسان التي كانت من قبل مجموعة متحدة إلى عدد من المجموعات المحلية المكونة من لوردات، وأتباع لهم من المستأجرين.

واستطاع «أشيكا جاتا كوجي» القائد الخائن الذي انشق على الإمبراطور ج جو-دايجو» أن ينصب على العرش الإمبراطوري في كيوتو عضوا آخر من العائلة الإمبراطورية، ثم منح نفسه لقب «شوجان» وهو اللقب القديم للحاكم العسكري في نظام كاماكورا. لكن إمكانية إعادة وحدة طبقة الفرسان مرة أخرى تحت قيادة حاكم واحد صارت أمرا مستحيلا. وبدلا من ذلك حاول آشكاجا وخلفاؤه الذين استقروا في كيوتو واحتفظوا بلقب «شوجان» حتى عام 1573 م، حاولوا إقامة نظام إقطاعي جديد قائم على ثلاثة مستويات. فقد عملوا على تأكيد سيادتهم على مختلف زعماء الفرسان المحليين المفترض أنهم أمراء الأراضي الإقطاعية المستأجرون، تاركين لهم محاولة السيطرة على الفرسان المقيمين في مناطقهم كأتباع مستأجرين من الباطن.

لكن لم يظهر عمليا مثل هذا النظام الدقيق، إذ استطاع الإمبراطور «جو-دايجو» وخلفاؤه الاحتفاظ ببلاط إمبراطوري منافس في المنطقة الجبلية جنوب كيوتو حتى عام 1392 م، أما مجموعات السادة الإقطاعيين من اللوردات وأتباعهم من المستأجرين المحليين فقد دخلوا في حروب بين بعضهم و بعض كانت تبدو في ظاهرها أنها تدور لصالح المتنافسين المطالبين بالعرش،

لكنها كانت، في حقيقة الأمر، تدور حول مصالحهم المتصارعة. وبعد إعادة توحيد البلاط الإمبراطوري استطاعت أسرة آشيكاجا طوال عدة عقود ممارسة نفوذها إلى حد كبير في الجزء الأوسط من اليابان حول كيوتو. أما زعماء المناطق الأكثر بعدا فلم يعيروا المطالبين بالسيادة الإقطاعية أي اهتمام على الإطلاق.

وفي عام 1467 م نشبت حرب طويلة متصلة بين اللوردات الإقطاعيين النشيطين في بلاط «الشوجان» الإمبراطوري في كيوتو، ودخلت بقية المناطق اليابانية أيضا، وقد تمزقت تماما، في حروب غير نظامية. واستمرت هذه الحروب مشتعلة حتى باتت واقعا مزمنا في طول البلاد وعرضها حتى القرن السادس عشر، بينما أخذت السلطة خلال تلك الفترة تتحول تحولا فخبت سلطة ملوك نظام «أشيكاجا» الـ«Ashikaga» تماما، في الوقت الذي تمكنت فيه عائلات عسكرية جديدة من تدمير كبار اللوردات الإقطاعيين، الذين صاروا لوردات منذ بداية فترة حكم «آشيكاجا»، وهم غالبا من أحفاد «حماة» أو ولاة الأقاليم في نظام «كاماكورا». وكان أولئك اللوردات الإقطاعيون قد اعتادوا أن يزعموا بأن سلطتهم تمتد إلى مناطق أكبر كثيرا من المناطق التي يسيطرون عليها فعليا. وخلال تلك الحروب الطويلة،التي اشتعلت منذ عام 1467 م، كانت معظم تلك العائلات الإقطاعية قد استبدلت بزعماء جدد فرضوا سيطرتهم الكاملة على فرسان الإقطاعيات الأصغر حجما والأشد ترابطا. وأصبح هؤلاء الزعماء الجدد هم الـ«دياميو» «Diamyo»، أو اللوردات الإقطاعيين في الفترة الأخيرة من عصر الإقطاع الياباني. وقد كان أولئك الحكام الإقطاعيون، بسيطرتهم المطلقة على أتباعهم المستأجرين وأراضيهم، يبدون أمام الأوروبيين الذين وصلوا إلى اليابان في القرن السادس عشر كأنهم ملوك صغار. وخلال تلك الحروب التي اجتاحت اليابان، منذ القرن الرابع عشر فصاعدا، أصبح الطريق مفتوحا أمام الفرسان الممسكين بزمام السلطة في الأقاليم لكي يستنزفوا البقية الباقية من حصيلة الرسوم والضرائب التي كانت الإقطاعيات تبعث بها إلى حكومة كيوتو والعائلات الأرستقراطية. ومع نهاية القرن الخامس عشر جاهدت أسر البلاط الإمبراطوري وطبقته الأرستقراطية من أجل الحفاظ على تقاليد البلاط العريقة، إلا أن هذه الأسر كانت قد وصلت إلى حالة من الفقر النسبي

جرفتها وجعلتها تتوارى بعيدا عن الأنظار. وعرف عن أحفاد عائلة «فوجي وارا»، التي كانت ذات يوم صاحبة السلطة المطلقة، أنهم أصبحوا يعيشون على ما تدفعه لهم الجماعات التجارية في كيوتو. أما الأباطرة أنفسهم فكانوا يبيعون سرا عينات من مخطوطاتهم القيمة. ومع اختفاء النظام الإمبراطوري القديم واقعيا، وبقائه بصورة باهتة من الناحية النظرية فحسب، كانت اليابان قد تحولت إلى بلد إقطاعي تماما.

كانت الثقافة الإقطاعية اليابانية تشبه في كثير من الأساليب الأساسية أوروبا الإقطاعية أكثر مما تشبه الصين. فالمحاربون اليابانيون الذين اشتهروا بصفاتهم المشتركة مع «الساموراي» أو «الأتباع» اهتموا كثيرا بالتركيز على الفضائل العسكرية مثل الشجاعة، والشرف، وضبط النفس، وتقبل الموت بصبر وجلد. ولأن المحرمات الدينية ضد الانتحار كانت تنقصهم فقد كانوا يفضلون عموما التخلص من حياتهم عند الهزيمة، رافضين الذل أو احتمال التعذيب، في حالة الأسر، وأصبح الانتحار بأفظع وسيلة وأكثرها إيلاما، وهي وسيلة «بقر البطن»، نوعا من الطقوس الدينية التي تستخدم لإظهار قوة الإرادة، والمحافظة على الشرف. وتعرف وسيلة الانتحار هذه باللغة العامية اليابانية باسم «هاراكيري» أو «شق البطن»، لكنها تسمى بالتعبير الأدق باسم «سبيبوكو» أي الأسلوب المشرف للانتحار. وما زالت عملية الانتحار في بعض المناسبات في العصر الحديث، بوسائل أقل قسوة، تعتبر من الأمور المقبولة وأسلوبا مشرّفا أساسا للهروب من موقف لا يحتمل.

كانت فضيلة الولاء الشخصي في النظام الإقطاعي الياباني هي أولى الفضائل، وهي الشيء نفسه الذي كان معروفا أيضا في النظام الإقطاعي الأوروبي. وقد يرجع ذلك إلى اعتماد النظام الإقطاعي كله على روابط الولاء الشخصي. غير أن الولاء في حد ذاته كان، بطبيعة الحال، أضعف الروابط في النظامين الياباني والأوروبي على حد سواء. إذ كان تاريخ اليابان وأوروبا في القرون الوسطى زاخرا بقصص الخيانات والوشايات الغادرة. ففي أ وروبا كانت العلاقة بين السيد الإقطاعي والمستأجر، مع وجود خلفية للقانون الروماني، تعتبر علاقة تعاقدية متبادلة، بمعنى أنها كانت علاقة قانونية. أما في اليابان فقد ركز النظام الصيني الذي نقله اليابانيون على المبادئ الأخلاقية أكثر من تركيزه على القانون، بل إن القانون

نفسه كان خاضعا لتقدير الحاكم الأخلاقي الذي يصدر أحكامه من الناحية النظرية على أساس ما يتمتع به من حكمة ومبادئ أخلاقية سامية. ومن ثم كان اليابانيون ينظرون إلى العلاقة بين السيد الإقطاعي والمستأجر بوصفها علاقة ولاء مطلق لا حدود له، وليست علاقة تعاقدية قانونية بين الطرفين. ومن هنا نجد أن مفهوم الحقوق السياسية في اليابان ظل كما هو دون تطور على خلاف ما حدث في الغرب.

وإذا عقدنا المقارنة بين مفهوم الولاء في الصين واليابان وجدنا أن الولاء للحاكم كان أمر هاما في النظام الكونفوشيوسي الصيني، ولكنه كان يمارس في العادة في ظل الولاء للأسرة. ومن بين المبادئ الأخلاقية الخمسة التي قامت على أساسها الكنفوشية نجد أن ثلاثة من هذه المبادئ تتناول طاعة الأبناء المقدسة للآباء وغيرها من صور الولاء للأسرة. أما في اليابان فقد كان الولاء للحاكم هو الأساس الذي يقوم عليه النظام كله. فرغم أهمية الولاء للأسرة إلا أن الولاء للحاكم يتقدم على أي ولاء آخر. وهكذا عرفت اليابان، منذ القدم، المجموعة الأسرية التي تعلو أي مستوى آخر، كأساس يفوق في الأهمية الأسرة نفسها. ولعل هذا هو الذي سهّل في العصور الحديثة عملية انتقال الولاء إلى الأمة وإلى الجماعات التي لا تربطها علاقات قرابة أو نسب.

ورغم ذلك الواقع الياباني ظل نسب العائلة وشرفها من أهم الأمور في المجتمع الياباني في العصور الوسطى، لأن الميراث كان هو الأساس في تحديد قوة الأسرة ومركزها الاجتماعي، تماما كما تحددها ملكية الأرض. ومن ثم كان من الطبيعي أن تولي الأسرة بالغ اهتمامها في استمراريتها وامتدادها للأجيال المتعاقبة من أبنائها. ولهذا تجنب اليابانيون كثيرا من مشاكل نظم التوارث الغربية، فتركوا لرب الأسرة حرية اختيار وريثه من بين أفضل الأبناء لكي يحتل موقعه بعد وفاته، كما استخدموا نظام التبني في حالة عدم إنجاب ذرية من الذكور. وقبل اليابانيون أن يكون الوريث من بين الذكور الذين تتبناهم الأسرة، سواء كان زوج الابنة، أو أحد الأقرباء الشبان، أو حتى شخص غريب لا يمت للأسرة بصلة قرابة على الإطلاق. صحيح أن نظام التوارث هذا لم يعد هو الأساسي في المجتمع الياباني المعاصر، لكن بعض حالات التبني مازالت شائعة حتى اليوم.

واختلف المجتمع الإقطاعي الياباني عن نظيره الأوروبي في طريقتين لهما دلالتهما الواضحة. لم تعرف اليابان الوله بالفروسية الذي يصل إلى حد العبادة والذي يضع المرأة في مكانة رومانسية، وإن نظر إليها باعتبارها كائنا رقيقا وفي مرتبة أدنى من الرجل. وإنما كان المحاربون اليابانيون يتوقعون من نسائهم أن يكن على قدر كبير من الصلابة والتماسك شأنهن شأن الرجال، وأن يقبلن الانتحار باسم الولاء للأمير الإقطاعي أو الأسرة. كذلك فإن المحاربين اليابانيين، وإن كانوا أرباب سيف مثل نظرائهم الغربيين، إلا أنهم لم ينظروا باحتقار، شأن الأرستقراطية الإقطاعية الغربية، إلى التعليم والفنون. ولقد كانوا يزهون بخطوطهم الرقيقة أو بمهاراتهم الشعرية. ولعل التعايش طويل الأمد بين ثقافة مجتمع البلاد الإمبراطوري ومجتمع الأقاليم المحارب قد سمح بنقل كامل لفنون واتجاهات كل طرف إلى الطرف الآخر.

ومع أن نظام اليابان السياسي والاجتماعي في العصور الوسطى كان مختلفا عن مثيله في المجتمع الياباني المعاصر فإننا نلاحظ نجاح اليابانيين في الاحتفاظ بكثير من السمات التي شملها التطور في تلك العصور، وأعادوا تشكيلها عبر المراحل التاريخية الممتدة منذ أواخر العصر الإقطاعي الياباني وحتى العصور الحديثة. لذا كان من السهل على الجيش الياباني الحديث إحياء روح الفروسية وقيمها، وعلى الشخصية اليابانية أن تحافظ على ما كانت تتميز به في عصر الإقطاع من صفات بارزة مثل: روح الولاء، والواجب، وضبط النفس، وإنكار الذات.

وعندما أخذ البلاط الإمبراطوري في العاصمة «كيوتو» يتحول تدريجيا من القوة إلى الضعف طوال مرحلة استغرقت فترة زمنية طويلة، أوحت تلك المرحلة أن العصور الإقطاعية اليابانية كانت عصورا مظلمة. لكن الواقع كان عكس ذلك، فقد كانت عصورا تختلف عن العصور الإقطاعية في أوروبا . فالآداب والفنون والتعليم استمرت مزدهرة بصورة واضحة، وانتشرت الثقافة الرفيعة انتشارا واسعا في الأمة اليابانية كلها بعد أن كانت قاصرة على منطقة العاصمة. وكان طبيعيا أن تظهر نظريات وأساليب جديدة في الفنون والآداب، وزخرت قصص الحرب المثيرة بما حدث في القرن الثاني عشر الميلادي من مواقف البطولة العسكرية، كما كتب على اللوحات

الأسطوانية الفنية الجميلة قصص الرهبان، وحياة القديسين البوذيين. وشهد القرن الثالث عشر الميلادي نهضة زاهرة في فن النحت، وظل تمثال بوذا العظيم القائم في مدينة كاماكورا رمزا لذلك العصر، وهو من أكبر التماثيل البرونزية في العالم. وفي عهد حكم عائلة «آشيكاجا»، شهد البلاط الإمبراطوري في العاصمة كيوتو، خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، تطورا كبيرا في الشكل الدرامي تمثل في ظهور الفن المسرحي المعروف باسم، noh، وهو عبارة عن مجموعة صغيرة من الممثلين ترتدي أقنعة وثيابا مسرحية تؤدى من خلال الأغاني المتميزة بالصوت السوبرانو الرخيم، والحركات الإيقاعية، والرقص المبهر، وتمثيل القصص التاريخية والأساطير القديمة التي كانت تدور كلها حول المفاهيم البوذية عن الحياة الفانية، أو حول تناسخ أرواح الآلهة في الحياة والإنسان كما جاء في ديانة «الشنتو» اليابانية. وكان يصاحب تلك الفرق المسرحية الكورس بآلاته الموسيقية بهدف إطالة وقت الرواية المسرحية التي تذكرنا بالدراما اليونانية القديمة.

وفي ظل حكم فرسان الأقاليم سقط الفلاحون إلى قاع العبودية بعد أن كانوا من دافعي الضرائب، ولكنهم في ظل الواقع الجديد ربما كسبوا الأمان لأنفسهم. وعلى كل حال فقد بدأ الرجل العادي في ذلك العصر التعبير عن وجوده بالفن والأدب. ويبدو أنه بذلك قد وجد المخرج للتعبير عن ذاته من خلال الإحياء الروحي الكبير للديانة البوذية. أما الأرستقراطيون في البلاط الإمبراطوري فقد اهتموا اهتماما بالغا بكل الصور التي تؤكد فيها البوذية على تقاليدها الساحرة وطقوسها الدينية. وشهد القرنان الحادي عشر والثاني عشر تطورا جديدا هاما تمثل في اهتمام عامة الشعب الياباني بالمعتقدات البوذية، ومن أهمها: خلاص الروح ودخولها الجنة بالإيمان البسيط بضرورة الاعتماد على أي إله من الآلهة البوذية العديدة. ولم تكن تلك المعتقدات سوى انعكاس كامل لجوهر العقيدة البوذية القائلة باتحاد الذات الإنسانية في الكون عن طريق التدريب القاسي للنفس للوصول إلى مرحلة الاستنارة. وفي ظل ذلك العصر، الذي كان آخر عصور البوذية المفترض أنها كانت مليئة بالفساد، نشر الوعاظ الشعبيون فكرة عجز الناس بإمكاناتهم الخاصة عن الوصول إلى مرحلة التحرر بالاستنارة، وبالتالي

ينبغي عليهم أن يؤمنوا بحتمية الاعتماد على «قوة الآخرين».

وقد نتج من تلك الأفكار ظهور حركات مذهبية جديدة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين. ومن بين تلك المذاهب البوذية مذهب «بوذا آميدا» الذي أكد على طهارة أرض بوذا آميدا، أو الجنة بالمفهوم الغربي. وقد نجح هذا المذهب البوذي في إضفاء البطولة على التنظيم الجماعي للمعبد البوذي بدلا من التنظيم الرهباني، وسمح بزواج الرهبان ليصبح تقليدا أخذت به معظم الطوائف الدينية الأخرى في ذلك العصر. وركزت طائفة مذهبية أخرى على «اللوتس ساتورا»، Lotus Satura، أو تشبع النفس بدنيا الخيال كأساس للإيمان، وهي الطائفة التي عرفت شعبيا باسم جماعة نيشيرن، Nicheren'، والتي كانت أفكارها تمثل اتجاها نحو العنصر الوطني المحلي للديانة البوذية، مما يؤكد على اضمحلال هذه الديانة في الهند والصين وازدهارها في اليابان التي أصبحت مركز لهذه الديانة. وأنشأت هذه الطوائف في القرنين الخامس عشر والسادس عشر محافل دينية تنافس في بعض المناطق الفرسان الإقطاعيين وتنازعهم السلطة السياسية.

أما الفرسان فقد فضلوا من بين مذاهب الديانة البوذية مذهبا آخر عرف باسم «زن» «Zen» نقل عن الصين في أوائل عهد نظام كاماكورا. ويركز مذهب «زن» على فلسفة التأمل والبساطة والالتصاق بالطبيعية. ونادى هذا المذهب البوذي أيضا بتقشف الفرسان، والانضباط الصارم للنفس من أجل ممارسة فلسفة «زن» في التأمل كوسيلة لتنمية إرادة التحكم في النفس، والوصول إلى الشخصية الحازمة وهو الهدف من الحياة. وفي ظل رعاية الزعماء الإقطاعيين أصبح رهبان ديانة «زن» الذين يعيشون في المناطق المحيطة بمدينتي كاماكورا وكيوتو يمثلون أعظم مراكز الحياة الفكرية والثقافية في يابان العصور الوسطى. وقد اتخذ أباطرة عائلة «آشيكاجا» من رهبان «زن» مستشارين لهم خصوصا فيما يتعلق بعلاقاتهم واتصالاتهم بالصين. ومن خلال هؤلاء الرهبان شهدت اليابان نهضة كبيرة في مجال العلوم والآداب الصينية، وأعادت إحياء مهارات فن الخط باللغة الصينية، كما نقلت عن الصين نموذج فن تصوير الطبيعة باللون الواحد المعروف باسم «صانج» , sung, وهو فن جديد نسبيا أجاده اليابانيون إجادة تامة

نظرا لمعرفتهم بأساليب الفن الصيني القديمة. ونقلت مجموعة أخرى من رهبان «زن» عن الصين أيضا طريقة شرب الشاي، وتحويل المناطق الطبيعية إلى حدائق.[١]

وفي أواخر العصور الوسطى وضع رهبان «زن» نظاما جماليا متكاملا أصبح فيما بعد من العناصر الدائمة في الثقافة اليابانية. ارتكز هذا النظام على الاهتمام بقيمة أي عنصر صغير بسيط طبيعي، وغير منسق أيضا أكثر من اهتمامه بالعناصر المصنوعة الفخمة المتناسقة. وكانت التشكيلات الطبيعية الخشبية وجذوع الأشجار الدائرية ذات قيمة كبيرة بالنسبة لهم أكثر من قطع الخشب محددة التشكيل والمطلية بالألوان. وكانوا يفضلون التشكيلات المعمارية البسيطة غير المنتظمة والتي لاءمت مستويات الأرض المختلفة أكثر من الطراز المعماري الصيني الثابت المتوازن المتسم بالأبهة والفخامة. وفي مجال الحدائق صمّموا نماذج للحدائق الصغيرة التي تعبّر عن روعة الطبيعة الوحشية في صورة مصغرة، وهو اتجاه يتناقض تناقضا شديدا مع ولع الغربيين بأنماط الحدائق الكبيرة ذات التنسيق الهندسي. ولعل أبرز مثال لهذا الاتجاه هو حديقة الصخرة الشهيرة المعروفة باسم «رويوانجي» «Royoanji» في مدينة كيوتو، والتي تمثل بحق الذوق الياباني. ويرجع تاريخ هذه الحديقة إلى القرن الخامس عشر، وفيها تشكل الرمال وبعض الأحجار المتناثرة ما يوحي للعين بأنها منظر بحري رائع. وفي مجال الرسم والتصوير عبرت بعض الخطوط الجريئة بالحبر الأسود الهندي عن جوهر الطبيعة تعبيرا يفوق في روعته اللوحات الواقعية الزاخرة بالألوان والتفاصيل الصغيرة. أما بالنسبة لحفلات الشاي فقد شملها التطوير بوصفها من الطقوس الجمالية التي تمارس في جلال داخل بيئة بسيطة تستخدم فيها أبسط الأدوات. وقد جاء هذا النظام الجمالي، الذي أرساه مذهب ديانة (زن) البوذية، مناسبا تماما للحياة الشاقة التي عاشتها اليابان الإقطاعية. غير أن الأمر الغريب حقا هو ما قدمه هذا النظام من جاذبية شديدة للعصر الحديث بكل ما اشتمل عليه من وفرة وثراء وانتظام آلي، ومهارات فنية لا حصر لها.

وقد فتحت اتصالات رهبان زن، وعلاقاتهم الوثيقة بالصين باب التوسع

(١)أ نظر صورة (2)، ص 89.



صورة رقم (2)

حديقة معبد سامبو-إن مدينة كيوتو. و هي تشكيل معماري للمنظر الطبيعي مأخوذ أصلا عن الصين، وهو من بين المهارات الفنية التي طورها رهبان (Zen). ويرجع تاريخ هذه الحديقة إلى أواخر القرن السادس عشر، وهي تمثل اتجاها أكبر نحو التشكيل المعماري للحدائق الفخيمة أكثر منها للحدائق الصغرى، ولجهود اليابانيين المتصلة بالعصور الوسطى لتصغير جوهر مظاهر روعة الطبيعة.

(عن قنصلية اليابان العامة في نيويورك)

في التجارة من القارة الآسيوية والتي كانت أيضا نتيجة تطور التكنولوجيا اليابانية ونمو اقتصادها. في تلك الفترة بدأت اليابان تقف على قدم المساواة مع التكنولوجيا الصينية بعد زيادة صادراتها من السلع المصنعة مثل: مراوح اليد، والستائر، والسيوف اليابانية. وكان تطور الروابط التجارية والحرفية دلالة على نمو اليابان التجاري. ومثل أوروبا الإقطاعية كانت تلك الروابط وسيلة يضمن من خلالها التجار والحرفيون حمايتهم من قيود الرسوم الضريبية وغيرها من القيود المفروضة على الأراضي الإقطاعية المقسمة.

ومنذ القرن التاسع الميلادي كان اتصال اليابان بالقارة الآسيوية اتصالا محدودا، ولم تبدأ تجارتها في الوصول إلى ما وراء البحار إلا في القرن الثالث عشر الميلادي. وفي القرن الخامس عشر الميلادي حاول ملوك عائلة «آشيكاجا» في فترة معينة احتكار هذه التجارة لتناسب النموذج الصيني من علاقات الدولة التابعة، والتي وصلت إلى درجة من التبعية كان فيها الإمبراطور الصيني هو الذي يعين«ملوك اليابان» الذين أطلق عليهم كما ذكرنا من قبل لقب «شوجان»، ومن ثم كان ذلك أقصى عار لحق بالوطنية اليابانية طوال تاريخها كله.

ومن أهم سمات التجارة اليابانية فيما وراء البحار شيوع تحول اليابانيين من تجار إلى قراصنة نتيجة ما أصابهم من إحباط وفشل في تحقيق أهدافهم التجارية، فلم يجدوا أمامهم سوى السيف وسيلة لتحقيق ما فشلوا في الحصول عليه بالتجارة. وقد بدأ اليابانيون أعمال القرصنة عند شواطئ كوريا القريبة من اليابان، ثم أصبحوا سوطا خطيرا مسلطا على شواطئ الصين، إلى أن جابوا الآفاق في كل بحار جنوب شرق آسيا في القرن السادس عشر.

6 الإقطاع المركزي

تعرّض النمط الإقطاعي الزراعي في اليابان لتطورات طوال القرن السادس عشر من خلال إدماج الإقطاعيات الصغيرة الأقل كفاءة وأقل نجاحا في الإقطاعيات الزراعية الناجحة ذات التنظيم الإداري المحكم. واستمر هذا الوضع قائما بالنسبة للإقطاعيات الزراعية اليابانية حتى نهاية القرن عندما استعادت اليابان وحدتها السياسية مرة أخرى. واستطاعت اليابان، بالفعل، تحقيق نمط من الإقطاع المركزي كان على النقيض تماما من الإقطاع المركزي الموجود في أوروبا في ذلك الوقت. كان الإقطاع المركزي الياباني هو النموذج الأساسي الذي حاولت أسرة «آشيكاجا» الإمبراطورية تطبيقه لكنها فشلت. ويتمثل هذا النموذج في فرض السيد الإقطاعي سلطته على عدد كبير من مستأجري الأرض التابعين له، والذين يفرضون هم بدورهم سيطرتهم على المستأجرين الآخرين التابعين لهم وحذفهم من الساموراي.

وربما كان وصول الأوربيين إلى اليابان، في تلك الفترة، من العوامل التي ساهمت في عودة الوحدة السياسية إلى اليابان، نتيجة دخول التكنولوجيا العسكرية الجديدة معهم. فبعد أن قام البرتغاليون

برحلتهم حول أفريقيا، ووصولهم إلى الهند في عام 1408م اتجهوا مندفعين سريعا نحو الشرق، فوصل بعضهم إلى جزيرة تقع عند الطرف الجوبي من «كيوشو» «Kyushu» حوالي عام 1542 , أو 1543م تقريبا. وجاء مع البرتغاليين الذين كانوا يسعون للتجارة قساوسة يسو عيون بدؤوا بعد استقرارهم في الجزيرة ممارسة نشاط تبشيري نجح في ضم نصف مليون مواطن ياباني اعتنقوا الديانة المسيحية مع أوائل القرن السابع عشر ولا شك أن هذا العدد يمثل بالنسبة لتعداد الشعب الياباني، في ذلك الوقت، نسبة أكبر كثيرا من عدد المسيحيين اليابانيين اليوم قياسا على تعداد الشعب الياباني الحالي.

ومهما كان الأمر فقد أبدى اليابانيون اهتماما أكبر جاء به البرتغاليون من أسلحة مثل «البنادق». وما لبثت أن انتشرت الأسلحة النارية انتشارا سريعا في جميع أنحاء اليابان مما ساعد على نجاح الممالك الإقطاعية الأكثر كفاءة. وربما اتسعت حركة تشييد القلاع نتيجة تأثير الأوروبيين. وقد زادت معها عمليات تجميل حصون ذلك العصر وقلاعه بالتشكيلات الخشبية الجميلة ذات الجدران البيضاء التي تحيط بها خنادق مليئة بالمياه، وتقف خلفها أسوار حجرية ضخمة يصعب اختراقها بطلقات المدافع. كانت تلك الحصون اليابانية تشبه إلى حد كبير الحصون الأوروبية في القرن السادس عشر أكثر مما كانت تشبه حصون العصور الوسطى. ومازالت هذه القلاع التي تم بناؤها في ذلك العصر قائمة حتى اليوم، مثل قلعة «هيميجي» «Hemeiji» الواقعة على مسافة قصيرة غرب «كوب» «Kobe»، ولا شك أن الأراضي والحدائق المحيطة بالقصر الإمبراطوري، الواقع في قلب مدينة طوكيو، تمثل النموذج الأمثل والمركز الرئيس لأعظم تلك القلاع جميعا.

كانت إعادة توحيد اليابان سياسيا-في الغالب-نتيجة جهود ثلاثة من القادة العسكريين اليابانيين المتعاقبين، وأول هؤلاء القادة «أودا تويوناجا» الذي استولى على كيوتو عام 1568 بحجة مساندة آخر ملوك عائلة آشيكاجا، ثم تمكن من إخضاع حكام مناطق وسط اليابان الأقل منه سطوة، كما نجح في القضاء على سلطة الرهبان البوذيين. ولم يستمر «أودا» في الحكم أكثر من أربعة عشر عاما، حيث اغتيل في عام 1582 لياتي من بعده أكفأ قادته

العسكريين، «هايديوشي»، الذي كان من جنود المشاة، ومن أصل اجتماعي شديد التواضع يفتقر إلى نسب أو عائلة. ومع ذلك استطاع «هايديوشي» نشر سلطانه، في كل أنحاء البلاد، بعد أن نجح في القضاء على جميع منافسيه من الحكام وإجبارهم على الخضوع له ليتحولوا إلى أتباع له كمستأجرين للأرض.

لم يستعمل «هايديوشي» لقب «الشوجان» كأسلافه الحكام ولكنه استطاع فرض قبضته على المناصب العليا في الحكومة الإمبراطورية القديمة، بواسطة أتباعه ليعيد إليها قليلا من الازدهار المتواضع بعد أن كانت قد انهارت انهيارا اقتصاديا كاملا، واحتكر لنفسه التجارة الخارجية كلها، وكانت تدر أرباحا كبيرة في تلك الفترة، كما قام بعمل مسح شامل للأرض اليابانية كلها، ثم قسمها إلى مساحات محددة تزرع بالمحاصيل الزراعية المطلوبة، وصادر أسلحة الفلاحين، ووضع حدا فاصلا بين طبقتهم وطبقة الساموراي الذين امتهنوا العسكرية، وأصبحوا يتقاضون منها رواتب ثابتة، وانتقلوا من الإقطاعيات الزراعية التي كانوا يعيشون فيها إلى الحياة في المدن القلاعية الخاصة بأسيادهم من كبار ملاك ا لأرض.

ولم يكتف «هايديوشي» بما قام به من تغييرات داخلية، بل شرع عام 1592 في غزو كوريا، كخطوة ظاهرية أولى لغزو الصين التي كانت تمثل بالنسبة له العالم كله على أكثر تقدير. لكن الجيوش الصينية استطاعت وقف تقدم القوات اليابانية عند شمال كوريا، بعد أن فشلت في محاولة تقدمها نحو الصين، والتي استغرقت فترة طويلة دون جدوى، فاضطرت إلى الانسحاب من كوريا بعد وفاة «هايديوشي» عام 1598. ولا شك أن غزو اليابان لكوريا، منذ ذلك الحين، قد استقر في ذاكرة الكوريين التاريخية، يثير في نفوسهم حتى اليوم مشاعر المرارة التي تنعكس على علاقاتهم باليابانيين.

ولأن هايد يوشي لم يترك بعده وريثا شابا يخلف حكمه فقد شهدت اليابان بعد موته صراعا طاحنا حول السلطة انتهى بعد معركة كبيرة في عام 1600 بانتصار «توكوجاوا إياسو». كان توكوجاوا على رأس أتباع «هايد يوشي» الذي منحه إقطاعية زراعية في مدينة (أدو) «Edo» المعروفة اليوم باسم مدينة طوكيو. وبدلا من أن يتقدم «توكوجاوا إياسو» إلى العاصمة

كيوتو ويستقر بها احتفظ بمقر حكومته في المنطقة الشرقية من اليابان، وبذل أقصى ما في وسعه لتثبيت عائلته في الحكم، وتكرير نفوذها وسيادتها على أسس النظام الذي وضعه سلفه «هايد يوشي». وقد نجح توكوجاوا في تحقيق ذلك بالفعل حيث استمر ورثته يحكمون اليابان منذ ذلك الوقت وحتى منتصف القرن التاسع عشر.

استعاد «توكوجاوا» لقب «شوجان» من جديد، وقسم أرض اليابان كلها إلى قسمين: قسم خاص به وقسم لأبنائه. واحتفظ «الشوجان» لنفسه بربع مساحة الأراضي الزراعية، وجميع المدن الكبرى والموانئ والمناجم. أما كبار أتباعه الذين أطلق عليهم اسم الـ «دياميو» وكان عددهم يتراوح ما بين 245 و295 شخصا، إذ كان العدد يتغير مع الوقت فقد منحهم ضياعا صغيرة تتدرج ما بين مساحات صغيرة من الأرض لا يزيد إنتاجها من الأرز عن (عشرة آلاف كوكو(*) تقريبا)، ومساحات أكبر يصل إنتاجها-نظريا-حوالي 700 ,22 ,1 كوكو على أكثر تقدير. أما الإقطاعيات الزراعية فقد قسمها إلى ثلاث فئات: إقطاعيات خصصها لأبنائه وأقاربه واعتبرهم «دياميو» إضافيين، وإقطاعيات أصغر نسبيا خصصها لمن كانوا أتباعه بالفعل قبل استيلائه على الحكم عام 1600، وأطلق عليهم اسم «فوداي» «Fudai»، أي ورثة الدياميو، والفئة الثالثة خصصها لحلفائه الكبار الذين وقفوا معه في معركة عام 1600. أما بعض من كانوا خصوما له في تلك المعركة، وعرفوا باسم «توزاما»، أو «الدياميو» غير الأصليين، فسمح لهم بامتلاك بعض الضياع الكبيرة نسبيا عند حدود اليابان الشمالية والغربية. وبالإضافة إلى كل ما احتفظ به «الشوجان» لنفسه كوّن فرقة كبيرة خاصة به خدما مباشرين من الساموراي، وهو ما فعله كبار الإقطاعيين من الدياميو أيضا.

ومع تطور حكومة «توكوجاوا» في «إدو»، أخذت تتحول تدريجيا إلى حكومة بيروقراطية كبيرة تضم كبار الملاك من ورثة «الدياميو»، وأتباع الملك «الشوجان» المباشرين. وظهر ميل اليابانيين الفطري القديم من خلال هذه الحكومة البيروقراطية إلى المشاركة في الحكم، وإصدار القرارات الجماعية لا القرارات الفردية. وكان على قمة الجهاز البيروقراطي مجلسان:

(*) الكوكو الياباني يساوي خمسة مكاييل حبوب إنجليزية، وهو يوازي ما يتناوله الفرد من الأرز في عام.

مجلس الشيوخ، ومجلس الشباب، يليهما في الترتيب البيروقراطي تشكيلات مزدوجة من الموظفين، أو مجموعات رباعية تقوم بإدارة مختلف الفروع الإدارية في حكومة «الشوجان» وتشرف على كافة شؤون البلاد. أما الملوك أنفسهم أو «الشوجان» فقد أصبحوا منذ ذلك الوقت مجرد شخصيات كبيرة تمارس مهماتها في الحكم بوصفها رموزا للسلطة، مثل الوضع بالنسبة للأباطرة الذين كانت حكومة «إدو» العسكرية-من الناحية النظرية-تحكم باسمهم.

وسارت الإقطاعيات الزراعية على نهج الحكومة المركزية، فتحول الحكام الإقطاعيين «الدياميو» إلى مجرد شخصيات بارزة. أما الذين مارسوا الحكم بالفعل فهم الساموراي البيروقراطيون من خلال مجالس تنفيذية تصدر قرارات جماعية. ومن الناحية النظرية كانت تلك الإقطاعيات الزراعية تتمتع بالحكم الذاتي الكامل، ولا تدفع للحكومة المركزية أي نوع من الضرائب، ومع ذلك ظلت محتفظة معها بروابط وثيقة. وكان هؤلاء «الدياميو» هم المسؤولين عن فرض رسوم باهظة على بناء القلاع والقصور ونقط الدفاع الساحلية. ومع تطور ذلك النظام الحكومي اعتاد الملاك الإقطاعيون الانتقال من إقطاعياتهم إلى العاصمة بالتناوب ليعيشوا سنوات في صحبة الملك وضمن أفراد حاشيته. وعند عودتهم إلى إقطاعياتهم يتركون عائلاتهم في ضيافة الملك الدائمة بالعاصمة «إدو». وترك الملوك أيضا مسؤولية المحافظة على السلم لإدارة الإقطاعيات الزراعية على عاتق «الدياميو». وقد حدث بالفعل-في السنوات الأولى من تطبيق هذا النظام-أن انتزعت ملكية بعض هذه الإقطاعيات من أصحابها لسوء إدارتها، وتم تخفيض درجتها إلى درجة أقل بالنسبة لمستوى الإقطاعيات الأخرى.

ولكي يضمن «توكوجاوا» ومن جاء بعده من الحكام استقرار نظام الحكم عملوا على إزالة أي مصدر يحتمل أن يتحدى النظام. وكان نشاط البعثات التبشيرية الأوروبية الكاثوليكية، بعد أن تحول إلى عقيدة جديدة اعتنقها عدد من اليابانيين، يمثل خطرا يهدد النظام حيث دخلت من خلاله عناصر شاركت في السلطة لها ولاء للأجنبي. لذلك قام «هايديوشي» وخلفاؤه من بعده في بداية الأمر باضطهاد الديانة المسيحية إلى أن تم القضاء عليها قضاء تاما في عام 1638. وكانت التجارة الخارجية ضحية للهوس الياباني

المعادي للمسيحية، الأمر الذي ترتب عليه صدور قرار في عام 1636 يمنع اليابانيين الذين يعيشون فيما وراء البحار من العودة إلى بلادهم خشية أن ينشروا «جرثومة المسيحية» من جديد في اليابان. ومن ثم اقتصر بناء السفن على القوارب الساحلية التي لا تناسب رحلات المحيط الطويلة، كما اقتصرت علاقات اليابان بالعالم الخارجي على اتصالاتها المحدودة بكوريا والصين عبر أوكيناوا، وتقلصت المراكز التجارية فيها، فلم يبق منها سوى مركز تجاري هولندي صغير، ومجموعة من التجار الصينيين كانوا خاضعين للمراقبة اليابانية الدقيقة. وهكذا عاشت اليابان العزلة التي فرضتها على نفسها فترة زادت عن مائتي عام تقريبا.

ومع ظهور العلم الحديث في أوروبا طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وما شهده الغرب من ثورة في عالم التجارة وبداية انطلاق الثورة الصناعية، أصبحت اليابان بالمقارنة بأوروبا في القرن التاسع عشر بلدا متخلفا بعد أن كانت تقف معها في القرن السابع عشر على قدم المساواة في كل ما حققه العالم من تطور في ذلك الوقت. لكن العزلة التي عاشتها اليابان ساعدتها، في الوقت نفسه، على الاستقرار وتحقيق السلام طوال فترة امتدت إلى مائتي عام. وقد تميز تاريخ اليابان السياسي في تلك الحقبة التاريخية بحدوث حركات إصلاحية مرحلية، وقيام الفلاحين المقهورين ببعض الاضطرابات بين فترة وأخرى. ومن أكثر تلك الاضطرابات السياسية إثارة ذلك الحادث الذي وقع في عام 1703،عرف باسم حادث «السبعة والأربعين»، أو «حادث الساموراي المقهورين»، عندما قام الخدم السابقون لأحد صغار «الدياميو»الذي انتزعت منه ضيعته بالانتقام له من أحد موظفي حكومة «إدو» المركزية، ثم دفعوا ثمن تمردهم انتحارا جماعيا بطريقة «سبيبوكو» أو «بقر البطون». ثم أن النموذج الإقطاعي القديم كان نظاما سائدا في اليابان طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فإن نظام الحكم في تلك الفترة كان من أكثر نظم الحكم اتساقا وكفاءة بالمقارنة بأي بلد أوروبي آخر آنذاك.

وقد أتاح السلام والاستقرار لليابانيين خلال تلك الحقبة التاريخية فرصة العمل على تطوير وتجويد تراثهم الثقافي الثرى، وزيادة تجانسهم الحضاري وتعميق شعورهم بذاتيتهم القومية. ولكن استمرار بقاء النظام

الإقطاعي القديم على ما هو عليه في القرن التاسع عشر خلق حالة شاذة من عدم التوافق الزمني بين أوضاع العصور الوسطى الإقطاعية واستمرارها كما هي عليه في العصر الحديث مثل احترام القيادة العسكرية، والطاعة العمياء، والتأكيد على نطاق الفريق. أما قوتهم الذاتية الجماعية فقد زادت من خلال النظام الياباني الصارم، واستمرار بقاء الملكيات الإقطاعية المختلفة أكثر مما كانت عليه.

ومنذ أوائل القرن السابع عشر ظل النموذج السياسي الياباني كما هو لم يشمله أي تغيير جوهري حتى منتصف القرن التاسع عشر. ومن المدهش حقا أن ذلك النموذج السياسي الذي كان سائدا منذ نهاية القرن السادس عشر، ولم يعد مواكبا للتطور الذي حدث في اليابان فيما بعد، ظل هو نفسه الهيكل السياسي الصارم الذي حدثت من خلاله كل التغييرات الكبيرة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في اليابان.

ومن أبرز تلك التغييرات الأساسية ذلك النمو الاقتصادي الهائل الذي حدث في اليابان. فقد ساعد السلام والاستقرار فيها خلال القرن السابع عشر على حدوث قفزة كبيرة أولية في العمليات الإنتاجية، وفي تطور نظامها الاقتصادي. وفرضت عملية تناوب إقامة كبار الملاك الإقطاعيين في العاصمة «إدو» على أن يكون لها مقر كبير واحد على الأقل في عاصمة توكوجاوا، والإنفاق عليه بجزء كبير من إيراداتها، ومن ثم تطلبت عملية انتقال الملاك الإقطاعيين وحاشيتهم إلى مقارّهم في العاصمة وبالعكس زيادة إنتاج محصول الأرز والمحاصيل المحلية الأخرى المميزة لتسويقها في المدن الأخرى، أو في كل أنحاء البلاد بوجه عام لكي تتوفر لهم السيولة النقدية الكافية للإنفاق على سفرهم وإقامتهم في العاصمة «إدو». وقد نتج عن هذا النظام وجود نوع من التخصص الإقليمي في إنتاج المحاصيل، كما تطور النظام النقدي الوطني ليصبح النموذج الإنتاجي الياباني أكثر نماذج الإنتاج تقدما بالنسبة لأي بلد آسيوي آخر.

ومن نتائج ذلك النظام أيضا ظهور المدن الكبيرة. فبالنسبة لمدينة «إدو» زاد عدد سكانها بصورة كبيرة حتى وصل إلى مليون نسمة تقريبا لأنها أصبحت تضم نصف عدد كبار الملاك الإقطاعيين، ونسبة كبيرة من كل طبقة الفرسان التي لم يحدث لأفرادها من قبل أن تجمعوا في مكان واحد

كما حدث آنذاك. أما مدينة «أوزاكا» التي كانت أكبر مركز تجاري في غرب اليابان، وكذلك مدينة «كيوتو» العاصمة الإمبراطورية الشهيرة بالمصنوعات الفنية فقد بلغ عدد سكان كل منهما مئات الألوف.

ومن المعروف أن النمو في المجتمعات السابقة للصناعة يصحبه عادة نمو مواز في عدد السكان. وهذا ما حدث-بالفعل-خلال النهضة الاقتصادية التي شهدتها اليابان في القرن السابع عشر، عندما زاد عدد سكانها ليصل إلى25 أو 30 مليون نسمة. لكن هذا الرقم ظل ثابتا نسبيا، بعد ذلك، رغم الاستمرار البطيء التدريجي في التطورين التكنولوجي والإنتاجي، والذي ترتب عليهما ارتفاع مستوى معيشة معظم اليابانيين ليصبح أعلى من مجرد المستوى الذي يكفل للفرد حياة عادية. ومثل أوائل الأوروبيين العصريين استطاع اليابانيون أن يحققوا نتائج تفوقت على النظرية المالية فيما دعت إليه، دون تفسير واضح لأسباب تلك الظاهرة. ومن المحتمل أن يعزى ذلك إلى نظام التوارث الإقطاعي الذي لم يسمح للرجل إلا بوريث واحد فقط، الأمر الذي جعل اليابانيين يمارسون نظام التبني في حالة عدم إنجاب وريث ذكر، حيث لم يكن بالضرورة أن يكون الوريث هو الابن الشرعي، وبالتالي كانت الأسرة في غير حاجة لاستمراريتها، وتحقيق قوتها الاقتصادية إلى عدد كبير من الأبناء، بل على العكس لم يكن العدد الكبير من الأفراد ميزة للأسرة، وإنما مسؤولية كبيرة تثقل كاهل رب العائلة. وقد عرف عن فلاحي عصر «توكوجاوا» أنهم كانوا يمارسون عملية وأد المواليد لكي يحتفظوا بعدد الأفواه التي يستطيعون إطعامها. تلك العوامل التي ساعدت على بقاء عدد سكان اليابان ثابتا دون زيادة على مدى مائة وخمسين عاما تقريبا على الرغم من نموها الاقتصادي، وهو ما يفسر ارتفاع مستوى المعيشة عن الحد الأدنى، والارتفاع النسبي في مستويات التعليم، وما حققه اليابانيون في القرن التاسع عشر من تكامل اقتصادي واجتماعي وسياسي، فضلا عما أظهروه في تلك الفترة من قوة وديناميكية.

ولأن اليابانيين في المجتمع الإقطاعي، أثناء عصر «توكوجاوا»، كانوا يميلون ميلا طبيعيا للزراعة، فقد نتج وضع غريب مثير للسخرية حقا. فالقيادة السياسية اليابانية كانت ترى أن الزراعة ذات قيمة كبرى، ومع ذلك فرضت عليها رسوما ضريبية عالية. أما التجارة التي كان ينظر إليها

بازدراء فلم تفرض عليها سوى رسوم ضريبية خفيفة وغير مباشرة. وقد نتج عن هذا الوضع الساخر، وفي ظل التكامل الاقتصادي على مستوى الأمة كلها، نمو طبقة من تجار المدن الأثرياء، وخصوصا تجار المدن الكبرى في ظل حكومة «الشوجان» وتحت حمايتها مباشرة. وخلال القرن السابع عشر تطور نشاط هذه الطبقة الجديدة، فظهرت البيوت التجارية الكبرى مثل بيوت تخمير البيرة وتخزين السلع الجافة، وبيوت الإقراض المالي. ومن بين أبرز هذه البيوت التجارية «بيت ميسووي» الذي أصبح في العصر الحديث من أكبر شركات الأعمال الخاصة في العالم كله.

ولما كانت الإقطاعيات المختلفة، وكذلك الخدم العاملون بها من الساموراي ملتزمين بدفع الضرائب الزراعية من دخولهم المحدودة من الأرز فقد زادت الديون المستحقة عليهم لتجار المدن. ولا شك أن هذا الوضع هو الذي أدى إلى تآكل وانهيار نظام «توكوجاوا» بأكمله. ففي ظل هذا النظام انقسم المجتمع الياباني-نظريا-إلى أربع طبقات: طبقة الفرسان الحكام، وطبقة الفلاحين، وهي أول الطبقات المنتجة للثروة، ثم الحرفيون أو الطبقة المنتجة الثانوية، ويأتي بعدها طبقة التجار التي تقف في أسفل السلم الإنتاجي، والتي تلعب دورا طفيليا هامشيا أكثر منه إنتاجيا. هذا التقسيم الطبقي نقله اليابانيون من الفكر الصيني القديم. وربما كان هذا التقسيم في ظل النظام الإقطاعي القديم يبدو طبيعيا جدا، لكنه لم يكن كذلك في عصر «توكوجاوا». ولكي توجه حكومة «الشوجان» والإقطاعيات التابعة لها ديونها المتزايدة حاولت تخفيض إنفاقها العام بما فيه من رواتب الحاشية والخدم، واستحدثت قوانين جديدة لترشيد الإنفاق الحكومي، وفرضت قيودا أخرى على التجار. وقد حاولت الحكومة والإقطاعيون في ظل حالة اليأس التي وصلوا إليها تكوين احتكارات تجارية، لكن جهودهم ذهبت سدى، وظلت الديون المستحقة عليهم «للطبقة الدنيا»-نظريا وهي طبقة التجار-في زيادة مستمرة.

إن الخط الدقيق الذي وضعه «هايد يوشي» في عهده للفصل بين الفلاحين والفرسان هو الذي ساعد الريف الياباني على التحرر من إشراف الإقطاعيين الصارم. والحقيقة أن «هايد يوشي» استطاع أن يفرض على الفرسان الذين يعيشون في الريف الياباني اختيار أحد وضعين: إما أن

ينتقلوا من الريف مع سادتهم الإقطاعيين إلى مدنهم القلاعية بوصفهم الساموراي التابعين لهم مقابل رواتب ثابتة يتقاضونها، وإما أن يواصلوا حياتهم في أراضيهم وينضموا إلى طبقة الفلاحين. وقد اختار كثير من الساموراي الوضع الثاني، وهو البقاء في أراضيهم خشية فقدها. ومع الوقت تحول الساموراي إلى رؤساء للقرى وزعماء في المجتمع الريفي، فتكونت قيادات محلية قوية تحلت بكثير من مواقف طبقة الساموراي وأخلاقياتهم. وقد سمح لهذه القيادات بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي لإدارة شؤونهم وتحديد الضرائب وتحصيلها.

ومع نمو الاقتصاد الوطني في عهد «توكوجاوا» تحول نشاط المزارعين في المناطق الوسطى من اليابان الأكثر تقدما من زراعة محاصيل الاستهلاك الخاص إلى المحاصيل النقدية. وفي معظم الأحوال كان المزارعون الأغنياء يفضلون تأجير معظم أراضيهم إلى فلاحين آخرين ليتفرغوا لتركيز طاقاتهم على عملية إنتاج المواد الغذائية والحرير وغيرها من المحاصيل الزراعية الأخرى. وشهد الريف الياباني في أواخر القرن الثامن عشر توسعا هائلا وحقيقيا في ذلك النوع من النشاط التجاري، المتمثل في إدارة العمليات التجارية، اقترن عدد الفلاحين الأكثر فقرا ممن كانوا يعتمدون في الحصول على رزقهم على عملهم كأجراء في مشروعات جيرانهم الفلاحين الأثرياء، أو من العمل في المدن القريبة من قراهم. ومن ثم فقد فاق التطور الذي حدث في كل من الريف والحضر على السواء، التطور الطبيعي الذي شهده المجتمع الإقطاعي.

أما بالنسبة لطبقة الفرسان فقد تعرضوا أيضا لتغيرات كبيرة من خلال فترة السلام الطويلة التي امتدت طوال عصر توكوجاوا. وكانت طبقة الفرسان تشكل 6٪ من مجموع سكان اليابان، بما فيها من جنود غير نظاميين وموظفين ومرؤوسين من ذوي الرتب الدنيا في المؤسسات الإقطاعية. ورغم أن هذه الطبقة كانت تشكل من قبل قوة قتالية في أوائل عصر توكوجاوا إلا أنها مع مرور الزمن تحولت إلى طبقة مدنية بيروقراطية متوارثة أكثر منها قوة عسكرية دائمة. واحتفظ أفرادها الساموراي بتقليد امتشاق سيوفهم التقليدية إشارة إلى مراكزهم، وحاولوا أيضا التمسك بشهامتهم العسكرية التي كانت إحدى صفاتهم البارزة. ومع ذلك فقد تحولوا واقعيا، من رجال

سيف إلى رجال قلم.

والواقع أن طبقة الساموراي كلها أصبحت طبقة متعلمة، مما حفز معظم التجار والفلاحين الأغنياء على تنمية مهارتهم في التعليم. وعادت العلوم والمعارف الصينية مرة أخرى وقت السلم مركز جذب اليابانيين. وأخذ اليابانيون يتبحرون في دراسة التعاليم الكونفوشية التي تم توحيدها في الصين منذ القرن الثاني عشر الميلادي. وازدهرت هذه التعاليم في العاصمة «إدو» وفي إقطاعيات كبار «الدياميو» فضلا عن النهضة الكبيرة التي حدثت في تعلم مهارات اللغة الصينية. وفي تلك الفترة استخدمت اليابان لأول مرة فن الطباعة على أوسع نطاق، رغم أنها كانت تعرفه بالفعل منذ القرن الثامن الميلادي.

ومما لا شك فيه أن التقاء النشاطات الثقافية الخصبة على امتداد الأمة كلها ساعد على تطور النشاطات العلمية والثقافية في القرن السابع عشر، وهو نتيجة طبيعية لنظام تناوب إقامة كبار الملاك الإقطاعيين في العاصمة «إدو» مما أتاح استمرارية اتصال القادة اليابانيين من كل أنحاء اليابان بعضهم ببعض، وازدياد عدد الطلاب والمدرسين الذين كانوا يتدفقون إلى «إدو» من مختلف الإقطاعيات في الأقاليم. وكما أصبحت اليابان وحدة اقتصادية قائمة بذاتها فإنها حققت أيضا وحدة ثقافية بصورة لم يسبق أن تحققت في أي أمة آسيوية أخرى.

ومن خلال الفلسفة الكونفوشية الصينية والدراسات التاريخية التي شجعتها دخل بعض العناصر الثقافية التي كانت بالنسبة للنظام الإقطاعي تمثل عناصر هادمة، ذلك لأن الصين قدمت المثل الأعلى الصيني في رجالها المتعلمين ذوى الأخلاق المثالية، وليس الرجال المنحدرين من أصول اجتماعية عريقة متميزة. لكن في توكوجاوا كان الأصل العائلي هو الأساس في تحديد الوضع الاجتماعي لأي فرد، أما كفاءته الشخصية فدورها ثانوي تماما. وهكذا دخل النظامان الصيني والياباني في صراع صريح حتى القرن التاسع عشر الذي زادت فيه مطالبة الساموراي الطموحين، الذين يشغلون مناصب أدنى، بضرورة أن يتولى المناصب والمسؤوليات الكبرى الرجال المتفوقون من أهل الخبرة والكفاءة الشخصية.

وقد لفتت الفلسفة الكونفوشية والمعارف التاريخية الصينية الانتباه

أيضا إلى أن الحكام الحقيقيين في الصين هم الأباطرة، وليسوا السادة الإقطاعيين، وأن هذا النظام كان يحكم اليابان ذات يوم. ومع الاهتمام بالفلسفة الصينية ونظامها تركز اهتمام اليابانيين المتزايد حول الإمبراطور، وثارت الشكوك حول علاقة «الملوك» «الشوجان» به، فظهرت حركة جديدة بين عامة الشعب أطلق عليها اسم «حركة التعليم الوطني». وجاءت الدراستان التاريخيتان المتمثلتان في روايتي «جنجي» و «كوجيكي» لتؤكدا فكرة أن مجد اليابان الحقيقي ينبع من أصلها المقدس المتمثل في السلالة الإمبراطورية المتصلة الممتدة إلى السلف المقدس. وكان من الطبيعي أن تشكل هذه الأفكار القوة الكامنة التي زعزعت دعائم حكم «توكوجاوا».

ورغم أن العزلة عادة ما ترتبط بالركود الثقافي إلا أن عصر توكوجاوا الذي امتد زمنا طويلا، عاشه اليابانيون في سلام واستقرار ونمو اقتصادي، أدى إلى انبعاث نهضة أصيلة. فقد زخرت اليابان في تلك الفترة بقدر كبير من التنوع في المدارس الفلسفية مثل المدرسة الكونفوشية والمدارس الفلسفية الأخرى، وعمل الرجال المتصلون بالتجار الهولنديين في ناجازاكي في القرن الثامن عشر على تنمية الاهتمام بالعلوم الغربية وخصوصا علوم الطب، والتعدين والمدفعية، وهو العلم الذي أطلقوا عليه اسم «التعليم الهولندي» نظرا للصعوبة التي وجدها اليابانيون في تعلمها من الكتب والموسوعات باللغة الهولندية. وهكذا ظل اليابانيون المنعزلون حضاريا في ذروة حيويتهم الثقافية.

وقد شهدت الفترة الأولى من عهد توكوجاوا نهضة عمرانية كبيرة تمثلت في المباني التي أسرفوا في زخرفتها. ومن أجمل هذه المباني التي يمكن أن نرها اليوم مقابر الملوك الأوائل في عصر توكوجاوا الموجودة في مدينة «نيكو» , Nikko، كما ازدهرت داخل مجالس البلاط الخاصة «بالشوجان» والإقطاعيين الكبار «الدياميو» مدارس الرسم العديدة التي اقتبست الأساليب الصينية، واستخدمت في تصميماتها الفنية الأفكار الوطنية. ومع أواخر القرن الثامن عشر،ونتيجة حركة التعلم الهولندي ظهرت مدرسة جديدة في فن الرسم دخلت في تجارب فنية تمثلت في رسم اللوحات الزيتية بالأسلوب الغربي. ولأول مرة تتحول صناعة المنتجات الصينية إلى فن من الفنون اليابانية العظيمة. وشملت المهارات الفنية. مهارة الطلاء بالشمع،

والحياكة وشغل الإبرة المعروف باسم «البروكيد».

وربما كان أكثر التطورات الثقافية أهمية في عصر توكوجاوا ظهور ثقافة الحضر التجارية التي تميزت من ثقافة طبقة الساموراي الحاكمة. وقد تركزت هذه الثقافة حول الملاهي المنتشرة في أحياء المدينة التي يرتادها التجار بهدف الراحة والترفيه بعد عمل جاد وشاق يحققون من ورائه أرباحهم. اعتاد هؤلاء التجار من أرباب الأسر ارتياد هذه الملاهي بصحبة نساء محترفات يقمن بالترفيه عنهم، وهن النساء اللائي أصبحن معروفات في العصر الحديث باسم «فتيات الجيشا». في تلك الملاهي كان التجار يتحررون من أعباء الأسرة ومسؤوليات الأعمال وأحكام السادة الإقطاعيين الضاغطة. وفي ظل هذا الوسط الاجتماعي بين «فتيات الجيشا» ازدهرت فنون كثيرة من بينها الفن المسرحي، وظهرت آداب وفنون مختلفة ومتميزة عن آداب وفنون الساموراي. وقد تركزت هذه الثقافة التجارية الجديدة أساسا في العاصمة «أدو» بعد أن كانت قد بلغت مرحلة النضج في مدينتي أوزاكا، و«كيوتو» في أواخر القرن السابع عشر.

عرف فن هذه الثقافة التجارية باسم «أوكييو-إي»-Ukiyo-e ص ومعناه «صور من العالم الغابر» وهو مفهوم بوذي الأصل لكنه أصبح فيما بعد يشير إلى العصرية. وكان أسلوب تلك الثقافة هو العودة إلى الماضي بالتركيز على اللون والتشكيل الفني في لوحات «الياماتو» Yamato' التي اشتهر بها القرن العاشر الميلادي مع تغيير موضوعاتها التي باتت مختلفة تماما عن موضوعات اللوحات القديمة، فكان معظمها يدور حول المحظيات، والعشيقات والممثلين المحبوبين، والمناظر المألوفة في حياة الحضر. وبعد أن تطور هذا الفن تحولت لوحات «الياماتو» إلى لوحات متعددة الألوان ومطبوعة على كتل خشبية تسمى «أوكييو إي» Ukiyo-e وقد أقبل مجتمع المدينة المزدهرة تجاريا على تلك الأعمال الفنية، فكانت هذه اللوحات استجابة للطلب المتزايد عليها. ومع الوقت لم تقتصر موضوعات لوحات «الياماتو» على العشيقات الجميلات، والممثلين المحبوبين بل أضافت إلى موضوعاتها الفنية المناظر الطبيعية الجميلة مثل. جبل «فوجي»، وغيره من مناطق المدن المثيرة للاهتمام، والطرق اليابانية العامة، أي أن تلك اللوحات الفنية الخشبية كانت تمثل أول فن شعبي عرفه العالم، وأول رائد لفن البطاقة البريدية



بوابة مقبرة الملك توكوجاوا إياسو أول ملوك عصر توكوجاوا، والذي توفي في عام 1616. وقد شيدت في مدينة نيكو التي تبعد 75 ميلا شمال «إدو» «طوكيو حاليا». والمقبرة على النمط الياروكي «وهو أسلوب فني خاص بالقرنين السابع عشر والثامن عشر يتميز بكثرة الزخرفة»، وفيه يمتلئ أبناء المعماري بالزخارف والصور المحفورة، ومن بينها تماثيل القرود الثلاثة الشهيرة. «لا أرى، لا أسمع، لا أتكلم أي شر».

(البوستال كارد) المصورة.

أما بالنسبة للفن المسرحي في هذه الثقافة التجارية فقد اقتصر في بادئ الأمر على تقديم فن العرائس، ولكنه تطور مع الوقت وأخذ يقدم أعمالا درامية معروفة بالكابوكي، Kabuki، يؤديها ممثلون لهم شعبية كبيرة. وقد احتفظ فن «الكابوكي» أو الدراما المسرحية بنموذجها الخاص فكانت أعمالا واقعية بدرجة أكبر كثيرا من فنون العصور الوسطى المعروفة باسم Noh. ومن خلال ذلك الفن المسرحي تطور أيضا فن الديكور الذي اتسم بالمناظر الطبيعية الواقعية ذات التفاصيل الكثيرة، وعرف ذلك الفن أيضا تكنيك تحريك خشبة المسرح لتغيير المشاهد المسرحية بسرعة كبيرة.

وكانت معظم أدبيات طبقة الساموراي أدبيات علمية فلسفية، لكن الشعر وحده هو الذي كان دائما محبوبا بالنسبة لهم وللفئات الأخرى،خصوصا الشعر الأبيجرامي(*1) الذي يعتمد على الدعابة والسخرية اللاذعة والمعروف باسم هايكو، ويتألف من سبعة عشر مقطعا. أما الاتجاهات الأدبية الجديدة فلم تنبع من داخل المجتمع التجاري، بل جاءت من خارجه تماما. وتطورت الكتب التي كانت تعلن عن أماكن اللهو فتحولت إلى مجموعة ممتعة تتضمن وصف النماذج الاجتماعية في المدينة، ثم تطورت فأصبحت قصصا مرحة مليئة بالهذر والنكات.

وهكذا نرى كيف أن اليابان المنعزلة عن معظم المؤثرات الخارجية كانت بلدا كبيرا مما جعل مجتمعها مجتمعا ملئيا بالحيوية ذا ثقافة مبدعة ثرية. ولم يحدث أن أصاب اليابانيين ركود على الإطلاق لأنهم شعب مترابط، ودائما يتجمعون في أعداد كثيرة في المدن الكبرى، وحتى في الريف المزدحم نجدهم أيضا مترابطين لأنهم خاضعون لنظام حكومي إقطاعي قهري معقد. وبالنسبة لمهاراتهم العظيمة فقد نجحوا في تطويرها في التنظيمات الاجتماعية والسياسية.

وبينما كان النموذج السياسي الياباني العام جامدا لا يتغير إلا أن التفاعلات والمؤثرات الديناميكية القوية كانت تصطرع تحت السطح بين القيم الكونفوشية والقيم الإقطاعية من ناحية، وبين النمو الاقتصادي ومجتمع الطبقة الجامدة من ناحية أخرى. ومع استبعاد إمكانية بقاء اليابان

(*1) وهو شعر الحكم والأمثال.

أثناء عزلتها مجتمعا جامدا غير متطور، فقد تمكن من إحداث تغييرات كبيرة كتلك التي ظهرت متألقة وعبقرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

7 حركة ميجي الإصلاحية

على الرغم من المشاكل والأزمات العديدة التي تعرض لها نظام توكوجاوا، إلا أنه استمر في الحكم دون أي علامة تشير إلى قرب انهياره مع النصف الأول من القرن التاسع عشر. ولولا خروج اليابان من عزلتها ربما استطاع ذلك النظام الاستمرار في الحكم مدة أطول. لكن التقدم التكنولوجي السريع الذي حدث في الغرب جعل من الصعب على اليابان أن تستمر في عزلتها. في تلك الفترة كان التصنيع واختراع الطاقة التي استخدمتها السفن بداية اقتراب الاقتصاد والقوة العسكرية الغربية من الشواطئ اليابانية، مع ممارسة الضغط عليها بصورة فاقت كثيرا الضغط الذي مارسه الأوروبيون على اليابان في أوائل القرن السابع عشر، والذي تمكّن «توكوجاوا» آنذاك من التصدي له فأبعدهم عن اليابان.

كانت الدول البحرية في منتصف القرن التاسع عشر قد نجحت في إخضاع شبه القارة الهندية، واحتلت معظم بلدان جنوب شرق آسيا بعد أن طرقت أبواب الصين وأجبرتها على قبول نظام شبه استعماري، من خلال معاهدات غير متكافئة عقدتها مع حكومتها. وكان الروس قد نجحوا في بسط

نفوذهم على كل أراضي سيبيريا قبل أن يتجهوا نحو الجزر الشمالية من اليابان. وكانت السفن الأمريكية تجوب مياه المحيط أمام السواحل اليابانية وهي في طريقها للتجارة مع الصين، أو بهدف ارتياد مياه السواحل اليابانية بحثا عن الحيتان.

وقد حاولت الأمم الغربية المختلفة مرارا دفع اليابان إلى فتح أبوابها، وذلك قبل أن ترسل الولايات المتحدة في عام 1853 ربع عدد وحدات أسطولها البحري تقريبا بقيادة قائدها البحري «بيري» لإجبار اليابان على منح الأمريكيين مدخلا بحريا إلى موانئهم.

ومن خلال تلك المعاهدات والاتفاقيات المترتبة عليها تم تطبيق نظام المعاهدات غير المتكافئة الذي طبقته الولايات المتحدة في الصين على أوسع نطاق. وبمقتضى هذه الاتفاقيات استقر التجار الأجانب في ميناء يوكوهاما الجديد القريب من «إدو» وفي موانئ يابانية أخرى في ظل حماية القوات العسكرية الأوروبية متمتعين بامتياز عدم خضوعهم للقوانين اليابانية. فكانوا يقدمون للمحاكمة خارج الأراضي اليابانية أمام قضائهم الوطني وفقا لقوانين بلادهم. وبينما كانت اتفاقية التعريفة الجمركية المبرمة بين اليابان والولايات المتحدة قد تركت الباب مفتوحا على مصراعيه أمام آلة الغرب الإنتاجية وقفت اليابان أمام الغزو الإمبريالي وكأنها بلد بلا قوة دفاعية على الإطلاق باقتصادها المتخلف الذي كان اقتصادا سابقا للتصنيع، وبنظامها الإقطاعي القديم المشكل من إقطاعيات مستقلة استقلالا ذاتيا، شأنها في ذلك شأن الدول الآسيوية الأخرى التي كانت قد خضعت بالفعل لذلك الغزو الإمبريالي.

وعلى خلاف ما كان الغربيون يأملون شقت تجارتهم طريقها إلى اليابان في بطء أكبر كثيرا مما توقعوه. فرغم الجهود التي بذلتها حكومة توكوجاوا لإزالة كل المعوقات أمام التجارة الأمريكية إلا أن الشعب الياباني لم يقبل على السلع الأجنبية الغربية، بل أكثر من ذلك، عندما أصاب الحرير الأوروبي الآفات الزراعية زاد الطلب على الحرير الياباني، الأمر الذي ساعد اليابانيين على تحسين ميزاتهم التجاري. وعلى كل فقد نتج عن انفتاح اليابان المفاجئ على الغرب اضطراب وفوضى في الأسواق الوطنية اليابانية، وزاد النظام النقدي سوءا كرد فعل للأحداث السياسية. وكانت السياسة الدكتاتورية

العسكرية التي ينتهجها «الشوجان» بوصفه قائد الأمة العسكري تبدو مبررا لحماية الأمة، لكن هذه الدكتاتورية العسكرية أثبتت عدم قدرتها على حماية البلاد، ومن ثم بات نظام «الشوجان» معرضا لهجوم كل الرافضين للأوضاع الجارية آنذاك، وكل المتذمرين من تسلط توكوجاوا المتزايد (مثل عدد من الإقطاعيات البعيدة التي كانت دائما في حالة تذمر منذ عام 1600).

وفي مواجهة مطالب القائد الأمريكي «بيري» سعت حكومة «إدو» إلى كسب أوسع تأييد شعبي ممكن لسياساتها، فقامت باتخاذ خطوة لم يسبق أن اتخذتها من قبل، وهي اللجوء إلى كبار الحكام الإقطاعيين (الدياميو) لاستشارتهم لكن هذه الخطوة حققت نتيجة سلبية. فقد نتج من هذه الخطوة غير المسبوقة وتداخلها مع الأزمة الوطنية القائمة أن فتح الباب واسعا أمام موجات شديدة من الانتقادات. وعندما وجدت حكومة «إدو» المركزية نفسها قد أجبرت في عام 1858 على إبرام المعاهدة التجارية مع الولايات المتحدة لجأت مرة أخرى إلى كبار الإقطاعيين لاستشارتهم، كما لجأت أيضا إلى الإمبراطور تسأله الموافقة على عقد تلك المعاهدة، لكنها فشلت في الحالتين.

واشتعلت المشاعر الوطنية ضد فتح البلاد للأجانب، وتعاظم الشعور الشعبي بضرورة مواجهة التهديد الخارجي بحشد قوى الأمة كلها والتفافها التفافا فعالا حول الإمبراطور الرمز الشرعي الوحيد للوحدة الوطنية. وطالبت القوى السياسية المعتدلة باتحاد البلاط الإمبراطوري مع الحكام العسكريين (الشوجان)، أي اتحاد «إدو» عاصمة الحكم العسكري مع «كيوتو» العاصمة الإمبراطورية. أما الراديكاليون فقد طالب بعضهم بإحياء النظام الإمبراطوري من جديد ليحل محل نظام توكوجاوا العسكري، ورفعوا شعار «المجد للإمبراطور» تعبيرا عن مطلبهم هذا مقترنا بالصيحة الوطنية العامة التي رفعت شعار «اطردوا البرابرة» ليخرج من الشعارين شعار جديد واحد يتكون من أربع كلمات (sonno-Joi)، وهي «مجدوا الإمبراطور واطردوا البرابرة». وتصاعدت الأحداث عندما تحرك الساموراي في الإقطاعيات التي يعملون فيها كخدم مقهورين، واندفعوا في حماس الشباب يغتالون، بين وقت وآخر، بعض الموظفين التابعين «للشوجان» أو أحد الدبلوماسيين أو التجار الغربيين.

ومنذ البداية أدرك بعض اليابانيين أن الدفاع الوحيد عن بلادهم ضد

الغرب لن يتم دون أن يكون لليابان تفوقها التكنولوجي نفسه في المجالين العسكري والاقتصادي. وبهذا فقط يمكن طرد البرابرة حين يتحقق لليابان في مجال الأمن والسياسة التكافؤ مع الغرب. وقد انتصر لهذا المفهوم الوطني زعيمان من زعماء الإقطاعيات الكبرى البعيدة: الأولى إقطاعية «ساتسوما» الواقعة عند الطرف الجنوبي لكيوشو، والثانية إقطاعية «كوشو» الواقعة عند الطرف الغربي من «هوشو». واتخذا موقعهما هذا بسبب عمليات استعراض القوة من جانب الأسطول الغربي. فعندما قتل أحد أفراد الساموراي من إقطاعية «ساتسوما» رجلا إنجليزيا، غرب يوكوهاما، قام الأسطول البريطاني في عام 1863 بتدمير مدينة «كاجوشيما» المدينة الرئيسة في هذه الإقطاعية. والشيء نفسه حدث عندما انطلقت النيران من إقطاعية «كوشو» على سفن غربية تمر عبر مضائق شينونوسكي، فقام أسطول من أساطيل الحلفاء بنسف قلاع كوشو وتسويتها بالأرض تماما. بعدها رفع اليابانيون شعارا جديدا من أربع كلمات أيضا هو «دولة غنية وجيش قوي». وقد أفاد اليابانيون الذين كانوا على معرفة بالتكنولوجيا الغربية من خلال دراساتهم «للتعليم الهولندي» إفادة كبيرة في محاولة وضع هذا الشعار موضع التنفيذ. ولما كانت اليابان قد فتحت أبوابها-بالفعل-للغربيين أو البرابرة كما أطلقوا عليهم فقد نجحت في استخدام أولئك «البرابرة» أنفسهم في محاولة تحقيق شعار «دولة غنية وجيش قوي».

وكانت أحداث عام 1853 قد هزت نظام توكوجاوا من أساسه، فبدأ هيكله المتقادم في التحلل. ودخل الساموراي في طول البلاد وعرضها في جدل حول سياسات النظام. وتبارت بعض الإقطاعيات الكبرى فيما بينها من ناحية، وبينها وبين «إدو» العاصمة في ممارسة نفوذها على مجلس البلاط الإمبراطوري في كيوتو. ومن بين تلك الإقطاعيات أعلنت إقطاعية «كوشو» تحديها الصريح للسلطة في «إدو» مما دفع الحكومة إلى تجريد حملة عسكرية في عام 1864 لتأديب هذه الإقطاعية انتهت بمساومة تفاوضية فيما بينهما. لكنها عندما جردت حملة ثانية للغرض نفسه في عام 1866 انتهت بالفشل الكامل. وفي نهاية الأمر كونت الإقطاعيتان الكبيرتان «ساتسوما» و «كوشو» وبعض إقطاعيات أخرى بعيدة، وإقطاعيات صغيرة ثانوية ائتلافا فيما بينها استطاعت من خلاله السيطرة على البلاط

الإمبراطوري، وأعلنت باسم الإمبراطور في 3 يناير من عام 1868 عودة الحكم الإمبراطوري المباشر. غير أن الحاكم العسكري لم يستسلم تماما، فحاول المقاومة ومعه بعض الإقطاعيات الموالية له، لكنها كانت مقاومة تفتقر إلى الحماس الكامل، وتمكن الجيش الذي أطلق عليه في ذلك الوقت «الجيش الإمبراطوري» من السيطرة على العاصمة «إدو» ليضع نهاية لحكم أسرة «توكوجاوا» الذي استمر مائتين وخمسين عاما.

وتمثلت قيادة الجيش الإمبراطوري في ظاهر الأمر في أمراء الإمبراطورية ونبلاء البلاط، وبعض اللوردات الإقطاعيين. لكن عمليا وقع عبء رسم السياسات وتنفيذها على كاهل مجموعة من شباب الساموراي الأقوياء الإصلاحيين من ذوي الرتب الكبيرة والمتوسطة ومعظمهم من الإقطاعيتين الكبيرتين «ساتسوما» و«كوشو». وقد أدرك هؤلاء الرجال أن صيحة «اطردوا البرابرة» التي أفادتهم كثيرا قبل سيطرتهم على الحكم قد تتحول إلى شعار مدمّر لبلادهم لو لم ينتهجوا في حكمهم سياسة واقعية. لذلك أعلنوا على الفور بوضوح كامل التزامهم بالمعاهدة التجارية التي تم التفاوض بشأنها مع نظام توكوجاوا البائد. لكنهم واصلوا في الوقت نفسه التصدي لمهمتهم الجبارة، فوضعوا نظاما مركزيا للحكم أكثر فعالية، حل محل النظام الإقطاعي القديم، لتبدأ اليابان به عهدا جديدا من التحديث التكنولوجي الذي سوف يضمن أمنها ضد الغزاة من أمم الغرب القوية. ولم يرث الحكام الجدد من النظام البائد سوى إقطاعيات الملوك المفلسة في بلد ظل مقسما زمنا طويلا إلى وحدات إقطاعية مستقلة استقلالا ذاتيا يحكمه اقتصاد سابق للتصنيع.

والواقع أن نظرية الوحدة الإمبراطورية لم تكن تحمل عمليا من مضمونها إلا القليل على مدى ألف عام تقريبا، لكنها كانت تمثل أهمية كبرى للحكومة الجديدة ظهرت في سيطرتها على الإمبراطور البالغ من العمر خمسة عشر عاما آنذاك، واستفادتها من هذه السيطرة إلى أقصى حد ممكن. وفي عام 1869 نقلت الحكومة الجديدة الإمبراطور إلى القلعة الملكية في «إدو» العاصمة، وأطلقت عليها اسما جديدا هو «طوكيو»، أي العاصمة الشرقية. وكانت جميع الأعمال الحكومية تتم باسم الإمبراطور، وعرفت عملية هذا التحول العظيم في تاريخ اليابان باسم «حركة ميجي الإصلاحية»

انتسابا لعصر الإمبراطور ميجي Meiji الذي بدأ عام 1868، هو الاسم نفسه الذي أطلق على الإمبراطور بعد وفاته عام 1912.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اضطلاع «عام الأحقاب»، أو ج عام العهود» (Year Periods) الذي لا يزال يستخدم في اليابان، ويعني الفترة الزمنية التي تبدأ بتولي الإمبراطور السلطة حتى وفاته، وقد تطابق طول هذه العهود منذ عام 1968. مثال ذلك فإن عام انتهاء الحرب العالمية الثانية يعرفه اليابانيون بصورتين: فهو عام 1945، هو أيضا العام العشرون من عصر حكم «شووا» (Showa) إمبراطور اليابان الحالي الذي ما زال يحكم حتى اليوم(*).

لقد ثبت نسبيا سهولة استبدال الإقطاعيات القديمة بنظام أكثر مركزية، وذلك نظرا للدور الرمزي الذي كان يلعبه «الدياميو» الحاكم الإقطاعي. وقد استطاع النظام الجديد أن يقنع هؤلاء «الدياميو» في عام 1869 بإعادة تسجيل أراضيهم باسم الإمبراطور مقابل تعيينهم حكاما عليها. وبعد عامين أعادت الحكومة تنظيم تلك الأراضي فتحولت من إقطاعيات قديمة إلى «ضياع» ذات مساحات موحدة تقريبا، يديرها موظفون تعينهم الحكومة المركزية. أما اللوردات الإقطاعيون فقد عوضتهم الحكومة تعويضا سخيا بمنحهم سندات مالية حكومية ضمنت لهم مستوى الرفاهية نفسه التي كانوا يعيشونها من قبل، كما ضمنت في الوقت نفسه-اعتمادهم ماليا على نجاح نظام الحكم الجديد.

أما المهمة الأكثر صعوبة التي واجهت النظام الجديد فكانت مهمة إلغاء التقسيمات الطبقية والامتيازات الخاصة التي تمتع بها الساموراي وكرسها النظام القديم. فمع زوال الإقطاعيات الزراعية فقد الساموراي وضعهم المتميز كطبقة بيروقراطية متوارثة. وفي عام 1876 حل نظام التجنيد الإجباري العام محل نظام الخدمة العسكرية القديم القائم على أساس طبقي. وصدرت الأوامر في العام نفسه لمنع الساموراي من امتشاق سيوفهم وشاراتهم المميزة، كما تم تخفيض معاشاتهم قبل أن تتحول في العام نفسه إلى مبلغ صغير شامل، أو سندات حكومية رفعتها لهم الحكومة دفعة واحدة، أي أن النظام الجديد-باختصار استطاع خلال ثماني سنوات فقط تجريد الساموراي من جميع امتيازاتهم الخاصة لتبدأ اليابان أكبر تغيير حول

(*) توفي في 1989/1/7.

مجتمعها، خلال جيل أو جيلين، من مجتمع يتحدد كيانه على أساس التوارث إلى مجتمع يعتمد بدرجة كبيرة على التعليم وما ينجزه المواطن الياباني من أعمال.

وفي الوقت نفسه واصل نظام الحكم الجديد في اليابان عملية التحديث التي كانت غالبا على النمط الغربي للقرن التاسع عشر. فتشكلت الحكومة من وزارات على نمط وزارات الحكومات الغربية، من بينها وزارة المالية التي كانت أقوى الوزارات نظرا لتحكمها في الأمور المالية، ووزارتا الجيش والبحرية اللتان أصبحتا في عام 1879 تماثلان هيئة أركان الحرب في النموذج الألماني، ووزارة التعليم التي شرعت في وضع برنامج طموح للتعليم العالي استغرق ثلاثين عاما قبل أن يطبق تطبيقا عمليا كاملا. وبعد مجهود شاق أقاموا نظاما قضائيا كان في البداية على نمط النظام القضائي الفرنسي ثم الألماني، ولكنه كان مرتبطا ومتوائما مع الأوضاع الاجتماعية اليابانية الواقعية. ولم يصل هذا النظام القضائي إلى أفضل صورة إلا في عام 1899. ولكي يستقر دخل الدولة من الإيرادات العامة، وتكون ملكية الأراضي محددة تحديدا واضحا، وتم في عام 1873 استبدال نظام دفع الضرائب التقليدي بالمحاصيل الزراعية بنظام الضرائب النقدية الثابت الذي ضمن لدافعي الضرائب، وكانوا هم الفلاحين أنفسهم، وضعهم كملاك للأرض دون منازع. وعلى خلاف أوروبا في مرحلة ما بعد الإقطاع، لم تكابد اليابان ما عانته أوروبا من استمرار المشاكل مع الطبقات الإقطاعية القديمة حول ملكية الأراضي.

وفي الوقت نفسه بذل النظام الجديد كل الجهود لتحديث الاقتصاد الياباني. فأقام نظاما مصرفيا حديثا، وأصلح النظام النقدي فأصبحت الوحدة النقدية هي الين الياباني الذي كان يساوي في ذلك الوقت نصف دولار تقريبا. وأقام النظام الجديد الفنارات، وعمل على تطوير وتسمين الموانئ والمرافئ، وربط اليابان كلها بشبكة تلغرافية، ومد خطوط السكة الحديدية. وفي عام 1872 تم مد خط حديدي بين طوكيو وميناءها يوكوهاما، وارتقى مستوى إنتاج الحرير من خلال استخدام بكرات الخيوط الحريرية الميكانيكية، وهي ابتكار بسيط من إنتاج رأس المال الخاص، أما بقية الصناعات فكانت في معظم الأحيان صناعات ذات تكلفة عالية مما جعلها

تحتاج لعدة سنوات قبل أن تحقق أرباحا مجزية. ولقد أقامت الحكومة بنفسها الصناعات الإستراتيجية، مثل إنتاج الأسلحة والذخائر، وتطوير التعدين، كما قامت بدور رائد في اقتحام مجال المصانع التجريبية، فضلا عن مجموعة متنوعة من الصناعات الأخرى. وحتى تحمي الحكومة جزيرة هوكايدو الشمالية من تسلل الروس إليها بدأت في وضع برنامج ذي تكلفة عالية يستهدف توطين اليابانيين في هذه الجزيرة وزراعتها على النمط الأمريكي واكتمل ببناء مستودع لحفظ الأعلاف، وتربية قطعان الماشية.

ولتنفيذ هذه المشروعات الحديثة احتاجت الحكومة اليابانية إلى قدر كبير من المعرفة التقنية الغربية، فأرسلت الطلبة في بعثات خارجية لتلقي العلم والمهارات الحديثة، وأرسلت في طلب خبراء غربيين دفعت لهم أموالا باهظة. واتسمت تلك البعثات بالدقة الشديدة في اختيار أعضائها، فكانوا من أفضل النماذج الوطنية اليابانية في كل المجالات التي اختيروا لها. ولأن اليابانيين كانوا يدفعون ثمن ما يطلبونه من خبرة أجنبية فقد كان تقديرهم للمساعدات الأجنبية والاستفادة منها أكبر كثيرا من أي دولة أخرى تتلقى المعونات والمنح الأجنبية في الأزمنة الحديثة. وكانت من بين تلك المساعدات التي تقدم لليابان، في ذلك الوقت، منح بدون مقابل، مثل التي كانت تقدمها البعثات الإرسالية البروتستانية، ومعظمها من الولايات المتحدة، والتي قامت بالنصيب الأوفر من تعليم اللغة الإنجليزية، وهي اللغة اللازمة للاتصال بالغرب.

وكان من الطبيعي ألا تتم إعادة بناء الحكومات اليابانية واقتصادها إلا بعد ممارسة كثير من التجارب والأخطاء، وحدوث بعض الانتكاسات الخطيرة، والتعرض لتيارات كثيرة معارضة. وكان أنشط هذه العناصر المعارضة العناصر التي تمثل طبقة الساموراي التي تعرضت أكثر من غيرها من طبقات المجتمع الياباني لفقد امتيازاتها. فقد قام الساموراي بعدة انتفاضات بلغت ذروتها بالتمرد الكبير الذي حدث عام 1877 في إقطاعية ساتسوما نفسها. واستطاعت الحكومة إخماد ذلك التمرد بصعوبة بالغة حيث استخدمت قوات الجيش من المجندين الذين التحقوا به وفقا لنظام التجنيد الإجباري الجديد. وكان انتصار الحكومة على ذلك التمرد الخطير علامة واضحة على أن الحكومة الجديدة أصبحت آمنة تماما ضد حدوث

أي تحد آخر داخل البلاد.

وفي الوقت نفسه كان النظام الجديد ينجرف نحو انهيار مالي حاد، عندما تعرضت اليابان في نهاية السبعينات من القرن التاسع عشر لموجة تضخم خطيرة نتجت من التزامات الحكومة العديدة باهظة التكلفة، منها تحويل معاشات الساموراي ثم قيامها بقمع تمردهم. وفي عام 1881 اضطرت الحكومة إلى وضع برنامج تقشف صارم لخفض الإنفاق المالي شمل بيع المؤسسات الصناعية التجريبية، والمناجم والمشروعات التي أقامتها في هوكايدو حيث عرضتها للبيع بأي ثمن لأي فرد قدم وعدا بإدارتها بنجاح.

وقد نجحت تلك الإجراءات الصارمة في إعادة التوازن المالي لليابان في الوقت نفسه الذي بدأت فيه الصناعات الجديدة تغطي تكلفتها. وكان أول نجاح تشهده اليابان مع بداية الثمانينات هو نجاحها في مجال صناعة غزل القطن التي استطاعت بعد عشر سنوات أخرى أن تنافس الغرب وتدخل بها أسواق التصدير. وبعد هذا النجاح توالت النجاحات في مجالات أخرى. وهكذا استطاعت الحكومة الجديدة بعد عشرين عاما فقط، من بدايتها غير المستقرة، أن تحقق لبلادها الأمن المالي والعسكري في الداخل قبل أن تنطلق بكل طاقاتها لتحقيق أمنها العسكري والاقتصادي في مواجهة الدول الغربية.

إن العصر الذي عرضناه باختصار، والذي عرف باسم «عصر ميجي الإصلاحي» يمكن اعتباره مرحلة تطور حتمية. وينظر كثير من العلماء إلى هذا العصر بوصفه مرحلة طبيعية يعقبها بصورة أوتوماتيكية، ووفقا لقوانين التاريخ، الثورة البرجوازية كما حدث في أوروبا المعاصرة. لكننا إذا قارنا تاريخ اليابان في الفترة (1850- 1880) بتاريخ الدول الأخرى غير الغربية فسنجد أن التجربة اليابانية تعتبر بحق-تجربة غير عادية، فلم يحدث أن استجاب أي بلد آخر بسرعة ونجاح لتحدي تكنولوجيا الغرب المتفوقة في المجالين الاقتصادي والعسكري كما فعلت اليابان. فالصين مثلا التي كانت على مشارف انهيار نظامها الوراثي، منذ أربعينات القرن التاسع عشر، لم تستطع تحقيق نظام سياسي جديد موحد ومستقر إلا بعد مائة عام أخرى، وما زالت حتى اليوم، وإلى حد كبير لا تعتبر من بين الدول الصناعية. ولم تهب رياح اليقظة الوطنية على معظم البلاد الآسيوية الأخرى التي كانت

خاضعة للحكم الاستعماري إلا بعد أن ألهمتها الهزيمة الكبرى التي ألحقتها اليابان بالروس في عام (1904- 1905)، وظلت هذه الدول مستعمرة لم تسترد استقلالها إلا في منتصف القرن العشرين. ومرة أخرى لولا تدمير الإمبريالية الغربية لليابان خلال الحرب العالمية الثانية لما تحدّت اليابان واقعها بعد الحرب لتصبح بلدا يحكمه اقتصاد تصنيعي وله مؤسسات حديثة عصرية.

والواقع أن النجاح السريع النسبي الذي حققه اليابانيون لا يرجع أساسا إلى العوامل الخارجية، كتأثير الغرب عليها أو حجمها النسبي مثلا، لأن البلدان الأخرى ذات التجربة والحجم المشابه كانت استجابتها لتلك العوامل مختلفة تماما. ومن ثم ينبغي أن نبحث عن أسباب نجاح اليابانيين في خصائصهم الوطنية مثل تجانسهم العظيم، وهويتهم الذاتية القوية، فضلا عن تميزهم الواضح بوعيهم الشديد بإمكانات التعلم من الخارج. وحتى الأزمات الاجتماعية التي مرت بها اليابان في الفترات الأخيرة من نظام توكوجاوا كانت رصيدا لبلد يواجه تغيرات كبيرة. وهنا ينبغي أن نشير إلى أن اقتصاد اليابان رغم كونه في ذلك الوقت اقتصادا سابقا للتصنيع، ونموذجها السياسي كان النموذج الإقطاعي إلا أن مؤسساتها كانت مركبة ومتقدمة تقدما كبيرا، كذلك كان حكمها البيروقراطي من حيث الأمانة والكفاءة ليس أقل من المستويات الغربية. ولم يختلف مستوى التعليم فيها كثيرا عن مستويات التعليم في الدول الغربية الرائدة، حيث بلغت نسبة الرجال المتعلمين فيها 45٪ والنساء15٪، وهي نسب لا تقل كثيرا عن نسبتها في الدول الغربية المتقدمة. ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى نجاح اليابانيين هي أنهم عللوا التغيير الشامل الذي حدث في بلادهم بأنه تم من خلال نظام الحكم الياباني القديم وهو الحكم الإمبراطوري، وليس من خلال المفاهيم الأجنبية الجديدة التي تعلموها مثل الديمقراطية، أو الشيوعية التي عرفوها في وقت متأخر. ولا شك أن الأيديولوجية اليابانية، قد ساعدت كثيرا على التخفيف من شدة وقع التغيير العنيف المفاجئ على الشعب الياباني، وما كان يمكن أن يسببه لهم من صدمة نفسية.

ولا يستطيع أحد-حقيقة-أن يؤكد ما هي أهم الخصائص التي يمكن أن تفسر التناقض الغريب بين اليابان في القرن التاسع عشر وجميع البلدان غير الغربية. غير أن الأمر الذي لا شك فيه هو أن اليابان استفادت كثيرا

من عمليات التحديث التي بدأتها في وقت مبكر، وبالتالي لم تكن الفجوة التكنولوجية بينها وبين الغرب آنذاك فجوة واسعة كما صارت في القرن العشرين. والأكثر أهمية من ذلك كله أن اليابانيين في ذلك الوقت لم ينتابهم عموما شك مسبق حول قدرة أي دولة غير غربية على تحقيق مستويات توازي المستويات الغربية، مما أتاح لهم فرصة التحرر بعض الشيء من آمال غير واقعية تتعلق بتصنيع عاجل، أو ديمقراطية بين يوم وليلة، إنما أتاح لهم فرصة ممارسة التجارب العملية. ولأن اليابان قادت عمليات التحديث بين الدول غير الغربية لتصل إلى هذا المستوى القيادي مع نهاية القرن التاسع عشر فقد أدّى ذلك إلى اتساع الفجوة التكنولوجية بينها وبين هذه الدول، وأصبحت اليابان أقرب للدول الغربية الكبرى منها للبلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة من البلدان الآسيوية.

8 النظام الدستوري

مع ثمانينات القرن التاسع عشر كانت آلام مولد النظام الجديد لا تزال باقية، ذلك لأن زعماء هذا النظام كانوا قد بلغوا مرحلة متقدمة من العمر، بدؤوا معها يشعرون برغبة قوية في تثبيت المكاسب التي حققوها بنوع من الارتجال السريع على مدى عشرين عاما لكي تتحول إلى نظام مستقر ضمانا لاستمراره بعد رحيلهم. ونظرا لأن هؤلاء الزعماء قد ولدوا في أحضان مظاهر اليقين والثقة التي سادت عصر توكوجاوا فقد تاقوا مرة أخرى إلى نظام مستقر لا يتغير، يعرفه الجميع معرفة واضحة ويحظى بقبولهم. ولأنهم كانوا قد تأثروا بخبرة الدول الغربية الرائدة فقد قرروا وضع دستور يجسد هذا النظام الجديد.

ومن أكثر القرارات التي اتخذوها إثارة للدهشة ذلك القرار الذي اتخذ بأن ينص الدستور الجديد على تكوين جمعية عامة من ممثلي الشعب على النمط الغربي، ذلك لأن النظرة اليابانية الدائمة إلى أي حركة سياسية شعبية كانت تعتبر تلك الحركات الشعبية حركات هدامة. لكنهم غيروا نظرتهم بعد تأثرهم بالتجربة الغربية التي أكدت لهم أن انتخاب جمعية عامة من ممثلي الشعب

سوف تدعم الحكومة وتمنحها تأييدا شعبيا واسعا، أو على الأقل ستكون صمام الأمان أمام أي تذمر شعبي. كذلك رأى هؤلاء الزعماء أن وجود البرلمان الياباني سوف يكسبهم احترام الدول الغربية التي كانت اليابان في حاجة إليها للتخلص من المعاهدات غير المتكافئة التي فرضت عليها، فضلا عن حاجتها أيضا لتوسيع قاعدة الحكم. فمن المعروف أن قسما واسعا من طبقة الساموراي كان منخرطا في إدارة الإقطاعيات الملكية، لكن كثيرين من الزعماء السابقين، وقد أصبحوا خارج الحكومة بعد تجميد سلطاتهم، أخذوا يطالبون النظام الجديد بمنحهم فرصة المشاركة.

ومن بين الذين دب الخلاف بينهم وبين رفاقهم من الساموراي في عام 1873 رجل يدعى إتياجاكا (Itagaka) من إقطاعية توزا في شيكوكو، وقد كان من الزعماء الأساسيين في عصر ميجي الإصلاحي. عاد إتياكاجا إلى إقطاعية توزا، وكوّن فيها حزبا سياسيا من مؤيديه من الساموراي، وسرعان ما انضم إليه تجار المدن والفلاحون دافعو الضرائب. واقتبس مبادئ حزبه من الفكر الفرنسي الليبرالي، وباتت تلك المجموعة السياسية تعرف باسم «حركة حرية الشعب وحقوقه». أما الحزب السياسي الثاني الذي حظي بأكبر تأييد من مجموعة رجال الأعمال الناهضة فقد أسسه زعيم حكومي آخر يدعى أوكوما (Okoma) كان زملاؤه قد طردوه في عام 1881 بسبب دعوته إلى تبني النظام البرلماني البريطاني دون تسويف. وهكذا كانت هاتان الحركتان السياسيتان هما بداية التيارات الدائمة في السياسات اليابانية التي ما زالت تميز اليابان حتى يومنا هذا.

وبعد إسقاط أوكوما في عام 1881 أصدرت الحكومة باسم الإمبراطور بيانا وعدت فيه ببدء العمل بالدستور عام 1890. وقام «إتو» وهو أحد زعماء الساموراي السابقين، في إقطاعية كوشو، بوضع دراسة تفصيلية للأنظمة البرلمانية الأوروبية وخصوصا النظام الألماني المحافظ، كما أضاف، بكثير من الدقة والاهتمام بالتفاصيل، عناصر جديدة للدستور الياباني الجديد المقترح والذي صدر أخيرا عام 1898.

كان من الطبيعي أن تتركز مواد الدستور حول الإمبراطور وسلطاته، حيث إن افتراض إصلاح الحكم الإمبراطوري كان المبرر للقضاء على نظام توكوجاوا. غير أنه عمليا لم يكن من المتوقع أن يمارس الإمبراطور سلطات

الحكم الفعلية، إنما يقوم فقط بمجرد التوقيع على قرارات وزرائه. وكان من الطبيعي الإبقاء على مسألة تعيين الوزراء دون تحديد واضح، حيث لم يمثل هذا الموضوع في بداية الأمر الأولوية من اهتمام أعضاء الحكومة من المجموعة الباقية التي كانت تقبض على زمام الأمور منذ عام 1868، وظلت تواصل الحكم باسم الإمبراطور. ورغم أن الدستور لم يحدد شيئا يتعلق بهؤلاء الأعضاء إلا أن الوضع تغير كثيرا مع تناقص عددهم بالوفاة، وخلو مراكزهم التي كانت قد تعاظمت نتيجة استمرار زعامتهم زمنا طويلا. كانت تلك المجموعة النخبة التي ظلت في الحكم زمنا طويلا تمثل في الواقع، كما وصفها النقاد، حكما «أوليجاركيا» من زعماء إقطاعيتي «ساتسوما» و «كوشو»، وهي المجموعة التي عرفت باسم الـ (Genro)، أو رجال الدولة الكبار (Elder Statesmen).

ويأتي بعد الإمبراطور مجموعة القلة الحاكمة، مجموعة الوزراء الذين يشكلون معا مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء على النمط الغربي. وكانت مجالس الوزراء الأولى قد تشكلت في معظمها من رجال الدولة الكبار الذين يتبادلون المسؤوليات الوزارية بالتناوب. وبعد مجلس الوزراء أقيم جهاز عصري مدني للخدمات على غرار النظام الألماني المتقدم جدا في ذلك الوقت. ومع بداية النظام الجديد كان خريجو جامعة طوكيو، وهي المؤسسة الجامعية الحكومية التي أنشئت في عام 1877 هم وحدهم المؤهلين لتولي المناصب الحكومية العليا. وظل هذا هو الوضع إلى أن تم تطوير نظام المؤهلات العليا في وقت قصير من خلال نظام عقد الامتحانات لطالبي شغل تلك الوظائف. وقد نجحت اليابان في ظل هذا النظام في تشكيل طبقة من الصفوة اليابانية المثقفة التي أقامت نظاما بيروقراطيا للوظائف المدنية مستقلا وشديد الكفاءة.

وقد تضمن الدستور الياباني عددا من المواد التي تكفل للشعب حقوقا واسعة. لكن كل مادة من هذه المواد اقترنت بعبارة اشتراطية مثل عبارة «في حدود القانون»، وهو ما قلل كثيرا من قيمة الضمانات التي منحها الدستور للشعب الياباني. أما بالنسبة للنظام القضائي، ورغم مركزيته، فقد منحه الدستور درجة كبيرة من الاستقلالية التي كانت بحق موضع إعجاب شديد. ولقد أدار هذا النظام القضائي العدالة بالفعل من خلال التزامه الدقيق

بالقوانين.

لكن أكثر جوانب الدستور الياباني إبداعا هو ما نص عليه من إقامة جمعية وطنية تنتخب انتخابا جزئيا وتتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ، أو مجلس اللوردات على غرار مجلس اللوردات البريطاني، وعضويته في معظمها إما عضوية متوارثة وإما بالتعيين. وقد تطلب تشكيل هذا المجلس الرجوع إلى سجل عام 1884 لنبلاء البلاط السابقين، واللوردات الإقطاعيين فضلا عن المجموعة القيادية الجديدة. أما مجلس النواب فقد تم انتخابه بواسطة دافعي الضرائب الذكور الذين بلغت مستحقاتهم الضريبية أكثر من 15 ينا، وهم نخبة لا تشكل أكثر من 1٪ من تعداد السكان. ولكي تأخذ ميزانية الحكومة وأي قانون صفة الاستمرار في حساب الدولة لا بد من الحصول على أغلبية أصوات المجلسين معا.

وكانت هذه الحكومة تمثل شكلا محددا جدا للحكومة الشعبية التي كثيرا ما وصفت بأنها نكسة أو خيانة للديمقراطية. لكن اليابانيين لم تتوفر لديهم أي نية لإقامة نظام ديمقراطي كامل، وهو ما عبّر عنه الغربيون بقولهم: إنهم يشعرون باندفاع اليابانيين في طريق لا يناسب سوى الغربيين فقط. وقد وصفهم أحد المعلقين قائلا: إنهم يحاولون الجري قبل أن يتمكنوا من السير أولا. ولا شك أن نقص الخبرة اليابانية في مجال الانتخابات، أو في فهم المؤسسات البرلمانية جعل من إقامة نظام ديمقراطي حقيقي في عام 1890 أمرا من الصعب تحقيقه. ومهما كان الأمر فإن التجربة البرلمانية اليابانية رغم بدايتها المحدودة إلا أن «الدايت»، أو البرلمان الياباني كان أول تجربة برلمانية ناجحة تتم خارج حدود الدول الغربية. وعلى الرغم من البداية المهتزة للنظام البرلماني الياباني فقد استمر وأثبت أنه نظام يتسم بالمرونة التي ساعدته على النمو والتطور بصورة ملحوظة.

وفي عام 1894 وبعد وضع النظام الدستوري الجديد بفترة قصيرة، ونتيجة إعجاب البريطانيين بما قام به النظام الجديد من تحديث لليابان، وافقوا على التنازل عن امتيازاتهم خارج حدود بلادهم لتحذو حذوهم بعد ذلك الأمم الأخرى. وهكذا استعاد اليابانيون خلال أعوام قليلة سيطرتهم الكاملة على التعريفة الجمركية، كما انتصروا في حربين متواليتين انتصارا سريعا، أظهرتا أن اليابان قد وفرت جهودها لتحقيق أمنها العسكري مع

الغرب على أساس قوتها الاقتصادية الجديدة وما قامت به من إصلاحات دستورية.

ووقعت أولى هاتين الحربين في الفترة (1894- 1895) ضد الصين بشأن السيطرة على كوريا. وكم كانت دهشة العالم كبيرة عندما استطاعت اليابان بسهولة أن تهزم جارتها العملاقة. وهكذا نجحت اليابان في إبعاد النفوذ الصيني عن كوريا، ثم ضمت جزيرة تايوان لتبدأ تكوين إمبراطوريتها، مقلدة في ذلك الدول الغربية الكبرى. ولم تتوقف اليابان عند هذا، بل طالبت بالقمة الجنوبية من جبال منشوريا. لكن روسيا التي كانت تطمع في ذلك الجزء الإستراتيجي، حرضت ألمانيا وفرنسا على الانضمام إليها لإجبار اليابان على الانسحاب من شبه جزيرة منشوريا. وعندما استولت روسيا بالقوة على تلك المنطقة المتنازع عليها كانت اليابان قد لقنت درسا من دروس سياسات القوة شديد المرارة.

وفي عام «1904- 1905» دخلت اليابان مرة أخرى حربا مع روسيا حول كوريا بعد أن وقعت معاهدة مع بريطانيا قبل ذلك بثلاث سنوات، ضمنت بها عدم تحالف الدول الأوربية ضد اليابان مرة أخرى، فكان هذا الحلف الأنجلو-ياباني أول حلف متكافئ حقا بين دول غربية ودولة غير غربية. وأمام دهشة العالم كله انتصرت اليابان مرة أخرى وهي تكتسح أمامها القمة الجنوبية من جبال منشوريا الإستراتيجية، والنصف الجنوبي من الخطوط الحديدية الروسية الممتدة في منشوريا والنصف الجنوبي أيضا من جزيرة ساخالين الواقعة شمالا حتى سيطرت سيطرة كاملة على كوريا وضمتها إلى إمبراطوريتها في هدوء عام 1910.

وهكذا أصبحت اليابان دولة استعمارية كبرى أكملت دورها الاستعماري خلال الحرب العالمية الأولى. ونتيجة انشغال الأمم الأوروبية، في الطرف الآخر من الكرة الأرضية، صارت اليابان هي القوة العظمى، في شرق آسيا. وقد استفادت اليابان من هذه الميزة، فأجبرت الصين في عام 1915 على تقديم تنازلات جديدة من خلال ما عرف باسم «الواحد وعشرون مطلبا». واستولت أيضا على الممتلكات الألمانية في إقليم «شانتونج» الصيني، واستولت على الجزر الألمانية في شمال الباسفيك، ووضعتها تحت الانتداب الياباني. وجلست اليابان عند توقيع معاهدة السلام في فرساي بين الدول

الموقعة عليها بوصفها إحدى الدول الكبرى الخمس المنتصرة لتدخل منذ ذلك الوقت نادي الدول العظمى الغربية.

وشهدت اليابان خلال هذه الفترة تغييرات كبيرة. فرغم أن دستور عام 1889 كان يعني إقامة نظام دائم مستقر فقد ثبت أن ذلك الدستور كان مجرد خطوة واحدة فقط في سلسلة من التغييرات التي ميزت الحياة العصرية لليابان مثلما حدث بالنسبة لأي دولة أخرى من دول العالم. وكان التصنيع قد بدأ فقط عام 1889 ولكنه مع الوقت، وكل عشر سنوات، كان يتقدم بخطى سريعة. وكانت النقلة التي حدثت بانتقال الزعامة من طبقة إلى طبقة أخرى، وفقا لدرجة التعليم والنجاح في الاختبارات الطويلة قبل شغل الوظائف، مجرد بداية لسيطرة هذه الطبقة الجديدة على زمام الأمور. وأصبح التعليم العام لمدة ست سنوات حقيقية واقعة في عام 1907 فقط. أما التعليم الجامعي فسرعان ما توسع، وبدأت تتحدد ملامح طبقة المثقفين ذوي الياقات البيضاء الذين تعلموا تعليما متميزا، يفرق بين الحكام والمحكومين. كما تطورت الصحف وزاد عددها وتأثيرها على الرأي العام الياباني. وأصبحت الحياة في المدن اليابانية تقترب كثيرا من الحياة في المدن الغربية.

ولم يعول الفلاحون كثيرا على مثل تلك التغييرات الأساسية التي نص عليها الدستور بل أساءوا فهم الظروف القائمة آنذاك. وأثبتت القلة الصغيرة من الناخبين ضعف وعيهم السياسي، وأنهم ليسوا سوى مجموعة من المشاغبين بصورة فاقت كل توقع. وكانت الحكومة اليابانية أثناء استعدادها لتشكيل الجمعية الوطنية تقوم بتجربة انتخابية جديدة تمثلت في تشكيل جمعيات محلية مختلفة بالانتخاب. وقد كسبت الحكومة بالفعل خبرة جديدة في عملية الانتخابات من خلال معارضيها السياسيين، ومن ثم استطاعت السيطرة على أول انتخابات عامة أجريت في عام 1890. واستمرت سيطرتها على كل الانتخابات التي تعاقبت بعد ذلك. ولا شك أن الانتخابات العامة الثانية التي أجريت في عام 1892 كانت دليلا على الموقف الفعلي للحكومة من الانتخابات العامة عندما ارتكبت كل ما تستطيع من أعمال القمع البوليسي الوحشية، ودفع الرشا للناخبين للحصول على الأغلبية البرلمانية. وهكذا ألغى البرلمان الياباني «الدايت»، والذي أصبح مثل وحش الفرنكشتين،

فكرة أن المجتمع الياباني مجتمع وديع قابل للحوار، يمكن أن يمثل صمام الأمان للحكومة. أخذ البرلمان يوجه هجومه إلى صانعيه على أساس أنهم ليسوا سوى زمرة من رجال إقطاعيتي ساتسوما وكوشو، ليثبت أن سلطته الفعلية أقوى كثيرا مما هدف إليه الذين وضعوا الدستور. وبناء على نصيحة الأساتذة الألمان أضاف رئيس الحكومة «إيتو» مادة إلى مواد الدستور تنص على «أنه في حالة فشل البرلمان في التصديق على ميزانية الحكومة تظل ميزانيات العام السابق سارية». لكن هذا النص أثبت أنه ورقة فارغة بلا أي فائدة تقريبا، لأن ميزانية أي عام سابق كانت عاجزة عن الوفاء بمتطلبات اقتصاد سريع النمو والتطور. ولقد عمل السياسيون في البرلمان أقصى ما يستطيعون لتحجيم السلطة السياسية للحكومة الأوليجاركية مستخدمين في ذلك سلطتهم البرلمانية لتحديد حجم الميزانية الحكومية، رافضين المفهوم الأساسي الذي حرص واضعو الدستور على تأكيده وهو أن يظل وضع مجلس الوزراء وضعا فوقيا، أي يعلو فوق أي سياسات.

كانت السنوات الأربع الأولى من عمر البرلمان الياباني تمثل فترة صراع مستمر وسافر بينه وبين الحكومة لم تخف حدته في النهاية إلا مع الهبّة الوطنية التي اشتعلت مع دخول الحرب ضد الصين. وأعقب ذلك نوع من المهادنة مع الحكام «الأوليجاركيين» «أتاجاكا»، و«أوكوما» اللذين أصبحا زعيمي حزبين سياسيين، فسمح لهما بالانضمام إلى مجلس الوزراء مقابل حصول الحكومة على تأييد أتباعهما في البرلمان. وتطورت عمليات المساومة إلى ما هو أكثر من ذلك عندما انضم في عام 1900 رئيس الحكومة «إيتو» وأتباعه البيروقراطيون إلى السياسيين، وكونوا مع أتاكاجا حزبا جديدا أطلقوا عليه اسم «حزب سيوكاي». وظل هذا الحزب طوال الإثنى عشر عاما التالية يمثل حزب الحكومة، إذ كان يستحوذ على عدد المقاعد في مجلس الوزراء فضلا عن بعض المناصب الرفيعة الأخرى للسياسيين من رجاله، ووضع آرائه في الحسبان عند رسم سياسة البلاد، وذلك مقابل ضمان حصول مجلس الوزراء على أغلبية الأصوات داخل البرلمان «الدايت».

كانت الزعامات الرئيسة في ذلك الوقت تقريبا قد تقدم بها العمر، وأصابها التعب من مواقف البرلمان السياسية غير المتوقعة والمتسمة بالفوضى. فقدم «إيتو» في عام 1901 استقالته من رئاسة مجلس الوزراء

بعد أربع فترات متتالية، وباستثناء «أوكوما» الذي طرد من الحكومة كان «إيتو» آخر من تولى منصب رئيس مجلس الوزراء من الأوليجاركيين الأصليين القدامى. وتولى رئاسة الحكومة واشترك في عضويتها بعد «إيتو» أتباع مجموعة الأوليجاركية السابقة من البيروقراطيين. وفي الفترة ما بين عامي «1901 و 1913» تغير على رئاسة الحكومة اليابانية اثنان من رؤساء الوزارة كان أحدهما «سامونجي» أحد أعضاء مجلس البلاط الأرستقراطي القديم. ولأنه كان أحد الذين تعلموا في فرنسا فقد نجح في تطوير الاتجاه الليبرالي القوي، وكان صاحب الخطوة عند «إيتو» أثناء الحكم البيروقراطي وخليفته في زعامة حزب «سيوكاي». أما رئيس الوزراء الثاني فكان الجنرال كاتسورا الذي نشأ كواحد من طبقة الساموراي في إقطاعية «كوشو»، وكان صاحب الخطوة عند «ياماجاتا» أحد الساموراي السابقين في إقطاعية كوشو أيضا كما كان قائد الجيش والمنافس الرئيس لـ«إيتو» من بين النخبة الأوليجاركية. أما الفترة ما بين عامي 1900 و 1912 فقد شهدت هدوءا سياسيا مزقته انتفاضة سياسية غاضبة في شتاء «1912-1913» بدأت بإقالة وزير الجيش في حكومة حزب «سايونجي» التي رفضت مسايرة قادة الجيش في أهدافهم التوسعية. وقد كشفت تلك الانتفاضة الغاضبة عن التناقض القائم في النظام الياباني وعدم وضوح سياسته. كان «ياماجاتا» يرى ضرورة خضوع الجيش والبحرية-نظريا-لقيادة الإمبراطور مباشرة للتحرر من سيطرة المدنيين، ولكي يضمن عدم إضعاف الجيش بواسطة السياسيين المرتشين وغير المخلصين، ونظرا لأن الحكام الأوليجاركيين كانوا قد تقدموا في العمر وأخذ عددهم يتناقص بالوفاة بعد أن كانوا يسيطرون باسم الإمبراطور على الحكومة بفروعها المدنية والعسكرية معا، فقد أتاح هذا الوضع فرصة ظهور التحدي العسكري لمجلس الوزراء. وقد نتج من ذلك التحدي إعادة الجنرال كاتسورا مرة أخرى إلى رئاسة مجلس الوزراء وقام بمساومة أعضاء حزب سيوكاي في البرلمان، ولكنهم رفضوا قبول مساومته، بل تحدوا أيضا مطلبا إمبراطوريا لكي يوافقوا على مطالبه. وقد استمات الجنرال كاتسورا في محاولة تنظيم حزب جديد يكسب به ما تتطلبه حكومته من تأييد في البرلمان، لكنه فشل في تحقيق ذلك. أما الصحافة والرأي العام في اليابان فقد طالبا بتشكيل حكومة دستورية عادية، وليست حكومة وفقا للمفهوم

الذي جاء في الدستور الياباني، أي حكومة تعلو فوق السياسات. لكن الحكومات استجابت للأغلبية البرلمانية الأمر الذي أدى إلى تعيين أدميرال محايد من البحرية اليابانية رئيسا لمجلس الوزراء مع زيادة في نسبة أعضاء حزب سيوكاي وسلطة في مجلس الوزراء. وكان الحدث السياسي الذي عرف باسم «تغيير تايشو السياسي» هو الحدث الذي نتج منه نظام حكم وعصر ياباني جديد. كان ذلك الحدث علامة واضحة على ما يكتسح اليابان في تلك الفترة من تغيرات. فبعد عملية التغير التي قام بها «تاشيو» زادت سيطرة الأحزاب على الوزارات، وأخذ الحزب الذي أسسه «كاتسورا» يطور تدريجيا مضمون السلطة البرلمانية بعد أن أصبح هو الحزب الذي يمثل حكومة أوكوما التي استمرت في الحكم من عام 1914 حتى عام 1916. وكان ياماجاتا قد سيطر على زمام السلطة وصلاحيات الإمبراطور بعد أن اغتال أحد الكوريين رئيس الحكومة «إيتو» في عام 1905. وفي عام 1918 وافق ياماجاتا على تعيين «هارا» رئيسا للوزارة وهو السياسي المحترف وزعيم حزب سيوكاي. ورغم أن هارا كان ينتسب إلى أرقى عائلات الساموراي في شمال اليابان إلا أنه كان من خارج الحكومة المركزية المسيطرة والمشكلة من عناصر إقطاعيتي «ساتسوما» و «كوشيو». لذلك كان عليه أن يحارب الأوضاع القائمة آنذاك لشق طريقه إلى السلطة من خلال السياسات البرلمانية.

ولم يستمر «هارا» في رئاسة الوزارة أكثر من ثلاثة أعوام قبل أن يغتاله شاب مجنون في عام 1921. وتولى رئاسة الوزراة بعد اغتياله لفترات قصيرة رؤساء غير حزبيين في الفترة بين عامي «1922 و 1924» إلى أن تم تعيين «كاتو» رئيسا للوزارة في عام 1924، وكان وزيرا للخارجية، على المعاش، ورئيسا للحزب السياسي الكبير الآخر. وقد تناوب رئاسة الوزارة اليابانية على مدى السنوات الثماني التالية رئيسا كل من الحزبين الكبيرين، حزب «سيوكاي» والحزب الآخر الذي تغير اسمه في عام 1927 فأصبح اسمه «حزب منسيتو». وهكذا اتسعت قاعدة الناخبين منذ عام 1890 مع زيادة سلطات البرلمان. وفي عام 1900 خفضت الحكومة رسوم القيد في جداول الانتخابات تخفيضا كبيرا، ثم خفضتها مرة أخرى في عام 1919 مما أدى إلى زيادة عدد الناخبين زيادة كبيرة إلى أن أصبح الانتخاب في عام 1925

من حق كل شاب من الذكور وصل إلى سن الرشد. ومنذ ذلك التاريخ كان واضحا أن اليابان تسير في طريقها لتصبح إحدى الدول ذات النظام الديمقراطي الكامل الخاص بها. ولقد عرفت الفترة ما بين عامي «1913 و 1932» عموما «بعصر ديمقراطية تاشيو».

واقترن بتلك التغييرات السياسية الكبيرة نمو اقتصادي كبير وتطور اجتماعي وثقافي. ولأن الدول الأوروبية في تلك الفترة كانت منخرطة في الحرب العالمية الأولى فقد تركت الأسواق الآسيوية لليابان، فانتعشت تجارتها انتعاشا كبيرا. وقد نتج من انتصار الدول الديمقراطية في الحرب ظهور موجة جديدة من الأفكار الليبرالية وأساليب الحياة الغربية أسهمت في انتصار حركة حق الانتخاب العالمية للبالغين التي قامت في عام 1925 كما انتشر ظهور الفتيات العصريات المراهقات في المدن اليابانية. وبعد قيام الثورة الروسية في عام 1917 اعتنق قطاع صغير من المثقفين الأفكار الراديكالية، وظهرت حركة عمالية متنامية وصلت إلى مستأجري الأراضي من الفلاحين، وأصبح نفوذ رجال الأعمال أكبر تأثيرا من خلال مساندتهم التمويلية للأحزاب السياسية. أما الطبقة الوسطى اليابانية فقد أخذت ترسي بصورة متزايدة حجر الأساس لدولة اليابان الحديثة.

واستجابة لدور البرلمان «الدايت» الرائد، وبمساندة رجال الأعمال، تحولت السياسة الخارجية اليابانية من توجهها العسكري السابق إلى سياسات تتفق بصورة أكبر مع توجهات مصالح شركات الأعمال. ولا شك أن التوسع الإمبريالي الياباني في عصر ميجي الإصلاحي كانت له في الأساس أسبابه الإستراتيجية حيث أخذت السياسة الخارجية اليابانية تهتم بدرجة أكبر باحتياجات الصناعات اليابانية المتنامية من المواد الخام، والأسواق الخارجية لكي تستطيع تغطية نفقاتها. وفي عام 1921 استجابت حكومة «هارا» للدعوة التي وجهتها الحكومة الأمريكية لعقد مؤتمر في واشنطن ببحث موضوع الحد من التوسع البحري والاستقرار في منطقة الشرق الأقصى، وقبلت اليابان في ذلك المؤتمر أن تكون نسبة سفنها الرئيسة إلى سفن الولايات المتحدة وبريطانيا «3: 5»، مقابل حصولها على وعود أمريكية وبريطانية بعدم بناء قواعد عسكرية في مناطق أبعد من هاواي وسنغافورة. كما وافقت على إعادة الممتلكات الألمانية التي كانت قد استولت عليها في منطقة

شانتونج الصينية إلى الصين. ولتأمين الجهة الشرقية ضد الألمان اشتركت اليابان بقواتها مع قوات أمريكية وبريطانية أقل من قواتها في الحملة العسكرية التي أرسلت إلى سيبيريا عقب قيام الثورة الروسية. وفي عام 1924 خفضت اليابان عدد قواتها المسلحة كما خفضت الجزء الخاص بالقطاع العسكري في ميزانيتها، مما أظهر اتجاه الحكومات الحزبية اليابانية إلى الاعتماد على التجارة مع العالم الخارجي من أجل أمن اليابان الاقتصادي أكثر من اعتمادها على التوسع العسكري.

٩ الرّجعية العسكرية

كانت اليابان-في صورتها الكلية-تبدو بالنسبة للدول الأخرى بلدا ديمقراطيا يقترب نموذجها الديمقراطي من نماذج الديمقراطيات الغربية، بينما كانت مشاكلها الخطيرة كامنة تحت هذا السطح الديمقراطي. فمن ناحية نجد أن النظام البرلماني الذي نقلته اليابان عن النظام البرلماني البريطاني، قد شابته عيوب واضحة مثل اختيار رئيس الوزراء بواسطة مجموعة صغيرة من الرجال ذوي الحقوق الإمبراطورية، وليس بالأغلبية البرلمانية. وبعد تعيينه في منصب رئيس الوزراء يقوم بإجراء الانتخابات العامة التي يحصل فيها عادة على الأغلبية البرلمانية. وهكذا كانت بقايا الأوليجاركية القديمة هي التي تصنع «الملك»، وكان «ياماجاتا» الذي توفى عام 1922 على رأس هذه الأوليجاركية. وبعد «ياماجاتا» تولى «سايونجي» أحد نبلاء البلاط الإمبراطوري الذي اعتبر آخر ملوك الأولجاركية القديمة. ونستطيع أن نقول: إن البرلمان الياباني كان مسيطرا على رؤساء الوزارات، وإن مجلس الوزراء لم يكن سوى جزء من النظام الدستوري الذي أصبح دون شك نظاما سياسيا مناسبا.

غير أن العيب الذي كان يشكل خطورة على ذلك النظام هو الانقسام الذي حدث بين فرعي الحكومة العسكري فيها والمدني، وهو الانقسام الذي ظهر بوضوح مع التغيير السياسي الذي عرف باسم «تغيير تايشو» (Taisho) السياسي. ووفقا لهذا التغيير ظل كل من وزيري الجيش والبحرية العسكريين بعيدين عن نطاق النظام الحزبي. وأخذ البرلمان الياباني يسيطر على العسكريين تدريجيا إلى أن استقرت السيطرة البرلمانية عليهم تماما. وكما كان الدايت-البرلمان-يعتمد الميزانيات المدنية أصبح يوافق أيضا ويعتمد الميزانيات العسكرية. وأخذ بعض العسكريين الطموحين ينضمون، مثل البيروقراطيين المدنيين، إلى الأحزاب السياسية، مثلما فعل الجنرال تاناكا الذي أصبح رئيسا للوزارة في عام 1927 بوصفه رئيسا لحزب سييوكاي (Seiyukai). أما القوات المسلحة فقد ظلت-من الناحية النظرية-مستقلة تماما عن السلطة المدنية فيما يختص بشؤونها الداخلية.

كذلك لم تكن الدعائم الأساسية للاقتصاد الياباني دعائم مستقرة وثابتة، لأن الحرب العالمية الأولى ساعدت بصورة ملموسة على النمو الصناعي الذي أثبت بعد الحرب صعوبة تكيفه مع عودة المنافسة الأوروبية لليابان في مجال الصناعة. وقد أخذ هذا النمو الصناعي يتناقص خلال العشرينات بصورة لم تشهدها اليابان في أي فترة أخرى من تاريخها الحديث، باستثناء فترة الحرب العالمية الثانية وما تركته من آثار مباشرة على الاقتصاد الياباني، حيث كان العالم كله يعاني من الكساد الاقتصادي، وقد أصيبت التجارة الدولية بالركود والانكماش. وفي اليابان تعرضت المناطق الريفية-على وجه الخصوص-لانخفاض رهيب في أسعار أهم حاصلاتها الزراعية وهو الأرز، وذلك بسبب منافسة تايوان وكوريا لها في هذا المجال، وكذلك في أسعار الحرير نتيجة التوقف الفعلي لتجارة الحرير الأمريكي بعد انهيار سوق الجملة الأمريكية في عام 1929. أما المزارعون من مستأجري الأراضي فقد تعرضوا لكارثة خطيرة بالفعل، نظرا لعدم استطاعتهم حرث وزراعة أكثر من 45 في المائة فقط من مجموع مساحة أراضيهم. ووصل الفلاحون الأكثر فقرا والمنتشرون على امتداد اليابان كلها إلى درجة من العوز الشديد مما اضطرهم إلى دفع بناتهم إلى ممارسة الدعارة من أجل الحصول على لقمة العيش.

ولم يسلم الحضر الياباني بدوره من المشاكل الخطيرة أيضا، فقد حدثت فجوة واسعة في الإنتاجية بين الصناعات الجديدة التي دخلتها التكنولوجيا العصرية والصناعات التقليدية. وتشمل الزراعة التي كانت لا تزال زراعة تقليدية لم تستخدم الميكنة الزراعية بعد. وهذا الاقتصاد ذو الهيكل المزدوج هو السمة الشائعة في كافة البلدان عند مراحلها الأولى من التصنيع، لكنه بالنسبة لليابان كان واضحا بصورة خاصة نتيجة السرعة التي دخل فيها التصنيع إلى اليابان، بالإضافة إلى عدم مواكبة القيادة اليابانية لمثل تلك المشاكل الخاصة بالعصر الصناعي، واتسمت بالبطء في الموافقة على التشريعات الاجتماعية التي تساعد على حل هذه المشكلات وعلاجها.

ولعل من مظاهر الضعف الأخرى التي شهدتها اليابان في العشرينات تقلب القواعد الاجتماعية والسياسية التي تقوم عليها المؤسسات الدستورية. ومع ازدواجية الهيكل الاقتصادي كانت هناك ازدواجية أخرى يعيشها المجتمع الياباني كله. فبينما كان تحديث المناطق الحضرية في اليابان يتقدم بإيقاع أسرع من المناطق الريفية نجد أن هذه المناطق ظلت متخلفة نتيجة بقائها كمستودع يحتفظ بكل أوضاع وتقاليد الماضي العتيقة. كما تمثلت الازدواجية التي عايشها المجتمع الياباني، في مجال التعليم، حيث حقق التعليم العالي نتائج إيجابية فتحت آفاقا ثقافية أخذت تتسع يوما بعد يوم وتساير أفكار العصر في العالم كله، في الوقت نفسه الذي نجد فيه أعدادا كبيرة من اليابانيين الذين لم يكملوا تعليمهم أكثر من السنوات الست فقط من التعليم الإلزامي، وقد ترسخت في عقولهم قيم الولاء والخضوع الصارم. كذلك بينما كان هناك من اليابانيين من يتطلعون بشغف إلى كل ما هو جديد نجد آخرين ينظرون إلى الماضي بحنين جارف.

وبقدر عدم شعور اليابانيين بالرضا عن نتائج السياسة الاقتصادية وغيرها من السياسات التي تنتهجها الحكومات الحزبية ومؤيدوها من رجال الأعمال بقدر ما كانوا يشعرون بالحنين إلى زعامات الماضي التاريخية، تلك الزعامات المفترض أنها لم تكن تملك أن تقدم لنفسها نفعا في ذلك الوقت. هذا وقد اتسم النظام البرلماني الياباني أيضا بحجم هائل من الفساد، واتباع السياسات التي تخدم المصالح الشخصية. وكانت الطبيعة الجدلية التي تتصف بها السياسات الانتخابية الديمقراطية لا ترضي كثيرا

من اليابانيين الذين استقر في عقولهم النموذج القديم الذي كان يصدر قرارات متسقة بالموافقة الإجماعية، ليقوم بتنفيذها موظفو الدولة الذين كرسوا حياتهم وولاءهم لخدمة البلاد. وأخذ الفساد يظهر-على وجه الخصوص-مع تزايد نفوذ الرأسماليين من رجال الأعمال داخل الحكومة، وقد زاد معه انتقاد كبار رجال الأعمال من أرباب الصناعة والتجارة الذين أطلق عليهم اليابانيون باختصار اسم «الزايباتسو» أو «العصبة المالية». ورأى البعض أن السياسة الخارجية السلمية ذات التوجه التجاري التي انتهجتها حكومات الحزب هي خيانة للمصالح الإستراتيجية اليابانية الحقيقية من أجل المصالح الأنانية لأرباب الصناعة.

وكان اليابانيون التقليديون يميلون إلى اعتبار المؤسسات البرلمانية وشركات الأعمال الكبرى، والمشروعات الخاصة بالأفراد، والأسلوب الليبرالي للحياة المترفة في المدن، كلها علامات متصلة لتأثير الغرب المفسد. ومن الغريب حقا أن يشارك اليسار الراديكالي التقليدي في هذا الموقف المتعصب، الأمر الذي جعل المحافظين يعبرون عن كراهيتهم وخوفهم من هذا الاتجاه. ومن دواعي السخرية أن يكون عام 1925، وهو العام العالمي الذي تحقق فيه حصول كل من بلغ سن الرشد على حق الانتخاب، هو العام نفسه الذي وافق فيه البرلمان الياباني على القانون «القمعي» الذي عرف باسم «قانون حماية السلام»، وهو القانون الذي يؤثم كل من يدعو إلى تغيير أساسي في النظام السياسي الياباني، أو بتصفية الملكية الخاصة. وهكذا نرى أنه رغم انتصار الديمقراطية اليابانية ظاهريا، إلا أنها كانت ديمقراطية تفتقر إلى إطار مؤسساتي صارم على غرار النظام الديمقراطي الغربي، فضلا عن أنه كان نظام يفتقر إلى التأييد الشعبي الواسع عاطفيا وفكريا.

ونظرا لما حدث للتجارة الخارجية من ركود، عقب حدوث الكساد الاقتصادي العالمي في عام 1929، لم يكن أمام الدول سوى اللجوء إلى السياسات الاقتصادية الوطنية في محاولة منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وقتها أدرك اليابانيون أن اقتصادهم الصناعي الجديد قد توسع بصورة تفوق طاقة إمبراطوريتهم الصغيرة. فإذا عقدنا المقارنة بين اليابان والدول الأخرى نجد أن بريطانيا وفرنسا وهولندا كانت تمتلك أراضي هائلة فيما وراء البحار، والروس والأمريكيين لهما أقاليم قارية شاسعة، بينما لم يكن

في حوزة اليابان سوى مساحة صغيرة، فضلا عن أن كثيرا من اليابانيين كانوا يعتقدون أن بلادهم بدأت بناء إمبراطوريتها في وقت متأخر جدا، وتوقفت كذلك في وقت مبكر للغاية متأثرة تأثرا لم يتسم بالحكمة بأوضاع الدول الغربية التي كانت إمبراطوريتها قد تشبعت بالفعل.

وعموما فقد وصف الوضع في اليابان بأنه «مشكلة شعب»، بعد أن استولى الجنس الأبيض لنفسه على ما طمع فيه من أراض يشغلها عدد قليل من السكان في النصف الغربي من الكرة الأرضية وأستراليا باستثناء اليابان. ومنذ السنوات الأولى من القرن العشرين اتخذت الولايات المتحدة وبريطانيا سياسة عنصرية مهينة ضد اليابانيين عندما منعتا اليابانيين من دخول الولايات المتحدة، وكل البلاد الخاضعة للتاج البريطاني على أساس التفرقة العرقية الواضحة، إلى أن أخذت هذه السياسة صورة قاسية مهينة بإصدار القانون الاستثنائي الخاص بهذا التحريم في عام 1924. وكان من الطبيعي أن يشعر اليابانيون بالمهانة الشديدة نتيجة الموقف الأمريكي، لكنهم لم يستطيعوا اتخاذ أي موقف مضاد، نظرا للحصار الاقتصادي الذي تعرضوا له، الأمر الذي جعل بعض اليابانيين يرون أن الرد الوحيد على هذه السياسة العنصرية هو التوسع العسكري في القارة الآسيوية القريبة من اليابان.

كانت الصين بطبيعة الحال هي الهدف الواضح أمام اليابانيين، لكن المشاعر الوطنية الصينية كانت هي الأخرى قد بدأت تأخذ خطا متصاعدا، حيث كان من الواضح أن زمن الحملات الاستعمارية اليابانية السهلة ضد الصين قد انقضى. في ذلك الوقت بدأت حكومة تشانج كاي شيك الوطنية والمشكلة حديثا تحاول استعادة سيطرتها على منشوريا الخاضعة للسيطرة الاقتصادية اليابانية القوية. وكان واضحا أن القومية الصينية الناهضة قد جعلت من عملية استقطاع المزيد من الأراضي الصينية الشمالية أمرا بعيد المنال كان ذلك يجب أن يتم في ذلك الحين وإلاّ فلن يتم أبدا.

غير أن الاستقلال النسبي الذي كانت تتمتع به القوات المسلحة اليابانية مكّنها من تحويل معنى الأزمة التي تعاني منها اليابان إلى تغيير فعلي في سياستها الخارجية، لإجراء تحول حقيقي في هيكلها السياسي. وقد تمثل هذا التحول فيما دبره بعض عناصر من الجيش الياباني الموجودة في منشوريا، بعملية اغتيال الحاكم العسكري الصيني في منشوريا عام 1928،

وهروب القاتل تحت حماية القوات اليابانية من دون أن تتخذ الحكومة المدنية أي موقف للتحقيق في جريمة الاغتيال. كما أجبرت الحكومة اليابانية سلاحها البحري على قبول معاهدة لندن البحرية مع الولايات المتحدة وبريطانيا، تلك المعاهدة التي شملت نصوصها الطرّادات الثقيلة اليابانية، فنصت على ما كان قد اتفق عليه من قبل في مؤتمر واشنطن، على أن تكون نسبة ما تمتلكه اليابان من وحدات أسطولها بالنسبة إلى الدولتين البحريتين الأمريكية والبريطانية (3:5)، وهي الاتفاقية التي أدّت إلى حدوث التمرد العلني داخل البحرية اليابانية. ولم تتوقف الأوضاع عند هذا الحد، إذ قامت مجموعة من ضباط الجيش الياباني في منشوريا في عام 1931 باتفاق ضمني مع قادتهم العسكريين في كل من منشوريا وطوكيو باختلاق حادثة على خط السكة الحديدية بالقرب من (موكدن) (Mukden) عاصمة منشوريا، كانت ذريعة لاكتساح الجيش الياباني لكل أراضي منشوريا. وخلال الشهور القليلة، التي أعقبت تلك الحادثة، أقاموا في فبراير 1932 حكومة «مانشوكو» العميلة لليابان. ولأن الحكومة اليابانية المدنية كانت أضعف من أن تستطيع السيطرة على الموقف، خوفا من حدوث انقلاب عسكري، فقد اضطرت إلى قبول العودة إلى سياسة بناء الإمبراطورية اليابانية، ومحاولة تبرير سياستها التوسعية الجديدة أمام العالم بما صاحب هذه السياسة من مشاعر الحماس الوطني الشعبي التي اكتسحت اليابان كلها. وعندما أدانت عصبة الأمم ممارسات اليابان في منشوريا كان رد الفعل الياباني ببساطة شديدة هو قيام الشعب الياباني بالإضراب العام لينتهي بذلك مصير عصبة الأمم.

كان من الطبيعي أن يؤدّي التحول في السياسة الخارجية، وتغيير المناخ النفسي العام للشعب الياباني، إلى وضع نهاية للحكومات الحزبية. فقد ظهرت مجموعات صغيرة في صفوف ضباط الجيش من اليمينيين المتطرّفين تحاول منذ فترة التحرك للقيام بانقلاب عسكري. وهذا ما حدث بالفعل عندما قام أحد المتعصبين بإطلاق النار على رئيس الوزراء فأرداه قتيلا، وهو الذي أجبر الحكومة على قبول معاهدة لندن البحرية التي وقعت في عام 1930. ثم توالت عمليات اغتيال زعماء آخرين في أوائل عام 1932. وفي مايو من العام نفسه قامت مجموعة من صغار ضباط البحرية اليابانية

بقتل رئيس الوزراء. واختار «سايونجي» أحد أدميرالات البحرية المعتدلين ليتولى منصب رئيس الوزراء المقتول، ثم جاءت بعده شخصية عسكرية مماثلة في عام 1934. واستمر رجال الأحزاب يشكلون الحكومات اليابانية، وواصلت الأحزاب تحقيق انتصارات ساحقة في انتخابات أعوام 1932 و 1936 و 1937، لكن أهم تلك الانتخابات وأميزها كانت انتخابات عام 1936 التي حققت فيها الأحزاب انتصارا فعليا بأغلبية كبيرة قوية تحت شعار: «الحكومة القادمة»، هل تريدونها برلمانية أم فاشية! !. «ولوحظ في هذه الانتخابات أنه حتى الأصوات اليسارية أخذت تزداد ارتفاعا. ورغم هذا كله نجد أن السيطرة البرلمانية أخذت تضعف أمام تحكم العسكريين الذين فرضوا بالفعل السياسة الخارجية اليابانية، الأمر الذي جعل الحكومات اليابانية التي كانت تسمى في ذلك الوقت «حكومات الوحدة الوطنية»، ترتد مرة أخرى لتصبح مجرد حكومات صورية وفقا للنظام الدستوري السابق.

ولا شك أن الابتهاج الوطني الذي عبّر عنه الشعب الياباني، بعد احتلال منشوريا، ساعد العسكريين على فرض قبضتهم بصورة أكبر، علاوة على الضغوط التي مارسها اليمينيون المتطرّفون من صغار الضباط بصورة خاصة، ساعدت أيضا على انحراف السياسات الوطنية إلى الاتجاهات المتطرفة التي كانت تلك المجموعات اليمينية من العسكريين تدعو إليها. اتجه أولئك اليمينيون المتطرفون للدفاع عن الفلاحين الذين جردوا من أراضيهم، والذين يمثلون القطاع الأكبر من المقاتلين، وأخذوا ينددون بامتيازات طبقة رجال الأعمال، والأثرياء، والسياسيين أصحاب النفوذ، وباتوا لا يرون الوطنية إلا في اغتيال «الزعماء الأشرار» المحيطين بالعرش الإمبراطوري، الأمر الذي أفسح الطريق أمام العسكريين للاستيلاء على السلطة، وقيامهم بحركة إصلاحية عرفت باسم «حركة إصلاح شووا» (Showa)، وهي حركة غير محددة المعابر. ومنذ تلك الفترة عرف ذلك العصر الذي بدأ في عام 1926 باسم «عصر شووا» نسبة إلى اسم الإمبراطور الجديد «شووا» الذي تولى العرش في عام 1926. وبعد عشر سنوات، من ذلك التاريخ، قامت مجموعة من ضباط الجيش الشباب بانقلاب عسكري، في 26 فبراير عام 1936، قتلوا فيه عددا من قادة الحكومة، واستولوا على منطقة تقع وسط مدينة طوكيو لكن قادة الجيش والبحرية استطاعوا قمع حركة الانقلاب وأعدموا

قادتها، وقد ساعدهم على ذلك عدم سرعة حركة قادة الانقلاب وترددهم في اتخاذ القرارات. وبعدها قامت العناصر المعتدلة في الجيش بفرض الرقابة الصارمة مرة أخرى على ضباط الجيش لوضع نهاية لحركات الانشقاق بين كبار الضباط الذين كانوا قد اتسموا في السنوات الأخيرة بالعنف الشديد. وفي الوقت نفسه، ومع تواصل تلك الأحداث، وبعد حادثة الانقلاب العسكري في عام 1936، أخذت سلطات البرلمان الياباني في التقلص إلى أن تم استبعاد كل العناصر الحزبية من الحكومة اليابانية التي رأس مجلس وزرائها أحد جنرالات الجيش.

هذا وقد أخذ الجيش-في الوقت نفسه-يمد سيطرته على بعض المناطق الداخلية من منغوليا وشمال الصين. بعدها حدث، بالمصادفة، أن اندلع القتال في 7 يوليو عام 1937 بين القوات اليابانية والصينيين بالقرب من بكين، مما جعل حكومة تشانج كاي شيك تدعو لإيجاد حل شامل لذلك العدوان الياباني الزاحف على الصين، بينما كان رد الفعل الياباني للمطلب الصيني التمسك بعناد بموقفها العدواني. في ذلك الوقت كانت الحرب العالمية الثانية قد بدأت، وحققت الآلة العسكرية اليابانية مجموعة من الانتصارات دون أن يعترضها أي تدخل تقريبا. فقد اندفعت القوات اليابانية إلى العمق في شمال ووسط الصين، واستولت على الساحل الجنوبي في محاولة لتوجيه ضربة قاضية للحكومة الصينية أو خنقها تماما. لكن الصينيين واصلوا القتال أثناء تراجعهم إلى الداخل أمام زحف القوات اليابانية، ليبدؤوا حرب العصابات ضد قوات الغزو اليابانية، وليبدأ معها تكبيد اليابانيين كثيرا من الخسائر أثناء عملية مد خطوط المواصلات داخل الأراضي الصينية، حيث أخذ الجيش الياباني يغوص فيما أصبح يعرف باسم «مستنقع الوطنية الآسيوية».

وقد ترتب على الحرب الشاملة ضد الصين زيادة الهوس الوطني في اليابان، وتحول كثير من القوى السياسية اليابانية التي كانت تقف موقف المراقب منذ عام 1931 إلى قوى سياسية متشددة، وزادت سيطرة العسكريين على الحكومة. ودفع العسكريون برجالهم ليشغلوا المناصب في الأجهزة المدنية التي أقيمت حديثا. وزادت الحكومة العسكرية من فرض قبضتها على الصناعة في محاولة منها لتقوية القاعدة الصناعية لخدمة معاركها

الحربية. واستمرت سلطة البرلمان الياباني في الانهيار إلى أن أجبرت الحكومة العسكرية في عام 1940 جميع الأحزاب السياسية على حل نفسها، والانضمام إلى الجناح السياسي للاتحاد الذي أطلق عليه «اتحاد دعم الحكم الإمبراطوري». وكان المقصود من هذا الاتحاد، الذي لم يتحدد شكله بعد، تكوين حركة شعبية على مستوى الأمة اليابانية على غرار الأحزاب النازية والفاشية. وتحولت عملية تشريب الأفكار العنصرية لعقول الشعب الياباني، من خلال التعليم وأجهزة الإعلام، إلى عملية خطيرة ضيقة الأفق، في الوقت نفسه الذي تم فيه قمع الأفكار الحرة المتنامية بالقوة من قبل أفراد الشعب من أبناء الحي المتحمسين للأفكار العنصرية أكثر منه من قبل رجال البوليس أو الحكومة. وقد شهد عام 1935 نقطة تحول في الفكر الحر الياباني عندما صادرت الحكومة أعمال البروفسور مينوب (Minobe) الأستاذ بجامعة طوكيو، وطردته من مجلس النواب بسبب نظريته التي كانت مقبولة من قبل، والقائلة: إن «الإمبراطور» وهو جزء من الدستور قد أصبح الآن مجرد «جلالة الإمبراطور» فحسب.

وتقارن التجربة اليابانية غالبا بالتجربة الفاشية التي دخلت أوروبا مع الحرب العالمية، وهي بالتأكيد تجربة فيها كثير من أوجه الشبه مع التجربة الفاشية بصورة ملفتة. غير أن الوضع في حالة التجربة اليابانية كان مختلفا عن فاشية إيطاليا وألمانيا، فلم يكن الحاكم في اليابان دكتاتورا، كما أن النظام الياباني لم يكن وليد حركة شعبية محددة المعالم، وإنما كان نتيجة تحول في ميزان القوى بين مجموعة النخبة في المجتمع الياباني، ترتب عليه بالتالي تحول كبير في السياسات الوطنية، حدثت كلها في إطار النظام الدستوري الذي أقيم منذ عام 1889. كما لم تشهد اليابان ثورة أو حدوث انقلاب ناجح، أو حتى عملية تغيير رسمية للنظام السياسي الياباني. فقد كانت الحكومة التي يسيطر عليها العسكريون، منذ نهاية الثلاثينات، حكومة دستورية تماما مثل الحكومة التي كان البرلمان يسيطر عليها في العشرينات، رغم أن واضعي الدستور لم يجل في خاطرهم على الإطلاق، عند وضعهم للدستور، أن يحدث كل ما حدث من تلك التحولات السياسية. والواقع أن الذين تصدوا بجرأة وجسارة لهذه الاتجاهات الفاشية، وعارضوها في ذلك الوقت كانوا مجموعة قليلة العدد معظمها من الشيوعيين الذين دخلوا

السجون من أجل معتقداتهم، لكنهم أجبروا فيما بعد على التخلي عن هذه المعتقدات. أما بقية قوى المعارضة فقد أصابها الرعب إلى الدرجة التي جعلتها تلتزم الصمت والخضوع التعس أمام الإجماع الجديد على السياسة الفاشية اليابانية.

ومع اتساع الحرب اليابانية داخل الأراضي الصينية وجدت اليابان في نهاية الأمر أن لا مفر أمامها إلا توسيع نطاق هذه الحرب لتصبح حربا ممتدة، وصراعا نهائيا ذا عاقبة وخيمة. وقد ساعد نشوب الحرب في أوروبا عام 1939، وانخراط الاتحاد السوفييتي أخيرا فيها، على تحرر اليابان من ضغوط الدول الأوروبية، لكن معارضة الأمريكيين للسياسة اليابانية في الصين تزايدت، وأخذت الولايات المتحدة في تلك الفترة تتبنى موقفا أخلاقيا جعلها لا تعترف بنتائج العدوان الياباني على الصين، وإن كانت لم تتخذ من المواقف ضد اليابان أكثر من التصريحات اللفظية. وكان تهديد هتلر المتعاظم، بتصميمه على الهيمنة على كل أوروبا، قد ألقى ضوءا جديدا على التهديد الياباني بالهيمنة على شرق آسيا التي وصفها اليابانيون بقولهم: «إن شرق آسيا هي أعظم منطقة للازدهار المشترك». وعندما وقّعت اليابان معاهدات التحالف مع كل من ألمانيا وإيطاليا أدّى ذلك إلى امتزاج التهديدين التوأمين الياباني والألماني داخل عقول الأمريكيين الذين اعتبروا كليهما تهديدا لآمالهم في إقامة نظام عالمي أكثر انفتاحا، وتضخم أمامهم شبح سيطرة النازيين واليابانيين على العالم.

وعقب سقوط فرنسا، في صيف عام 1940، احتلت اليابان شمال فيتنام بهدف تعزيز قبضتها على جنوب الصين، فكان رد الفعل الأمريكي للخطوة التوسعية اليابانية أن فرضت عليها العقوبات الاقتصادية، التي وصلت إلى منع شحنات البترول عنها عقب احتلالها لجنوب فيتنام في صيف 1941 للحصول على قواعد تنطلق منها في اتجاه الجنوب. ولم تجد اليابان أمامها، بعد فرض هذا الحصار الاقتصادي سوى ثلاثة خيارات عليها أن تخوض أحدها خاصة مع احتمال تناقص شحنات البترول الذي يسيّر آلة الحرب اليابانية مع الصين، علاوة على احتمال تعرضها للهجوم من قبل الولايات المتحدة. كان الخيار الأول أن تتخلى عن حربها في الصين، والاختيار الثاني أن تتفاوض مع الولايات المتحدة للوصول معها إلى حل وسط، أما الخيار

الثالث فقد كان شن حرب على إندونيسيا التي كانت تعرف في ذلك الوقت باسم جزر الهند الشرقية، بهدف الاستيلاء على ثروتها البترولية. ونظرا لأن الحكومة اليابانية لم تكن تميل إلى الاختيار الأول، ولا تستطيع تحقيق الخيار الثاني، فلم يكن أمامها سوى الخيار الثالث. ومن ثم فقد قامت بضربتها العبقرية على ميناء «بيرل هاربر» في 7 ديسمبر عام 1941 لدفع الأسطول الأمريكي لاتخاذ موقف الحياد في الوقت نفسه الذي انطلقت فيه صوب الجنوب. وقبل أن تبدأ الحرب قام العسكريون بتدعيم مركزهم السياسي في الداخل، فتولى الجنرال «توجو» (Tojo)، أكثر العسكريين اليابانيين قوة ونفوذا، رئاسة الوزارة واحتفظ لنفسه بمنصب وزير الحربية أيضا.

وعلى الرغم من معرفة اليابانيين أن الولايات المتحدة تتفوق عليهم كثيرا في قدراتها العسكرية والاقتصادية إلا أنهم تصوروا أن احتلالهم الخاطف لكل الجزء الغربي من المحيط الهادي سيجعل الأمريكيين يعتقدون أن طريقهم إلى النصر طريق طويل وشاق، وخصوصا إذا ما كسب النازيون الحرب في أوروبا في الوقت نفسه. وقد نجح اليابانيون بالفعل-على أساس هذا التصور-في اكتساح كل أراضي جنوب شرق آسيا، ومنطقة كبيرة أخرى تمتد من حدود الهند إلى غينيا الجديدة، وقناة «جوادال». لكن هجومهم المفاجئ الغادر على ميناء «بيرل هاربر» جاء متزامنا مع إعلان واشنطن الحرب على دول المحور، وهو ما جعل رد الفعل الأمريكي على الهجوم الياباني قويا ومتواصلا. ولأن الولايات المتحدة كانت تمتلك أسطولا وقوة عسكرية يتفوقان على القوة العسكرية اليابانية فقد نجحت في عبور المحيط الهادي ولكن بصعوبة وبطء، في الوقت نفسه الذي استطاعت فيه غواصاتهم وقذائفهم الجوية إغراق معظم قطع الأسطول التجاري الياباني، الأمر الذي ترتب عليه شل حركة الجيش الياباني فيما يتصل بحملاته العسكرية إلى الأهداف البعيدة، وقطعت عليه تدفق المواد الخام اللازمة للمصانع اليابانية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني من عام 1944، كانت القوة الجوية الأمريكية قد اقتربت بدرجة كافية من الجزر الواقعة جنوب اليابان لتبدأ قصفها الجوي، وتقوم بتدمير المدن اليابانية الهامة والمؤثرة تدميرا منظما، بينما أخذت القوى العاملة اليابانية تسرع بالهرب بعيدا عن المصانع التي

كانت قد توقفت عن الإنتاج بالفعل. كانت كل تلك الأحداث بالنسبة للصناعة اليابانية بمثابة عملية قتل مزدوجة، حيث كانت القوة العسكرية اليابانية أيضا قد بدأت تدخل مرحلة اليأس الكامل.

ومن الغريب، حقا، أنه رغم أن الموقف العسكري كان موقفا ميؤوسا منه إلا أن النظام الاجتماعي الياباني ظل قويا كما كان. فالعسكريون بكبريائهم التقليدي ظلوا يرفضون الاستسلام إلى أن ألقى الأمريكيون القنبلتين الذريتين على هيروشيما ونجازاكي في السادس والتاسع من أغسطس عام 1945. بعدها اندفع الاتحاد السوفييتي في الثامن من أغسطس، أي بعد يومين فقط من إلقاء القنابل الذرية الأمريكية على اليابان، إلى منشوريا، لكي يلحق تقسيم جثة القتيل الياباني.

عندئذ فقط لم تكن أمام الحكومة اليابانية التي أصابتها الأحداث الكارثية المحتومة بالفزع سوى الانحناء. وبالفعل قبلت اليابان في 14 أغسطس عام 1945 الاستسلام من دون شروط، بل على أساس ما سبق أن وضعته الولايات المتحدة من شروط في 26 يوليو 1945، وهي الشروط القاسية الواضحة التي عرفت باسم «إعلان بوتسدام» وهكذا خاطرت اليابان بكل شيء وخسرت كل شيء، بعد أن ضاع منها ثمانين عاما من الجهود المهولة، والإنجازات الهائلة غير العادية، ليتحول كل شيء مع الهزيمة إلى حطام. ولأول مرة في تاريخها، تشعر اليابان بوطأة القاهر الأجنبي.

10 الإصلاحات في مرحلة الاحتلال

لا شك أن هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية ترتب عليها حدوث تحولات ضخمة ومفاجئة، إذا قورنت بالتغييرات التي حدثت في اليابان في عصر دولة ميجي الإصلاحية. فالحرب نفسها كانت بالنسبة لليابان تجربة أحدثت صدمة نفسية شديدة للشعب الياباني. ومع نهاية الحرب كانت الصناعة اليابانية قصد وصلت بالفعل إلى حالة من التجميد، وحتى الإنتاج الزراعي انخفض إلى ما يقرب من الثلث نتيجة مضي أعوام طويلة دون تحديث الآلات أو دون استخدام مخصبات مناسبة، أو توفر القوى العاملة اللازمة. وكانت الحرب قد دمرت المدن اليابانية الكبرى منها، باستثناء كيوتو، كما دمرت معظم المدن الصغرى الأخرى، وشردت سكانها في جميع أنحاء اليابان. وتكبدت اليابان خلال الحرب حوالي «668000» قتيل أثناء القصف الجوي الأمريكي، وأصبح الاقتصاد الياباني اقتصادا عاجزا بدرجة خطيرة بعد أن حرم من التدفق الطبيعي للتجارة، تلك التجارة التي قضى عليها الحكم الأجنبي بكل ما جاء به من تقلبات. ولم

ينتعش الاقتصاد الياباني بعد الحرب إلا انتعاشا بطيئا، أشد بطئا من انتعاش الاقتصاد الأوروبي الذي دمرته الحرب أيضا. ولم يستعد الاقتصاد الياباني معدلات الإنتاج التي حققها في منتصف الثلاثينات قبل عشر سنوات كاملة.

وإذا كان الاقتصاد والتجارة اليابانيين قد لحقهما التدمير الكامل فإن التدمير النفسي الذي لحق باليابانيين كان أشد قسوة من التدمير المادي. فقد ظل الشعب الياباني يعيش تحت ضغوط سيكولوجية متزايدة على مدى خمسة عشر عاما كاملة، فضلا عن الفترة التي عاشها تحت وطأة ظروف الحرب الكاملة طوال ثماني سنوات. واستمرت الحياة بالنسبة لهم تزداد صعوبة بصورة دائمة، حيث حلت في البداية المواد البديلة الأقل جودة محل المنتجات الطبيعية، قبل أن تختفي ببطء جميع السلع الاستهلاكية، فحدث عجز في المواد الغذائية، واختفت مع نهاية الحرب منازل المدن داخل لهيب النيران. ونظرا لأن المواطنين المقيمين في المدن كانوا مضطرين إلى الحصول على احتياجاتهم اختلاسا من السوق السوداء لكي يقيموا أود حياتهم فقد عانوا من انهيار الأخلاقيات، بينما الذين كانوا معتادين على احترام الرسميات باحترام القانون تعودوا على انتهاك القانون بصورة أو بأخرى. أما الزعماء اليابانيون فقد كان أملهم كبيرا في قوة الإرادة اليابانية للتغلب على كل تلك الأزمات القاسية، وهو ما حدث تماما عندما استجاب لهم الشعب الياباني بكل ما يملك من إرادة، بعد أن كان قد استنزف معنويا استنزافا كاملا. وليت المدن وحدها هي التي احترقت وإنما احترقت معها قلوب أفراد الشعب الياباني.

عموما فقد كان هناك شعور شعبي عام بالاستياء ضد الحرب وضد القيادة اليابانية التي دفعت بالأمة إلى هذه الكارثة، بل ضد الماضي بشكل عام. ولم يعان الشعب الياباني الشعور بالذنب، ولكنه شعر بأن قيادته قد خدعته. واكتشف في دهشة أن البلاد الآسيوية كانت تنظر للجيوش اليابانية بكراهية، وليس كما توهموا أنها كانت ترحب بحيوية وقوة هذه الجيوش كجيوش تستطيع تحريرها. وانقلب احترامهم البالغ للعسكريين إلى غضب وازدراء. وفي الشهور الأولى بعد انتهاء الحرب انخرط معظم اليابانيين في النضال من أجل الحفاظ على كيانهم المادي والمعنوي معا. واشتد شوق

اليابانيين البالغ إلى السلام في ظل اهتماماتهم العاجلة بالحفاظ على كيانهم، وإصرارهم على تجنب تكرار هذه الكارثة العظمى. وبدا واضحا أن الشعب الياباني يريد لبلاده شيئا جديدا أفضل من اليابان القديمة التي جلبت له الأحزان. ورغم أن الشعب الياباني لم يستطع أن يتجنب ما صاحب كل هذا من حالة الارتباك وعدم وضوح الرؤية، إلا أنه كان مستعدا لتغيير نفسه بطريقة لم يحدث أن فعلها من قبل على الإطلاق.

إن هذه المواقف اليابانية هي التي ساعدت على صياغة التغيير صياغة فعالة في ظل الاحتلال العسكري الأمريكي لليابان، والذي استمر حتى ربيع عام 1952. ومع تصميم الولايات المتحدة على التصدي للعسكريين اليابانيين ووقف نشاطهم تماما، لكنها لم تهمل التخطيط من أجل إعادة بناء اليابان بعد الحرب. ومن ثم فقد دخلت القوات الأمريكية اليابان في الثاني من سبتمبر عام 1945 بأهداف كبيرة توجهت بها نحو إحداث إصلاحات شاملة في اليابان. ولم يدخل الجنرال ماك آرثر اليابان بوصفه قائد القوات الأمريكية فقط، وإنما بوصفه ممثلا لتحالف الدول المنتصرة، حيث كان لقبه «القائد الأعلى لدول الحلفاء» أو ص SCAP ص. وهو الاسم الذي أطلق عليه وعلى مقر قيادته.

لكن الشكل التحالفي للاحتلال كان شكلا نظريا أكثر منه أمرا واقعيا. فهزيمة اليابان كانت تقريبا عملا أمريكيا كاملا. فبينما أرسلت بريطانيا فرقة أسترالية للعمل تحت قيادة ماك آرثر في اليابان كان الصينيون في ذلك الوقت منخرطين تماما في حربهم الأهلية، فلم يفعلوا ما فعلته بريطانيا بإرسال قوات صينية للعمل تحت القيادة الأمريكية. وعندما طلب الاتحاد السوفييتي منطقة منفصلة رفض الحلفاء الطلب السوفييتي، فكان رد الفعل السوفييتي رفض وضع القوات السوفييتية تحت القيادة الأمريكية. وفي أوائل عام 1946 تكونت في واشنطن لجنة مشكلة من ممثلي كل الدول المنتصرة في الحرب لوضع السياسة العامة للاحتلال في اليابان. وفي طوكيو تشكل مجلس يمثل الدول الرئيسة الأربع من الحلفاء مهمته تقديم المشورة الخاصة بوضع هذه السياسة العامة للاحتلال موضع التنفيذ. غير أن الولايات المتحدة لم تسمح لأي من المجلسين أن يكون له أي نفوذ في اليابان، وبالتالي كان الاحتلال احتلالا أمريكيا كاملا. وكانت هذه رؤية

اليابانيين للاحتلال بالفعل.

كان الجنرال ماك آرثر قائدا يتمتع بإرادة قوية، ويتسم بالديناميكية وله شخصية كاريزمية جذابة. وكان لا يتقبل من التوجيهات إلا التوجيهات العامة الصادرة عن واشنطن فقط، أما أي توجيه من الحلفاء فلا يجد منه سوى الرفض. وقد وجد تفكير ماك آرثر المسيحي، وكذلك عباراته قبولا لدى اليابانيين الذين كانوا في ذلك الوقت يعيشون حالة اليأس، يتطلعون- إلى توجيه قيادة ملهمة. وكم كانت دهشة اليابانيين كبيرة إذ وجدوا أن القوات الأمريكية ليست بالشراسة التي توقعوها. وبعد أن أثبتت الولايات المتحدة بهزيمتها لليابان تفوقها زالت الغشاوة عن عيون اليابانيين الذين أخذوا يرون الواقع الجديد وهم في حالة من وهن الهزيمة، فنظروا إلى الأمريكيين نظرة جديدة بوصفهم المرشد الذي سوف يقودهم إلى غد أفضل، بدلا من التصرف مع جيش الاحتلال وقائده باستياء وتجهم، وهو الوضع الطبيعي لمثل هذه الحالة من الاحتلال.

أما الأمريكيون فقد وجدوا بدورهم أن الشعب الياباني ليس هو الشعب المتعصب تعصبا أعمى كما كانوا يتوقعون من خلال خبرتهم بالجيش الياباني في ساحات القتال بالمحيط الهادي، لكنهم وجدوه شعبا منظما متعلما تعليما جيدا، فضلا عن أنه شعب سهل القيادة ولديه الرغبة في التعاون من أجل إصلاح أمته وإعادة بنائها. وحتى القادة اليابانيين، الأكثر دراية، أدركوا بعد هزيمة اليابان الكاملة أن هناك ضرورة للخضوع للإدارة الأمريكية إذا ما أرادت اليابان فعلا استعادة استقلالها. وبهذا المفهوم أثبتوا بصورة تدعو للدهشة أنهم متعاونون مع الإدارة الأمريكية. وبين التوجه الأمريكي، الواثق في قدرته على توجيه اليابانيين ورعايتهم رعاية مفيدة، والعادات اليابانية المتأصلة من التعاون والولاء للزعماء ولاء فعالا، بين هذا وذاك حدث امتزاج طيب. وبدلا من أن يثبت احتلال دولة عصرية متقدمة لأمة أخرى احتلالا عسكريا أنه كارثة مطلقة، كلها توقع معظم الناس، تحول هذا الاحتلال كليا إلى نجاح مذهل.

كان الهدف الأول والأساسي من احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لليابان هو نزع سلاحها، بعد أن شكل توسعها العسكري في وقت ما مشكلة تمثلت في الهيمنة اليابانية على شرق آسيا. ولا شك أن قوات الحلفاء التي

غمرت المدن اليابانية استطاعت تجريد اليابان واجتثاث انتصاراتها السابقة. فقد تم تجريد اليابان بالفعل حتى من الأقاليم التي لم تطمع فيها أي دولة أخرى، مثل جزر «الكيرايل <Kirileالواقعة شمال هوكايدو، التي استولى عليها الاتحاد السوفييتي، بينما احتفظت الولايات المتحدة لنفسها بأوكيناوا. وتم تطويق كل القوات اليابانية وتجميعها من كل أنحاء شرق آسيا والمحيط الهادي ليعود إلى اليابان ما يزيد عن 6 ملايين ونصف مليون ياباني من قواتها العسكرية والمدنية. وأعقب ذلك تسريح كل قوات الجيش والأسطول بعد تدمير سفنهم وأسلحتهم. أما العسكريون الذين اتهموا بارتكاب فظائع الحرب فقد عوقبوا وحكم على سبعة من الجنرالات بالإعدام، من بينهم الجنرال «توجو»، وواحد فقط من المدنيين كان رئيسا سابقا للوزراء تم إعدامهم استنادا إلى تهم غامضة بوصفهم الذين تآمروا بتدبيرهم الشخصي لإشعال نيران الحرب.

وفي ظل الحماس بحل النزاعات الدولية بالطرائق السلمية بعد الحرب العالمية، ومع حماس الجنرال ماك آرثر لجعل اليابان «سويسرا آسيا» على حد قوله، وافق الزعماء اليابانيون والسلطات الأمريكية على أن يتضمن الدستور الجديد مادة تنص، في عبارات شديدة التحديد، على نبذ الحرب نهائيا، وعدم الإنفاق على الاستعداد لأي حرب مهما كانت. وأخيرا تم التفاوض بين الجانبين الياباني والأمريكي في عام 1951 لعقد معاهدة سلام، كانت معاهدة واقعية جدا لم يذكر ضمن نصوصها وضع أي قيود عسكرية على اليابان. أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي منها فقد نصت على أن كل ما يزيد عن الطاقة الصناعية، وعن احتياجات الدولة منزوعة السلاح تماما، يدفع كتعويضات للدول التي احتلتها اليابان ونهبت ثرواتها قبل الحرب. ومهما كان الأمر فالواقع أن هذه المعاهدة لم يتحقق من نصوصها سوى القليل فقط، وذلك لأسباب ثلاثة:

السبب الأول: أن الطرفين لم يستطيعا الاتفاق حول الكيفية التي يتم بها تقسيم هذه المشروعات الصناعية بعد أن دمرت الحرب اليابان تدميرا كاملا، ولم تترك فيها شيئا يستحق نقله أو إعادة إنشائه في أي مكان آخر. السبب الثاني: أن اليابان لم يعد لديها أي قوة صناعية تزيد عن حاجتها، بل كانت تقاسي من عجز صناعي مهول-بالنسبة لاحتياجاتها المدنية الخاصة.

والسبب الثالث: أن اليابان لم تستطع أن تعيش خلال تلك السنوات الصعبة إلا من خلال حقنها بالمساعدات الأمريكية.

ولم يقتصر الاحتلال الأمريكي لليابان على فرض برنامج لنزع سلاحها فقط، وهو البرنامج الذي لم يختلف كثيرا عن حالات تسويات الحرب العقابية التاريخية السابقة، لكنه ذهب إلى أبعد من ذلك فكان التفكير في نزع سلاح اليابان هو مجرد علاج وقتي لها من شرور العسكرية اليابانية، لكن خطوة تحويل الحكومة اليابانية إلى حكومة ديمقراطية هي التي ضمنت عدم اتجاه اليابان مرة أخرى في المستقبل إلى الحرب. مع هذا الموقف الفاصل النهائي ألغيت كل التجمعات الوطنية المتطرفة، كما ألغيت القوانين القمعية، وأطلق سراح المعتقلين السياسيين ومعظمهم من الشيوعيين، وحظر على جميع ضباط الجيش والبحرية السابقين، وعلى فئات كاملة من القيادات العليا في الحكومة، وفي دوائر الأعمال والتعليم شغل المناصب الحكومية العليا ذات المسؤوليات الهامة. وكان من أهم مظاهر السياسة الديمقراطية الجديدة موافقة اليابانيين على وضع دستور جديد، وسن القوانين التي تعزز هذا الدستور وتسانده.

وعندما أثبتت حكومة اليابان أنها تعيش في حالة من الارتباك وعدم الرغبة في القيام بإصلاح دستوري، يرضي الجنرال ماك آرثر، كلف الجنرال الأمريكي في فبراير عام 1946 هيئة أركانه بوضع مشروع للدستور الياباني الجديد. وقد وافقت الحكومة اليابانية على هذا المشروع بعد إدخال بعض التغييرات الطفيفة عليه في صورة تعديل إمبراطوري لدستور عام 1889، وتم العمل به بداية من الثالث من مايو عام 1947. ونظرا لأن هذا الدستور الجديد كان في أساسه دستورا أمريكيا فقد كان من المشكوك فيه أن يستمر دستورا مناسبا ودائما بالنسبة لليابانيين. لكن الأمريكيين الذين وضعوا مشروع الدستور كانوا من الحكمة بأن يراعوا ألا يكون قائما على أساس النظام السياسي الأمريكي، وإنما جعلوه دستورا فيه تجويد لشكل الحكومة البرلمانية البريطانية التي كانت اليابان تتجه نحو إقامة حكومة مماثلة لها في العشرينات. ومن ثم كان الدستور الياباني الجديد ملائما للخبرة السياسية اليابانية، ومقبولا من معظم قطاعات الشعب الياباني.

وقد ركّز الدستور الجديد على المواد التي كانت تبدو في الدستور القديم

مواد دستورية مبهمة وضعيفة. فحدد، دون لبس أو غموض، أن الإمبراطور هو رمز لوحدة الأمة-من دون سلطات-وهو الوضع نفسه الذي كان عليه الإمبراطور عمليا منذ زمن طويل. وحدد الدستور الجديد سلطة البرلمان «الدايت» كأعلى سلطة سياسية في البلاد، كما ألغى كل مصادر السلطات المنافسة له، أو جعلها سلطات ثانوية للبرلمان بشكل واضح. وهكذا أصبحت الحكومات اليابانية مسؤولة أمام البرلمان، وأصبح انتخاب رئيس الوزراء مهمة مجلس العموم، بينما تم تشكيل مجلس منتخب للمستشارين حل محل مجلس الشيوخ السابق. وعموما أصبح البرلمان والنظام الانتخابي الياباني في معظمه تقريبا كما كان عليه في أواخر العشرينات، فيما عدا النقطة الخاصة بمنح المرأة حقوقها.

وشمل الدستور أيضا قائمة كبيرة من المواد التي تكفل الحقوق الشعبية، وجميعها مواد موجودة في الدستور الأمريكي، وقد أضيفت إليه مؤخرا مواد جديدة تكفل حقوقا أخرى، مثل المساواة بين الجنسين، وحق العامل في مساومة صاحب العمل وإشراكه في العمل الجماعي، وحق كل مواطن في فرصة متكافئة في التعليم. وأصبح النظام القضائي-إلى حد بعيد-مستقلا عن تدخل السلطة التنفيذية، كما تم تشكيل محكمة عليا تختص بسلطة مراجعة دستورية القوانين. ومنحت الحكومات المحلية مزيدا من السلطات، وأصبح المحافظون موظفين يشغلون مناصبهم بالانتخاب مثل رؤساء المجالس البلدية الذين كانوا منذ زمن طويل يشغلون منصبهم بالانتخاب.

وهكذا استمر الإصلاح السياسي في اليابان دون أي تعويق من جانب الاحتلال الأمريكي الذي حاول إجراء إصلاحات جزئية في المجتمع والاقتصاد الياباني، لكي يخلق ظروفا كان يعتقد أنها ستؤدي إلى نجاح المؤسسات الديمقراطية أكبر من تلك الظروف التي عاشتها اليابان في النظام الاجتماعي والاقتصادي السابق. ومن الغريب حقا أن تتفق السلطات الأمريكية مع التفسير الماركسي الذي يقول: إن تركيز الثروة الصناعية والسلطة تركيزا بالغا في أيدي «الزايباتسو» «الاحتكارات التجارية العملاقة»، هو الشر الذي يقف خلف الإمبريالية اليابانية، والذي فرض السياسة الخارجية العدوانية. ورغم أن تاريخ اليابان قبل الحرب العالمية الثانية،

نادرا ما أكد هذه النظرية، إلا أنها بعد الحرب أدت إلى ظهور حماس اشتراكي ملحوظ من جانب ماك آرثر وهيئة أركانه. وبدأت الإصلاحات الثورية أيسر على المرء وأروح إلى نفسه حين تجري في بلد غير بلده.

ومن المثير حقا أن يكون الدمار الشامل الذي لحق باليابان بعد الحرب هو أكبر داعية لإلغاء الفوارق الاقتصادية بعد أن أفقر هذا الدمار كل مواطن ياباني دون أي تمييز، فضلا عن الإجراءات التي اتخذها الاحتلال الأمريكي بمصادرة ما تبقى من ثروات شخصية، من خلال فرض الضرائب على رأس المال، وحل مجموعات «الزايباتسو» العملاقة، وانتزاع الممتلكات من العائلات الغنية، والبدء في تصفية الوحدات الاقتصادية والتجارية التي تكونت منها المؤسسات الكبرى. وبات واضحا في ذلك الوقت أنه ما زال أمام الاحتلال الأمريكي مزيد من الإجراءات الجراحية لتحسين الاقتصاد الياباني لأسباب اجتماعية وسياسية، لكنها كانت إجراءات جراحية ربما تؤدي إلى القضاء على هذا الاقتصاد قضاء تاما بدلا من تحسين حالته. وبالتالي قامت سلطات الاحتلال الأمريكي بإنهاء ذلك البرنامج الإصلاحي، وتحولت التأكيدات الأمريكية إلى ضرورة القيام بمحاولات جديدة لإنعاش الصناعة اليابانية.

كانت اليابان منذ نهاية القرن التاسع عشر «مصابة» بمرض الملكيات الزراعية الخاصة التي وصلت إلى أعلى المعدلات المعروفة. فقد وصلت نسبة الملكيات الزراعية الخاصة حوالي 45 في المائة من مجمل الأراضي الزراعية في اليابان. وكثيرا ما فكر اليابانيون في وضع خطط تستهدف خفض تلك المعدلات إلى أن جاءت الحقبة الأمريكية الإجبارية التي فرضت عليهم تنفيذ إصلاح زراعي راديكالي فعال، فتمت مصادرة الملكيات الزراعية التي في حيازة يابانيين غير مقيمين في الأرض، وحددت مساحة صغيرة لمالك الأرض في القرية تزيد قليلا عما يقوم هو نفسه بزراعتها، كما أعيدت ملكية الأراضي إلى أصحابها السابقين بشروط ميسرة للغاية وبأسعار ما قبل الحرب، وهي الخطوة التي تعني المصادرة الفعلية لأراضي أصحاب الملكيات الزراعية الكبرى، تم تخفيض أي حيازة للأراضي الزراعية إلى حوالي ١٠٪ فقط من مساحتها.

ونفذت كذلك سلطات الاحتلال القوانين المستنيرة لصالح المدن، كما

شجعت على تنظيم اتحاد العمال ليكون عنصر توازن في مواجهة سلطة الإدارة. وقد أدى ذلك إلى تشجيع زعماء العمال، الذين كانوا يقودون الحركة العمالية منذ العشرينات، للإسراع بإقامة حركة عمالية جديدة هائلة تضم الطبقة العاملة التي كانت قد اتسعت ونمت ليصل عددها إلى اثني عشر مليون عامل. وتملكت الدهشة السلطات الأمريكية، وهي ترى هذه الحركة العمالية تتجه اتجاها راديكاليا صارما يفوق الحركة العمالية في الولايات المتحدة. ولم يكن أمام العمال اليابانيين مجال للدخول في مساومات مع الإدارة حول الأجور، حيث كان الشعب الياباني كله يقاسي طوال السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب من الظروف الاقتصادية اليائسة. بل حدث العكس تماما عندما حاول كثير من اتحادات العمال الحصول على حق مباشرة العمليات الصناعية وإدارتها لصالحها، بل أكثر من ذلك أيضا فقد شارك الموظفون الحكوميون مثل عمال السكك الحديدية والمدرسون الذين يتقاضون مرتباتهم من الحكومة وليس من الإدارة، شاركوا في العملية الإنتاجية. ومن ثم كان العمل السياسي المباشر لأولئك الموظفين ذا دلالة كبيرة تفوق عملية المساومة على الأجور.

وقد اتسعت عمليات الإصلاح التي قامت بها سلطات الاحتلال الأمريكي لتشمل مجالات أخرى عديدة، منها تحرير المرأة اليابانية التي حصلت وفقا للدستور الجديد على المساواة القانونية الكاملة مع الرجل، وانتهت سلطة العائلة الأم على الأسرة المتفرعة منها، كما انتهت سلطة رئيس العائلة على الشباب من أفراد الأسرة. وامتد التعليم الإلزامي ليصل إلى 9 سنوات، وتغير أسلوب التعليم فتحول بالجهود التي بذلت من مجرد عملية حفظ للدروس عن ظهر قلب، دون تفكير، إلى عملية تدريب على التفكير، وأعيدت مراجعة نظام التعليم لمرحلة ما بعد السنوات التسع الإلزامية ليماثل النموذج الأمريكي لهذه المرحلة. ولا شك أن هذه العملية الآلية التي تمت لتغيير نظام التعليم الياباني قد أحدثت عند اليابانيين اضطرابا كبيرا، وشعورا بعدم الرضا. ومع ذلك فقد استقر ذلك النظام التعليمي، ولم يتغير حتى بعد رحيل الأمريكيين.

وإذا كانت بعض عمليات الإصلاح التي قامت بها سلطات الاحتلال الأمريكي قد حققت نجاحا فإن بعض العمليات الإصلاحية الأخرى أصابها

الفشل والرفض. وعموما قوبلت عمليات الإصلاح بشكل عام بالقبول من الجميع، إذ إنها أحدثت دون شك تغييرات ضخمة في المجتمع الياباني. وعلى أي حال ينبغي ألا ننظر إلى ما طرأ على المجتمع الياباني بعد الحرب من تحول على أنه نتيجة التدخل الأجنبي وعمل من أعماله، ذلك لأن الخبرة التي خرجت بها اليابان من الحرب العالمية الثانية، وفشلها في إقامة الإمبراطورية اليابانية، وما ترتب على هذا الفشل من انهيار قومي هذه الخبرة هي التي أجبرت اليابان على التحرك نحو تلك الاتجاهات التي سارت فيها في ظل الاحتلال. إذ لم يكن أمامها طريق آخر لكي تبقى على قيد الحياة اقتصاديا غير اعتمادها على التجارة العالمية السلمية وأيا ما كانت أخطاء الديمقراطية البرلمانية فإنها بدت البديل الواضح من الحكم الدكتاتوري المستبد وما جاء به من كوارث. ولم يكن هناك مفر من أن تكتسح كل تلك التغييرات الاجتماعية اليابان كلها بعد انهيار الحواجز التي كان العسكريون واليمينيون المتطرفون قد وضعوها سدا أمام الشعب الياباني طوال خمسة عشر عاما كاملة. وإذا كانت معظم الإصلاحات الاجتماعية التي اضطلعت بها سلطات الاحتلال الأمريكي قد نجحت فذلك لأنها اتخذت المسار نفسه الذي كانت القوى السياسية اليابانية في الداخل تضغط من أجل السير فيه. ومن المحتمل أن تكون السلطة العسكرية الأجنبية، التي تتسم بالديناميكية، قد أسهمت في توجيه هذه القوى السياسية اليابانية لاتخاذ المسار الأكثر تحديدا، وبالتالي جعلتها تنطلق بسرعة أكبر مما كان يمكن أن تكون عليه من دون تلك القيادة. وعلى كل فإنني أعتقد أن الاحتلال الأمريكي لليابان قد ساعد على تسهيل تنمية اليابان بعد الحرب أكثر مما عمل على تعويقها.

١١ اليابان بعد الحرب

أعتقد أنه من المناسب أن أعرض في هذا الفصل تاريخ اليابان بعد الحرب عرضا موجزا، لأن بقية فصول هذا الكتاب تعالج هذه الفترة بصورة أساسية. فإذا ما نظرنا إلى الشعب الياباني في تلك الفترة وجدنا أنه بعد الصدمة النفسية التي أصابته من تجربة الحرب، وجرحت كبرياءه، أخذ يواصل كفاحه بالتنظيم الاجتماعي العظيم نفسه الذي أظهره خلال التحول الكبير الذي نقل الشعب الياباني من عصر الإقطاع والعزلة إلى عصر الحكم المركزي، والعلاقات الدولية قبل مائة عام تقريبا. ولأن الأمريكيين كانوا يفتقرون إلى مهارات اللغة، ووجود أفراد مناسبين لحكم اليابان حكما مباشرا، لذا فقد مارسوا سلطتهم في اليابان في بداية الأمر من خلال الحكومة اليابانية نفسها، ثم تركوا بعد ذلك الباب مفتوحا لاحتمال حدوث ثورة في اليابان، إذ كان لديهم بعض الأمل في ذلك ولكن لم يتحقق ما توقعوه. فقد كانت اليابان تعيش حالة من الفوضى والارتباك، بينما ظل القانون والنظام العام مستتبين دون أي انهيار. تجنب معظم اليابانيين العنف، كلما حاولت العناصر الراديكالية التي تميل إلى العنف القيام بأعمال من هذا القبيل. فالموظفون

الحكوميون استمروا في القيام بأداء أعمالهم المحددة على أفضل وجه، والمدرسون واصلوا تأدية مهمتهم في عملية التدريس، والطلبة واصلوا تحصيلهم للعلم، فضلا عن محاولة كل مواطن ياباني التكيف مع الظروف الجديدة. ورغم دوامة التغيير التي كان الشعب الياباني يعيشها إلا أنه استمر يمضي في طريق حياته المنظمة، كما كان سائرا منذ عدة قرون.

وبعد الحرب عادت للظهور مرة أخرى تيارات أساسية من تيارات التغيير، مثل تلك التي ظهرت في العقود الأولى من القرن العشرين، كما لو أن التجارب التي مرت بها اليابان من حكم دكتاتوري عسكري، وحرب، وهزيمة واحتلال، لم تحدث على الإطلاق. وظهر هذا التغيير واضحا في مجال السياسة أكثر من أي مجال آخر. وسرعان ما أعادت الأحزاب القديمة تشكيل نفسها في خريف 1945، وانتعشت أفكار العشرينات والثلاثينات الخاصة بموضوع الاقتراع والتصويت بعد أن كان يتعين أن تحل محلها أفكار مغايرة على طول الخط. فالحزبان التقليديان، اللذان كانا يشغلان الساحة السياسية اليابانية، قبل الحرب، أعيد إحياؤهما ليواجها تصاعد الأصوات اليسارية التي اتحدت في عام 1955 وشكلت الحزب الليبرالي الديمقراطي، ويعكس اسم هذا الحزب الازدواجية في تكوينه. إذ نجد أن أعضاءه هم الليبراليون قبل الحرب، لكنهم أصبحوا يمثلون المحافظين بعد الحرب. أما أحزاب اليسار التي تتدرج من اليسار إلى اليمين، بداية من الشيوعيين والاشتراكيين إلى الديمقراطيين الاشتراكيين، فقد كان لجميع هذه الأحزاب بدايات قبل الحرب، باستثناء الحزب الوحيد الصغير الذي لم يكن له أي جذور قبل الحرب، وهو حزب «كوميتو» «Komeito» الذي يترجم أحيانا إلى «حزب الحكومة النظيف» «The Clean Government Party». وقد بدأ هذا الحزب بوصفه الجناح السياسي لحركة دينية جديدة، عرفت باسم «سوكا جاكاي» «Soka-gakai». ولا شك أن هذه الحركة الدينية، والأحزاب اليسارية الثلاثة قد ساعدت على انقسام أصوات المعارضة فيما بينها، الأمر الذي خدم حزب الأحرار الديمقراطيين، وساعده على الاحتفاظ بالسلطة منذ تأسيسه.

ولا شك أن السنوات الأولى التي عاشتها اليابان بعد انتهاء الحرب كانت تمثل فترة من الاضطراب وعدم الاستقرار، حاولت فيها الطبقة

العاملة المنظمة كسب التأييد الشعبي لكي تتمكن من السيطرة على الصناعة والوصول إلى السلطة السياسية المباشرة، وفي ظل سياسة التساهل التي اتبعها الجنرال ماك آرثر أخذ الاشتراكيون والشيوعيون يدعون إلى إقامة مجتمع اشتراكي أو شيوعي كامل. ومن المعروف أن الثقة في نوايا حكومة المحافظين، الذين كانوا يقبضون على السلطة، كانت مفقودة تماما من قبل اليساريين، والمثقفين، وطبقة أصحاب الياقات البيضاء من أبناء الموظفين، وهم أكثر من قاسى من قمع العسكريين.

وقامت الخطة السياسية للمعارضة على أساس حث الشعب على مواجهة الحكومة مواجهة صريحة شاملة، وألا تقتصر فقط على الدخول معها في حوار متزن. وقد امتدت بالفعل روح تلك المواجهة إلى الشوارع بعد أن كانت قاصرة على الحملات الانتخابية وسياسات البرلمان. ونتج من ذلك أن باتت المعارضة جزءا بالغ الوضوح في العملية السياسية كلها، وصارت الاجتماعات الجماهيرية الحاشدة، والمسيرات التي ترفع شعارات مثيرة تعارض عادة أي قضية معارضة مطلقة، صارت تلك الاجتماعات والمسيرات ظاهرة عادية. وبينما كان كل فرد ينادي بالديمقراطية،. فإننا نجد أن كلمة «ديمو» «Demo>، وهي أكثر المصطلحات السياسية شيوعا واستخداما بعد الحرب، لم تكن اختصارا لكلمة ديمقراطية بقدر ما كانت اختصارا لكلمة المظاهرات.

لكن شهر العسل الذي جمع في السنوات الأولى بعد الحرب بين الاحتلال الأمريكي والشعب الياباني تحول تدريجيا إلى علاقة ملأت الكأس الياباني بالمرارة. فقد بدأ المحافظون الذين يمارسون السلطة يشعرون بالسخط من تدخل الأمريكيين فيما لا يعنيهم من شؤون اليابانيين، والذي أثبت في تفاصيله أنه تدخل أناس لا يعرفون شيئا عن الشؤون اليابانية، ومن ثم كان تدخلا مدمّرا للاقتصاد الياباني. أما اليساريون فقد زالت أوهامهم تماما بعد أن رأوا سياسة الاحتلال في الفترة ما بين عامي (1947 و 1949) تحول تركيزها من الإصلاح الاقتصادي إلى سياسية الانتعاش الاقتصادي. ولا شك أن هذا التحول كان أمرا طبيعيا بعد أن أوشك البرنامج الإصلاحي الذي وضعته سلطات الاحتلال الأمريكي على الانتهاء. وكان الأمريكيون يرون في ضعف الاقتصاد الياباني المستمر تهديدا أساسيا لنجاح برنامجهم. هذا فضلا عما وضعه الأمريكيون في اعتبارهم، وهم ينظرون إلى ما

يجري في العالم خارج اليابان، حيث أخذت الحرب الباردة تشتد وخصوصا بعد أن تحولت الصين في عام 1949 إلى دولة شيوعية، في الوقت الذي لم تعد فيه اليابان تمثل الخطر الوحيد الذي يهدد السلام في شرق آسيا، لكنها أصبحت قاعدة للديمقراطية تدعو إلى التفاؤل، مع وجود قوة عسكرية أمريكية في ذلك الجزء من العالم.

أما اليسار الياباني فقد ظهر تحول موقفه من الاحتلال الأمريكي في أكثر من موقف. فعندما حاولت اتحادات العمال اليابانية التخطيط للوصول إلى السلطة، ونظمت في أول فبراير عام 1947 إضرابا عاما على مستوى الأمة اليابانية، وقف الجنرال مارك آرثر قائد قوات الاحتلال الأمريكي من هذا الإضراب موقفا حازما، وأصر على منعه خشية القيام بأعمال تؤدي إلى تخريب الاقتصاد القومي والبرنامج الإصلاحي الذي وضعه. وفي أوائل عام 1949 اتخذت سلطات الاحتلال الأمريكي إجراء آخر كان بدوره نقطة تحول في موقف اليسار، وذلك عندما أصرت سلطات الاحتلال إصرارا حازما على خفض الإنفاق الحكومي، وفي مجال المشروعات، مما أتاح للمحافظين مبررا لطرد اليساريين مثيري المشاكل. وتم التخلص من اليساريين على نطاق واسع، فيما عرف وقتها باسم «حركة التطهير الحمراء». أما الموقف الأخير فقد حدث بعد اشتعال الحرب المفاجئة في 25 يونيو عام 1950 بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وانطلاق القوات العسكرية الأمريكية من قواعدها في اليابان للتدخل في الحرب، مع هذه الخطوة حدد اليساريون موقفهم من الاحتلال الأمريكي تحديدا واضحا بعد أن انحرفت سياسته مائة وثمانين درجة، فانتقل من وضع من يبسط حمايته على اليابان إلى وضع العدو المباشر.

ومنذ ذلك الحين أصبح الصراع السياسي في اليابان بين اليمين واليسار يتركز بدرجة كبيرة حول العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة. وقد عكس هذا الوضع حقيقة اعتماد اليابان في مصيرها اعتمادا حيويا على الموارد والأسواق الخارجية، وهو المصير الذي كان يتحدد بعلاقات اليابان الخارجية أكثر مما تحدده الأحداث الداخلية فيها. وعلى هذا الأساس كان دور الولايات المتحدة الذي يتحكم في هذه العلاقات يتعاظم كل يوم في نظر اليابانيين من خلال التجربة الكلية للاحتلال الأمريكي، واستمرار اعتماد اليابان على

الولايات المتحدة في توفير أمنها العسكري، فضلا عن التجارة الخارجية معها والتي بلغت نسبتها وحدها من مجمل تجارتها الخارجية حوالي 30 ٪ تقريبا. أما اليساريون فكانوا يرون في تركيز الاعتماد على الولايات المتحدة سببا خطيرا يؤدي-ليس فقط-إلى توريط اليابان في الانخراط في الحرب الباردة، بل لتوريطها أيضا عسكريا. ولا شك في أن وجود القواعد والقوات الأمريكية في اليابان كان وراء حدوث المصادمات اللانهائية التي استثمرتها أحزاب المعارضة اليابانية لصالحها.

وكان اعتراض الاتحاد السوفييتي على طبيعة المعاهدة التي رأت الولايات المتحدة عقدها مع اليابان سببا في تأخير إنهاء الاحتلال الأمريكي لليابان. ونتيجة هذا الاعتراض قامت الولايات المتحدة بمفردها، بالفعل، بعقد معاهدة سلام منفصلة مع اليابان من دون تصديق الاتحاد السوفييتي عليها، ومن دون اشتراك الصين أيضا. وفي الوقت نفسه أبرمت الولايات المتحدة مع اليابان أيضا معاهدة أمن ثنائية حصلت بمقتضاها على قواعد أمريكية في اليابان، مقابل التزامها بالدفاع عن الجزر اليابانية. وقد تم توقيع الاتفاقيتين في سبتمبر عام 1951، لكنهما لم توضعا موضع التنفيذ إلا في شهر مارس من عام 1952.

وخلال السنوات الأولى من فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي كان الخلاف السياسي الكبير بين المحافظين وأحزاب المعارضة نتيجة رغبة حكومة المحافظين في تعديل الدستور لكي يحدد بوضوح سلطات الإمبراطور-وهي نقطة نظرية إلى حد كبير-وإلغاء المواد التي تحدد مسألة الدفاع العسكري، والتي تعتبر قضية عملية أهم كثيرا من نقطة سلطات الإمبراطور. لكن المحافظين فشلوا، أمام إصرار المعارضة، في الحصول على «ثلثي الأغلبية» في كل من مجلسي النواب والشيوخ في «الدايت» الياباني، وإن كان قد قدم تفسير جديد لمضمون عبارة «لا حرب». وفي عام 1945 شكلت الحكومة اليابانية قوة عسكرية يابانية متواضعة أطلقت عليها اسم «قوات الدفاع عن النفس». كما أجرت بعض التعديلات على برنامج الإصلاح الذي وضعته سلطات الاحتلال الأمريكي في السنوات الأولى بعد الحرب. وأعادت تدعيم قطاعي الأمن والتعليم تحت قيادة الحكومة المركزية. وخاضت أحزاب المعارضة نضالا هائلا ضد هذه العودة إلى السلطات المركزية، خشية تأثير

ذلك على الحريات العامة التي كفلها الدستور الجديد. ومنذ ذلك الحين استمرت المعركة دائرة بين اليسار واليمين حول أعمال السيطرة التي تقوم بها حكومة الحزب الحاكم الذي رأى أنها لازمة لتحقيق الكفاءة الإدارية، بينما خشي اليسار أن تفتح الطريق من جديد لعودة النظام الذي كان سائدا في اليابان قبل الحرب.

وخلال تلك السنوات كانت اليابان قد أعادت علاقاتها بالعالم الخارجي واتخذت لنفسها مرة أخرى مكانا بين المجموعة الدولية. ومع بداية عام 1954 بدأت اليابان عمليات تسوية التعويضات التي التزمت بدفعها للدول التي احتلتها قبل الحرب ونهبت ثرواتها. وفي عام 1956 بدأت المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي، بعد أن سحب اعتراضه على انضمام اليابان لعضوية الأمم المتحدة، لتنتهي حالة العداء التي كانت قائمة بينهما، ولكن من دون عقد معاهدة سلام كاملة معه، ومن ثم أصبحت اليابان عضوا في المنظمة الدولية. أما العلاقات بينها وبين أقرب جارتين آسيويتين لها وهما الصين وكوريا فقد ظلت، كما هي، علاقات أقل تحسنا حتى عام 1965، عندما عادت العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية إلى وضعها الطبيعي بعد أن دفعت اليابان لها تعويضات مالية ضخمة. أما عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع بكين فلم تتم إلا في عام 1972، بعد حدوث التقارب الأمريكي الصيني.

ولا شك في أن أكبر أزمة سياسية مرت بها اليابان، في فترة ما بعد الحرب، كانت أزمة عام 1960 المتعلقة بتجديد معاهدة الأمن مع الولايات المتحدة، وهي الأزمة التي فرضتها الثقة المتنامية لليابان بنفسها والمركز الذي حققته بين دول العالم. وقد نتج من تلك الأزمة انفجار سياسي عنيف واندلاع المظاهرات الجماهيرية في الشوارع. لكن هذه المظاهرات والاضطرابات السياسية تحولت إلى اضطرابات هامشية بعد التصديق على تلك المعاهدة التي أثبتت السنوات القليلة، التي تلت توقيعها، أنها كانت أهدأ الفترات السياسية في اليابان طوال فترة ما بعد الحرب. في تلك الفترة تبنى رئيس الوزراء الجديد «أكيدا» «Akeda» سياسة هادئة التزمت بعدم فرض القرارات السياسية ضد المعارضة المتسمة بالتشدّد والإصرار. وكان أكيدا حريصا على جذب اهتمام الشعب الياباني بالنجاح الاقتصادي

الذي تحقق، وذلك من خلال وعوده بمضاعفة الدخول خلال عشر سنوات. أما الرئيس الأمريكي الشاب جون كنيدي فكان بالنسبة لليابانيين شخصية ذات جاذبية جماهيرية شديدة، وإن أخذت تلك الجاذبية في التقلص بعد أن شابت الحدة السياسية العلاقات اليابانية الأمريكية.

فعندما تورط الأمريكيون في الحرب الفيتنامية تورطا كبيرا في عام 1965 زاد التوتر في العلاقات بين البلدين مرة أخرى. فقد عارض معظم اليابانيين موقف الولايات المتحدة في فيتنام، واعتبروه موقفا يهدد اليابان بالتورط في مغامرات الولايات المتحدة العسكرية. مثل هذه المواقف المعارضة ظهرت في أواخر الستينات، مع تصاعد الاضطرابات مرة أخرى حول معاهدة الأمن التي كانت مرحلة السنوات العشر الأولى منها تقترب من نهايتها في شهر يونيو عام 1970. وكان على الطرفين الياباني والأمريكي إما أن يطلبا تجديدها وإما إنهاءها. في تلك المرحلة عاش الطلبة اليابانيون فترة اضطرابات وعدم استقرار بلغت ذروتها في عام 1968- ذلك العام الذي شهد اضطرابات الطلبة في كل أنحاء العالم-، الأمر الذي ساعد على اشتعال الاضطرابات السياسية في اليابان أيضا، فاشتدت المطالبة بعودة «أوكيناوا» إلى اليابان لتصبح هذه المطالبة هي الصيحة الوطنية القوية التي غذت تجار الهجوم على العلاقات بالولايات المتحدة.

لكن أزمة السياسة الخارجية المتصاعدة تبددت مرة أخرى، كما حدث تماما في عام 1960، لتواصل اليابان مسيرتها في طريقها الثابت المشهود. وانسحبت الولايات المتحدة انسحابا بطيئا من فيتنام، ولم يحدث أن أثيرت مرة أخرى مشكلة معاهدة الأمن مع الولايات المتحدة، نظرا لأن الحكومة اليابانية لم تطلب إنهاءها أو تجديدها، بل ظلت هكذا سارية إلى أن أعلنت اليابان في نوفمبر عام 1969 استرداد أوكيناوا، والتي عادت بالفعل إلى اليابان في مايو 1972. ومنذ ذلك الوقت انطلقت اليابان إلى السبعينات وهي في حالة من الهدوء والاستقرار التي لم يحدث أن كانت عليها من قبل.

وليس هناك شك في أن ما عرف «بالمعجزة الاقتصادية» التي جعلت من اليابان، مع نهاية الستينات، ثالث أكبر وحدة اقتصادية في العالم، هي التي كانت وراء الاستقرار السياسي الياباني النسبي في الفترة التي أعقبت

الاحتلال. فقد وفرت المعجزة الاقتصادية اليابانية للشعب الياباني الرفاهية الشخصية التي لم يكن يحلم بها اليابانيون ذات يوم من قبل. ففي البداية كان الانتعاش الاقتصادي بطيئا، لكنه منذ أوائل الخمسينات أصبح ظاهرة ملحوظة. وكانت السياسات الصارمة التي فرضها الاحتلال الأمريكي في عام 1949 لتخفيض الإنفاق قد خلقت أساسا ماليا متينا، بينما كانت كل ممتلكات الولايات المتحدة القريبة من الشاطئ الياباني، والمطلوبة في حرب كوريا، حافزا لليابانيين لمزيد من تدعيم قاعدتهم المالية. وما أن انتعش الاقتصاد الياباني حتى أخذ يتحرك في خطوات متزايدة السرعة، واستعان اليابانيون في منتصف الخمسينات معدلات الإنتاج بالنسبة للفرد التي كانت محققة بالفعل قبل الحرب، وأخذوا يتحدثون في هذر عن الـ«Jimma Boom» ومعناها أعظم انتعاش اقتصادي في تاريخ اليابان، منذ أقام الإمبراطور «جيمو» أساسا خياليا للأمة اليابانية عام 660 قبل الميلاد.

أخذ الاقتصاد الياباني في أواخر الخمسينات يتقدم بسرعة هائلة إلى أن وصلت المعدلات السنوية للنمو بعد عشر سنوات حوالي 10٪ تقريبا، وهو رقم قياسي لم تحققه أي دولة كبيرة أخرى. وقد أثبت الوعد الذي قدمه رئيس الوزراء «أكيدا» في عام 1960 بمضاعفة الدخول خلال عشر سنوات فقط أنه كان مبنيا على أساس تقدير أقل من الواقع، لأن الاقتصاد الياباني كان يتضاعف بالفعل كل سبع سنوات فقط. وشعر اليابانيون في الستينات أنهم شعب يتمتع حقا بالازدهار الاقتصادي الواضح. واكتسح البلاد تيار استهلاكي جارف. وأخذ كل مواطن ياباني سواء كان من أبناء الريف أو المدن يتطلع إلى امتلاك الأجهزة الجميلة مثل الكاميرات، وأجهزة الستريو، والثلاجات والغسالات الكهربائية، وأجهزة التكييف وحتى السيارات. وكان اليابانيون يشعرون بدفء الافتخار ببلادهم، ذلك الإحساس الذي لم يسبق أن تملكهم هكذا منذ سنوات طويلة. كما أخذوا يستمتعون بنظرة الاندهاش والإعجاب التي تنظر بها دول العالم إليهم. وفي دورة الألعاب الأولمبية التي انعقدت في طوكيو عام 1964 كانوا يتباهون أمام الأجانب ببلادهم، وكذلك أثناء معرض أوزاكا الدولي في عام 1970. وكانوا يتحدثون عن أوقات الفراغ الناتجة من الازدهار الاقتصادي وكيف يقضونها في كثير من النشاطات الرياضية. فهم يرتادون ملاعب الجولف في حماس حيث يمارسون هذه

الرياضة، كما يمارسون رياضة التزحلق على الجليد، ولعبة الكرة الخشبية، وبعد أن خفت عمليات الرقابة المتبادلة انطلقوا إلى خارج البلاد للسياحة، بعد أن تجاوز إجمالي الناتج القومي بالنسبة للفرد الياباني مثيله في دول جنوب أوروبا، واقترب من ثلثي مثيله في الولايات المتحدة.

وقد ساعد على نمو إجمالي الناتج القومي، بالنسبة للفرد، تصميم الشعب الياباني على خفض معدل نموه السكاني، بعد انقضاء الفترة الأولى التالية للحرب مباشرة، والتي شهدت ازدهارا في إنجاب الأطفال، مثلما حدث في الغرب، نتيجة عودة الأزواج إلى زوجاتهم عقب سنوات طويلة من الابتعاد بسبب الحرب. لكن معدل المواليد سرعان ما هبط خلال الخمسينات والستينات إلى أن وصل معدل النمو السكاني إلى ١٪ سنويا، مع وعد بتثبيت عدد السكان عند رقم 135 مليون نسمة حتى عام 2000. وقويت الدعوة إلى تحديد النسل على المستويين العام والخاص، نظرا لغياب أي محاذير دينية. وحدث تغاض عن تنفيذ قوانين منع الإجهاض، وأسهم هذا كله في خفض نسبة المواليد، وإن كان السبب الرئيس هو السبب نفسه الذي نجده في كل مكان من العالم، وهو تحول المجتمع الياباني إلى مجتمع حضري تنجب فيه الأسرة النمطية طفلين فقط، حيث لا تكفي الشقة الصغيرة التي تسكنها في المدينة لأكثر من هذا العدد، فضلا عن أنها لا تستطيع الإنفاق على التعليم الجامعي لأبنائها سنوات طويلة. أما في الريف فقد انخفضت نسبة المواليد بالفعل انخفاضا كبيرا لأن معظم من بلغوا سن الإنجاب هجروا الريف إلى المدينة. ومهما كانت الأسباب فلم يعد اليابانيون- عموما-يواجهون مشكلة الزيادة السكانية التي كانوا يواجهونها في الثلاثينات على الإطلاق، لأن النسبة المحددة من الزيادة السكانية كانت بالنسبة للنمو الاقتصادي العملاق مجرد لقمة صغيرة.

وفي الوقت نفسه، كان النجاح الصناعي الياباني يغرق بمنتجاته أسواق العالم، من كاميرات آلات التصوير، وأجهزة المذياع، والتلفاز، والسيارات، والسفن، والصلب، وكل السلع الصناعية بأنواعها المختلفة. ومع اقتراب نهاية الستينات كانت اليابان قد أصبحت أول شريك، أو على الأقل ثاني أكبر شريك تجاري لكل بلد تقريبا في شرق وجنوب آسيا، وغرب المحيط الهادي، شيوعية كانت أو رأسمالية. وبدأت استثماراتها الضخمة تدخل

البلدان المجاورة لها، بل حتى في بلدان الغرب، وأصبحت مساعدتها للدول الأقل نموا مساعدات هامة، كما أصبح اشتراكها في المنظمات الدولية يمثل أهمية بالنسبة للجميع.

وأدّى تناقص المشاكل الاقتصادية في اليابان إلى تخفيف حدة الصراعات السياسية، وإن ظلت المواجهات الكلامية تتسم بأسلوبها العنيف. وبدا واضحا كيف يشعر اليابانيون من أبناء الريف بالرضا عن حياتهم، بينما تحول عمال القطاع الصناعي الخاص تدريجيا إلى قطاع يساوم مساومة جماعية من أجل مصالحه الاقتصادية، تاركا العمل السياسي المباشر لأصحاب الياقات البيضاء من موظفي وعمال الحكومة. وتحولت مظاهرات اليسار عند العمال سنويا، في عيد أول مايو، إلى شكل من أشكال الاحتفال الشعبي المحبوب، بينما أدى الاقتصاد المزدوج إلى بعض صور التضارب إلا أن الازدهار الاقتصادي العام، والتحكم المتزايد في سوق العمل، جعلا هذا التضارب أقل وضوحا. بل أكثر من ذلك، فالثراء الذي تمتع به أهل الريف، واتساع شبكة المواصلات والإعلام الهائلة وخصوصا التلفاز، أدت إلى إزالة كثير من الفروق الاجتماعية والثقافية التي كانت قائمة قبل الحرب بين المناطق الحضرية والريف المتخلف. وكان من المحتمل من دون هذا التقدم الاقتصادي العبقري ألا تحقق اليابان مثل هذا الاستقرار السياسي بعد الحرب، أو أن تحقق مؤسساتها الديمقراطية هذا النجاح.

واقترنت النهضة الاقتصادية القوية بإنجازات تقاربها، وإن لم تضارعها في المجالين الاجتماعي والثقافي. ونلاحظ أنه على الرغم من مرارة الجدل السياسي إلا أنه تولد شعور عام بأن اليابان أضحت المجتمع السعيد، أو المشرق الذي يطفح ببهجة «akarui»، وهي الكلمة التي يحب اليابانيون استخدامها، وقد حرص الشعب الياباني حرصا شديدا على التمسك بحقوقه التي كفلها له الدستور. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في تعداد سكان المدن إلا أن معدلات الجريمة استمرت في الانخفاض إلى أن وصلت-بالفعل-إلى نصف معدلات الجريمة في أي دولة صناعية كبرى من دول الغرب. أما بالنسبة لمشكلة المخدرات فلم تتعرض اليابان لتجربة هذه المشكلة، كما أننا نجد أن مستوى التعليم قد ارتفع بصورة كبيرة، بحيث يعتبر أفضل شهادة إحصائية تعبر عن الصحة الاجتماعية للشعب الياباني، ولم تعرف

اليابان-من الناحية العملية-مشكلة التسرب بين تلاميذ المدارس، بل زادت نسبة التلاميذ الذين يكملون السنوات الإثنى عشرة من التعليم الإلزامي، والذي ينقلهم إلى مرحلة التعليم في المدارس الثانوية التي بلغت نسبة التعليم فيها 90٪، وهي نسبة قد تمثل رقما قياسيا عالميا، ويواصل من بين هذه النسبة 30٪ من الطلبة ذوي الأعمار المتقاربة دراساتهم المتنوعة في التعليم العالي، وهي نسبة تزيد كثيرا عن مثيلتها في معظم الدول الغربية الأوروبية.

وفي المجال الثقافي، أيضا، شهدت اليابان ازدهارا ثقافيا في مرحلة حيوية من تاريخها، تمثل في الأعمال الإبداعية العظيمة، والحيوية المتدفقة في مجال الأدب والفن والموسيقى. وسرى في دماء هذه المجالات جميعا التراث الثقافي التقليدي في الوقت نفسه الذي أسهمت فيه اليابان في التيارات الثقافية العالمية إسهاما كبيرا. وعلى سبيل المثال، فبينما زادت الموسيقى اليابانية التقليدية قوة وتأثيرا عما كانت عليه منذ عشرات السنين السابقة، نجد أن الموسيقيين اليابانيين، وقادة الأوركسترا الذين يلعبون النموذج الموسيقي الغربي، قد حازوا استحسان العالم وإعجابه، وأصبح في طوكيو وحدها خمس فرق كاملة للأوركسترا السيمفونية المتخصصة. كما حققت السينما اليابانية شهرة عالمية طيبة. وحصل «كواباتا»، وهو من أشهر الكتاب اليابانيين الكلاسيكيين، على جائزة نوبل في الآداب في عام 1968.

ومع انحسار الحرب الباردة، ونمو روح الوفاق الدولي في أوائل السبعينات بين الولايات المتحدة والدول الشيوعية تحقق مناخ شعرت اليابان وهي تعيشه أنه مناخ دولي أكثر عذوبة. ومن ثم لم يكن مستغربا، في ظل هذه الأوضاع الدولية، أن تخف الأزمات السياسية في اليابان، وتخبو أسباب القلق القديم حول وضع اليابان ومركزها في العالم.

لكن النجاح الكبير الذي حققته اليابان، في معظم المجالات، ساهم في ظهور مجموعة كاملة من المشاكل الجديدة. فقد نتج من اندفاع اليابان للقيام بعمليات التصنيع بعد الحرب العالمية أن اعتدى اليابانيون على بيئتهم الطبيعية وسلبوا بكارتها، لتتحول إلى مناطق تعاني من الكثافة السكانية المفزعة والتلوث. وإذا كانت الشعوب في كل الدول الصناعية قد أدركت

هذا المشاكل البيئية وحاولت علاجها فإن اليابانيين وجدوا أنفسهم هكذا فجأة يواجهون ربما أفدح حالات التلوث البيئي والكثافة السكانية وأكثرها خطورة في العالم كله. غير أن الأمر بالنسبة لهم لم يكن سهلا لكي يحققوا ما حققوه خطوة خطوة في سياستهم الشاملة الخاصة بنموهم الصناعي، وهي السياسة التي كانت مقبولة من قبل. أما اليوم فقد وصل اليابانيون إلى مرحلة الإجماع العام على ضرورة التخفيف من أضرار وشرور ظاهرة التصنيع والتحضر هذه.

كذلك اكتشفت اليابان، بعد أن صارت دولة صناعية كبرى، أن الدول الأخرى تتوقع منها المزيد. فالدول الأقل نموا، وخصوصا دول شرق وجنوب شرق آسيا، تتوقع بل تطالبها بمعاملة أكثر سخاء في التعامل التجاري، وزيادة حجم معوناتها عما كانت تقدمه لها في الماضي، بما يتفق مع نموها الاقتصادي المتزايد. أما الدول الصناعية الأخرى، وخصوصا الولايات المتحدة، فتطالب اليابان بالمساواة في التبادل الاقتصادي، بدلا من اتباع السياسات المتشددة الخاصة بحماية منتجاتها، والتي نما في ظلها الاقتصاد الياباني نموا سريعا نتج منه فوائض تجارية هائلة. ومجمل القول: إن اليابان وجدت نفسها مضطرة لمزيد من المشاركة في نظام التجارة الدولية المفتوح الذي تعتمد عليه في رخائها ورفاهيتها.

ونتيجة لما سبق أخذت العلاقات الشاملة بين الولايات المتحدة واليابان في التغير. فبعد أن كانت الولايات المتحدة تشعر بثقة قوية في نفسها، وتنظر إلى اليابان بوصفها دولة تابعة ضعيفة وحليفا موثوقا به، حتى ولو كان تحالفها هذا على غير رغبتها، أخذت هذه الثقة الأمريكية في النفس تضعف وتقل كثيرا. أما اليابان فكانت بدورها تنظر إلى التزام الولايات المتحدة بحمايتها وكرم مساندتها بوصفها قضية مسلم بها، لكنها اليوم وضعت اعتمادها على الولايات المتحدة كشريك لليابان موضع التساؤل. فإلى أي مدى يمكن أن يصل انسحاب الولايات المتحدة من آسيا وغرب المحيط الهادي، بعد أن اهتزت صورتها عقب فشلها في فيتنام؟ لقد انتهت الثقة التي كانت قائمة بين اليابان والولايات المتحدة خصوصا بعد أن أعلن الرئيس نيكسون فجأة، في 15 يوليو 1971، سياسته الجديدة مع الصين، دون أن يقوم باستشارة الحكومة اليابانية، أو حتى إحاطتها علما، رغم

الوعود الأمريكية العديدة السابقة بأخذ رأي اليابان وإبلاغها إذا ما قامت الولايات المتحدة بهذه الخطوة. وقد أثارت «صدمة نيكسون» في عقول اليابانيين احتمال أن تصبح العلاقة الأساسية بين اليابان والولايات المتحدة في المستقبل علاقة تنافر أكثر منها علاقة تعاون وثيق، كالتي ظلت قائمة بينهما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وعلى ضوء هذا كله وجد اليابانيون أن الوقت قد حان لكي يعيدوا النظر بصورة دقيقة في وضع اليابان بين دول العالم.

وفي ظل كل هذه الاعتبارات المختلفة أدرك اليابانيون إدراكا جديدا مدى محدودية الموارد الطبيعية في العالم، والتي ظهرت عمليا مع حظر البترول العربي في حرب أكتوبر عام 1973. فاليابان تعتمد في ثلاثة أرباع احتياجاتها من الطاقة على البترول المستورد. وعندما ارتفعت أسعار البترول إلى أربعة أضعاف السعر السابق كانت ضربة للاقتصاد الياباني أدت إلى حدوث أعلى معدل تضخم يمكن أن تتعرض له دولة صناعية كبيرة أخرى. لكن الشيء الذي شكّل تهديدا أكبر بالنسبة لليابان كان تأثر اليابان الواضح بحرمانها من السلع الضرورية للحياة اليابانية نفسها. وعلى الرغم من أن الخبراء ظلوا-على مدى فترة طويلة-يحذرون ويبرزون أن الموارد الطبيعية والبيئية محدودة للغاية إلا أن أزمة البترول العربي هي التي جعلت العالم كله يشعر فجأة أنه معرض لخطر جديد، ولم يكن في العالم من هو أكثر من اليابان تعرضا لهذا الخطر. ومن ثم، بدت الظلال القائمة تخيم على مستقبل اليابان، التي أخذت تنادي بضرورة استخدام تلك الموارد الطبيعية استخداما واعيا حكيما.

أما فيما يتعلق بالتوازن السياسي القديم على الساحة الداخلية اليابانية فقد أخذ يختفي بعد تناقص الأصوات الانتخابية المؤيدة للحزب الليبرالي الديمقراطي، مع مرور الأعوام، تناقصا بطيئا ومنتظما، وفي الوقت نفسه بدأت المؤشرات تؤكد صعوبة حصول أي حزب ياباني على الأغلبية البرلمانية. وهكذا شهدت اليابان تلك الأوضاع التي لم يسبق أن واجهتها منذ أن استردت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، ودون أن يستطيع أحد التأكد من نتائجها. ولعلنا بعد أن قدمنا هذا السرد التاريخي نكون قد اقتربنا أكثر بمنظور واضح من حاضر اليابان. وها هو الوقت قد حان للانتقال إلى

بحث أوسع وأكثر تحليلا لكي نرى الصورة التي أصبحت عليها اليابان اليوم، وإلى أين تتجه دون أن تتوقف عند المشاكل ذات التفاصيل الكثيرة التي تعرضنا لها سريعا من قبل، لكي نصل إلى الأساس الأكثر شمولا.

الباب الثالث
المجتمع

12 التنوع والتغيير

لا شك أن ما سبق أن عرضناه بإيجاز عن الميراث التاريخي لليابان قد أبرز مدى التنوع الكبير والتغيير المتصل اللذين حدثا فيها. ويكفي هذا لتصحيح بعض المقولات السطحية التي يميل العالم الخارجي إلى وصف اليابانيين بها وصفا تجانبه الدقة ويغمطهم فيها حقهم. وربما تكون عزلة اليابانيين وإحساسهم الدائم بالتمييز من الأسباب التي عرضتهم لمثل هذه القوالب التفسيرية. وكم نظر إليهم العالم الخارجي وكأنهم فهود بشرية لا يغيرون مواقعهم إطلاقا، على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول ماهية هذه المواقع بالتحديد، وفقا للزمن والزاوية التي ينظر إليهم من خلالهما.

وفيما سبق كان بعضهم يرى اليابانيين مجرد أجيال كاملة من حاشية وسيدات في البلاط الإمبراطوري مرهفي المشاعر، كما صورتهم رواية «جنجي» الشهيرة، أو شعب من أبناء العصور الوسطى من فناني ديانة «زن»-(Zen)، أو كما صورهم الأدب الشعبي الرقيق الذي جذب اهتمام «لافكاديو-هيرن» في أواخر القرن التاسع عشر. أما الآخرون فكانوا يرونهم نسخة عصرية منقحة من طبقة الساموراي المتعجرفة المرتبطة بنظام الحكم، والتي

كانت تهتم اهتماما دقيقا بكل أشكال الرسميات في عصر توكوجاوا. لكننا إذا ألقينا نظرة عامة على البلدان المجاورة لليابان، من بلدان شرق آسيا، وجدنا أنها كانت كلها خاضعة لسيطرة الزعماء الإقطاعيين من العسكريين، كما خضعت أيضا للغزوات الوحشية التي شنها الجيش الياباني ضدها في الأزمنة الحديثة. والغريب أن اليابانيين يتميزون بصورة خاصة أكثر صعوبة، تتناقض مع مضمون العسكرية، وإن شابهتها من حيث التعصب الفردي. هذا القالب الذي يمكن النظر من خلاله إلى اليابانيين يجعلهم يبدون كأنهم «حيوانات اقتصادية» أو شعب يتمتع بكفاءة في التنظيم لا يمكن مقارنتها بكفاءة أي شعب آخر، فضلا عن قسوتهم المطلقة في استعدادهم للتضحية بكل شيء من أجل تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

وعندما نلقي نظرة موجزة على تاريخ اليابان ينبغي علينا أن نبرز كيف تغير اليابانيون مع الزمن أكثر من أي شعب آخر، وكيف كان هذا التغيير أكبر كثيرا من أي تغيير حدث لعديد من الشعوب الأخرى، لأن استجابتهم للأوضاع الخارجية المتغيرة بلغت أقصى حد. وإنه لأمر طبيعي أن يتفوق اليابانيون على غيرهم في استمرار خصائصهم الثقافية والإصرار على الاحتفاظ ببعض هذه السمات أكثر من غيرهم، وإن كان التغيير الذي يحدث عندهم ليس أكبر مما يحدث في أي مكان آخر من العالم. ويختلف اليابانيون المعاصرون عن أسلافهم. فهم لا يتمسكون بأنماط الفرسان الإقطاعيين، أو الساموراي البيروقراطيين من عصر توكوجاوا، أو العسكريين قبل الحرب العالمية الثانية. إنهم اليوم ليسوا أكثر من السويديين الذين يتمسكون بتقاليد الفرسان القدماء «الفايكنج»، أو بالغزوات العسكرية السابقة التي حدثت في الماضي البعيد، وليسوا أكثر من الألمان في انقساماتهم السياسية في العصور الوسطى، أو في تجربتهم النازية في العصر الحديث، بل ليسوا أكثر من الأمريكيين في تراثهم البروتستانتي المتزمت، أو تقاليدهم الخاصة بالعزلة. فاليابانيون قد تغيروا-حقا-تغيرا كبيرا منذ الحرب العالمية الثانية، وظهر هذا التغيير في كثير من أساليب الحياة الأساسية التي كانت سائدة في الثلاثينيات، تماما كما حدث لها من تغيير كبير في فترة الثلاثينات عما كانت عليه منذ نصف قرن سابق، وبالدرجة نفسها التي تغيرت بها في أواخر القرن التاسع عشر عما كانت

عليه قبل ذلك، وهكذا كلما نظرنا إلى فترة من تاريخهم بالمقارنة بفترة سابقة عليها عبر التاريخ.

وعلى الرغم من التبسيط الذي يتسم به عرضنا لتاريخ اليابان إلا أنه يكشف كيف أن المجتمع الياباني ليس بالمجتمع الموحد البسيط، وإنما هو مجتمع شديد التعقيد، ورغم الحقيقة المعروفة عن الشعب الياباني كشعب يتميز بتجانسه الثقافي إلا أننا نرى اختلافات كبيرة في مواقف وأساليب الأجيال المختلفة من الشعب الياباني الذي بلغ تعداده مائة وخمسة عشر مليون نسمة. وتبدو مظاهر التنوع والاختلاف واضحة بين الشاب المراهق والشيخ البالغ من العمر ثمانين عاما، وبين العامل الذي يتقاضى أجره باليومية والموظف الكبير الذي يعمل في مؤسسة حكومية، وبين موظف حسابات في مصرف من المصارف والفنان، حيث تتسم مواقف وأساليب كل هذه النماذج بالتنوع والاختلاف، تماما كما هو الحال بالنسبة لأمثالهم في أي بلد غربي. ومن ثم فإن ما يقال عن اليابان بصفة عامة قد لا ينطبق على كثيرين من أفراد الشعب الياباني، بل قد يكون متناقضا تماما لما يكون عليه الآخرون.

ومهما كان الأمر فرغم التعقيد الذي يتسم به الشعب الياباني، والتغيرات السريعة التي طرأت عليه وشملت اليابان كلها، فقد بذل المراقبون الأجانب جهدا كبيرا للوصول إلى خاصية واحدة، أو مجموعة مترابطة من الخصائص التي تميز الشعب الياباني، لتكون بمثابة الباب الذي يقفون أمامه ويقولون: «افتح يا سمسم» ليروا من خلاله كل ما يكشف الصورة التي تبدو عليها اليابان اليوم، وتلك التي كانت عليها في الماضي. وحتى اليابانيين أنفسهم قد حاولوا أيضا بصورة مستمرة اكتشاف أنفسهم بوعيهم الذاتي، ربما لأنهم مثل الأجانب يدركون أن بلدهم بلد فريد، الأمر الذي قد يكون الحافز للوصول إلى تفسير ولو بسيط لهذا التفرد.

فإذا رجعنا إلى الماضي نجد أن اليابانيين كانوا يفسرون كل شيء في بلادهم من خلال نهج الأباطرة المتصل منذ القدم، على الرغم من أن الصورة التاريخية التي نرسمها لليابانيين تظهر أن ذلك النهج القديم ليس له علاقة بمعظم ما يحدث في اليابان من تطورات إلا في أقل القليل. وهذا يبدو واضحا في رواية «روث بنديكت» (Roth Benedict) المعروفة باسم. «زهرة

الأقحوان والسيف»، وهي عمل روائي رائع صدر عام 1946، مزجت فيه الكاتبة مبادئ الساموراي الأخلاقية التي كانت سائدة في عصر توكوجاوا بالمواقف الجديدة التي برزت في الثلاثينات، فقدمت صورة رائعة للترابط الياباني. وعلى الرغم من أن هذه الصورة اتسمت بنفاذ بصيرة الكاتبة فيما يتعلق ببعض جوانب التكوين النفسي لليابانيين إلا أنها لم تكن هي الصورة الدقيقة التي تصور اليابانيين على ما هم عليه اليوم. وقد حاولت الكاتبة «شي ناكان»[1] أن تحلل المجتمع الياباني في فترة تاريخية قريبة نسبيا، من خلال الدور الرئيس الذي تلعبه المجموعات الإدارية فيما يطلق عليه القطاع الرأسي من المجتمع ومقارنته بالقطاع الأفقي منه. أما «تاكيو دوي»[2] فقد حددت تحديدا دقيقا المكوّن الحاسم لمعنى «الاعتماد» في العلاقات البشرية. إن هذه النظرات التي حاولت النفاذ إلى أعماق المجتمع الياباني من وجهة نظر فردية يمكن أن تحفز اليابانيين دون أن تضللهم كثيرا، ذلك لأنهم يعرفون أنها لا تعدو أن تكون دلالات خاطفة على واقع أشد تعقيدا مما يبدو في ظاهره. بيد أن هذه التفسيرات ذات البعد الواحد قد تبدو في نظر الأجانب تفسيرات غير واضحة. ذلك لأن المجتمع الياباني مجتمع مركب، يتألف من عناصر شديدة التباين، حتى أن بعضها لا يتسق مع البعض الآخر تماما ولكنها جميعا عرضة للتغيير.

لكن السرعة التي يحدث بها التغيير تجعل القدرة على التحليل الدقيق- دون شك-أمرا صبا. وبالنسبة لي شخصيا كنت منذ فترة طويلة أتأمل اليابان وأراقب تطورها، وأكتب عنها قبل أن أدرك بدقة هذه المشكلة. لذلك فإن أي حكم عام يفسر الأحداث تفسيرا صحيحا تماما، في عقد من العقود، قد تشوبه أخطاء في العقد الثاني، ثم يصبح لاغيا تماما في العقد الذي يليه. فقد كانت ملامح الحياة اليابانية الأساسية في الثلاثينات تبدو مختلفة تماما عنها في العشرينات، وأصبحت أكثر اختلافا في الخمسينات والسبعينات. فالشاب الياباني الذي تلقى تعليمه العام منذ الحرب العالمية الثانية يبدو كأنه نسل جديد تقريبا إذا ما عقدنا المقارنة بينه وبين الكبار

---

(1) Chi Nakane- من كتابها المجتمع الياباني- صدر عن بيركلي، من مطبوعات جامعة كاليفرنيا- 1970.

(2) Takeo Doi- من كتابها «تحليل الاعتماد» (طوكيو طبعة كوداشا الدولية، لعام 1973).

الذين عاشوا قبل الحرب العالمية. ومن الصعب أن يتنبأ أحد بما سوف تصبح عليه اليابان في المستقبل. وإذا ما عدنا بالذاكرة إلى حجم التغيير الذي شمل الحياة والأوضاع الأمريكية عبر عشرات السنين المتوالية، منذ الحرب الأهلية الأمريكية، نستطيع أن ندرك إلى أي مدى تغير اليابانيون خلال تلك الفترة نفسها بعد أن عاشوا في ظل تحولات في محيطهم الخارجي أضخم وأكثر فجائية كثيرا، كما عاشوا في الداخل تحولات ألحقت بهم صدمات نفسية عنيفة. وأخيرا لا يتبقى أمامنا من تحليل المجتمع الياباني سوى مشكلة أخيرة، وهي عدم ثبات الوضع الذي ننظر من خلاله إلى اليابان. فإن أي دراسة لليابان، مثل هذه الدراسة التي أقوم بها، ما هي إلا دراسة مقارنة لا مناص منها، ذلك لأننا لا نستطيع أن نفسر أمورا كثيرة في اليابان، صغيرة كانت أو كبيرة، دون أن نكون متأثرين ببعض المعايير التي يمكن أن نحكم بها على هذه الأمور. لكن ما هي-يا ترى-أداة القياس تلك التي يمكن أن نقيس بها، علما بأنه لا يوجد اثنان من الأمريكيين يستطيعان أن يحكما على الأمور بالمعايير نفسها. وإذا أشركنا شخصين آخرين من الأوروبيين الغربيين وجدنا التباين في نظرتهما للأمور أكبر كثيرا. وكما هو الحال في أي مكان من العالم تظل النماذج المعيارية في حالة تغير مستمر. وعلى سبيل المثال كان الغربيون في القرن التاسع عشر يشعرون بالاشمئزاز من التحرر الياباني بتعرية أجسادهم، بينما اختلفت المعايير اليوم فأصبح الغربيون يرون اليابانيين محافظين، بل مبالغين في الاحتشام. وتحولت صورة اليابانيين من شعب يجيد إشعال الحروب، وصورة الأمريكيين من شعب محب للسلام في الثلاثينات إلى صورة مختلفة تماما. وتحولت صورة كل منهما في الماضي إلى مجرد صورة ذهنية تقريبا. ونستطيع أن نشبه هذا الأمر كما لو أننا نقيم علاقاتنا دائما مع سحابة واحدة سريعة الحركة دوما، ومرتبطة بسحابة أخرى خاضعة مثلها للحركة والتغير. ولعل أفضل ما يمكن أن نأمله من مثل هذا الوضع هو استخلاص بعض النتائج التقريبية. وأيا ما كان يقال عن الشعب الياباني وما يفعله هذا الشعب، يظل اليابانيون شعبا شديد التمييز. إنها حقيقة لا يختلف عليها اثنان، رغم التقاء اليابان مع الغرب في سمات معينة نتجت عن اشتراكهما في التكنولوجيات الحديثة. ولا شك أن معظم التوجهات الأساسية في اليابان

تنطلق من التوجهات نفسها التي نجدها في الولايات المتحدة وأوروبا، وهي التوجهات التي يتسع من خلالها التباين الفردي في كل سمة خاصة، والذي يصل في اليابان إلى المدى نفسه الذي وصل إليه في الغرب. ويبدو هذا التباين واضحا على سبيل المثال بين فرد شديد الجرأة وآخر شديد الخجل، ومن فرد شديد الطموح إلى فرد شديد السلبية، ومع ذلك كله يظل اليابانيون يحتفظون بمعدل من المعايير التي تحكم سماتهم الخاصة بهم، وهي المعايير العامة السائدة في الدول الغربية. وأكبر دلالة على هذا أن تلك المعايير المختلفة ما هي إلا ثمرة خلفيات تاريخية طويلة ممتدة عبر السنين، وبالتالي فاحتمال انتقال هذه الخلفيات التاريخية إلى المستقبل قائم أيضا. وقبل مائة وخمسين عاما قام «توكيفيل» (Toqueville) بمحاولة لتعريف الأوروبيين بالأمريكيين في ذلك الوقت، فوضع تعميمات معينة لا يزال بعضها صالح للاستعمال حتى يومنا هذا. لكن هذا الذي فعله توكيفيل منذ قرن ونصف قرن لا يستطيع أحد أن يأمل في حدوث مثله بالنسبة لليابان، ذلك البلد الذي يتحرك بسرعة أكبر كثيرا من غيره، في هذا العصر شديد التقلب. ولكن إذا حاولنا أن نصف المجتمع الياباني كما هو عليه اليوم استطعنا أن نكشف فيه عن بعض السمات والخصائص المباشرة والمستمرة دائما.

إن الشيء الوحيد المؤكد هو أن المجتمع الياباني مجتمع شديد التركيب، يتغير تغيرا سريعا لكي يتلاءم مع أي نموذج متناسق ومنضبط. ولمثل هذا المجتمع خصائص معينة تتداخل معا، في سلاسة، مع خصائص أخرى لا يتدخل بعضها مع بعض. لهذا فسوف أقدم في أحد فصول هذه الدراسة عن المجتمع الياباني تحليلا لخصائص هذا المجتمع التي يتناسب بعضها مع البعض الآخر، لكي أصل من تلك العناصر الجوهرية لخصائص المجتمع الياباني إلى المظاهر الخارجية التي تعكسها، أما بالنسبة للخصائص الأخرى فسوف أتناولها من خلال جوانبها البارزة في المجتمع مثل التعليم، والأعمال، والديانة لكي نرى ماذا يمكن أن تكشفه لنا عن الحضارة اليابانية المركبة المتباينة، وعن البنية الاجتماعية المستقرة تحت السطح الخارجي. وأحسب أنني مع استخدامي لهذا المدخل المزدوج، ربما أحقق أفضل النتائج في استخلاص الحقائق المركبة عن اليابان المعاصرة، تاركا المتناقضات عديمة الأهمية، وكذلك العناصر المتصارعة في المجتمع الياباني.

13 الجماعة

أعتقد أنه من المفيد أن نبدأ بتحليل عنصر التوازن بين الفرد الياباني والجماعة. إذ من المعروف أن الجنس البشري يتكون من أفراد، لكن كل فرد يولد ويعيش معظم سنوات عمره في سياق جماعي. كما أن المجتمعات المختلفة يختلف بعضها عن بعض في مدى اهتمامها وتركيزها النسبي على كل من الفرد والجماعة. لكن الأمر المؤكد تماما بالنسبة للاختلاف بين اليابانيين من ناحية، والأمريكيين أو الغربيين بصفة عامة من ناحية أخرى، هو اختلاف له دلالته الكبيرة. إنه ميل اليابانيين الشديد للاهتمام، والتركيز على الجماعة على حساب الفرد.

فاليابانيون في معظم الأحوال يقومون بأعمالهم-أكثر من الغربيين في مجموعات، وهم على الأقل يدركون تماما أنهم يعملون بهذا الأسلوب الجماعي. وبينما نجد الغربيين يؤكدون على الاستقلال والفردية نجد معظم اليابانيين يشعرون بالرضا والراحة وهم متماثلون في ملبسهم وسلوكهم وأسلوب حياتهم، حتى في تفكيرهم بمعايير الجماعة. واليابانيون يحرصون على سمعتهم أو «صون ماء الوجه» وهي عبارة صينية الأصل، وإن

كانت تستخدم عالميا أيضا، لكنها مستقرة في عقول اليابانيين. فكل فرد من الشعب الياباني يهتم قبل كل شيء بهذه السمعة أو «صون ماء الوجه» أمام بقية أفراد الجماعة التي ينخرط حياتيا معها.

وحقيقة الأمر أن بعض ما يبدو من اختلاف بين اليابان والغرب هو في حقيقته اختلاف أسطوري وهمي أكثر منه اختلافا حقيقيا، ذلك لأننا في الغرب أضفينا على مفهوم الفرد المستقل صفة الكمال، قبل الله والقانون والمجتمع، لدرجة أننا صرنا ننظر لأنفسنا وكأننا أفراد منعزلون أكثر كثيرا مما تسمح لنا به الحقائق. لكن الواقع السائد في اليابان يفرض على اليابانيين ممارسة عكس هذا المفهوم.

فانتساب الفرد للفريق أو الجماعة من أهم الأمور في اليابان. كما أن حب اليابانيين لتأكيد انتمائهم للجماعة قد يفوق الواقع نفسه. فهم يحاولون تفسير كل شيء في إطار هذه الانتماءات، مثل تفسيرهم لانحياز اتهم الشخصية السياسية المعروفة باسم «هابا تسو»، أو للعلاقات الأسرية المتشابكة، أو «الشلل الجماعية»، أو «الأكاديمية» المعروفة في اليابان باسم «جاكوتسو»، أو تقديم الرعاية، أو التوصية بشخص ما. ويقيس اليابانيون كل شيء ذا قيمة أو وزن بدرجة ارتباط الفرد بالجماعة، وليس بالقدر الذي يتمتع به من قدرات فردية وكفاءة. غير أن الواقع الفعلي في اليابان والغرب ليس بتلك الدرجة من الاختلاف الكبير الذي تصوره الخرافة الأمريكية، والتي توحي بأن المثل التقليدي الأعلى الياباني هو تجرد الفرد من ذاته واندماجه في الجماعة.

لكن الواقع غير ذلك تماما، فكما هو الحال في كل مكان نجد أن التوازن بين الفرد والجماعة في حالة تغير مستمر، بل إن هناك من المؤشرات ما يؤكد على أن هناك نقاط التقاء بين اليابان والغرب في هذه النقطة بالذات. فإذا نظرنا إلى الغرب وجدنا أن التكنولوجيا أفرزت أوضاعا زادت فيها درجة استقلال الأفراد اقتصاديا، واستقلالهم عن أسرهم وعن المجموعات الاجتماعية الأخرى بدرجة أكبر كثيرا مما كانوا عليه في العصور السابقة. ولقد بلغ تيار الفردية في الغرب درجة من التطرف نتج منه وضع أصبحت فيه الحياة في المدينة موحشة تتسم بالانعزالية، الأمر الذي جعل الغربيين يتوقفون عند هذه الظاهرة، بل أخذوا يتلمسون العودة إلى علاقات

جماعية أكثر ترابطا مرة أخرى. أما في اليابان فقد تجاوزت تأثيرات التكنولوجيا الحديثة الدرجة المعقولة كثيرا، فكان لها التأثير العام نفسه الذي حدث في الغرب، فإذا بالتركيز على الجماعة يخف إلى حد ما لصالح الفرد.

وعندما واجه اليابانيون، في بادئ الأمر، تكنولوجيا الغرب المتفوقة دخلوا في تحد مع أنفسهم بفكرة أنهم سوف يلحقون بالعلم الغربي، ولكن بأخلاقياتهم وقيمهم الشرقية. وهذا هو المفهوم نفسه الذي نجده أيضا عند الصينيين والشعوب الآسيوية الأخرى. لكن اليابانيين أدركوا سريعا عدم وجود خط فاصل محدد بين التقنيات والمؤسسات الحديثة وبين القيم، فقد رأوهما كلا واحدا لا يتجزأ. وكان «فوكوزاوا يوكيشي»، الذي لعب دورا رائدا في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر لتعريف اليابانيين بالغرب، كان قد أكد على عنصر اعتماد الفرد على النفس بوصفه سر نجاح الغرب. وقد أثر في الفكر الياباني في تلك الفترة تأثيرا كبيرا كتابان ترجما إلى اللغة اليابانية هما «كتاب الاعتماد على النفس» للكاتب الأمريكي «صامويل سمايلز» والآخر كتاب «عن الحرية» لجون ستيوارت مل.

لقد أدرك القادة اليابانيون في عصر دولة «الميجي» ضرورة التركيز على الفرد، فتخلصوا سريعا من القيود الطبقية القاسية، بل تخلصوا من النظام الإقطاعي كله، وجعلوا كلمة «المواطنة» مرادفة للأفراد دافعي الضرائب، والذين يتلقون التعليم الشامل ويؤدون الخدمة العسكرية. لذلك فقد تضمن دستور عام 1889 المواد الدستورية التي تكفل حقوق الأفراد حيث تحددت في مواد قانونية صريحة. وعندما بدأت اليابان عمليات التصنيع أخذت الحريات الفردية الاقتصادية تنمو شيئا فشيئا كما هو الحال في الغرب. وعند وضع دستور عام 1947 زادت الحقوق الفردية المحددة والتي لا تخضع لأي قيود، والتزمت بها المحاكم منذ ذلك الحين التزاما شديدا. وهكذا نرى كيف تحقق التوازن بين الجماعة والفرد، ذلك التوازن الذي بدا واضحا في اليابان خلال القرن الماضي. ورغم هذا التوازن إلا أننا نجد اختلافات كثيرة ما زالت قائمة بين اليابان والغرب في كثير من المواقف والأوضاع.

كانت هذه الاختلافات بالغة الوضوح في الأسرة اليابانية، لكنها اليوم

تلاشت إلى حد بعيد. فالأسرة اليابانية القديمة والمعروفة باسم (ie) كانت قبل العصر الحديث تتكون من عدد من الأسر الفرعية التي تخضع جميعها لسلطة الأسرة الرئيسة أو الأسرة الأم. بل إن هذه الأسرة كانت تضم أيضا، علاوة على الأسر الفرعية، أعضاء آخرين من الأقارب ذوي الصلات البعيدة، أو حتى من غير الأقارب على الإطلاق. وقد أعطى ذلك النظام الأسري للأب سلطة مطلقة على جميع أفراد الأسرة. كما أعطى في حالات أخرى هذه السلطة المطلقة نفسها لمجلس العائلة. وقد اتخذ ذلك الشكل الأسري أبرز صوره بين طبقة الفرسان الإقطاعيين ذوي النفوذ والتجار الأثرياء، ومجموعات معينة من الفلاحين.

والواقع أن هذا النظام الأسري لم ينته تماما في العصور الحديثة، بل ظلت آثاره موجودة في المجتمع الياباني بصورة أو بأخرى. لكن معظم اليابانيين-بصفة عامة-كانوا يلتزمون قبل العصر الحديث بنموذج أسري أكثر بساطة من ذلك النظام سالف الذكر، وهو نموذج الأسرة التي يستمر فيها الابن الأكبر هو وزوجته يعيشان في بيت الوالدين لكي يرث بعد أبيه مزرعته، أو العمل الذي كان يمارسه بعد إحالته على التقاعد.

والأسرة اليابانية الحديثة لا تختلف كثيرا في هيكلها عن الأسرة الأمريكية، وإن كانت الأولى تميل بشدة إلى إحياء نظام «بيت العائلة». واليابانيون لم يهتموا على الإطلاق بتقديس أسلافهم كما كان الوضع في المجتمع الصيني. ويحتفظ اليابانيون بلوحات معدنية أو خشبية مدون عليها أسماء أقرب الأجداد يحفظونها في المعابد البوذية إلى أن يتسلمها أحد أبناء الأسرة، وهو عادة الابن الأكبر الذي يرمز إلى استمرارية الأسرة، بينما يقوم الأبناء الأصغر سنا بتكوين أسر أخرى منفصلة عن الأسرة الرئيسة أو الأسرة الأم. وأحيانا يستمر الآباء الذين تقاعدوا في الإقامة مع الابن الأكبر وأسرته بعد تسلمه لوحة الأجداد، سواء ورث هذا الابن عن أبيه مزرعته أو عمله، أو لم يرث شيئا. وفي بعض الحالات يكون للأسرة القادرة ماديا منزل آخر متاخم لمنزل الأسرة الرئيسة، أو حتى جناح عائلي منفصل يقيم فيه أولئك الآباء المتقاعدون. إن ذلك الوضع الاجتماعي لا يمثل فقط العادات اليابانية القديمة، وإنما هو أيضا ضرورة فرضتها الظروف الاقتصادية المتمثلة فيما يحصل عليه الأب المتقاعد من معاش

بسيط يجعل من إقامته مع ابنه ضرورة وليس اختيارا، لكي يتمكن من الاستفادة بالمنافع الاجتماعية والاعتماد على إعالة الابن، وهو الوضع الذي لا نجده في الغرب. لكن لأن الشقق في المدن ضيقة وصغيرة جدا فكثيرا ما يحول هذا السبب دون إقامة الآباء مع أبنائهم وهو ما يحقق لزوجة الابن الشعور بالارتياح. ورغم مقاومة الزوجات مجاملة الأزواج لآبائهم في هذا الصدد إلا أنه ما زال ثلاثة أرباع عدد الآباء الذين تقاعدوا يعيشون مع أبنائهم بالرغم من زيادة التكدس في أعداد سكان المدن بصورة سيئة. وفي عام 1975 زادت نسبة العجائز من سكان المدن حتى وصلت إلى 8٪ لتتحول مشكلة إقامة المسنين والعجائز في معيشة منفصلة عن أبنائهم إلى مشكلة من المشاكل الخطيرة التي تواجهها اليابان اليوم.

وإذا عقدنا مقارنة بين الأسرة النواة اليابانية المعاصرة ومثيلتها الأمريكية وجدنا أن الأولى أقل تفككا. فالسلطة الأبوية في الأسرة اليابانية أقوى بصفة عامة، والروابط الأسرية فيما بينها أكثر تماسكا. لكن هذه الفروق بين الأسرة اليابانية والأسرة الأمريكية ليست بالفروق الهيكلية. ذلك لأنه باستثناء بيت العائلة الأم في اليابان نجد علاقات القرابة بين الأعمام والعمات، مثلا، وأبناء العم علاقات متباينة غير واضحة تماما مثلها في ذلك مثل العلاقات في الولايات المتحدة. وتذكرنا «الأسرة النواة» في اليابان بالأسرة النواة الأمريكية التي كانت معروفة قبل خمسين عاما مضت. فالاختلافات بين الأسر الأمريكية والأسر اليابانية اختلافات وفروق في درجة العلاقات أكثر منها في نوعية هذه الأسر. فنحن نجد أن التوجهات الاجتماعية في كل من البلدين تسير في المسار نفسه تقريبا نحو وحدات أسرية أصغر، وروابط عائلية أقل إلزاما.

أما الاختلاف الواضح بين اليابان والغرب فإنا نجده في التجمعات خارج بناء الأسر. وحتى فيما قبل العصر الحديث كانت لهذه التجمعات مكان الصدارة والأسبقية على الأسرة على الرغم من استخدام كلمات مشتقة من الأسرة لوصف هذه العلاقات أحيانا. فالحاكم-مثلا-كان يسمى «أبا» أي أنه «أب لكل الناس» وظل رئيس العمل حتى يومنا هذا في اللغة العامية اليابانية يسمى «أويابوم» (Oyabum) ومعناها «في مقام الوالد»، كما يسمي مرؤوسيه باسم «كوبوم» (Kobum) أو في «مقام الابن»، كما تعني كلمة

«أوشي» في أحاديث التعامل اليومي (من الداخل)، ثم صارت تعني «بيت الإنسان» أو «بيت أسرته»، وتستخدم أيضا استخداما شائعا كمرادف لكلمة «الشركة» التي ينتمي إليها الفرد. غير أن أهم نقطة تجدر الإشارة إليها هي أن الوحدات الاجتماعية التي كانت تتكون من المجموعات الأساسية حتى في العصور الوسطى لم تكن وحدات على أساس القرابة والنسب، لكنها كانت وحدات اجتماعية تمثل القرية الزراعية التي يشترك أهلها في مصادر المياه التي تروي حقول الأرز، ويتعاونون معا في دفع الضرائب وحل المشاكل الإدارية الأخرى، أو وحدات على مستوى أكبر تنسب إلى الحاكم الصارم، أو الوحدات التابعة للمجتمع الإقطاعي. ولا شك أن المجموعات التي تقوم بمثل هذا الدور الكبير في المجتمع الياباني اليوم هي صدى للوحدات الاجتماعية سالفة الذكر أكثر من كونها وحدات تمثل الأسر اليابانية.

وحتى اليوم فإن المجموعة القروية الأصلية القائمة على أساس مجموعة الأسر الريفية لا على الأفراد ما زالت مجموعة قوية رغم كونها صغرى وحدات المجتمع الياباني ككل بالنسبة لما كانت عليه في الماضي. وقد تراجعت هذه الوحدة الاجتماعية القائمة بذاتها، حتى في الريف الياباني، بعد أن سحبت الاهتمام منها الوحدات الاجتماعية الكبرى مثل التعاونيات الزراعية الأكبر حجما، أو الوحدات الإدارية الريفية التي تتكون من عدد من القرى الصغيرة العادية بهدف رفع مستوى كفاءتها. ويطلق على هذه الوحدات الريفية الإدارية الكبرى اسم «مورا» أي «قرية»، بينما تراجعت القرية الأصلية لتصبح «كفرا من الكفور» وتعرف اليوم باسم «بوراكو»، أي «الكفر» بتسكين الفاء.

أما بالنسبة للأغلبية العظمى من اليابانيين، غير المقيمين في القرية، فتمثل لهم الجمعيات المنتشرة في المدن الصغيرة المجاورة أهمية كبيرة. وقد تحولت تلك الجمعيات إلى جمعيات كبيرة بعد أن أشرفت عليها الحكومة اليابانية في الثلاثينات، وأثناء سنوات الحرب لتكون أداة لسيطرة الحكومة سياسيا واقتصاديا. ومهما كان الأمر فالتباين كبير بين المجموعات الأخرى التي تشكل الوحدات الكبيرة الهامة القائمة بذاتها، والتي من بينها «المؤسسة» التي يعمل بها المواطن الياباني، وهي من أهم تلك الوحدات تقريبا.

والوظيفة في اليابان لا تعتبر مجرد نظام تعاقدي من أجل الحصول على أجر ثابت، لكنها بالنسبة للمواطن الياباني تعني بالفعل تحديد هويته داخل كيان اجتماعي أكبر. وبمعنى آخر تمثل الوظيفة بالنسبة للمواطن الياباني شعورا بالرضا لأنها جزء من كيان أكبر مهم. والوظيفة لا تتوقف على الإطلاق سواء كانت في مجال الإدارة أو الأعمال إلا مع سن الإحالة إلى التقاعد. وفي كل الأحوال فالوظيفة تحقق الإحساس بالأمان، علاوة على الشعور بالفخر بالمؤسسة التي يعمل بها الياباني وولائه لها. ومن النادر حقا أن يشعر الفرد الياباني، بذلك الشعور السائد في الغرب، بأنه إنسان غير مهم في مجتمعه وكأنه مجرد ترس من تروس آلة أكبر. أي أن الياباني لا يشعر أبدا بفقدان هويته، بل يتمتع جميع العمال والموظفين اليابانيين بذلك الإحساس الرائع بالافتخار بالشركة أو المؤسسة التي يعملون بها، وخصوصا إذا كانت من الشركات الكبرى الشهيرة. ويبلغ حب اليابانيين للمكان الذي يعملون به درجة تجعلهم يؤلفون الأغاني الخاصة به ينشدونها في حماس كبير، كما يضعون الشارات الخاصة بشركتهم على صدورهم بكثير من الافتخار.

وإذا كان الأمريكي يحب أن يرى نفسه فردا مستقلا يتمتع بمهارة خاصة. كبائع مثلا، أو محاسب، أو سائق لوري، أو ميكانيكي قطارات، وعلى استعداد دائم لأن يبيع مهارته هذه لمن يدفع أجرا أكبر، إذا كان هذا ما يحبه الأمريكي فإن الياباني على عكس ذلك يحب أن يرى نفسه عضوا دائما داخل شركة أعمال، مثل مؤسسة «ميتسوي للتجارة»، أو مؤسسة ميتسوبيشي للصناعة الثقيلة، أيا ما كانت الوظيفة التي يشغلها. وهذه الروح تنطبق على مجموعات العمل الأخرى: مثل العمل في الوزارات الحكومية المختلفة. وسوف نرى، فيما بعد، كيف كان لتحديد هوية العامل داخل مجموعة عمله أعمق الأثر في كيفية إدارة الأعمال والاقتصاد الياباني.

وتنتشر في اليابان أنواع أخرى عديدة من المجموعات في الأعمال اليابانية. فهناك مجموعات تمثل أصحاب الأعمال، وأخرى تمثل تجار التجزئة الصغار، بداية من صغار الباعة الذين يجوبون الشوارع والأحياء، إلى الاتحادات الكبرى على مستوى الأمة كلها، التي تمثل أضخم المصارف، أو منتجي الصلب. وتنتشر هذه الاتحادات الكبرى في طول البلاد وعرضها،

وتعتبر من أهم سمات المجتمع الياباني. وتتجمع كل هذه الجمعيات والاتحادات معا في شكل هرمي لتكون منظمات وطنية متكاملة وفعالة، تصل إلى قمتها عند الغرفة التجارية اليابانية للأعمال الصغيرة، أو في اتحاد المنظمات الاقتصادية المعروفة باسم «كيدانرن» (Keidanren)، وهو اتحاد شركات الأعمال الكبرى، والأطباء أيضا، وأطباء الأسنان وكل المهنيين الآخرين ينتظمون داخل تنظيمات مترابطة قوية. والشيء نفسه بالنسبة للتعاونيات الزراعية، واتحادات العمال الفدرالية الخ. وخلاصة القول، نستطيع أن نقول: إن المواطن الياباني هو«أكثر إنسان منظم في العالم بصورة مثلى لا نظير لها تقريبا».

كذلك نجد مناطق أخرى هامة يحقق المواطن الياباني بداخلها هويته الجماعية مثل المدارس والكليات الجامعية بصورة خاصة. وإذا كان الأمريكيون يتحدثون عن الجامعة التي تخرجوا فيها بشعور جارف من الحنين فإن الروابط التي نشأت أيام الدراسة بالنسبة للياباني ربما تكون أكثر أهمية، لأن الشهادات الجامعية غالبا ما تؤثر في نوعية الوظائف التي يشغلها الخريجون في شركات الأعمال. والمثل الأعلى بالنسبة لمعظم الجامعات اليابانية هو أن تكون هيئة التدريس بها من خريجيها فقط دون أي استثناء وقد حققت هذا الهدف بصورة مذهلة. وهناك أيضا أعداد قليلة من الطلبة اليابانيين الذين يلتحقون بأكثر من جامعة. وهكذا نرى كيف يحدد كل فرد في اليابان هويته طوال حياته على أساس الجامعة التي تخرج فيها بصورة لا نجدها إلا في الولايات المتحدة ولكن بدرجة أخف كثيرا.

وهكذا تتكثف المجموعات اليابانية المتنوعة في المجتمع الياباني لتقوم عادة بأكبر الأدوار في تحقيق إحساس المواطن الياباني بهويته الفردية أكثر مما تحققه المجموعات المماثلة في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي اليابان أيضا تنتشر الاتحادات النسائية اليابانية التي تتكون من تشكيلات هرمية، تبدأ من الجمعيات النسائية التي تمثل المحافظات إلى أن تصل إلى الجمعيات النسائية القومية على مستوى الوطن كله. وهناك أيضا تجمعات الشباب، وهي تجمعات هامة، وتجمعات المدرسين الآباء التي تعرف بالاسم نفسه المعروف في الولايات المتحدة، وهو (PTA)، وهي تجمعات منظمة تنظيما

جيدا، تتمتع بنفوذ كبير خصوصا في الريف الياباني، وتتفوق في نفوذها على مثيلتها الأمريكية. وإلى جانب كل هذه التجمعات هناك أيضا أعداد لا حصر لها من المجموعات التي تضم أصحاب الهوايات المختلفة مثل رياضة الجودو، والرياضات العسكرية، وفن تنسيق الزهور، وهواية إعداد حفلات الشاي، وهي مجموعات منظمة تنظيما دقيقا، تملأ أوقات فراغ أعضائها بصورة أكبر كثيرا من المجموعات المماثلة لها في الولايات المتحدة. أما نوادي الروتاري في اليابان فمنتشرة على نطاق واسع أكثر من انتشارها في أي مكان آخر من العالم باستثناء الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة. وبدلا من أن يقتصر نشاط هذه النوادي على المدن الصغيرة نجد أن نشاطها يمتد أيضا إلى أرباب الصناعة في العواصم الكبرى.

ومن الطبيعي أن تقسم التجمعات الكبيرة إلى مجموعات صغرى. فمجموعة العمل في أي وظيفة ما هي إلا وحدة اجتماعية هامة، فضلا عن أنها وحدة إدارية فرعية داخل المصنع مثلا أو الشركة. ويبدو الترابط واضحا وقويا بين الأفراد ذوي الأعمار المتقاربة الذين يمثلون الجيل الواحد، سواء كانوا في القرية أو في شركة أعمال، أو موظفي الدولة. وتنقسم الأحزاب والإدارات الحكومية إلى فرق متنافسة تتنافس فيما بينها منافسة شديدة. وتتمركز الحياة الجامعية في مجموعات تشترك في اهتمامات واحدة، سواء كانت مجموعات رياضية منظمة، أو مجموعات تجمعها هواية واحدة مثل هواية التصوير، أو تشترك في اهتمامات أكاديمية كبرى مثل جمعية التحدث باللغة الإنجليزية، أو مجموعات عمل سياسية. ويعمل الطلبة- في معظم الأحيان-على تنمية علاقاتهم الاجتماعية من خلال تلك المجموعات التي اختاروا الانضمام إليها. وهكذا أيضا تنقسم الحياة الفنية والثقافية في المجتمع الياباني إلى مجموعات صغيرة تشبه النوادي التي تقصر نشاطها على أعضائها فقط، وتدعم ما تصدره من نشرات دون أن يحدث تداخل كبير بين بعضها وبعض.

ولا تقتصر المجموعات اليابانية على ما سبق ذكره، ولكن هناك أيضا مجموعات تقف على هامش المجتمع من غير المؤهلين للانضمام إلى المجموعات سالفة الذكر. وغالبا ما يقوم هؤلاء بملء فراغهم بما يطلق عليه «الديانات الجديدة». وكما سنعرض فيما بعد، بمزيد من التعمق،

سوف نرى كيف تلعب هذه الديانات، بصفة عامة، دورا في الحياة اليابانية الجماعية أكثر مما تلعبه الديانة في حياة المواطن الأمريكي الذي يمارس عقيدته الدينية في الكنيسة أو «الأبرشية». فقد ظهر خلال المائة وخمسين عاما الماضية عدد من الديانات الجديدة جيدة التنظيم. وكان ظهورها في الغالب استجابة لعصر سريع التغير مليء بالشك وعدم اليقين. ولعلها كانت توفر لمعتنقيها ممن يفتقرون إلى تحقيق الهوية الجماعية الإحساس بهذه الهوية من خلال اعتناقهم إياها. ومن أبرز هذه الديانات التي ظهرت في اليابان بعد الحرب العالمية ديانة «السوكاجاكاى»-(Soka gakkai)التي وصل عدد معتنقيها ستة ملايين مواطن ياباني معظمهم من العمال الموسميين الذين يعملون في المصانع الصغيرة، أو أولئك الذين يفتقرون إلى تحقيق هويتهم داخل مجموعات عمل، أو في جمعيات منظمة تنظيما جيدا.

والتركيز على الجماعة في اليابان له تأثيره الفعال في أساليب حياة اليابانيين. ويميل الشعب الياباني ميلا كبيرا إلى ممارسة النشاطات الجماعية المتنوعة. فهناك، مثلا، يوم نشاط كامل يعرف «بيوم المدرسة»، أو «يوم الشركة»، أو«يوم الرحلة»، يقضيه الأعضاء في نزهات جماعية تنظمها الجمعيات المختلفة. ويهوى طلاب الجامعات الخروج في رحلات ريفية، والتزحلق على الجليد، أو تنظيم رحلات علمية في مجموعات. وهناك أيضا أعداد أقل تجتمع معا كأفراد. ومن المعتاد أن تتوقف مجموعة من الرجال بعد انتهاء عملهم وهم في طريقهم إلى بيوتهم، يتوقفون عند إحدى «الحانات» للترفيه والراحة. وتتميز الحفلات اليابانية بالمشاركة الجماعية، وبتناول المشروبات، وممارسة اللعب الجماعي أكثر من الدخول في أحاديث ثنائية، والانتقال بين فرد وآخر كما يحدث في حفلات العشاء والكوكتيل الغربية. وتعتبر الرحلات السياحية الخاصة بمشاهدة معالم المدينة أبرز الأنشطة الجماعية في اليابان. فاليابانيون مشهورون بولعهم الشديد بهذه الرحلات السياحية. ولا شك أن المجموعات المختلفة في اليابان تسيطر وتتحكم في الأفراد والعائلات حيث نجد-مثلا-أن مجموعة تمثل أحد فصول المدارس، أو إحدى جمعيات القرى، أو الجمعيات النسائية، أو ما شابه ذلك تسير كالقطيع خلف مرشد سياحي أو فتاة الأتوبيس التي تحمل في يدها علما صغيرا. ومع نمو السياحة العالمية أصبحت المجموعات السياحية

اليابانية تمثل مشهدا شائعا خارج اليابان. وفي السنوات الأخيرة عندما زاد عدد المجموعات السياحية عن التعاونيات الزراعية اليابانية التي تخرج كثيرا للسياحة. وفي بلدان جنوب شرق آسيا، أصبح من المألوف أن ينادي التجار المحليون في تلك البلدان الآسيوية على السائح الياباني باسم «نوكيو سان» (Nokyo-San) أي «السيد التعاوني الزراعي».

ويعتقد البعض أن غريزة القطيع هي إحدى سمات المواطن الياباني، وهي ظاهرة ملحوظة في كل مكان، خصوصا إذا نظرنا إلى المجتمع الياباني من خارجه. لكن هذه الظاهرة تبدو داخل اليابان أقوى كثيرا من أي بلد آخر. ويتأثر اليابانيون دائما وسريعا بالبدع الجديدة، ومظاهر الأبهة والفخامة، وقد كانوا مولعين بعد الحرب بوصف أنفسهم بعبارات تدل على تمتعهم بالانتعاش الاقتصادي والحالة النفسية الجيدة، وكانوا يعبرون عن ذلك باستخدام العبارات الإنجليزية. وقد شبه أحد المعلقين الخبثاء اليابانيين بأنهم يشبهون مدرسة من مدارس السمك الصغير الذي يسير في جماعات منتظمة في اتجاه واحد، حتى إذا ما ألقيت عليه حصاة غير اتجاهه إلى الاتجاه المضاد، ثم يعود مرة ثانية إلى صفوفه المنظمة.

ولقد أثر التأكيد على أهمية الجماعة في أسلوب العلاقات الفردية. فالمواطن الياباني الذي يشترك في رياضة جماعية يحظى بالتقدير الواضح أكثر من المواطن الذي يكون «نجما» على المستوى الفردي. وروح الفريق لها تقديرها الكبير الذي يفوق كثيرا الطموح الفردي. وبينما يسعى المواطن الأمريكي لتحقيق استقلاله وأصالته الفردية نجد الياباني يسعى لتحقيق عكس هذا تماما، وهو ما يعبر عنه المثل الياباني القديم الذي يقول: «الظفر الذي يخرج من الإصبع يسقط على الأرض». وقد تبدو الشخصية الأمريكية في الولايات المتحدة شخصية قوية شديدة البأس، لكنها من وجهة نظر اليابانيين مجرد شخصية عادية، يصفونها حتى يومنا هذا بأنها شخصية (عصابية). ويعجب اليابانيون كثيرا بقيم التعاون والموضوعية والتفهم وغيرها من القيم الجماعية. ولا تحظى عندهم قيم القيادة الفردية وقوتها وتأكيد الذات الفردية بأي إعجاب على الإطلاق.

والقيم الأساسية، في اليابان، هي التناغم والتناسق اللذان يسعى اليابانيون إلى تحقيقهما من خلال التفاهم الذكي فيما بينهم، والذي يتم-

غالبا-ببصيرة فطرية أفضل من خلال التحليل الدقيق لوجهات النظر المتضاربة أو المتصارعة، أو بقرارات حاسمة سواء كانت قرارات يفرضها فرد واحد، أو تصدر عن أغلبية الأصوات. ويؤمن اليابانيون أن اتخاذ أي قرار يجب ألا يصدر عن شخص واحد، وإنما ينبغي أن يصدر عن أغلبية الأصوات، وبعد مشاورات جماعية، أو من خلال لجنة عمل مكونة من فريق. ذلك لأنه بالنسبة لليابانيين يعتبر اتخاذ القرارات بالإجماع هو هدف في حد ذاته، بحيث يصدر القرار بالاتفاق العام دون أن يتمسك فرد واحد برأيه المعارض مهما كان موقع هذا الفرد أو سلطاته. فإذا فرض أن حدث مثل هذا الموقف وتمسك شخص برأيه المعارض، وسط جماعة ما، فلا ينظر إليه إلا بالاستياء الشديد. وحتى القرارات التي لا تصدر عن الإجماع وإنما عن أغلبية الأصوات، لا يشعر نحوها اليابانيون أيضا بالرضا.

ولقد وجد اليابانيون أنه من الأصوب، لكي يدار نظامهم الجماعي بنجاح، تجنب المواجهات الصريحة فيما بينهم، وعدم التركيز على المواقف المختلفة بصورة حادة، والحرص على عدم تحليلها وكشف مواطن الاختلاف فيها. وبدلا من ذلك فهم يحرصون حين يشتركون في مناقشة موضوع ما على أن يتلمس كل منهم مدخله للموضوع في حذر، ويعبر عن آرائه بما يتفق واستجابة الآخرين لها، فضلا عن أنهم يطرحون الاقتراحات بأسلوب غير مباشر، أو من خلال استدلالات غامضة. وهكذا يتجنب اليابانيون أي صراع حاد حول الآراء المختلفة قبل أن يصلوا إلى مرحلة المصارحة العلنية. ويستخدم اليابانيون في اجتماعاتهم التي يديرون فيها مناقشات فكرية كلمة «هاراجي»، ومعناها فن هضم الطعام في المعدة، أو على الأقل التفاعل الشفوي الواضح بين آرائهم المختلفة. واليابانيون لا يثقون بالمهارات الكلامية لأنهم يعتقدون أنها تميل إلى إبراز كل ما هو سطحي ومتناقض مع الحقيقة الباطنة، ولا تعبر إلا عن مشاعر مبهمة بواسطة «الغمز أو اللمز»، أو بوسائل أخرى غير الألفاظ.

وفي مجتمع شديد التجانس، مثل المجتمع الياباني، يسهل تطوير هذه الأساليب غير اللفظية بصورة أكبر كثيرا من دول جنوب وغرب آسيا، والدول الأوروبية، حيث يتطلب التنوع الثقافي فيها مهارات لفظية، ومن ثم تحظى بأقصى درجات التقدير. ويرى الأمريكيون أسلوب اليابانيين في

المباحثات أسلوبا يسبب الارتباك ويثير الغيظ، تماما مثلما يبدو الأسلوب الأمريكي في رأي اليابانيين أسلوبا جافا يتضمن رنة تهديد. والفرق بين رجل الأعمال الأمريكي ونظيره الياباني عند المساومة على موضوع في مفاوضات ما أن الأول منذ البداية يعرض موضوعه بعبارات واضحة تماما، بينما يشعر الياباني بالفزع من ذلك التحديد الواضح كخطوة أولى في المفاوضات، ويبدي خشيته مما يمكن أن يكون الأمريكي قد أخفاه من الحقيقة أكثر مما أعلنه. أما الأمريكي في المقابل فقد يشعر بأن عدم الصراحة المعروفة عن الياباني لا تخفي سرا فحسب، بل قد يشتم منها رائحة الخديعة أيضا. ويستخدم اليابانيون الوسطاء بصورة واسعة لكي يتجنبوا المواجهة المباشرة، ويحافظوا على تضامن الفريق الواحد، فعندما يشرعون في عقد صفقة هامة يتركون أحد الأشخاص المحايدين ليقوم بعملية استكشاف وجهات نظر الجانبين المتفاوضين، ويتلمس بأسلوب المداورة العقبات التي تقف في طريق الصفقة لتذليلها، أو هو الذي ينهي بنفسه المفاوضات دون أن يتعرض الجانبان المتفاوضان لخطر المواجهة المباشرة، أو فقدان ماء الوجه. والوسيط في اليابان يستخدم على وجه الخصوص في ترتيب اتفاقات الزواج لكي يجنب العريس أي سؤال محرج لمشاعره، وهي المواقف الشائعة التي تحدث عادة في أي بلد آخر عند الدخول في إجراءات عقد الزواج. وقد أسهمت المهارات الجماعية، والقيم التي نجح اليابانيون في تنميتها في تشكيل نموذج الشخصية اليابانية التي عرفت برقتها ولطفها ودماثة خلقها من حيث المظهر الخارجي على أقل تقدير. ويبدو الغربيون في عيون اليابانيين على نقيضهم تماما. فهم يتسمون بالخشونة وعدم النضج، ولا يستطيع أحد التنبؤ بما في جعبتهم، لأن إحساسهم بالتعالي والتفاخر يقف حاجزا أمام عواطفهم الحقيقية. وبينما يرى الغرب في الشخصية الغامضة، التي يصعب فهمها، شخصية تتمتع بروح نابضة ومثيرة للبهجة، فإن مثل هذه الشخصية بالنسبة لليابانيين شخصية ذميمة ومستقبحة. والواقع أن المجتمع الياباني يسير بالفعل في قنوات اجتماعية واضحة، على الأقل، تبدو من الظاهر هادئة مسالمة. وباستثناء الأحداث التي تجري خارج العمل، والمظاهرات السياسية، فنادرا ما ترتفع أصوات اليابانيين إلا في ساعات المرح التي تقضيها المجموعة في

ممارسة نشاطاتها. وقليلا أيضا ما نجد أما سليطة اللسان توبخ أبناءها، أو شابا يتحدث بصوت مرتفع، أو زوجة طويلة اللسان، وهي نماذج نجدها في أي مكان آخر من العالم. ويكره اليابانيون بشدة كل صور التعبير المكشوف عن المشاعر، سواء كانت مشاعر غضب أو حب، رغم أن هذه الكراهية شأنها شأن جميع القوانين لها استثناءات تتمثل في قدرتهم على التعبير عن تعاستهم العاطفية بالإفراط الشديد في تناول الخمور لدرجة السكر. وربما تكون الابتسامة دائمة الارتسام على وجه الياباني هي أساس رغبتهم في إخفاء عواطفهم ومشاعرهم، سواء كانت مشاعر أسف، أو حيرة، أو سرور، وميلهم الدائم لنطق كلمة (لا). ويحرص اليابانيون على تجنب التعبير عن عواطفهم أمام الناس بالأفعال الحسية، ما عدا التعبير عن عواطفهم تجاه الأطفال فقط. ورغم أن القبلة ترتبط بالعلاقة الحسية إلا أن رؤية اثنين متحابين يتبادلان القبلات لا تحدث إلا في حالات قليلة جدا، حيث تمارس القبلة بصورة علنية في ذلك السياق المحكوم، وهو التعبير عن مشاعرهم نحو الأطفال فقط. ومن الطبيعي أن يبدو الترحيب بالأحضان والقبلات، كما يحدث في الغرب والشرق الأوسط، شيئا غريبا حقا في بلد كاليابان، لا نرى فيه أما تقبل ابنتها الشابة. وقد يكون من الصعب علينا أن نؤكد على أن كل هذه الخصائص اليابانية هي من ثمار توجههم الجماعي. فربما كانت الكثافة السكانية الشديدة والحياة على مساحة صغيرة ضيقة على مدى زمن طويل سببا في تعويد الشعب الياباني نفسه على الحياة بروح الجماعة. وبصورة أكثر تحديدا، ربما كانت هي التطور الطبيعي للأحياء السكنية شديدة التكديس والازدحام، مما يتطلب كبح جماح النفس إلى أقصى درجة حتى يستطيع الإنسان الياباني تحمل هذه الظروف الحياتية الصعبة. ومن ثم نجد أن هذه الظروف نفسها هي التي فرضت نمو قيم التعاون بين أفراد الشعب الياباني، وتجنبهم أي مواجهات مباشرة، كما فرضت أيضا التخفيف من النزوات الفردية، ومعاكسات الغمز واللمز. وفي كل الأحوال، وأيا ما كانت أسباب هذه السمات اليابانية الخاصة وجذورها، فمن المؤكد أن اليابانيين هم أكثر شعوب العالم ميلا إلى الحياة الجماعية من معظم الغربيين. وقد أدّى هذا التوجه الجماعي إلى تطوير عديد من المهارات التي تكرس الحياة التعاونية بين الجماعة.

14 النسبية

عندما يرى مجتمع ما أنه يتكون من أفراد مستقلين ومتمتعين بالمساواة فإن المبادئ التنظيمية التي تسوده ينبغي أن تكون بالضرورة مبادئ كلية، تطبق على جميع أفراد المجتمع على حد سواء. فالصحيح والخطأ ينبغي أن يكونا واضحين ومستقرين سواء كان ذلك بالنسبة للأخلاق أو القانون، وبصرف النظر عن مكانة الفرد أو وضعه الاجتماعي. وهذه النظرة هي-في الحقيقة-نظرة الغرب لنفسه، حيث كان يلبي ما جاءت به المسيحية من تأكيد على روح الإنسان رغم أن كلية الوجود كانت هي التي تحظى بالشرف الأكبر في الخطب الدينية على مدى زمن طويل في ظل عصور الإقطاع. وفي مجتمع آخر يرى فيه أفراده أنفسهم أنهم، أولا وقبل أي شيء، أعضاء في مجموعات نوعية متداخلة، تجمعها علاقات جماعية متشابكة داخل الجماعة الواحدة، وبين الجماعات وبعضها البعض، فمن المنطقي أن يفضلوا هذه العلاقات وتكون لها الأسبقية على المبادئ الكلية، معنى هذا أن الأخلاقيات مسألة نسبية مرتبطة بالمكان أكثر من كونها أخلاقا عالمية كلية.

ومن الصعب أن نفرق بين اليابان والغرب على

هذا الأساس لأنها لن تكون تفرقة دقيقة. فالديانة البوذية في اليابان هي الديانة الهامة تاريخيا مثل المسيحية في الغرب القائمة على أساس خلاص الروح. غير أن الاتجاه إلى التأكيد على الإنسان الفرد وحقوقه زاد كثيرا في العصور الحديثة، وأصبحت رؤية الأشياء تتم من خلال مصطلحات عالمية كما هو الحال في الغرب. ورغم أن هناك رؤية مشتركة للأمور إلا أن الخلاف ما زال عميقا وواضحا بين اليابان والغرب، حيث تؤكد اليابان على العلاقات ذات الخصوصية اليابانية والنسبية في الحكم عليها. ولا يعتبر هذا الاتجاه ثمرة النظام الاجتماعي في العصور الوسطى الإقطاعية فحسب، ولكنه نتيجة التأثر بالفكر الصيني أيضا. صحيح أن الصينيين اعترفوا صراحة بالمبادئ العالمية، لكنهم تصرفوا فيها وفقا لمزاجهم الخاص، ومن خلال اهتماماتهم ذات الخصوصية الصينية. فالعلاقات الصينية الخمس المعروفة هي علاقات نوعية محددة لا يمكن تطبيقها عالميا، لأنها علاقات تربط بين الحاكم والرعية، وبين الأب والابن، وبين الزوج والزوجة، وبين الأخ الأكبر والأخ الأصغر، وأخيرا بين الصديق والصديق. وكانت فضائل النبوة التي تقدس الوالدين، والولاء والحب وطيبة القلب الإنساني، من أهم الفضائل التي يتم التأكيد عليها. لكن هذا الحب الكبير لا يكون على هذا النسق مع الغرباء، ولا مع الأقارب، وإنما يختلف في درجاته وفقا لطبيعة العلاقة النوعية. فلا يستطيع الجار أن يحب جاره أكثر مما يحب نفسه. كذلك فإن معاملة الغريب بدرجة معاملة القريب نفسها تعتبر أمرا غير أخلاقي. ذلك لأن الأخلاق في الفكر الصيني هي جزء من الكون، تكون في علاقة تناسق وتناغم معه، ويمثل المجتمع الإنساني فيه الجزء الرئيسي بكل ما يحتويه من علاقات نوعية متعددة. ولم يكن هناك خط قاطع يفصل بين الأفراد والإله ذي القوة المطلقة، والذي يطبق قوانينه الواضحة الصارمة على الناس جميعا وهم سواسية.

ومن الأمور المثيرة للاهتمام حقا أن الآسيويين في شرق آسيا، والغربيين كانوا ينظرون إلى العالم من خلال مفهوم قائم على الازدواجية، لكنه في الحقيقة يختلف في نقطة هامة أساسية. فبينما كان الغرب يؤمن بالانقسام بين الخير والشر، وأنهما دائما في صراع لا ينتهي نجد أن شعوب شرق آسيا ترى أن الانقسام بين «يانج» «yang» وين «yen» هو انقسام بين قوى

متكاملة تتناوب مع بعضها بعض لتحدث التوازن فيما بينها، مثل النهار والليل، أو الذكر والأنثى، أو النور والظلام، فالانقسام بينهما ليس بين الخير والشر لقسمين محددين تحديدا حاسما، وإنما بين معنى التناغم وتوازن القوى.

إن كثيرا من السمات المميزة للفكر والمواقف الصينية، وكذلك الخصوصية التي تميز بها الإقطاع الياباني ما زالت موجودة حتى اليوم في اليابان المعاصرة. ولكن يجب أن ندرك أنها لا تمثل نسقا فكريا جيد التنظيم يتناقض مع المعايير الغربية للنظم القانونية الصارمة. والمبادئ الأخلاقية العالمية، وإنما هي مجرد سمات موجودة لم تنته بانتهاء عصور الإقطاع القديمة. ومن الملاحظ أن معظم اليابانيين لديهم مفاهيم واضحة جدا للصواب والخطأ، قائمة على أساس مفاهيم كلية. كما أن نظمهم القانونية نظم عالمية مثل نظمنا. وفي عام 1973 تحولت المحاكم اليابانية عن مفهوم تطبيق أقصى العقوبات على جريمة قتل الأبوين دون جرائم القتل الأخرى، وهو مفهوم قديم يلتزم بفكرة الولاء البنوي للأبوين، فقد رأت المحاكم في ذلك تمييزا بين الأفراد.

واليابانيون يحترمون بشدة حقوق الأفراد التي كفلها دستورهم الحالي وكأنها الوصايا العشر، ورغم هذا يظل المناخ العام والأسلوب الذي يدار به المجتمع الياباني مختلفا تماما عن أسلوبنا في الغرب.

واليابان، كما وصفها بعض المراقبين، هي البلد الذي يتميز بثقافة الخجل، لا ثقافة الشعور بالذنب مثل الثقافة الغربية. والمقصود هنا خجل أفراد الشعب الياباني من حكم المجتمع، وهو أقوى قوة تتحكم فيه أكثر مما يتحكم الذنب الذي تجاوز الخطيئة في عيون الإله. وما زال هذا المفهوم الأخلاقي ساريا-إلى حد كبير-في اليابان، رغم أن المبالغة فيه ليس أمرا مستحسنا. ويمتزج الشعور بالخجل لدى الفرد الياباني بالإحساس بالذنب. والفرق بين اليابانيين والغربيين هو أن الإنسان الغربي يشعر بالقلق والارتباك عندما يكشف الجيران أو القانون سره أو حقيقته أكثر من الفعل الخاطئ نفسه، بينما نجد الياباني يخشى العار الذي تحكم به عليه أسرته، أو مجتمعه لدرجة قد يتحول فيها خوفه إلى عقدة ذنب تفوق فشله في تحقيق آماله في المستقبل. ولا يختلف الأثر النهائي الذي يتركه شعور الفرد الياباني

بالعار كثيرا عن أثر شعوره بالذنب. وما زال اليابانيون حتى يومنا هذا يهتمون في مجموعهم بالمبادئ الأخلاقية المحددة أقل كثيرا من اهتمام الغربيين بها، إذ يهتمون أكثر بالمواقف المادية المحددة وبالمشاعر الإنسانية المركبة. وينظر الغربيون إلى اليابانيين بوصفهم أناسا ضعفاء تنقصهم المبادئ، في الوقت نفسه الذي ينظر فيه اليابانيون إلى الغربيين بوصفهم قساة وذاتيين في أحكامهم، فضلا عن أنهم يفتقرون إلى المشاعر الإنسانية.

ولا نستطيع أن نفسر الاختلاف بين اليابانيين والغربيين بأنه نتيجة نظام التعليم الرسمي، فهو في اليابان تعليم إرشادي عن الخير والشر، أو عن الصواب والخطأ مثلما ،هو الحال في الغرب. وربما كان هذا الاختلاف نابعا أكثر من تقنيات تربية وتنشئة الطفل. صحيح أن الأسرة اليابانية تشبه في هيكلها الأسرة الأمريكية إلى حد كبير، إلا أن العلاقات داخل الأسرة اليابانية مختلفة تماما عن مثيلتها في الأسرة الأمريكية. ولقد جانب الصواب علماء النفس الأمريكيين الذين اندفعوا خلال الحرب العالمية الثانية لدراسة الشخصية اليابانية، وتصوروا أن هذه الشخصية نتاج القسوة الصارمة في تدريب الأطفال الصغار على ممارسات نظام قضاء الحاجة أو التبرز. إذ من سوء حظ هذه النظريات أنها تناقضت مع وقائع التدريب على ممارسات قضاء الحاجة، وقنعت بنظرة شديدة التحيز ضد الشخصية اليابانية، ولكن ثمة جوانب أخرى في تنشئة الطفل الياباني تبدو هامة وذات دلالة. وقد نتج هذا التخلف من أسلوب معاملة الرضيع والطفل الياباني الصغير.

إن الرضيع والطفل الياباني يلقيان معاملة متساهلة إلى حد كبير، وهما ملتصقان بأمهما التصاقا دائما تقريبا، لأن الأم لا تترك طفلها وحده على الإطلاق. وهذا الأسلوب في تربية الطفل الياباني هو النقيض تماما لأسلوب التربية الأمريكية الذي ينشئ الطفل من خلال نظام صارم في تناول الطعام والنوم، حيث يترك الأطفال منذ البداية ينامون وحدهم في حجرات خاصة بهم، ترعاهم مربية غريبة تكثر من مداعبتهم مداعبات لفظية دون أن تضمهم إلى صدرها كما تفعل الأم اليابانية. والطفل الياباني يظل تحت رعاية أمه فترة طويلة نسبيا، تطعمه أكبر كمية ممكنة من الطعام كلما رغب في ذلك، وتظل تلاعبه بصورة مستمرة. وتحمل الأم في المجتمع الياباني

طفلها عندما تخرج فوق ظهرها، وينام مع والديه حتى يكبر إلى حد ما. وبعد أن يشب الأطفال عن الطوق تميل الأسرة اليابانية إلى النوم معا في مجموعات أكثر من نومهم في غرف منفردة مستقلة. أما التعليمات التي يصدرها الآباء لأطفالهم فلا تصدر في صورة أوامر شفوية، ولكن من خلال العلاقة الحميمة التي تربطهم بهم وبتقديم المثل بالسلوك العملي مع التحلي بالصبر الطويل. ومجمل القول: إن الطفل الياباني يظل يعامل وكأنه ما زال طفلا رضيعا حتى بعد أن يكبر ويدخل مرحلة الصبا والشباب الأولى، ونتيجة هذا الأسلوب التربوي، وهي نتيجة لا تثير الدهشة، ينشأ الطفل على درجة من الاعتماد وخصوصا الاعتماد على أمه، الأمر الذي يراه الغرب ظاهرة غير طبيعية.

وفي ظل هذا الوضع ينشأ الياباني وهو طفل، ثم شاب وقد اعتاد على العواطف الدافئة التي يتلقاها من الآخرين، وهو ما يعبر عنه في اليابان بكلمة «آماي» «Amae»، وهي مشتقة من كلمة «Amaero» ومعناها «لطيف أو حلو المعشر»، أي أنه إنسان يبحث عن الآخرين للتزود بالحنان. وهكذا يبدأ هذا الوضع باعتماد الطفل على أمه لإشباع حاجته الحسية والنفسية، ثم ينمو ليظل في حاجة إلى الاعتماد، بالنسبة لاحتياجاته النفسية، على الدفء الذي يحصل عليه من الجماعة التي يلقى من اعتماده عليها القبول والاستحسان. وهكذا ينمو الطفل وهو يتوقع دائما تفهم أمه وتسامحها معه، بل يقبل سلطتها عليه أيضا. وينمو معه هذا الواقع ليشمل فيما بعد تقبله سلطة الوسط الاجتماعي المحيط به، وحاجته إلى تقبل اعتماده هذا من الجماعة الأكثر اتساعا. وبهذا الأسلوب التربوي ينتقل الطفل من واقعه الطبيعي في سنوات عمره الأولى قبوله السلطة الأبوية، ثم سلطة المدرسة الصارمة، بسهولة تثير الدهشة، بعدها يجيء قبوله وتسليمه بما تصدره الجماعة التي ينتمي إليها من أحكام، أو من المجتمع ككل. لذلك نجد أن الطفل إذا ما تعرض لتأنيب أبيه أو زجره بقوله: «إن الناس سوف يضحكون عليك» يكون هذا التأنيب بمثابة قوة مدمرة للطفل، تعادل في تأثيرها مقاطعة الجماعة إياه في حالة ارتكابه خطأ ما. أما في القرية اليابانية التقليدية فيكون نبذ مجتمعها لفرد من أفرادها هو أقصى عقوبة يمكن أن يتعرض لها الفرد، وهي العقوبة التي عرفتها العصور القديمة باسم «مورا-

هاشيبو» «Mura Hachibu»، ومعناها الحكم بالنفي إلى جزيرة أو إقليم بعيد، وهي أقسى عقوبة يخشاها الياباني.

وتشترك كلمة «آماي»، أي «لطيف» في معناها مع كلمة «أون» المشتقة من الفلسفة الصينية والمجتمع الإقطاعي الياباني، ومعناها «فضل» الحاكم أو اللورد الإقطاعي، أو الوالدين. وقد تحوّل معناها مع الزمن لتعني في معظم استخداماتها «الامتنان غير المحدود» الذي يدين به الفرد إلى صاحب الفضل الذي تكرم ومنحه هذا الفضل. وهكذا كان تركيز اليابانيين على القواعد الأخلاقية وقد أثبتت كل من كلمة «أون»، التي كانت تستخدم في العصور القديمة، وكلمة «آماي» التي تستخدم اليوم، أن اليابانيين يؤكدون على أن الجماعة فوق الفرد، وعلى قبول السلطة المؤسساتية، وعلى العلاقات ذات الخصوصية، أكثر من تركيزهم على العلاقات الكلية.

وتظهر النسبية العامة في مواقف اليابانيين في عدد من أساليب الحياة في المجتمع الياباني المعاصر، فمن الملاحظ أن إحساس اليابانيين بالخطيئة رغم نظامهم التعليمي ذي الطابع الإرشادي أقل كثيرا من الغربيين، كما أن الخط الفاصل بين الصواب والخطأ ليس واضحا وحاسما، فليس لديهم مناطق حياتية آثمة بصورة واضحة، فمعظم الأشياء مباحة طالما أنهم لا يضرون الآخرين بأفعالهم. واليابانيون يرون في الاعتدال، أو الأمور الوسط المفهوم الأساسي السليم، وليس التحريم، إذ لا توجد قائمة تحريمات «لا تفعل كذا.. أو كذا..» وحتى الشذوذ الجنسي كان مباحا ومقبولا ومعترفا به علانية بين الفرسان الإقطاعيين، والرهبان البوذيين في العصور الوسطى. ولكن رغم اهتمام اليابانيين وخوفهم الزائد من المرض والمشكلات النفسية والعقلية إلا أنهم لم يجدوا في التحليل النفسي الفرويدي شيئا كثيرا يلائمهم، على الرغم من اهتمامه الشديد بمسألتي الجنس والخطيئة.

وباستثناء عدد قليل من المسيحيين الذين تأثروا في مواقفهم الدينية بالإرساليات البروتستانتية، التي جاءت إلى اليابان في القرن التاسع عشر، لا نجد بين اليابانيين من يعترض على تناول المشروبات الكحولية، أو محاولة السكر طالما لا يفقد السكارى السيطرة على أنفسهم. وفي ظل هذه الأوضاع الاجتماعية المريحة يتناول اليابانيون في سعادة جرعات صغيرة من الخمور الخفيفة التي تظهر آثارها على الفور على وجوههم المتوردة لأسباب جسدية

تتمثل في نقص الإنزيمات، وربما أيضا نتيجة انخفاض نسبة الدهون في وجباتهم الغذائية. لكن الحقيقة الأكثر أهمية فعلا هي قبول اليابانيين حالات السكر والتسامح مع السكارى ما عدا قائدي السيارات فقط. والغريب حقا أن إدمان الخمور في اليابان لم يمثل أي مشكلة خطيرة على الإطلاق، وهو أمر-لا شك-له دلالته.

ورغم أن التعبير عن السياسات اليابانية المعاصرة قد تغلّفه عبارات جافة قاطعة إلا أن أفراد الشعب الياباني يتسمون عموما بالتسامح، وأحكامهم على الأمور أحكام نسبية. فبينما نرى الغربيين شديدي الغضب، أو يشعرون بالاحتقار أو الإدانة عند حدوث جريمة ما، نجد اليابانيين يركزون أكثر على الظروف التي تخفف من بشاعة الجريمة، كما نراهم ينظرون في إشفاق إلى الملحدين. وعلى سبيل المثال نجد عامة الناس في أوائل الثلاثينات قد غفروا للضباط الشبان الذين اغتالوا الزعماء السياسيين، وللطلاب الراديكاليين الذين نسفوا جامعتهم في الستينات، حيث برروا فعلتهم بصغر أعمارهم ونقاء دوافعهم. كذلك نجد أن القوانين اليابانية تتسم دائما بالتساهل نسبيا، وفقا للعصر والنظام الاجتماعي الذي صدرت عنهما. وجدير بالملاحظة أن اليابانيين لم يعرفوا قبل عصر الإقطاع بزمن طويل عقوبة الإعدام. ويبذل اليابانيون اليوم جهودا كبيرة لحل نزاعاتهم من خلال التفاوض أو المصالحة، بشروط تحقق للأطراف المتنازعة قدرا من المصلحة، وهذا أفضل بالنسبة لهم من صدور قرار قانوني لا يعرف سوى الأسود أو الأبيض لصالح أحد الأطراف. ولعل الشيء الجدير بالملاحظة حقا أن الأحكام القانونية في اليابان تخضع في اعتبارها درجة توبة المذنب بعد ارتكاب جريمته، بحيث تعتبر هذه التوبة أو الندم من الأهمية بدرجة الدافع نفسها إلى ارتكاب الجريمة، خصوصا إذا ما ثبت صدق وإخلاص هذه التوبة التي تخفف من العقوبة القضائية.

وكان طبيعيا أن ينتج من تأكيد اليابانيين على العلاقات ذات الخصوصية، من المبادئ الكلية عدد كبير من قواعد السلوك المحددة، أكثر من الشعارات الأخلاقية القليلة الواضحة. فالأخلاقيات عند اليابانيين تمتزج بالسلوك المهذب والكياسة وحسن المظهر. فالشخص الذي لا يهتم بمظهره لا يجد التقدير الكافي، إذ لا قيمة لجوهرة غير مصقولة. أما الرجل المتميز الجيد

فهو الذي يظهر جدارته وجوانب شخصيته المضيئة في علاقاته المتعددة التي تختلف من موقف لآخر. فهناك آلاف من القواعد السلوكية التي تهتم اهتماما بالغا بالتفاصيل. وليس هناك شك في أن اليابانيين هم من أكثر شعوب العالم دقة وانضباطا حتى ولو لم يكونوا بالضرورة أكثرها أدبا وتهذيبا.

وفي العصور القديمة كانت قواعد السلوك أكثر تنوعا وتعقيدا مما هي عليه الآن كثيرا. فقد كانت العلاقات بين الطبقات المختلفة وما يتفرع منها من مجموعات محددة تحديدا دقيقا روعي فيها التفاصيل الصغيرة، ولكنها أصبحت فيما بعد أكثر بساطة لدرجة تعميمها في الاجتماعات الجماهيرية. ورغم هذا التبسيط فما زال الغربيون يرون اليابانيين متكلفين ورسميين دائما في كل علاقاتهم ما عدا علاقاتهم الحميمة جدا. والتزام الذوق واللياقة من المظاهر البارزة في حياة اليابانيين حتى بين أفراد العائلة الواحدة، وهي صورة تتسم بالجمود في رأي الأمريكيين. وعندما ينحني الياباني انحناءة طويلة بحرص شديد فإن عمق انحناءته وأمدها هما اللذان يحددان وضع وعلاقة الشخص الذي يتبادل معه الانحناءة. والانحناءة اليابانية هي أكثر السلوكيات وضوحا، ويراها الأمريكيون من أكثر السلوكيات اليابانية الظاهرية تسلية، كتعبير عن الأدب الياباني. أما بالنسبة للهدايا فيتم تقديمها في عديد من المناسبات المختلفة، مثل الزيارات الرسمية، أو الأحداث الهامة في حياة الفرد. وقد توسعت أساليب تقديم هدايا مناسبة العام الجديد، وإجازة الصيف فأصبحت فنا مركبا يمثل عبئا ينوء به كاهل الفرد الياباني. أما التعبير عن الأدب الياباني باللغة اليابانية فيخضع لمستويات لا حصر لها، يستخدمونها بدقة لتتفق مع كل مناسبة. فالعبارات التي تنم عن الأدب عند مخاطبة فرد واحد هي عبارات متواضعة يزيد تنوعها مع ارتفاع مركز الشخص وعلو مكانته الاجتماعية، أو بهدف الإبقاء على مسافة من التباعد وعدم التبسط مع شخص معين. لكن كبار السن يشكون اليوم مرّ الشكوى من الأجيال اليابانية الشابة التي لم تعد تهتم بهذه السلوكيات اليابانية العريقة.

ويعتبر الخجل أو الضمير الحي بالنسبة لليابانيين من أهم ثمار التركيز على قواعد السلوك المليئة بالتفاصيل. ويتمثل الضمير الحي في شعور

اليابانيين الدائم بالقلق خشية أن تصدر عنهم أفعال تتعارض مع السلوك السليم، وبالتالي يعرّضون أنفسهم لنقد الآخرين أو سخريتهم. ويظهر هذا القلق أشد ما يكون في علاقاتهم مع الأجانب الذين لا يعرف اليابانيون تقاليدهم الأخلاقية معرفة كاملة، وإن كان الضمير الحي يمثل أساس التعامل فيما بينهم أيضا، حيث يحرص كل ياباني في قلق على معرفة رأي الآخرين فيه. والياباني يبدو خجولا جدا في علاقاته الخاصة، وهو دائم استخدام كلمة «انريو» «Enreyo» ومعناها «مع التحفظ». ومن العبارات الشائعة في لغة التخاطب التي تعبر عن أدب المتحدث عبارة من فضلك لا تتحفظ، أو «من فضلك تصرف بحريتك». ومن الطبيعي أن يشعر الياباني، وهو بهذا الضمير الحي، بالخجل وهو بصحبة الآخرين، وقد يفسر هذا استعداد البنات الصغيرات للضحك دائما بصورة ساذجة مصطنعة، ولماذا يخرج الرجال صوتا كالشهيق أثناء الكلام، وصفه الأجانب بأنه صوت كالفحيح. ولا يشعر كثير من اليابانيين وخصوصا الكبار من الأجيال القديمة بالراحة والطمأنينة إلا في علاقاتهم الحميمة مع أصدقائهم الأعزاء.

ولكل هذه الأسباب المختلفة لا يسعى اليابانيون كثيرا إلى إقامة علاقات، أو تنمية صداقات جديدة، حيث إن بقاء شخصين غريبين عن بعضهما بعض أخف وطأة من تحمل أعباء علاقة وثيقة بكل ما تتطلبه من التزامات. وبصفة عامة لا يميل اليابانيون كثيرا -على عكس الغربيين- إلى إقامة علاقات وليدة بالمصادفة، ويفضلون دائما الظهور بصورة رسمية إذا ما التقوا بأشخاص جدد. ويلاحظ في مثل هذه الحالات أنهم يتوقفون عن الكلام فترات طويلة بصورة تبعث على الملل، وخصوصا عندما يشتركون في الحديث مع الغربيين، حيث لا قيمة كبيرة للألفاظ بالنسبة لهم بوصفها وسيلة اتصال بين الناس. ومن الصعب تكوين الصداقات بين اليابانيين، لكنها إذا ما نشأت بالفعل تظل قوية ومستمرة لدرجة يراها الإنسان الغربي أمرا محيّرا، وهو الإنسان المعروف بأنه إنسان اجتماعي سريع التعارف. واليابانيون يتمسكون بشدة بالعلاقات القائمة بالفعل مع الجماعات التي ينتمون إليها: أما بالنسبة للآخرين فيصنفونهم تصنيفا دقيقا إلى فئات تختلف كل منها عن الأخرى حسب مستوى علاقاتهم بهم، وهذا من شأنه أن يقلل من الروح الاجتماعية العامة، ويقلل من استعدادهم لمشاركة الآخرين

في مشاكلهم الطارئة. وقد أخذت هذه الاتجاهات تنمو في المدن الغربية، ولكنها في اليابان تظهر بصورة أقوى كثيرا منها في الغرب.

ولا شك أن هذا النظام الأخلاقي الياباني الذي يميل إلى العلاقات المحددة، أكثر من المبادئ المجردة، أفقد اليابانيين القدرة على التصرف برؤية واضحة إذا ما تعرضوا لأحد المواقف غير المألوفة، وقد يشعرون بعدم الثقة بأنفسهم، على خلاف الشخص الذي يزهو بوثوقه بمبادئه الخاصة الشاملة. وهذا ما يحدث بالفعل لليابانيين خارج بلادهم. كما أن هناك أيضا داخل اليابان نفسها مناطق لا تتسق فيها الأخلاق التقليدية نسبيا مع الواقع العصري. ونستطيع أن نضرب مثلا، على ذلك، باندفاع الجمهور أثناء صعوده ونزوله من القطارات بصورة تجعل اليابانيين، المشهورين بلطفهم وأدبهم، يبدون همجيين وفوضويين وهم يندفعون بعنف.

أما بالنسبة للجنود، في أي أمة، فمن الطبيعي أن يكون من الصعب عليهم تطبيق أخلاقيات السلم في أوقات الحروب، لأنهم غالبا ما يتصرفون خارج بلادهم بأسلوب لا يمكن أن يكون مقبولا في بلادهم. وهذه المشكلة بالنسبة لليابانيين من المشاكل الصعبة لأنها تتعارض مع ما يؤكدون عليه من خصائصهم الأخلاقية. فمن المؤكد أن الفجوة كانت كبيرة جدا بين ما ارتكبه الجيش الياباني من أعمال وحشية في الحرب العالمية الثانية ونظام الحياة في اليابان. أما فيما يتعلق بمعاملة الأسرى فقد دخل في اعتبار اليابانيين عامل آخر، حيث ترسخ بعمق في اعتقاد الجنود اليابانيين أن التسليم للعدو هو أقصى عار يمكن أن يلحق بهم، ومن ثم كانوا يحتقرون الأسرى ويعاملونهم معاملة قاسية، لم تكن أسوأ مما كانوا يتوقعونه لأنفسهم إذا ما وقعوا في الأسر. ولعل أفضل مثل على انهيار العلاقات الأخلاقية في ظل الظروف غير الطبيعية هي تلك المذبحة التي ارتكبتها الجماهير الهائجة ضد عدد كبير من الكوريين أثناء حدوث زلزال طوكيو الرهيب، الذي حدث في عام 1923، على أثر انطلاق إشاعات مثيرة. وقد يكون حدوث مثل هذا الانهيار في العلاقات الأخلاقية أكثر احتمالا منها في بعض الشعوب الغربية. وهناك من الأعمال الوحشية ما يبدو أقل احتمالا في اليابان منها في الغرب مثل تلك الأعمال الوحشية التي ارتكبها الألمان بإبادة ملايين البشر بعد تبرير ارتكابها تبريرا مقنعا على أساس مبدئي.

ورغم هذه الفروق، فمن الصعب وضع خط فاصل وحاسم بين المثالين، فقد حدث في القرن السابع عشر أن ارتكب اليابانيون مثل هذه الأعمال عندما أبادوا المسيحيين اليابانيين في برود شديد. والشيء نفسه ارتكبه الأمريكيون في مذبحتهم الشهيرة المعروفة باسم مذبحة «ماي لاي».

15 الفردية

أعتقد أننا حين ندرس المجتمع الياباني ينبغي ألا نبالغ في التركيز على التوجه الجماعي الذي يتميز به والنسبية في أخلاقه. إذ لو فعلنا ذلك كنا كما لو أننا نفترض أن الأمة اليابانية ما هي إلا إنسان آلي مطواع، يتسم باللامبالاة، ويطابق كل فرد فيه غيره في خنوع، وبمثل نسخة تكرر إلى ما لا نهاية نموذجا يقره المجتمع. إن مثل هذه الصورة تتعارض تماما مع تاريخ اليابان الذي أثبت على مرّ العصور أن اليابانيين شعب ديناميكي إلى أبعد الحدود، قادر على التغير الهادف السريع. وقد ظهرت سمات هذا الشعب في فنونه كشعب شديد الحساسية والإبداع. وصورت آدابه أفراده بكل ما يتمتعون به من ضمائر حية إلى أقصى درجة. أما الوجه الآخر من صورة الشعب الياباني فهو احتفاظ الياباني بشخصية ذاتية بالغة القوة بوسائل أخرى في الوقت نفسه الذي يضع فيه فرديته بالنسبة للجماعة موضعا ثانويا بصورة تفوق كثيرا المواطن الغربي. فالياباني يصر تماما على التعبير عن نفسه عاطفيا، حتى لو فعل ذلك من خلال قنوات أضيق كثيرا من تلك التي يعبّر من خلالها الإنسان الغربي عن عواطفه. ومن أهم الأشياء التي تشغل بال

الياباني اهتمامه بأن يبدو دائما إنسانا متطورا بكل ما يملكه من إمكانات التقدم والطموح.

ومن الطبيعي أن يحدث في اليابان، كما يحدث في كل بلاد العالم، صدام بين التعبير الفردي عن الذات، والتوافق الاجتماعي. غير أن هذا التوافق الاجتماعي في اليابان هو المطلب الأقوى مما يعطي للنماذج الاجتماعية ثقلها الضاغط الكبير، ومن ثم يؤدي إلى أقصى درجات التطرف عند حدوث تمرد اجتماعي. والتمرد الاجتماعي في اليابان يأخذ صورة أكثر جسارة وتصميما عنه في مجتمع آخر أقل تماسكا في نسيجه الاجتماعي، وبالتالي تكون نتيجة التمرد في الحالة الأولى أكثر عنفا، مثل الاغتيالات السياسية التي حدثت في الثلاثينات، ومثل انفجار الحركة الطلابية في أواخر الستينات، والأعمال الوحشية التي ارتكبها الجيش الأحمر المعروف باسم (Sekigiin)، وغيرها من عصابات الإرهاب الصغرى التي تتكون من الشباب. هذا مع ملاحظة أن أي متمرد ياباني ضد المجتمع هو عادة عضو في جماعة صغيرة شديدة الترابط، وليس فردا شاذا انفرد وحده بعملية التمرد.

وإذا ما نظرنا إلى ما وراء مستوى التمرد العلني وجدنا أن هناك شعورا عاما بالقلق بين الشباب خاصة، وهو قلق يمثل محاولة كسر السطح الاجتماعي الجامد، والهروب من الإكراه الاجتماعي المكبوت. والشباب اليابانيون كثيرا ما يشعرون بضرورة الخروج من اليابان ولو مرة واحدة على الأقل لكي يشعروا بمناخ العالم الخارجي ويستمتعوا بحداثته وجدته. كما أن الشباب اليابانيين يعبرون بحرية ووضوح عن استيائهم من القيود التي فرضها على حياتهم النظام التعليمي والوظيفي دقيق التنظيم، ولا شك أن هؤلاء الشبان اليابانيين-حقيقة-يتمتعون بأكبر درجة من حرية التعبير من بين شباب الأمم الصناعية، في جهرهم بعدم رضاهم عن الأسلوب الذي يدار به مجتمعهم، ويتمثل عدم شعورهم بالرضا في رغبتهم في أن يكون لهم بيوت خاصة بهم، وهو أمر يصعب تحقيقه نظرا لارتفاع ثمن الأرض، كما يتمثل في محاولة الكثيرين منهم التمتع بحياة خاصة متحررة من ضغوط الجماعة. وقد ساعدت رغبات الشباب هذه على تغذية معنى «البيت الخاص»، وهو ما ينتقده كبار السن الذين يرون أن هذا الاحتياج للاستقلالية

والتحرر من الجماعة يؤدي إلى إهمال المسؤوليات الكبرى.

وليست مظاهر الاستياء هذه بالظاهرة الجديدة في المجتمع الياباني، لأنها ترجع إلى أوائل العشرينات على أقل تقدير. وقد أدى تشدد النظام الياباني القائم، مع مضي الوقت، إلى حدوث تغييرات كبيرة في المجتمع. فقد باتت الأجيال القديمة من كبار السن تنظر إلى الأجيال الشابة المتتالية، وكأنها فقدت النسيج المعنوي الذي يربط بينهم، بعد أن تفككت أخلاقهم، وصاروا يتسمون بالطيش وغرابة الأطوار. ولا يستطيع إنسان تحديد المدى الذي سوف يصل إليه الشباب اليابانيون في انجرافهم مع هذا التيار من أجل التعبير عن ذاتيتهم بعيدا عن النماذج المعيارية اليابانية.

أما بالنسبة للمراقب الأجنبي فما زالت المواقف والأساليب اليابانية القديمة تبدو له قائمة وقوية. فالصورة الأمريكية للكلية الراديكالية، المتميزة بالزي الجامعي الرمادي، هي الصورة نفسها للكلية اليابانية، وان اختلف الزي الجامعي فيها من الرمادي إلى الأزرق القاتم. ورغم أن كلمة «فردية» أو (Kojin Shung)-ما زالت تعبر عن موقفين متضادين، وهو المعنى نفسه الذي كانت تعنيه منذ بداية اتصال اليابان بالغرب، لكنها بالنسبة لليابانيين ما زالت توحي لهم بمعنى المسؤولية الشخصية، أي أن «الفردية» ترادف معنى «الذاتية»، أي أن تكون الذات في حياة الفرد إيجابية أكثر منها ذاتا سلبية.

ولكن، على الرغم من استياء الشباب وحدوث بعض حالات التمرد العلني إلا أن التأكيد التقليدي على التوافق الجماعي عمل على المحافظة على فعاليتهم المستمرة في اليابان. والياباني لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال (نملة) إنسانية. فقد تعلم كيف ينمي كيانه الفردي الخاص بأساليب مقبولة اجتماعيا، مثل اقترابه من الطبيعة التي تحقق لكثير من اليابانيين نوعا من الملاذ يهربون إليه بعيدا عن المجتمع الكلي المقيد، أو مثل تحقيق ذاته من خلال تمثل جماليات الطبيعة وعملياتها. والطبيعة في الغرب أيضا تلعب هذا الدور نفسه بالنسبة للكثيرين، لكنها بالنسبة لليابانيين تمثل أهمية كبرى، نظرا لحبهم العظيم لها، وما يمثله ارتباطهم الوثيق بها من معنى. لكن، على الرغم من كل هذا الحب للطبيعة إلا أن الكثافة السكانية الشديدة والنمو الاقتصادي الراسخ في الفترة الأخيرة جعلا من

اليابانيين أنفسهم أسوأ عنصر سلبي ضد الطبيعة، مع استمرار احتفاظهم بذلك الولع الكبير بها. وللتعبير عن هذا الولع بجمال الطبيعة حولوا هذا الجمال الطبيعي إلى لوحات مصغرة. ولأنهم أيضا شديدو الولع بالرحلات والتجوال بين معالم الطبيعة نجد أن عددا قليلا فقط هم الذين يملكون حدائق واسعة، أو أراضي ممتدة يستمتعون فيها بالطبيعة البدائية، ومن ثم فقد أصبحت زراعة الحدائق الصغيرة بديلا من المناظر الطبيعية الممتدة الواسعة، لأنهم يخططون هذه الحدائق لتكون نموذجا مصغرا لروعة الطبيعة وعظمتها ككل. واليابانيون مغرمون أيضا بنقل الطبيعة من خلال الرسوم الزخرفية، والاهتمام بزراعة الزهور في الأصص الصغيرة. وتقوم بعض النساء بتنمية هوايتهن الفنية بنقل المناظر الطبيعية على الصواني الصغيرة بالصلصال الملون أو الرمل. كما تكرس كثير من النساء أوقات فراغهن في فن تنسيق الزهور وهو الفن المتميز باستخدام قليل من الزهور بعناية كبيرة، بدلا من باقات الزهور الكبيرة المزدحمة بالزهور المحبوبة في الغرب. وقد أثرت بعض مظاهر هذا التقدير الياباني للأشياء الصغيرة، مثل تنسيق الزهور، وتصميم الحدائق الصغيرة أثرت كثيرا في الغرب في السنوات الأخيرة.

أما الأعمال الأدبية فهي مجال واسع للتعبير عن الذات اليابانية، أو هي على الأقل مجال يساعد الفرد الياباني على التعبير عن ذاته. ومنذ بعث النهضة اليابانية في نهاية القرن التاسع عشر، تقريبا، اتسم الأدب الياباني بالبحث عن الذات اليابانية، التي أحيت هويتها كثيرا من الأعمال الأدبية أثناء موجة التأثيرات الثقافية الغربية العارمة التي تعرضت لها اليابان. فقد كان البحث عن الهوية اليابانية إحدى ظواهر المجتمع الياباني المتخم المضغوط. وأصبح الياباني منحازا بشكل خاص لما كان اليابانيون يسمونه «روايتى»، أي الرواية المليئة بالتفاصيل التي تترجم مشاعر الكاتب ترجمة صريحة حتى ولو كانت تفاصيل صريحة محرجة ومناوئة للمناخ العام الذي ظهرت فيه. وكانت تلك الأعمال الأدبية تعبر عادة عن المجتمع الياباني من خلال نظرة الكاتب نفسه للمجتمع، وهي نظرة فردية مقيدة، ترسم صورة مشوهة غير كاملة للمجتمع الياباني، ولكنها تنجح في إظهار أغوار الفرد وما تخفيه من دهاء أو نزوات. وهذا العنصر هو الذي يشد اهتمام القارئ

الياباني، الاهتمام الذي يفسر حجم الشعبية التي حظي بها الأدب الروسي قبل الثورة عند اليابانيين، رغم اختلاف الشخصية والمجتمع الروسي كثيرا عن الشخصية والمجتمع الياباني. ولكن لأن الأدب الروسي نجح في رسم شخصياته بكل ما تزخر به من صراع بين روح الفرد ومجتمعه المقهور في محاولة للتعبير عن ذاتها في وضوح، نجد أن هذا الأدب قد مس وترا حساسا وعميقا في النفس اليابانية.

وإذا كان من الصعب أن يصبح كل ياباني مؤلفا ناجحا فإن ملايين اليابانيين لا بد من أن يعبّروا عن أنفسهم سواء بالكتابة، أو بالصورة، أو بأي وسيلة أخرى. ومن بين أشكال ذلك التعبير عن النفس هواية تدوين المذكرات اليومية، ومحاولات كتابة الشعر. ويكتب الشعر الياباني من خلال قالبين شعريين: أحدهما كلاسيكي ويعرف باسم «تانك»-(Tank)، ويتكون من 31 مقطعا شعريا، أما القالب الآخر فهو أكثر حداثة ويسمى «هايكو» (Haiku)، وهو مكون من 17 مقطعا. ومع أن هذين القالبين محدودان بقيود شعرية تقليدية لا حصر لها فإن أعدادا هائلة من اليابانيين يجدون متعة كبيرة في التعبير عن أنفسهم بنظم الشعر. وتصدر مجلات الشعر المتخصصة بغزارة. وهناك كذلك مجموعات كبيرة من الدراسات الشعرية، فضلا عن الكتاب السنوي القومي الذي يشتمل على موضوع واحد، تدور حوله القصائد الشعرية الفائزة، وتلقى هذه القصائد في حفل عام أمام الإمبراطور الذي يشترك هو أيضا بإلقاء قصيدة شعرية من تأليفه.

وعندما يعبّر ملايين اليابانيون عن ذواتهم فإنهم يستخدمون أشكالا متنوعة من الفن والموسيقى والرقص. وهناك من نماذج الرقص المتنوعة والمرتبطة بالمسرح القديم وبفتيات الجيشا (وهن الفتيات التقليديات اللائى يرفّهن عن الرجال). هذه النماذج تمثل نقطة ارتكاز يعتمد عليها مختلف المدارس الفنية جيدة التنظيم، والتي يلتحق بها المتحمسون المخلصون للفنون المختلفة. ونجد الشيء نفسه بالنسبة لنماذج الموسيقى التقليدية، حيث تسعى أعداد كبيرة من اليابانيين للتدريب على مختلف الآلات وأساليب الموسيقى الغربية. ويتمتع التكنيك الموسيقي الياباني المعروف باسم تكنيك (سوزوكي) بشهرة عالمية، وهو الأسلوب الذي يبدأ فيه العازفون الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين (2 و 3 أعوام) العزف على آلة الفيولين، وغالبا

في مجموعات كبيرة. كما تنتشر في كل مكان أيضا مدارس الرسم التقليدي، وصناعة الأواني، وفن تنظيم حفلات الشاي التقليدية، وتنسيق الزهور، فضلا عن الاهتمام برياضة الجودو والكاراتيه وغيرهما من الفنون العسكرية التي تناسب تنمية المهارات الفردية.

ويكون المشتركون في كل مدرسة من هذه المدارس التعليمية ذات النمط الياباني مجموعة فنية داخلية. لكن أهم نقطة في هذا الموضوع هي مدى المهارات التي تظهرها هذه المدارس بكل ما يتمتع به اليابانيون في مجالات الأدب والفن والمسرح، وهي مهارات لا تعتبر وسيلة للتعبير العاطفي عن النفس فحسب، لكنها تعتبر بمثابة كنز كامن للهوية الذاتية اليابانية. ولم تبدأ الولايات المتحدة تجربة مثل هذا النوع من المحاولات الفنية ذات الشعبية الهائلة، والتي عرفتها اليابان منذ زمن طويل، إلا في السنوات الأخيرة فقط، وهي المحاولات التي تتيح للفرد جزئيا تحقيق حاجته للتعبير عن نفسه، وتحقيق ذاته في بيئة اجتماعية مزدحمة ومضغوطة.

و نحن في الغرب نميل إلى مثل هذه النشاطات الخفيفة بوصفها هوايات شخصية. أما عند اليابانيين فإن تقييمها مختلف عنا تماما، لأنهم ينظرون إليها بوصفها مجموعة من الأذواق التي تساعد على وضع أساس هويتهم الخاصة. وكلما تقدم اليابانيون في العمر زادت أهمية هذه الهوايات بصفة عامة. ويشعر المواطن الياباني بالسعادة البالغة حين يكشف عن مهاراته الخاصة في الحفلات، مثل مهارة فن الغناء على طريقة (Noh). وفي مثل هذه الحفلات يتناوب اليابانيون التمثيل، بينما يشعر الضيف الأجنبي بالحرج لأنه يفتقر إلى القدرة على مشاركتهم، فيحاول بصعوبة تذكر نشيد الكلية الذي كان يعرفه أثناء دراسته الجامعية. ويعتبر التحمس لهواية ما في اليابان وتنميتها أمرا ضروريا لاحترام النفس. وعندما كان بعض اليابانيين، في مناسبات كثيرة، يجرون معي أحاديث صحفية، ويسألونني عن الهواية التي أمارسها، فأجيبهم بأن عملي هو هوايتي، كنت أشعر وقتها أنني أعترف أمامهم اعترافا مدمرا بالنقص المعنوي.

والياباني يعتز كثيرا بهوايته ويتباهى بها حتى لو كانت، بالنسبة لشخص في مثل مركزه، هواية تقليدية. و يشعر رجل الأعمال ذو المكانة الكبيرة أن من الضروري له، بحكم وضعه هذا، ألا يكف عن الحديث عن ولعه الشديد



صورة تمثل اكثر من 2000 ياباني من جميع الأعمار، بداية من 5 سنوات فصاعدا، وهم يمارسون مهاراتهم في كتابة خط اليد بأحجام كبيرة في تجمع وطني كبير، في مدينة طوكيو، خلال احتفالات العام الجديد. ويلاحظ آن اكثر الموضوعات الفنية شعبية هي «القلب الجميل»، و«السماوات الصافية»، و«الصداقة».

بـرياضة الجولف، وعن الصعوبات التي تقابله لكي يمارس هوايته. وتقوم نماذج أخرى من رجال الأعمال اليابانيين بممارسة هواية تتطلب جهدا خارقا مثل التزحلق على سفوح الجبال لمدة ثماني ساعات خلال عطلة نهاية الأسبوع. ورغم أن هذه الأمور مألوفة في الحياة الأمريكية أيضا، وربما تكون دوافعها هي الدوافع اليابانية نفسها إلا أنها كمهارات فردية وهوايات في اليابان تمثل مظهرا من مظاهر تحقيق الذات أكثر منها في الولايات المتحدة.

وإذا نظرنا إلى الوسائل التي يتبعها اليابانيون لتنمية مهاراتهم الشخصية، ويغذون بها فرديتهم ومهاراتهم التقليدية بصفة خاصة، وجدنا أنهم لا يتعلمون هذه المهارات من خلال الشرح اللفظي، وإنما من خلال التقليد والنقل. فالتلميذ ينقل عن أستاذه الذي يرتبط به ارتباطا بالغ الأهمية. وهذا النقل والتقليد يناسبان تماما التوجه الجماعي الشامل لدى الياباني. والتعلم في اليابان عملية استعداد نظري تعتمد على التلقين أكثر منها عملية عقلية، وهذه حقيقة لها أهميتها الكبيرة في اليابان. إذ من المفترض أن يتعلم المواطن الياباني كيف يندمج في مهارته التي يجعل من إتقانه إياها أمرا لا يحتاج إلى أي عناء أو جهد. وهذا الإتقان لا يعتمد على سيطرته العقلية، وإنما على توحده مع هذه المهارة روحانيا. وذلك يذكرنا بمفهوم البوذية الأساس الخاص بفناء الفرد في الكون، واندماجه فيه عبر وصوله إلى مرحلة الاستنارة الذهنية. غير أن أهم نقطة هنا، أن تعلم مهارة ما، هي بالضرورة عمل إرادي أساسه ضبط النفس والتحكم الذاتي. فرياضة رمي الرمح، مثلا، يركز فيها المدرّب على تدريب الفرد على التحكم في ميوله ورغباته (أي انفعالاته) أكثر من تركيزه على حدة البصر أو مهارة اليد. ومعنى ذلك أن إتقان أي مهارة فردية ما هو إلا أمر يتعلق بتنمية ذات الفرد الداخلية أكثر من تنمية عضلاته الخارجية. وهنا نصل إلى نقطة هامة، وهي أن تنمية الذاتية الفردية لا يقبلها المجتمع الياباني فحسب، ولكنه يشجعها بدرجة كبيرة أيضا.

وإذا ما نظرنا إلى ما وراء هذه الفنون التقليدية وجدنا الشيء نفسه ينطلق على فن الحياة أيضا. فالمواطن الياباني، الذي يتصف نسبيا بتوجهه الجماعي المتعاون، ليس نتاجا لظروف اجتماعية مهذبة أفقدته كل ركائزه

الفردية، بل هو نتاج سيطرة صارمة على نفسه من الداخل جعلته قادرا على التحكم في غرائزه التي هي أقل عقلانية، وتتعارض مع العرف الاجتماعي الياباني. إذا فهو ليس إنسانا ضعيف الإرادة، لا يستطيع أن يعترض على شيء ودائما يقول: «نعم»،لكنه إنسان يملك نظامه الذاتي لدرجة كبيرة على نقيض المفاهيم العادية الغربية. ومن هنا يكون التناسق الاجتماعي، بالنسبة للياباني، ليس علاقة ضعف و إنما موضع فخر، ونتاج مزاجي للقوة الداخلية.

والشعب الياباني أكثر اهتماما بضبط النفس عن أي شعب آخر. فعندما يقوم اليابانيون-مثلا-بممارسات قاسية فيها تعذيب للجسد، مثل أخذ حمامات شديدة البرودة في فصل الشتاء، فإنهم يفعلون ذلك بهدف تنمية قوة إرادتهم، وليس لأي أسباب أخرى مثل الغربيين أو المتصوفين الهنود. وقد كانت عادة التأمل المعروفة باسم «زن» (Zen)،منذ العصور الوسطى إلى اليابانيين وكانت طريقة التأمل هذه تهدف غالبا إلى تحقيق حالة من التسامي والاستنارة بالوجود والمعرفة أكثر منها إلى تنمية ضبط النفس. وربما كان هذا هو السبب الذي من أجله جذبت تلك الممارسات اليابانية بعض الشباب الغربيين الذين يسعون لا شعوريا إلى شكل جديد من السيطرة على النفس.

وعموما يتخذ اليابانيون من عمليّتي ضبط النفس وتنمية قوة الإرادة نوعا من العبادة، ينظرون إليهما كضرورة من ضرورات الأداء السليم لواجبات الإنسان في الحياة. فهم يناضلون من أجل الهدوء النفسي الداخلي، والامتزاج المتسم بالإيثار بين الفكر الصحيح والسلوك السديد في أداء لحظي قوي. ومن خلال مواعظهم الدائمة تظهر رؤيتهم للتوافق الاجتماعي، أو لتحقيق دور الفرد في العالم ليس بوصفه دورا طبيعيا، وإنما بوصفه من المهارات الصعبة التي يتم تعلمها. ومنذ العصور الأولى واليابانيون يتحدثون عن الأعباء الثقيلة التي تحملوها نتيجة ما كان الآباء والحكام يقدمونه لهم من منح وإحسان، لأنهم كانوا يدركون منذ زمن بعيد، وحتى اليوم، شدة احتياجهم لبذل الجهد الكبير من أجل مسايرة متطلبات المجتمع القاسية.

ويشعر عدد كبير من اليابانيين بوطأة ما يتحملونه من مسؤوليات الواجب تجاه أسرهم، وتجاه المجموعات التي ينتمون إليها، بل نحو المجتمع ككل بوجه عام. والإحساس بالواجب يعرف عادة في اليابان باسم (جيمو) (Gimu)،

وهو إحساس يمثل بالنسبة لليابانيين عبئا ثقيلا إلى الحد الذي جعل الشباب يشعرون بالملل الواضح منه. ومع ذلك فإن الإحساس بالواجب ما زال مستمرا منذ ما قبل العصر الحديث، ومنذ كانت كلمة «جيري» (Giri) تعبر عنه وتستخدم آلاف الاستخدامات، لكن دون استخدامها على الإطلاق في التعبير عن المشاعر الإنسانية الخاصة التي تعبر عنها كلمة «ننجو» (Ningo)، ومعناها المشاعر التلقائية التي قد تؤدّي إلى فوضى أو كارثة اجتماعية. ويعتبر الصراع بين «النـنجو» (المشاعر الشخصية الإنسانية) و «الجيري» أي(المسؤولية) من الموضوعات المفضلة في الأدب التقليدي الياباني التي تمثل الصراع بين الحب المحظور والواجبات الاجتماعية الأوسع. وكان ذلك الصراع شائعا بين المحبين التعساء الذين يقررون حل ذلك الصراع بالانتحار، في الأعمال الأدبية، على الأقل.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر، بشكل سريع، الدور الذي تلعبه عملية الانتحار في اليابان، لأنه يبدو في صورة مغالى فيها في أذهان اليابانيين وغيرهم، بوصفه من أخص السمات اليابانية. فقد كانت عمليات الانتحار التقليدية المعروفة باسم «سيبوكو» (Seppuku) جزءا من نظام ضبط النفس الديني. وحتى يومنا هذا ما زال اليابانيون ينظرون إلى الانتحار بوصفه موقفا مشرفا للخروج من ورطة يائسة. ورغم أن الانتحار في مجتمع عملي يتعارض مع الخيال الشعبي إلا أنه لم يعد شائعا في اليابان، أكثر مما هو عليه في الغرب، وذلك وفقا للإحصائيات الرسمية. ولا تزال عملية الانتحار التقليدية (سيبوكو) هي الوسيلة المفضلة في الأعمال الدرامية والسينمائية، أما في الحياة الواقعية فقد اختفت بالفعل. وباستثناء بعض الشخصيات البارزة، ومعظمها شخصيات عسكرية انتحرت في نهاية الحرب العالمية الثانية، ودوافعها كانت مفهومة حتى من وجهة النظر الغربية، لم تحدث حالات انتحار أخرى حيث كان آخر حالة انتحار بطريقة «سيبوكو» هي انتحار الجنرال «نوجي» (Nogi) بطل الحرب الروسية اليابانية وزوجته في عام 1912 لكي يلحقا بالإمبراطور «ميجي» بعد وفاته. أما مشهد عملية انتحار الروائي الياباني العظيم ميشيما(Mishima) في عام 1970 بطريقة سيبوكو فقد كانت صورة درامية أكثر منها واجبا، أو احتجاجا سياسيا، اهتز معها الجمهور الياباني حيث انتابه شعور بالحيرة والاستهجان من تلك العملية

الدرامية. وبهذه المناسبة تجدر الإشارة هنا إلى أن عدد الشخصيات البارزة في الأعمال الأدبية، التي انتحرت بوسائل عادية، إنما تدخل في نطاق التعمق في تفسير حقيقة الأدب الياباني الحديث، أكثر من كونها دلالة على انتشار الانتحار في المجتمع الياباني.

إن معظم حالات الانتحار التي تحدث في اليابان المعاصرة هي نتيجة الأسباب نفسها التي يحدث الانتحار بسببها في الدول الأخرى بوسائل مشابهة. وفي اليابان، كما هو الحال أيضا في بلاد شرق آسيا الأخرى، يقترب معدل انتحار النساء من معدل انتحار الرجال، وهو معدل يفوق مثيله في الغرب. وقد يعكس هذا الواقع الضغوط الأشد التي تتعرض لها النساء في شرق آسيا. أما معدلات انتحار الشباب في اليابان فتزيد عن معدلات انتحار الشباب في الغرب بحوالي من (15-25). ومن المحتمل أن يكون ذلك الفرق نتيجة الضغوط الكبرى التي يفرضها النظام التعليمي الياباني. أما الأمر الأكثر أهمية في هذا الصدد فهو تأرجح معدلات الانتحار بصورة كبيرة في الأزمنة الحديثة، وفقا للأزمات السياسية والاقتصادية. وقد أخذت هذه المعدلات تميل إلى الانخفاض بين الشباب خاصة حتى وصل مجمل معدلاتها اليوم في اليابان إلى أقل من معدلاتها في الولايات المتحدة، وأقل كثيرا من معدلاتها في عدد كبير من الدول الأوروبية. ومهما كان الأمر فما زال اليابانيون يفتتنون بعمليات الانتحار، ويستخدمونها في أخبارهم وآدابهم، تماما مثل افتتان الأمريكيين بالجرائم.

وإذا عدنا إلى موضوع ضبط النفس وقوة الإرادة ينبغي أن نقول: إن الإلحاح على تقديم المواعظ لا يفضي بالضرورة إلى غلبة سمات معينة على مجتمع ما. والواقع أن هذه المواعظ قد تبدو مثل انعكاسات المرايا، لكنها في حالة اليابانيين تكشف عن معامل ارتباط كبير بين الأمرين. فاليابانيون، بصفة عامة، يتسمون بشخصية طابعها الخشونة الظاهرة. ولعل من الأمثلة الصارخة على هذا هو اللفتنانت «أونودا» (Onoda) الذي ظل مثابرا طوال ربع قرن على محاربة الولايات المتحدة منفردا وهو قابع في أحراش إحدى الجزر الفليبينية. ومن الأمثلة أيضا تصور القيادة اليابانية العليا في الحرب العالمية الثانية أن المزيد من قوة إرادة الشعب الياباني، التي اعتبروها قضية مسلم بها، سوف تؤدّى إلى درجة من النصر على

الولايات المتحدة، رغم علمهم بتفوقها عليهم تفوقا كبيرا في مواردها الطبيعية. ويعتقد اليابانيون، في معظم الأحوال، أن التغلب على أي عقبة أمر ممكن، طالما امتلك المرء قوة إرادة كافية، وبذل أكبر قدر من المحاولة. أما كبار السن فقد أصبحوا يعتقدون أن صفات البسالة والجسارة اليابانية أخذت في الانهيار في هذا العصر الأكثر ثراء واستقرارا. وقد يكون هذا كله صحيحا إلى حد ما، لكن ما يستقر تحت السطح الظاهري لليابانيين من خجل وتعاون هو الشخصية الحازمة بدرجة كبيرة.

وقد لاحظ كثير من المراقبين أن اليابانيين يشعرون بالفخر وهم يؤكدون على، العمل الشاق، والقيادة الفردية، والإنجاز الاقتصادي، تماما مثلما يفخر الغربيون بالأخلاق البروتستانتية، وإن كانت هذه الأخلاقيات سمة مميزة بدرجة كبرى عند اليابانيين الذين يدينون بالمسيحية، بحيث تبدو البروتستانتية نفسها متخلفة عنها بالمقارنة. وكما أوضحت من قبل فإن أخلاق العمل ترتبط أساسا بالمناخ العام، لكن من المحتمل أيضا أن يكون توجه اليابانيين نحو الجماعية قد ساعد على تقوية هذه الأخلاق أكثر من إضعافها، ذلك لأن الإنسان الجيد المتعاون، في مجموعة ما، لابد من أن يكون أيضا عاملا جيدا. كما أن صداقة العمل الجماعي الحميمة قد تكون باعثا على السرور الإيجابي، حتى بعد أن حل إنتاج الآلة الأكثر روتينية محل إحساس الاعتزاز والفخر اللذين كان العامل الحرفي يشعر بهما في العمل اليدوي. ويعترف اليابانيون أنفسهم بأن الدأب والمثابرة هما أبرز صفاتهم الشخصية. ومن ثم، فإن تقييم الفرد الياباني يتم-بالتأكيد-من خلال عمله مع مجموعة العمل التي ينتمي إليها، ومن خلال مشاركته في نشاطات مجموعته بحماس وسعادة. وكل هذا يفسر لماذا ظلت أخلاق العمل اليابانية كما هي لم تتناقص حتى يومنا هذا بالمقارنة بالبلدان التي تتباهى بميراثها البروتستانتي.

وما من شك في أن مجتمع الفريق الواحد، المكون من أفراد يتمتعون بضبط النفس والإرادة القرية، لابد من أن يتولد منه تأثيرات تكفي لتفسير حماس اليابانيين وطموحهم. ولكن هذا الاتساق الهرموني كانت تختفي دائما تحت سطحه ضغوط متأججة كبيرة. فاليابانيون قبل العصر الحديث كانوا يهتمون اهتماما كبيرا بالشرف، ويواجهون مواقف ما زالت مختبئة

داخل الوعي الياباني. لقد كان شعار «النجاح في الحياة» الذي يعني «نجاح الشخص الطموح» هو شعار عصر «ميجي» عصر الانتقال من الإقطاع إلى العصور الحديثة.

وعموما، فالياباني المعاصر يتصف بالطموح الشخصي والاندفاع مثله مثل الإنسان الغربي. وهذه الصفات تجعل الغربيين حائرين في فهم هذا الشعب ذي التوجه الجماعي. لكننا نستطيع القول: إن طموح الشعب الياباني هو طموح غير واقعي من الصعب قياس خصائصه، وإن كنا نستطيع الوصول إلى بيانات نسبية في هذا الخصوص من خلال البيانات الخاصة باليابانيين الأمريكيين. فمن الملاحظ أن هؤلاء الأمريكيين من ذوي الأصول اليابانية قد وقفت في طريقهم خلفية تاريخية وثقافية ولغوية مختلفة جدا، فضلا عن ضغوط التعصب والتفرقة العنصرية الشديدة التي تعرضوا لها فترة طويلة، إلا أنهم تمكنوا خلال جيلين أو ثلاثة أجيال فقط من الوصول إلى أعلى مستويات التعليم، والدخل المادي، والمراكز الاجتماعية التي جعلتهم يقتربون من القمة، بالمقارنة بغيرهم من الجماعات الأخرى غير الدينية، علاوة على اليهود، والمجموعة المعروفة باسم (WASP)(*). ومن ثم فإن الخصائص اليابانية الحية النابضة ما زالت قائمة، وهي كل ما يمكن أن يفسر محتوى هذا الكتاب.

وإذا كان هناك ثمة تشابه بين الخصائص اليابانية، وأخلاق الغرب البروتستانتية فربما يرجع هذا التشابه إلى أن الأخلاقيات البروتستانتية ظهرت في المجتمع الغربي، الذي ما زال مقسما إلى طبقات وإقطاعيات منذ عهود الإقطاع، حيث أنكر الفلاحون والتجار إمكانية وجود سلطة سياسية إقطاعية، ورأوا في الإنجاز الاقتصادي هدفا في حد ذاته. وهذا بالتأكيد ما حدث في اليابان في عصر توكوجاوا، حيث تجنب التجار المشاركة في السياسة، وركزوا على تنمية وتطوير الفلسفة التي تبرر النجاح الاقتصادي، بوصفه خدمة للمجتمع تعادل الخدمة السياسية التي تقدمها طبقة الساموراي.

إن مثل تلك المواقف قد تساعد على تفسير السبب الذي جعل طبقة

(*) تعني الرجل الأبيض من المذهب البروتستانتي من أصل أنجلو-ساكسوني .
(Protestant White Anglo-Saxon) .

الساموراي السابقة تنتقل بسهولة في عصر ميجي إلى مجال رجال الأعمال بوصفه مجالا يستحق التجربة. وفي بلاد مثل الصين وكوريا، بما فيها من حواجز بين الطبقات، ثبت أنه بقدر ما تقل هذه الحواجز بقدر ما يفسر كيف أن النجاح الاقتصادي يمكن أن يؤدّي إلى كسب وضع سياسي، وبالتالي تسقط الحجة التي تقول إن النجاح الاقتصادي هو غاية في حد ذاته. فإذا كان هذا التحليل سليما يكون التقسيم الطبقي الذي ما زال قائما حتى الآن منذ عهود الإقطاع هو العامل الحاسم الذي يقف خلف هذا الوجه الأخلاقي للبروتستانتية أكثر من البروتستانتية نفسها. إن النقطة الرئيسة التي أحاول إبرازها هنا هي أن طموح الفرد الياباني وحيوية الشعب الياباني هما خصائص قديمة وأساسية في هذا المجتمع، وليست خروجا على المألوف في مجتمع الفريق الواحد.

16 التدرج الهرمي للسلطة

إن أحد التناقضات الظاهرة بين المجتمع الياباني والمجتمع الأمريكي هو ذلك التأكيد في اليابان على التدرج الهرمي للسلطة. وعلى الرغم مما تخصصه الولايات المتحدة للأفراد من سلطات، تصل أحيانا إلى درجة يراها اليابانيون سلطات دكتاتورية، إلا أن الأمريكيين يشعرون شعورا قويا بالمساواة، أو على الأقل يضطرون للتظاهر بهذا الشعور، كأن يطلب فرد من آخر،مثلا، قائلا: «ناديني فقط جو». أما اليابانيون فهم يعتبرون الرتب والمناصب الإدارية المختلفة مسألة طبيعية لا يمكن تجاهلها. وتقوم عادة علاقاتهم الشخصية المتداخلة في المجموعات التي ينتمون إليها على افتراض أن المستويات الإدارية المختلفة ضرورة لابد منها.

وتتكون بعض المجموعات من أفراد متساوين، أي من أعمار واحدة، يعملون كمجموعة واحدة في شركة أو إدارة حكومية، أو من الفتيات اللائى كن زميلات دراسة من قبل. ومعظم المجموعات تتكون من رؤساء ومرؤوسين بصورة واضحة، حيث يشكلون نموذجا يشبه النموذج التقليدي للأسرة. وفي حالة عدم وجود نظام واضح للرتب الوظيفية، كما هو الحال بالنسبة للمدرس وتلاميذه، أو بين رئيس

شركة والعمال الذين يعملون في شركته، غالبا ما يتشكل هيكل السلطة الإدارية من خلال إجراء انتخابات للعاملين، يتم فيها الاعتراف بمركز كل منهم على أساس عمره، أو أسبقيته في الوظيفة ومدة خبرته.

ولا شك في أن هذا النظام يؤكد أن السلطة الإدارية مأخوذة-جزئيا-من التاريخ الطويل للسلطة المتوازنة في اليابان، والحكم الأرستقراطي الذي كان سائدا فيها. وقبل العصر الحديث كان تاريخ اليابان كله يتميّز بالتقسيم الطبقي داخل السلطة الإدارية المتوازنة، وبالامتيازات الأرستقراطية. وبالنسبة لهذه النقطة نجد أن تسلسل الخط الإمبراطوري خير مثال على ذلك. فإذا عدنا إلى القرن الخامس الميلادي وجدنا أن السلالة الإمبراطورية ظلت دائما رمزا لوحدة الأمة اليابانية. وحتى يومنا هذا لا يزال الإمبراطور على الأقل نظريا-هو المصدر الوحيد لشرعية السلطة كلها. وعندما نقل اليابانيون عن الصين في القرنين السابع والثامن الميلاديين نظام إدارتها البيروقراطي لم يستطيعوا تقبل الأسلوب الصيني في اختيار الكوادر البيروقراطية على أساس مستواها التعليمي الذي يحدد مدى كفاءتهم، لكنهم رجعوا إلى مفهومهم الوطني القديم الخاص بالرتب الوظيفية والمراكز البيروقراطية التي يحددها تاريخ الميلاد. وقد ترتب على هذا النظام اعتماد النظام الإقطاعي الياباني منذ بدايته وحتى نهايته على توريث السلطة. وفي عهود عصر توكوجاوا نشأ خط دقيق فاصل بين طبقة الساموراي وباقي الطبقات. أما الساموراي أنفسهم فكانوا مقسمين إلى مجموعات يتكون كل منها من اثني عشر فردا تجمعهم رتبة واحدة متوارثة، وهي الرتب التي تميز بين المستويات الوظيفية التي يشغلها كل منهم. لكن ظلت بينهم درجة صغيرة من المرونة تمثلت في قبول اختيار بعضهم الترشيح للمناصب العليا بين المؤهلين لتلك المناصب بالتوارث على أساس كفاءتهم. ومع مضي الزمن تطور ذلك النظام الذي أصبح يسمح بمنح مرتبات وترقيات إضافية لبعض الموهوبين الذين يحتاج إليهم بعض الوظائف الأكثر أهمية دون النظر إلى أحقيتهم لهذه الوظائف على أساس أعمارهم. ونستطيع القول، بصفة عامة، إن عصر توكوجاوا الذي امتد مائتين وخمسين عاما قد شهد أكثر نظم التوريث دقة وإحكاما بصورة لم ير العالم لها مثيلا.

ومن الملفت حقا أن الفنون أيضا في ظل العصور الإقطاعية خضعت

بدورها للنماذج المتوارثة. فالمهارات الفنية كانت تمثل الممتلكات السرية للعائلة، تنتقل من الأب إلى الابن. كما كانت مدارس الرسم، والعروض المسرحية تخضع في تنظيمها أيضا لمبدأ التوريث، رغم أن علاقة التلميذ بأستاذه كانت قائمة في معظم الأحوال على أساس نظام التبني الذي يتساهل-عمليا-مع المهارات الفنية للتلاميذ الموهوبين من الأبناء بالتبني. ومن الغريب حقا أن هذا الجانب من السلطة التقليدية المتوارثة مازال في اليابان المعاصرة ربما أكثر قوة مما سبق. ومن الأمثلة على ذلك: أن المدارس الفنية اليابانية الخاصة، كتلك التي تعلّم مهارة إعداد حفلات الشاي أو تنسيق الزهور، لا تزال نمطا أسريا في أضيق الحدود، وقد يكون أعلى سلطة فيها لا تزال سلطة موروثة.

وعلى أساس هذه الخلفية القوية عن الفروق الطبقية وتوارث السلطة، يمكن أن نتصور أن التقسيم الطبقي الحاد ما زال قائما في اليابان حتى اليوم. و يعلل كثير من الأجانب استمرار تأكيد اليابانيين على السلطة أنها جزء من النظام الطبقي. لكن هذه الفكرة-في الحقيقة-فكرة خاطئة تماما. ذلك لأن الشعب الياباني يرى السلطة أمرا بديهيا، وينظر بأهمية بالغة للمركز الاجتماعي. ومن ثم فإن شعوره بالطبقية والفروق التي تنتج منها شعور ضعيف جدا. والمجتمع الياباني المعاصر يؤمن إيمانا شديدا بالمساواة التي تبدو واضحة في عديد من المجالات كما هو الحال في الولايات المتحدة، بل قد تفوق مجتمعات معظم دول أوروبا الغربية.

ولقد شهدت الفترة الأخيرة، من عصر توكوجاوا، كثيرا من أوجه التبرم ضد الجمود في نظام التوارث. ورغم ذلك كان كسر جمود هذا النموذج في عصر «ميجي»، ضربا من الإنجاز مثيرا للتعجب حقا. فقد زالت التفرقة القانونية التي كانت تميز طبقة الساموراي من غيرها من الطبقات الأخرى، خلال سنوات قليلة، إلى أن أصبحت طبقة الساموراي مجرد مجموعة لها دلالتها التاريخية فقط في السجلات الرسمية. أما الساموراي الذين عاشوا في ظل التغيير الكبير الذي حدث في القرن التاسع عشر فقد ظلوا متميزين من غيرهم من اليابانيين بمواقفهم وكبريائهم. وكانت طبقة الساموراي التي تشكل نسبة 6٪ من المجتمع الياباني هي التي تغذي هذا المجتمع بالصفوة المثقفة. وتقدر نسبة المثقفين من الصفوة التي انحدرت من طبقة

الساموراي حتى الثلاثينات بـ 5٪، وحتى نهاية الستينات كانت تمثل 20٪ من مجموع الصفوة المثقفة. لكن معظم الساموراي في عصر «ميجي» عجزوا عن تحقيق أي نجاح اقتصادي، لأنهم أغرقوا أنفسهم في اللهو والابتذال. وقد يرجع هذا إلى السرعة التي تم بها تصفية هذه الطبقة الإقطاعية بالمقارنة بمثيلاتها من الطبقات الإقطاعية في الغرب. فقد فقدت هذه الطبقة سيطرتها المباشرة على الأراضي الزراعية في القرن السادس عشر، وأوائل القرن السابع عشر، ولم يحدث في اليابان ما حدث في الغرب من إبقاء على الإقطاعيات في العصور الحديثة، بعد أن أصبح الفلاحون اليابانيون منذ عام 1870 هم ملاك الأرض الفعليين دون منازع.

ومع تعاقب الأجيال ضعف التمييز الذي كان يفرق بين الساموراي وعامة الشعب، إلى أن انتهت تماما طبقة الساموراي، وأصبح الانتساب إلى أصول طبقة الساموراي أو غير الساموراي مسألة غير ذات موضوع على الإطلاق بالنسبة للمواطن الياباني العادي. وقد يحلو لبعض العائلات أن تشير في مناسبة ما إلى أسلافها البارزين من هذه الطبقة، ولكن بصورة أقل كثيرا مما سبق. ولم يعد الشباب اليابانيون يهتمون اليوم كثيرا بمثل هذه الأمور، كما يفعل الشباب الإنجليز الذين يحملون في عروقهم دماء سكسونية، أو كلتية[1] (Celtic)، أو سكسونية، أو دانمركية أو نورماندية[2].

أما التمييز الطبقي الوحيد الذي ظل قائما في العصر الحديث فهو التمييز بين النبلاء والعامة. فقد شكلت طبقة النبلاء العصرية في عام 1884 الطبقة الأرستقراطية لمجلس البلاط الإمبراطوري القديم في كيوتو. وكذلك اللوردات الإقطاعيين في عصر توكوجاوا، ومنها أيضا خرج الزعماء الجدد الذين شكّلوا مجلس الشيوخ في الدايت (البرلمان) الياباني وظلت طبقة النبلاء هذه موجودة بصورة واسعة على مدى ستين عاما إلى أن اضطرتها ظروف الحرب القاسية إلى تبني أساليب جديدة تتفق أكثر مع مبدأ المساواة. ولم تنته تلك الطبقة نهائيا إلا بعد أن أصدر الأمريكيون مرسوما بإلغائها بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يحدث اختفاؤها أي تأثير أو هزة في المجتمع الياباني. وحتى العائلات التي كانت تنتمي في الأصل

(1) الكلتي -(Celtic)-جنس قديم ينتمي إليه سكان بريطانيا.

(2) نورماندي-نسبة إلى إقليم نورماندي بفرنسا. (المترجمة).

إلى العائلة الإمبراطورية أصبحت من عامة الشعب. لكن اليابانيين من كبار السن، وخصوصا ذوي الذاكرة التاريخية الحادة، يهتمون بتلك الأنساب الأرستقراطية، فقد يجد أحد المنحدرين من أصل إقطاعي في بعض الأحيان أن اسم عائلته له أصل انتخابي هام في محافظته عندما كان أجداده يحكمون تلك المحافظة في يوم ما. ويخاطب الناس النبلاء اليابانيين باسم «السيد»، أو«السيدة» هكذا في بساطة، على عكس طبقة النبلاء في فرنسا والدول الأوروبية الأخرى، باستثناء بعض السفارات الأجنبية التي تحفظ لهم ألقابهم منذ زمن طويل بما فيها السفارة الأمريكية. ولا يستطيع القطاع الأكبر من اليابانيين أن يكونوا أقل اهتماما بطبقة النبلاء السابقة، أو أن يتجاهلوها هكذا ببساطة دون خجل.

وليس بالضرورة أن ينتهي تماما التمييز الطبقي بزوال طبقة النبلاء، وانتهاء الأصول الطبقية رسميا، وإن كان الشعور الطبقي في اليابان أصبح ضعيفا نسبيا. فقد ساعد تأكيد اليابانيين على نمط الشخصية الجماعية على زوال الشعور بالتمييز الطبقي. فالمجموعات اليابانية ليست مجموعات منغلقة على نفسها مثل الطوائف الهندية، فهي تتكون عادة من أفراد في مراكز ووظائف مختلفة، ولا يستثنى من هذه القاعدة سوى مجموعتين فقط هما: الجماعة التي تكون طائفة الإتا(Eta) أو البوراكومين-(Burakumin)، وهي جماعة من المنبوذين الذين يشكلون 2٪ من مجموع السكان. والمجموعة الثانية: هي مجموعة المهاجرين من الكوريين الجدد-. وكلتا المجموعتان لا تمثل، في الواقع، سوى قطاع صغير جدا من السكان. وبخلاف هاتين الحالتين نجد أن الهيئات التي تضم المجموعات المختلفة، نظرا لتأكيدها على العلاقات ذات السلطة الهرمية المتميزة و إقلالها من الاتصال بالمجموعات الأخرى المماثلة لها في طبيعة العمل والمستوى، قد تضاءل كثيرا شعورها بالتمييز الطبقي، وأصبح مسألة قليلة الأهمية على عكس ما هو معروف في الغرب.

واليابانيون لا يميلون إلى تحديد هويتهم على أساس طبقي، وإذا ما طلب منهم هذا التحديد فإن 90٪ منهم يصنفون أنفسهم بين الطبقة الوسطى. وفي محاولة إحصائية لتقسيم الشعب الياباني على أساس طبقي أظهرت النتائج أن 30٪ فقط يمثلون الطبقة العليا، و 69٪ يمثلون الطبقة الوسطى،

و 28٪ فقط يمثلون الطبقة الدنيا من العمال غير المهرة أو أنصاف المهرة، وينعكس ضعف الشعور بالطبقية على الواقع الياباني، حيث زادت الدخول حتى اقتربت من دخول الطبقة الوسطى الأمريكية، وإن اختلفت عنها بالنسبة لدخول الطبقتين العليا والدنيا معا، لأن ثروات الطبقة العليا اليابانية أقل كثيرا من ثروات مثيلتها الأمريكية. و وفقا لدراسة أجريت مؤخرا جاءت اليابان مع السويد وأستراليا، كدول صناعية ديمقراطية، لتمثل أقل الدول الصناعية التي تتسع فيها الفجوة بين الأغنياء و الفقراء.

لكن هذه الثروات اليابانية زالت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها سلطات الاحتلال الأمريكية، فأصبح أعلى الدخول التي يتقاضاها رؤساء الشركات اليابانية دخولا متوسطة بصفة عامة. وأصبحت المساهمة في ملكية أسهم الشركات نسبة أقل كثيرا من نسبتها في الشركات المشابهة لها في الولايات المتحدة. وقد أدى الارتفاع الجنوني في أسعار العقارات والأراضي إلى تحقيق أرباح هائلة، خلقت ثروات يابانية جديدة، وإن كانت الضرائب المتصاعدة على الدخل، والضرائب الصارمة على التركات قد حدّت كثيرا من تراكم الثروة، وتكوين الثروات الضخمة كما كان الحال في الماضي. وفي كفة الميزان الأخرى نجد اتساقا ثقافيا وبيئة جغرافية ذات طبيعة واحدة نسبيا، مما يعني أنه لم تعد هناك مجموعات عرقية أو إقليمية كبيرة من الفئات الدنيا المحرومة من الامتيازات كما هو الحال في الولايات المتحدة. لكن طبقة المنبوذين المعروفة باسم «البوراكومين»، وكذلك الكوريين يثيرون في اليابان بعض المشاكل. وتحوّل إلى الجريمة أولئك الذين ليس لهم أي مستوى اجتماعي فأصبحوا فئة مهملة. وقد أظهرت إحصائيات عام 1968 أن الفقراء المحتاجين يمثلون نسبة (43, 1٪ فقط) من الشعب الياباني ومعظمهم من الأرامل والأطفال الذين فقدوا مصادر الإنفاق الاقتصادي عليهم، وقد تخلى القدر عنهم ليظلوا هكذا فقراء دون أي امتيازات.

ومن الأدلة أيضا على عدم وجود الطبقية بين الشعب الياباني هي وجود الاختلافات القليلة في أسلوب التخاطب، حيث يسهل اكتشاف اللهجات الإقليمية خصوصا بين قليلي الحظ من التعليم. ويبدو الاختلاف واضحا في المفردات التي يستخدمها كل شخص في حديثه لتدل على مستواه

الثقافي. لكننا لا نجد اللهجات كثيرة مختلفة مثل اللهجات في المملكة المتحدة، حيث يختلف النطق من لهجة لأخرى، ومثل لهجات بعض مناطق الولايات المتحدة.

وقد نجح اليابانيون في اجتياز تلك الطبقية القديمة تماما منذ عام 1868، وعلى امتداد مائة عام تقريبا. وكان البريطانيون قد سبقوهم في هذه الخطوة بفترة طويلة، قبل أن يتخلص اليابانيون بقوة من الأنساب الطبقية والسلطة الموروثة، فحققوا بذلك إنجازا مذهلا بحق. وإذا كان هذا الإنجاز يعزى جزئيا إلى الانتماء إلى الجماعة في المجتمع الياباني فإنه في معظمه ربما يكون ثمرة الوعي التعليمي. فقد تبنى اليابانيون المفهوم الغربي للتعليم العالي، فجعلوه حقا لكل فرد على أساس الفرص المتكافئة-نظريا على الأقل-واستخدموه في تصنيف المواطنين لما يناسبهم من أدوار يلعبونها في المجتمع الياباني. وهكذا كانت النتيجة التي نراها اليوم، وهذا التحول الاجتماعي المتعاظم منذ عصر «ميجي» الإصلاحي إلى ما أصبحت عليه اليابان اليوم من تقدم يضارع الولايات المتحدة-على الأقل-أو أي دولة أوروبية غربية. وسوف نتناول دور التعليم في اليابان في فصل لاحق بتفصيل أكبر، لكني فقط أود أن أشير إلى أن الانتقال من نظام التوريث إلى النظام التعليمي الذي يحدد مستوى السلطة الإدارية قد أصبح في اليابان وضعا نهائيا بالفعل. فاليابانيون اليوم ينجزون المهمات المختلفة في مجتمعهم ويشغلون المناصب وفقا لمستوياتهم التعليمية الرسمية، وما يتبعها من دخول امتحانات قاسية لشغل المناصب العليا ذات الامتيازات الكبيرة، وليس من خلال اعتبارات التوارث، أو الطبقة، أو العائلة التي ينتمي إليها الفرد.

وهناك في اليابان، مثل أي بلد آخر في العالم و حتى معظم الدول الاشتراكية، بقايا حية من النظم القديمة. فالأطفال مثلا الذين حصل والدهم على درجة عالية من التعليم يتمتعون بميزات في العملية التعليمية ونتائج الامتحانات نتيجة الوسط الاجتماعي، والتقاليد العائلية التي نشئوا فيها. أما أعمال الأسر الصغيرة وكذلك أعمال مزرعة الأسرة فإنها تنتقل عادة إلى الأبناء بالوراثة. وحتى المشروعات الخاصة الكبيرة التي تعاون في تأسيسها بعض رجال الأعمال الناجحين، حتى هذه المشروعات يمكن أن تنتقل إلى الأبناء أيضا. ونستطيع أن نضرب مثلا مناسبا، على مثل هذه

الحالة، بمؤسسة ماتسوشيتا «Matsushita» التي تنتج للسوق الأمريكية تحت اسم الاسم التجاري «باناسونيك»-«Panasonic»، والمعروفة تجاريا باسم (ناشنال). لقد انتقلت رئاسة هذه الشركة إلى زوج ابنة صاحب الشركة بالتبني. لكن إذا نظرنا إلى الشركات المماثلة لهذه الشركة في الماضي نجد أنه من الصعب أن يتم الانتقال عن طريق الوراثة الأكثر من جيل واحد. وما زال هناك أيضا بعض النشاطات الفنية التي ما زالت تعترف بمبدأ التوريث، مثل المدارس الخاصة غير النظامية، أو «الديانات الجديدة». أما بالنسبة للثروات فإن نسبة توريثها في اليابان أقل كثيرا منها في الولايات المتحدة، حيث يمثل الميراث في المجتمع الياباني نسبة قليلة بالمقارنة بالمجتمع الأمريكي، كما يقل بصورة ملحوظة عنه في بعض دول غرب أوروبا.

وعلى كل الأحوال تظل السلطة الهرمية في اليابان أمرا جوهريا، فهي تمتد على نطاق المجتمع كله لترسم شخصيته وتشكلها. وتنقسم اليابان إلى عدد لا حصر له من المجموعات المنظمة داخل مستويات متعددة من الدرجات والرتب. وهذا تماما ما كانت تقصده الآنسة ناكين عندما وصفت المجتمع الياباني بأنه مجتمع رأسي، على عكس المجتمع الأمريكي ذي البنية الأفقية. ولا شك أن هذا النظام الإداري الرأسي هو تنظيم طبيعي لكثير من الهياكل الإدارية اليابانية، مثل الهيئات الحكومية، وشركات الأعمال، وإن كان يبدو أوضح ما يكون في المجموعات الأخرى. وحتى القرية الصغيرة في الزمن القديم، التي أصبحت اليوم مجرد كفر من كفور القرية الحديثة اليوم، كانت تتكون من مجموعة أسر ريفية تتمتع بالمساواة والتدرج العائلي الذي يمد القرية تقليديا بالعمد، بل بالمزارعين الأجراء. وقد نجح كثير من تلك التجمعات المعاصرة، مثل التعاونيات الزراعية، أو الاتحادات النسائية التي تعمل فعلا من خلال جهاز من الإداريين متدرج السلطة، ويتمتع أعضاؤها بعضوية شعبية متكافئة. هذه التجمعات الشعبية حققت نمطا من السلطة الإدارية على أساس التمييز الشديد لعدد سنوات العمر. فكلما كان العضو أكبر سنا كانت له أسبقية التمييز.

وعمر الإنسان له دور هام في الأجهزة الحكومية البيروقراطية، وفي الأعمال الكبرى أيضا لأنه يعزز سلطة المركز الوظيفي لكل شاغليه من الجيل الواحد الذين التحقوا بالعمل معا في العام نفسه. فالمجموعة التي

تشكل هذا المستوى الإداري تكوّن طبقة متجانسة تخطو معا، وتصعد درجات السلم الوظيفي معا، فتحصل على المرتب نفسه وتتدرج معا في المستوى الوظيفي على مدى مشوار حياتها العملية. فإذا دخل شخص ما أي شركة أعمال، أو مصلحة حكومية يابانية فسوف يلاحظ أن المستويات الإدارية المختلفة تجمع أجيال عمر واحد يصعدون معا سلم الترقي في المرتب والمنصب دون أن يسبق أحدهما الآخر. وعلى سبيل المثال يظل العامل الذي يعمل في مصنع ما في مستواه المنخفض من حيث الأجر، أو وضعه الإداري عن الموظف الحكومي المؤهل علميا تأهيلا أعلى من خلال نجاحه في امتحان المنافسة، للحصول على مرتب ومستوى وظيفي أرقى لكي يصل بالتدرج الإداري إلى موقع رئيس العمل. لكن المركز الوظيفي والمرتب لمستوى العمل النوعي الواحد يحددهما بالدرجة الأولى تاريخ الميلاد ومدة الخدمة.

ومن الطبيعي بالنسبة للمواطن الياباني أن يقيم علاقاته الشخصية وفقا لمستويات السلطة الإدارية المختلفة، كما يفعل الأمريكي، لكي تتسم علاقاته الخاصة بالتكافؤ والمساواة، رغم اختلاف العمر والمركز الاجتماعي. لكن المدخل الياباني لهذا الموضوع-هو في الواقع-أكثر طبيعية من المدخل الأمريكي. فالأشخاص الأكبر سنا، أو الأعلى مركزا في اليابان، عندما يسيرون لا بد من أن يتقدموا غيرهم. وفي أي مناسبة رسمية يجلس اليابانيون في نظام واضح، الأسبقية فيها معروفة وفقا للتدرج الهرمي للسلطة، ويظهر هذا واضحا في الغرفة اليابانية النمطية، حيث نرى مقعد الشرف في صدر مدخل الغرفة، أو في الجزء العميق من الحائط المواجه لمكان العرض الفني مثلا، ومن ثم تكون مداخل الأماكن العامة-في العادة-مزدحمة بالجماهير الذين يصرّون على الجلوس في المكان الأقل شرفا في مواجهة مكان الصدارة الشرفي. سواء فعلوا ذلك من منطلق التواضع أو عدم الثقة بأنفسهم. والياباني يخاطب الشخصية البارزة ذات المركز الاجتماعي الأعلى بكلمة «Sensei» ومعناها مرتبط «بالحكمة»، وهي مرادفة لكلمة «المعلم». أما الأصدقاء الحميمون، المتقاربون في السن، فيخاطبون بعضهم البعض بكلمة «Kun» بدلا من كلمة «San» أو كلمة «Sama» الشائعة جدا، وهي كلمات يخاطب بها أي شخص شخصا آخر سواء كان ذكرا أو أنثى، عازبا أو متزوجا، وهي تقابل كلمات «السيد» و«السيدة» و«الآنسة».

وأحب أن أذكر-بهذه المناسبة-أن اليابانيين لا ينادون بعضهم بعضا بأسمائهم الأولى، ما عدا نداؤهم على الأطفال والصغار فقط من أفراد الأسرة، أو الأشخاص الذين تربطهم علاقة حميمة منذ الطفولة.

ولغة التخاطب اليابانية في شكلها العام تتم باستخدام اللقب الذي يشير إلى الوضع الاجتماعي للشخص. أما بين أفراد الأسرة فيتم التخاطب فيما بينهم بعيدا عن الكلمات المألوفة التي يستخدمها الأمريكيون مثل كلمة «دادي»، أو «جدي»، لأنهم يصنفون أفراد الأسرة بالتحديد مثل قولهم «الأخت الكبرى» أو «الأخ الأصغر». وإذا كان هناك شخص وثيق الصلة برب الأسرة الأكبر سنا فيمكن مخاطبته بكلمة «الخال»، أو «العم»، أو«جدي»، إذا كان في سن الكهولة أو الشيخوخة. ومن أكثر عبارات التخاطب دلالة وشيوعا في اليابان عبارة أوكوسان Okusan، أوكوساما Okusama ومعناها «سيدة المنزل»، أو «كوشوسين سي» أي «المعلم الكبير»، أو «كيوكوشوسان»، أي «السيد رئيس المكتب»، أو «شاكوسان»، أي «السيد رئيس الشركة». أما العبارات القليلة الموازية لعبارات التخاطب الأمريكية إلى جانب الرتب العسكرية فهي عبارات نادرة مثل «السيد الرئيس»، أو «سعادة السفير»، وهي العبارات التي لا يتاح لمعظم اليابانيين استخدامها.

وإذا كان استعداد الأمريكيين الفطري هو المبالغة، كأن يحاول شخص كبير السن أن يتصرف كما يتصرف الشباب، أو أن يتظاهر رئيس شركة أنه مثل أي شاب من الشباب العاملين في شركته، نجد الأمر مختلفا في اليابان تماما، فهم يحاولون دائما أن يعيشوا أعمارهم الحقيقية ومراكزهم الاجتماعية. ومنذ الماضي البعيد كان مفهوم الوضع السليم لإنسان ما في حياته مرتبطا بسنوات عمره ومركزه الاجتماعي، وهو يتدرج في الترقي من مستوى إداري إلى مستوى أعلى على امتداد حياته العملية. وإن أهم ما يحدد الهوية الشخصية لأي مواطن ياباني هو الدور الذي يؤديه ومركزه الاجتماعي، حيث يتعامل الناس مع بعضهم بعض وفقا لمراكزهم ومكانتهم في المجتمع. وليس هناك ما يجعل المواطن الياباني أقل احتراما أكثر من أن يتصرف على غير هذا الأساس. ذلك لأن تجاهل نظام المكانة الاجتماعية، أو خرقه من جانب المخاطب أو المتلقي، أمر يثير كثيرا من الحرج والارتباك. وحتى إذا ما حاول شخص أجنبي وهو في اليابان أن يتبسط في التعامل

أثناء وجوده بين أحد مستويات العمل الإدارية فإنه يقابل بالتسامح لأنه أجنبي فقط، لكن اليابانيين أنفسهم يشعرون في مثل هذا الموقف بالحرج الشديد.

ومن الأسباب التي تدعو اليابانيين إلى استمرار تبادل البطاقات الشخصية والتي نطلق عليها، كمصطلح، اسم «بطاقات التعارف» أن هذه البطاقات تحدد أهمية مركز الشخص ومكانته الاجتماعية. لأن بعض الأسماء اليابانية تصعب قراءتها وهي مطبوعة بالحروف الصينية، لذا فهم يكتبونها مقرونة بالحروف الصوتية للمساعدة على قراءتها. كما يحرص اليابانيون أيضا على إضافة أرقام الهواتف الخاصة بهم كمرجع أخير في بطاقات تحديد الشخصية. لكن السبب الأهم في تبادل هذه البطاقات هو توضيح المركز المحدد للشخص والجماعة التي ينتمي إليها، مثل «المدير الإداري لمصرف فوجي»، أو «مدير مكتب المعاهدات بوزارة الخارجية، أو «أستاذ الاقتصاد بجامعة طوكيو» الخ، مما يساعد على تحديد طبيعة العلاقة مع الشخص الآخر، ودرجة التهذيب والاحترام الواجب إبداؤها له.

وما زال التنظيم الإداري للمجتمع الياباني يحمل بعض مذاق الأيام الخوالي. فما زال الناس يتوقعون من ذوى المناصب العليا، في أي إدارة، أن يظهروا نوعا من الأبوة الرحيمة نحو من يعملون معهم في المستويات الوظيفية الأقل، بما فيها من اهتمام أيضا بحياتهم الشخصية، وهو ما يعتبره الغرب انتهاكا لحياة الفرد الخاصة. وعلى سبيل المثال نجد أنه أمر معتاد أن يقوم رؤساء الهيئات الحكومية، أو شركات الأعمال بدور الوسطاء في عمليات ترتيب الزواج مقابل ما يتلقونه من العاملين معهم في المستويات الأدنى من احترام وولاء بالغين. وهذه نغمة اجتماعية تتوافق مع مفاهيم اليابان القديمة المعروفة بـ (on) أي «المسؤولية»، أو «giri»، أي «العواطف الشخصية».

إن نمط التدرج الهرمي للسلطة داخل المجموعات المختلفة يوازي نمط السلطة بين هذه المجموعات بعضها وبعض. إذ يميل اليابانيون إلى التفكير من خلال عبارات تشير إلى نظام المناصب الإدارية وتسلسلها. فأي مواطن ياباني يفهم بوضوح مستوى الجامعات التي تقف على قمته «جامعة طوكيو»، تليها جامعة «كيوتو»، وهكذا بالتدرج إلى أن نصل عند القاعدة إلى عدد كبير من الجامعات الخاصة غير البارزة والأقل مستوى، ثم تأتي بعدها

الكليات الصغرى. وبالطريقة نفسها يتم تصنيف شركات الأعمال في عقول الناس، حيث تقف على القمة كبرى الشركات المتميزة، تليها الشركات الصغرى مع التدرج إلى أن تصل إلى أسفل درجات التمييز. فبالنسبة للعقلية الأمريكية، عندما يصف إنسان دولة ما بأنها دولة من الدرجة الأولى، أو الثالثة، أو الخامسة فهو من باب الوصف المجازي، لكنه بالنسبة لليابانيين أمر أكثر دقة وتقرير له دلالته.

وإذا كانت الإدارة القوية بالنسبة للغربيين هي السلطة الحازمة الأوتوقراطية فإن هذا المعنى لا ينطبق على اليابانيين. فاليابانيون يؤكدون على التدرج الهرمي للسلطة الإدارية، وهو في حقيقته تأكيد رمزي يظهر جليا في دور الإمبراطور الذي يمثل أعلى سلطة يابانية وهي الدولة. ومن بين الأمثلة الأخرى، التي تؤكد هذا المعنى، حرص اليابانيين، إذا ما قاموا بتنظيم نشاط ما، على تشكيل لجان شرفية كثيرة تتضمن أسماء اجتماعية بارزة يستخدمونها في تدعيم الهيبة والاحترام. ثم يأتي بعد هذه اللجان الشرفية لجان أخرى فاعلة حقيقية يقوم أعضاؤها الأدنى مركزا والأكثر نشاطا بالعمل الفعلي. ونموذج هذه اللجان شائع أيضا في الولايات المتحدة، ولكنه أكثر انتشارا في اليابان. وكل من يقف على قمة أي تنظيم ياباني يشعر شعورا حقيقيا بأنه رمز للسلطة الإدارية، بصرف النظر عن منصبه الوظيفي أو سلطته الأصلية، وبالتالي يتملكه إحساس بالمسؤولية تجاه كل العاملين المنتجين تحت قيادته المفترضة، بحيث يكون مستعدا لتحمل المسؤولية الرسمية لأي حدث غير لائق أثناء العمل اليومي، فيقدم استقالته على الفور. ويعتبر الغربيون مثل هذا الموقف موقفا غير طبيعي لأن مثل هذا الحدث الخطأ لا يدين المسؤول الأول قانونيا أو معنويا. وكان الانتحار في الماضي فعلا مقبولا للتعبير عن مسؤولية الشخص عن خطأ ما ارتكبه آخرون تحت رئاسته الرمزية.

ويختلف المفهوم الياباني عن المفهوم الأمريكي، حتى بالنسبة للمسؤولية الفعلية، لا المسؤولية الرمزية. فالياباني لا يتوقع من قياداته أن تكون ذات بأس وشدة وتسلط، ولكنه يتوقع منها أن تكون متمتعة بقدر من التعاطف والإحساس بالآخرين. وتظهر مؤهلات هذه القيادات فيما تبديه من دفء المعاملة، وما توحي به من إعجاب وثقة، أكثر مما تظهره من حدة التعبير

حين تشرح رأيها، أو القوة في اتخاذ قراراتها. والقيادة التي يعتبرها الأمريكيون «قيادة قوية مرغوب فيها» ينظر إليها اليابانيون في شك وامتعاض. والقرارات التي تصدر بالإجماع بعد مباحثات مطولة هي القاعدة عند اليابانيين. وفي معظم الأحوال يكون الرئيس المعين مجرد رئيس لجنة، أما مرؤوسوه الذين هم مجموعة العمل طوال حياتهم العملية فسوف يصعدون درجات سلم الترقي في السلطة الإدارية حتى يصلوا إلى المناصب العليا كلما تقدموا في العمر، فهم المؤهلون للمشاركة في اتخاذ القرارات، وليس مجرد تلقي ما يملي عليهم من قرارات صادرة عن المستويات العليا. ومن المعروف أن هؤلاء الأعضاء المشاركين يعاملون دائما بوصفهم أصغر سنا وتلاميذ من هم أكبر منهم عمرا وخبرة، وليس بوصفهم مجرد أتباع ومرؤوسين. وسوف أبرز فيما بعد مزيدا من هذه الأمثلة بالنسبة لأهمية شركات الأعمال اليابانية، والأجهزة الحكومية البيروقراطية، ولكني أحب أن أركز هنا على ما يراه الأمريكيون تناقضا مثيرا للدهشة بين تأكيد اليابانيين الأكبر على التدرج الهرمي للسلطة الإدارية، ومشاركتهم الواسعة نسبيا داخل هذه السلطة في صنع القرار.

وتبقى نقطة أخيرة حول السلطة الإدارية اليابانية، وهي ما تسببه من أزمات ومشاعر استياء، وإن كانت أقل مما ينتج من التباين الكبير في الغرب بين المستويات الإدارية المختلفة. لكن هذا الاستياء لا يثير الدهشة لعدة أسباب: منها أن هؤلاء اليابانيين الذين يجلسون على قمة درجات الهرم الإداري ينظر إليهم دائما بوصفهم مجرد أشخاص سبقوا غيرهم بأقدميتهم في سلّم الترقي، ولم يتسلقوا الهرم الإداري إلى القمة بطريقة غير عادلة، ذلك لأن كل شخص سوف يصل إلى مركزه المناسب في الوقت المناسب. وإذا حدث أن تفوق فرد خلال مشوار حياته العملية فلا بد من أن يكون ذلك نتيجة ما حققه من تفوق في التعليم ونتائج امتحانات المنافسة التي تجرى للترقي إلى المناصب العليا. أما الاختلاف في مستوى الأداء التعليمي في مثل هذا المجتمع المتسق فغالبا ما يحدث نتيجة التباين في القدرات الشخصية، وليس نتيجة مجتمع يسوده الظلم الاجتماعي. ولا شك أن حرص القيادات اليابانية على ألا توصف بالدكتاتورية، واهتمامها بأخذ المشورة الواسعة، وتكريس مشاركة القواعد في صنع القرار، لا شك

أن هذا كله يخفف كثيرا من ضجر المستويات الإدارية الثانوية في اليابان عن مثيلتها في الغرب. فالتضامن الوثيق بين أفراد المجموعات المختلفة، والشعور السائد باهتمام أولئك الذين على قمة السلطة الإدارية اهتماما أبويا بهم، فضلا عما تكنه المستويات الدنيا للمستويات العليا من ولاء، يعطى إحساسا بالدفء والعلاقة الحميمة بين مختلف المستويات الإدارية في المجموعة الواحدة. وأخيرا من المؤكد أن الانتماء إلى جماعة معينة من خلال عضويتها يحقق للمواطن في اليابان تحديد هويته الشخصية، ويجعله أكثر رغبة في تقبل وضعه الاجتماعي مهما كان مركزه متواضعا. وتختفي في اليابان ظاهرة الاستياء والتبرم من المتميزين المتفوقين.

وما زلنا نذكر كيف أدّت مشكلة الموظف الصغير في الثلاثينات إلى حدوث تمرد علني. لكن الشباب اليابانيون اليوم يبدون تذمرهم نسبيا ضد كبار السن الذين يحتكرون المناصب العليا، ويغلقون الطريق أمام ترقية الشباب الأصغر سنا. ومع ذلك فما زال المفهوم التقليدي للتدرج الهرمي في السلطة الإدارية هو النمط الذي يوافق المجتمع الياباني القائم، ليظل هذا النمط إحدى العلاقات الهامة والفاعلة في المجتمع الياباني المعاصر.

17 التعليم

لقد حل النظام الرسمي للتعليم والامتحانات في اليابان محل الطبقة والمولد لتحديد نمط الحياة العملية التي يصلح لها الفرد، أو بمعنى آخر أصبح التعليم هو الذي يحدد دور الفرد ومركزه في عصر الجدارة والتفوق الياباني الراهن. ولا شك في أن معدلات التعليم العالية، ومستوياته الممتازة، من أهم الأسباب التي تقف وراء نجاح اليابان في مواجهة تحديات الغرب المتفوق في القرن التاسع عشر تكنولوجيا على اليابان، وما أعقب ذلك من وصول اليابان إلى مركز الزعامة الاقتصادية. والواقع أنه لا يوجد سبب رئيس، أو أساسي لنجاح اليابان أكثر من نظامها التعليمي.

ومن الطبيعي أن تركز اليابان على التعليم لأن هذا التركيز إنما ينبع من مصادر حضارة شرق آسيا. فقد ركز الصينيون منذ القدم على أهمية التعلم والإطلاع، حيث تعزى قوة الحكام لما يتمتعون به من أكبر قدر من المعرفة، وما ينتج منها من بصيرة أخلاقية راقية. ومع مرور الزمن استقرت هذه المفاهيم في نظام بيروقراطي مركب، يتم فيه اختيار كبار موظفي الدولة من خلال عملية اختبارات دراسية قاسية. وقد نقل الكوريون هذا

النظام التعليمي الصيني ككل، أما اليابانيون فرغم فشلهم في ملاءمة هذا النظام مع مجتمعهم إلا أنهم تشبعوا بروح تلك الأفكار الصينية، إلى أن جاءت فترة حكم توكوجاوا التي تطورت فيها مؤسسات التعلم والتعليم تطورا فعليا حتى تفوقت على المؤسسات الصينية والكورية. وفي عهد توكوجاوا كان التعليم الخاص يدير معظم العملية التعليمية، ولكن مع منتصف القرن التاسع عشر حرصت كل إقطاعية على أن يكون لها مدارسها الخاصة التي يتعلم فيها شبابها من الساموراي. في ذلك العهد وصل عدد المدارس إلى أكثر من ألف مدرسة، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من مدارس القرى التي تعرف باسم «تيراكويا» «Terakoya»، وذلك بسبب وجودها دائما في المعابد البوذية المحلية، حتى يستطيع أطفال عامة الشعب ومن بينهم بعض البنات من تعلم قوانين بوذا الثلاثة. وكما سبق أن ذكرنا فإن نسبة المتعلمين من الذكور القادرين على القراءة والكتابة، حتى منتصف القرن التاسع عشر، بلغت 45٪، بينما بلغت نسبة اللائى يقرأن ويكتبن من الإناث 15٪ تقريبا، وهي نسب لا تقل كثيرا عن أكثر الدول الغربية تقدما في ذلك الوقت.

ونظرا للتأكيد التقليدي على التعليم الرسمي لم يجد زعماء حكومة «ميجي» الجديدة أي صعوبة في فهم الدور الرئيسي للتعليم في نقل وتعلم تكنولوجيا الغرب، وضرورة استحداث نظام تعليمي جديد يكفل لليابان اللحاق بالدول الكبرى الغربية. وفي عام 1871، أي بعد أربع سنوات فقط من تشكيل الحكومة الجديدة، أنشأت اليابان وزارة التعليم التي تبنت في العام التالي مباشرة خطة طموحا لنظام تعليمي موحد على درجة كبيرة من المركزية والاتساق، على نمط النموذج التعليمي الفرنسي الذي يصل بالطالب إلى مستوى عالمي من التعليم والثقافة. لكن وضع هذه الخطة الطموح موضع التنفيذ لم يكن بالأمر السهل، بسبب افتقار اليابانيين إلى العدد اللازم من المدرسين، والمباني المدرسية والأموال أيضا. لذلك فقد تغيرت خطط التعليم مرارا، وأخذ التطور التعليمي يسير بطيئا. لكن المهم هنا أن تلك الخطة التعليمية كانت بداية جديدة تماما لنظام التعليم الياباني. فقد أغلقت تدريجيا المدارس التي أقيمت في كل إقطاعية زراعية، ومدارس التيراكويا (داخل المعابد)، وكان من الصعب أيضا على المدارس الخاصة أن

تستمر مدة طويلة في العهد الجديد. وهكذا كان وضع اليابان في عصر «ميجي» على خلاف الغرب في القرن التاسع عشر، إذ لم تكن غلبة التعليم الأرستقراطي، أو الديني السابق حجر عثرة أو عقبة تعرقل تقدمها، وتحول دون أن تصبح في مقدمة معظم دول الغرب بالنسبة لنظامها التعليمي العلماني القائم على المساواة.

ولم تستطع اليابان أن تفرض على جميع أطفال اليابان الالتحاق بالمدارس قبل عام 1907، وهو العام الذي قررت فيه أن يكون التعليم الابتدائي المشترك، حتى الصف السادس، إجباريا ومجانيا. ثم أنشأت بعد هذه المرحلة الابتدائية نظاما جديدا للمرحلة المتوسطة أكثر استنارة، يتكون من خمس سنوات، مدارس البنين فيها منفصلة عن مدارس البنات، وهي تعادل المدارس الفنية المتوسطة، ثم تأتي بعدها مرحلة للتعليم فوق المتوسطة وتستمر ثلاث سنوات أخرى، للبنين فقط، وهي المرحلة التي تسبق المرحلة الجامعية التي تستمر الدراسة فيها من ثلاث إلى أربع سنوات وفقا للمواد التي تدرس في كلياتها.

وهكذا نجح نظام التعليم الياباني الجديد في أن يحقق المساواة تماما وخصوصا بالنسبة للذكور على الأقل، حيث فتح المجال أمام أي شاب للوصول إلى قمة العملية التعليمية طالما نجح في مراحل دراسته التمهيدية. وقد أصبح هذا النظام التعليمي هو الأساس الذي يتم من خلاله اختيار القيادات الوطنية، والذي قدّم بالفعل هذه القيادات اليابانية في أوائل القرن العشرين. ومن أهم ملامح هذا النظام التعليمي أنه وضع تفصيلا بحيث يتفق مع الاحتياجات الوطنية حسب ما تراها القيادات اليابانية. فقد أنتج أعدادا وفيرة من الجنود والعمال وربات البيوت المتعلمات، ومهارات واسعة من خريجي المرحلة الفنية المتوسطة، وهي المرحلة التي فشل كثير من الدول الحديثة في تقدير أهميتها كما فعلت اليابان. ولم يترك هذا النظام التعليمي سوى قناة ضيقة يمر منها الشباب ذوو المواهب العالية من خريجي الجامعات، لشغل المواقع القيادية في المناصب الحكومية والمجتمع بشكل عام. وهكذا ظل القسم الأكبر من التعليم، أو جوهر العملية التعليمية في يد الحكومة اليابانية، وإن استمر بعض مدارس الإرساليات المسيحية، وقليل من المدارس البوذية وغيرها من المعاهد الخاصة المتوسطة، وبعض المدارس الفنية العالية. وكانت المدارس المسيحية من المدارس الهامة لتعليم

المرأة، بينما ظلت المدارس الخاصة الأخرى مجرد مدارس هامشية بالنسبة لنظام التعليم الحكومي.

وتقف جامعة طوكيو على قمة الهرم التعليمي، وقد تكونت من اندماج ثلاث مدارس عليا موروثة من عهد توكوجاوا لتخريج القادة العسكريين، وأكاديمية كونفوشية (تم إغلاقها فيما بعد)، ومعهد لدراسة الطب، ومدرسة لتعليم اللغات الأجنبية. ومن هذه المؤسسات التعليمية جميعا، وبعد وضع عدة تنظيمات لها، تحولت إلى جامعة طوكيو في عام 1877، ثم تغير اسمها في عام 1886 فأصبح «جامعة طوكيو الإمبراطورية». وفي البداية كان خريجو جامعة طوكيو مؤهلين لشغل الوظائف العليا المدنية العليا من دون دخول الامتحانات التي تجري قبل التعيين في أي وظيفة عامة. ولكن مع مضي الوقت وزيادة عدد الخريجين عن عدد الوظائف الشاغرة خضع خريجو جامعة طوكيو مثل خريجي الجامعات الأخرى لنظام امتحانات موحد، يتم بعد النجاح فيه شغل المناصب العليا في الأجهزة المدنية الحكومية.

وبعد جامعة طوكيو أقامت الحكومة اليابانية جامعات إمبراطورية جديدة، جامعة بعد الأخرى. فأنشأت جامعة «كيوتو» في عام 1897، ثم جامعة «توهوكو» في «سينداي» عام 1907، ثم جامعة «كيوشو» في «فوكيوكا» عام 1910، وبعدها جامعة «هوكايدو» في سابورو عام 1918 وهكذا. وفي عام 1918 تحول عدد من المعاهد الخاصة العليا إلى جامعات ليزداد عدد خريجي الجامعات بصورة كبيرة. وكان معهد «كيو» «Keio»، ومعهد «واسيدا» من أقدم تلك المعاهد وأكثرها تمييزا في مستواها العلمي. وقد خرج معهد «كيو»، من أكاديمية كان قد أسسها «فوكوزادا» قبل عصر «ميجي» الإصلاحي، وهو واحد من أكبر اليابانيين الذين نشروا المعرفة عن الغرب. أما معهد «واسيدا» فقد أسسه «أوكومو» في عام 1882 بعد أن طردته حكومة الأقلية الأوليجاركية الحاكمة عام 1881. ومن الجامعات الأخرى الكثيرة في اليابان، في ذلك الوقت، جامعات «ميجي»، و«نيهون»، و«شو» وهي الجامعات التي كبرت وتطورت مع نهاية القرن التاسع عشر، لتتخصص أساسا في تعليم القانون الحديث. وكانت مقار جميع الجامعات الخمس السالفة وبعض الجامعات الأخرى في طوكيو.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أعاد الاحتلال الأمريكي في اليابان

بناء نظامها التعليمي ليتوافق مع المفاهيم الأمريكية، وليكون تعليما شعبيا يناسب عامة الناس، حسب الخطة التي استهدفتها اليابان، ولينتهي نظام التعليم الخاص بالصفوة فقط. وقد تكون التغييرات الهيكلية التي أحدثتها قيادة الاحتلال غير ضرورية، لأنها أحدثت في البداية ارتباكا في النظام التعليمي، لكنها مع مضي الوقت أصبحت تغييرات ثابتة. وتمثل هذا التغيير في استبدال النظام الدراسي الياباني المعروف قبل الحرب بنظام السنوات (الخمس-الثلاثة-الثلاثة)، فأصبح مماثلا للنظام الدراسي الأمريكي وهو (الابتدائي-المتوسط-العالي، ثم الجامعة)، وهو نظام (ست سنوات ابتدائي-ثلاث سنوات ما قبل التعليم الثانوي العالي-ثلاث سنوات تعليم مدارس عليا، ثم أربع سنوات تعليم جامعة). ولم يقتصر التعليم العالي على الجامعات فقط، فكانت هناك معاهد على مستوى الجامعات تعرف باسم «معاهد الخريجين»، تتراوح الدراسة فيها بين عامين وثلاثة أعوام في كلياتها الصغرى. وفي اليابان تعرف كل معاهد التعليم العالي باسم جامعة أو «diagaku»، ولا تسمى كليات، وهو الشيء نفسه بالنسبة للكليات ذات المستوى العلمي الأقل والمعروفة في اليابان باسم «جامعات المدى القصير»، «أوtanki diagaku».

وأصبح التعليم إلزاميا ومجانيا تماما على مدى السنوات التسع التي تسبق المدارس العالية (الثانوية)، كما أصبح أيضا تعليمها مشتركا، وبدلا من نظام ما قبل الحرب الذي يقيم مسارات جانبية للتعليم تمثلها المدارس الفنية المتوسطة كمرحلة نهائية اصبح الخط التعليمي في معظمه يسير في اتجاه واحد، فكل مرحلة تعليمية تؤدي إلى المرحلة التي تليها وهكذا. أما الإستثناء الوحيد لهذا النظام فقد تمثل في المدارس الفنية القليلة والصغيرة نسبيا ذات مرحلة السنوات الخمس، والتي بدأت في عام 1962 عند مستويات المدرسة الثانوية العالية، ومستوى المعاهد المتوسطة الأقل مستوى، ونماذج أخرى من المدارس ذات التخصصات الهامشية.

ومن خلال هذا الهيكل التعليمي أصبحت اليابان واحدة من أكبر أمم العالم في مستواها التعليمي العالي. فالأطفال اليابانيون جميعا يتعلمون حتى المرحلة الوسطى من التعليم. وطلاب المدارس العليا (الثانوية) ارتفع عددهم حتى صاروا يمثلون اليوم 90 ٪ من مجموع الطلاب، يواصل 30 ٪

من هؤلاء الطلبة ذوي الأعمار الواحدة تعليمهم العالي، وهي نسبة تصل إلى حوالي نصف المعدل الأمريكي، لكنها تفوق معدل دول غرب أوروبا.

ونظرا لأن التعليم لا يقاس بعدد سنوات الدراسة، حيث إن كثافة الخبرة التعليمية لابد من أن تحسب أيضا، لذا نجد التعليم الياباني، بالمعدلات العادية، يفوق التعليم الأمريكي ما عدا المستوى الجامعي. وبالمقارنة بالنظام الأمريكي نجد أن اليوم الدراسي أطول في اليابان، وأيام الدراسة الأسبوعية خمسة أيام ونصف يوم. وتفصل الأعوام الدراسية إجازة صيفية قصيرة تزيد قليلا عن شهر، تبدأ في نهاية شهر يوليو حتى شهر أغسطس. ويتخلل العام الدراسي عطلة رأس السنة، وعطلة قصيرة قبل بداية العام الدراسي في أول أبريل. ويتسم النظام الداخلي في المدارس بالحزم الشديد. ويبذل الأطفال جهودا رائعة في دراستهم، علاوة على تكليفهم بأداء واجبات مدرسية يومية في المنزل منذ أول العام الدراسي. ويبعث الآباء حوالي ثلث عدد المجموعة العمرية إلى دور الحضانة للتعود على بداية العملية التعليمية. كما تتلقى أعداد هائلة من الأطفال في كل المستويات تعليما خارجيا، أو يلحقون بمدارس خاصة بعد الدراسة لاكتساب مزيد من التدريب والدرس. ولأن اليابانيين يتميزون برغبتهم الشديدة في تحصيل أفضل مستوى ممكن من التعلم، فهم يصنفون المدارس وفقا للنتائج التي يحققها طلابها في مستوياتها التعليمية المتتالية. ومن الغريب حقا أن مستوى التفوق في معظم المدارس اليابانية متقارب جدا، مع قليل من التفاوت في نوع التفوق، وهو أمر شائع أيضا في الولايات المتحدة بين مدارس التعليم الأساسي في المدينة، وأمثالها في الريف أو الضواحي.

من كل ما تقدم نستطيع أن نخرج بنتيجة مجردة، وهي أن اليابانيين هم بالفعل شعب يتمتع بنظام تعليمي على أعلى مستوى. وقد يكون التعليم الجامعي في اليابان من حيث العدد أقل، ومن حيث المستوى الكيفي أضعف إلى حد ما من التعليم الجامعي في الولايات المتحدة، لكن متوسط قدرة اليابانيين على الاستيعاب في مرحلة التعليم الأساسي تفوق قدرة أي شعب في أي أمة أخرى. ولا تتأثر مستويات الإنجاز التعليمي عادة عند تقييمها بحواجز اللغة، لأن التقييم يتم حيثما تكون، كما هو الحال في مجال الرياضيات، مثلا، التي وصل اليابانيون فيها إلى مستوى يجعلهم أول شعوب

العالم في هذا المجال.

ولا شك أن الجهود الواسعة التي بذلتها اليابان في مجال التعليم ليس فيها لبس أو غموض. فهذه الجهود لا تناسب فقط المفاهيم التقليدية اليابانية حول التعليم الأساسي، لكنها أيضا نتيجة طبيعية للدور الرئيس الذي يلعبه التعليم في تحديد وظيفة المجتمع ووضعه بين المجتمعات الأخرى. فالرجل العصامي الذي علّم نفسه بنفسه في النظام الأمريكي الحر يستطيع بسهولة أن يصبح رجلا بارزا في ميدان ما، أو يستطيع الشخص الذي ارتكب زلة كبيرة أن يصل إلى موقع لامع بعد بداية بطيئة متعثرة. غير أن هذه النماذج الأمريكية لا نجدها في المجتمع الياباني إلا في أضيق الحدود. فقد نجد بعض اليابانيين الذين استطاعوا الوصول إلى مكانة اجتماعية بارزة في مجال الأعمال دون أن يكون لديهم سوى مستوى تعليمي متواضع. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو «تاناكا كاكووي» الذي شغل منصب رئيس الوزراء في الفترة ما بين عامي 1972 و 1974، ولم يكن حاصلا على أي تعليم جامعي. لكن أكبر عدد من القيادات اليابانية التي تحتل أعلى المناصب في كافة المجالات هي من خريجي معظم الجامعات اليابانية الشهيرة، ومن الذين استطاعوا الالتحاق بهذه الجامعات نتيجة حصولهم على درجات مرتفعة في امتحانات الالتحاق بهذه الجامعات، لتفوقهم العلمي طوال مراحل تعليمهم المختلفة.

وبالنسبة لكل فرد في اليابان أصبحت الصلة الوثيقة التي تربط بين التحصيل العلمي والنجاح في الحياة أمرا مسلما به. لذا نجد كثيرا من العائلات اليابانية تتنازل عن احتياجات اقتصادية أساسية من أجل إتاحة الفرصة لأطفالها للحصول على ميزة التدريب على عملية التعليم في دور الحضانة، أو لتلقي أحدث نظم التعليم. وعلى الرغم من مشكلة زيادة عدد أفراد الأسرة اليابانية إلا أنها توفر لأطفالها المكان المناسب لأداء واجباتهم المدرسية. وتقوم الأم اليابانية بالإشراف الدقيق على أطفالها لضمان أدائهم وواجباتهم بإخلاص. وهناك عبارة يابانية شائعة تطلق على هذا الدور الذي تقوم به الأم اليابانية هي: «Kyoiku mama»، أي، «أم التعليم». ويعتقد البعض أن اندفاع اليابانيين نحو التعليم كان عاملا هاما في عملية تنظيم النسل في اليابان، لأن الناس، وخصوصا سكان المدن، يعتقدون أن إنجاب

عدد قليل من الأطفال يجعلهم قادرين على الإنفاق عليهم للوصول إلى مستوى التعليم العالي.

وتفسر أهمية استعداد الطلبة لدخول الامتحانات من خلال الجدية الشديدة التي ينظر بها اليابانيون إلى التعليم، وامتياز مستوياته التعليمية العالية، وإن كانت هذه الامتحانات مسؤولة أيضا عن بعض عيوب أساسية في النظام التعليمي. فالأسرة اليابانية، مع اقتراب مواعيد امتحانات أبنائها، تكرس حياتها تماما لتوفير الظروف المريحة، وتقديم التسهيلات لهم لاستذكار دروسهم. ولا يقتصر عقد هذه الامتحانات على الالتحاق بالجامعة فقط، لكنها تعقد أيضا للالتحاق بالمدارس العليا وخصوصا المدارس المتميزة المعروفة بتحقيق نتائج جيدة في امتحانات القبول بالجامعات. ويتعرض الطلبة الذين يدخلون هذه الامتحانات لضغوط شديدة تصل إلى درجة إطلاق اسم «جحيم الامتحانات» على العملية كلها.

ويحرص اليابانيون بمهارة شديدة على تجنب فتح باب المناقشة فيما بينهم بمجرد أن يتم قبول الطلبة ونجاحهم، ويقومون بالتهوين عليهم من الفروق الواضحة في قدراتهم. ومن النادر أن يرسب طالب في هذه الامتحانات تقريبا. والطلبة الذين يدخلون هذه الامتحانات مرة واحدة يدخلون في منافسة لا تعرف الرحمة، تؤثر في الطالب مسبقا، وتخضعه لضغوط قاسية طوال مراحل تعليمه الدراسي، بل تصل إلى حد تشويه مضمون التعليم في نفسه. والتدريب الذي يتلقاه الطلاب في المدارس الثانوية لا يكرس لعملية التعليم نفسها بقدر تكريسه لإعداد الطالب للنجاح في امتحانات الالتحاق بالجامعة. وعلى سبيل المثال نجد أن الطلاب الذين يدرسون اللغة الإنجليزية يعدون أنفسهم إعدادا دقيقا لنوع من الأسئلة تدور حول قواعد اللغة المعقدة التي تشملها الامتحانات، مع اهتمام أقل بتعلم اللغة الفعلي عن طريق قراءتها. لذلك فمن الصعب-عمليا-أن نجد من يجيد التحدث بها، أو فهمها إذا استمع إليها. وهذه العملية المرهقة نفسها تحدث بالنسبة لامتحانات الالتحاق بالمدارس العالية (الثانوية)، وإن كانت بالنسبة للمدارس المتوسطة أخف قليلا وأقل إرهاقا. وربما يرجع ارتفاع نسبة الانتحار بين الشباب إلى «جحيم الامتحانات»، كما أن قلق وتمرد شباب الجامعات، بعد أن يكونوا قد حققوا أملهم في دخول الجامعة ملاذهم

الآمن، ربما يكون أيضا رد فعل للضغوط الشديدة التي تعرضوا لها من قبل.

ولا يخلو التعليم الابتدائي والثانوي من بعض المشاكل أيضا. فقد لاحظت سلطات الاحتلال الأمريكي أن نظام التعليم الياباني، قبل الحرب العالمية الثانية، كان يعتمد كثيرا على الحفظ عن ظهر قلب، مما يفرخ خريجين من الحفظة، يتسمون بالتبعية، أكثر منهم مواطنين يعملون فكرهم. لكننا لا نستطيع أن نقول إلى أي مدى نجحت هذه السلطات في محاولاتها إصلاح هذا النظام. وعموما فقد أصبح التعليم في اليابان اليوم يتسم بالحيوية أكثر كثيرا مما كان عليه قبل الحرب، فهو يشجع الطلبة على المبادرة بدرجة كبيرة. ولكننا إذا قارناه بمعظم مستويات التعليم الأمريكي فإنه يبدو-إلى حد ما-نظاما قديما غير عصري، وهو واقع يحتمل تفسيره على وجهين، فقد يكون نقدا، أو مديحا لهذا النظام التعليمي، وذلك وفقا لوجهة نظر من يتحدث عنه. وربما كانت الصعوبة البالغة في نظام الكتابة اليابانية، والاعتماد الهائل على حفظ ما يتطلبه العمل عن ظهر قلب، هما اللذان يرجحان اتباع نظام التعليم الياباني لهذا الاتجاه.

ومنذ انتهاء الحرب العالمية ظلت قضية التحكم في التعليم العام قضية من قضايا الجدل السياسي الساخن. وقد تنبهت سلطات الاحتلال الأمريكي لدور النظام التعليمي الياباني في ترسيخ العقيدة العسكرية اليابانية، ومن ثم أصرت على توزيع سلطات الإشراف على التعليم على هيئات تنتخبها المحافظات والمجالس البلدية على غرار الأسلوب الأمريكي إلى حد ما. لكن اليابانيين نجحوا في إعادة نظام التعليم المركزي إلى وزارة التعليم فيما بعد، وظلت مجالس التعليم الإقليمية والبلدية قائمة ولكن بالتعيين من قبل المحافظين ورؤساء البلديات، بعد أن ألغي نظام انتخابها. ومع ذلك فقد احتفظت هذه المجالس بحق اختيار الكتب المقررة، التي كان القطاع الخاص مسؤولا عن طبعها، بشرط موافقة وزارة التعليم عليها.

ويضم اتحاد المعلمين الياباني، المعروف باسم «نيكويوسا» «Nikkoyosa»، جميع مدرسي المدارس الابتدائية والثانوية. وكان الشيوعيون أو غيرهم من القوى اليسارية الأخرى هم الذين يسيطرون على هذا الاتحاد منذ سنوات الحرب، الأمر الذي دفع الاتحاد إلى خوض معركة علنية ضد وزارة التعليم

حول مسألة الإشراف على التعليم وعدد من المسائل الأخرى. وقد ترتب على هذا الموقف تسييس النظام المدرسي بصورة خطيرة، وإن لم يؤثر-لحسن الحظ-على النوعية التعليمية. ورغم الجدل الشديد الذي ثار داخل اتحاد المعلمين حول طبيعة الاتحاد-كما ينادى به زعماؤه-سواء كان مجرد اتحاد مهني عادي، أو أن أعضاءه يمثلون عنصرا هاما في «مهنة مقدسة»، رغم هذا الجدل ظلت الهالة التقليدية الخاصة التي تحيط بالتعليم ودور المعلم مستقرة وسائدة في كل أنحاء اليابان. ويشعر المعلمون دائما أنهم مشتركون في هذا الميراث بفخر وولاء. ومع كل ما يتخلل النظام التعليمي من مشاكل بما فيها تأثير نظام الامتحانات القاسي على الطلاب، فإن التعليم الابتدائي والثانوي في اليابان يظل من النظم التعليمية التي تتمتع بأعلى مستويات الكفاءة والأخلاق، وهو ما يغبطها عليه معظم الأمم المتقدمة.

والتعليم العالي في اليابان يتعرض لمشكلة كبرى لأن الدور الذي يلعبه في المجتمع أقل كثيرا من ذلك الاضطراب والتوتر اللذين يسببهما نظام امتحانات الالتحاق بالجامعة. إذ أن عقد امتحانات القبول بالجامعة يعتبر من أهم وظائف الجامعة. فالطالب الجامعي بعد أن ينجح في الامتحان ويلتحق بالجامعة يكون مسار حياته العملية قد حدد بالفعل، ومن ثم تصبح سنوات دراسته الجامعية ليست بقدر أهميتها نفسه بالنسبة للطلبة الأمريكيين. ولأن الطلبة الذين يدخلون الجامعة قد دخلوها نتيجة امتيازهم وتفوقهم أثناء مراحل دراستهم المدرسية، فلا يكون هناك حاجة لإدخال مناهج إصلاحية مثل تلك التي يشملها كثير من مناهج التعليم العالي في الولايات المتحدة. ذلك لأن النجاح في امتحانات القبول بالجامعة إنما يعني قبول الطالب في كلية محددة هي فرع من فروع الجامعة، مثل كلية القانون، وكلية الاقتصاد، والعلوم الإنسانية، والطبيعة، والطب، والهندسة، أو الزراعة. فليس هناك إذا أي حاجة للسعي وراء دخول هذه الكليات من أجل مجال التخصص الذي تحدد بالفعل بمجرد دخول الجامعة. ومن المعتاد أن تقوم شركات الأعمال الكبرى والهيئات الحكومية بتعيين موظفيها من بين خريجي الجامعة، حيث توفر لهم مزيدا من التدريب على الخدمة المستقبلية، والتي تحل محل كثير من الدراسة التي يحصل عليها خريج الجامعات الأمريكية. وأحيانا تختار هذه الشركات الكبرى عددا من موظفيها لإرسالهم في بعثات

خارجية لمزيد من الدراسة، أو إلى معاهد عليا يابانية للحصول على درجة الماجستير ثم الدكتوراه، وتتخصص المعاهد العليا في اليابان لإعداد خريجيها للعمل في المجال الأكاديمي. وجدير أن نشير هنا إلى أن دور الجامعات، بالنسبة للنشاطات البحثية، يقل كثيرا عن هذه النشاطات البحثية التي تديرها مباشرة شركات الأعمال أو الحكومة.

ويتم التعيين في شركات الأعمال أو في المصالح الحكومية عادة عن طريق نظام الامتحانات. وتكون الدراسة الجامعية، بطبيعة الحال، هي الأساس بالنسبة لهذه الامتحانات. ويلاحظ أن الأشخاص الذين كانوا يمثلون أفضل نماذج الطلبة عندما نجحوا في امتحانات دخول الجامعة وهم في سن الثامنة عشرة، والتحقوا بأشهر الجامعات اليابانية، يثبتون مرة أخرى وهم في سن الثانية أو الثالثة والعشرين أنهم الأفضل أيضا عند دخول امتحانات الالتحاق بوظائف الشركات أو الهيئات الحكومية. وربما يؤكد هذا أن المركز المتميز نسبيا للجامعة هو المرآة الصادقة تقريبا لنتائج امتحانات الالتحاق بالوظائف المهنية، التي ترجع أيضا للمواهب الفطرية التي يتمتع بها طلبة أشهر الجامعات اليابانية أكثر مما ترجع إلى ما يقدم لهم فيها من تعليم متميز. وهناك كثير من الشركات تدعو خريجي أشهر الجامعات اليابانية إلى التقدم إلى امتحانات الالتحاق بوظائفها.

إن هذا الوضع-دون شك-يجعل الإقبال على الالتحاق بالجامعات الكبرى أكبر هدف يتمنى تحقيقه الطلبة اليابانيون. ويعتبر قبول جامعة كبرى لأي طالب أو رفضها هو الفيصل الذي يحدد مستقبل حياة الفرد. فالطلبة الذين يرسبون في هذه الامتحانات يتركون-عادة-المسار التعليمي مدة عام، ليلتحقوا بإحدى المدارس كثيفة الأعداد، ثم يقومون بالمحاولة مرة ثانية في العام التالي، أو ربما مرة ثالثة. ويطلق على هؤلاء الأشخاص على سبيل الفكاهة اسم «رونين» «Ronin»، وهي تعني «ساموراي بلا سلطة من العصور الوسطى». ولبعض الجامعات الخاصة نظام لقبول الطلبة خريجي المدارس الثانوية من دون امتحانات، وهناك أيضا حالات يشتري فيها الطلبة الميسورون دخولهم في بعض الجامعات الخاصة، ولكن هذه الأساليب الممكنة، عن طريق الثروة، لا توصل الطالب على أحسن تقدير إلا إلى معاهد من الدرجة الثانية أو الثالثة فقط.

ولا تزال الجامعات تحتفظ بمراكزها في تسلسل هرمي كما كانت قبل الحرب. فجامعة طوكيو ما زالت في مستوى القمة بين الجامعات، يليها بمسافة كبيرة الجامعات الإمبراطورية السابقة (وقد سقط تعبير الإمبراطوري بعد الحرب)، ثم عدد قليل من الجامعات الوطنية المتخصصة مثل جامعة «هيتوتوباتشي» « Hitotsubatshi» للعلوم الاقتصادية، يليها الجامعتان الشهيرتان الخاصتان: جامعة «كيو» «Keio»، وجامعة «واسيدا» «Waseda»، ثم الجامعات الوطنية التي أقيمت في كل محافظة بعد الحرب، من اندماج مجموعة المدارس العليا والعليا الفنية السابقة، ورفعها إلى مستوى الجامعة. ثم تأتي بعد ذلك المجموعة الكبيرة من الجامعات الخاصة ذات المستويات العلمية والشهرة المختلفة، ثم الكليات الصغيرة التي تقف عند أسفل الهرم التعليمي العالي.

ونلاحظ أن العلاقة المتداخلة شديدة التحديد، بين الانتساب للجامعة والوظائف، والمركز الاجتماعي في الحياة العامة، أخذت في الانهيار تدريجيا، وإن كان أكبر حجم من الوظائف البيروقراطية العليا ما زال يشغلها حتى اليوم خريجو أشهر الجامعات وخصوصا جامعة طوكيو. أما جامعة «كيو» فهي مشهورة بتخريج رجال الأعمال التنفيذيين، وجامعة «واسيدا» بتخريج السياسيين والصحفيين. أما الجامعات الخاصة الأخرى الأقل شهرة فيتخرج فيها مجموعات ممن يصبحون من رجال أعمال أقل مستوى، والموظفين ذوي الياقات البيضاء.

ونظرا لأن الجامعات الخاصة تعتمد أساسا على الرسوم التعليمية، لذا فهي تتقاضى من الطلبة مصروفات عالية نسبيا، بينما تطلب الجامعات الوطنية والإقليمية مصروفات اسمية فقط لأنها تدار بالأموال العامة. وهذا يعني أن أفضل وأشهر الجامعات اليابانية تكلف الطلبة أقل قدر من المصروفات، بينما أفقر الجامعات تكلفهم أعلى المصروفات، وهو عكس النمط التقليدي الأمريكي. ونتيجة هذا الوضع نجد أن الجامعات الوطنية الشهيرة لا تغري أفضل الطلبة فحسب، بل تغري الطلاب من كل طبقات المجتمع الاقتصادية.

فالطلبة الذين يدخلون هذه الجامعات من الطبقة العليا، التي تمثل اقتصاديا أغنى 20 ٪ من المجتمع الياباني كله، تبالغ نسبتهم 37 ٪، أما

الطلبة الذين ينتمون إلى أقل الطبقات في مستواها الاقتصادي فتبلغ نسبتهم ١٠ ٪، وهي نسبة تثير الدهشة حقا، لكن نسبة القادمين من الشريحة التي تمثل نسبة الـ 60 ٪ الباقية من المجتمع ذات المستوى الاقتصادي المتقارب فتبلغ ١٧ ٪. أما الثراء نفسه فنجده واضحا في المدارس الخاصة ذات المستوى الأقل تعليما وشهرة.

ومن الملفت للنظر حقا أن الطلبة الذين حققوا هدف الالتحاق بالجامعات الشهيرة، مثلهم مثل الطلبة الذين استقروا في المعاهد العلمية الأقل مستوى، يجدون الحياة الجامعية مخيبة للآمال، مما يجعل رد فعلهم هو عدم المبالاة وإثارة الشغب. ومن الطبيعي أن يفسر هذا جزئيا بأنه خيبة أمل سيكولوجية بعد سنوات طويلة من الاستعداد لدخول امتحان الالتحاق بالجامعة، كما أنها أيضا رد فعل طبيعي لعدم رضاهم عن حجم النشاط الثقافي داخل الجامعة. ولعل من أسباب هذا النقص في النشاطات الثقافية، وخصوصا في الجامعات الوطنية، جمود النظام الجامعي الياباني، ومقاومته الشديدة لمتطلبات التغيير، فضلا عن النقص الخطير في موارد الجامعات المالية، وخصوصا الجامعات الخاصة، والناتج عن كثرة قاعات المحاضرات، وقلة عدد الطلبة، والاتصال الشخصي المحدود مع الأساتذة.

وبينما تخصص اليابان للتعليم الابتدائي والثانوي من دخلها القومي النسبة نفسها تقريبا، التي تخصصها الدول المتقدمة، نجد أنها تخصص للتعليم العالي نسبة أقل كثيرا، علما بأن نسبة الشباب الذين يلتحقون بالجامعة فيها أكبر كثيرا من نسبتها في دول غرب أوروبا، ويظهر انخفاض حجم الاستثمار في التعليم العالي، بصورة جلية، في الأعباء التي تثقل كاهل اليابانيين لتعليم أبنائهم في الجامعات الخاصة، وقرب إفلاس هذه المؤسسات. والأمر مختلف تماما في البلدان المتقدمة الأخرى، حيث نجد كل الطلبة أو معظمهم في المعاهد الحكومية، أو التي تموّلها الحكومة- وحتى في الولايات المتحدة ارتفع عدد هؤلاء الطلبة حتى بلغت نسبتهم 75 ٪ من مجموع طلاب التعليم العالي، ولكننا نجد في اليابان أن 80 ٪ من الطلبة في جامعات خاصة وذلك لأن الحكومة اليابانية لا تواجه الطلب المتزايد بين أفراد الشعب الياباني على التعليم العالي، ولا تحصل هذه الجامعات على منح ذات قيمة من الحكومة، كما لا تستطيع أن تعتمد على

تبرعات مالية خارجية. ولم تكن هذه الجامعات، حتى وقت قريب، تتمتع بأي امتياز ضريبي، أو أي تبرعات خيرية وهي أمور لم يتعود عليها اليابانيون كثيرا كتقليد اجتماعي معروف. وعلى الرغم من أن مصروفات التعليم الجامعي الخاص تزيد كثيرا عن مصروفات الجامعات الحكومية إلا أن معدلها بالمقارنة بالجامعات الأمريكية يصل إلى ربع أو ثلث المصروفات المقابلة لها في الولايات المتحدة. وقد ساعدت المصروفات المرتفعة جدا التي يطلبها بعض الجامعات الخاصة رسوما لدخول امتحانات الالتحاق بها على بقائها في حالة تشبع مالي، لأنها تحصل عليها من حشود الطلاب الفاشلين الذين لا ينجحون في امتحانات الجامعات الحكومية والذين يتكالبون على الالتحاق بها. والواقع أن هذه المشكلة لن تجد لها حلا من دون وضع نظام قومي لتمويلها.

أما بالنسبة للجامعات الحكومية فإن مشكلتها ليست مشكلة تمويلية بقدر ما هي مشكلة جمود في نظامها. وقد يكون ذلك نتيجة نقل النموذج الألماني في أواخر القرن التاسع عشر، أو ربما كان نتيجة النضال الشرس الذي خاضته الجامعات اليابانية ضد الحكومة المستبدة قبل الحرب، من أجل تحقيق حريتها الأكاديمية، وهو النضال الذي ترك تقليدا راسخا لاستقلال الجامعات الذاتي بكل أقسامها المختلفة، وتحرص عليه أشد الحرص. وتنقسم الجامعات في مستويات ما قبل التخرج إلى كليات بالغة التحديد في تخصصاتها، لا صلة بين بعضها وبعض إلا في أقل القليل. وتنقسم مستويات الأستاذية في هذه الكليات إلى درجات تعرف باسم «كوزا» «Kosa» تتدرج من القمة بين درجة أستاذ، وأستاذ مساعد، ومحاضر، إلى عدد من المحاضرين والمساعدين. وتتمتع هذه الكليات وهيئات التدريس بها بالاستقلال الذاتي الكامل تقريبا، علاوة على حرصها البالغ على ميزانيتها الخاصة بها، ودفاعا عن مجالاتها الأكاديمية. وتوضع المناهج الدراسية للطلبة بشكل دقيق، يصعب معه على أي طالب أن يبدأ مجالا دراسيا جديدا آخر. أما المزج بين مجالات الدراسة فهو أمر يدخل في باب المستحيل تقريبا. ويتمتع رؤساء الجامعات وعمداؤها بسلطات محدودة لأنهم يشغلون مناصبهم بالانتخاب. وتوفر وزارة التعليم المال اللازم وفق أسلوب آلي للميزانيات. ولكن الكليات والأساتذة رؤساء الأقسام لهم سلطة الاعتراض

على أي تغيير يطرأ على أوجه إنفاق هذه الميزانيات. كما أن مجال التجديد محدود للغاية، ولذلك فإن الأسلوب الذي تدار به الجامعات اليابانية حتى اليوم هو الأسلوب نفسه الذي كانت تدار به في ظروف مختلفة تماما منذ ثلاثة أرباع قرن مضى.

وكان معنى إعادة ترتيب مستويات التعليم الياباني، وفقا للقانون الذي أصدرته سلطات الاحتلال الأمريكي، أن نظام التعليم الجامعي الياباني قبل الحرب كان يربط ربطا غير طبيعي بين العامين الأخيرين من التعليم الثانوي العام، وأول عامين من أعوام التخصص في الجامعات القديمة. وما زالت جامعة طوكيو تطبق هذا النظام، وإن كان الحرم الجامعي يفصل بينهما فصلا تاما.

وليس هناك مجال للدهشة فيما يبديه طلبة المدارس الخاصة والحكومية من جرأة كبيرة تصل في بعض الأحيان إلى حد التمرد العلني. ولا يهتم الطلبة كثيرا بدراستهم، حيث يكرسون حياتهم الدراسية للنشاطات الخارجية مثل الرياضة، وممارسة هواياتهم، والاهتمام بالسياسات الراديكالية. وتحدث هذه المظاهر على وجه الخصوص خلال العامين الأولين من الدراسة الجامعية، قبل انشغال الطلبة في السنوات النهائية لكي ينتهوا من دراستهم الجامعية استعدادا للجولة الثانية وهي دخول امتحانات الوظائف الحكومية، أو شركات الأعمال التي يريدون الالتحاق بها.

ويتم دعم منظمات الطلبة الحكومية بصورة أتوماتيكية من المصروفات التي يدفعها الطلبة رسوما للتعليم، ويسيطر عليها اليساريون المتطرفون منذ نهاية الحرب. وقد خرج من هذه المنظمات مجموعات كبيرة متنوعة من الشباب الثوريين الذين يقفون على حافة الانفجار. وتعرف هذه التنظيمات الطلابية عادة باسم «الاتحاد الوطني»، أو «zengakuren». ويتركز قلق الطلبة غالبا حول قضايا داخلية، مثل ارتفاع مصروفات التعليم، أو تكلفة ما يحتاجونه من تسهيلات خاصة بمشاكلهم الأكاديمية الهامة. وتقترن ذروة الاضطرابات التي يقوم بها الطلبة عادة بأزمات المجتمع السياسية، ومعظمها حول القضايا الداخلية، وإن كانت تتصاعد أكثر فيما يتعلق بالقضايا الدولية، مثل الاضطرابات التي حدثت وقت التوقيع على معاهدة الأمن مع الولايات المتحدة في عام 1960، والانتفاضات التي حدثت في

أواخر الستينات. وتصاب الحياة الجامعية أيضا أثناء هذه الاضطرابات بالشلل التام. فقد توقفت جامعة طوكيو عن الدراسة تماما مدة عام كامل من (1968-1969)، كما تعرضت جامعات كثيرة أخرى لفترات طويلة من الاضطرابات.

واليابانيون يدركون جيدا مشاكل التعليم العالي، لذا فقد أخذوا يبذلون جهودا كبيرة، منذ اضطرابات الطلبة التي حدثت في أواخر الستينات، للتغلب على هذه المشاكل، لكنهم لم يحققوا فيها نجاحا كبيرا. وقد تمثلت هذه الجهود في الخطوة الأولى التي قامت بها الحكومة بتقديم المساعدة المالية للجامعات الخاصة. وكانت خطة الحكومة هي الوصول بهذه المساعدة إلى نسبة 50 ٪ من النفقات التعليمية، لكن الرقم الفعلي لهذه المساعدات حتى اليوم لم يتعد 20 ٪ فقط. ومع انتشار الجامعات الخاصة في عام 1975 انكمشت هذه المساعدات، وبدأ بعض التجارب التي تستهدف تخفيف الضغوط السيكولوجية المرتبطة بامتحانات الالتحاق بالجامعات، لكنها لم تسفر عن نتائج إيجابية كبيرة. كما خاضت الحكومة اليابانية تجربة جديدة عندما أقامت هيكلا جديدا للنظام الجامعي الداخلي يشبه نظام الجامعات الأمريكية بما فيه من أقسام، وقيادة إدارية قوية. وعلى أساس ذلك النموذج الجديد أقيمت جامعة تسوكوبا «Tsukuba» في عام 1973 بالقرب من مدينة طوكيو. وتعرضت هذه الجامعة لمعارضة شديدة من الأكاديميين. وليس هناك ما يؤكد إمكانية انتشار هذا النظام الجامعي الجديد.

وهكذا يظل التعليم العالي من المشاكل الرئيسة التي يعاني منها المجتمع الياباني المعاصر. أما بالنسبة لأعداد الطلاب الذين يواصلون تعليمهم العالي فقد اقترب عددهم من مليوني طالب، يتمركز نصفهم تقريبا في منطقة طوكيو، ومعظم النصف الباقي في منطقة «كانساي» حول «كيوتو» و«كوب» «Kobe». وما زالت الحكومة اليابانية تواصل جهودها بصورة جيدة لكي يكون التعليم العالي تعليما فاعلا رغم ما تبدو عليه من مشاكل تثير الدهشة. ولعل المستوى الممتاز الذي يتمتع به التعليم في المستويات الدراسية قبل الجامعة، يفسر هذا الاستمرار المتدفق إلى التعليم العالي، فضلا عن فعالية النظام الداخلي لتدريب الموظفين الجدد على العمل في الشركات والمصالح الحكومية.

وربما تكون الجامعات اليابانية التي تعمل بكفاءة أقل أهمية للنظام الياباني من نظيرتها في الولايات المتحدة بالنسبة للأمريكيين. وعموما، ورغم تلك الاضطرابات التي تحدث في الجامعات اليابانية، فما زال التعليم في اليابان من أقوى النقاط، بل هو بالقطع المحور الذي يرتكز عليه النظام الاجتماعي الياباني تماما.

18 دنيا الأعمال

إذا كان التعليم في اليابان يقف وراء نجاح اليابان المذهل في الأزمنة الحديثة فإن نجاحها أيضا في دنيا الأعمال والصناعة هو الذي أبرز هذا النجاح في أجلى صوره. إن قصة نهضة اليابان السريعة في القرن الماضي، لتصبح اليوم ثالث أكبر وحدة اقتصادية في العالم، لاشك أنه موضوع أكبر كثيرا مما نمكن الإحاطة به في فصل من فصول كتاب في مثل هذا الحجم. ولست بحاجة لتناول هذا الموضوع بالتفصيل في كتابي هذا، حيث اقتصر اهتمامي على تلخيص كيف تناسب دنيا الأعمال المجتمع الياباني ككل. وقد تناول هذا الكتاب في أجزائه الأخرى هذا الموضوع بالفعل، لكنه يحتاج في هذا الفصل إلى تركيز منهجي أكبر.

إن «المعجزة الاقتصادية اليابانية» التي تحققت بعد الحرب العالمية الثانية جعلت جميع شعوب العالم تنظر إلى اليابان في دهشة بالغة. ولقد تميزت هذه المعجزة الاقتصادية بسمات معينة في مجالات الصناعة ودنيا الأعمال كانت سببا لهذه الدهشة البالغة، مثل أنماط العمل مدى الحياة، وتحديد الأجور وفقا للأقدمية، وروابط الولاء الشخصي الدافئة التي تربط بين رؤساء العمل والعمال، ومثل

التعاون الوثيق بين الحكومة وشركات الأعمال. ولاشك أن هذه السمات الخاصة ترجع إلى الميراث الإقطاعي، وقد وصفت في السنوات الأولى بعد الحرب بأنها إحياء لممارسات عصر توكوجاوا بشكل مباشر. وكانت اليابان في ذلك الوقت لم تظهر بعد كمنافس اقتصادي خطير، لذلك نظر الناس إلى هذه السمات الخاصة التي تميز اليابان من غيرها على أنها علامات على النضج الاجتماعي الذي يصحب عملية «تحديث» اليابان. أما في السنوات الأخيرة فقد نظر إليها العالم الرأسمالي بوصفها ميزات خاصة لا تبشر بالخير، لأنها تتيح لليابان ميزة تنافسية غير عادلة. والواقع أن اليابان استطاعت أن تقوم بعملية مزج جديد تماما بين تلك الخصائص المميزة المتطورة في العصر الحديث وتقاليدهم القديمة العريقة التي احتفظوا بها. ومع مضي الزمن اختفى قليلا بعض هذه الخصائص اليابانية، مثل روح الجماعة التي ضعفت بعض الشيء، وزاد التأكيد على الفرد إلى الحد الذي جعل هذا التغيير يمثل ابتعادا عن ممارسات دنيا الأعمال في أي دولة من دول العالم الصناعي، لتصبح دنيا الأعمال اليابانية ذات طبيعة خاصة توحي بموجة التقدم المستقبلي أكثر مما توحي بموجة التخلي عن الماضي الياباني المتميز.

دخلت اليابان العصر الحديث باقتصاد معقد، يمكن أن نطلق عليه اسم «اقتصاد ما قبل الصناعي». فبطول اليابان وعرضها كان هناك سوق موّحدة، ومؤسسات مصرفية متطورة جدا، ومشروعات عائلية خاصة كبيرة مثل شركة ميتسوي(Mitsui) التي كانت تعمل في مجالات مختلفة، مثل المصارف، والأغذية الجافة، والمنسوجات، وتجارة التجزئة، التي كانت تبيعها بأسعار ثابتة لا تقبل المساومة. وكانت مشروعات «ميتسوي» تمثل أكبر مؤسسات عهد توكوجاوا التي استطاعت وحدها أن تنتقل بنجاح إلى العصر الحديث. أما بالنسبة للزراعة، ومعظم تجارة التجزئة، والصناعة التقليدية بكل أشكالها فقد استمرت كما هي مع بعض التغيير البسيط لتمثل ما عرف باسم «الهيكل المزدوج للاقتصاد ذي المستوى الأقل، بينما تطورت الصناعة الحديثة واسعة النطاق لتشكل «المستوى الاقتصادي الأعلى». وقد ظل الجانب الاقتصادي التقليدي، الذي يكون جزءا كبيرا من الآلة الإنتاجية اليابانية، ظل يعمل في وحدات صغيرة وعلى نطاق صغير متركزا في نشاط العائلة

اليابانية، ومن يعمل معها من عمال إضافيين كحرفيين تحت التمرين، تعاملهم العائلة كأعضاء في الأسرة ولكن أقل أهمية. وعلى الرغم من تقليص هذا التقليد الاقتصادي الياباني إلا أنه ظل موجودا بكل خصائصه المتوارثة قبل التحديث. لكن هذا الجانب الاقتصادي ليس وحده الذي أدهش الآخرين وأخافهم، وإنما كانت هناك عناصر جديدة تماما.

إن النظام الذي أثار اهتمام العالم الخارجي، بوصفه أول مؤسسة اقتصادية يابانية جديدة متميزة، كان نظام «الزيباتسو» (Ziabatsu) الذي نما وتطور في العشرينات. و«الزيباتسو» هي الاتحادات التجارية والصناعية الكبرى التي تضم أكبر قسم من الاقتصاد الياباني رفيع المستوى. وقد ساعدت على تركيز الثروة والقوة الاقتصادية المتمثلة في تلك الإنجازات الصناعية التجارية الكبرى عمليات بيع المشروعات والممتلكات الحكومية بأسعار منخفضة، في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر (1880)، للأفراد الذين رأت الحكومة أنهم قيادات قادرة على إدارة تلك المشروعات إدارة حديثة. ولم يكن الدافع وراء بيع هذه المشروعات الحكومية خلق طبقة رأسمالية قوية كما اتهمها المؤرخون الماركسيون، إنما كان الدافع هو الوضع المالي اليائس للحكومة اليابانية، ورغبتها في إنجاح الصناعة اليابانية. وقد تعرضت اتحادات «الزيباتسو» في العشرينات والثلاثينات لاتهامات واسعة النطاق وصفت فيها بأنها من عناصر الانحلال الغربي داخل المجتمع الياباني، وأنها مفسدة للنظام البرلماني، وتستنزف الأموال في عملية خيانة للمصير الإمبريالي لليابان. ومن دواعي السخرية حقا أن سلطات الاحتلال الأمريكي هاجمت هي الأخرى هذه الاتحادات بعد الحرب، فوصفتها بأنها أصل التوسع العسكري الياباني. وبالفعل قامت سلطات الاحتلال بتجريد العائلات صاحبة تلك الاتحادات من ممتلكاتها، وحلت «الزيباتسو» نفسها فتحولت إلى وحدات اقتصادية مشتركة لها طابع الشركات.

وكان أكبر اتحادات «الزيباتسو» هي «ميتسوي» (Mitsui)، و «ميتسوبيشي» (Mitsubishi)، و «سومي تومو» (Sumi-tomo)، و «ياسودا»-(Yasuda). وإلى جانب هذه الاتحادات الكبرى كانت هناك اتحادات صغرى، تكونت بعدها اتحادات أخرى جديدة عرفت باسم «الزيباتسو الجديدة»، ارتبطت-بصورة خاصة-بالصناعات ذات الصلة بالنشاط العسكري والتوسع في منشوريا.

وقد اتسع نشاط اتحادات «الزيباتسو» وخصوصا الأربع الكبرى سالفة الذكر في مجالات المصارف، والتصنيع، والتعدين، وبناء السفن، والتجارة في الأسواق الخارجية. وتمركزت كل منها حول المصرف الخاص بها، والذي يموّل الأجزاء الأخرى من مكوناتها. ومن الشركات الأخرى الرئيسة الشركة العامة للتجارة «سوجو شوشا»(Sogo shosha) التي بدأت نشاطها بالتجارة الخارجية، ثم أخذت تتجه نحو التجارة الداخلية أيضا.

والشركات التجارية اختراع ياباني متميز، ربما كان نموها نتيجة اعتماد الاقتصاد الياباني الحديث على المواد الخام والأسواق الخارجية، فضلا عن صعوبة أن تقوم كل شركة منفردة بتطوير المهارات اللازمة، والقوة الشرائية المناسبة، وإقامة شبكة تسويق على النطاق العالمي. وربما كانت هذه الصعوبة، إلى جانب ندرة رأس المال التجاري، هي التي جعلت عملية تراكم رأس المال وتكوين المهارات أمرا حكيما كجزء من نشاطات اتحادات «الزيباتسو» ككل. والشركة التجارية التي تنفرد بنشاطها التجاري إلى يومنا هذا، دون أن تتقيد بأي مجموعة من اتحادات «الزيباتسو»، تقوم بالدور نفسه بالنسبة لكثير من الصناعات اليابانية، وبصورة متزايدة في مجال الأعمال على نطاق العالم كله، ومن المذهل حقا أن يبلغ حجم مبيعات الشركات العشر الكبرى من بين الشركات التجارية العامة، في عام 1974، (37 ٪) من مجمل الناتج القومي الياباني، على الرغم من احتفاظها بهامش ربح ضئيل جدا على المبيعات الهائلة.

وقد تكوّنت «الزيباتسو» أو «الاتحادات التجارية الصناعية الكبرى» من شركة مركزية قابضة، تمتلكها أسرة متحكمة لها معظم أسهم الشركات الرئيسة المتفرعة منها، والتي تمتلك بدورها أسهما أخرى في شركات أصغر منها، وهكذا في تسلسل هرمي. وفي الغرب نجد أن هذا الشكل من التحكم الهرمي شائع تماما، لكنه بدا في اليابان كأنه حالة فريدة لأسباب منها: أن «الزيباتسو» لا تدفع لأصحاب الأسهم إلا فائدة بسيطة فقط، بينما تتحكم تماما في الأرباح من خلال تقنيات أخرى جديدة، منها الاعتماد على المصارف وعمليات الشحن البحري، والتسهيلات التجارية لمجموع الشركات. غير أن الأهم من ذلك كله هو ولاء العاملين التنفيذيين في هذه الشركات للجماعة. وأصبح التداخل بين المديرين في شركات هذه الاتحادات

أمرا شائعا، وكذلك انتقال الموظفين العاملين في شركات الاتحاد كأنهم تنظيم إداري واحد. أما الشباب الذين ينضمون للعمل مع الفريق ليستمروا في العمل طوال حياتهم العملية فإن مشاعر ولائهم القوية للشركات التي ينتمون إليها تنمو بداخلهم. ومن أبرز سمات هذا النظام الياباني هو الالتزام، التزام جميع العاملين فيه، وهو ما يذكرنا بالممارسات الإقطاعية، إننا نجد هذه السمة اليابانية ما زالت حية في هذا النظام نفسه بعد الحرب، وحتى يومنا هذا.

ولم يحتكر أي اتحاد من اتحادات «الزيباتسو» أحد المجالات، ولكنها كبرت ونمت من خلال مجموعات من الشركات المتوازية كانت غالبا مجموعات شديدة التنافس مع الشركات المقابلة لها في مجموعات الزيباتسو الأخرى. ولم يقم بتكوين شركات احتكارية فعلية في مجالات عديدة سوى قليل من الاتحادات التجارية التي تستطيع أن تحول بسهولة في أوقات الشدة إلى كارتلات. ولاشك أن تركيز الثروة من خلال نظام «الزيباتسو» قد أدّى اجتماعيا وسياسيا إلى نتائج غير صحية، لكنها أتاحت اقتصاديا تحقيق حجم كبير من عمليات تركيز رأس المال الذي يمكن أن يلعب دورا أساسيا ورائدا في مجالات اقتصادية جديدة. كذلك سمح العدد المحدود من هذه الاتحادات التجارية الصناعية الكبرى، جنبا إلى جنب مع الأساليب اليابانية التي تتميز بالتدبير والاقتصاد، سمحت بتحقيق معدّل مرتفع من إعادة الاستثمار ونموه.

ورغم ما قيل مرارا عن عودة هذا النظام بعد المجهودات التي بذلها الاحتلال الأمريكي بعد الحرب لحل اتحادات الزيباتسو إلا أن الحقيقة غير ذلك. صحيح أن الشركات المساهمة السابقة، التي كانت تكوّن الاتحادات التجارية والصناعية، قد كبرت معا مرة أخرى بالطرق الرسمية، لكن ملكية هذه الشركات انتقلت كليا من العائلات الأصلية التي كانت تمتلكها إلى عدد كبير متناثر من حاملي الأسهم. وبالتالي انتهت كل أشكال التحكم المركزي، أو حتى تحكم أي اتحاد كبير في اتحاد تجاري آخر. كذلك فإن أعضاء الاتحادات السابقين، الذين ربما كانوا يتطلعون إلى مصرف «الزيباتسو» القديم للقيام بعملية التمويل، صاروا أحرارا في تعاملهم مع أي مصرف، أو أي مصدر للتمويل اللازم لشركاتهم. أما رؤساء الاتحادات

السابقة فهم يجتمعون اجتماعات على شكل ناد اجتماعي غير رسمي، وقد يتعاونون معا في مشروعات صناعية جديدة تستخدم فيها الشركات الجديدة أسماء المجموعات القديمة كمؤسسات خيرية تعمل تحت الاسم القديم. أو بعبارة أخرى، الإبقاء على درجة ما من العلاقات بين الشركات الجديدة والمجموعات السابقة للزيباتسو القديمة. لكن هذه العلاقات تعتبر علاقات استثنائية أقل أهمية كثيرا من العلاقات مع الشركات الأخرى التي تعمل في المجال الاقتصادي نفسه تحت إشراف الحكومة، وهو الوضع الذي حل تماما محل عملية اندماج اتحادات الزيباتسو القديمة.

أثناء الحرب العالمية وفي فترة الاحتلال الأمريكي لليابان اختفى نظام «الزيباتسو»، ورغم ذلك فما زالت سمات الأعمال، والصناعة اليابانية التي ظهرت أول ما ظهرت مع هذا النظام، ما زالت هي السمات نفسها التي تميز دنيا الأعمال الكبرى اليابانية المعاصرة. وقد سبق لي أن لاحظت بالفعل حياة الموظفين العملية طوال حياتهم في شركات «الزيباتسو» قبل الحرب الثانية، كما لاحظت أيضا بداية نظام العمل مدى الحياة الذي نما بعد الحرب العالمية الأولى. ولم يكن هذا النظام-كما يتصور البعض كثيرا- إحياء للعادات اليابانية القديمة قبل المرحلة العصرية. فقديما كان معظم الآلات الإنتاجية اليابانية، شأنها شأن الغرب، تعمل في صناعات النسيج. وكان الحجم الأكبر من العمالة فيها من النساء اللائى ثبت أنهن عاملات لمرحلة انتقالية عابرة، مثلما كان عليه الوضع قديما في الغرب الصناعي. لم يكن لدى النساء اليابانيات استعداد للاستمرار في العمل تماما مثل مثيلاتهن في الغرب، وحتى لو توفرت لهن قاعات النوم ليتجمعن فيها تحت المراقبة الشديدة، فإن النساء لم يكن يحببن أن يعملن سوى أعوام قليلة فقط بعد انتهاء مرحلة تعليمهن المدرسية، بهدف توفير دوطة (مهر) زواجهن.

وهكذا لم يتطور نظام الاستمرار في العمل مدى الحياة إلا في مرحلة لاحقة بعد أن تطورت الصناعة اليابانية، فكان استجابة منطقية لندرة العمالة جيدة التدريب التي تحتاج إليها الوظائف الفنية المطلوبة بصورة متزايدة. وكان العامل الماهر جديرا بالاستمرار في عمله من خلال نظام الامتيازات الخاصة وأهمها تأمين الوظيفة. ولكي يكون هذا العمل أكثر ضمانا كان لابد من أن يستبدل نظام المكافآت المالية بأجور ثابتة تحددها

أساسا الأقدمية في العمل ومدة الخبرة. ونتيجة وفرة العمالة، غير الماهرة، كان الشباب الواعدون يلتحقون بوظائف ذات أجور منخفضة، ويدرّبون على حساب الشركة لكي يشغلوا الوظائف المتخصصة، مع احتفاظ الشركة بهم على وعد بالإبقاء على وظائفهم، وخلق نظام أجور يكافئ قدامى العاملين. وكان النظام القديم، أساسا، هو النظام نفسه القائم في الشركات والخاص بالعاملين فيها، رغم أن أجورهم كانت مرتفعة عن مستوى أجور العمالة الحكومية، وذلك نظرا لمؤهلاتهم التعليمية العليا، وهذا النظام الذي بدأ قبل الحرب في شركات الاتحادات التجارية والصناعية «الزيباتسو» استمر وتطور في اليابان بعد الحرب.

كانت النتيجة الطبيعية بعد افتراض شغل الموظفين للوظائف الإدارية، والعمال لعملهم في الشركات الكبرى مدى الحياة، أن تولد لدى الفريقين (الإداريين والعمال) إحساس قوي بالولاء للشركة التي حاولت استثمارهما بدأب. فبدأت في تدريب موظفيها وعمالها على الخدمة مما كرس إيمانهم بشركتهم التي كانت تولي اهتماما أبويا كل العمال والموظفين الصغار. وكانت الشركات تشجع العلاقات الحميمة الدافئة، والثقة بين المرؤوسين والرؤساء الذين كثيرا ما كانوا يلعبون دور المستشارين الشخصيين للعاملين معهم من المستوى الأقل. وتقدم الشركة في معظم الأحوال لعمالها وموظفيها مساكن رخيصة، كما يقيم معظم الشركات الكبيرة مصايف للعاملين يستفيدون بها في مجموعات متتالية. وتتبنى الشركات أيضا الفرق الرياضية والنشاطات الأخرى لكي تجعل حياة العمال من الشباب متركزة بأكبر قدر ممكن حول الشركة.

ومع نمو نظام التوظف مدى الحياة، ومنح المكافآت لقدامى الموظفين من خلال احتياجات العمل، أثبت هذا النظام أنه نظام مناسب لمواقف الجماعة اليابانية الأساسية، فضلا عما نتج منه من فوائد عديدة أخرى جانبية هامة. فقد توافقت زيادة الأجور حسب الأقدمية مع احتياجات العامل النفسية، الذي هو في حاجة فعلية لزيادة ثابتة في أجره كلما تقدم في العمل عبر المراحل المختلفة في حياته. فالعامل يحتاج لهذه الزيادة عندما يتزوج، ثم عندما ينجب، ولدفع مصروفات أبنائه في مرحلة التعليم العالي، وأخيرا من أجل أن يدخر شيئا لمرحلة ما بعد التقاعد. وفي الدول

الصناعية الأخرى يتحدد سلّم الأجور على أساس المهارات، ومستويات الجهد الذي يبذل، وهو ما يجمد دخول العاملين الثابتة مع تقدمهم في العمر، بل يجعلها أجورا متناقصة.

والعامل الياباني الفرد يرى أن قوى العمل الدائمة في المصنع، أو في دائرة العمل تتمثل في المجموعة الدائمة التي يعمل معها، ويشعر بالفخر لانتمائه إليها. وتثمر شجرة الولاء للشركة قوى عمل تتسم بالحماس لعملها والشعور بالفخر والرضا به. أما الموظفون ذوو الياقات البيضاء، وكذلك العمال ذوو الياقات الزرقاء فإنهم يشعرون دائما بالسعادة إذا ما طلب منهم عمل إضافي. ولا يستفيد الكثيرون من الموظفين والعمال من الميزة الكاملة لأيام العطلات المخصصة لهم. ولأنهم عمال مجتهدون فهم محل ثقة الشرطة اليابانيين. وتتناقض قلة الاحتياج إلى مفتشين من خارج العمل تناقضا حادا مع الوضع في المصانع الغربية التي تحتاج دائما إلى التفتيش على العمال.

وتتحدد هوية العمال اليابانيين بالشركة التي يعملون فيها، وليس بالحرفة المعينة التي يمارسونها. وقد طورت اتحادات العمل هذا النظام حتى وجد العمال أنهم في غير حاجة للوقوف في درجة التقدم التكنولوجي. وبدلا من التمسك بمهاراتهم الخاصة كانوا يتطلعون إلى أوضاع مريحة، لأنهم يدركون أن شركتهم سوف تقوم بتدريبهم على مهارات جديدة في حالة عدم احتياجها إلى مهاراتهم القديمة. وهكذا أصبح العمل في اليابان لا يتعارض إطلاقا مع التقدم التكنولوجي، كما يحدث في الغرب. ومن بين الفوائد الجانبية لنظام التوظيف الياباني فائدة أخيرة، وهي تجنب الزيادة المرحلية في نسبة البطالة، طالما تبذل الشركات أقصى جهدها من أجل استمرار عمالها الدائمين في عملهم، حتى في أوقات الانكماش الاقتصادي. وقد ظلت اليابان على مدى الأعوام العشرين الماضية محتفظة بانخفاض نسبة البطالة إلى 2 ٪ فقط، (وتجدر الإشارة هنا إلى أن أرقام نسبة البطالة في اليابان أرقام خادعة، لأن الأشخاص الذين يعتبرون من، العاطلين في الولايات المتحدة لا يعتبرون عاطلين في اليابان). فالاحتفاظ بالموظفين والعمال، حتى خلال فترات الركود الاقتصادي، يعتبر على المدى الطويل بالنسبة للاقتصاد عموما، وحتى بالنسبة للشركات المسؤولة عن دفع ضرائب الأفراد،

عبئا اقتصاديا أقل من عبء دعمهم بإعانات البطالة التي يتم تمويل معظمها من الضرائب المفروضة على هذه الشركات. ولاشك في أن ضمان الوظيفة بالنسبة للعمال، من الناحية المعنوية، أكثر احتراما للنفس من تلقي إعانة بطالة.

وقد يبدو نظام العمل الياباني، كما وصفته سالفا،كأنه نظام شاعري، لكنه نظام له حدود. فهذا النظام لم يطبق إطلاقا على القاعدة العريضة من العمال الذين يعملون في الاقتصاد المزدوج الأدنى مستوى. فمعظم النساء اليابانيات يعتبرن عاملات غير دائمات، وكذلك عمال تجارة التجزئة الصغيرة، ولا يوجد ما يضمن العمل الدائم لعمال الورش الصناعية الصغيرة، أو الزيادة الثابتة في أجورهم وفقا لأقدميتهم. ويوجد حول كل الشركات الإنتاجية الكبيرة مراكز تجميع، مهمتها تزويد هذه الشركات أو المصانع بالعناصر البسيطة المطلوبة لعملية الإنتاج، لكنها لا تمنح عمالها أي امتيازات من الامتيازات التي يكفلها نظام التوظيف، بل إنه يوجد في المؤسسات الكبرى فئات كاملة يعتبر عمالها عمالا مؤقتين خارج إطار المستخدمين الدائمين مهما طالت مدة عملهم في المؤسسة. ويتلقى هؤلاء فوائد مالية أقل، ويتهدد هم خطر البطالة،بينما تستأثر الصفوة من عمال الشركة بكل المزايا.

غير أن نظام التوظيف قد بدأ يصيبه التفتت إلى حد ما، حتى بين هؤلاء المستفيدين من مزاياه، فلم يعد ينبهر الشباب العمال ذوو الدراية بالمكافآت المالية التي يحصلون عليها بعد فترة، ويشعرون بأن أبوة الشركات اليابانية أصبحت أبوة خانقة بالنسبة لهم بعض الشيء، وبدؤوا يطالبون بمزيد من الحرية بحياتهم الشخصية. كما انخفض مستوى ولائهم للشركة التي ينتمون إليها وأصبحوا أكثر ميلا لتغيير وظائفهم، ويتجه نظام الأجور اليوم في تقدير حساباته المركبة إلى مزيد من التركيز على المهارات وحجم الإنتاج، وبدرجة أقل على الأقدمية. ورغم هذه المتغيرات فإن النظام ما زال يبدو ثابتا ثباتا شديدا. وكلما ارتقى الاقتصاد الياباني وتقدم، وظهر معه انخفاض شامل في حجم العمل على المستوى الاقتصادي الأعلى امتصت مستويات الاقتصاد الأدنى أنماط العمل وحتى عندما حدثت أزمة خفض صادرات البترول في الفترة (1973- 1976)، ورغم حدوث بعض حالات فصل

العمال المفترض أنهم عمال دائمون، بذلت صناعة البترول أقصى ما عندها لكي تتجنب مثل هذه الحالات، وذلك باللجوء إلى بعض الحيل، مثل الإحالة المبكرة على المعاش. ومن الملفت حقا أن نسبة البطالة في اليابان، حتى أثناء ذروة هذه الأزمة، لم تتجاوز 2 ٪ فقط.

ويبدو أن نظام ضمان استمرار العمل مدى الحياة، ومستوى الأجر المرتبط باحتياجات مراحل العمر المختلفة سوف يقويان، ولن يتقلصا في اليابان. فقد يمثل هذا النظام موجة المستقبل في بقية أنحاء العالم أيضا. وفي كتابه بعنوان (المصنع البريطاني-المصنع الياباني) الصادر عن دار بيركلي للنشر عام 1973، جامعة كاليفورنيا، أبرز «رونالد دور» عالم الاجتماع الإنجليزي أن مثل هذه النماذج تماثل نظم العمل الحديثة، مثل نظم الجيش أو الخدمة المدنية. ويبدو أن هذا النظام هو مدخل القرن العشرين إلى مشاكل التوظيف، على عكس المفهوم البريطاني في القرن التاسع عشر المتمثل في مساومات العرض والطلب بين الإدارة والعمال أصحاب المهارات الفردية.

وقد ساعدت ممارسات نظام العمالة في اليابان على تشكيل الحركة النقابية العمالية. وتتكون الوحدة الأساسية من نقابة المؤسسة التي تضم كل العاملين: صغار التنفيذيين، والموظفين ذوي الياقات البيضاء، والعمال ذوي الياقات الزرقاء الذين يعملون جميعا معا في شركة واحدة. ومن الأفضل تسمية هذه النقابات باسم «نقابات الشركة». غير أن هذا الاسم تستخدمه أيضا النقابات التي تسيطر عليها الشركات في الولايات المتحدة، وهو وضع مختلف عن الوضع في اليابان. ومن الطبيعي أن تتعاطف «نقابة الشركة» مع الشركة التي يعتمد عليها أعضاء النقابة في كسب رزقهم، ولكنها مستقلة تماما عن إدارة الشركة، وتدخل معها في مساومات حادة بشأن أجور أعضائها وظروف عملهم، وخصوصا في «هجوم الربيع»، الذي يمتد على نطاق الدولة كلها، من أجل رفع الأجور وتحسين ظروف العمل. ويسمح النمو الاقتصادي السريع، الذي حققته اليابان في العقود الأخيرة، برفع الأجور في أغلب الأحوال بنسبة سنوية تصل إلى15 ٪، وتزيد عن معدل التضخم. إن هذا الموقف وحده يساعد عل تخفيف حدة الاضطرابات الخاصة بالعمل، ولو أن النقطة الأهم من هذا كله هي أن أعضاء «النقابة

العمالية» يجدون أن مصالحهم الاقتصادية الخاصة مرتبطة بصورة طبيعية بمصالح الشركة التي يعملون بها دائما، وبالتالي فهم لا يرغبون في أن يلحق بها أي ضرر اقتصادي مهما كان، كما أنهم لا يرغبون في أن يكونوا سببا في إعاقة تقدمها التكنولوجي، أو الاشتراك في عمليات تخريب مثل «الإضراب عن العمل»، أما بالنسبة للإدارة فهي ترغب في إقامة علاقات ودية منسجمة مع قوى العمل الدائمة. ونتيجة ذلك نجد أن الإضرابات التي تحدث ما هي إلا عملية إظهار رمزي للقدرة على مساومة الإدارة أكثر منها عملية تعويق للإنتاج، أو صراع صريح بين الطرفين. ولاشك في أن النقابات التي تمثل عمال القطاع الحكومي مثل عمال السكك الحديدية القومية، وعمال البريد، والمدرسين، وموظفي الحكومة المحليين، هي أكثر ولاء للحكومة، وخصوصا فيما يتعلق بالقضايا السياسية، لأن وضعها الاقتصادي وانتعاشه غير مرتبط بالمنافسة الاقتصادية مع شركات أخرى، مثل العاملين في شركات الأعمال. وفي ظل كل هذه الأوضاع نجد أن معدل أيام العمل التي تضيع نتيجة الاضطرابات في اليابان أقل من ربع معدلها في المملكة المتحدة، وأقل من ثلث معدلها في الولايات المتحدة.

وعادة ما تنتظم نقابات الشركات المستقلة داخل اتحادات قومية تضم جميع النقابات التي تعمل في مجال عمل واحد، ثم تنتظم هذه الاتحادات النوعية بدورها داخل اتحادات أعم وشاملة على المستوى الوطني كله، وتميل إلى أن تكون شديدة النشاط والفعالية السياسية. ويبلغ عدد أعضاء الاتحاد العام 12 مليون عضو يمثلون 34 ٪ من مجموع قوة العمل اليابانية، وهي نفس النسبة في ألمانيا الغربية، وتزيد قليلا عن نسبتها في الولايات المتحدة. وينتمي حوالي أربعة ملايين ونصف مليون عضو من هذا العدد إلى اتحاد سوهيو(Sohyo) الذي يعتبر أقوى اتحاد للموظفين الإداريين، وموظفي الحكومة، وهو مرتبط بالحزب الاشتراكي ارتباطا وثيقا. وينتمي حوالي مليونين ونصف مليون عضو إلى اتحاد «دومي»(Domei) الذي يضم معظم عمال الصناعات الخاصة، وهم منتسبون إلى الحزب الديمقراطي الاشتراكي الأكثر اعتدالا.

لقد خلق نظام العمالة في اليابان روحا وأسلوبا في إدارة الأعمال والبيروقراطية الحكومية يختلفان كثيرا عن روح وأسلوب الإدارة في الولايات

المتحدة. ذلك لأن خريجي الجامعة الذين يدخلون مباشرة امتحانات التوظيف، في الأجهزة التنفيذية البيروقراطية، يكوّنون مجموعات متجانسة في الدرجات الوظيفية، ويصعدون درجات الترقي الوظيفي معا على مدى حياتهم العملية، علما بإمكانية اختيار الأكثر كفاءة من بينهم لشغل المناصب الأكثر أهمية. ومن الطبيعي ألا يطلب رئيس العمل أن يعمل تحت رئاسته من هم في درجته الوظيفية نفسها أو من يكبرونه سنا. لكن عندما تصل مجموعة العمل كلها إلى قمة الدرجات الوظيفية يتم إحالة الأقل كفاءة على المعاش لتجنب هذا الموقف. وعلى سبيل المثال نجد في إحدى الوزارات عندما يصل أحد أعضاء المجموعة الواحدة إلى أعلى منصب بيروقراطي، وهو منصب نائب وزير، وعادة ما يكون في أوائل الخمسينات من عمره، عندئذ يتحتم على زملائه الآخرين من مجموعته الوظيفية أن يتقاعدوا. لكننا نجد في دنيا الأعمال الكبيرة فقط أعدادا صغيرة من كل رتبة تستمر في وظائفها التنفيذية حتى تصل إلى أعلى المناصب. وفي معظم الأحيان تكون قد تقدم بها العمر جدا. أما الآخرون فغالبا ما يتقاعدون في الخامسة والخمسين من العمر تقريبا. ولاشك أن الإحالة على التقاعد، في سن مبكرة، خلقت نمطا من الوظائف تناسب هؤلاء المتقاعدين، وذلك للعمل في مجالس فرعية للشركات أو الحكومة، وأيضا لرجال الأعمال للعمل في مؤسسات فرعية تابعة لشركتهم الأصلية.

وقد نجح هذا النظام في الحد من التنافس بين وظائف مستويات العمر والدرجة الوظيفية الواحدة. فمساعد رئيس العمل لا يستطيع أن يتخطى رئيسه المباشر غير الكفء، وبالتالي لا يخاف رئيس العمل من مساعده الطموح القدير. إذ يرى الجميع أنفسهم أعضاء في فريق واحد، فلا يحاول أحدهم إظهار عبقريته الخاصة أو قيادته الديناميكية. ويطلب رئيس العمل مشورة مساعديه في كل شيء، محاولا إخراج ما لديهم من عناصر المبادرة والقرارات الخاصة. وحينما يتحدث المساعد مع رئيسه فإنه يبدي آراءه دون أي خوف، لكنه يؤيده تأييدا كاملا، بصرف النظر عما إذا كان رئيسه هذا يتمتع بالكفاءة اللازمة أو يفتقر إليها. وهكذا يثمر هذا النظام حجما هائلا من الاستشارات الميّسرة، ومن التعاون بين مستويات الإدارة المختلفة، أو البيروقراطية، مع إمكانية ظهور المبادرات من أي مستوى.

ويعتبر الأمريكيون هذا النظام الياباني نظاما مثيرا للارتباك، لأنهم اعتادوا على أسلوب في رئاسة العمل أكثر ديكتاتورية، يتدرج من القمة إلى القاعدة. وولّد هذا لديهم خرافة أن للرئاسة اليابانية شكلا غامضا يأتي من القاعدة إلى القمة، وتعرف باسم «رنجي» «Ringi». ونظام «رنجي» هذا عبارة عن نشر الأوراق الرسمية بصورة واسعة حتى يضع عليها أكبر عدد من الأشخاص أختامهم، كدليل على اطلاعهم على هذه الأوراق، وموافقتهم على ما جاء فيها. ونظام «رنجي» يشبه نظام المخالصات في البيروقراطية الأمريكية، وتوزيع المذكرات، للإحاطة، على الأطراف المعنية. ومن الممكن في اليابان إقرار بعض الأمور الروتينية على أساس الأوراق الرسمية التي بدأت بالمستويات الوظيفية الأقل نسبيا، وهو نظام عاديّ في اليابان حتى في المسائل المطلوب اتخاذ قرارات هامة أو صعبة فيها.

فإذا شرع اليابانيون في عملية صنع قرار خاص فإن هذا النظام الذي يعتمد على الاستشارات المكثفة والدقيقة هو الذي يصل بهم إلى قرار بالإجماع العام. وبدلا من أن يتخذ رئيس العمل قرارا فرديا، يتم إجراء مباحثات واسعة غير رسمية، يشترك فيها المساعدون، بحيث يصلون إلى الإجماع الذي يصاغ في أوراق رسمية بطريقة «رنجي»، والتي يقوم بها مساعدي الرئيس، أو تقوم بها مجموعة صغيرة من قيادات العمل العليا ليصدر القرار النهائي. ومهما كان الأمر فإن كل هيئة العاملين لابد من أن تكون على علم كامل بالمشكلة محل البحث، بحيث تكون في وضع يؤهلها لتنفيذ القرار بشكل أفضل مما لو كانت قد تلقت قرار رؤسائها بصورة مفاجئة.

إن هذه الطبيعة التعاونية لعملية اتخاذ القرارات اليابانية تجعل من الصعب على الشركات اليابانية استخدام موظفين أجانب، حتى في فروعها الخارجية، أو في الشركات الصغيرة المنتسبة إليها. ومما لاشك فيه أن النظام يخلق الألفة بين جميع العاملين بالشركة، المقترنة ببعض نماذج العلاقات الشخصية المتداخلة فيما بينهم، فضلا عن دقة اللغة اليابانية التي لا يتاح لأجنبي امتلاكها.

لقد ساعد نظام العمل الياباني على النمو الصناعي السريع منذ الحرب العالمية الثانية،وإن هناك أيضا عوامل أخرى خارجية ربما كانت أكثر أهمية

في تحقيق هذا النمو. ومن بين العوامل نظام التجارة الدولية المفتوح الذي استطاعت اليابان الانضمام إليه، فضلا عن وفرة المواد الخام على المستوى العالمي. وكانت التكنولوجيا الحديثة قد تطورت في الغرب خلال فترة انعزال اليابان النسبي أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية وما قبلها، فأصبحت اليوم متاحة لليابانيين بتكلفة متواضعة، تحصل على معظمها من شركات أجنبية. وأخيرا يأتي عامل خفض أعباء الدفاع الباهظة في اليابان، وانخفاض مستوى فوائد الضمان الاجتماعي الذي نتجت منه معدلات ضريبية منخفضة نسبيا، وصلت إلى 23 ٪ في عام 1975، مقابل 30 ٪ في الولايات المتحدة، و50 ٪ في بعض دول أوروبا الغربية. ومن الصعب المبالغة في تأكيد أهمية هذه العوامل، وإن كانت-في الوقت نفسه-قد تشابكت مع خصائص النظام الياباني، فأثمرت نموا صناعيا سريعا، وساعدت كثيرا على تحقيق المعجزة الاقتصادية اليابانية.

ومن بين هذه العوامل، أيضا، استعداد اليابانيين الفطري والمتنامي للادخار حتى في ظل ظروف اقتصادية غير مواتية. فقد ارتفعت معدلات الادخار في اليابان إلى ثلاثة أضعاف مثيلاتها في الغرب، في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال الفترة التي أعقبت الزيادة الهائلة في الإنفاق الاستهلاكي، حتى وصل هذا المعدل خلال الستينات إلى 40 ٪ تقريبا من مجمل الناتج القومي. وتقوم المؤسسات اليابانية بإعادة استثمار الحجم الأكبر من أرباحها. وحتى عمال المدن استطاعوا أن يدخروا 20 ٪ تقريبا من دخولهم، وهو معدل مرتفع جدا عن مثيله في أي بلد أوروبي. إن هذا العامل دون شك يساعد-إلى حد ما-على عملية التوفير التقليدية، والإقلال من الشراء بأسلوب التقسيط، وإن كان مرتبطا في الأساس بنظام العمل نفسه. ولاشك في أن مستوى المعاشات المنخفض، وكذلك فوائد الضمان الاجتماعي هما من العوامل التي تحتم على المواطن الياباني أن يدخر دائما، استعدادا لمرحلة إحالته على المعاش. كذلك فإن أسلوب دفع الأجور والمرتبات يسهّل كثيرا عملية الادخار، ذلك لأن نسبة تتراوح ما بين «20 و 30 ٪» من مجمل الأجور تدفع في صورة مرتبات إضافية خاصة في مناسبات عطلات رأس السنة والإجازة الصيفية. وبما أن هذه النسبة هي نسبة إضافية من المرتبات الشهرية والأسبوعية المنتظمة، التي اعتادت

الأسر اليابانية أن تنفقها، يكون من السهل عليها الاحتفاظ بهذه النسبة في صورة مدخرات توضع عادة في مكاتب البريد، أو في المصارف كأوعية ادخارية تحقق فوائد تقترب من معدلات التضخم أو تقل عنها قليلا.

وقد ساعد نظام الأسبقية والتفوق في الأجور على إيجاد الحافز الطبيعي للتوسع الاقتصادي. فالشركة التي تنمو نموا اقتصاديا سريعا هي الشركة التي يعمل فيها أعداد كبيرة غير متكافئة من العمال الجدد الذين يتقاضون أجورهم على أساس إنتاجيتهم. هذا بينما نجد الشركات الراكدة هي التي تعتمد على معدل من قوة عمل العاملين الكبار الأكثر تكلفة. وهكذا يكون التوسع الاقتصادي السريع قائما على أساس الحوافز الاقتصادية القوية والمكافآت الكبيرة. ومن ثم يترتب على نمو دنيا الأعمال اليابانية مزيد من النمو. وإذا كانت الأجور تمثل تكلفة ثابتة لا يمكن إنقاصها، حتى في الظروف الاقتصادية الصعبة، فإنها أيضا تمثل مبررا قويا ضد إمكانية خفض الإنتاج، بصرف النظر عن الطلب أو الأسعار.

ومن العوامل الأخرى أيضا التي تساعد على النمو الاقتصادي السريع أسلوب تمويل شركات الأعمال الكبيرة، التي تعتمد على الاقتراض من المصارف أساسا. وهذه الشركات تميل إلى أن يتراوح معدل اقتراضها من «80 إلى 20 ٪» من مجمل رأس مالها كسندات مالية، وهي معدلات يراها رجال الأعمال الأمريكيون لا تقوم على الدراسة الاقتصادية السليمة، ومحفوفة بالخطر. وقد يكون أسلوب هذه الشركات هو التطور الطبيعي لعملية مصادرة معظم الثروات الخاصة أثناء فترة الاحتلال، واستمرارا- إلى حد ما-لدور المؤسسات المصرفية الرئيس التي كانت-بالفعل-سمة نظام «الزيباتسو» قبل الحرب العالمية الثانية. وفي كل الأحوال فقد أصبح هذا الأسلوب هو الوسيلة المستقرة لتمويل الأعمال الكبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، وهي وسيلة ليست محفوفة بالخطر كما يراها الأمريكيون. ذلك لأن مصرف اليابانيون الذي يمثل الاقتصاد الياباني كله، يقف خلف المصارف التجارية وما تقدمه من قروض. وقد ساعد نظام تمويل الصناعة هذا رجال الأعمال اليابانيين على إدراك أنهم بقدر ما يحققون من أرقام قياسية في النمو الصناعي، بقدر ما يكون لهم الحق في مزيد من القروض المصرفية، أكثر كثيرا مما لو حققوا معدلات ربح مرتفعة تقابل معدلات فوائد المصرف

مما قد يدفعهم إلى بيع مزيد من أوراقهم المالية. وقد نتج من ذلك، ببساطة، أكبر عملية دفع للنشاط الاقتصادي الياباني، من أجل النمو أكثر منه من أجل تحقيق الأرباح.

وهناك عوامل أخرى ساعدت على التأكيد عل هدف النمو أكثر من هدف الربح، منها الطباع التي يتميز بها كبار رجال الأعمال اليابانيين. ويطلق على هؤلاء اسم شائع هو «زايكاي» (Zaikai)، ومعناه «العالم المالي». إنهم خلفاء «الساموراي» من رجال الأعمال أيام «عصر ميجي» الذين كانوا يعتبرون أنفسهم منقذي اليابان على الجبهة الصناعية من خطر الغرب. والواقع أن الثورة الإدارية في اليابان كانت قد تقدمت-بالفعل-داخل شركات «الزيباتسو» قبل الحرب العالمية الثانية، حتى أصبحت اليوم ثورة كاملة حقا. أما الهزة التي أصابت النظام الإداري بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الانهيار الاقتصادي فقد كانت هزة مؤقتة، أتاحت ظهور دفقة مفاجئة من الابتكارات اليابانية، ومن العمليات التجارية الفردية الناجحة. لكن النظام السابق أكد نفسه من جديد، وأصبح رجال الأعمال، بالضرورة، رجال أعمال بيروقراطيين.

ويتقاضى رجال الأعمال اليابانيون مرتبات متواضعة نسبيا، بالمقارنة بمستوى المرتبات الأمريكية. كما أنهم لا يملكون عددا من الاختيارات مثل رجال الأعمال الأمريكيين، وهو ما يجعلهم شركاء في شركات الأعمال التي يعملون فيها، إلى جانب كونهم مد راء في جهازها الإداري. وهذا لاشك يعطيهم قوة كبيرة ونفوذا وامتيازات. وتتمثل امتيازات المناصب التي يشغلونها في مقارّ الإقامة التي تمنحها لهم شركاتهم، وفي السيارات والسائقين والمكاتب الفاخرة الأنيقة، وفي حساب بدلات التمثيل غير المحدودة. والواقع أن الإعفاء الضريبي الذي يتمتعون به، على تلك البنود، يسمح لكثير من رجال الأعمال بالحياة المترفة التي ينفقون فيها أموالا كثيرة تغذي العمود الفقري للمطاعم باهظة الأسعار، وحياة الليل الخيالية في اليابان. أما مرتباتهم الرسمية التي يمكن الاحتفاظ بها بعيدا عن الإنفاق كدخل دائم فهي مرتبات صغيرة نسبيا، ولا ترتبط بأرباح الشركة ارتباطا كبيرا. لذلك نجد أن إحساس رجال الأعمال اليابانيين بالرضا ليس وليد أرباحهم العالية بقدر ما هو رد فعل لحجم إمبراطوريتهم الاقتصادية، وأهمية الدور الذي

تلعبه شركاتهم في حياة أمتهم ومعدل نموها.. والارتباط بين الأرباح والنمو في اليابان ارتباط وثيق، ذلك لأن الدافع لتحقيق أحدهما لا يمكن فصله عن الدافع لتحقيق الآخر. ولكن ما زال الاختلاف قائما بين اليابانيين والأمريكيين حول التأكيد على النمو بالنسبة لليابانيين، والتأكيد على الأرباح بالنسبة للأمريكيين.

ومن أهم عوامل النمو الاقتصادي السريع أيضا في اليابان العلاقات الخاصة بين الحكومة وشركات الأعمال-وهي أحد الاختلافات الأساسية بين «الأعمال» اليابانية والأمريكية-علما بأنها لا تتناقض كثيرا مع بعض الدول الغربية مثل فرنسا وألمانيا الغربية. فالعلاقة بين الحكومة وشركات الأعمال في اليابان ليست علاقة بين خصوم يرتاب كل منهما في الآخر، كما هو الحال في الولايات المتحدة، لكنها علاقة تعاون وثيق بين الطرفين. ويصل التناقض بين البلدين في هذه النقطة درجة كبيرة، حتى أن الأمريكيين يبالغون فيها عندما يزعمون خطأ أن الحكومة اليابانية تشكل مع دنيا الأعمال كيانا منفردا يسمونه «المؤسسة اليابانية»، التي تتحكم فيها الحكومة فتسيطر على شركات الأعمال تماما، أو يتحكم عالم «الأعمال الموحد» بصورة غامضة على الحكومة.

وإذا كانت الأعمال في اليابان قبل العصر الحديث تمثل واقعا مزعجا يهدد النظام الإقطاعي فهي في العصور الحديثة-كما يراها اليابانيون-عالم من النشاطات الاقتصادية المتعاونة مع الحكومة. وعلى عكس الأمريكيين لا يرى رجال الأعمال اليابانيون أنه كلما نقص الجانب الحكومي في الأعمال كان هذا أفضل لدنيا الأعمال. لقد كانت حكومة «ميجي» تهتم اهتماما شديدا بتطوير الصناعة اليابانية كإحدى وسائل الدفاع عن نفسها ضد الغرب، فبدأت بالمصانع التجريبية التي باعتها للمد راء المتخصصين الأكفاء عندما فرضت عليها أوضاعها المالية في ذلك الوقت بيعها. لكنها في الوقت نفسه ظلت تقدم المساعدة للصناعة اليابانية وترسم خطاها من خلال دعمها وتقديم امتيازات خاصة لها. وعلى الجانب الآخر كان رجال الأعمال الجدد يرون أنهم منخرطون في تجربة وطنية، جعلتهم يرحبون بمساعدة الحكومة وتوجيهها إياهم.

وفي العشرينات شعر بعض اليابانيين أن اتحادات «الزيباتسو» قد

تضخمت ونمت نموا كبيرا إلى الحد الذي انعكست فيه الآية، مما أضطر كبرى شركات الأعمال، في ظل القيادة العسكرية وقتذاك، أن تلتزم مرة أخرى بالأهداف التي حددتها الحكومة اليابانية.

وفي السنوات الأولى للاحتلال الأمريكي جاء الأمريكيون ومعهم مفاهيمهم الخاصة عن المنافسة الحرة في دنيا الأعمال، وعلاقة الخصومة بين الحكومة ورجال الأعمال. وقد ترتب على ذلك حل اتحادات «الزيباتسو» والاحتفاظ بقانون مناهضة الاحتكارات، ووضع نظام العمولة التجارية كجزء من النظام الجاري. لكن دكتاتورية سلطات الاحتلال الأمريكية، والظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها اليابان، خلقت نظاما أكثر شمولا وحساسية بين الحكومة وشركات الأعمال، كما كان عليه الوضع دائما قبل الاحتلال. وبدلا من أن تصبح الإجراءات الأمريكية حلا مؤقتا يتطلبه الموقف، كما تصورت سلطات الاحتلال، أصبحت تلك الإجراءات وسائل دائمة وجهت من خلالها الحكومة اليابانية نشاطات الأعمال في القنوات الفضلى.

ولقد كانت وزارة التجارة الدولية والصناعة ذات النفوذ القوي مثالا مصغرا لنظام السيطرة الأمريكي الجديد، وكان يطلق عليها عادة بالإنجليزية اسم (MITI)، وقد حلت محل وزارة التجارة اليابانية التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية، فبينما وضعت هيئة التخطيط الاقتصادي أهدافا اقتصادية عريضة، وآفاقا للمستقبل نجد أن وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) قد خصصت أهدافها للصناعات النوعية، واتجهت سياستها أكثر إلى نمو اليابان الصناعي. ومن خلال السيطرة على العملة الصعبة، والتصريح باستخدام التكنولوجيا الأجنبية استطاعت اليابان أن تتحكم في اكتساب خبرة التكنولوجيا الأجنبية من خلال فكرة ضمان الحصول على أفضل هذه التكنولوجيا بأحسن الشروط الممكنة، بواسطة الكفاءات القادرة على استخدامها استخداما فعالا، وبوسائل لا تؤدي إلى احتكارها، بل للتنافس المثمر بين الشركات. وقد ساعدت أيضا وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) على تكوين الكارتلات لمواجهة الكساد الاقتصادي، وهي كارتلات للصادرات الأجنبية، بناء على طلب الدول الأجنبية وخصوصا الولايات المتحدة لما أصبح معروفا باسم «عمليات السيطرة التطوعية» على الصادرات. كما ساعدت هذه الوزارة على تكوين كارتلات لأغراض أخرى، وتشجيعها

الشركات الصغيرة لكي تندمج مع المؤسسات الكبيرة الأقوى.

أما فيما يتعلق بالنظام الضريبي الياباني فقد وضع أيضا لتشجيع النمو الصناعي السريع، وخصوصا في مجالات أساسية محددة، ويقوم «مصرف اليابان» وهو المصرف المركزي الحكومي، الذي تعتمد عليه أكبر المصارف اليابانية الخاصة اعتمادا كاملا، يقوم مصرف اليابان بالمساعدة على وضع سياسات الإقراض لصالح النمو الصناعي، لكنه يقف ضد الصناعات الضعيفة المتدهورة. وتقوم الـ(MITI)، والوزارات الأخرى بتقديم «التوجيه الإداري» حول كثير من المسائل لرجال الأعمال اليابانيين الذين يقبلون هذا التوجيه. ويحدث هذا-بصورة خاصة-عندما تدور الآلة الاقتصادية اليابانية دورة سريعة جدا، فيقفز التضخم، وتتدهور موازين المدفوعات. عندئذ تستطيع الحكومة من خلال «التوجيه الإداري» أن تحث شركات الأعمال على خفض سرعة استثماراتها، فتهدأ خطى الاقتصاد.

ومن خلال هذه الوسائل ساعدت الحكومة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية على تركيز رأس المال الياباني، ومهارات العمل المطلوبة، وخصوصا في إعادة بناء صناعات الصلب، وبناء السفن، والفحم، والقوى الكهربائية والمخصبات، مما أدّى إلى نمو هائل في الصناعات الكيماوية، والإلكترونيات، والسيارات وغيرها من الصناعات الثقيلة. وتواجه هذه الصناعات في الوقت الحاضر مشكلة التكلفة المرتفعة للطاقة، ونقص المواد الخام، والتلوث، بالعمل على تخفيف الصناعات التي ينتج منها التلوث، أو التي تستهلك كثيرا من الطاقة والمواد الخام، والتركيز على صناعات «المعرفة المكثفة» مثل الآلات الحاسبة التي تتطلب مهارات تقنية رياضية عالية، وطاقة ومواد خام أقل. وفي الوقت نفسه سهّلت هذه الصناعات عملية خفض نسبة بعض صناعات العمل المكثف نسبيا مثل صناعة النسيج التي لا تستطيع أن تنافس على المدى البعيد الأجور المنخفضة في بلدان الاقتصاديات الحديثة، مثل كوريا، وتايوان، وهونج كونج. إن الجهود الكبيرة التي تبذل من أجل تحويل العمل ورأس المال من صناعات زائلة إلى صناعات نامية، وذلك من خلال برامج إعادة تدريب العمالة، وعمليات التحكم التمويلي، هذه الجهود تمثل أهمية كبيرة لتحريك الاقتصاد في الاتجاهات المثمرة إلى أقصى حد ممكن. أما الحكومة الأمريكية فهي على النقيض من ذلك، إذ تميل إلى

التدخل العكسي في الاقتصاد الأمريكي، وذلك بحماية الصناعات غير المزدهرة مثل صناعة النسيج، وبالتالي تبطئ انهيارها على حساب أكثر الصناعات نجاحا وأكثرها خضوعا للضريبة.

وقد اعتمدت كل تلك الجهود اليابانية الاقتصادية المتزامنة على عاملين أساسيين: العامل الأول هو ثقة الرأي العام الياباني في أمانة وامتياز البيروقراطية الحكومية الموجودة بالفعل، ووجودها له مبررات جيدة. أما العامل الثاني فهو قدرة رجال الأعمال اليابانيين على التعاون بين بعضهم وبعض، وقدرتهم في الوقت نفسه على التعاون أيضا مع الحكومة. ولاشك في أن حالة الانتماء للجماعة التي يتميز بها المجتمع الياباني من العوامل التي ساعدت على ذلك بصفة عامة. وقد انتظمت مختلف قطاعات الأعمال الكبيرة في اتحادات انضمت جميعها داخل (اتحاد المنظمات الاقتصادية) المعروف باسم «كيدارن»(Keidaren). وجدير بالذكر أن هذا الاتحاد كان له موقف موحد في تقديم أكبر المساعدات للحكومة لوضع استراتيجيتها الكبرى في مجال الأعمال، وذلك خلال الفترة الحرجة التي مرت بها اليابان في الخمسينات وأوائل الستينات. كما تكونت من رجال الأعمال التنفيذيين من الشباب الذين يتميزون بديناميكية أكثر من أولئك الذين يحتلون المناصب الرئاسية، «لجنة التنمية الاقتصادية» المعروفة باسم (Keizai Doyokai). وقد نجح هؤلاء الشباب في تغذية الفكر في دنيا الأعمال بالاعتبارات الإستراتيجية الاقتصادية العليا. أما الغرفة التجارية اليابانية(Nisso) فقد قامت بدور المنسق بين شركات الأعمال الصغيرة إلى حد ما، وقام اتحاد المهنيين (Nikkeren) بتنسيق استراتيجية الأعمال مع علاقات العمل الإدارية.

وكان البعض يرى أن مشاركة الحكومة لشركات الأعمال في طريقها إلى الأفول، وأن سيطرتها عليها آخذة في النقصان. حقا لقد أثبتت وزارة التجارة الدولية والصناعة(MITI)، التي تتحكم في استيراد التكنولوجيا، أنها أقل فعالية في تحديد مشروعات الأعمال اليابانية وتشكيل عملياتها رغم الحاجة المتزايدة للسيطرة على عمليات التلوث، وعلى تعقيدات العمليات الاقتصادية المتنامية بصفة عامة، والتي ما زالت تقدم للبيروقراطية ما تحتاج إليه من وسائل لأداء مهماتها. لكن الإجماع الوطني حول إعطاء الأولوية للنمو الصناعي هو الشيء الأساسي الذي تغير. فقد كانت تلك

الأولوية هي التي أدّت إلى التزاوج الذي حدث بين الحكومة وشركات الأعمال، والذي كان تزاوجا مناسبا في الماضي قبل أن يأخذ في التفكك والانفصال. لقد أدّى التلوث والكثافة السكانية الشديدة إلى رؤية النمو الاقتصادي المجرد بوصفه هدفا له وجهان. فهنا اليوم أصوات يابانية ترتفع مطالبة بحياة أفضل من حيث الكيف، وباهتمام أكبر بالرفاهية الاجتماعية ومصالح المستهلكين. وتغيرت نظرة الشعب الياباني إلى رجال الأعمال من التقدير، باعتبارهم أبطالا شعبيين، إلى اعتبارهم أناسا عاديين يقومون بدور حياتي عادي، بل إنهم أصبحوا أشرارا في نظر آخرين. وتبذل الحكومة جهودا كبيرة لتخصيص اعتمادات أكبر من ميزانيتها للخدمات المدنية التي أهملت، ولتحسين أوضاع الإسكان غير المناسب في المدنية. وربما يحدث مستقبلا في ظل هذه الأوضاع تصادم بين مصالح الحكومة ورجال الأعمال، على عكس ما كان قائما بينهما في الماضي القريب من تعاون ومشاركة.

ومن المحتمل استمرار العنصر الأساسي في المشاركة بين الحكومة اليابانية ومؤسسات الأعمال الديناميكية المتنافسة بين بعضها وبعض، كسمة يابانية متميزة وسبب رئيس في نجاح اليابان الاقتصادي غير العادي. وربما يتم الاعتراف بهذا النموذج على نطاق أوسع كأسلوب وسط ناجح، يقف بين أساليب الاشتراكية المتطرفة، والرأسمالية الكلاسيكية. وقد يطلق على هذا النظام الياباني اسم «نظام ما بعد الرأسمالية»، أي نظام الذين يتقاضون المرتبات، ذوي التوجه نحو تقديم الخدمة الوطنية، وتحقيق النمو الاقتصادي، أكثر من توجههم نحو تحقيق الأرباح فقط ولا شيء آخر. إن هذا النظام وقيادته لا يخصصان نفسيهما كليا ليد السوق غير المنظورة، لكنهما يقبلان توجيهات الحكومة، وفي الوقت نفسه لا تقف الحكومة عائقا أمام النمو الاقتصادي، كما يحدث في بعض الدول الاشتراكية التي تصر حكوماتها على تخطيط كل شيء والتحكم في الاقتصاد كله. فالمجال في اليابان متسع للمشروعات الخاصة، رغم تدخل الحكومة بالتوجيه الهادف في الوقت نفسه. ومن المؤكد أن هذا النظام الياباني، بوصفه أنجح النماذج الاقتصادية في العالم، يستحق أن يكون موضع دراسة الآخرين، لكي ينهجوا نهجه بقدر المستطاع، رغم اعترافنا بأن نجاحه إنما يرجع إلى حد ما إلى خصائص يابانية أساسية، وهي خصائص قد لا تستطيع الشعوب الأخرى

تقليدها، أو حتى ترغب في ذلك.

ولا نشك إطلاقا في نجاح «الأعمال» اليابانية نجاحا هائلا، لكن من الخطأ أن يترك هذا النجاح لدينا الانطباع بأنه نجاح تحقق من دون مشاكل، أو أن «دنيا الأعمال» سوف تواصل التقدم بهذا الإيقاع السريع بسهولة وسلاسة في المستقبل كما كانت في الماضي. فالزيادة الكبيرة في أسعار معظم واردات اليابان منذ عام 1973، مثل أسعار مصادر الطاقة، والمواد الغذائية وغيرها، واحتمال تناقصها على المستوى الكوني، جعلت المناخ الاقتصادي الياباني الدولي مناخا غير مناسب كما كان منذ سنوات قليلة مضت. ومن المحتمل أن تلعب المشاكل الناجمة عن التضخم دورا مدمّرا في الاقتصاد الياباني، حيث تضاعفت نسبة التضخم مرتين حتى وصلت 26 ٪ خلال الفترة (1974- 1975). ومع تقدم أعمار قوى العمل اليابانية لا مفر من ارتفاع تكاليف العمل، مما سوف يؤدي إلى عجز في عنصر عرض العمل. والشعب الياباني يصمم على عدم قبول عمالة أجنبية كما تفعل أوروبا الشمالية. ولكن تجب الإشارة هنا إلى أن الإحالة المبكرة إلى التقاعد والقصور في الاستخدام الكامل والكفء للعمالة-مثلما نجد في الأعداد الكبيرة من العاملات صغيرات السن اللائى يقضين معظم أوقاتهن في الانحناء للزبائن، أو في تقديم الشاي لزملائهن من الموظفين. هؤلاء وأولئك يمثلون جهدا ضائعا في سوق العمالة. ومن المحتمل أيضا حدوث مزيد من القلاقل في مجالات العمل المختلفة، وهبوط الحماس في تأدية العمل نتيجة انتشار الرفاهية بين أفراد الشعب الياباني الذي ينبغي عليه تحمل ضريبتها. ومن ثم، فربما تقل صورة اليابان في المستقبل كمعجزة اقتصادية، وإن كانت مصادر القلق الاقتصادي الياباني-عموما-ترتبط أساسا بعلاقاتها مع العالم الخارجي أكثر من ارتباطها بنظامها الاقتصادي الوطني.

19 الثقافة العامة

كان من الطبيعي أن تضعف الروابط الأفقية بين أي طبقة أو مهنة يابانية، نظرا لما سبق أن أبرزناه عن ميل اليابانيين إلى تقسيم أنفسهم إلى مجموعات رأسية في سلّم هرمي. ومن هذا التقسيم يسهل علينا أن نستنتج كيف ينقسم الشعب الياباني إلى فئات متمايزة المعالم بشكل حاد، ولكن لا شيء أبعد من هذا التصور عن الحقيقة. ذلك لأن النماذج الموحدة في التعليم والأعمال، وتكامل الشعب الياباني الوثيق داخل نظام محكم على نطاق الوطن كله تدحض هذه الفكرة تماما. إن مجتمع الكتلة الواحدة أو الجماهير الذي كثيرا ما ينظر إليه بالاستحسان أو الاستهجان بوصفه المجتمع الذي يمثل موجة المستقبل، ويمثله اليوم المجتمع الأمريكي أفضل تمثيل، هذا المجتمع يمكن أن نجده بصورة أكبر في اليابان المعاصرة.

وقد يرجع هذا إلى التجانس الثقافي غير العادي الذي دخلت به اليابان القرن التاسع عشر، ولكنه يرجع أكثر إلى المركزية السياسية الكاملة في العصر الحديث، ولجهود الحكومة اليابانية الواعية لتحقيق المواطنة المتسقة الموحدة. إن اليابان تفتقر إلى التنوعين الإقليمي والعرقي الواسعين

اللذين نجدهما في الولايات المتحدة، وهي من هذه الناحية أقل كثيرا من معظم دول أوروبا الغربية،رغم أن عدد سكانها يكاد يصل إلى ضعف سكان أي دولة من هذه الدول، فضلا عن أن مساحتها الجغرافية أكبر من مساحة أي منها بكثير. وتمتد اليابان-باستثناء أوكيناوا-على طول محور يربط بين شمال شرق هوكايدو إلى جنوب بكيوشو، أي مساحة تبلغ ضعف المسافة بين إيطاليا وفرنسا أو المملكة المتحدة، إذا قارنا بينهما بقياس أطول محاورها. أما أوكيناوا فهي فقط التي تختلف كثيرا في لهجتها المحلية، وثقافتها الشعبية، وتقاليدها التاريخية ومواقفها المعاصرة، إذ إنها تبعد عن طوكيو المسافة نفسها التي تبعدها جزيرة أيسلندة عن لندن.

ولقد كان التعليم دائما في اليابان هو الوسيلة الأساسية في تكوين الاتساق الوطني. فقد كان كل إنسان في اليابان-قبل الحرب العالمية الثانية-يعرف أن طفله سوف يبدأ تعليمه في يوم معين مدة ست سنوات دراسية، ليدرس الشخصيات الصينية نفسها، والحقائق التاريخية نفسها، والقواعد الحسابية نفسها، أما اليوم فالتعليم في اليابان ليس بهذا التوحد الذي كان عليه من قبل. فالمناطق التعليمية المختلفة لها حرية اختيار مجموعة متنوعة من الكتب المدرسية بعد أن تحصل على موافقة وزارة التعليم. ومهما كان الأمر فإن برامج التعليم في المستويات الدراسية الصغرى توضع وفقا لتعليمات دقيقة. وكذلك في المدارس الثانوية العليا نجد أن هناك اتساقا كبيرا بالنسبة لما يجري فيها من استعدادات عقد امتحانات دخول إحدى الجامعات. وحتى بالنسبة للتعليم العالي الذي يستوعب أعدادا هائلة من الطلبة وتنفق عليه ميزانيات ضخمة، نجد أن التنوع الدراسي فيه ليس كبيرا، باستثناء تقسيمه إلى كليات لكل كلية مبحثها العلمي المميز. ويتعلم اليابانيون جميعا تعليما إجباريا متساويا على مدى أثنى عشر عاما، أو تسعة أعوام على الأقل. ولا يتنوع التعليم كثيرا في مرحلة التعليم الثانوي الذي يستوعب ثلث عدد الحاصلين على مرحلة التعليم الأساسي، والذين يخرجون منه إلى المجتمع بمعارف ومواقف متماثلة تقريبا، سواء كانت تتواءم مع مجتمع صغير بدائي مترابط، أو دولة شمولية عصرية.

وتنضم وسائل الإعلام الجماهيري إلى التعليم لتكوّن معه العنصر الأساسي في تشكيل مجتمع الجماهير. ويلعب التلفاز الياباني الدور نفسه

الذي يلعبه التلفاز في الولايات المتحدة. وتعتبر تعريفة أسعار تذاكر شبكات السكك الحديدية وغيرها من المواصلات تعريفة موحدة تقريبا على المستوى الوطني مما يغرس شعورا قويا بالتماثل. وقد لعب التلفاز الياباني الدور الأساسي في التخفيف من حدة التناقضات في القيم والسلوكيات بين سكان الريف والحضر التي كانت شديدة التضارب قبل الحرب العالمية الثانية. ولا يخلو منزل ياباني سواء في الريف أو الحضر من جهاز التلفاز. وتنتشر أجهزة التلفاز الملوّن بصورة تفوق في عددها عدد البيوت نفسها. ورغم أن اليابانيين يسمون جهاز التلفاز باسمه الإنجليزي، لكنهم استخرجوا منه اسما مختصرا طويلا وهو كلمة (terebi)، المختلفة عن كلمة T.V. الأمريكية، وكلمة Telly الإنجليزية.

ويسير نظام العمل في التلفاز الياباني على نهج التلفاز البريطاني أكثر من سيره على نهج الأمريكي، لكن البرامج تشبه إجمالا البرامج الأمريكية. وفي اليابان شبكتان وطنيتان للإرسال التلفازي إحداهما تعرف باسم (N.H.K) وهي اختصار لاسم شبكة (Nipon Hoso Kyoku)، وتحصل على دعم تمويلي من حصيلة الضريبة الخاصة على أجهزة التلفاز. أما الأخرى فهي شبكة حكومية تعليمية على مستوى عال، تبثّ أكثر برامجها التعليمية باللغات الأجنبية، وتقدم دورات مذهلة لتعليم الرياضيات المعقدة، وما شابه ذلك. أما الشبكة الأولى فتدخل في منافسة مع شبكات الإرسال التلفازي الخاصة فمما يتعلق بالاهتمامات العامة، فتقدم نوعية البرامج الإخبارية نفسها، والدراما، والمنوعات، وبرامج التنافس بين الفرق المختلفة. وتغطي معظم أنحاء اليابان خمس شبكات إرسال تلفازية تقريبا، تعتمد جميعها في التمويل على الإعلانات، وهي في هذا تشبه التلفاز الأمريكي. ويتم المزج بصفة عامة بين برامج التلفاز الخاص والحكومي بشكل جيد. ولاشك أن تمتع شبكة(N.H.K) الحكومية بمصادر التمويل الجيدة، وما تقدمه من مواد راقية، إنما يجبر المحطات التجارية على بذل قصارى جهدها لتقديم برامج نوعية تنافس بها هذه الشبكة الحكومية. كما يدفع تحدي الشبكات الخاصة للشبكة الحكومية إلى جعل برامجها مليئة بالحيوية بما لا تتصف به أي شبكة تلفازية تحتكرها الحكومة.

وإذا كان التشابه كبيرا بين التلفاز الياباني والتلفاز الأمريكي، فالصحافة

اليابانية شديدة الاختلاف، ذلك لأن المساحة الجغرافية للولايات المتحدة جعلت الصحافة الأمريكية بالضرورة صحافة محلية، ومن ثم فهي صحافة محدودة نسبيا، أما الصحافة الأوروبية فهي تتوزع بين الاتجاهات السياسية بصورة حادة. لكن الصحافة اليابانية، في معظمها، صحافة قومية ومحايدة سياسيا، وبالتالي فهي صحافة تتسق كثيرا مع عبارة «وسائل الإعلام الجماهيري» أكثر من الصحافة في أمريكا الشمالية وأوروبا.

وإذا كانت الصحف اليابانية أقل من 10 ٪ من عدد الصحف الأمريكية، إلا أنها تحقق أعلى نسبة توزيع بالنسبة للفرد الواحد قياسا بأكبر دول العالم. وتقترب هذه النسبة من ضعف نسبتها في الولايات المتحدة. وتعتبر من أكبر الصحف القومية الثلاث في اليابان، وهي صحيفة آساهي(Asahi)، وصحيفة «يوميوري»(Yumiuri)، وصحيفة(Mainichi)، وثلاثتها تصدر طبعات صباحية توزع عل كل بيت تقريبا، ويقترب عدد توزيعها من 6 ملايين نسخة، وأربعة ملايين ونصف مليون نسخة، وثلاثة ملايين ونصف مليون نسخة على التوالي. كما تصدر هذه الصحف الثلاث نصف هذا العدد في طبعات مسائية مختلفة تماما عن طبعاتها الصباحية، ويتم طبع كل منها في أربعة مواقع مختلفة توزعها مراكز توزيع محلية تصل إلى مائة مركز أو أكثر. وبالإضافة إلى هذه الصحف القومية الثلاث توجد صحيفتان قوميتان أخريان هما صحيفة «سانكاي»(Sankei)، وصحيفة «نيهون كيزاي» (Nihon Keizai) (وهي تقابل جريدة وول ستريت الأمريكية)، وتوزعان ملايين النسخ. ومن الجرائد الإقليمية يوجد أربع صحف تعرف بشكل جماعي باسم «الكتلة» وهي صحيفة Hokkaido Shimbun التي تصدر في سابورو، وصحيفتا Tokyo Shinbun و Chunichi وتصدران في ناجويا، والصحيفة الرابعة Nishi Nippon وتصدر في كيوشو. ويبلغ توزيع هذه الصحف الإقليمية الأربعة ثلاثة ملايين ونصف مليون نسخة.

وتتماثل الصحافة اليابانية في حجمها ومضمونها بصورة تثير الدهشة. في من حيث عدد الصفحات أصغر حجما بالنسبة للصحف الأمريكية بحيث لا تزيد صفحات طبعاتها الصباحية عن 24 صفحة، وأقل من هذا لعدد في طبعاتها المسائية. وبشغل الإعلان في الصحف اليابانية جزءا أصغر كثيرا من حجم ما تحصل عليه الصحف من دعم تمويلي. وباستثناء

الإعلانات الخاصة بالكتب والمجلات المتنوعة نجد أن الإعلانات لا تشغل من الجريدة سوى مساحة صغيرة. وتنشر الأخبار الرئيسة في الصفحة الأولى، أما الأخبار السياسية التفصيلية والأخبار الخارجية والاقتصادية، والمقالات الافتتاحية، والرسائل والتحقيقات الخاصة، وأبواب الفن والمسرح، والأخبار المحلية وغيرها من الأخبار فتنشر جميعها في الصفحات نفسها تقريبا من كل جريدة. أما الصفحة قبل الأخيرة والتي تعرف باسم «صفحة الأخبار الثالثة» أو (Sammen Kiji) في مقسمة على شكل أربع صفحات، وتظل عجوزة دائما للجريمة والحوادث وغيرهما من القصص الإنسانية المعروفة باسم «أخبار اجتماعية»، لكنها لا تحتوي أبدا على أخبار المجتمع المعروفة في الصحف الأمريكية.

ويقوم بجمع المواد الصحفية جيوش من المخبرين الصحفيين المقيمين في جميع أنحاء اليابان. وعلى سبيل المثال فإن أكبر عدد من المراسلين الأجانب في كل من واشنطن ونيويورك هم من اليابانيين، لذلك تبدو الدقة في جميع الأخبار التي تحرر بعناية فائقة. وتقوم جيوش أخرى أكبر من الأولى، تتكون من محرري الأخبار، بالتثبت من صحة هذه الأخبار داخل مقارّ الصحف في اليابان. ومن الملاحظ ندرة العناوين الفرعية لأسماء المحررين للمادة الصحفية، وهذا يؤكد مرة أخرى استعداد اليابانيين الفطري للعمل الجماعي. وتتجلى ثمرة هذا كله في صحافة يابانية جيدة على أعلى مستوى، وهو ما يجعلنا نقول في ثقة: إن متوسط التغطية الإخبارية في الصحافة اليابانية هي أكثر شمولا ودقة من كل الأخبار المحلية والعالمية في صحافة أي شعب آخر في العالم. وقد يحدث أن تتفوق جريدة واحدة عالمية فقط، بين حين وآخر، على الصحف اليابانية العظيمة بما تقدمه كما ونوعا من الأخبار.

وتعتبر نقطة الضعف الكبيرة في الصحف اليابانية هي ذلك التماثل في التغطية الإخبارية وتناول المادة الصحفية. ولا تحتوي الصحف اليابانية على كثير من المقالات التحليلية بأقلام بعض الكتاب التي تنشر تحت عناوين رئيسة. وتبدو المقالات الافتتاحية كأنها نصوص واحدة، وإن كتبت بعبارات مختلفة. ومن الطبيعي أن يؤدّي هذا إلى تسليح ملايين اليابانيين ثقافيا بنفس الأخبار والآراء التي يذيعها التلفاز، وتنشرها الصحف لتستقر في

رؤوسهم يوميا بالحقائق والمواقف والاهتمامات نفسها.

وعلى الرغم من زعم جميع الصحف الرئيسة في اليابان بأنها صحف محايدة تماما، إلا أنها تميل-في الواقع-إلى يسار الوسط وتنتقد الحكومة. وقد يرجع هذا الموقف لتاريخ هذه الصحف التي شهدت ازدهارا في عصر «ميجي» كصحف معارضة لحساب أولئك المنحدرين من أصول الساموراي، والذين فشلوا في الانضمام إلى المجموعة الحاكمة. وكانت هذه هي بداية تطور دور الصحافة اليابانية-على الأقل قبل الحرب العالمية الثانية-ليصبح دور الناقد المساعد لحكومة قوية ذات نفوذ مطلق. وقد اضطرت الصحف خلال الثلاثينات أثناء فترة الزعامة العسكرية المطلقة، وأثناء الحرب العالمية الثانية أن تكون لسان حال الحكومة المطيع. لكن الصحافة في فترة ما بعد الحرب بدأت تسترد مرة أخرى دورها في النقد، على الرغم من أن الحكومة اليابانية كانت تحكم في ظل نظام ديمقراطي يعتمد كثيرا على الرأي العام الياباني الذي كان للصحافة دورها الكبير في تشكيله. ويعتقد البعض أن ميل الصحافة اليابانية-بصفة عامة-إلى اليسار إنما يرجع إلى أن المثقفين الذين يصدرون الصحف (وهي عبارة مستخدمة في اليابان) يعيشون في العواصم والمدن الكبرى، حيث تزداد المعارضة ضد حكومة المحافظين التي بيدها السلطة وخصوصا من المثقفين أو الـ «interi»، كما يسميهم اليابانيون اختصارا لكلمة «intellectuals».

ومع ذلك ما زالت الصحف الكبرى اليابانية تبذل قصارى جهدها لكي تكون صحافة محايدة كما تزعم عن نفسها. والواقع أن الصحافة-من زاوية الحياد هذا-هي أقل حيادا من التلفاز الذي يميل إلى الهدوء والدماثة السياسية. وعلى أي حال، فمن المؤكد أن أهم الصحف اليابانية ليست صوتا للفكر الحكومي مثلما يحدث في المجتمعات الشمولية، أو أداة في يد أصحابها، أو للأحزاب السياسية التي تتحكم فيها كما يحدث في الولايات المتحدة، أو أوروبا الغربية. فأصحاب الصحف لا يؤثرون في سياسة التحرير إلا بقدر محدود، لأنها تخرج من خضم معارك خلافية بين أعضاء هيئة التحرير، ونتيجة الضغوط التي تفرضها قوى العاملين الموحدة على مجلس التحرير.

وتلعب المجلات الأسبوعية، والدوريات الشهرية دورا أقل من الصحف

من الزاوية الوطنية، لكنها تضيف كثيرا من التنوع، فهناك ما لا يزيد عن عشر مجلات شهرية تعرف باسم «المجلات العامة» (sogo zasshi)، تنشر مقالات جادة حول موضوعات متنوعة، لكن أقصى توزيع لها لا يتجاوز مئات الآلاف فقط. ويرجع عدم الإقبال الواسع على المجلات الأسبوعية اليابانية، على عكس الوضع بالنسبة لمجلتي «تايم» أو «نيوزويك» الأمريكيتين، إلى الجودة التي تتميز بها الصحافة اليومية اليابانية، وإن لم يؤثر هذا في وجود عدد كبير ونماذج أخرى من المجلات الأسبوعية. فهناك من بين هذه المجلات ثلاث-على الأقل-يصل توزيعها إلى أكثر من نصف مليون نسخة. وهناك أيضا خمسون مجلة بارزة من هذه المجلات يصل توزيعها مجتمعة إلى حوالي 8 ملايين نسخة، وتتسم المجلات الأسبوعية بميلها إلى الإثارة، وقد تشتمل أحيانا على بعض المواد النابية، أكثر من الدوريات الشهرية أو الصحف، ولهذا فقد تميزت بالتنوع إلى حد كبير. وتتناول هذه المجلات المتنوعة والمتخصصة موضوعات واسعة متنوعة، من الرياضة إلى الحياكة، وهي لا تزعم أنها مجلات محايدة لأنها تعبر بكل صراحة عن ميولها السياسية الخاصة، أو عن المصالح المتخصصة.

ولا شك أن مثل هذا المجتمع المنظم تنظيما جيدا، والذي يعمل في سلاسة إنما يؤكد من جديد اتساق اليابانيين نتيجة حصولهم جميعا على تعليم متماثل، ومصادر معلومات واحدة من وسائل الإعلام الجماهيري. وبمضي المجتمع الياباني في حياته عبر قنوات لها أساس ثابت مستقر من السهل التنبؤ منه بمستقبل الأفراد في حياتهم العملية التي تسير في مجرى أقل تنوعا من معظم البلاد الأخرى.

وتسود الأفكار الجديدة في اتساق كبير جميع أنحاء البلاد بحيث تظهر انعكاساتها على السواد الأعظم من الناس، وإن كانت السبعينات قد حملت معها تطورا ودراية بشؤون الحياة بدوا واضحين في تنوع واتساع الاستجابة لهذه الأفكار. لكن اليابانيين ما زالوا يبدون خاضعين للمزاج الشعبي العام. فهم دائما يحتشدون بالملايين بمناسبة الأحداث العامة مثل أوليمبياد عام 1964، أو بمناسبة معرض أوزاكا عام 1970. وحتى في التعبير عن احتجاجهم السياسي يخرجون في مظاهرات تضم مئات الألوف من المواطنين، كما حدث في مظاهرات عام 1960.

ويبدو الرخاء الاقتصادي جليا في وصول الكم الهائل من السلع المنتجة إلى السواد الأعظم من المستهلكين، وعليها العلامة التجارية: مثل السلع الكهربائية، والكاميرات أو السلع التي لا يعلن عنها على المستوى الوطني من خلال التلفاز أو المجلات. وتباع بالتجزئة في الآلاف من منافذ البيع. ويمتلك أكثر من 95 ٪ من الأسر اليابانية الغسالات الآلية والثلاجات. ويمتلك أكثر من 50 ٪ من الشعب الياباني سيارات، ونجد أن عددها في المناطق الريفية أكثر من عددها في المدن. ومنذ الحرب العالمية الثانية انتشرت نكتة حول «الاحتياجات الثلاثة للأسرة» على غرار «التيجان الثلاثة الإمبراطورية» شعار الأسرة الإمبراطورية، التي ترسبت كقيمة اجتماعية حتى أواخر الستينات، فأصبحت عبارة «The three C‘s» تعني التلفاز الملون، والسيارة، وجهاز التكييف.

وتقدم المحال الكبرى المعروفة باسم (depato) كل ما يرضي أذواق عملائها من السلع المتماثلة بوفرة هائلة، كما تقدم مجموعة من الخدمات الهامشية التي لا تتوفر في المحال الغربية المماثلة. ومن أمثلة هذه الخدمات وجود حديقة حيوان، وملعب للأطفال، ومطعم كبير في الدور الأخير من المتجر. ويستطيع الفرد العادي أن يشاهد ما تعرضه هذه المتاجر من أشهر الأعمال الفنية سواء كانت من فنون المعابد البوذية، أو غيرها من الفنون.

واليابان بلد الجماهير المغرمة بمشاهدة الفرق الرياضية، والنشاطات الجماهيرية، مثل احتراف رياضة البيسبول، وسباق الخيل. وتجذب رياضة البيسبول ومباريات بطولات المدارس العليا والكليات على المستوى القومي عشرات الألوف من المشاهدين. وتتبنى شركات الأعمال فرق البيسبول المحترفة، وتنقل خطوط السكك الحديدية آلاف المسافرين يوميا إلى ملاعب البيسبول التي تحمل معظمها أسماء إنجليزية تشبه أسماء الفرق الأمريكية، مثل فريق «العمالقة يوميوري «، وأحيانا تحمل أسماء أخرى غريبة، مثل فريق «أسماك هيروشيما». وقد أثبتت رياضة السومو «Sumo»، التي كسبت شعبية كبيرة، أنها مشهد تلفازي رائع، وصورة تقليدية للصراع بين متسلقي الجبال والتي لها ارتباط ما بديانة الشينتو. أما مناطق التزحلق على الجليد فتشهد في الشتاء حشودا من الناس بصورة توحي بالخطر. وتجتذب شواطئ «شوفان» «Shovan» القريبة من طوكيو ما يزيد عن مليون شخص في عطلات

نهاية الأسبوع في أيام الصيف الحارة. وتحولت رياضة تسلق الجبال في شهور الصيف إلى رياضة شعبية يمارسها أعداد لا حصر لها تشبه صفوف النمل، أثناء تسلقها سفوح جبل «فوجوي» «Fujui». وتقوم مجموعات كبيرة لمشاهدة معالم المدينة، ومعظمها من أطفال المدارس والجمعيات في القرى والمدن الصغيرة، حيث تغمر الأماكن الطبيعية الجميلة الشهيرة أعداد الأطفال الهائلة في فصلي الربيع والخريف المناسبين لهذه الرحلات، فتتوارى تلك الأماكن الجميلة من كثرة الأعداد المحيطة بها، فلا يستطيع أحد رؤيتها، وكأنها غير موجودة تماما. أما الشوارع التجارية، ومناطق الملاهي الشعبية، فتزخر بآلاف «البارات» والمقاهي والمطاعم المزدحمة بجمهرة من الناس، وعادة ما يكون الانطباع الأول لأي ياباني يزور مدينة أمريكية صغيرة أو متوسطة الحجم لأول مرة هو الدهشة البالغة من ندرة الناس التي تسير في الشوارع، كما لو أن كارثة عظمى قد ابتلعتهم من الشوارع.

ومن المجتمع الياباني المحتشد تخرج الثقافة الشعبية، فالفتيات اليابانيات يتعلمن طقوس إعداد حفلات الشاي، وتنسيق الزهور، والرقص التقليدي في مجموعات كبيرة كجزء من التدريب الموحد للفتيات في سن الشباب. وكثيرا ما التقينا بمئات الأطفال الذين يعزفون معا على آلات الفيولين بطريقة سوزوكي. وتجذب الموسيقى الشرقية، سواء كانت كلاسيكية أو شعبية، جماهير المستمعين ومعظمهم من الشباب الصغار.

هذه السمات الشعبية هي أهم أوجه الثقافة اليابانية الحديثة تقريبا. لكن أهم ما يميزها حقا حيويتها الهائلة كثقافة إبداعية متنوعة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفرق الأوركسترالية السموفونية اليابانية، في مجال الموسيقى الغربية، تضارع أفضل الفرق الأوركسترالية في العالم، كما يحتل قادة هذه الفرق، والمعماريون اليابانيون شهرة عالمية كبيرة. ويتصف الرسامون التصويريون، وفنانو تشكيل الكتل الخشبية بشدة الخصوبة. كما زادت حيوية جميع الفنون التقليدية اليوم عما كانت عليه منذ عشرات السنين. وقد أرسى فنانو الخزف اليابانيون التقليديون الأساليب الفنية لهذا الفن فنقلها عنهم العالم أجمع. ويتسم الأدب الياباني بالحيوية والقوة والعزم. ويضيء الإبداع الفني المتنوع نفوس كل اليابانيين، ويمتلئ خيال الشباب بأساليب الحياة الحديثة. وهكذا نستطيع أن نقول: إن الياباني يعيش في

إطار ثقافة عامة، هي بالتأكيد جزء هام من كيان اليابان المعاصرة.

وقد أصبحت الثقافة العامة اليابانية مألوفة لدى الأمريكيين، بل هم يسيرون جنبا إلى جنب مع اليابانيين لتشكل المجتمع العصري، لكن اليابان تتفوق على أمريكا في بعض أساليب هذه الثقافة. وليس هناك في العالم مشهد متميّز لمجتمع الجماهير العصري أكثر من تلك الحشود اليابانية التي لديها اشتراكات السفر اليومية في وسائل المواصلات، وهم ملايين يتدفقون يوميا كمدّ البحر عند آخر خطوط محطات السكك الحديدية في طوكيو وأوزاكا. وتبدو تلك الحشود اليابانية الغفيرة، بالنسبة للأجنبي، كأنها متماثلة في الحركة والإصرار والنظام وهي في طريقها إلى الأمكنة التي تتجه إليها حيث تعيش خلف الحواجز غير المنظورة للغتها المتميزة. إنها تبدو كأنها إنسان المستقبل الذي ينتظرنا جميعا، والذي سيكون شبيها بالآلة أو «إنسان آلي».

20 المرأة اليابانية

من الطريف حقا أن يثير وضع النساء اليابانيات والعلاقة بينهن وبين الجنس الآخر، كأحد وجوه المجتمع الياباني، غضب النساء الغربيات وخصوصا الأمريكيات منهن. فرغم أن النساء اليابانيات يتمتعن بمركز يمكن مقارنته بمركز النساء الغربيات أكثر من مقارنته بوضع النساء في معظم الدول الإسلامية، إلا أن الرجل الياباني له مواقف شوفينية واضحة. فالتفرقة العنصرية ضد النساء في الوظائف تفرقة قاسية. وما زال لمقولة كونفوشيوس المأثورة القديمة بعض الشرعية، وهي أن على المرأة أن تطيع أباها في صباها، وعندما تصل إلى سن الرشد عليها أن تطيع زوجها، وتطيع ابنها في سن الشيخوخة. والغربيون يرون أن معاملة الأزواج اليابانيين لزوجاتهم معاملة باردة، بل فيها شيء من التحقير. والمرأة اليابانية بصفة عامة إنسانة وديعة تعاني طوال الوقت من تعاملاتها مع الرجال، والفتاة اليابانية تختفي في خجل خلف ستار من الابتسامة المتكلفة. وعموما فالمرأة اليابانية المتزوجة لا تجد لها مكانا في الحياة الاجتماعية اليابانية إلا في أضيق الحدود. ومن الأمور الشائعة حتى اليوم وجود مستوين للعلاقة الجنسية، أحدهما

يترك الرجل حرا تماما في علاقاته، بينما المرأة ليس لديها نفس الحرية. وبالتالي نجد أن التقاليد الأخلاقية الخاصة بالجنس، والحب، والزواج، ووضع المرأة في المجتمع، ما زالت مناطق اختلاف حاد بين اليابان والولايات المتحدة، وإن كان علينا أن نقرر أن هذه المسائل في كل من البلدين تتعرض لمتغيرات سريعة، وبالفعل تشهد اليابان كثيرا من التغيرات التي تسير في الاتجاه نفسه مع الغرب.

وتختلف مواقف اليابانيين عن الغربيين فيما يتعلق بالخطيئة في العلاقات الجنسية. فهذه العلاقات كانت دائما بالنسبة لهم ظاهرة طبيعية مثل تناول الطعام الذي يتمتعون به في المكان المناسب. فلم تعد قضية تعدد العلاقات الجنسية مشكلة في حد ذاتها أكثر من الشذوذ الجنسي، لأنها علاقات يبيحها المجتمع. ومع هذا فاليابانيون يدركون جيدا، أكثر من معاصريهم الغربيين، أهمية وضرورة إخضاع الرغبات الفردية للبيئة الاجتماعية المحيطة بهم. وبناء على هذا الإدراك التزموا بقواعد اجتماعية تبدو بالنسبة للغربيين قيدا كبيرا على حياة الفرد العاطفية، وبالتالي يرى الغربيون اليابانيين شعبا متناقضا يجمع بين التحرر والتزمت في الوقت نفسه، حيث ينطبق التحرر على الذكور، والتزمت على الإناث.

ولقد كان اليابانيون البدائيون يبجلون الخصوبة، ليس فقط في مجال الزراعة، بل بين البشر كذلك. وكان الحب في الفترة الكلاسيكية هو الموضوع الأدبي الرئيس الذي يتناول حياة الغزل بالأساليب الجنسية المتحررة على نحو مثير للدهشة. واستمرت هذه الحرية الجنسية، إلى حد ما، في بعض مناطق الريف الياباني حتى الأزمنة الحديثة، حيث يتم التغاضي عن العلاقات الجنسية قبل الزواج، بل كثيرا ما لا يتم تسجيل الزواج نفسه، ولا يكون زواجا دائما إلا إذا أثبتت العروس قدرتها على الإنجاب. وما زال المجتمع الياباني، حتى اليوم، لا يدين الأفعال الجنسية إلا في حالات قليلة فقط لما قد تحدثه من قلق فقط بالنسبة لنتائجها الاجتماعية.

وكان المجتمع الياباني القديم يتميز بقيادة الأم للعائلة في طبقات المجتمع الدنيا. وكانت «الشمس الإله» هي السلف الأسطوري للسلالة الإمبراطورية. وتحكي لنا الآداب الصينية أن زعامة الإناث كانت شائعة في القرن الثالث الميلادي، وكانت هناك إمبراطورات تولين الحكم حتى القرن الثامن الميلادي،

وكانت النساء في مجلس هيان «Heian» الإمبراطوري يتمتعن بحرية واسعة، وقد عبر الأدب الصيني عن هذه الحرية، وحتى في الزمن الإقطاعي المبكر كانت النساء يرثن الممتلكات ويؤدين دورا هاما في النظام الإقطاعي.

ولكن ترتب على ذلك أن اتحدت الفلسفة الكونفوشية مع خبرة المرحلة الإقطاعية الطويلة للحد من حرية النساء وإجبارهن على الخضوع تماما للرجال وكان واضحا أن النساء عندما يبلغن سن التدريب على حمل السيوف، كنّ أقل مقدرة من الرجال على القتال، ولذلك كان يتم إبعادهن تدريجيا إلى الأدوار الهامشية، والثانوية خارج الهيكل الإقطاعي ليقمن بدور تكميلي للرجل. وكانت الفلسفة الكونفوشية، وهي نتاج المجتمع الأبوي الصيني المؤمن بسيادة وقوة الذكر، كانت تنظر إلى النساء باعتبار أن وظيفتهن هي الحمل وتربية الأطفال وتخليد الأسرة، أكثر من كونهن شريكات للرجال في الحياة، أو موضوعا للحب. وكانت الفلسفة الكونفوشية تميل إلى البيورتيانية، أو النزعة التطهرية الصارمة، التي تعتبر الرومانسية ضعفا، والجنس مجرد عملية آلية للحفاظ على استمرارية العائلة.

لكن المرأة الريفية اليابانية ظلت محتفظة بأهميتها نظرا لاشتراكها مع الرجل في العمل بالحقول، وبالتالي احتفظت باستقلالها المادي. أما المرأة في المجتمع المتحضر (المهذب) في فترة حكم توكوجاوا فقد أصبحت وصيفة خاضعة تماما للرجل، ووسيلة من وسائل الترفيه عنه. وتستطيع الابنة من خلال الزواج تقوية العلاقات العائلية بين عائلتها والعائلة الأخرى. لذلك فقد كانوا يحرصون على تنشئتها تنشئة ممتازة لتكون عنصرا قيما لا تشوبه شائبة في سوق الزواج. وكانت الزوجة لا بد من أن تكرس حياتها بإيثار تام لرفاهية عائلة زوجها، وتحت إشراف حماتها الصارم. ولم يكن من حق الزوجة التمتع بأي حياة اجتماعية عائلية أخرى، حيث يعتبر هذا الحق لا ضرورة له بالنسبة لها. ويعتبر اتصال الزوجة بأي رجل من خارج العائلة أمرا خطيرا. والحب بين الزوجين قد يحدث بينهما بغير الزواج أو لا يحدث، طالما كان الزواج محددا باحتياجات الأسرة، وليس نتيجة إعجاب العروسين، اللذين ربما لم ير كل منهما الآخر قبل الزواج على الإطلاق، ببعضهما.

كان المجتمع في ظل هذا النظام الاجتماعي ينظر إلى تحرر النساء

الجنسي أو عدم إخلاصهن كسلوك فوضوي هدام، وبالتالي كان هناك حرص شديد على تجنبه، أما الرجال، وبما يتمتعون به من حرية أكبر، فقد كان باستطاعتهم أن يتمتعوا بحياة اجتماعية وجنسية أرحب، طالما أنهم لا يقصرون في واجباتهم العائلية، أما الأثرياء منهم فكان بوسعهم الاحتفاظ بالعشيقات، ويرتاد القادرون منهم أماكن اللهو في المدن الكبرى، حيث توجد المسارح والمطاعم التي تقدم المغريات الجنسية من خلال النساء المحترفات المدربات على وسائل الترفيه بالأحاديث المفعمة بالحيوية، والمهارات الفنية من رقص وغناء، وقد تحوّلت هؤلاء النساء من مجرد «بائعات للهوى» إلى سيدات مهذبات شهيرات، تعلّمن الغزل الرفيع، وأسلوب التودد والملاطفة قبل ممارسة علاقة حب، وأصبح هذا النموذج الأخير من النساء معروفا في القرن التاسع عشر باسم «فتيات الجيشا» الموجودات حتى اليوم في اليابان المعاصرة، ولكن بأعداد قليلة. وانتقل أسلوب الغزل والتلطف إلى أحياء اللهو وتقديم المتعة التي كانت جزءا من الحياة الاجتماعية الطبيعية في الغرب، وهي الأحياء التي لم يعرفها المجتمع الياباني على الإطلاق من قبل.

وإذا كان معظم السمات التي تميز بها النظام الاجتماعي الياباني، في أواخر مرحلة الإقطاع، موجودة في فترة أو أخرى من حياة الغرب فإن تلك السمات تمثل تقليدا حديثا في اليابان، حيث ازدهرت بصورة باهرة في القرن التاسع عشر، كذلك لم يكن مستغربا ألا يندثر معظم تلك العادات والمواقف النابعة من ذلك النظام الاجتماعي حتى بعد أن حدثت تغييرات سريعة في اليابان. وعلى سبيل المثال ما زالت الزيجات التي تتم عن طريق طرف آخر وسيط باقية كجزء من النظام الاجتماعي رغم تزايد أعداد الشباب، منذ العشرينات، الذين يصرون على اختيار زوجاتهم بأنفسهم، بعد أن تنشأ بينهم قصص الحب على الطريقة الغربية.

ويتميز نظام الزواج في اليابان حاليا بأنه نظام مختلط، يجمع بين الأخلاقيات الصارمة التي نشأت عليها الفتيات وميل اليابانيين إلى القيام بأي عمل من خلال الجماعة، وهو ما يعني أن فرصة اللقاء الثنائي بين الجنسين المتحابين أقل كثيرا من الغرب، ونتيجة ذلك نجد الأولاد والبنات أكثر خجلا في علاقاتهم، وبينما يقيم كثيرون روابط اجتماعية، قد تؤدي

إلى الزواج، يرى آخرون أن مساعدة الأسرة في البحث عن الزوجة المناسبة قد يكون مفيدا. ولم يعد الشاب الياباني مضطرا للرضوخ لرغبات الأسرة ضد اختياره الشخصي، وإن كان بعض الأسر المحترمة ما زالت تقوم بعملية ترتيب أول لقاء بين الشاب والفتاة، حتى إذا ما أعجب الطرفان من حيث المبدأ ببعضهما تم الاتفاق على الزواج. بل أكثر من ذلك فإن الوساطة الرسمية بين الطرفين تلعب دورا رئيسا في حفلة الزواج نفسها، سواء كان الزواج قد تم عن طريق ترتيبها الكامل أو الجزئي المسبق. وترجع أهمية «الوساطة الرسمية» إلى ما تحققه من نتائج سعيدة لأنها توفر لكل فرد يريد الزواج، تحرره من عدم قدرته على الحصول على عروس، وتجعله معتمدا على هذا النظام لتحقيق هدفه.

أما علاقة الحب بين الزوجين في إطار نظام الزواج هذا فهي متروكة للأيام، فقد تنشأ بينهما عاطفة حب، أو قد تتطور العلاقة بينهما بعد الزواج عنها قبل الزواج، وقد تفرض أيضا ظروف خارجية عديدة ألا يكون الحب أحد العوامل الرئيسة في حياة الأسرة، كما هو الحال في الغرب. ومن المعروف أيضا أن الوقت الذي يقضيه الزوجان معا أقل كثيرا مما هو معتاد في الغرب، نتيجة عوامل كثيرة، منها الساعات الطويلة التي ينفقها الزوجان في السفر بالمواصلات العامة بين المدن اليابانية، وندرة الإجازات، والعمل أسبوعيا خمسة أيام ونصف يوم، وهو النظام نفسه القائم إلى اليوم، ورغبة اليابانيين في تكريس ساعات أطول للقيام بالعمل الإضافي، واقتصار الحياة العامة على الرجال تقريبا. كما تلعب أيضا الظروف الاجتماعية الضاغطة على معظم العائلات، وخصوصا نومهم معا في حجرات واحدة مع الأطفال، دورا في تقليل الخصوصيات الزوجية. وأخيرا نصل إلى التجاهل القديم التقليدي للحب بين الأزواج، واستمرار خضوع المرأة الشديد للرجل إلى وقتنا هذا، وخصوصا بين النساء المحافظات من الطراز القديم، وهو الخضوع الذي يقلل من دفء الروابط الزوجية.

ويظل أيضا ازدواج المستوى الأخلاقي في اليابان أقوى منه في بعض الدول الغربية. فهناك كثير من الفتيات اليابانيات، مثل غيرهن من الفتيات المعاصرات، يتمتعن بحريتهن الجنسية قبل الزواج، رغم أن الفتاة اليابانية عموما ما زالت تنشأ بأسلوب تربوي حازم أكثر من الأولاد، أو أكثر من

معظم بنات الغرب. أما النساء المتزوجات فالمطلوب دائما منهن أن يكن أكثر إخلاصا من الرجال. وهذا ما يحدث بالفعل لأن النساء اليابانيات يفتقدن الحياة الاجتماعية العائلية الواسعة. وباستثناء قلة من نساء الطبقة العليا من المجتمع اللائى يشتركن في الحفلات الرسمية العامة بصورة جافة، معظمها في العادة من المآدب التي يدعى إليها الأجانب، فإن النساء المتزوجات عموما لا يصطحبن أزواجهن إلى دعوات العشاء، أو الحفلات، أو حتى يرحبن بالغرباء في بيوتهن التي هي في معظمها بيوت صغيرة جدا لا تتسع لمثل هذا النوع من الترفيه.

وتقتصر حياة المتزوجات غالبا على الزوج والأولاد، وقليل من الأقارب المقربين، وبعض زميلات الدراسة القديمات من الصديقات.

أما الأزواج فيعملون على تنمية حياة اجتماعية كاملة مع فريق العمل الذي قد يضم بعض النساء غير المتزوجات. ومن المألوف جدا أن تتوقف مجموعة من الرجال، في طريق عودتهم إلى بيوتهم، عند أحد البارات المنتشرة بالألوف في كل المدن، حيث تقدم لهم فتاة البار (خليفة فتيات الجيشا) وسائل الترفيه من أحاديث مسلية، فيها كثير من عوامل الإغراء الجنسي، التي قد تؤدّي إلى وقوع الرجال في كثير من مواقف التورط الخطيرة. أما بالنسبة لفتاة البار فهي تحظى من هذه العلاقات بحياة أكثر ثراء واستقرارا كعشيقة أو حتى زوجة. وعلى الرغم من اختلاف الوسط الاجتماعي والبيئة الثقافية إلا أن وسط البار الياباني الحديث أخذ يقترب كثيرا من أحياء المتعة واللهو في أزمنة الإقطاع.

ولقد تغيرت بالطبع المرأة اليابانية، مع المتغيرات التي شهدها المجتمع الياباني، فلم تعد هي المرأة التي كانت مهددة كفرد منذ عشرات السنين القليلة الماضية، أو كما قد يبدو للغربيين أحيانا حتى يومنا هذا، لأن المظاهر الخارجية للعلاقات بين الجنسين قد تكون خادعة. فالزوجات والأزواج لا يميلون إلى التعبير عن عواطفهم علانية في الأماكن العامة. وكثيرا ما تكون ردود الأزواج على زوجاتهم ردودا جافة ومقتضبة، وقد يتعمد بعض الرجال الانتقاص من شأن زوجاتهم، حتى أن الرجال من الطراز القديم-وإلى وقت قريب-كانوا يشيرون إلى زوجاتهم بقولهم: «زوجتي الغبية»، وهو تقليد في الحديث عن أي عضو من أعضاء الأسرة. أما الزوجات فلا يتوقعن إطلاقا

أن يمتدحهن أزواجهن أمام أي شخص آخر. وفي معظم الأحيان تبدو الخصائص المصطنعة المتوارثة من النظام القديم واضحة في العلاقات الاجتماعية، لكن التغييرات المستمرة أخذت تؤثر في العلاقات تحت السطح، مثل حصول المرأة اليابانية على درجة من المساواة مع الرجل مما كان لها من قبل، ومثل زيادة الاعتقاد بضرورة وجود رابطة حب قوية بين الزوج والزوجة.

وهناك كثير من الأمثلة الصغيرة ذات الدلالة على هذه الاتجاهات. فما زلت أتذكر جيدا كيف كانت الزوجة في العشرينات تسير خلف زوجها بكل الاحترام، وهي تنوء بحمل أطفالها مهما كان عددهم، بالإضافة إلى مستلزماتهم، بينما يتقدمها الزوج سائرا بخطوات واسعة في زهو كأنه أحد اللوردات. لكن مع مضي السنين رأيت المرأة اليابانية تلحق بزوجها، فأصبحت اليوم تسير إلى جانبه تماما، وهو الذي يمسك الأطفال في يديه ويحمل لفائفهم. والأسرة التي تملك سيارة أصبحت الزوجة تقودها اليوم كما يقودها الرجل. وإذا كان الرجل في الماضي لم يتعود القيام بأي عمل منزلي فقد تزايدت اليوم أعداد الرجال الذين يساعدون زوجاتهم على غسل أطباق العشاء، وتشترط زوجات كثيرات اليوم بوضوح، على أزواجهن، عدم قبولهن دخول الزوج من بار إلى بار، أو ممارسته لأي نوع من أنواع العبث مثل (المغازلات أو المداعبات) مع غيرهن من النساء. وإذا كنا لا نستطيع معرفة إلى أي مدى سوف تتطور هذه المتغيرات الاجتماعية إلا أننا نثق أنها لا بد من أن تسير في خط واحد محدد، فإما إباحة التحرر إلى أقصى مدى وإما الاحترام المتبادل والإخلاص بين الزوجين.

والمرأة اليابانية تتمتع بمركز أكبر مما تبدو عليه نتيجة تراث قديم. فكما رأينا من قبل كان المجتمع الياباني مجتمعا أموميا «matriachy»، (وهو النظام الذي ينسب فيه الأبناء لأمهاتهم)، ويبدو أن عناصر هذا النظام قد استمرت رغم الهيمنة الثقيلة لسيادة الرجل الناتجة من زمن الإقطاع والكونفوشية، وقد أكد ذلك ما تركته العصور الوسطى من موروثات، كانت النساء فيها يتمتعن بقوة وشجاعة. أما في الأزمنة الحديثة فمن الأمور المقبولة في اليابان ما يعرف عن النساء من امتلاك قوة الإرادة والثبات السيكولوجي أكثر من الرجال. ومن المعروف جيدا أن الأم هي مركز الأسرة

اليابانية الحديثة، وهي التي تسيطر عليها وليس الأب. ورغم أن الأب هو الذي ينفق على الأسرة فإنه-في الواقع-أقرب ما يكون إلى الرمز، لا نفوذ له في شؤون الأسرة، والأم هي التي تدير ميزانية الأسرة بصورة قاطعة، بعد أن تخصص للأب مصروفه الشهري الخاص. فالزوج الياباني يعمل خارج البيت طوال ساعات النهار تقريبا، والأم هي التي ترعى الأطفال منذ استيقاظهم، وهي المعلمة التي تشرف على حسن أدائهم لواجباتهم المدرسية. وتجد الأفلام الأمريكية الكوميدية شعبية كبيرة في اليابان، مثل فيلم «blondei»، والأفلام والمسلسلات التلفازية التي تتناول المواقف الأسرية التي تصور الأب فاقد الشخصية تماما، الخاضع لإرادة زوجته وهو «يطن كالنحلة». ومثل هذه الأعمال الدرامية الكوميدية يتفهمها الشعب الياباني جيدا رغم أنها تعالج في بيئة اجتماعية غير مألوفة لديه.

واليابانيون لا يعرفون نمط الأب المتسلط المستبد المعروف في مدرسة فرويد للتحليل النفسي، لكنهم يعرفون صورة أخرى من الفرويدية، تتمثل في ارتباط الطفل الذكر واعتماده الشديد على الأم، مما ينتج عنه مشكلة سيكولوجية كبيرة، هي إحدى أعراض الارتباط المرضي بالأم (amae) والذي تعرضنا له، ذلك لأن الزوج أحيانا يبدو كأنه الطفل الأكبر لزوجته الذي يحتاج منها رعاية لطيفة وتدليلا، كما تفعل مع الأطفال الآخرين، أو يبدي احتياجه لرعاية أنثوية خاصة ومغازلة من نساء أخريات-مثل فتيات الجيشا قديما أو فتيات البار اليوم-. وكثيرا ما يسبب ظهور الرجل الياباني بشخصيته الضعيفة مشاكل للأسرة، في الوقت نفسه الذي ينتظر فيه من الزوجة أن يكون لها شخصية قوية لكي توصف بأنها «سيدة محترمة»، تستطيع أن تجعل من أعضاء أسرتها أفرادا مترابطين. وبهذه الموروثات تعيش الأسرة اليابانية حياة هنيئة.

وإذا كانت الزوجة هي الشخصية المسيطرة داخل أسرتها فإن المرأة اليابانية عموما ما زالت خارج بيتها شخصية خاضعة في المجتمع الياباني الواسع. ومع نظام التعليم الإجباري حتى الصف التاسع، تتلقى 90 ٪ من البنات اليابانيات حتى سن الثانية عشرة التعليم نفسه الذي يتلقاه الأولاد، ولكن أعدادهن تتناقص بشدة في سنوات التعليم الأعلى. ورغم أن الفتيات يشكلن العدد الأكبر من طلبة المعاهد المتوسطة، لكن هذه المرحلة تعتبر

بالنسبة لهن المرحلة الأخيرة من التعليم، لكي يتم إعدادهن لمهارات الزواج الرقيقة. كما تتناقص أيضا بشدة أعداد الطالبات في الدراسة الجامعية ذات السنوات الأربع. وقد بلغت نسبتهن في الجامعة عام 1950, 2 ٪ فقط من مجموع الطلاب. وهناك جامعات خاصة بالفتيات فقط، معظمها ذات خلفية تاريخية مسيحية، أما الجامعات الأخرى التي أصبح التعليم فيها تعليما مشتركا فلا تزيد نسبة الطالبات فيها عن 20 ٪ من مجموع عدد الطلاب، وقد تصل إلى 10 ٪ فقط في المعاهد ذات المستوى الرفيع. ويبدو أن البنات اللائى ينتظرن نهاية المطاف لتحقيق هدفهن لكي يصبحن زوجات وربات أسرة يشغلهن كثيرا الالتحاق بالدراسة الجامعية لمدة أربع سنوات، وما تتكلفه من مصروفات دراسية باهظة.

ويميل اليابانيون إلى الزواج في سن متأخرة بعض الشيء عن الأمريكيين، حيث يبلغ متوسط سن الزواج بالنسبة للمرأة 24 عاما، و 28 عاما بالنسبة للرجال، وهي نسبة تزيد ثلاث سنوات عن متوسط الزواج في الولايات المتحدة. والفتاة اليابانية تتزوج بعد فترة تتراوح ما بين (4 و 8) سنوات، بعد انتهاء تعليمها، تكون خلالها قد دخلت سوق العمل. أما الفتيات اللائى لم يحصلن إلا على قدر بسيط من التعليم فيشتغلن عاملات في الصناعات الخفيفة مثل صناعة النسيج والإلكترونيات، أو يعملن في الوظائف اليدوية، مثل مضيفات في المقاهي العامة، أو بائعات، أو عاملات مصعد. وتعمل الفتيات ذات التعليم الأعلى سكرتيرات، وموظفات في المكاتب، مع قيامهن في الوقت نفسه بالأعمال اليدوية، مثل تقديم الشاي للرجال في المكاتب. غير أن المجموعتين تعملان بصورة مؤقتة، بحيث لا تندرجان في سلك السلم الوظيفي الذي يؤدّي إلى الحصول على وظيفة لمدى الحياة. وبعد أن تتزوج المرأة اليابانية، وتؤدي دورها الأمومي في رعاية الأطفال بصورة تفوق كثيرا الزوجة الأمريكية تعود مرة أخرى إلى العمل، ولكنها تستبعد مرة أخرى من مزايا الوظيفة الدائرة ونظام الأقدمية، ورغم هذه الظروف فإن أكثر من نصف عدد النساء اليابانيات يعتبرن من القوى العاملة، حيث يمثلن أكثر من 45 ٪ من مجموع هذه القوى على الرغم من أنهن أقل الفئات دخلا.

أما في مجال الزراعة، حيث تقوم المرأة الريفية بدور أكبر فرضته عليها

ظروف ما بعد الحرب، فقد اكتسبت أهمية أكبر مما كانت عليه من قبل. فمنذ الحرب العالمية الثانية أخذ الأولاد والبنات من أبناء الريف يتدفقون على المدن، بعد انتهاء مرحلتهم الدراسية، للبحث عن وظائف تدر عليهم دخلا أكبر. أما الشباب الذين استمروا يعملون في مزرعة الأسرة لأنهم ورثتها فكان من الصعب عليهم الحصول على عروس، ومن ثم فرضت هذه الندرة من الفتيات رفع مركز الزوجة الفلاحة لدرجة كبيرة نسبيا. ومن ناحية أخرى هجر كثير من الأزواج الزراعة، وتركوا بيوتهم ليسافروا يوميا للعمل في مصنع قريب من القرية، أو انتقلوا إلى المدينة بصفة دائمة أو موسمية، مما أدّى إلى تصدّع الأسر الريفية وحرمانها من رجالها القادرين، فزادت مشاكلها الاجتماعية الصعبة، وساد الريف نموذج شائع لربة البيت التي أصبحت في الوقت نفسه العاملة الزراعية الرئيسة، يساعدها على الزراعة والدا زوجها كبيرا السن.

ونسبة عدد المرأة المتعلمة في اليابان أقل منها في الدول الصناعية الغربية. فهناك كثير من النساء التنفيذيات يعملن في بعض الأعمال الصغيرة، لكن دون الوصول إلى الأعمال الكبيرة. وأخيرا استطاعت نسبة صغيرة من أولئك النساء الوصول إلى مراكز عليا. أما النساء العاملات في مجال التعليم فهن كثيرات، ويمثلن حوالي نصف القوى العاملة في مرحلة التعليم الإبتدائي، وهناك عدد لا بأس به في مراحل التعليم الثانوي، والكليات الصغيرة، والجامعات النسائية. كما أن هناك طبيبات كثيرات، ومن وقت لآخر نجد بعض القاضيات، وخصوصا في محاكم الأحداث. كما يوجد عدد من النساء أعضاء في «الدايت» البرلمان الياباني مثلما هو الحال في برلمانات الغرب، إذ ضم مجلس العموم في عام 1977 ست نساء وعددا أكثر في مجلس الشيوخ، وللنساء اليابانيات دور بارز في مجالات الأدب والفنون، لكنهن يلعبن دورا محدودا في مجال الصحافة. وينتمي أكثر من نصف عدد النساء اليابانيات إلى منظمات مختلفة مثل: «الاتحاد النسائي العام» المعروف باسم «فوجينكاي» «Fujinkai» ومنظمة (P.T.A) التي تديرها عمليا الأمهات. وقد أفادت هذه المنظمة كواسطة انخرطت من خلالها نساء كثيرات في النشاطات المتنوعة لسكان المدن، والأهالي المحليين. غير أن الرجال بصفة عامة ما زالوا يحتكرون معظم المجالات ذات المستوى الرفيع.

ومع ذلك فقد تغير وضع المرأة اليابانية كثيرا في المائة سنة الأخيرة، وخصوصا منذ الحرب العالمية الثانية، ومن الواضح أنه سوف يستمر في التغيير. فقد كانت مواد دستور عام 1947 واضحة تماما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، إذ أعطت المرأة اعتبارها وحقها في المساواة، حيث نص الدستور على:

«لن يكون هناك تمييز في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس الجنس. ولن يقوم الزواج إلا على أساس الموافقة المتبادلة بين الجنسين، والمحافظة عليه بالتعاون المتبادل على أساس الحقوق المتساوية للزوج والزوجة. أما فيما يتعلق باختيار الأزواج وحقوق الملكية والميراث، واختيار المنزل، والطلاق والأمور الأخرى الكفيلة بالحفاظ على العلاقة الزوجية والأسرة، فسوف تسن القوانين التي تحمي الكرامة الفردية، وتحقق المساواة الضرورية بين الجنسين».

ويمنح القانون الياباني الحالي المرأة اليابانية حقها القانوني الكامل في المساواة. وكانت القوانين السائدة قبل الحرب العالمية الثانية تسهل للرجال عملية الطلاق، بينما كانت مستحيلة بالنسبة للنساء. أما اليوم فتمثل النساء النسبة الغالبة من المطالبين بالطلاق، وإن كان معدل الطلاق في اليابان يظل حتى الآن أقل من معدله في الولايات المتحدة، وأقل كثيرا من معدله في اليابان منذ خمسين سنة مضت. ويبلغ معدل الطلاق في اليابان بالنسبة للولايات المتحدة في، وهي نسبة منخفضة جدا، ربما ترجع إلى التفرقة الكبيرة في الأجور، وخصوصا أجور النساء المتقدمات في السن داخل سوق العمل اليابانية مما يجعل حياة المطلقة أكثر صعوبة لكي تعيش حياة مناسبة، أو أيضا نتيجة الصعوبة الكبرى في زواجها مرة ثانية.

لكن، رغم المكاسب الكبيرة التي حصلت عليها المرأة اليابانية في العقود الأخيرة إلا أنها ما زالت تعاني من القيود الاجتماعية، والتفرقة الشديدة بينها وبين الرجل في مجال التوظيف. فقد وصل معدل أجر المرأة العاملة، في أواخر عام 1971، أقل من نصف أجر الرجل. وما زال الطريق طويلا أمام المرأة اليابانية لتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية. ويبدي الغربيون دهشتهم في ظل هذه الظروف التي تعيشها المرأة اليابانية ويتساءلون لماذا لم تصبح حركة التحرر النسائية اليابانية بارزة بصورة أكبر مما هي عليه

ويرى البعض أن السبب قد يكون انشغال المرأة اليابانية في العقود الأخيرة في استيعاب التقدم الضخم الذي حققته. كما أن نقص الأيدي العاملة في سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، ثم النهضة الاقتصادية التي شهدتها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، أتاحت للمرأة اليابانية دورا اقتصاديا أكبر كثيرا مما أدى بالتالي إلى استقلالها الاقتصادي، ومنذ أن أصبح المطبخ الياباني يعمل آليا منذ الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت الغسالات الكهربائية، والمكانس، وأدوات المطبخ الكهربائية وخصوصا «إناء طهي الأرز الكهربائي»، وأدوات أخرى أساسية في المنزل، فقد تحررت المرأة اليابانية من كثير من مشقة العمل المنزلي، وفتحت أمامها الباب لمزاولة العمل الخارجي أو النشاطات الأخرى. هذه العوامل كلها التي ارتبطت بالمكاسب القانونية والتغييرات الاجتماعية الواسعة، فتحت الأبواب أمام المرأة فمنحتها فرص عمل أوسع ما زالت تزداد اتساعا وسرعة كل يوم.

ومن الأسباب الأخرى التي قد تفسر عدم استجابة المرأة اليابانية بصورة أكبر لحركة التحرير النسائية، إن هذه الحركة، ببساطة، لا تناسب أسلوب حياتها، ومن ثم يكون الارتباط بهذه الحركة بمثابة فخ وقعت فيه المرأة اليابانية التي تحظى بصفات «السيدة المحترمة» كما أن النقطة الأكثر أهمية في هذا الصدد هي أن المرأة اليابانية لا تشعر برد الفعل الذي تشعر به المرأة الغربية نتيجة الظلم الواقع عليها بوصفها الجنس الأضعف، وذلك لأنها تفخر بدورها الحاكم المسيطر في الأسرة، ولأنها تشعر فعلا بأنها الجنس الأقوى.

21 الديانة

لو كان هذا الكتاب قد تناول شعبا آخر من شعوب جنوب آسيا أو الشرق الأوسط لكان من الأفضل البدء فيه بموضوع الدين. وحتى بالنسبة لمعظم الأمم الغربية يحتاج الدين إلى تعامل كامل ومسبق. لكن الدين في اليابان له وضع هامشي، فقبل القرن السابع عشر لعب الدين في اليابان الدور نفسه الذي لعبه في الغرب تقريبا. ولكن إذا كان الاتجاه نحو العلمانية قد أصبح هو التيار المتميز في الغرب فإنه في اليابان متأصل منذ ثلاثمائة عام مضت.

إن العلمانية في المجتمع الياباني هي نتاج الفلسفة الكونفوشية، التي كان تأثيرها أسبق على الصين وكوريا (تأثيرها على الصين بعد القرن التاسع الميلادي، وعلى كوريا منذ القرن الخامس عشر فصاعدا). وقد نبعت الكونفوشية أصلا من الفيلسوف الصيني القديم «كونفوشيوس» والذي أطلق الغربيون على فلسفته اسم «الكونفوشية»، رغم أنهم ليسوا من شعوب شرق آسيا. أما شعوب شرق آسيا فتطلق على هذه الفلسفة اسم «تعليم العلماء». وقد عاش كونفوشيوس في الفترة (551-479) قبل الميلاد تقريبا، لكن الفلسفة الكونفوشية

لم تصل إلى شكلها النهائي في الصين إلا في القرن الثاني عشر الميلادي. وتتلخص الفلسفة الكونفوشية في التأكيد على النظام العقلاني للطبيعة، والذي يكون فيه الإنسان عنصرا منسجما، كما تؤكد على نظام اجتماعي قائم على أساس قواعد أخلاقية صارمة، تقف على قمته دولة موحدة، يحكمها رجال ذوو علم وحكمة أخلاقية رفيعة. والكونفوشية لها نصوصها التي هي موضع إجلال وتوقير، ولكن من دون مفهوم للألوهية، ومن دون مناصب كهنوتية، ومع قليل جدا من الطقوس الدينية. وبالتالي لم تشتمل هذه الفلسفة على أي عبادة ما، وإنما أكدت فقط على التفكير السديد والحياة السليمة، من خلال الولاء للحاكم، وولاء الأبناء للآباء، والتمسك الصارم بمجموعة الطقوس والآداب الاجتماعية و«الأتي كيت» الملائمة.

ومع أول موجة تأثير صينية كبيرة دخلت اليابان فيما بين القرنين السادس والتاسع الميلاديين دخلت الكلاسيكيات الكونفوشية، ومبادئها الخمسة في العلاقات الأساسية، مع تركيزها على التاريخ وعلى عدد كبير آخر من سمات النظام الكنفوشي. غير أن الديانة البوذية في اليابان كانت لها الغلبة على «الكونفوشية» إلى أن بزغ عصر نظام توكوجاوا المركزي في القرن السابع عشر، والذي جعل الكونفوشية تبدو وثيقة الصلة بالبوذية أكثر مما كانت عليه من قبل. ومنذ ذلك الحين هيمنت الفلسفة الكونفوشية على الفكر الياباني، وانتشرت في المجتمع سلوكياتها واتجاهاتها إلى أن أصبح اليابانيون مع أوائل القرن التاسع عشر كونفوشيين تماما مثل الصينيين والكوريين، رغم أن نظامهم السياسي الإقطاعي لم يكن نظاما كونفوشيا.

وعلى أي حال لم تستطع الكونفوشية في اليابان أن تعيش مع التحول العظيم الذي حدث في أواخر القرن التاسع عشر كفلسفة منظمة. فقد أصبحت مفاهيمها عن الكون تبدو بالنسبة لليابانيين مفاهيم غير صائبة إلى حد كبير إذا ما قورنت بنتائج العالم الغربي الحديث. كما بدت قيمها الأخلاقية مقيدة بنموذج مجتمع، وحكومة استسلمت للتهديد الغربي. وعندما أعاد نظام توكوجاوا تنظيم مؤسساته التعليمية، المتوارثة في جامعة طوكيو، تخلى تماما عن المناهج الكونفوشية، وركز فقط على الجوانب العلمية والطبية الغربية. لكن بعض العلماء الكونفوشيين القدامى، ناضلوا كآخر قوة في جيش الكونفوشيين، من أجل فرض المفاهيم والمفردات الكونفوشية في

النظام الجديد، حينما استطاعوا ذلك. ولعل أبرز الأمثلة على هذا هو إعادة النص الإمبراطوري الخاص بالتعليم، والذي صدر في عام 1890 وقت الموافقة على الدستور الياباني، والذي كان بيانا كونفوشيا خالصا حول العلاقات الكونفوشية، وواجبات المواطنين نحو العرش الإمبراطوري دون أن يذكر شيئا عن التعليم نفسه. وهكذا عاشت بعض السلوكيات الكونفوشية، رغم أن الكونفوشية نفسها كمجموعة أفكار متكاملة كانت قد تلاشت تماما مع رحيل الأجيال اليابانية القديمة.

والأمر الواضح تماما اليوم هو أن اليابانيين المعاصرين ليسوا كونفوشيين بالمعنى الذي كان عليه أجدادهم في عصر «توكوجاوا»، وإن كانت القيم الأخلاقية الكونفوشية ما زالت راسخة في أذهانهم. ولا شك أن الكونفوشية لها تأثير في اليابانيين أكثر من تأثير أي ديانات تقليدية أو فلسفات أخرى. وأعتقد أن أي مناقشة حول الديانات اليابانية تتخطى هذه النقطة تصبح مناقشة خادعة إلى حد كبير. فما زالت الكونفوشية تكمن تحت السطح، حيث تتمثل في الاعتقاد بأساس الحكومة الأخلاقي، والتركيز على العلاقات المتداخلة بين الأفراد، والولاء للحكام والآباء، والإيمان بالتعليم والعمل الشاق. وهذه الاعتقادات الراسخة هي التي تقف وراء تقبل الياباني الشديد والمخلص للعلم الحديث، وللمفاهيم العصرية للتقدم والنمو، ولمبادئ الأخلاق العالمية. وإذا كان المواطن الياباني اليوم لا يعتبر نفسه كونفوشيا على الإطلاق إلا أننا نجد أن اليابانيين جميعا، بصورة أو بأخرى، كونفوشيون تقريبا.

أما الديانة اليابانية التي تقترب كثيرا من المسيحية فهي الديانة البوذية، لأنها تهتم بالبعث بعد الحياة، وخلاص الإنسان. لهذا فهي لا تبدو ديانة ذات أصل هندي من ديانات شعوب شرق آسيا، لأنها أكثر شبها فيما يتعلق بالدين والفلسفة من مسيحية الغرب. كان بوذا التاريخي معاصرا تقريبا للفيلسوف الصيني كونفوشيوس، وقد بدأ بالفكرة الهندية الأساسية عن أبدية دورة الحياة، فكل دورة حياة تحدد الدورة التي تليها. وأضافت البوذية إلى ذلك المفاهيم التي تقول: إن الحياة ابتلاء يتخللها الشقاء والألم اللذان ينبعان من ارتباط الإنسان برغباته الحسية، لكن الإنسان يستطيع التغلب على هذه الرغبات بالتعاليم البوذية، بأن يتحرر من رغباته، ويندمج مع الكون اندماجا مجردا من الألم إلى حد الفناء فيه. ومع تطور التعاليم

البوذية بات التركيز أكثر على تقديس الكنوز الثلاثة، وهي: «بوذا»، ثم «القانون» المتمثل في التعاليم المكتوبة في قالب من الأدبيات العديدة،

ثم «العقيدة الجماعية»، أو «التنظيم الرهباني».

وقد عرفت البوذية التي انتشرت في شرق آسيا باسم «ماهايانا» «Mahayana»، أو «العجلة الكبيرة» «greater vehicle» مقابل ديانة «الثيرافادا» «Theravada» و قانون الكبار الذي لا يزال حيا في سيلان (سيريلانكا)، وكثير من بلدان جنوب شرق آسيا. وتعلم ديانة «الماهايا» كيفية الخلاص في الجنة، وهو مفهوم أقرب إلى المفهوم الغربي عن السماء منه إلى مفهوم الغناء. في الكون، أو (النرفانا) التي هي أصل الديانة البوذية، ولم تركز «الماهايانا» اليابانية فقط على عبادة بوذا التاريخي، بل تحدثت عن كثير من الشخصيات الشبيهة ببوذا، ومن هؤلاء بودهيساتفاس-«Budhisattavas» الذي توقف قبل حدود النرفانا والأخوة البوذية بخطوة واحدة سعيا لخلاص الآخرين.

لقد طورت بوذية «الماهايانا» اليابانية ثلاث عبارات هامة: الأولى كانت بوذية الخاصة أو بوذية الأسرار «esteric»-التي ظهرت في القرن التاسع الميلادي، وهي البوذية التي ركزت على الشعائر الدينية والفن والتعاليم الفقهية، أما الثانية فقد ظهرت بعد قرن من الزمان، وركزت على خلاص الإنسان من خلال الإيمان وخصوصا إيمانه بالآميدا «Amida»، أي أرض بوذا النقية، أو الجنة بالمفهوم الغربي، أو الإيمان في الكتاب المقدس «Lotus Sutra» الذي وعد فيه بوذا بخلاص كل الكائنات الحساسة من الحياة الحيوانية، وقد نتج من هذه النقطة الثانية من التأكيدات الثلاثة، تأسيس طوائف دينية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين: طائفة «الأرض الطاهرة»، أو «Jodoshu»، وطائفة «الأرض النقية»، «Pure Land Sect»، وطائفة الـ «Shinshu» والـ «Nichiran»، والتي صارت اليوم أكبر الطوائف البوذية في اليابان. ، أما التأكيد الثالث الذي طورته «الماهايانا» فكان الإعتماد على الذات في البحث عن الخلاص من ضبط النفس والتأمل وتجسد هذا التأكيد في طائفتين: الأولى هي طائفة عقيدة «زن» «Zen» أو التأمل، وهي العقيدة التي انتقلت من الصين عامي 1191 و 1227.

غير أن هذه الطائفة قامت بتطوير نظام التمرينات الرياضية الخاصة «بالقعود في حالة تأمل»، والمعروفة باسم «zazen»، وضبط النفس فكريا من خلال أحاجي غير ذات معنى تعرف باسم «koan». ومن المفترض أن يقودهم هذا إلى الخلاص بالوصول المفاجئ إلى مرحلة الاستنارة أو «الساتوري» «satori»، وإلى بناء الشخصية أيضا.

وهكذا نرى أن البوذية قد دخلت اليابان لأول مرة في القرن السادس الميلادي، ولعبت الدور نفسه الذي لعبته المسيحية في شمال أوروبا، فكانت وسيلة لنقل ثقافة رفيعة بأكملها إلى اليابان. وارتبط قدر كبير من المجال المعماري، والنحت والتصوير بالبوذية، مثلما حدث في الغرب مع المسيحية أيضا. وأصبح رهبان المعابد من أغنى الأثرياء بما تمتلكه منشآتهم من أراض، كما كان الحال في الغرب، وقد مارسوا في بعض الفترات سلطة عسكرية وسياسية واسعة، حتى أن جموع معتنقي هذه العقيدة الدينية أخذوا يمارسون نشاطا سياسيا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. والواقع أن الحياة الثقافية والفنية والاجتماعية والسياسية كلها كانت قد تسللت إلى اليابان، وترسخت مع الأفكار البوذية على امتداد الفترة من القرن التاسع حتى القرن السادس عشر.

وبعد ثلاثة قرون لم يتبق من هذه الأفكار البوذية في المجتمع الياباني الذي تحول إلى مجتمع علماني إلا ما يتضمنه الأدب الشعبي من تراث البوذية مثل الجنة، وتناسخ الأرواح. فلم تعد البوذية اليوم تمثل المبادئ المرشدة لكثير من اليابانيين، وتحولت الأديرة والمعابد الكبيرة منها والصغيرة إلى مجرد نقاط داخل المناظر الطبيعية اليابانية تمثل خلفية للقهر في حياة المجتمع. وأثبتت عملية الإصلاح الزراعي التي أجريت بعد الحرب أنها ضربة مالية قاصمة لكثير من المعابد الريفية بعد تجريدها من الأراضي التي كانت تمتلكها. ولم يستمر في التردد على هذه المعابد سوى عدد قليل من الأفراد الذين يجدون في فلسفة الخلاص البوذية ترويحا عن همومهم. وتحول كثير من ساحات المعابد البوذية إلى ساحات يلعب فيها الأطفال. أما الرهبان البوذيون فهم الذين يتقدمون معظم الجنازات، وتحوّلت المقابر المتصلة بالمعابد إلى أمكنة يدفن فيها معظم الناس موتاهم بعد حرق جثمانهم، وهي عادة مأخوذة عن الهنود. وما زال بعض العائلات اليابانية

تحتفظ بألواح تسجل فيها الأنساب، تضعها على أحد الرفوف في المنزل داخل هيكل بوذي صغير. ومن المعروف أن نظام توكوجاوا قد أرسى تقليدا يقضي بأن تسجل كل أسرة انتسابها لبعض المعابد البوذية كرعايا لتلك المعابد، وكان الهدف الحقيقي من وراء هذا التقليد هو كشف اليابانيين المسيحيين. وقد أدّى هذا النظام إلى منح جميع العائلات اليابانية انتسابا طائفيا بوذيا، وإن كان هذا الانتساب يشير فقط إلى طائفة المعبد الذي يضم مقابر الأسرة.

وتحافظ معظم المعابد والأديرة في اليابان اليوم على طقوسها التي يمارسها قليل من الرهبان بصورة تهز المشاعر. واستطاع بعض الطوائف الدينية أن تستمد في العصر الحديث قوة ثقافية ودينية، كرد فعل جزئي لحركة التبشير المسيحية، فقاموا بتطوير نشر المغامرات، والمدارس، وحركة التبشير البوذية في شرق آسيا وأمريكا. وما زال بعض اليابانيين المعاصرين يمارسون ديانة التأمل «Zen» مثل بعض الرجال الذين كانوا من العسكريين قبل الحرب، وبعض رجال الأعمال التنفيذيين بعد الحرب، لكنهم قلة قليلة، واهتمامهم بالاستثارة أقل كثيرا من اهتمامهم بتنمية شخصياتهم. وهكذا نجد أن الحياة اليابانية المعاصرة تزخر بآثار البوذية التي تمثل خلفية تاريخية ذات نغمة منسجمة، لكنها بالنسبة للكثيرين أفكار لم تؤثر كثيرا في حياتهم الثقافية أو العاطفية.

أما ديانة «الشنتو» «Shinto» فهي أيضا من أكثر الديانات اليابانية تمييزا. وقد تراجعت هي الأخرى في اليابان المعاصرة المتحضرة، كديانة لعبت دورها في الماضي. وتمركزت الديانة قديما حول العبادة الروحانية للظواهر الطبيعية، مثل الشمس، والجبال، والأشجار، والماء، والصخور، وعملية الخصوبة الكاملة. وقد تداخل الأجداد الطوطميون ضمن الكامي «Kami»، أي الآلهة المعبودة، حتى ضاع الخط الفاصل بين الإنسان والطبيعة. وكانت عبادة الآلهة تتم من خلال تقديم العطايا، وأداء الصلوات، وإقامة المهرجانات المرحة داخل المعابد التي يحجون إليها للتبرك، وتعرف جميعها باسم بوابات «التوري» torii. وكانت تلك المعابد أو «المزارات» مكرسة للأباطرة الأجداد أسلاف الآلهة المحلية مثل (إله الأرز) المعروف باسم uji، أو أرواح بعض الظواهر الطبيعية البارزة مثل جبل كبير أو شلال جميل، أو حتى شجرة

بسيطة، أو صخرة غير عادية. ولم يكن لهذه الديانة أي مفاهيم لمبادئ أخلاقية أو دينية أكثر من كراهية الموت والتدنيس، والتوكيد فقط على نقاء الطقوس الدينية.

ولما كانت عقيدة الشنتو لا تهتم بمشكلة ما بعد الحياة التي يركز عليها الفكر البوذي، وكذلك ديانة «الماهايانا»، لذا كان طبيعيا أن تنتشر عقيدة الشنتو بسهولة، لأنها نجحت في التوفيق بينها وبين المعتقدات المحلية. واستقر كل من البوذية وديانة الشنتو جنبا إلى جنب في تعايش مريح حتى أن مزارات «الشنتو» صارت مرتبطة إداريا بالمعابد البوذية. ولم تظهر عند اليابانيين الفكرة السائدة في بلدان جنوب وغرب آسيا وكذلك في الغرب، وهي ضرورة انتماء الإنسان إلى ديانة أو أخرى على وجه التحديد دون سواها. فاليابانيون القدامى كانوا عادة بوذيين، وشينتويين في الوقت نفسه، بل أحيانا كانوا كونفوشيين أيضا.

وكانت ديانة الشنتو في معظم الفترات، قبل العصر الحديث، ديانة مساعدة للبوذية إلى حد كبير. إذ كانت تمثل الأشكال اليابانية الأخرى لحقائق البوذية العالمية والألوهية السائدة محليا. غير أن الحماس للبوذية أخذ في التناقص بعد القرن السادس عشر، بينما ظلت أصول ديانة الشنتو الوطنية تجذب مزيدا من الانتباه في اليابان نظرا لما ترتبط به من غرس الأساطير اليابانية وأفكار عبادة الأسلاف الأباطرة، وبالتالي صارت هي الديانة الأكثر وطنية، والتي أخذت تسعى من الناحية الواقعية إلى تحقيق وحدة جديدة في ظل حكم إمبراطوري رمزي. وعندما تم إحياء عقيدة الشنتو تركز ذلك الإحياء حول توقير واحترام الإمبراطور، فأصبحت جزءا من الحركة التي أدت إلى قلب نظام توكوجاوا، وتأسيس نظام جديد في عام 1868.

ووقف زعماء الإصلاح في عصر «ميجي» ضد البوذية تماما إلى أن انتزعوها بقسوة من ديانة الشنتو. وفي بداية الأمر حاول أولئك الزعماء خلق نظام حكومي يتمركز حول «الشنتو»، لكنهم اكتشفوا سريعا أنهم لا يستطيعون مزج هذا المفهوم بنجاح مع أنماط السياسة الغربية التي اتخذوها أساسا لحكمهم. لكنهم أقاموا نظاما قامت فيه الدولة بدعم معابد الشنتو الكبيرة التاريخية، وتطوير المعابد الوطنية الجديدة الأخرى، مثل معبد

«ميجي» الجميل الضخم القائم في طوكيو، والذي خصص لأول إمبراطور ياباني معاصر، ومعبد «ياسوكوني» الموجود في طوكيو أيضا وقد كرس لأرواح العسكريين الذين ماتوا دفاعا عن الوطن. ولكي تحافظ الحكومة اليابانية على زعم أن اليابانيين يتمتعون بحريتهم الدينية المطلقة حددت الحكومة رسميا أن «الشنتو» الوطنية هي عقيدة الدولة، ليس بوصفها ديانة، وإنما بوصفها مظهرا للوطنية. وقد كانت تلك الخطوة من جانب الحكومة خطوة سليمة تماما، على الرغم من اصطدامها، على الأقل من حيث الشكل، بالعبادة المفروضة في معابد الشنتو. وكانت المعاملة المحترمة لصور الإمبراطور والإمبراطورة، وإعادة نسخ النص الإمبراطوري الخاص بالتعليم المطلوب لكل المدارس على امتداد البلاد كلها، كانت عملية مصطنعة ضرورية، أبعد كثيرا من المواقف الأساسية لعقيدة الشنتو، ونابعة بدرجة كبرى من الوطنية الحديثة التي وصلت ذروتها في المد العاطفي الوطني الذي احتدم قبل الحرب العالمية الثانية.

وقد هاجمت سلطات الاحتلال الأمريكي بعنف «عقيدة الشنتو كدين للدولة» ووصفتها بأنها مظاهرة خطيرة للتطرف الديني. ونتيجة هذا الهجوم العنيف اختفت «الشنتو» تماما كرد فعل عام بعد الحرب العالمية الثانية ضد العسكرية والوطنية. وطالب الاحتلال الأمريكي بالفصل الحاسم بين الحكومة والدين. وعادت المعابد التاريخية الكبيرة إلى ما كانت عليه من قبل، تعتمد في دخلها على مصادرها الخاصة، مما ترتب عليه وقوع معظم المعابد الوطنية في أزمات مالية شديدة. وعلى الرغم من التأييد الواسع الذي كان يتمتع به عدد قليل من هذه المعابد، وهو ما ساعدها على خلق مصادر جديدة لدخلها، إلا أن منع الاعتمادات العامة التي كانت مخصصة للمؤسسات الدينية كان ضربة شديدة لتلك المعابد، فضلا عن أنها ساعدت أيضا على أن أمسكت الحكومة يدها عن تقديم المساعدة للجامعات الخاصة التي كان معظمها مرتبطا بالمسيحية أو بالبوذية أو حتى بعقيدة «الشنتو».

ومع انتهاء «عقيدة الشنتو»، كديانة رسمية لليابان، تحول دورها في الحياة اليابانية إلى دور هامشي. وأصبحت معابدها مجرد معابد متناثرة في كل مكان، وخصوصا في المناطق الجميلة ذات الجاذبية الكبيرة، رغم ما ظهر على هياكلها المعمارية من مظاهر التقدم الهادئ. ولم يعد يتردد على

هذه المعابد سوى قليل من المؤمنين بديانة «الشنتو» وفعالية طقوسها، حيث يمارسون صلواتهم للآلهة التي يؤمنون بها؛ ولأن تلك المعابد لها شهرة تاريخية كبيرة، وتتمتع بجمال معماري طبيعي كان هناك إقبال كبير من السواح الأجانب على زيارتها، حتى أننا نجد في معظم الأوقات صفوفا طويلة،من أولئك السواح المولعين بالفرجة عل معالم المدينة واقفين أمامها. ومن خلال هذه الزيارات يتذكر رواد تلك المعابد تاريخها فيما قبل الحرب العالمية الثانية. ويقوم كبار القادة الحكوميين في بعض المناسبات بزيارة المعابد الكبيرة، مثل المعبد الموجود في «Ise»، والمخصص لعبادة «الشمس»، وهي «الآلهة» جدّة السلالة الإمبراطورية. وقد بقيت معابد عصر «ميجي» كشواهد وطنية توازي النصب التذكاري الخاص. بالرئيس الأمريكي لينكولن في واشنطن. أما معبد «ياسوكوني» فهو يوازي نصب الجندي المجهول. ومن المعتاد أن تصطحب الأسر اليابانية أطفالها إلى المعابد في مراحل معينة من أعمارهم، تبدأ بعد مولدهم بفترة قصيرة، وعند بلوغهم الثالثة والخامسة والسابعة من العمر، وكذلك بمناسبة أعياد ميلاد الأولاد والبنات. ويستخدم اليابانيون المعابد كأماكن يعقدون فيها حفلات الزواج.. ويضم كثير من المنازل رفوفا عليها تماثيل آلهة الشنتو التي يقدمون لها القرابين.

وتتخذ ديانة الشنتو في الوقت الحاضر صورة شديدة الحيوية أثناء مهرجانات المعابد المرحة، التي تقام في أيام محددة كل عام في جميع المعابد اليابانية أيا كانت أهميتها. وخلال هذه المناسبات يقيم اليابانيون أكشاكا من الخشب يمارسون فيها التجارة النشطة في ساحة المعبد. ويقوم شباب الحي «الثملون»، بعد الإفراط في الشراب، بحمل إله المعبد في جو من الهرج والصخب. وتظل احتفالات المعابد هذه هي إحدى السمات البارزة للحياة اليابانية المحلية، وخصوصا في الريف الياباني. وإذا كانت تلك الاحتفالات تتسم بالوعي الذاتي، وتتخذ شكل المواكب التاريخية فإنها في مناطق أخرى حضرية تتحول إلى مهرجانات دنيوية جماعية تتميز بالمجموعات المترجلة التي يتقدمها قارعو الطبول.

ومن خلال هذه الأساليب المختلفة تستمر «الشنتو» كجزء من الحياة اليابانية. ويظل الفولكلور الياباني مليئا بعناصر «الشنتو»، كما ينبع حب اليابانيين الشديد للطبيعة وإحساسهم بالقرب منها، من أفكار الشنتو. غير

أن هناك عددا قليلا جدا من اليابانيين المعاصرين هم الذين يجعلون من عقيدة «الشنتو» بوتقة حقيقية تدور حولها حياتهم، أو يمارسون من خلالها نشاطاتهم الاجتماعية.

وترتبط المسيحية عادة بعقيدة الشنتو، والديانة البوذية، كواحدة من ثلاث ديانات تقليدية في اليابان، رغم أنها تعتبر ديانة أجنبية، بينما لا يعتبر اليابانيون البوذية ديانة أجنبية. وكانت المسيحية قد دخلت اليابان، أول مرة،على يد بعثة «الجيزويت» الشهيرة التي قادها القدير فرانسيس زافيير «Saint Francis Xavier» في عام 1549، لتنتشر في اليابان انتشارا سريعا خلال العقود العديدة التالية أكثر من انتشارها في أي دولة أخرى من الدول غير الغربية. وبلغ عدد المسيحيين في اليابان ما يقرب من نصف مليون ياباني، وهي نسبة تزيد كثيرا عن نسبة عدد المسيحيين حاليا في اليابان. لكن الإمبراطور «هايديوشي» والملوك الإقطاعيين كانوا ينظرون إلى المسيحية في عصر «توكوجاوا» بوصفها خطرا يهدد وحدة اليابان السياسية، ومن ثم فقد قمعوها بعنف، حيث راح ضحية ذلك القمع عدد من الشهداء اليابانيين، وإن كانوا لم يستطيعوا القضاء عليها تماما إلا في عام 1638 تقريبا.

وظل اليابانيون خلال القرن التاسع عشر في حالة عداء عميق مع المسيحية إلى أن تعلموا قوة المشاعر الدينية الغربية، وبالتالي أسقطوا ضمنيا سياسة منع المسيحية منذ عام 1873، وبدؤوا في اتباع سياسة التسامح الديني الكاملة وبصورة واضحة تماما. لكن المسيحية منذ ذلك الحين لم تنتشر بالسرعة نفسها التي انتشرت بها في المرة السابقة. وإذا نظرنا اليوم إلى حجم معتنقي المسيحية من اليابانيين نجدهم لا يتجاوزون (750 ألف نسمة) تقريبا، أي أقل من 1٪ من عدد السكان، وهم ينقسمون بالتساوي بين البروتستانت والكاثوليك.

وبعد عصر ميجي الإصلاحي اعتنق المسيحية البروتستانتية، التي جاءت بها الإرساليات الأمريكية، عدد من شباب الساموراي الذين انهزموا في الحرب الأهلية، وأخذوا يبحثون في المسيحية عن فلسفة جديدة للحياة، بأخلاقيات تحل محل الكونفوشية التي فقدوا ثقتهم بها. وقد نجح هؤلاء الشباب في تغذية الكنيسة الوطنية بالإحساس القوي بالاستقلال. لكن

«أوشمورا كانزو» أحد زعماء مثقفي ذلك العصر، كرد فعل للانقسامات الطائفية البروتستانتية في الغرب، قام بتأسيس حركة تعرف بحركة «اللاكنيسة». وخلال الحرب العالمية الثانية فرضت الحكومة اليابانية على الطوائف البروتستانتية المختلفة الاتحاد في إطار كنيسة موحدة، وذلك بهدف السيطرة عليهم. وما زال حتى اليوم 40 ٪ من الحركة البروتستانتية اليابانية ممثلة في كنسية المسيح الموحدة أو(Nihon Kiri) suto Kyodan-.

ولكن التأثير الذي تركته المسيحية على المجتمع الياباني المعاصر أكبر كثيرا من عدد معتنقيها من اليابانيين. ورغم قلة عدد المسيحيين إلا أنهم يعتبرون من أفضل المتعلمين، الذين لهم وجود قوي، كما أنهم يعملون في مواقع قيادية بالنسبة لبعض عناصر المجتمع الأخرى، وبالتالي كان تأثيرهم أكبر كثيرا من عددهم. ومن بين العوامل الأخرى التي جعلت من المسيحية عنصرا جذابا واهتماما وفضولا عاما بالنسبة لليابانيين أنها تمثل أحد عناصر الحضارة الغربية الهامة. إن معظم المتعلمين اليابانيين لديهم من الفهم الواضح لتاريخ المسيحية ومبادئها الأساسية أكثر مما لديهم من فهم للبوذية. وتظهر الألفة التي يشعر بها اليابانيون نحو المسيحية من حماسهم الذي يقترن بالزينات التي تقيمها المحلات الكبرى في أعياد الميلاد، وأغنيات عيد الميلاد التي تذاع في كل الأحياء التجارية أثناء تلك الأعياد.

وقد لعب المسيحيون خلال عصر «ميجي» دورا هاما في التعليم الياباني، وخصوصا بالنسبة للمرحلة الثانوية لتعليم البنات. وما زالت حتى اليوم نسبة كبيرة من المدارس الثانوية الخاصة، والجامعات النسائية، وبعض الجامعات الخاصة الأخرى لها أصول مسيحية، وذلك رغم أن دور المسيحية في التعليم اليوم أصبح أقل أهمية كثيرا مما كانت عليه ذات يوم. وأسهمت المسيحية في أوائل القرن العشرين في تطوير العمل الاجتماعي الخاص بالمعوقين والبؤساء. وبرز المسيحيون البروتستانت في عملية تأسيس الحركة الاشتراكية. كما ظل المسيحيون عنصرا هاما في هذه الحركة في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وبعدها أيضا، كفرع هام معتدل من الحزب الاشتراكي الياباني. وربما كان أكبر تأثير للمسيحية هو تأثيرها في المبادئ الأخلاقية. ونظرا لارتباط اليابانيين المعاصرين بدرجة متزايدة في الغرب، فقد تبنوا كثيرا من المواقف الأخلاقية التي ارتبطت بالغرب، وفي العقلية

اليابانية المعاصرة بالمسيحية. وعلى أي حال فقد بات تأثير المسيحية في القيم الأخلاقية المعاصرة أمرا معترفا به في اليابان اليوم أكثر من ذي قبل، بل ربما يكون تأثيرها قد فاق تأثير البوذية والشنتو أيضا. وينظر كثير من اليابانيين إلى المسيحيين بوصفهم أناسا يتمتعون بمبادئ أخلاقية رفيعة، بل أحيانا يشعرون نحوهم بالحسد لما يؤمنون به من معتقدات مسيحية صارمة وواضحة، رغم أنهم يشعرون بعدم قدرتهم على قبول الفقه الديني الإلهي المصاحب لهذه المعتقدات.

والمسيحية في اليابان، رغم تأثيرها الثقافي الكبير، أصغر الديانات من حيث عدد معتنقيها، بينما تمثل عقيدة «الشنتو» والديانة البوذية بالنسبة لمعظم اليابانيين عادات وتقاليد أكثر منها معتقدات ذات معنى. والغريب أن معظم اليابانيين الذين يشعرون باحتياج قوي إلى الدين انصرفوا عن هذه الديانات التقليدية الثلاث، واتجهوا إلى المعتقدات الخرافية الشعبية السائدة في الريف الياباني، وبصورة خاصة بين الأفراد الأقل تعليما، أو إلى الحركات الشعبية الدينية المتعددة التي تنضم عادة بصورة غير منظمة تحت اسم «الديانات الجديدة». وفي معظم الأحوال تكون تلك المعتقدات الخرافية الشعبية عبارة عن مزيج من الأفكار المشتقة من الشنتو أو البوذية، والخرافات الشعبية الصينية. وتمثل هذه المعتقدات عبادات محلية متعددة الأشكال، تدفع كثيرا من الناس إلى الاهتمام الجاد بالتفاؤل والتشاؤم وبالتنجيم والمنجمين.

ومن المحتمل أن يكون ظهور هذه «الديانات الجديدة» تعبيرا عن الميل الياباني إلى تكوين مجموعات خاصة من الحجيج، أو ممارسة النشاطات الدينية الأخرى البعيدة عن التنظيم الرسمي للديانات الثابتة، مثل انقطاع الروابط بين الأجهزة الدينية في المدن والأجهزة الريفية، وترك الريف معزولا من دون فرق اجتماعية ينتمي إليها. وهكذا لم تقدم الأديان اليابانية الجديدة ما يقدمه الدين الغربي من احتياج نمطي لشعور الفرد بالقوة، من خلال الرابطة بينه وبين الله، ولكنها قدمت ما يشبع الحاجة النمطية للإنسان الياباني وهو لبيئة اجتماعية مساندة له.

وتجمع «الديانات الجديدة» بين معتقدات دينية متعارضة، مثل معتقدات الشنتو «والبوذية» وحتى «المسيحية» أحيانا، أو التأثيرات الفلسفية الغربية.

لكن معظم هذه الديانات بصفة عامة هي أقرب في الأساس إلى «الشنتو» من أي ديانة أخرى، رغم أن أكبرها وهي ديانة سوكا جاكاي «Soka gakkai أو «جمعية بناء القيم»»، كأن تتجه إلى العلمانية، وتؤيد فرع طائفة «النشرين» «Nichiren> من البوذية. ومعظم هذه «الديانات الجديدة» تركز على القيم الدنيوية أكثر من تركيزها على ما بعد الحياة. وتشدد على الاهتمام بالصحة والرفاهية، وتحسين الذات، وتحقيق السعادة من خلال الإيمان، أو من خلال الممارسات السحرية. ومن الطريف أن بعض هذه الديانات كانت من صنع أفراد معظمهم نساء، سيطر عليهن شعور بأن الآلهة تلبّستهن. وزعم مؤسسون لديانات أخرى أنهم قد اكتشفوا الطريق الحقيقي. وصارت زعامة هذه الديانات في معظم الحالات زعامات متوارثة لها تنظيمات سلطوية هرمية تتكون من المجموعات اليابانية النمطية المشكلة من قيادات وأتباع، مما أدى إلى انقساماتهم الذاتية الكثيرة، وسرعة انتقال الأعضاء من تنظيم إلى آخر.

وقد وصل عدد الديانات الجديدة، المعترف بها رسميا، مئات الديانات، علاوة على عدد من المجموعات الدينية الصغيرة الأخرى التي تفتقر إلى الاعتراف الرسمي. ويبلغ أعضاء هذه الديانات عشرات الملايين. وتزعم ديانة «السوكاجاكاي» «Soka gakkai» وحدها أن عدد أعضائها 16 مليون عضو، وإن كانت التقديرات الأقرب من الصحة لا تزيد عن نصف هذا العدد، بالنسبة لعضوية هذه الديانة الفعلية في أي فترة من الفترات، وقد أصبح بعض هذه الديانات الجديدة ديانات قديمة بالنسبة لغيرها. فديانة «تنريكو» «Tenrikyo»، أي «تعليم الصدق السماوي» يبلغ عدد أعضائها-كما يقال-حوالي مليوني عضو،. وقد أسستها فلاحة يابانية عام 1838. وهناك ديانات أخرى تشبه ديانة «سوكا جاكاي» ربما تأسست، أو شهدت أهم تطور لها بعد الحرب العالمية الثانية. ويلاحظ على هذه الديانات الجديدة أنها تميل إلى أن يكون لها مقار رئيسة تتسم بالأبهة والفخامة، وإقامة العديد من المهرجانات والاجتماعات الجماهيرية. ولم تحاول هذه الديانات أن تلعب دورا مباشرا في السياسة ما عدا ديانة «سوكاجاكاي» التي أسست حزب «الكوميتو» «The Komeito»، الذي انفصل مؤخرا رسميا عنها. وفي كل الأحوال فقد حققت كل تلك الديانات الجديدة لأعضائها الحماية من خلال

الجماعية المنظمة، المقسمة إلى مجموعات دراسية، ونشاطات اجتماعية تنظم لهم احتياجاتهم الاجتماعية أكثر من احتياجاتهم الروحانية.

وعموما فإن الديانة في اليابان ترسم صورة مضطربة ومشوشة، حيث نجد في كل مكان معابد «الشنتو»، والمعابد البوذية، وتتداخل المؤشرات الدينية في حياة معظم اليابانيين، من مهرجانات، إلى مزارات، إلى الرفوف التي توضع عليها الآلهة، إلى الهياكل البوذية في المنزل، إلى حفلات الزواج على طريقة عقيدة الشنتو، إلى الجنازات البوذية، وغيرها من الطقوس الدينية الخاصة بالرحلات والسفر. ورغم كل هذا فهناك من (70 إلى 80 ٪) من اليابانيين الذين ما زالوا ينضمون إلى هيئة دينية أو أكثر، ولا يعتبرون أنفسهم مزمنين بأي ديانة. وما زال معظم الأخلاقيات اليابانية تنبع من الكونفوشية التي لم يعد أحد ينتمي إليها اليوم، أو من المسيحية التي يعتنقها أقل من ١٪ من تعداد الشعب الياباني. أما العادات الشعبية الدينية فهي نابعة في معظمها من ديانة الشنتو التقليدية، ومن البوذية التي لا يؤمن بها إيمانا حقيقيا إلا قليلا من اليابانيين. وتكرس الأقلية النشطة دينيا معظم حياتها الدينية لمعتقدات دينية شعبية، أو لديانات جديدة لا تتمتع بأي شهرة ليس لها تأثير عام كبير.

22 خصائص سيكولوجية

إن كل ما سبق تناوله لم يكن إلا تقديرا جزئيا فقط لجوانب معينة من المجتمع الياباني. فقد كان تركيزي الأكبر على قواعد السلوكيات العامة، ولم أحاول الوقوف عند كثير من أوجه الخلل، والاختلافات الغنية التي لا يمكن توقعها إلا في شعب يتألف من تجمع بشري مركب شديد الأتساع مثل الشعب الياباني. ففي هذا المجتمع تظهر خصائص متسقة مع بعضها بعض، بينما توجد سمات أخرى متناقضة وغيرها من السمات التي لا تستحق الاهتمام لأنها تهرب من شبكتنا التي نلقي بها في بحر هذا المجتمع محاولين صيد أهم خصائصه.

ومن بين هذه الخصائص ذلك التعميم الشائع عن اليابانيين بأنهم من الناحية الفكرية ليسوا شعبا مبدعا تماما. والواقع أن أحدا لا يستطيع أن يشك في قدرتهم على الإبداع الفني العظيم. لكن إنجازاتهم في مملكة الفكر والفلسفة تبدو بالفعل أقل روعة. فلم يحدث أن ظهر للعالم مفكر ياباني معاصر يستحق التنويه، وإن كان علينا أن نتذكر حاجز اللغة الذي قد يكون مسؤولا جزئيا عن هذا. وقد قدم اليابانيون بعض الإسهامات النسبية في

مجال العلوم الأساسية، ولم يرشح منهم لجوائز نوبل أكثر من ثلاثة أو أربعة يابانيين فقط. ذلك لأن الانتصارات الصناعية اليابانية تحققت في معظمها نتيجة النقل والاقتباس الماهرين، أو نتيجة عملية المواءمة البسيطة مع التقنيات الأجنبية أكثر من كونها نتيجة اكتشافات علمية يابانية مستقلة. أما الفكر السياسي، والفلسفة، والمستوى العلمي للعلوم الاجتماعية اليابانية، فما هي إلا تناول ماهر، أو توليفة بين مدارس فكرية مختلفة وافدة من الخارج أكثر من كونها عملا إبداعيا أصيلا. وعندما يستلهم بعض المفكرين اليابانيين، بشكل أعمق، الفكر الياباني الوطني كما فعل الفيلسوف الياباني نيشيدا «Nishida»، في أوائل القرن العشرين، الذي كان متأثرا تأثيرا قويا بأفكار ديانة (Zen)، ولم يستقبل العالم أفكاره بإعجاب كبير.

ولا شك أن هذا الوضع طبيعي تماما في بلد مثل اليابان لم يكن لها اتصال وثيق ببقية العالم إلا حديثا، حيث كانت منهمكة في تعويض ما فاتها من التكنولوجيا والأفكار. وبينما كان التعليم في اليابان، قبل العصر الحديث، تعليما أخلاقيا ونظريا مكثفا نجد أنه قد أصبح في اليابان المعاصرة تعليما عمليا إلى أقصى الحدود، حيث ركّز على تعلّم كل ما يتعلق بالعالم الخارجي بما لديه من تكنولوجيا. أما النشاط الطلابي فقد تم تكريسه إلى حد كبير لاستيعاب أكبر كم من المعلومات الوافدة من الخارج، ثم تجميع عناصرها المختلفة مع ما لديهم بالفعل. وفي مجال الصناعة أولى اليابانيون اهتماما حكيما بتعليم التكنولوجيا الحديثة ومواءمتها مع ما يمتلكونه أكثر من اهتمامهم باختراع تكنولوجيات جديدة، علما بأن عمليات التطبيقات اليابانية للتكنولوجيات الوافدة كانت عمليات خصبة الخيال إلى الحد الذي قد يتصور معه أنها ابتكار ياباني حقيقي.

ورغم تلك الخصائص التي تشير إلى ضعف اليابان النسبي في القدرة على الابتكار النظري، إلا أن قوتها في التطبيق العملي سمة أساسية تشبه الولايات المتحدة أثناء فترة لحاقها بأوروبا، حيث لم يكن الأمريكيون روادا في العلوم، والمعرفة والفكر إلا في العقود الأخيرة من هذا القرن فقط. وبعد أن وقفت اليابان جنبا إلى جنب مع الغرب، فمن المنتظر أن يحدث فيها التغيير نفسه الذي حدث في الولايات المتحدة. ومن المحتمل أن تكون الفورة المفاجئة في نشاطات البحث والتنمية التي حدثت في اليابان خلال

السنوات القليلة الماضية هي إحدى علامات هذا التغيير، بعد أن شعرت بحاجتها إلى شق طريقها قدما إلى الأمام بتكنولوجيتها الخاصة حتى تستطيع الحفاظ على تقدمها الصناعي المطرد. وبالمقارنة بمستوى اليابان تستطيع في مجالات البحث والتنمية منذ سنوات قليلة مضت، عندما كان مستواها دون قيمة تذكر، نجد أنها اليوم أصبحت أكبر ثالث دولة في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في هذا المجال. وتخصص اليابان 2 ٪ من مجمل ناتجها القومي لأهداف البحث والتنمية، يأتي معظمه تقريبا من خلال الهيئات الخاصة ومعاهد البحث العلمي، وبدرجة أقل من الهيئات الحكومية أو الجامعات، وهي في هذا غير معظم الدول الأخرى، ولا تقل هذه النسبة عن نسبة الجهود الأمريكية في هذا المجال، خصوصا إذا وضعنا في الاعتبار عنصر البحوث العسكرية الضخمة جدا في الولايات المتحدة، وهو العنصر الذي يكاد ينعدم تماما في اليابان.

ويظل هناك سبب للتساؤل عما إذا كان سيأتي يوم يكون فيه الإبداع الفكري أفضل ما يجيده اليابانيون. صحيح أن تاريخهم القديم قد امتلأ بالزعماء الدينيين البارزين، وبالشعراء، والكتاب العظماء، والمد راء البارزين، وحتى بأولئك المقتدرين الذين يقومون بمزج الأفكار وتوليفها معا-هذا صحيح- لكننا لا نجد بين هؤلاء جميعا شخصيات ثقافية مبدعة كبيرة. فقد كانت اليابان دائما تميل إلى الفطنة والحساسية أكثر من ميلها إلى التحليل الواضح، وإلى البصيرة الفطرية أكثر من العقل، وإلى المذهب العملي أكثر من النظرية، وإلى المهارات التنظيمية أكثر من المفاهيم العقلية العظيمة. ولم يحدث أن حظي وضوح التحليل اللفظي وأصالة الفكر باعتزاز اليابان وافتخارها. لأنها كانت تثق بالتفهم اللفظي ثقة كبيرة، وكانت تنظر إلى المهارات في تناول اللغة شفويا أو كتابة، وإلى إقامة البراهين الدقيقة والذكية بوصفها مسائل سطحية وخادعة، وبخلاف ما تنشره التقارير الصحفية من بيانات قائمة على الحقائق المجردة. ولا يهتم اليابانيون في أعمالهم الأدبية بالتحليل الواضح، بقدر اهتمامهم بالإيحاءات الفنية والاستنباطات. وعندما يقرؤون الكتابة الفرنسية التي تمثل القدوة في البساطة والوضوح التام لا يشعرون بالارتياح، فهم يفضلون التعقيد وعدم المباشرة كلما اقتربوا أكثر من الحقيقة، بدلا من تقديم الحقائق البسيطة الواضحة كما يفعل

الأشخاص الطبيعيون الذين يصيبون ويخطئون.

قد يبدو هذا كله متعارضا مع قوة النظريات والأيديولوجيات في اليابان المعاصرة. فالمثقفون يميلون إلى الجانب النظري بدرجة كبيرة، ويتميز كثيرون منهم بالحماس والتمسك بالنظريات أكثر من قدرتهم على استنباط نظرياتهم من الحقائق المادية، أو تطبيق تلك النظريات على الواقع، ويرى اليابانيون في التعميمات الشاملة المبهمة التي تحتويها الفلسفة والسياسة درجة كبيرة من الجاذبية. وربما يرجع هذا إلى مغالاة بعض اليابانيين في معتقداتهم السياسية والثقافية لمجرد اعتناقها على أساس الإيمان أكثر منه على أساس الاقتناع بها. أما الماركسيون اليابانيون فهم يتمسكون بصورة عمياء بالمفاهيم والمصطلحات الماركسية التي نشأت في أوروبا في القرن التاسع عشر، والتي اختلفت كثيرا عن اليابان المعاصرة. ويؤمن العلماء اليابانيون بمدارسهم الفكرية الخاصة، دون محاولة كبيرة لتطعيم هذه المدارس بالخصوبة الفكرية. وقد نتج من ميل المثقفين اليابانيين إلى القيام بعمليات دفاعية حادة عن معتقداتهم انعزالهم عن الجماهير غير المتجاوبة معهم، وعن أصحاب المذهب العملي من البرجماتيين الحكوميين، ورجال الأعمال ذوي النفوذ والسيطرة. وربما كان ضعفهم النسبي، كنظريين، قد دفعهم إلى التمسك بشكل جامد بأي نظرية تبنوا قضيتها، مما خلق صورة متناقضة تماما لما في مجتمعهم الياباني من نسبية وبرجماتية.

والغربيون عموما ينظرون إلى النقص النسبي في إبداع اليابانيين الحضاري كعلامة على القصور الذي يتسم به المجتمع الياباني. لكن هذه النظرة ما هي إلا تحيّز ثقافي غربي، ومن حقنا أن نتساءل حقا، من منا يستطيع أن يجزم بأن الحقائق التي تم الوصول إليها عن طريق العقل قد تفوقت على تلك التي تم الوصول إليها عن طريق البصيرة الفطرية. ومن يستطيع أن يجزم أن النزاعات التي حسمتها المهارات الكلامية أفضل من الإجماع الذي تم التوصل إليه من خلال المشاعر. ولا شك أن التحليل الذي يتم من خلال الجدل في أكثر الأمور تفاهة، والخطط النظرية التي نراها في الهند والغرب، ليست بأي حال أفضل من التعاون الهادئ المتناغم الذي يحدث من خلال التفاهم الضمني من دون كلام. ومن يدري فقد يأتي اليوم الذي نرى فيه اليابان، الواقفة الآن بالقرب من مركز الصدارة العالمية في

المعرفة، قد كشفت عن إبداع فكري أكثر مما أبدعت في الماضي، مع الاحتفاظ بكل الخصائص الأخرى التي تميز اليابانيين، والتي قد تسهم في استمرار ما يحققون من نجاحات.

وثمة نظرة عامة أخرى شائعة عن اليابان، ولكنها بعيدة عن الحقيقة. فالغربيون ينظرون إلى اليابان على أنها بلد يزخر بالأمور الغريبة، ولكن بها أيضا ما هو أكثر من ذلك، والذي يعتبرونه من الأمور المألوفة طالما أنها مشتركة مع الغرب المعاصر. وبهذه النظرة يخلصون إلى أن اليابانيين شعب يعاني من انفصام الشخصية، حيث يجمع بين الخصائص الغربية واليابانية أو كما يفضلون هم أنفسهم وصفها بالخصائص الشرقية. ويتعرض أحيانا بعض المؤلفين اليابانيين لهذا الموضوع، حيث يفهم اليابانيون ذلك الانقسام في خصائصهم المختلفة على أنه انقسام موجود فقط في عيون من يرونه، لكنه غير موجود في عقول اليابانيين. ذلك لأنهم يدركون تماما أن التغييرات السريعة التي يتعرض لها أي مجتمع لا بد من أن تحدث تناقضات غريبة، قد تكون أيضا غير مريحة أحيانا، بين التقاليد الموروثة عن الماضي، والخصائص الجديدة الناتجة من المؤسسات والتكنولوجيات الجديدة. ونظرا لأن اليابان قد سارت في حركتها شوطا أسرع وأبعد من أي دولة أخرى خلال القرن الماضي، فربما تكون قد وقعت تحت ضغوط عنيفة من هذا النوع، هي ضغوط لا تختلف كثيرا عن الضغوط التي مر بها الغرب نفسه، وإن اختلفت فقط في درجتها.

واليابان لم يتم تغريبها كما يؤكد البعض، والدليل على ذلك أن المسيحية التي تمثل مركز الثقافات الغربية الرئيسة لم يعتنقها في اليابان أكثر من ١ ٪ فقط من تعداد الشعب الياباني. أما ما أخذه اليابانيون عن الغرب فعلا فهو الأوجه العصرية للحضارة الغربية التي استحدث الغرب أيضا معظمها استجابة للتكنولوجيا الحديثة، مثل خطوط السكك الحديدية، والمصانع، والتعليم العام، والصحف الكبرى، والتلفاز، وديمقراطية الجماهير. وبهذا المفهوم تكون اليابان قد أصبحت أكثر تحديثا وليست أكثر تغريبا. ولم تقم عملية التحديث في اليابان إلا على أساس الحضارة اليابانية التقليدية، تماما كما حدث في الغرب بالتناقضات نفسها التي نتجت من التحديث مع الصفات الموروثة.

إن ما حدث في الغرب كبداية هامة منذ أربعين عاما في السكك الحديدية، وما حدث فيه بالنسبة للتلفاز منذ سنوات قليلة، لم يجعل من هذه السمات العصرية سمات غربية متميزة، ومن ثم متعارضة مع السمات اليابانية. فاليابانيون في بلادهم لا يقلون في مستواهم بالنسبة لهذه التكنولوجيا عن الغربيين. إن عادة شرب الشاي مثلا عادة شرقية آسيوية، وشرب القهوة من عادات الشرق الأوسط، وارتداء الثياب التي تشبه الكيمونو، أو الموسيقى ذات الإيقاعات الإفريقية، هذه لم تحدث في الغرب صدمات نفسية أو انفصاما في الشخصية الغربية. لماذا إذا يمكن أن يكون للأطعمة والثياب أو الموسيقى الغربية هذا التأثير على اليابان ؟ ألا ينتمي اليوم برامز، وبتهوفن إلى اليابانيين بالقدر نفسه الذي ينتميان فيه إلى الأمريكيين أو حتى الألمان ؟ ألا تغني دائما ؟ أغنية «عيد ميلاد سعيد بالإنجليزية»، كما تغني«أولد لانج سين» دائما باليابانية بوصفها جزءا ثابتا وطبيعيا من الثقافة الشعبية الأمريكية؟ كما هي بالنسبة للثقافة اليابانية الشعبية اليوم.

وبالنسبة للزي الوطني الياباني «الكيمونو» لم يعد يرتديه اليوم سوى السيدات المتقدمات في السن، أو النساء الثريات فقط، بينما تحتفظ معظم النساء اليابانيات «بالكيمونو»، لارتدائه فقط في حفلات المناسبات فقط، مثل حفلات التخرج في الجامعة، هذا إذا كن قادرات على شرائه. ولا يرى اليابانيون ما يثير الدهشة أو التعارض بين ارتداء العرائس لفستان الزفاف التقليدي غير المألوف على طريقة الشنتو في حفلات الزفاف التقليدية وبين حفلات الزفاف المسيحية التي تتمتع بالشعبية حتى من غير المسيحيين. أما العريس الياباني فيرتدي الزي الغربي وخصوصا إذا كان ثريا، وهي عادة معروفة في المناسبات الرسمية تسمى «Moningu»، وهو اسم مشتق من كلمة «معطف الصباح». ومن النادر رؤية الرجل الياباني مرتديا زيا تقليديا من أي نوع، والشيء نفسه بالنسبة للكبار من الآباء والأجداد، فقد يشعرون بالخجل إذا ارتدوا زيا من الأزياء اليابانية التقليدية، مثلما يشعر الأمريكي إذا ارتدى زيا من أزياء الهنود الحمر، وما تراه عيون غير المتعلمين من الغربيين كانفصام في الشخصية الحضارية اليابانية هو ببساطة بالنسبة لليابانيين مسألة غير معروفة على الإطلاق، باستثناء بعض المثقفين ذوي الحساسية الخاصة. فاليابانيون رغم التغييرات السريعة التي حدثت لهم،

فهم يعيشون في مجتمع بالغ التنظيم والتماسك ككل.

ولا يختلف اثنان في أن المجتمع الياباني مجتمع شديد التميز بتجانسه ونظامه، وتمسكه بالنماذج الصارمة. وعلى الرغم من أنه مجتمع يتغير بثبات إلا أنه يظل مجتمعا يابانيا مختلفا ومتميزا عن كل المجتمعات الأخرى. فإذا عقدنا المقارنة بينه وبين المجتمعات الصناعية الأخرى نجد أن اليابان نسبيا تبدو أكثر استقرارا. صحيح أن هناك ما يقال حول الجريمة والتمرد، وافتقار الشباب اليابانيين إلى الخلق القويم، لكنها بالنسبة للولايات المتحدة-على الأقل-تقل كثيرا في معدلاتها عن الولايات المتحدة. فالجريمة في اليابان نسبتها منخفضة، بل يتجه خطها البياني نحو الهبوط، رغم ما يشهده المجتمع الياباني من أعمال العنف الشديدة التي تقوم بها أعداد قليلة من الشباب. وإذا أردنا وصف المجتمع الياباني، بصفة عامة، نقول: إنه مجتمع مبتهج وعلى خلق كبير، ملتزم التزاما شديدا بالقوانين. أما السقطات الاجتماعية فهي حالات نادرة في مجتمع يناضل معظم شبابه من أجل الحصول على أفضل مستوى تعليمي لكي يصل إلى حياة عملية مستقرة هادئة.

والمجتمع الياباني لا يتعرض لانقسامات حادة تمزقه، فهو متماثل بصورة قد تدعو إلى الملل. كما أنه مجتمع لا يتمتع بثروات موروثة في الوقت نفسه الذي لا يوجد به حالات من الفقر المذلّ نسبيا. ويتمركز الثقل الاجتماعي الياباني حول القطاع الضخم من المواطنين الذين يطلق عليهم بالعبارة الإنجليزية اليابانية «الرجل ذا المرتب» (Sarariman) or (Salary Man)، وهو وصف أكثر دقة من عبارة «العامل ذي الياقة البيضاء» التي نستخدمها عندنا في الولايات المتحدة. ثم يأتي في المرتبة العليا من هذا القطاع العريض حفنة من كبار التنفيذيين، أما في المستوى الأدنى منها فيأتي المزارعون، والعمال الحرفيون الأجراء الذين يتطلعون في معظم الأحوال إلى الاقتراب من نمط حياة ذوي المرتبات الثابتة.

ويبدو على سطح المجتمع الياباني كل مظاهر المجتمع السعيد، وهو التقييم الذي يستحقه أكثر من أي مجتمع آخر. فالأطفال يبدون دائما متوردين بالحيوية والنشاط، والناس في كل مكان ينطلقون إلى أهدافهم في مرح. وربما ترجع هذه الحيوية المميزة لجماهير المدن إلى إحالة الرجل

على التقاعد في سن مبكرة، وبقاء النساء المتزوجات كبيرات السن في المنازل، بالمقارنة بأمثالهن في الولايات المتحدة، مما يضفي على المدن المزدحمة بالشباب جوا متزايدا من الطاقة والحيوية، لكي تبقى مشاكل كبار السن بعيدة عن الأنظار، أما فيما يتعلق بصحة المواطن الياباني ومتوسط عمره فنجد أن متوسط العمر بالنسبة للنساء يصل إلى 76 عاما، وللرجال حوالي 71 عاما، وهو متوسط يزيد عن متوسط الأعمار في الولايات المتحدة وخصوصا بالنسبة للرجال. وبصفة عامة يمكن القول: إن اليابانيات يعيشون في مجتمع مستقر بصورة ملحوظة لا أثر فيه لأي علامة من علامات انفصام الشخصية، مجتمع يعمل في سلاسة وهدوء، ويمكن أن يكون نموذجا للمجتمعات الأخرى بما فيها مجتمعات الديمقراطيات الغربية.

وإذا كان هناك إحساس عام في اليابان بالضيق النفسي فهو نتيجة وحدة وصرامة النماذج التي يحددها المجتمع للمواطن الياباني، وليس نتيجة مزج أصول الثقافة اليابانية المعاصرة. ذلك لأن المجتمع الياباني شديد التماسك، يفرض على المواطنين الالتزام بأعباء ثقيلة من الواجبات والالتزامات، أو يجعلهم خاضعين لقوانين وقواعد التوافق الاجتماعي العام. لذلك فقد رأينا كيف يعيش الشباب بصورة خاصة في حالة من القلق تجعلهم يتمردون على القيود، بل ينفجرون أحيانا في عمليات تمرد عنيفة. هذا وقد نتج أيضا من معدل التفجير السريع في اليابان اتساع الفجوة بين الأجيال، والتي زادت كل من صعوبة الاتصال فيما بينها أكثر مما هو عليه الوضع في الغرب. لكن هذه الفجوة الواسعة بين الأجيال تظل مختبئة تحت السطح، لأن اليابانيين يفضلون الحفاظ على مظهر الانسجام العام فيما بينهم، وتجنب المواجهات المباشرة بالصمت الذي تتميز به العلاقة بين الآباء والأبناء في المسائل التي قد تنتهي بنتائج خلافية.

ومن الصعب القول: إن مظاهر الاستقرار والرضا الواضحة حاليا في اليابان ستظل كما هي عليه اليوم مع المتغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع الياباني، فمن المعروف أن كل المجتمعات الصناعية تواجهها صعوبات كثيرة قبل أن تنجح في التكيف مع معدل التغيير السريع. لكن المشاكل التي تواجهها اليابان في هذا المجال، ربما تكون أشد صعوبة، لأن سرعة التغيير في اليابان كانت أكبر كثيرا من معظم المجتمعات الصناعية الأخرى، علاوة

على أن قاعدتها المادية كانت بالتأكيد أسوأ من غيرها. فلم تواجه دولة أخرى مشاكل الكثافة السكانية، وتلوث البيئة بصورة أخطر مما تواجهه اليابان. وإذا كانت الإحصائيات تبين أن مستوى دخل اليابانيين كاد يقترب من أعلى مستويات الدخول في العالم، فإننا نجد أن مستوى الرفاهية في اليابان منخفض نسبيا عن مستويات الرفاهية في الدول الصناعية الأخرى. واليابانيون يفتقرون إلى مساحات الأرض التي تتيح لهم حياة مناسبة وممارسة واسعة لنشاطات الأعمال، وهذه المشكلة أدت إلى ارتفاع أسعار الأرض وما ترتب عليها من ارتفاع كافة الأسعار الأخرى. أما الزحام الشديد فقد ينتج منه فاقد اقتصادي ضخم بسبب ارتباك حركة المرور، والتلوث، وإنفاق ساعات طويلة في السفر بالقطارات، وضيق الأمكنة المناسبة للحياة الهادئة، وقلة ألوان الترويح عن النفس، ولا شك أن مساحات الفضاء هي من عناصر الثروة بالغة الأهمية، وهو عنصر تفتقر إليه اليابان تماما وسوف تظل تفتقر إليه دائما. وهكذا نجدهم على حق عندما يعربون عن شكواهم العامة بأنهم واقعيا أفقر كثيرا ما تشير إليه الإحصائيات الرسمية.

ويعتقد بعض المراقبين أن ما تتمتع به اليابان اليوم نسبيا من استقرار وكفاءة وقناعة، هو مجرد وجه انتقالي جاء مصادفة نتيجة المزج الوقتي بين القيم المتوارثة والمهارات المكتسبة حديثا، والتي قد تتغير مع الزمن إلى خليط غير مستحب مثلما يبدو حاليا. ويرى هؤلاء المراقبون أن النجاح الاقتصادي الباهر الذي حققته اليابان، وتحررها النسبي من بعض الشرور التي تحيط بالدول الصناعية الأخرى، ربما يكونان مجرد علامة من علامات التباطؤ الحضاري، إذ إن المجتمع الياباني المعاصر لا يخلو من علامات كثيرة تشير إلى انحلال النظام وتفككه. ومن المحتمل أن يكون هذا النظام الياباني القائم «عصرا ذهبيا» عابرا بالنسبة لليابان، سيأتي بعده عصر مليء بمتاعب حياة تفوق كثيرا ما ابتليت به البلدان الصناعية الأخرى.

وقد يقال-من ناحية أخرى-إن اليابان قد أدخلت إلى العصر الحديث خصائص معينة مميزة قد تمتزج امتزاجا دائما بالصفات اليابانية فتساعد اليابانيين على التعامل بنجاح مع المشاكل التي تعاني منها المناطق الحضرية الحديثة، والمجتمع الصناعي، وهو ما سوف يحسمه الزمن وحده. أما اليابان المعاصرة فهي بالفعل من أكبر المجتمعات الصناعية الحديثة نجاحا، وجدارة

كاملة. وللحياة اليابانية المعاصرة جانبان يستحقان منا اهتماما خاصا. الأول هو العلاقات الخارجية، فاليابان لا تستطيع أن تعيش إلا من خلال التجارة مع الآخرين، لأنها إذا كان لها أن تعيش، فهي تتطلب أكثر من أي بلد آخر عالما يتمتع بالسلم ومنفتحا على التجارة. غير أن اليابان لا تستطيع وحدها أن تضمن مثل هذه الظروف العالمية، كما أنها لا تستطيع إظهار مقدرتها على بسط نفوذها من أجل تحقيق هذين الهدفين. وقد لعب تجانس اليابانيين وتنظيمهم الدقيق الكفّ داخل كيانهم الوطني القائم بذاته دورا في انفصالهم شعوريا عن الآخرين وتفهم الآخرين إياهم. فقد تحولت مهاراتهم العظيمة في إقامة علاقات متداخلة بين الأشخاص داخل بلادهم، إلى معوقات في علاقاتهم مع الآخرين. لذلك فإن أكثر مما يحتاج إليه اليابانيون هو إيجاد السبل التي يستثمرون من خلالها طاقاتهم الضخمة بمزيد من الفعالية، ليتم خلق نوع من البيئة العالمية المطلوبة لاستمرار وجودهم. وسوف نتناول هذا الموضوع بمزيد من التفاصيل في الجزء الأخير من هذا الكتاب. أما الجانب الآخر، أو المشكلة الرئيسة الثانية التي تستحق اهتماما خاصا، فهي مشكلة السياسات اليابانية. ذلك لأن ديمقراطيات الجماهير المعاصرة قد نمت حجما وتعقدت أشكالها، فأصبحت تمارس من خلال مصاعب خطيرة جعلت بعض الناس يثيرون حولها تساؤلات تتعلق بأقصى مدى يمكن أن يتحكموا فيها في ظل ظروف سياسية يرونها ظروفا نامية. واليابان من بين الديمقراطيات الصناعية الكبرى هي الدولة الوحيدة التي تفتقر إلى أي أثر للمفاهيم الديمقراطية في تاريخها القديم. فضلا عن أن السياسات اليابانية هي أكثر المجالات التي يدور حولها خلاف مفتوح في الرأي يتسم بالجدّية، في المجتمع الياباني المعاصر. وتتسم عملية صنع القرار السياسي في اليابان بالبطء الشديد، حتى أن بعض المراقبين يخشون احتمال أن تعجز اليابان تماما في عملية اتخاذ قراراتها السياسية خصوصا إذا ذهبت حكومة الأغلبية المحافظة التي ظلت تهيمن على حكم اليابان منذ الحرب العالمية الثانية، وجاءت مكانها حكومة تتألف من خليط من التعدد الحزبي. وعلى كل فإنني أعتقد أن السياسة اليابانية ليست فقط أحد الأوجه الأساسية في النظام المركزي الياباني، لكنها قد تكون أيضا هي أكثر هذه الأوجه تعرضا للخطر.

الباب الرابع
اليابان والعالم

23 سجل ما قبل الحرب

لاحظنا، على امتداد فصول كتابنا هذا، كيف ظلت أهمية علاقات اليابان مع العالم الخارجي، أو افتقارها لهذه العلاقات، موضوعا متكررا، أحيانا يبدو كخلفية لحنية، ولكنه أصبح في الأزمنة الحديثة لحنا هاما سائدا لا مناص من الاصطدام به دائما. فإذا نظرنا إلى اليابان نجد أن شعبها البالغ تعداده (115 مليون نسمة)، أو حتى لو كان نصف هذا العدد، لا يمكن أن يعيش في جزر بلاده الضيقة إلا إذا كان هناك تدفق كبير من المصادر الطبيعية على اليابان، يقابله فيض من صناعات التصدير التي يمكن أن تغطي تكلفة هذه الواردات، وهي عملية تبادلية لا تسمح بها إلا ظروف سلم عالمي، وتجارة دولية شاملة. ومن ثم فإن لم تتوفر هذه الظروف فسوف لا تفيد كل المهارات والإنجازات اليابانية إلا قليلا. لذلك تعتبر الظروف العالمية الملائمة لليابان، وعلاقاتها الجيدة مع الشعوب الأخرى، ضرورات حيوية وحاسمة بالنسبة لها.

من هنا كانت العلاقات الدولية-على الأقل-هي الجانب الذي تشعر فيه اليابان بالثقة، ذلك لأن خبراتها السابقة لم تعدّها إعدادا جيدا فيما يتعلق

بعلاقاتها الخارجية، بل إن عوامل قوة اليابانيين وفضائلهم التي تتمثل في شخصيتهم الذاتية القوية، وتجانسهم غير العادي، وما يتسم به مجتمعهم من تماسك شديد، هذه العوامل أحيانا تمثل لهم، عند مواجهتهم للعالم الخارجي، معوقات أكثر منها مزايا. كذلك تقف لغتهم، التي تختلف جذريا عن جميع اللغات الأخرى، حاجزا ضخما بينهم وبين الشعوب الأخرى. واليابانيون في ذلك مثل الرجل الرياضي الذي يحقق أرقاما قياسية في الرياضة التي يجيدها، لكنه فجأة يجد نفسه يلعب لعبة جديدة لا تتواءم مع مهاراته ومؤهلاته الرياضية. وهذا ما حدث بالنسبة لليابانيين عندما حدث تطور مفاجئ غير قوقع في وضعهم خلال فترة زمنية قصيرة. لكنهم لم يدركوا هذا التغيير في معظمه إلا في العقد الماضي فقط. فقد كانت العلاقات الخارجية بالنسبة لليابان عبر تاريخهم الطويل إما علاقات لا تشكل أهمية كبيرة بالنسبة لهم وإما أنها تتكون في حدود ما يتمتعون به من مهارات. وما علينا إلا أن نبدأ بعرض ملخص لهذا السجل.

فإذا ما عدنا إلى ما قبل التاريخ المعروف لليابان، أي منذ القرن السادس الميلادي، نجد أن اليابان تعرضت لحركة هجرة واسعة إليها من كوريا، ربما كان لها علاقة بما حدث فيما بعد من تورط عسكري ياباني في شبه القارة الكورية. ولكن بعد ألف عام تقريبا من تلك الفترة لم يكن لليابان مع العالم الخارجي اتصالات إلا أقل القليل. وكانت عملية النقل السلمي لعناصر الحضارة الصينية هي الموضوع الأساسي في التاريخ الياباني، وليست الحروب الخارجية أو هجرة بعض الشعوب إليها. وعندما أخذت التجارة اليابانية تتسع تدريجيا بدأت تظهر معها نشاطات القرصنة اليابانية في القرن الرابع عشر، على السواحل القريبة من القارة الآسيوية، إلى أن انتشرت بعد ذلك لتصل إلى كل جنوب شرق آسيا. وفي القرن السادس عشر وصل إلى اليابان البرتغاليون وغيرهم من الأوروبيين بوصفهم تجارا أو بعثات إرسالية مسيحية، لكن اليابانيين نجحوا في طردهم من بلادهم في القرن السابع عشر، وقضوا على ديانتهم التي دخلت الجزر اليابانية تماما. بعد ذلك عاشت اليابان في عزلة مصطنعة فرضتها على نفسها على مدى مائتي عام، باستثناء بعض علاقات تجارية صغيرة منظمة مع الصينيين، والكوريين، والهولنديين. وطوال هذا التاريخ الممتد من القرن

السادس الميلادي حتى القرن التاسع عشر لم تتعرض اليابان لتجربة الغزو الخارجي إلا في محاولتين فقط: الأولى كانت محاولة حكام الصين المنغوليين غزو اليابان في القرن الثالث عشر الميلادي، والثانية كانت محاولة الإمبراطور «هايديوشي» غزو كوريا في الفترة ما بين عامي 1592 و 1598. ولم تكن هناك أمة كبيرة بعيدة عن الغزوات والمغامرات العسكرية الخارجية مثل اليابان.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر سببت العلاقات الأجنبية لليابانيين مشكلة حقيقة خطيرة، وذلك عندما أصبح العالم الغربي متقدما، في مجال التكنولوجيا، خطوات واسعة عن اليابان المنعزلة في ذلك الوقت، وبدأ يطرق أبواب اليابان المغلقة، مطالبا بدخول جزرها والاتجار معها. وقد اضطر اليابانيون إلى فتح أبوابهم مع بذل الجهود المكثفة لحماية أنفسهم من تكنولوجيا الغرب العسكرية والاقتصادية، وذلك بالحصول على هذه التكنولوجيا لأنفسهم. ومن خلال هذه العملية وجدوا أنه من الضروري إحداث تغييرات ثورية في مجتمعهم ونظامهم السياسي بشرط أن تتم من خلال خصائصهم التقليدية المعروفة من التجانس والعمل الشاق والمهارة في المشروع الجماعي. وعندما واجهوا لأول مرة التفوق التكنولوجي الغربي نجح اليابانيون في تحقيق مهمتهم بصورة لم يستطع أي شعب آخر غيرهم أن يفعلها.

ومهما كان الأمر فقد كان العالم، الذي اضطرت اليابان إلى الانضمام إليه، عالما جشعا خطيرا. فقد شهد القرن التاسع عشر ذروة العصر الإمبريالي الذي افترس فيه القويّ الضعيف، وتبارز الجميع من أجل الحصول على ميزات استراتيجية. واكتشفت اليابان أن القوة العسكرية باتت أمرا ضروريا لليابانيين، مثل القوة الاقتصادية، لتحقيق أمنهم، ولكي يجدوا لهم مكانا تحت الشمس. كانت تلك الرؤية اليابانية هي الأساس الذي بنت عليه اليابان تركيزها لتطوير جيش وأسطول بحري قوي والشروع في التوسع الخارجي. وكانت كوريا في ذلك الوقت تبدو بالنسبة لليابانيين بمثابة خنجر موجه إلى القلب الياباني إذا ما وقعت في قبضة دولة معادية. دخلت اليابان حربين انتصرت في كلتيهما، الأولى مع الصين في الفترة (1894-1895)، والثانية مع روسيا في الفترة (1904- 1905). ومن خلال هاتين الحربين

ولدت الإمبراطورية اليابانية التي ضمت إليها تايوان، وكوريا، والقمة الجنوبية من منشوريا، والنصف الجنوبي من جزيرة ساخالين «Sakhalin». ومع نشوب الحرب العالمية الأولى كانت اليابان أكبر دولة عسكرية، وأكبر قوة اقتصادية أيضا في شرق آسيا. فقد استطاعت خلال تلك الحرب أن تمدّ سيطرتها الاقتصادية على أجزاء كبيرة من الصين، كما استولت أيضا على مستعمرة الجزر الألمانية بشمال المحيط الهادي، والممتلكات الألمانية في إقليم شانتونج الساحلي بالصين.

في تلك الفترة كانت المفاهيم اليابانية حول العلاقات الخارجية قد تغيّرت. فبينما وفّرت القوة والتوسع العسكري الأمن لليابان-من ناحية-فقد عرضتها من ناحية أخرى إلى الهجوم والنقد. فالقوة اليابانية التي كانت تستند إلى قاعدتها الصناعية، وتعداد سكانها المتزايد، جعلت اليابان، لأول مرة في تاريخها، تعتمد على المواد الخارجية لتغطية احتياجاتها. فكانت تستورد خام الحديد والمعادن الأساسية من الخارج، كما كانت تستورد البترول الذي يعتمد عليه الجيش والأسطول الياباني من إندونيسيا (وكانت في ذلك الوقت تعرف باسم جزر الهند الشرقية الهولندية)، وكانت تستورد فول الصويا وهو أحد مصادر البروتين الهامة من الساحل الغربي للولايات المتحدة. ومن منشوريا كانت تستورد المخصبات الزراعية، ومن كوريا وتايوان كميات من الأرز. وهكذا استمرت مشكلة الاستيراد بلا نهاية، فكلما زاد نمو الصناعة والمكان زاد اعتماد اليابان على العالم الخارجي.

في تلك الفترة كانت الأوضاع العالمية لا تجعل من التوسع الاستعماري ميزة مثلما كان في الماضي. فقد نادت الدول الغربية التي أنهكتها الحرب العالمية الأولى بوقف الفتوحات الخارجية، وسعت إلى تحقيق الأمن من خلال التعاون الدولي. ومن ثم كان أي توسع ياباني سيواجه بالإدانة العالمية، فضلا عن أن الروح الوطنية أخذت تنمو في البلدان الأقل تقدما، وخصوصا في الصين التي كانت تمثل بالنسبة لليابان الأمل في فروع توسعها المستقبلي. وكان التوسع الإمبريالي في ذلك الوقت مهددا بالمقاومة الشعبية والمقاطعات التجارية، بالإضافة إلى زيادة تكلفته عما كان يتطلبه في الماضي.

في ظل تلك الظروف لم يكن من المستغرب أن تتحول الحكومات الحزبية اليابانية في العشرينات، وتتراجع عن سياسة التوسع العسكري تحت تأثير

النفوذ القوي لرجال الأعمال الذين كانوا يكرهون فرض الضرائب المرتفعة، ويخافون على تجارتهم الدولية من الخسائر، فسحبت قواتها من شانتونج، وتراجعت عن مغامرتها العسكرية في سيبريا، وخفضت إنفاقها العسكرية كجزء من ميزانيتها الوطنية، ووافقت في مؤتمر واشنطن الذي عقد في الفترة (1921- 1922) على تحديد عدد سفن أسطولها البحري شديد التركيز بنسبة (3 : 5) مع الأسطول الأمريكي الضارب والأسطول البريطاني المنتشر في بحار العالم. وبينما احتفظ اليابانيون بسيطرتهم العسكرية على المنطقة الغربية من المحيط الهادي، أخذوا يسعون في الوقت نفسه إلى تأمين اقتصادهم المتنامي من خلال اعتمادهم على التجارة العالمية ونظام السلم العالمي الذي نادت به، ورمزت إليه الأفكار المثالية للرئيس الأمريكي «ويلسون» وعصبة الأمم.

لكننا رأينا، كما أسلفنا، كيف نقضت هذه السياسة عناصر من الجيش الياباني في عام 1931، عندما بدأت بغزو منشوريا وخاطرت بإعادة اليابان مرة أخرى إلى طريق التوسع الإمبريالي. ولسنا هنا بحاجة إلى تكرار البحث التفصيلي لتلك الخطوة المندفعة السريعة، إذ من المؤكد أن العامل الأساسي وراء هذا التحول الياباني كان شعور الرأي العام الياباني بعدم الرضا، فيما يتعلق بالسياسات الخارجية التي تنتهجها الحكومات الحزبية. وكان الكساد الاقتصادي العالمي الذي هز العالم كله عام 1929 عاملا آخر في زيادة حدة أزمات اليابان السياسية والاجتماعية، أصاب اليابانيين بالفزع من احتمال إغلاق الأبواب في وجههم في معظم أنحاء العالم باتخاذ سياسات تجارية ذات قيود، وشعر البعض الآخر أن الدول الغربية الكبرى، وقد بلغ توسعها الإمبريالي حد التخمة بعد أن استولت على ذلك الحجم الهائل من المستعمرات، أخذت تذر الرماد في عيون اليابانيين، لكي تتنازل حكومتهم عن سياستها التوسعية قبل أن يكون لها قاعدة استعمارية مماثلة تحافظ بها على قوتها الاقتصادية والعسكرية. كذلك رأى اليابانيون أن الجنس الأبيض بعد أن استولى على أهم الأراضي المفتوحة في العالم لاستخداماته الخاصة، مثل شمال أمريكا وأستراليا، وأبعد اليابان عنها من منطلق عنصري متعجرف، أراد أن يحصر اليابانيين حيث هم داخل جزرهم الضيقة مثل عنق الزجاجة.

وبعد أن فتحت اليابان منشوريا زادت من توسعها في الصين، وتعددت صداماتها مع القوات الصينية، إلى أن اندلعت الحرب الفعلية بينها وبين الصين في عام 1937، عندما اضطرت حكومة شانج كاي شيك الوطنية، تحت ضغط النظام الشيوعي القائم في الشمال الغربي من الصين، إلى التصدي للتعديات اليابانية المتزايدة على الأراضي الصينية. وبينما كان الجيش الياباني يحرز سلسلة لا نهائية من الانتصارات في معاركه وحملاته العسكرية التي سيطر بها على معظم أنحاء الصين استمرت مقاومة كل من الوطنيين والشيوعيين الصينيين من قواعدهم الداخلية على امتداد الأرض الصينية الشاسعة. وأمام مأزق الوطنية الصينية بدأت آلة الحرب اليابانية تعجز عن التقدم، ومع ذلك واصلت اليابان توسيع حربها ضد الصين بهدف قهر المقاومة الصينية. وعندما تحالفت اليابان مع ألمانيا وإيطاليا ترسخ في عقول الأمريكيين أن اليابان تحاول فرض هيمنتها على شرق آسيا، كما تحاول النازية الألمانية فرض هيمنتها على أوروبا، مما دفع الولايات المتحدة إلى فرض مزيد من الضغوط الاقتصادية ضد اليابان. وبالفعل، فرضت الولايات المتحدة حظرا على سفن شحن البترول اليابانية في صيف عام 1941، مما أجبر الحكومة اليابانية على الاختيار ما بين الدخول في حرب مع الولايات المتحدة، أو التسليم بالأمر الواقع والانزواء. وقد اختارت اليابان الهجوم لتحقق في بادئ الأمر انتصارا مدهشا، لكنها انتهت في عام 1945 بانهيار شامل، لتقع لأول مرة في تاريخها تحت قبضة حكم أجنبي منتصر.

24 الحياد أو الانحياز

وجد اليابانيون أنفسهم بعد الحرب العالمية الثانية في وضع جديد تماما. في البداية كان الشعب الياباني فاقد العزيمة خالي الوفاض، وأمة منبوذة بين المجتمع العالمي، بلا قوة عسكرية أو اقتصادية، فقد انتهت قوتها العسكرية التي كانت تمتلكها، ذات يوم، بعد ظهور الدول النووية الكبرى التي تفوقت عليها. وأصبح همهم الرئيس لا يتعدى مجرد البقاء كأفراد وكأمة. لكن الوضع تغير تماما بعد أن استعادوا استقلالهم أخيرا، وبعد نموهم التدريجي كدولة قوية مزدهرة اقتصاديا، حيث تبينوا أن زيادة عددهم واعتمادهم على الصناعة بصورة أساسية جعلاهم أكثر اعتمادا، من ذي قبل، على موارد العالم وتجارته. ولحل هذه المشكلة لم يكن أمامهم أي خيار بين الوسائل المختلفة، حيث أصبح التوسع الإمبريالي خارج الموضوع تماما، ولم يبق أمامهم سوى التجارة السلمية وحدها طريقا يمكن أن يقود اليابان إلى مستقبل زاهر ممتد.

وكانت اليابان قد تجردت تماما من انتصارات إمبراطوريتها الصغيرة في كوريا، وتايوان، ومنشوريا، وساخالين، وحتى من بعض أراضيها السيادية مثل: جزر الكيورايل «Kurile، وجزر ريوكيو

«Ruyukyu»، أو أوكيناوا. بل أكثر من هذا، فقد انتشرت الروح الوطنية في كل مكان من العالم، وأصبحت أكثر قوة، وبات الحكم الإمبريالي كفتوحات جديدة أمرا مستحيلا تماما. وتبينت الدول الإمبريالية الباقية أنها لا تستطيع التمسك بمستعمراتها التي كانت قد احتلتها بالفعل، وحكمت بعضها عدة قرون. وإذا كانت الدول الكبرى، مثل الاتحاد السوفيتي والصين أساسا، قد استطاعت الاحتفاظ بقبضتها على الأقاليم المتاخمة لها، والتي تغطيها شعوب خاضعة لسلطانها فإن الإمبراطوريات البحرية سرعان ما تلاشت. وللحفاظ على إمبراطورياتها دخلت بعض الدول الاستعمارية أحيانا في حروب، مثل هولندا في إندونيسيا، وفرنسا في الهند الصينية والجزائر، والبرتغال في أفريقيا، لكنها استسلمت أخيرا باختيارها واعترفت بالحقائق الجديدة. وفي ظل هذه الظروف لم يستطع أي ياباني مهما كانت مفاهيمه قديمة أن يفكر بمفهوم الغزو الاستعماري.

وكان واضحا أن البديل الوحيد لليابان هو العيش في عالم يتمتع نسبيا بالسلام والتجارة المفتوحة. وانعكس هذا في البداية على مشاعر اليابانيين المريرة ضد النزعة العسكرية، وإيمانهم الحماسي بالحلول السلمية، كرد فعل عاطفي «ضد أهوال الحرب وما جرّته عليهم من مصائب، لكن موقفهم هذا أصبح مع مضي الوقت وبالتدريج مسألة اقتناع عقلاني». ومع ذيول مشاعر ما بعد الحرب، ونمو أجيال جديدة بعيدة عن ذاكرة الحرب، استقر الاقتناع العقلي القوي بضرورة السلام العالمي وأميته لليابان، ومن ثم أصبح السلام هو المفهوم الأساسي لمعظم اليابانيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. واشتركت العاطفة والعقل معا في تقوية موقف اليابانيين السلامي العميق والمخلص.

ظلت اليابان، طوال الفترة التي كانت فيها عزلاء من دون قوة، تحت الاحتلال الأجنبي بلا أي مشاكل تتعلق بعلاقاتها الخارجية. وكان معظم اليابانيين يوافقون ببساطة على فكرة احتياجهم إلى السلام العالمي. ولكن بعد أن استعادت اليابان استقلالها وقوتها الاقتصادية، بدأت التساؤلات تثور من جديد حول المواقف التي يجب أن تتخذها اليابان من أجل سلامتها، ومن أجل السلام العالمي في عالم ينقسم فعليا إلى معسكرات معادية مسلحة. ولم يكن هناك أدنى شك في بقاء اليابان بعيدة عن أي شكل من أشكال

الحروب، وتجنبها التورط في أي نزاعات دولية.

وقد اختارت الحكومة اليابانية بالإجماع اتباع هذا الطريق من خلال اتباعها دورا هامشيا سياسيا، كما وصفه اليابانيون أنفسهم، والتركيز على استعادة قوة اليابان الاقتصادية ونموها، ولكن ثار-فيما بعد-جدال عميق حول: هل من الضروري أن تسعى اليابان لتحقيق أمنها من خلال ارتباطها الوثيق بالولايات المتحدة، أم أن عليها أن تنزع نفسها لتكون حرة وتحافظ على حياد صارم في الشؤون الدولية؟ وقد أصبحت هذه القضية-كما رأينا-أهم مسألة في السياسات طوال العشرين عاما التي تلت الحرب العالمية الثانية.

لقد فرضت الولايات المتحدة هذه القضية على اليابانيين، عندما قررت إبرام معاهدة سلام منفصلة مع اليابان في عام 1951، من دون اشتراك الاتحاد السوفيتي والصين، كما عقدت معها اليابان معاهدة أمن مماثلة تسمح ببقاء القواعد العسكرية الأمريكية في الأراضي اليابانية المستقلة، وتلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن اليابان، وكانت هاتان المعاهدتان، من وجهة نظر الولايات المتحدة، أمرا لا مناص منه. وهكذا استمر الاحتلال الأمريكي لليابان بعد أن انتهت ضرورته وأصبح استمراره العسكري أكثر من ذلك يضر بالإنجازات التي تحققت خلال وجوده بالفعل. أما عقد اتفاقية سلام يشترك فيها جميع الأطراف فقد بدت مسألة شبه مستحيلة. إذ كان من الصعب دعوة الصين للاشتراك في الاتفاقية حيث اختلفت الولايات المتحدة مع حلفائها حول أي النظامين الصينيين يمثل الصين تمثيلا حقيقيا. فالولايات المتحدة تعترف بالصين الوطنية، بينما المملكة المتحدة وبعض دول الحلفاء الأخرى تعترف بجمهورية الصين الشعبية في بكين التي كانت الولايات المتحدة تخوض حربا معها في ذلك الوقت في كوريا. وكان واضحا أيضا أن موسكو مثلها مثل بكين لن توافق على شروط سلام تراها الولايات المتحدة شروطا ضرورية لحماية القواعد الأمريكية في اليابان التي أصبحت تمثل للأمريكيين ظهيرا أساسيا لمركز الولايات المتحدة العسكري في الحرب الكورية، وللدفاع عن اليابان التي جردّت من حق الدفاع عن نفسها! والتي يتعرض موقعها لأخطار جمّة.

أما بالنسبة للقيادة السياسية اليابانية المحافظة فقد تفهمت أسباب

الشروط الأمريكية وشاركتها هذا الموقف. فدعا «أشيدا» رئيس الوزراء الياباني، في البداية، إلى استمرار العلاقة الدفاعية مع الولايات المتحدة. وعندما خلفه «يوشيدا» في رئاسة الوزارة أيّد هذه السياسة أيضا. وحتى الاشتراكيين، الأكثر اعتدالا، قبلوا بضرورة عقد «معاهدة سلام منفصلة» مع الولايات المتحدة، وانفصلوا عن الجناح اليساري بسبب هذه القضية. أما بقية المعارضة اليابانية فقد هاجمت المعاهدة هجوما مريرا، إذ تحوّل الأمريكيون في نظرهم من «محررين» إلى أعداء بعد أن توقفوا عن إجراء مزيد من الإصلاحات في اليابان، وعن تعهدهم بعملية إعادة البناء الاقتصادي، وتقوية مركز اليابان في الحرب الباردة، وبالتالي استبعدت المعارضة اليابانية إمكانية تحول الاقتصاد الياباني إلى اقتصاد اشتراكي. وزاد تعاطف تلك المجموعات من المعارضة اليابانية مع الدول الشيوعية، التي كانت بالنسبة لهم تمثل بالفعل «معسكر السلام» وتقاوم المعتدين الرأسماليين. وكانت المعارضة ترى أن عقد «معاهدة الأمن» مع وجود القواعد الأمريكية التي سمحت بها الحكومة اليابانية، سوف يشكل خطرا على اليابان أكثر مما يوفر لها الأمن، لأن القواعد الأمريكية لا بد من أن تورط اليابان في الحروب الأمريكية، وربما تعرضها أيضا لإجراءات انتقامية من الجانب الآخر، واعتبرت المعارضة اليابانية أن «معاهدة الأمن» قد تجاهلت وداست على موقف اليابان الدستوري في نبذ الحرب، وهي السياسة التي كان معظم اليابانيين يفتخرون بها، كما داست أيضا على رغبة الشعب الياباني في أن تظل بلاده دولة محايدة في الصراعات الدولية.

وكانت لهذه المواقف المعارضة جاذبية شعبية كبيرة، شاركها فيها-في جزئيا على الأقل-عدد من مؤيدي الأحزاب المحافظة. وفي الوقت الذي أثبت فيه الحزب الليبرالي الديمقراطي أن قوته الرئيسة هي سجله الاقتصادي ظلت سياسته الخارجية بوقوفه مع الولايات المتحدة هي أكبر نقاط ضعفه. وكان الحياد بالنسبة لليابانيين أكثر جاذبية كثيرا عن أي نوع من أنواع التحالف السلبي مع أي طرف من الأطراف. وكانت القواعد الأمريكية الممتدة حول طوكيو، على وجه الخصوص، شوكة مغروسة في قلب الكبرياء الياباني، وعاملا من عوامل الإثارة الاجتماعية الدائمة. ولم يكن من الممكن أن تتجنب اليابان وقوع حوادث وجرائم مؤسفة، تورط فيها

عسكريون أمريكيون كانوا خاضعين في بادئ الأمر للمحاكم العسكرية، الأمريكية وحدها، في ظل نظام كان يذكر اليابانيين بالماضي الكريه للتوسع الإقليمي الخارجي في القرن التاسع عشر. كذلك أدى وجود القواعد العسكرية الأمريكية التي أقيمت على مساحات من الأراضي اليابانية المحتلة، والتي كانت مخصصة لأغراض أخرى، والاقتراحات الأمريكية، مثل قاعدة «تاشيكاوا» في «ساناكاوى» بالقرب من طوكيو، أدت إلى اندلاع المظاهرات العنيفة التي امتدت إلى جميع أنحاء اليابان. وفي ذلك الوقت كان هناك استياء عام في بقية أنحاء العالم من النشاط العسكري والضغوط السياسية السوفيتية في كل من تشيكوسلوفاكيا، والمجر، وبرلين، لكنها كانت مسائل تبدو بعيدة عن أعين اليابانيين الذين كانوا يتذكرون عسكرية الماضي الكريهة، كلما رأوا القواعد العسكرية الأمريكية والجنود الأمريكيين بملابسهم العسكرية وهم منتشرون في بلادهم.

وكان طبيعيا أن يشعر اليابانيون بحساسية خاصة ضد الأسلحة النووية الأمريكية. فقد كانوا هم أنفسهم ضحايا القنبلتين الذريتين على هيروشيما ونجازاكي اللتين وضعتا نهاية للحرب العالمية الثانية. فعندما أجرت الولايات المتحدة تجربة ذرية في جزيرة بكيني الواقعة وسط المحيط الهادي في خريف عام 1954، انهمر منها رذاذ ذري على قارب الصيد الياباني «فوكورو-ماروا»، أدى إلى قتل أحد البحارة، حدث غضب وهياج شعبي واسع ضد ما أطلقوا عليه، بشيء من المبالغة، التفجير الذري الثالث ضد البشرية. وفي هيروشيما تنعقد في السادس من أغسطس كل عام اجتماعات جماهيرية حاشدة بمناسبة ذكرى إلقاء أول قنبلة أمريكية ذرية على هيروشيما، وتتحول إلى مظاهرات ضخمة للاحتجاج ضد الولايات المتحدة، ومعاهدة الأمن، غير أن تلك المظاهرات الشعبية التي كانت تنظمها أحزاب المعارضة أخذت تتناقص منذ عام 1961 إلى أن توقف تركيزها المعادي لأمريكا، حيث ظهر اهتمام جديد في اليابان حول التسلح النووي السوفيتي والصيني.

كانت الحساسية النووية عند اليابانيين شديدة للغاية لدرجة أنها كانت تسمى في بعض الأحيان مرض «الحساسية النووية». ولم تكن تلك الحساسية مقصورة على الأسلحة فحسب، بل شملت الطاقة النووية، وقوى التسيير النووي. لكن اليابان خلال الستينات أخذت تتحرك بحذر في مجال إنتاج

الكهرباء إنتاجا تجاريا من الطاقة النووية. وكان هذا التطور ضروريا لهذه الأمة الفقيرة في الطاقة بصورة خاصة، لكنه قابل في البداية معارضة شديدة بدوافع سياسية تحولت مع الوقت إلى معارضة من المواطنين المحليين الذين يعيشون بالقرب من مصانع الطاقة. وكانت السفن النووية للأسطول الأمريكي أيضا هدفا خاصا لعمليات الاحتجاج اليابانية. وبعد سنوات من المفاوضات المتأنية المستهدفة ضمان سلامة المواطنين اليابانيين سمح أخيرا في عام 1964 فقط بتواجد الغواصات التي تدار بالطاقة النووية في القواعد البحرية اليابانية. وفي البداية قوبلت هذه الغواصات بالمظاهرات الشعبية الكبيرة التي أخذت تقل مع الوقت، لكنها اندلعت مرة أخرى بشدة في عام 1968، عندما كانت الحرب الفيتنامية في أوج ذروتها، فكانت أي زيارة تقوم بها إحدى حاملات الطائرات الأمريكية المزودة بالطاقة النووية تثير الرأي العام الياباني، وتؤدّي إلى عطيات احتجاج بالغة الشدة، أما التجربة الخاصة التي قامت بها اليابان لإقامة سفينة تجريبية تدار بالطاقة النووية فقد انتهت في عام 1974 بالفشل الذريع، بعد أن رفض أي ياباني من العاملين في الميناء تقديم أي خدمة لتلك السفينة في مينائهم الوطني.

وطوال الخمسينات والستينات كان تركيز كثير من السياسيين اليابانيين يدور حول القاعدة الأمريكية، فاندلعت المظاهرات الشعبية ضد القواعد الأمريكية والأسلحة النووية، كما اشتد الاحتجاج على معاهدة السلم. وكما رأينا سلفا، فإن مراجعة هذه المعاهدة في عام 1960 ترتب عليها أضخم أزمة شهدتها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. فقد كان هناك ضرورة لمراجعة معاهدة السلم التي كانت تتضمن مواد لا تناسب أمة في قامة اليابان مستقلة استقلالا كاملا. فوفقا لهذه المعاهدة سمحت الحكومة اليابانية باستخدام القوات الأمريكية الموجودة في اليابان لقمع الاضطرابات الأهلية إذا ما تطلب الأمر ذلك، كما وافقت على عدم استخدام حقها في الإشراف على الأسلحة النووية الأمريكية التي كانت أكثر النقاط مرارة بالنسبة للشعب الياباني. ولم تنص المعاهدة على موعد محدد أو أي وسائل لإنهاء ذلك الوضع. وأسفرت مراجعة معاهدة السلم لعام 1960 عن إلغاء النص الخاص بإمكانية استخدام القوات الأمريكية في اليابان، وحددت عشر سنوات تنتهي بعدها المعاهدة، حيث يستطيع أي طرف أن يتحلل من

التزامه بها بشرط إبلاغ الطرف الآخر بموقفه هذا قبل عام من التنفيذ. كما نصت الاتفاقية الجديدة وما شملته من اتفاقيات ملحقة، تتعلق بالطاقة النووية، على أن تمتنع الولايات المتحدة عن القيام بأي تغييرات هامة في أسلحتها داخل اليابان من دون مشاورات مسبقة مع الحكومة اليابانية، وكان معنى ذلك، بالمفهوم المباشر، أن الولايات المتحدة لن تقوم بزيادة أو تخزين الأسلحة النووية، أو حتى إدخالها اليابان من دون موافقة اليابان الرسمية، تلك الموافقة التي كان الشعب الياباني كله واثقا أنها لن تحدث أبدا. وانطبقت هذه المواد من المعاهدة أيضا على حق اليابان في الاعتراض، من خلال المشاورات المسبقة، على استخدام القواعد الأمريكية الموجودة في اليابان في أي عمليات مباشرة بالخارج كما حدث في كوريا.

جاءت هذه التغييرات في نصوص معاهدة السلم «اليابانية-الأمريكية» متفقة مع رغبة القيادة اليابانية، وباستثناء الاشتراكيين الذين انفصلوا عن قوى المعارضة الأخرى ليكوّنوا الحزب الديمقراطي الاشتراكي قررت المعارضة اليابانية محاربة التصديق على المعاهدة، على أساس أن المعاهدة السابقة، رغم أنها كانت أسوأ من هذه المعاهدة المعدّلة إلا أنها كانت مفروضة على اليابان المحتلة في ذلك الوقت، بينما المعاهدة الجديدة وهي أفضل من السابقة، لكنها تمت بالموافقة الاختيارية لليابان المستقلة. وقد حركت الاضطرابات العامة-في الوقت نفسه-عوامل خارجية أخرى: مثل حادث الطائرة (يو-2) التي أسقطت فيها طائرة التجسس الأمريكية فوق الاتحاد السوفيتي، وما ترتب على ذلك الحادث من إلغاء القمة بين إيزنهاور وخروشوف، والذي دفع رئيس الوزراء الياباني «كيشي» إلى التصديق على المعاهدة في مجلس النواب لكي تصبح سارية المفعول، مع زيارة إيزنهاور لليابان التي كان محددا لها في 19 يونيو من ذلك العام. واتهمت المعارضة الحكومة اليابانية بأنها خرقت الديمقراطية بهذه الخطوة التي قام بها رئيس الوزراء، واعتبرتها تدخلا أمريكيا في سياسة اليابان الداخلية. وكانت نتيجة هذه التطورات انفجارا شعبيا رهيبا.

وبعد أن أصبحت المعاهدة الجديدة سارية المفعول هدأ الموقف السياسي، وخفّت قليلا حدة النقاش في السنوات القليلة التالية حول موضوع حياد اليابان أم انحيازها، حيث عمل «أكيد» رئيس الوزراء الجديد على تهميش

الجانب السياسي في الجبهة الداخلية، وركّز عل الاهتمام برخاء اليابان المتزايد في السنوات العشر اللاحقة والمتمثل في مضاعفة الدخل القومي. وبدأت قضية أخرى من قضايا الدفاع تفقد حدتها، وهي الصدام بشأن إقامة جيش وأسطول بحري وقوات جوية، تحت اسم «قوات الدفاع الذاتي»، وهي القضية التي تحدّت بها الحكومة المادة التاسعة من الدستور.

فعندما انطلقت القوات الأمريكية البحرية، التي كانت ما زالت موجودة في اليابان، إلى كوريا في عام 1950 لوقف تقدم كوريا الشمالية، أمر الجنرال ماك آرثر اليابانيين بإنشاء قوات احتياطية من البوليس الوطني، لتحل محل قواته الأمريكية في اليابان. وقد زاد عدد هذه القوات مع نهاية الاحتلال الأمريكي، ثم زاد عددها مرة أخرى في عام 1954، وأعيدت تسميتها لتعرف منذ ذلك الوقت باسم «وكالة الدفاع» التي تشمل قوات الدفاع الذاتي: البرية، والبحرية، والجوية.

وكان السياسيون من المحافظين يرون أن اليابان ينبغي أن يكون لها إمكاناتها الدفاعية الخاصة، إلا أنهم كانوا يرغبون-في الوقت نفسه-في جعل هذه الإمكانات الدفاعية محدودة الحجم لأسباب سياسية وتمويلية. وبذكاء شديد قاوم «يوشيد» وحلفاؤه الضغوط الأمريكية من أجل مزيد من البناء العسكري السريع، أو قيام قوات الدفاع الذاتي الياباني بدرر إقليمي أكبر، وذلك استنادا إلى نصوص الدستور الياباني، والمواقف الشعبية المعارضة. وبالفعل قبلت الحكومة الأمريكية وجهة النظر اليابانية وهي أن بناء كيان عسكري محدود للغاية في ظل المناخ السياسي الياباني هو أقصى ما يمكن تقبله وأكثره حكمة، وذلك تجنبا لما قد تخشاه الدول المجاورة لليابان من استعادة اليابان قوتها العسكرية. وقد بلغ حجم «قوات الدفاع الذاتي» اليابانية بفروعها الثلاثة (277 ألف فرد)، أي أكثر في بقليل من العدد الذي تحدد في عام 1954 وهو(250 ألف فرد).

ومنذ الاحتلال الأمريكي رصدت الحكومة اليابانية ميزانية دفاع متواضعة نسبيا، حيث وصلت في البداية إلى ما يزيد قليلا عن 1٪من مجمل الناتج القومي الياباني، وقد انخفضت هذه النسبة مع زيادة مجمل الناتج القومي إلى أن وصلت في السنوات الأخيرة ما بين (0,17 ٪ و 0,9٪) فقط. وبالمقارنة بالدول الأخرى نجد أن نسبة ميزانية الدافع في الدول

الأوروبية الغربية الكبرى تصل إلى (3- 5٪) من مجمل ناتجها القومي، و 7٪ في الولايات المتحدة، وربما تزيد في الصين والاتحاد السوفيتي ودول أخرى عن 10 ٪.. ومن ناحية أخرى إذا نظرنا إلى الحجم الحالي الهائل للاقتصاد الياباني نجد أنه يعني أن الميزانية العسكرية اليابانية تعتبر من أكبر الميزانيات العسكرية في العالم، حيث تحتل فعليا أكبر سابع ميزانية عسكرية في العالم. إن هذه الميزانية تدعم القوات اليابانية البرية، والبحرية، والجوية المدربة تدريبا رفيع المستوى، وتتقاضى مرتبات مرتفعة، والمعدة إعدادا جيدا، والتي تبدو أمام بعض دول العالم، قوات ضخمة، وتعتبر القوات الجوية اليابانية-في الواقع-من أفضل القوات الجوية في آسيا. لكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد تفوقتا كثيرا على قوة اليابان العسكرية التي بلغ عدد المجندين فيها أكثر بقليل من 5 ٪ بالنسبة لمجموع المجندين في الصين، وأقل كثيرا من نصف عددهم في تايوان، وكوريا الشمالية، وكوريا الجنوبية.

ومنذ البداية عارضت بشدة أحزاب المعارضة اليابانية إنشاء قوات الدفاع. الذاتي خشية عودة العسكرية اليابانية إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية، وأبرزت المعارضة أن إنشاء هذه القوات هو خرق صريح للدستور. وكان الرأي العام الياباني في بادئ الأمر ضد إنشاء القوات التي أساءت إساءة بالغة إلى مشاعر معظم اليابانيين السلمية المعادية للعسكرية، والذين تاقوا إلى انتهاج بلادهم سياسة حياد غير مسلح، تحترم من خلاله الأمم الأخرى ما تقدمه اليابان من مثل عالية للسلم العالمي. وكان ماك آرثر قد اقترح في وقت غير مناسب، إلى حد ما، أن تصبح اليابان نموذجا آسيويا لسويسرا، وهو ما كان يطمح إليه كثير من اليابانيين لكي تكون اليابان أمة لها حيادها الذي يشرفها بين الأمم الأخرى. وكان واضحا أن اليابانيين لا يدركون العبء العسكري الذي يتحمله السويسريون لكي يحصلوا على هذه النتيجة. وعلى الرغم من اعتقاد الاشتراكيين بصورة أكثر واقعية بأهمية القوة العسكرية الوطنية طالما استمرت خاضعة لسيطرتهم فإن الحياد غير المسلح ظل هو شعارهم الدائم. وقد نجحت حركة المعارضة ضد إنشاء قوات الدفاع الذاتي في منع رفع «وكالة الدفاع» إلى مستوى الوزارة، وظل موقف الشعب الياباني منها موقف الارتياب إن لم

يكن العداء الصريح لها. أما قوات الدفاع الذاتي فقد واجهت صعوبة في توفير العدد المناسب من المجندين تجنيدا إجباريا، حيث بلغ عددهم أقل من القوة المصرح بها، إذ كان التجنيد الإجباري غير وارد تماما في مناخ السلم القوي الذي ساد اليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

ومع مضي الوقت أخذت المعارضة لوجود قوات الدفاع الذاتي تخف تدريجيا، ولم يبق سوى عدد قليل من اليابانيين الذين كانوا يخشون احتمال أن تؤدّي هذه القوات إلى إحياء العسكرية اليابانية التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية. أما بالنسبة لقوات الدفاع الذاتي فقد حرصت أن يكون مسلكها مثاليا عصريا، فكانت صورتها هادئة، فتجنبت الانخراط في السياسة، وبذلت ما في وسعها لتكون في خدمة الشعب في أوقات الكوارث الطبيعية مثل كوارث إعصار «التيفون» والزلازل. وقبلت هذه القوات القرارات التي أصدرتها المحكمة العليا في عام 1959، والتي أعادت بمقتضاها مفهوم الدفاع الذاتي في الدستور الذي أقره «الدايت» الياباني، وأصبح جليا أن الشعب الياباني قد قبل هذا التفسير الجديد. وأظهرت استفتاءات الرأي العام الياباني، منذ سنوات وحتى اليوم، أنه يرفض بشدة زيادة حجم قوات الدفاع، أو قيامها بأي دور خارج اليابان، وإن كان يؤيد الاحتفاظ بها في مستوياتها الراهنة.

وإذا كان الهدوء النسبي قد ساد اليابان في أوائل الستينات فقد أخذ الخلاف حول الحياد أو الانحياز يتصاعد في أواخر الستينات إلى درجة الغليان. ذلك لأن التورط الأمريكي المتصاعد، بعد عام 1965 في فيتنام، حرك مرة أخرى تخوف اليابانيين من تهديد بلادهم في حرب نتيجة ارتباطها بالولايات المتحدة. وأخذت البرامج الإخبارية في التلفاز، كما في الصحافة، تقدم تقارير تفصيلية عن أهوال الحرب الدائرة في فيتنام. وقبل كل شعوب العالم كانت مشاعر اليابانيين متعاطفة مع أولئك الفيتناميين الذين يحاربون المتطفلين الأمريكيين الأجانب الذين يقحمون أنفسهم في بلاد غير بلادهم. وكانت نظرة اليابانيين لهذه الحرب هي نظرتهم نفسها إلى مغامرتهم العسكرية السيئة ضد الصين، وقارنوا أنفسهم كضحايا للقصف الأمريكي في الحرب العالمية الثانية بالفيتناميين الشماليين الذين يقاسون من قصف الهجمات الجوية الأمريكية. وزادت الحركة الجماهيرية اليابانية ضد الحرب

الفيتنامية، واشتدت مظاهرات الطلبة المنظمة، واتخذت بعض السلطات المحلية ذات الاتجاهات المعارضة، مثل محافظ يوكوهاما، إجراءات لوقف استخدام القواعد الأمريكية في اليابان كمراكز إعداد للقوات الأمريكية في فيتنام.

وفي الوقت نفسه اندلعت الاضطرابات في أوكيناوا ضد استمرار الحكم العسكري الأمريكي في هذا الإقليم، الذي بدا كأنه انسلخ عن اليابان الأم. فمن المعروف أن محافظة أوكيناوا، التي سميت باسم أكبر جزرها، كانت قبل الحرب العالمية أكبر محافظات الجنوب الياباني الذي يشغل الثلثين الجنوبيين من سلسلة جزر «ريبوكيو» (Ryukyu) التي يعيش فيها فرع من الشعب الياباني يتكلم لغة شديدة التميز، ويختلفون ثقافيا عن باقي اليابانيين نتيجة علاقاتهم التجارية بالصين عبر التاريخ. وكان لهذه الجزر سلوكها، إلى أن هزمتهم إقطاعية «ساتسوما»، إحدى إقطاعيات كيوشو الكبيرة في عام 1609، لتصبح فيما بعد ضيعة تابعة لإقطاعية «ساتسوما». وقد سمح لملوكهم بالاستمرار في دفع «الضريبة» للصين كوسيلة مستترة للحفاظ على التجارة مع العالم الخارجي لصالح إقطاعية ساتسوما. ونتج من ذلك الوضع الشاذ في القرن التاسع عشر خلاف بين الصين واليابان حول تلك الجزر. لكن هذا الخلاف انتهى لصالح اليابان في عام 1874، عندما وافقت الصين على دفع تعويض لليابان، وللبعثة العسكرية اليابانية التي أرسلت لمعاقبة سكان تايوان الذين قتلوا عددا من بحارة أوكيناوا اليابانيين.

أما الولايات المتحدة التي احتلت أوكيناوا بعد قتال دموي في الشهور الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، فقد قررت الاحتفاظ بسلسلة جزر ريبوكيو(Ryukyu)، لتتخذها قاعدة عسكرية رئيسة لها في غرب المحيط الهادي. لكنها سرعان ما اكتشفت انخفاض قيمتها كقاعدة بحرية نتيجة تكرر حدوث أعاصير التيفون المدمّرة. وفي عام 1954 أعادت الولايات المتحدة لليابان جزر (أمامي)(Amami)، الواقعة شمال سلسلة «ريبوكيو»، لكنها احتفظت بمحافظة أوكيناوا التي زادت أهميتها العسكرية خلال الحرب الفيتنامية، بعد أن جعلتها الولايات المتحدة مقرا لقواتها العسكرية في غرب المحيط الهادي. وكانت القواعد الأمريكية في أوكيناوا ذات أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة، وأصرت على الاحتفاظ بها مهما كان الثمن،

وذلك بعد أن اشتعلت المظاهرات المعادية للولايات المتحدة ضد حرية استخدامها لقواعدها الأمريكية في جزر اليابان الرئيسة، وما ترتب على ذلك من تجميد النشاط العسكري داخل هذه القواعد، بعد أن فرضت اليابان قيودا حول استخدامها. كان موقف سكان أوكيناوا في البداية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية يتسم بالتناقض نحو كل من اليابان والولايات المتحدة. فبالنسبة لليابانيين كانوا يشعرون نحوهم بالاستياء الشديد لأنهم تعاملوا معهم بوصفهم ريفيين سذجا أقل منهم درجة. هذا فضلا عن أن أوكيناوا كانت الجزء الوحيد في اليابان الذي حدث حوله قتال في الحرب العالمية الثانية، وبالتالي قاسى سكانها من ويلات الحرب أكثر من اليابانيين الآخرين. وبالنسبة للحكم العسكري الأمريكي الذي فتح أمامهم الطريق مكرها نحو الحكم الذاتي المحلي فقد نجح في تثبيت اقتناع سكان أوكيناوا تدريجيا من خلال أجنبيته وعجرفته بأنهم يابانيون في كل الأحوال. وأخذ الشعور الوطني في الجزر اليابانية ينمو من أجل عودة أوكيناوا إلى اليابان، وفي أواخر الستينات بدأت استجابة حماسية من اليابانيين الذين كانوا قد استعادوا كبرياءهم وثراءهم، فأخذوا يمارسون ما قطعوه على أنفسهم من عهد القربى مع مليون مواطن من بني شعبهم ما زالوا يعيشون في أوكيناوا تحت الحكم الأجنبي. وقد أثرت هذه العواطف الوطنية تأثيرا قويا في اليابانيين من المحافظين، كما أثرت بالقدر نفسه مع اليساريين المعادين لأمريكا. وهكذا باتت «أوكيناوا» قضية جديدة هامة في العلاقات الأمريكية اليابانية، وأخذت تهدد بإلحاق الضرر بالعلاقات اليابانية الأمريكية، إن لم تدمّر تماما انحياز اليابان للولايات المتحدة.

أما القضية الثالثة التي ارتبطت بأوكيناوا والحرب الفيتنامية، ووصلت حدتها ذروة الاضطراب السياسي في العام الأخير من الستينات فكانت اقتراب موعد الذكرى العاشرة لتوقيع معاهدة الأمن في 19 يونيو عام 1970، أي أن هذه المعاهدة سوف تفتح صفحاتها من جديد لأحد احتمالين: فإما أن تتغير نصوصها، وإما أن تلغى نهائيا. ومع تذكر الأزمة التي حدثت في عام 1960 بشأن هذه المعاهدة اعتبرت المعارضة عام 1970 هو عام الجهد الكبير لوضع نهاية لانحياز اليابان للولايات المتحدة.

لكن الأزمة المتوقعة لم تحدث على الإطلاق. فالحكومة اليابانية لم

تقترح تعديل المعاهدة، وبالتالي لم يكن هناك حاجة إلى تصديق البرلمان (الدايت) على معاهدة جديدة قد تقدم للمعارضة هدفا محددا للتحرك ضدها. والواقع أن إدراك الحكومتين اليابانية والأمريكية صعوبة الحصول على موافقة البرلمان الياباني هو الذي دفعهما إلى عدم إدخال تعديلات على المعاهدة، رغم أن كلتيهما كانتا تفضل إجراء بعض التعديلات.

أما قضية أوكيناوا فقد انتهت قبل أن تصل إلى درجة كبيرة من التأزم. فقد أدرك الجانب الأمريكي قوة الشعور الوطني بالنسبة لأوكيناوا، وأهمية عام 1970 للمعارضة اليابانية. ومن ثم فقد تنازل الجانب الأمريكي عن هذه المسألة، ووعد بإعادة جزر أوكيناوا إلى اليابان خلال سنوات قليلة. جاء هذا في البيان المشترك الذي صدر عن الرئيس نيكسون ورئيس الوزراء الياباني «ساتو» في 21 نوفمبر سنة 1969، كما وافق الجانب الأمريكي أيضا على أن تخضع القواعد الأمريكية الموجودة في أوكيناوا بعد عودتها إلى اليابان للقيود نفسها المطبقة على القواعد الأمريكية في جزر اليابان الرئيسة. ولاشك أن الولايات المتحدة قد قبلت هذه التنازلات لأنها أدركت أن الوضع في أوكيناوا يهدد العلاقات الأمريكية اليابانية عامة، وأن هذه العلاقات إذا ما تعكّرت بين الدولتين فمن المحتمل أن تؤدّي المشاعر القومية المتطرفة في أوكيناوا إلى الحيلولة دون استخدام القواعد الأمريكية الموجودة بها.

وقد رغب الجانب الأمريكي حقا في أن يقدم له اليابانيون بعض الضمانات في حالة حدوث أزمة عسكرية في كوريا أو تايوان، مثل السماح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها في أوكيناوا. ولهذا الغرض أشار رئيس الوزراء «ساتو» إشارات غامضة في البيان المشترك الصادر عام 1969 إلى اهتمام اليابان الخاص بأمن هاتين المنطقتين (كوريا وتايوان)، وهو ما فسّرته المعارضة اليابانية على أنه التزام ياباني بالدفاع عن تلك المناطق، ومن ثمّ شنت هجوما شديدا على هذه التصريحات، جددت فيها اتهاماتها القديمة بأن الولايات المتحدة تجبر اليابان على الانضمام انضماما إيجابيا إلى منظمة (NEATO) (منظمة معاهدة شمال شرق آسيا) وهو اسم مناظر لمنظمة(SEATO)، أو «حلف منظمة جنوب شرق آسيا». وكان حلف جنوب شرق آسيا في ذلك الوقت في حالة إشراف على الموت، أما حلف شمال

شرق آسيا فلم تقم له قائمة على الإطلاق. ورغم أن كثيرا من اليابانيين اليساريين كانوا يشيرون إلى ذلك الحلف، لكنه في واقع الأمر لم يكن معروفا بالنسبة للزعماء الأمريكيين في ذلك الوقت. وهكذا حرك البيان المشترك الصادر عن (نيكسون/ساتو) في عام 1969 عاصفة سياسية محدودة داخل اليابان، وإن كان قد وضع نهاية لمشكلة «أوكيناوا». وقد أعيدت هذه الجزر بالفعل إلى اليابان في 15 مايو عام 1972، لتتحول الأزمات السياسية في أوكيناوا تدريجيا من مشكلة وجود الولايات المتحدة وقواعدها العسكرية إلى موضوع معاملة الحكومة الوطنية اليابانية لهذه المقاطعة التي هي أكثر مقاطعات اليابان السبع والأربعين بعدا، وأشدها تخلفا اقتصاديا.

وحتى مسألة الحرب الفيتنامية أخذت تخبو هي الأخرى مع وقف الولايات المتحدة إرسال مزيد من قواتها إلى فيتنام في عام 1968، وبدء انسحابها البطيء الذي انتهى في عام 1974. وهكذا انتهت في بداية السبعينات القضايا الثلاث التي كانت تهدد بحدوث أزمة في العلاقات اليابانية الأمريكية في أواخر الستينات.

والواقع أن قضية الحياد، أو الانحياز بأكمله، بدأت تفقد كثيرا من الحماس الذي أحاط بها في فترة سابقة، وباتت مثل قضية شكلية أساسية تنقسم حولها أحزاب المعارضة في موقفها من الحزب الليبرالي الديمقراطي. ومن وقت لآخر كانت تظهر بعض المشاكل الخاصة التي ترفع درجة حرارة المشاعر الوطنية القديمة، مثل التصريح الذي أدلى به أحد الأدميرالات الأمريكيين المتقاعدين في أكتوبر عام 1974، والذي أثار أزمة حول مسألة ما إذا كانت سفن الأسطول الأمريكي الموجودة في الموانئ اليابانية، أو التي تمر بالمياه اليابانية تحمل على متنها أسلحة نووية، وبالتالي تخرق الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين، والتي تنص على عدم إدخال أي أسلحة نووية إلى اليابان. وكانت هذه القضية القديمة قد ظلت معلقة على معنى كلمة «تقدم» (introduce) التي فسّرها الرأي العام الياباني وفهم أن معناها أكثر تقييدا من المعنى الذي فسّرته الحكومة الأمريكية. وقد فضلت الحكومتان اليابانية والأمريكية الصمت الكامل حول ذلك الغموض، وبعد ذلك هدأ الغضب العام، ولم يعد موضوع التحالف مع أمريكا يثير المشاعر السياسية كما كان يفعل من قبل. وأخيرا وقف الاشتراكيون الديمقراطيون صراحة في عام

1975 موقف التأييد من معاهدة الأمن، وعندما جاءت انتخابات عام 1976 لم تستخدم جميع الأحزاب، ولأول مرة، هذه المعاهدة كقضية كبرى في الحملة الانتخابية.

ولاشك في أن تغير الظروف الدولية والمشاكل العالمية الجديدة كانت من الأسباب التي جعلت قضية الحياد أو الانحياز في اليابان تفقد موقعها الرئيس في السياسة اليابانية منذ السبعينات، بل جعلتها تظهر في ضوء جديد تماما. فالتحالف الأمريكي الياباني كان قد استمر مدة عشرين عاما وأصبح تحالفا قديما لم يورط اليابان في الحروب الأمريكية، كما أن المزيد من المغامرات الأمريكية العسكرية في شرق آسيا في ذلك الوقت كانت أقل احتمالا من ذي قبل. ولم يحدث أن أصاب التحالف الأمريكي الياباني أكثر من مجرد هجوم لفظي من جانب القوى الشيوعية، وحتى هذا الهجوم نفسه أخذ في التلاشي. وعندما تعمق الشقاق بين الصين والاتحاد السوفييتي كان كل طرف منهما راغبا في كسب تأييد اليابان، وكذلك تأييد الولايات المتحدة، أو على الأقل تحييدهما في تأييد الطرف الآخر. وعلى عكس ما عرف عن الروس من خشونة فقد بدؤوا اتباع دبلوماسية جديدة نحو اليابان أطلق عليها اليابانيون اسم «الدبلوماسية الباسمة». وتوقفت كل من موسكو وبكين عن إدانة معاهدة الأمن اليابانية الأمريكية، حيث خشي الطرفان أن تنزلق اليابان من دون هذا التحالف إلى أحد الطرفين المنشقين، أو بناء قوتها العسكرية الخاصة بنسب أكبر كثيرا من النسب المتفق عليها. أما اليساريون كانوا ينقدون معاهدة الأمن فقد انسحبت الأرض من تحت أقدامهم مع اعتدال موقفي الصين والاتحاد السوفييتي نحو هذه المعاهدة.

وكان الجديد أيضا مع خفوت التهديد العسكري الأمريكي في جنوب شرق آسيا هو التحرك الصيني نحو التقارب مع واشنطن. وجاء الإعلان الأمريكي في 15 يوليو عام 1971 عن قرار الرئيس نيكسون بزيارة الصين ليحدث صدمة في اليابان، وهي الزيارة التي تمت في شهر فبراير عام 1972، وأعقبها إقامة علاقات غير رسمية بين الدولتين. ورغم استمرار اعتراف الولايات المتحدة بتايوان، واحتفاظها بسفيرها في «تايبيه»، عاصمة الصين الوطنية، إلا أنها تبادلت البعثات مع الصين الشعبية في الوقت

نفسه. وقد فتحت هذه الخطوة الأمريكية الطريق أمام الحكومة اليابانية لتهدئة واحدة من أكثر القضايا سخونة وإثارة للانقسام في السياسة المحلية اليابانية، وهي مسألة العلاقات اليابانية مع الصين.

كانت الولايات المتحدة قد أجبرت «يوشيدا» رئيس وزراء اليابان في عام 1952 على الاعتراف بحكومة الصين الوطنية في تايوان، بوصفها الصين الحقيقية. وتعلل ممثلو الحكومة الأمريكية بأن التصديق على معاهدة السلم مع اليابان-دون هذا الاعتراف-سيجد صعوبة في مجلس الشيوخ الأمريكي. وكانت أحزاب المعارضة منذ البداية تحث الحكومة اليابانية على الاعتراف بحكومة بكين، التي كان معظم اليابانيين متعاطفين مع موقفها، لكن حكومة الأحرار الديمقراطيين تراجعت في اتخاذ ذلك الموقف حتى بعد وصول حكومة الصين الشعبية إلى السلطة، وتحويل اعتراف معظم الدول الأخرى بالصين الوطنية إلى الصين الشعبية. وقد اضطرت الحكومة اليابانية إلى ذلك الموقف نتيجة احترامهم شانج كاي شيك، وموقفه الطيب تجاه اليابان بعد الحرب، ونتيجة أيضا لاهتمامهم «بتايوان» كمستعمرة سابقة لليابان، وكمنطقة هامة للتجارة معها، بل بسبب خوفهم-في معظم الأحوال-من أن يغضب اعترافهم بالصين الشعبية الولايات المتحدة، ويهدد انحياز اليابان لها. لذلك فقد أزالت الخطوات التي اتخذها نيكسون في عامي 1971 و 1972 هذا الحاجز الذي وقف بين طوكيو وبكين، مما دفع اليابانيين إلى الإسراع بإقامة العلاقات الرسمية مع الصين الشعبية، وسحبها الاعتراف بحكومة الصين الوطنية.

وقد ترك حل مشكلة تايوان للمستقبل في كل البيانات اليابانية الأمريكية المشتركة التي صدرت في عام 1972، واعترف كل من اليابان والولايات المتحدة بأن الصينيين الذين يعيشون في كل من طرفي مضايق تايوان يشعرون بأنهم جزء من الصين الموحدة، وأن عدم اعتراض الصينيين على التزام أمريكا الدفاعي عن تايوان والاعتراف بها، أو استمرار الاتصالات والعلاقات التجارية اليابانية معها، إنما هي موافقة ضمنية على ترك استمرار انفصال تايوان الفعلي عن الصين بصورة مؤقتة. وفي كل الأحوال ظلت المشاعر الصينية حول الوحدة قوية، كما ظل أيضا تصميم شعب تايوان البالغ عدده خمسة عشر مليونا، وخاصة التايوانيين الوطنيين الذين يمثلون

أكثر من خمسة أسداس سكان الجزيرة، ظل تصميمهم على رفض الانضمام إلى الصين الشيوعية. ونظرا لأن الصين الوطنية قد أثبتت أنها وحدة اقتصادية ناجحة، تمتلك قوات عسكرية قوية، وتتمتع بالالتزام العسكري الأمريكي نحوها، لذا فقد كان اتخاذ قرار مبكر بحل هذه المشكلة يبدو أمرا غير ممكن على الإطلاق. لكن المسألة التايوانية باتت في منطقة شرق آسيا، مع منتصف السبعينات، أقل تهديدا للسلام مما كانت عليه دائما منذ انفصال الجزيرة عن الصين في عام 1949.

وقد أخذت أيضا المشاكل الأخرى التي كانت تهدد السلام في شرق آسيا في الانحسار. فرغم أن البعض كان يعتقد أن النزاع الصيني-السوفييتي سوف يؤدي إلى صراع حقيقي بين الدولتين إلا أن ذلك الخلاف بدا دافعا لكل من بكين وموسكو ليحرصا على عدم الدخول في نزاع مع الولايات المتحدة، أو مع بعضهما بعض حول صراعات ونزاعات في بلاد أخرى. وظلت نقطة الخطر متمثلة في كوريا المقسمة إلى دولتين مسلحتين تسليحا قويا، وفي حالة عداء بالغ فيما بينهما. وكان نشر القوات الأمريكية على الحدود والالتزام الدفاعي الأمريكي نحو كوريا الجنوبية يهدد بتورط الولايات المتحدة وربما بعض الدول الأخرى الكبرى في شرق آسيا، إذا ما نشبت الحرب مرة أخرى في شبه القارة الكورية. غير أن الاتحاد السوفييتي والصين-كليهما-رفضا تأييد حاكم كوريا الشمالية الشيوعي في تحركاته المغامرة عندما حاول ة إثارة أزمة في كوريا مستفيدا من فشل الإدارة الأمريكية في مأساة الحرب الفيتنامية. أما بالنسبة للأمريكيين فقد بذلوا من جانبهم كل ما يستطيعون لتهدئة الموقف بعد أن أدخلتهم سياسة رئيس كوريا الجنوبية القمعية في ورطة سياسية، فبدؤوا يفكرون في الانسحاب التدريجي من شبه الجزيرة الكورية، رغم الاعتبار الأمريكي الواضح لمصالح اليابان حيث كان الوجود الأمريكي في كوريا، إلى حد كبير، من أجل أمن اليابان. وظلت كوريا مشكلة مثيرة للتوتر مثلها مثل غيرها من الأوضاع غير المستقرة في جنوب شرق آسيا، لكنها لم تصل إلى الدرجة التي تدفع الولايات المتحدة إلى التورط في دخول حرب في شرق آسيا، عندما كانت العلاقات بينها وبين الصين والاتحاد السوفييتي أكثر حدة.

ومع بداية السبعينات حدثت تحولات هامة جديدة في الموقف الدولي،

من بينها بداية عدم ثقة اليابانيين في اعتمادهم على التزام الولايات المتحدة بالدفاع عنهم، فقد كانت كل من اليابان والولايات المتحدة-حتى ذلك الحين- تأخذ موقف الآخر مأخذ التسليم والثقة. إذ كان للأمريكيين رصيد من مواقف الرعاية والمساعدة التي تطورت خلال فترة الاحتلال. وكان اليابانيون أيضا يشعرون بأن الولايات المتحدة انتحلت لنفسها دور الأخ الأكبر بالنسبة لليابان، وهو الدور الذي يتعين عليها أن توفيه حقه، بصرف النظر عما فعلته اليابان. لكن الطرفان فقدا فجأة الثقة المتبادلة التي كانت قائمة بينهما في سابق عهدهما. وعلى الرغم من أن التقارب الصيني الأمريكي كان بمثابة «بركة سياسية» حلت على اليابانيين إلا أن حدوثه في البداية والطريقة التي تم بها أصابا اليابانيين بحالة من الذهول والشعور بالفزع. ذلك لأن الولايات المتحدة ظلت عدة سنوات تحث اليابانيين على القيام بالتشاور والتعاون الوثيق مع واشنطن حول السياسة الصينية، لكنها عندما قررت أن تقوم بهذه النقلة المذهلة في سياستها الخاصة بالصين امتنعت واشنطن حتى عن إحاطة اليابانيين علما قبل قيامها بهذه الخطوة، أو استشارتهم على أقل تقدير. ومن ثم كانت هذه الخطوة الأمريكية بالنسبة لليابانيين تعني أن الثقة التي وضعتها حكومتهم في السياسة الأمريكية نحو الصين كافأتها واشنطن بذلك التجاهل القاسي لليابان. وقد أطلقوا وهم في حالة صدمة وفزع على بيان الرئاسة الأمريكية الذي أعلن عن زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للصين في 15 يوليو سنة 1971، أطلقوا عليه اسم «صدمة نيكسون». وقد أدّى البيان الرئاسي الأمريكي إلى خوف عدد كبير من اليابانيين من احتمال أن تكون الولايات المتحدة قد قررت التخلي عن انحيازها إلى اليابان لصالح انحياز جديد مع الصين.

كان هناك ارتباط بين القلق الياباني والانسحاب الأمريكي من فيتنام، وحدوث خلط كبير في المجتمع الأمريكي حول سياسة حكومته الخارجية. كل هذا جعل اليابانيين يفكرون في قيمة التحالف الدفاعي الأمريكي، ويتساءلون عما إذا كان هذا التحالف ما زال قائما بالفعل. وقد زاد هذا القلق الياباني بعد أن أكد وزير الخارجية الأمريكي «كيسنجر»، خلال السنوات الأولى من توليه وزارة الخارجية الأمريكية، على اهتمامه بمشكلات توازن القوى مع الاتحاد السوفييتي على حساب التحالفات الأمريكية مع

أوروبا الغربية واليابان. وكان اليابانيون يشعرون بأن هنري كيسنجر يتجاهلهم ولا يشعر نحوهم بالحب. وأثارت تصريحات كيسنجر وغيره من المسؤولين الأمريكيين حول توازن القوى بين الدول الخمس الكبرى في العالم، واليابان واحدة منها، قلق اليابانيين وجعلتهم يشعرون بعدم الرضا، لأن ذلك التوازن لم يكن في نظرهم أمرا واقعيا. أما اليوم فإن معظم اليابانيين لا يشعرون بأي قلق يتعلق بمسألة أمن اليابان-الدولة التي لم تتعرض للعدوان منذ القرن الثالث عشر ولكنها أصبحت تهتم بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية بقضية أمنها. ومن ثم انتقل قلقها من الخوف بتورط اليابان في المغامرات العسكرية الأمريكية إلى قلقها من احتمال تخلي الولايات المتحدة عن التزاماتها الدفاعية نحو اليابان. وقد أدّى هذا التحول في المخاوف اليابانية إلى نقل الجدل حول سياسة الحياد، أو الانحياز إلى مستوى الجدل العلني الصريح.

وخلال النصف الثاني من السبعينات ظل الموقف الياباني من معاهدة الأمن مجرد نقطة شكلية في الخلاف القائم بين معظم أحزاب المعارضة اليابانية وحزب الأحرار الديمقراطيين، بعد أن خفّت كثيرا معارضتها الفعلية. وتوقع بعض اليابانيين لهذه المعاهدة حدوث كثير من التغيير فيها إذا ما اشتركت أحزاب المعارضة في الحكم. كذلك قلّت عمليات الإثارة حول العلاقات اليابانية الأمريكية بصورة كبيرة، بعد أن وصل اليابانيون إلى حالة من الشعور بالندّية والمساواة مع الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، تعلمت الحكومة الأمريكية كيف تكون شديدة التدقيق والحرص في تعاملها مع الحكومة اليابانية كطرف كامل الندّية، وكيف تتشاور معها في كافة المشاكل ذات الاهتمام المشترك. ولم تعد القواعد الأمريكية في اليابان تمثل مشكلة خطيرة، حيث كان الطرفان متفقين على الاستمرار في تخفيض عدد قواتها وحجمها في جميع الأحوال. ولعل الحل النهائي المحتمل لمشكلة هذه القواعد كما بدا لليابانيين هو نقل الإشراف على القواعد وإداراتها-عمليا-إلى العسكريين اليابانيين، على أن يستخدمها العسكريون الأمريكيون استخداما مؤقتا. وقد أدرك كثير من اليابانيين مؤخرا أن وجود المظلة النووية هو أمر مقيد لتطوير الأسلحة النووية اليابانية، وأن وجود التزام أمريكي بالدفاع عن اليابان-رغم كونه التزاما مبهما ومشكوكا فيه-يعتبر

أفضل شكل ممكن لأمن اليابان.

أما بالنسبة لقوات الدفاع الذاتي الياباني فقد كان هناك اتفاق عام حول الحفاظ عليها عند المستويات المتواضعة القائمة بوصفها عاملا مساعدا للأمن الياباني، رغم عدم وضوح الكيفية التي يمكن استخدامها لتحقيق هذا الأمن فعليا. ذلك لأنه في حالة وقوع هجوم على اليابان، فإن هذه القوات قليلة العدد نسبيا لن تكون ذات أهمية على الإطلاق. غير أن مثل هذا الهجوم لن تسمح به الولايات المتحدة سواء جاء من الاتحاد السوفييتي أو من أي مصدر آخر، لأنه سوف يؤدي إلى دمار البشرية. ويبدو واضحا أيضا أن قوات الدفاع الذاتي لا تستطيع الدفاع عن المصالح الحيوية لليابان، كما أن تكوين جيش ياباني كبير قادر على أداء هذه المهمة أمر لا يمكن تصوره. كذلك فإن إنشاء أسطول يمكنه أن يدافع عن شريان حياة اليابان من نفط الخليج العربي، وغيره من الخطوط الحيوية لواردات اليابان الضرورية لابد من أن يكون أسطولا ذا حجم وتكلفة من الصعب تصورها. هذا بالإضافة إلى أن أي محاولة لإقامة جزء معقول من هذا الأسطول سوف يثير العداء بين الدول المجاورة لليابان، ويبعث على القلق في الدول العسكرية الكبرى، الأمر الذي يمكن أن يسيء كثيرا إلى أمن اليابان بدلا من تقويته وتعزيزه. بل أكثر من ذلك فإن تكوين قوات مسلحة يابانية صغيرة الحجم ذات أهمية إقليمية سوف يؤدي إلى المخاطر السابقة نفسها، ودون أن تكون قادرة على حماية المصالح الحيوية لليابان، وهي مصالح كونية أكثر منها مصالح إقليمية.

ومن ثم فإن قوات الدفاع الذاتي اليابانية ليس لها دور عسكري واضح، وإن كان هناك تصور ما في إمكانية استخدام هذه القوات في نشاطات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. لكن اليابانيين مصممون على الابتعاد عن النزاعات الدولية، وعلى غير استعداد حتى للقيام بهذا الدور. والواقع أن قوات الدفاع الذاتي تشكل عمليا قطاعا محليا دفاعيا في صلب المركز العسكري الأمريكي العام غرب المحيط الهادي، لأنها تساهم في نظام الدفاع المضاد للغواصات. وقد يجد معظم اليابانيين معنى خاصا من معاني الأمن في وجود هذه القوات بالفعل، لذا فإن اعتماد اليابان على أسلحة ومواقف الدفاع الأمريكية لم يعد كما كان هو الاعتماد الأساسي،

ذلك لأن قوات الدفاع الذاتي، بصرف النظر عن مدى فائدتها، قد أصبحت اليوم مقبولة من الشعب الياباني بصفة عامة، وليست كما كانت من قبل مثارا للنزاع والخلاف السياسي الخطير بين القوى السياسية اليابانية.

وبينما لا تزال مشكلات كثيرة خاصة بتوليد الطاقة الكهربائية من المفاعلات النووية تمثل قضايا سياسية حية، إلا أننا لا نجد تقريبا يابانيا واحدا يدعو الآن إلى أن تستحدث اليابان أسلحة نووية لها. فاليابان بلد صغير المساحة جدا، يتمركز سكانها وصناعاتها تمركزا شديدا، بما لا يدع لها فرصة البقاء على قيد الحياة عند أول ضربة نووية. ويرى اليابانيون أن كل ما يمكن أن تفعله اليابان هو التصعيد لاحقا من عمليات الانتقام من الغواصات المسلحة نوويا والموجودة في المحيط بالفعل. فقد يكون لهذا العمل فائدة تبعث الشعور بالراحة عند اليابانيين حتى لو كانت أقل فائدة من مظلة أمريكية نووية مشكوك في أمرها. وفي وقت ما كان البعض يرى ضرورة وجود أسلحة نووية يابانية لأن هذه الأسلحة علامة على كيان الدولة العظمى. وكان ذلك الرأي يرى أن الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، والصين، والمملكة المتحدة، وفرنسا، هي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وصاحبة حق الفيتو لأنها امتلكت الأسلحة النووية. لكن حتى هذا المركز فقد بريقه بعد أن تضاءل نفوذ الأمم المتحدة، واتسع نطاق وجود الأسلحة النووية ليشمل دولا أصغر من الدول الخمس الكبرى، وبدأت اليابان، مع مضي الوقت، تعتقد اعتقادا قويا بأنها تستطيع أن تحقق مكسبا أكبر بوصفها دولة كبرى غير نووية، وأفضل من أن تكون دولة نووية غير متكافئة مع هذه الدول النووية الكبرى.

ورغم كل ذلك الجدل، سالف الذكر، اختارت اليابان أن تصبح قوة نووية، فهي دولة تتمتع بمهارات تكنولوجية هائلة وقوة مالية، ومن ثم فقد أولت اهتمامها بالعلوم النووية، وقامت بتطوير الطاقة الصاروخية تطويرا بسيطا، وهي الطاقة الخاصة بالجو، والأقمار الصناعية. لكن يبدو أنه من غير المحتمل أن تقرر اليابان أن تصبح دولة نووية. وقد صدقت اليابان أخيرا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ربيع عام 1976، وذلك بعد أن تأخرت في اتخاذ هذه الخطوة سنوات عديدة قبل أن تقنعها الدول النووية الأخرى بالانضمام إلى المعاهدة. وقد وصفت حكومة الأحرار

الديمقراطيين موقفها الخاص بالنسبة للأسلحة النووية بأنه موقف يتسق تماما مع المشاعر اليابانية الشعبية. وكررت الحكومة على امتداد سنوات حكمها تأكيد أن مبادئ اليابان النووية الأساسية تتلخص في ثلاثة مبادئ هي: ألا تقوم بتصنيع الأسلحة النووية، أو تمتلكها، أو تسمح بدخولها إلى اليابان.

من خلال كل ما سبق خفّ كثيرا الجدل حول المسألة النووية، وغيرها من المسائل الخاصة بأمن اليابان القومي، بما في ذلك الجدل حول الحياد، أو الانحياز. لكن هذه القضايا تبقى أحيانا كنقاط شكلية للخلاف بين أحزاب المعارضة، والحزب الحاكم، لكنها في واقع الأمر فقدت كثيرا من معناها والتحمس لها لتحل محلها قضايا أخرى تتعلق بسياسة اليابان الخارجية، ليست وثيقة الارتباط بمشاكل الدفاع العسكري، وإن كانت أهم منها كثيرا.

25 التجارة الدولية

ظلت معاهدة الأمن وكذلك كل موضوع التحالف مع الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية تمثلان مشكلة جسيمة في الجدل السياسي الياباني، لدرجة أنهما كانتا تعتبران أساس سياسة اليابان الخارجية. ولكن كان هناك في الواقع العملي سياسة أخرى أكثر أهمية، وهي وضع سياسة تجارية شديدة الفعالية مع كل الدول الأجنبية، تستعيد اليابان من خلالها قوتها الاقتصادية. وقد نجحت اليابان نجاحا عبقريا في تنفيذ هذه السياسة، وإذا كان هذا التحالف قد منع اليابان من التجارة أحيانا مع بعض الدول فقد أزاح عن كاهل اليابان النفقات العسكرية الباهظة، وقلل من خوف الأطراف المحتمل تبادلهم التجارة مع اليابان من دول شرق آسيا، بسبب احتمال عودة القوة العسكرية اليابانية. كما ساعدت هذه المعاهدة أيضا على احتماء اليابان خلف موقف أمريكي عسكري وسياسي خارجي، متجنبة تورطها المباشر في النزاعات الدولية، حيث كرست تركيزها على نموها الاقتصادي. ولقد أصبحت سياسة إعطاء الأولوية للتجارة الخارجية أمرا مسلما به من كافة اليابانيين تقريبا، وهي السياسة التي لم ينظر إليها الآخرون

من قبل بوصفها حجر الأساس في السياسة الخارجية اليابانية.

وفي السنوات الأولى من الاحتلال الأمريكي لليابان تخلت السلطات الأمريكية عن فرض إجراءات غير عملية لإلزام اليابان المفلسة بدفع التعويضات إلى الدول التي ألحقت بها الخراب أثناء الحرب. لكن اليابان، بعد أن استعادت استقلالها، سعت بنفسها إلى إعادة العلاقات التجارية مع الدول الآسيوية المجاورة على أساس دفع تعويضات الحرب بعد أن أصبحت قادرة على دفعها، وبهدف تنمية الأسواق الخارجية للصناعات اليابانية. بدأت اليابان في عام 1954 ببورما حيث أجرت مجموعة من تسويات تعويضات الحرب مع دول جنوب شرق آسيا. وقد نجحت هذه التسويات مع الوقت في تحقيق تدفق التجارة اليابانية إلى هذه المنطقة على نطاق هائل. أما حكومة الصين الوطنية قي تايوان، والتي كانت اليابان قد عقدت معها معاهدة في عام 1952 خاصة بالتعويضات، فلم تطلب من اليابان الالتزام بدفع التعويضات، لأنها اعتبرت الاستثمارات الاقتصادية الكبيرة، ونمو التجارة بينها وبين اليابان نموا مطّردا، اعتبرته إعادة تعويض مناسب لها.

وكان آخر الاتفاقيات هي التي وقعتها اليابان بشأن تعويضات الحرب مع كوريا الجنوبية في عام 1965، وقد استغرقت عدة سنوات من المفاوضات الصعبة بين البلدين، وذلك لعدة عوامل. فالكوريون كانوا يشعرون دائما بمرارة بالغة ضد اليابانيين نتيجة حكمهم الاستعماري القمعي الذي استمر في كوريا خمسة وثلاثين عاما. وكان هناك أيضا بين البلدين صراعات حول حقوق الصين في أعالي البحار، طالبت فيها كوريا الجنوبية بحقها المطلق في المياه التي حررتها القوات الأمريكية في كوريا كمناطق دفاع بحرية. كذلك عارضت القوى اليسارية اليابانية إجراء أي تسوية مع كوريا الجنوبية، دون تطبيق الشيء نفسه مع كوريا الشمالية، وهو الموقف الذي زاد تعقيدا نتيجة عوامل الإثارة التي قامت بها أعداد كبيرة من الكوريين المقيمين في اليابان والمتمردين على النظام الياباني، ومعظمهم يقفون إلى جانب كوريا الشمالية. ومهما يكن الأمر فقد ازدهرت التجارة اليابانية مع كوريا الجنوبية بعد تطبيع العلاقات بين البلدين، وتوثقت بينهما العلاقات الاقتصادية بصورة كبيرة، حتى أن كثيرا من الكوريين باتوا يخشون عودة اليابان لفرض شكل من أشكال السيطرة الاقتصادية الاستعمارية عليهم.

وفي الوقت نفسه أخذت اليابان تعيد علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم. أما الأمريكيون فسرعان ما نسوا عداوتهم لليابان بعد ارتباطهم الوثيق بها كدولة محتلة، وركزوا اهتمامهم على نجاح اليابان الاقتصادي تحت وصايتهم. وهكذا تم فتح السوق الأمريكية أمام التجارة اليابانية منذ البداية ليحتل المركز المسيطر نفسه الذي كانت الولايات المتحدة تحتله بالنسبة لتجارتها مع اليابان في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. فقد ارتفع حجم التجارة اليابانية مع الولايات المتحدة في السنوات الأولى من الاحتلال الأمريكي إلى ثلث مجمل حجم التجارة اليابانية، ووصلت في السبعينات إلى أكثر من 20 ٪، وهي نسبة كبيرة إذا وضعنا في الاعتبار أن الولايات المتحدة تمثل 25 ٪ من حجم الإنتاجية العالمية. وفي الفترة الأولى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تدفقت التكنولوجيا الصناعية الأمريكية إلى اليابان بصوره كبيرة، في الوقت الذي كانت فيه اليابان قد تخلفت عنها كثيرا خلال سنوات الحرب، كما أسهم الرأسمال المصرفي الأمريكي أيضا إسهاما هاما في انتعاش الاقتصاد الياباني، وساعد اليابان على استعادة تجارتها العالمية.

وكانت أسواق البلدان النامية في جميع أنحاء العالم قد فتحت أبوابها أيضا للمنتجات الصناعية اليابانية، وأصبح بعض المناطق، أمريكا اللاتينية خاصة، تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لليابان. وأدرك الأستراليون الذين كانوا في البداية يكنون كراهية عميقة لليابانيين، بسبب جرائم الحرب الوحشية التي ارتكبوها في بلادهم، أدركوا أيضا أن السوق اليابانية أصبحت من أفضل الأسواق لصادراتهم من الموارد الطبيعية، ومن ثم عملوا على تنمية العلاقات الودية باليابانيين، وتوثيق العلاقات التجارية بهم. أما دول أوروبا الغربية، والتي طردت معظمها من اليابان، فقد ظلت أقل اهتماما بصداقة اليابان وإقامة علاقات تجارية معها، وواصلت القيود الخاصة على وارداتها، وإن كانت هذه القيود قد خفت في السنوات الأخيرة.

لكن المسألة كانت مختلفة بالنسبة لتجارة اليابان مع الدول الشيوعية. ذلك لأن اليابان لم توقع مع هذه الدول بعد نهاية الاحتلال الأمريكي لها معاهدات تقيم بمقتضاها علاقات معها. وكانت هذه الدول قد ناضلت من أجل إقامة نوع من الاقتصاد يحقق الاكتفاء الذاتي، مع الاحتفاظ بالحد

الأدنى من التجارة الخارجية. لكن اليابان كانت راغبة منذ البداية في إقامة علاقات تجارية مع جميع الدول بصرف النظر عن سياساتها الداخلية أو انحيازاتها الدفاعية. وفي عام 1956، وافق الاتحاد السوفييتي أخيرا على إقامة علاقات طبيعية مع اليابان أخذت بعدها العلاقات الاقتصادية بين البلدين تنمو تدريجيا، وهو الشيء نفسه الذي حدث مع دول أوروبا الشرقية، خصوصا بعد أن بدأت تؤكد استقلالها الاقتصادي عن الاتحاد السوفيتي.

ومن الواضح أنه لم يكن هناك مفر من تطوير العلاقات الاقتصادية بصورة كبيرة بين اليابان والاتحاد السوفيتي نظرا لاحتياج اليابان إلى المواد الخام والمصادر الطبيعية الهائلة في سيبيريا، وهي المنطقة التي تحتاج إلى التطوير والاستثمار. وعلى الرغم من أن اليابان والاتحاد السوفيتي كلتيهما تسعى إلى هذا التطوير إلا أن العلاقات الاقتصادية بينهما لم تتحقق بعد في صورتها المادية على نطاق واسع. وكانت اليابان تمتلك في وقت ما النفط والغاز في ساخالين السوفيتية، وعملت على تنمية مصادر الخشب في المناطق الساحلية الشرقية من سيبيريا لحسابها، لكنها لم تفعل الشيء نفسه بالنسبة للمخزون الهائل من النفط والغاز في منطقتي ياكوتسك (Yakutsk)، وتيومين (Tyumen) في أواسط سيبيريا. ذلك لأن استغلال تلك المصادر الطبيعية كان يتطلب بناء شبكات ضخمة من وسائل النقل التي تحتاج إلى استثمارات هائلة قد تثير كثيرا من الشكوك، وربما تستفز الشعور العدائي من جانب الصينيين، وهو ما كانت اليابان حريصة على تجنبه. هذا فضلا عن أن رجال الأعمال اليابانيين لم يهتموا كثيرا باقتحام مثل هذه المشروعات الضخمة وحدهم من دون مساهمة رجال الأعمال الأمريكيين معهم، إذ إن ذلك-من وجهة نظرهم-كان سيساعدهم على تحمل الأعباء المالية الضخمة، ويضمن لهم اشتراك الاتحاد السوفيتي في مثل هذه الصفقة. وعلى كل فإن مثل هذا التعاون الثلاثي لم يكن قد وصل بعد إلى مرحلة النضج.

وعلى الرغم من التفاوض الذي استغرق سنوات طويلة بين الاتحاد السوفيتي واليابان للوصول إلى اتفاقية سلام، يرغب فيها كلا الطرفين، إلا أن تلك الاتفاقية لم تكن قد وقعت بعد. إذ كانت العقبة الكؤود التي وقفت

في طريقها هي مطالبة اليابانيين بمناطق محددة في الشمال خاضعة للحكم السوفيتي. وكان الاتحاد السوفيتي قد وضع يده في نهاية الحرب العالمية الثانية على سلسلة جزر «هوكايدو» الصغيرة الواقعة بعيدا عن الشاطئ الياباني، والمعروفة باسم هابوماي (Habomai)، وشيكوتان (Skikotan) بعد أن طرد سكانها اليابانيين المتناثرين على طول تلك الأقاليم القاحلة. ولكن اليابان التي لها حقوق ثالثة في جزر كورايل «Kurile» قد ركزت مطالبتها فقط على استعادة جزيرتي كرناشيري (Konashiri)، و «إتوروفو» (Etorofu) الواقعتين في أقصى الجنوب، كما طالبت أيضا بالجزر الصغيرة الواقعة بعيدا عن الشاطئ. وفي أواخر الستينات بدأت الحكومة اليابانية التركيز على استعادة هذه الجزر، ربما كوسيلة لتحويل الرأي العام الياباني عن مطالبة الولايات المتحدة بتوحيد الأقاليم التي تحتلها في أوكيناوا، وصرفه إلى الأراضي اليابانية التي يحتلها الروس في الشمال لكن الاتحاد السوفيتي كان في غاية التشدد والصلابة بشأن هذه القضية، لأن فتح الباب أمام مطالبة اليابان بحقوقها الإقليمية سيؤدي إلى وضعه في عدد من المواقف المحرجة، لأن الصين ودول أوروبا الشيوعية هي الأخرى لها مطالب كامنة حول المناطق التي وضع السوفيت يدهم عليها. وهكذا تظل «الأقاليم الشمالية» شوكة في جانب العلاقات السوفيتية-اليابانية.

أما العلاقات الاقتصادية مع الصين فكانت في نظر معظم اليابانيين أكثر أهمية من العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي. فقد ترك العسكريون اليابانيون التوسعيون، في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، انطباعا قويا بأن الصين أقرب وأكبر الدول التي يمكن أن تكون شريكا تجاريا مع اليابان، وهي الأرض الموعودة التي يمكن أن يزدهر من خلالها الاقتصاد الياباني لأنها المجال الطبيعي لتوسعها الاقتصادي. والواقع أن التجارة اليابانية الخارجية مع الصين كانت شديدة الضآلة إذا ما قورنت بالتبادل التجاري مع الولايات المتحدة، باستثناء فترة الثلاثينات، عندما كثفت اليابان استثماراتها في منطقة منشوريا. لأسباب استراتيجية. ومنذ الحرب العالمية الثانية وحتى وقت قريب تخلّفت الصين في علاقتها التجارية مع اليابان عن الصين الوطنية، حيث لم يتجاوز حجم تجارتها عن 4 ٪ من مجمل التجارة اليابانية. ورغم هذا فإن معظم اليابانيين لديهم اقتناع كبير

بالأهمية الكامنة في التجارة مع الصين، وهو اقتناع لا يثير الدهشة إذا ما نظرنا إلى تمسك الأمريكيين أيضا بتصورات غير واقعية عن إمكانات التجارة مع الصين. والتجارة مع الصين كانت دائما بالنسبة لليابانيين قضية سياسية مشتعلة، ارتبطت بالتقارب الثقافي الياباني مع الصين، جعلت اليابانيين اليساريين منهم، أو اليمينين يشعرون بالأسى وعدم الرضا لأن علاقاتهم مع جارتهم القاريّة العظمى يقيدها العداء القائم بينها وبين حليفتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد بذلت الحكومة اليابانية وكذلك رجال الأعمال اليابانيين أقصى ما في وسعهم لمزاولة التجارة مع الصين بعد حظر الصادرات الإستراتيجية التي فرضت سياسة الولايات المتحدة حظرها. ومن ناحية أخرى قبلوا تصدير الأنماط التي يصر عليها الصينيون. أما المعارضون من رجال الأعمال والسياسيين فكانوا يردّدون الإدانة الصينية التقليدية للولايات المتحدة، وللعلاقات اليابانية الأمريكية. وحاولت الحكومة اليابانية دائما وضع مبدأ فصل المسائل الاقتصادية عن المسائل السياسية، وهو ما كان يعني بالتحديد عزمها على إقامة علاقاتها التجارية مع جمهورية الصين الشعبية، رغم اعترافها بحكومة الصين الوطنية في تايوان وتبادل التجارة معها. أما الصينيون فقد أصروا على عدم فصل الأمور الاقتصادية عن السياسية، لكن اليابان استطاعت على المدى الطويل أن تكسب هذه القضية، فقد ارتفع قليلا حجم تبادلها التجاري مع الصين خلال الخمسينات، ولكن الصين قطعت علاقاتها التجارية بصورة مفاجئة مع اليابان في عام 1958، وكان السبب الظاهري حادث تمزيق شاب ياباني العلم الصيني في المعرض التجاري بنجازاكي. أما السبب الحقيقي فكان رغبة الصين في ممارسة الضغط على اليابان. غير أن هذه المحاولة الصينية لم تحقق الهدف من ورائها، وتمت إعادة التبادل التجاري تدريجيا بين البلدين إلى أن ارتفع سريعا حجم هذا التبادل في أوائل السبعينات، بعد التقارب الذي حدث بين الولايات المتحدة والصين، حتى وصل تقريبا إلى نفس حجم التجارة التي كانت قائمة بالفعل بين اليابان وتايوان. وقد طبّق مبدأ فصل الاقتصاد عن السياسة هذه المرة بصورة عكسية، حيث تعترف اليابان حاليا ديبلوماسيا بحكومة بكين، لكنها تتعامل في الوقت نفسه تعاملا تجاريا واسعا مع كل

من الصين الشعبية والصين الوطنية.

ورغم توقعات كثير من اليابانيين المبالغ فيها بشأن التجارة مع الصين لم تصل هذه التجارة إلى المستوى المرجو منها، لأن الصين أغلقت أسواقها في وجه السلع الاستهلاكية الأجنبية، وأصرت على فرض قيود تجارية من خلال قنوات شديدة الإحكام. كما أنها لم تسمح أيضا بتصدير كثير من الموارد الطبيعية التي كانت اليابان في حاجة إليها. وكان النفط هو الاستثناء الوحيد في الصادرات الصينية التي بدأت بتصديره على نطاق محدود إلى اليابان في السبعينات، ربما كمحاولة منها في صرف اهتمام اليابانيين عن نفط سيبيريا. وإذا كانت الصين قد قامت بتطوير إنتاجها من البترول بدرجة كافية فربما كان ذلك قد أدى إلى توسيع التبادل التجاري بين البلدين، لكنها لم تعط تلك المسألة اهتمامها، رغم أن اليابانيين أعربوا عن رغبتهم في إقامة منشآت لاستخراج النفط الصيني من الآبار البترولية الصينية الغنية، علاوة على استثماراتهم الكبيرة في معاملة نفط الخليج العربي الغني بالكبريت. ومع ذلك فقد حرصت اليابان أيضا على وضع حدود للدرجة التي تعتمد فيها على البترول الصيني، خشية أن تقوم الصين فجأة بقطع صادراتها عنها لأسباب سياسية. وفي كل الأحوال، لم يتجاوز البترول الصيني 5, 2 ٪ من مجمل واردات اليابان السنوية من البترول.

ولا شك في أن استعادة اليابانيين تبادلهم التجاري مع جميع دول العالم قد أكسبتهم أخرى مركزا خاصا في أسرة الأمم. وكان الاتحاد السوفيتي في بادئ الأمر يستخدم حق الفيتو دائما اعتراضا على طلب انضمام اليابان إلى الأمم المتحدة، لكنه توقف عن ذلك بعد إقامة العلاقات الطبيعية بينه وبين اليابان في عام 1956، فوافق على انضمامها للمنظمة الدولية. ودخلت اليابان الأمم المتحدة وهي مشتعلة حماسا لأنها كانت تنظر للمنظمة الدولية كهيئة عالمية تجسد آمالها في تحقيق السلام العالمي. وحظيت الأمم المتحدة بالاحترام الشديد والمساندة القلبية من جانب الحكومة والشعب الياباني. فبالنسبة لقوى اليسار الياباني كانت الأمم المتحدة أملا في أن تجعل من سياسة الحياد غير المسلح سياسة عملية. وبالنسبة للحكومة اليابانية كان تأييدها المطلق للأمم المتحدة وسيلة هامة للتقليل من أهمية التحالف الياباني-الأمريكي، ولإثبات أن سياسة اليابان الحقيقية والوحيدة بالنسبة

للنزاعات الدولية هي عدم تورطها في أي منها. وعلى أي حال فإن موقف اليابان بتأييدها الكامل للأمم المتحدة لم يتضمن اشتراكها في مهمات حفظ السلام. وظل هذا الموقف هو موقفها الحقيقي حتى بعد أن استعادت اليابان ثقتها في نفسها، وحصلت على تقدير دول العالم أجمع. لكن الآمال التي عقدت في ذلك الوقت على الأمم المتحدة لكي تلعب دورا قياديا في حفظ السلام العالمي كانت قد ضعفت في اليابان، كما حدث لها في كل مكان آخر في العالم.

كانت مواقف الدول المجاورة لليابان قد تغيرت خلال حقبة الستينات مما سمح لليابان بأن تلعب دورا قياديا في بعض المحاولات لإقامة تعاون وتضامن إقليميين مع هذه الدول، مثلما حدث في عام 1966 عندما أنشئ المجلس الآسيوي الباسفيكي الذي لم يستمر سوى فترة قصيرة، والبنك الآسيوي للتنمية الذي استمر مدة أطول وكان أكثر أهمية. أما الأمر الذي فاق في أهميته إقامة مثل هذه التجمعات الإقليمية، أو انضمام اليابان إلى الأمم المتحدة فقد كان السماح لليابان بالانضمام إلى التجمعات الاقتصادية العالمية التي يتكون معظمها، أو على الأقل تسيطر عليها دول الغرب الصناعية. فقد أصبحت اليابان بالفعل في عام 1952 عضوا في صندوق النقد الدولي، وعضوا في البنك الدولي للتعمير والتنمية. وفي عام 1955 انضمت إلى «الاتفاقية العامة حول التعريفة الجمركية والتجارة» المعروفة باسم الـ (Gatt)، وهي الاتفاقية التي تعهد أعضاؤها في المؤتمر الذي عقد في الستينات تحت اسم «مؤتمر كنيدي للمائدة المستديرة» بتخفيض عام على الرسوم المفروضة على البضائع الصناعية التي كانت بالنسبة للتجارة اليابانية ذات أهمية كبرى. وفي عام 1964 انضمت اليابان إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) بمساندة الولايات المتحدة، وضد رغبة الدول الأوروبية عامة، وهي المنظمة التي تعتبر بمثابة النادي الاقتصادي للدول التجارية الصناعية، والتي زادت أهميتها في السنوات الأخيرة بالنسبة لليابان، والدول الغربية أيضا فيما يتعلق بالمفاوضات الاقتصادية الدولية. واستطاعت اليابان تدريجيا أن تحصل على الاعتراف بها كدولة من الدول الصناعية القيادية في العالم. وكان طبيعيا أن تقف اليابان مع حلول السبعينات في ندّية كاملة، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة، والمملكة

المتحدة، وألمانيا الغربية، وفرنسا، وأحيانا إيطاليا، وكندا أثناء انعقاد مؤتمرات الدول التجارية الصناعية القيادية في العالم. وبعبارة أخرى أصبحت اليابان دولة معترف بها بوصفها جزءا لا يتجزأ مما يطلق عليه الآن اسم «العالم الأول»، والذي كان حتى ذلك الحين يسمى أيضا «الغرب»، ولكنه نتيجة عضوية اليابان فيه أصبح معروفا باسم «الجماعة ثلاثية الأطراف» شمال أمريكا، وغرب أوروبا، واليابان.

لقد كانت سياسة اليابان الخارجية بعد الحرب-دون أدنى شك-سياسة ناجحة جدا. فلم تنجح اليابان فقط في العودة إلى أسرة المجموعة الدولية، لكن تأكيدها على أولوية التجارة الخارجية، وفصل التجارة بقدر الإمكان عن الاعتبارات السياسية أو الإستراتيجية، ساعداها على أن تصبح أكثر ازدهارا وأقوى اقتصادا مما كانت عليه من قبل. وفي ظل هذه السياسة انطلقت التجارة وازدهر الاقتصاد الياباني، وأصبحت اليابان هي «المعجزة الاقتصادية» بعد الحرب. وانتقلت صناعاتها من مرحلة العمل المكثف لإنتاج السلع الخفيفة إلى الصناعات الرأسمالية الثقيلة المكثفة، والكيماويات، ثم تقدمت إلى مختلف المنتجات ذات التقنيات المتقدمة. ومنذ البداية حدث إغراق للأسواق العالمية بالمنتجات اليابانية من منسوجات، وكاميرات، وأجهزة إلكترونية، ثم السفن والناقلات العملاقة، والصلب والمخصبات الكيماوية ثم السيارات، ومجموعة كبيرة أخرى من السلع الاستهلاكية والآلات. وأخيرا انتقل تركيز اليابان في صادراتها إلى أجهزة الكمبيوتر وغيرها من السلع المتقدمة تكنولوجيا. وتخطط اليابان للمستقبل بالعمل على تطوير ما يطلق عليه صناعات المعرفة المكثفة، وهي الصناعات ذات المكونات التي تحتاج إلى المهارات الفنية العالية والوفيرة في اليابان، والتي لا تسبب كثيرا من التلوث، أو استهلاك في الطاقة، أو المواد الخام، وهي ما تفتقر إليه اليابان افتقارا خطيرا.

ورغم ازدهار الصناعة اليابانية وانطلاق تجارتها إلا أنها اقترنت بظهور مشاكل جديدة. فقد رأينا كيف أن ازدحام المدن والتلوث وعدم وجود توازن بين الاستثمار في الصناعة والاستثمار في المنشآت العامة، والنفقات الاجتماعية الباهظة، وما نتج منه من صعوبات داخلية خطيرة واجهتها اليابان في الستينات، قد أفقدت اليابانيين كثيرا من حماسهم للنمو

الاقتصادي بأي ثمن. وقد أدّى أيضا ما حققته اليابان من انتصارات في تجارتها إلى خلق مشاكل دولية جديدة صعبة.

فقد بلغ المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي الياباني حوالي 10 ٪ سنويا، وهو يعتبر أسرع معدل نمو بالنسبة لمعدلات النمو في معظم دول العالم الأخرى، كما يعتبر ضعف سرعة المعدلات العالمية ككل تقريبا، أما التجارة اليابانية فقد نمت بسرعة كبرى، وارتفعت من أقل من 2 ٪ من مجمل التجارة العالمية في عام 1953 إلى حوالي 7 ٪ مع أوائل السبعينات. وقد نتج عن هذا التفاوت في معدلات النمو بين اليابان وبقية دول العالم حدوث خلل في توازنات الاقتصاد العالمي، وظهور أزمات جديدة في علاقات اليابان بالبلدان الأخرى.

وبعد أن أصبحت اليابان هي العملاق الاقتصادي الآسيوي، واحتلت مركزها العالمي انتعشت من جديد المخاوف القديمة للدول المجاورة لها، والتي بدأت تعبر من جديد عن مشاعر استيائها. فقد أصبحت اليابان مع مطلع السبعينات أولى، أو على الأقل، ثانية أكبر شريك تجاري في كل المجالات لجميع الدول المجاورة لها بما فيها الدول الشيوعية. وكانت أستراليا وكوريا الجنوبية، والفيليبين تصدر أكثر من ثلث صادراتها إلى اليابان. أما رجال الأعمال اليابانيون فقد تفوقوا على كل الدول الشيوعية في شرق وجنوب شرق آسيا، فكانوا يحصلون أحيانا على صفقات صعبة، أو يلجئون إلى إجراءات وأساليب ماكرة تتطلبها أوضاع بعض تلك البلدان. وكانت النظرة إليهم وهم يسعون في تعطش نحو الحصول على الموارد الطبيعية التي تحتاج إليها اليابان، وكأنهم أناس ينهبون الثروات الطبيعية للبلدان الأخرى، أو على الأقل يستغلون السذاجة الاقتصادية لمواطني هذه البلاد. وتدفقت المنتجات اليابانية على جميع أسواق العالم وامتلأت المدن في الليل بأضواء اللافتات الكهربائية التي تعلن عنها. وكان رجال الأعمال اليابانيون بالنسبة للآخرين يبدون متعجرفين ومثيرين للقلق بسبب تعصبهم لقوميتهم وتضامنهم والتصاقهم بعضهم ببعض خلف حاجز لغتهم، وداخل نواديهم وفنادقهم الخاصة. وربما كانوا غير مريحين بالنسبة للمواطنين في أي بلد من البلاد أكثر من رجال الأعمال الأمريكيين والأوروبيين، وذلك بسبب التشابه الكبير فيما بينهم، والذي يجعل صورتهم كغرباء أكثر مما

هم عليه في الواقع. وأدى هذا إلى تغذية شعور كثير من الناس بالخوف من اليابان التي قد تخلق من وسائلها الاقتصادية أعظم منطقة للرخاء المشترك في شرق آسيا، الأمر الذي فشلت في تحقيقه من خلال الغزو في الحرب العالمية الثانية. وقد ظهرت مشاعر هذا الخوف بشدة في بلدان مثل كوريا الجنوبية، والفيليبين اللتين يتذكر شعباهما اليابانيين دائما كأسياد استعماريين لا يعرفون الرحمة، أو كدولة منتصرة قاسية في زمن الحروب.

وبالإضافة إلى مشاعر التوجس من اليابانيين كان هناك أيضا شعور بالاستياء من تقاعسهم عن تقديم المساعدة للدول الفقيرة المجاورة لهم. لكن اليابان كانت قد انضمت إلى الدول الصناعية الأخرى، كأمر طبيعي، في تقديمها المساعدات للدول الأخرى. وبالفعل تلقى التدريب في اليابان مع مطلع عام 1975 أكثر من 20 ألف شخص من الدول النامية معظمهم من الدول الآسيوية، على نفقة الحكومة اليابانية. وبعثت اليابان إلى هذه الدول أكثر من عشرة آلاف خبير ياباني لتقديم مساعداتهم. وعلى الرغم من أن نسبة هذه المساعدات اليابانية كانت أقل من المساعدات التي تقدمها بعض الدول الغربية إلا أنها كانت مساعدات لها أهميتها. وتؤكد الإحصاءات الخاصة بحجم المساعدات الاقتصادية التي تقدمها اليابان للدول الأخرى أنها متقاربة مع حجم المساعدات التي يقدمها الغرب. لكننا إذا بحثنا طبيعة هذه المساعدات عن كثب أكبر نجد أنها مساعدات تعمل إلى حد كبير عل تدعيم النشاطات التجارية اليابانية في تلك البلدان، وأن المنح الحكومية المباشرة أقل كثيرا، وأن الشروط التي تقترن بعمليات الإقراض أصعب كثيرا من الشروط التي تضعها الدول المانحة الأخرى. وأدى ذلك إلى شعور الدول المجاورة لها بأن المساعدات التي تتلقاها من اليابان، وهي الأمم الآسيوية الغنية المتقدمة صناعيا، مساعدات هزيلة.

ومع مضي الأعوام زاد شعور الاستياء ضد اليابانيين وانتقلت العبارة الشهيرة التي كانوا يصفون بها الأجنبي المستغل من «الأمريكي القبيح» إلى «الياباني القبيح». ورغم إدراك اليابانيين لعلامات السخط هذه فقد تجاهلوا في البداية كثيرا من مظاهرها في غمرة تركيزهم على أهدافهم الخاصة. لكن خطورة هذا الموقف بالنسبة لليابان تمثلت في قوة الصدمة التي حدثت، عندما قام رئيس الوزراء الياباني «تاناكا» في يناير عام 1974 برحلة «النوايا

الطيبة» إلى بلدان جنوب شرق آسيا، فتحولت رحلته إلى مأساة تمثلت في الاضطرابات والاحتجاجات المعادية لليابان. وكانت الأزمات السياسية الداخلية التي اتخذت شكل الانفجارات الشعبية الخطيرة في إندونيسيا وتايلاند لم تترك أي مجال لسوء تقدير عمق الشعور بالعداء ضد اليابان. ونتج من تلك الأحداث أن بدأت اليابان تعيد النظر في أسباب ذلك الشعور العدائي ضدها من الدول المجاورة لها، بصورة أكثر جدية، في محاولة لوضع سياسة تكتيكية تجارية بتقديم مساعداتها لهذه الدول لمواجهة مشاعر التذمر والاستياء ضدها.

ولم تقتصر الأزمة التي واجهتها اليابان على علاقتها بهذه الدول الآسيوية المجاورة، وإنما وجدت نفسها أيضا في مواجهة أزمة مماثلة في علاقاتها مع الدول الصناعية وخصوصا الولايات المتحدة. فقد كانت السوق الأمريكية منذ البداية مفتوحة تماما أمام الاستثمار الياباني، باستثناء بعض القيود التي كانت تفرضها الولايات المتحدة بين وقت وآخر، والتي أطلق عليها خطأ اسم «القيود الاختيارية». وعلى سبيل المثال كان الركود العام في بعض الصناعات الأمريكية مثل صناعة المنسوجات قد جعل هذه الصناعات يهددها خطر الواردات اليابانية مما دفع الحكومة الأمريكية، رغبة منها في عدم ظهورها بمظهر الدولة التي تفرض قيودا على التجارة، إلى حث الحكومة اليابانية على أن تقوم من جانبها بوضع ما عرف باسم «القيود الاختيارية». غير أن هذه القيود الأمريكية كانت قيودا تافهة بالنسبة لسياسة اليابان العامة الخاصة بفرض القيود على كل واردات اليابان التي يمكن أن تنافس منتجاتها الوطنية. كما فرضت اليابان أيضا قيودا شديدة على كل الاستثمارات الأجنبية. لقد قبلت الولايات المتحدة في البداية هذه العلاقات الاقتصادية غير المتوازنة لأنها رأت أنها ضرورية بالنسبة لليابان الضعيفة الفقيرة، والتي كانت تبدو في ذلك الوقت غير قادرة على الوقوف منافسا اقتصاديا خطيرا أمام الولايات المتحدة. وكان من حسن حظ اليابان أن تتخذ الولايات المتحدة منها مثل هذا الموقف الليبرالي، إذ لولاه لسارت القوة الاقتصادية اليابانية مسارا أكثر بطئا، ولو كانت اليابان أيضا قد سمحت لنفسها منذ البداية أن تكون بلدا مفتوحا أمام الاستثمارات الأجنبية لكان حجم ما تملكه الولايات المتحدة، في معظم الصناعات اليابانية، يمكن

أن يؤدّي إلى أزمات سياسية بين الدولتين لا يمكن احتمالها.

ولكن بعد أن انتعشت اليابان، وأخذ اقتصادها يقوى باطراد، بدأ الوضع غير المتوازن بين البلدين يثير قلق الولايات المتحدة التي أخذت تطالب اليابان بمعاملة اقتصادية بالمثل، وذلك بتحرير سياستها التجارية والاستثمارية. كما طالبت أستراليا ودول غرب أوروبا أيضا اليابان بأن تحرر سياستها التجارية قبل أن تتخلى هذه الدول عن القيود التي فرضتها على الواردات اليابانية. وأصبحت النظرة العامة إلى اليابان من كافة الجوانب أنها دولة أنانية لا تهتم إلا بمكاسبها الاقتصادية السريعة الخاصة بها، وليس لديها أي حساسية تجاه احتياجات الآخرين الاقتصادية لأن اهتمامها بكل ما يمر به العالم من مشاكل مقصور فقط على المشاكل الاقتصادية. وقد وصل الأمر إلى حد وصفها بالحيوان الاقتصادي. وقيل أيضا إن الجنرال شارل ديجول وصف «أكيدا» رئيس الوزراء الياباني بأنه «بائع ترانزستور». أما الأمريكيون فقد شكوا مرّ الشكوى من الانطلاقة الحرة التي تحققها اليابان على حساب الأمريكيين، والتي لا تعني سوى أن يقوم الأمريكيون بدفع الفاتورة العسكرية الثقيلة التي وفرت لليابان أمنها، والتي جعلت أيضا الخط البياني في العلاقات التجارية بين البلدين يتجه لصالح اليابان.

فإذا رجعنا إلى السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية نجد أن النمو الاقتصادي الياباني قد واجه صعوبات مع الميزان التجاري، وميزان المدفوعات قيّدت انطلاقه. لكن الميزانين تحولا تحولا واضحا مع نهاية الستينات لصالح اليابان. فمنذ ذلك الوقت بدأت اليابان تمتلك فوائض تجارية هائلة، وأصبح لديها أرصدة كبيرة من النقد الأجنبي. وأثار هذا استياء رجال الأعمال والسياسيين الأمريكيين. وكان واضحا أن قيمة الين الياباني قد تدهورت بصورة خطيرة مما أوجب اتخاذ الخطوات الضرورية لإصلاح التوازن الاقتصادي. واعترف اليابانيون بشرعية هذه الأوضاع عامة لكنهم فسروها بأن اليابان كانت في حاجة لمزيد من الوقت للتواؤم معها. وقد أشاروا إلى أن اليابان كانت تتحرك بالفعل، وإن كان تحركا بطيئا في اتجاه تحرير تجارتها وسياساتها الاستثمارية، وزعموا أيضا في بعض التبريرات الأخرى أن بلادهم نتيجة فقرها في المساحة الجغرافية والمصادر

الطبيعية، هي دولة أفقر مما تشير إليه الإحصائيات الاقتصادية. لكن المشكلة أساسا كانت متمثلة في صدمة الفقر التي عانى منها الشعب والحكومة في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وإصرارهما على عدم التخلي عن سياسة التحكم في الاقتصاد الياباني، وهي السياسة التي ساعدت اليابان لكي تصبح أمة غنية.

وفي ظل ذلك المأزق، الذي لا مخرج منه، أعلن الرئيس نيكسون في 15 أغسطس عام 1971 سياسة اقتصادية أمريكية جديدة أوقف بها تحويل الدولار إلى ذهب، وفرض ضريبة إضافية مؤقتة بنسبة 10 ٪ على الواردات، حيث كانت اليابان هي المستهدفة في المقام الأول من تلك الإجراءات التي اتخذت بعد شهر واحد من «صدمة نيكسون» الخاصة بالسياسة الصينية، وهي الإجراءات التي أطلق عليها اليابانيون اسم «صدمة نيكسون الثانية». غير أن تلك الإجراءات الأمريكية لم تنجح في حل المشكلة حلا فوريا، إذ حققت اليابان في العام التالي مباشرة، وهو عام 1972، رقما قياسيا في فوائض ميزاتها التجاري من تجارتها مع الولايات المتحدة وحدها، بلغت (أربعة بلايين دولار). لكنها وضعت حدا للنظام النقدي الذي وضع في اتفاقية «بريتون-وودز» بعد الحرب العالمية الثانية، والتي قدرت فيها قيمة الدولار الأمريكي على أساس قيمة محددة من الذهب، ونتج منها فعليا نظام جديد من نظم الصرف المعوّمة. ومنذ الاحتلال الأمريكي لليابان كانت قيمة الين تدور حول معدل 360 ينا للدولار، ثم ارتفعت لفترة قصيرة إلى 265 ينا، تم تعويمه بعدها إلى معدّل يقرب من 300 ين للدولار. وقد اندهش اليابانيون للسرعة الكبيرة التي تم بها تحرير الاستثمارات والواردات الصناعية، وتخلصوا خلال سنوات قليلة لاحقة من معظم القيود التي كانت مفروضة عليها دون أن يحدث أي تأثير خطير على الاقتصاد الياباني.

واليابان، شأنها شأن كل الدول الأخرى، تفرض قيودا صارمة على عديد من واردات المنتجات الزراعية، إذ بغير هذه الإجراءات، تصبح الزراعة اليابانية غير قابلة للنمو اقتصاديا. فالأرز الأمريكي من دون هذه الإجراءات يمكن تسليمه عند الموانئ اليابانية بأسعار تصل إلى نصف تكلفة الأرز الياباني، المحصول الزراعي الرئيس في اليابان. والأسباب التي تقف وراء فرض هذه القيود أسباب اجتماعية وسيكولوجية أكثر منها أسبابا اقتصادية،

فإن استيراد اليابان لمعظم احتياجاتها من المنتجات الزراعية تقريبا ربما يكون له أكثر من ميزة اقتصادية، لكن المجتمع الزراعي الياباني في تلك الحالة، سوف يتم تخريبه نتيجة ذلك، علاوة على ما ينتج من شبح الاعتماد الكامل على المصادر الخارجية في الغذاء من مشاكل لا يمكن أن يتحملها الشعب الياباني. ويعتقد بعض الخبراء الأجانب أن اليابان مازالت تحتفظ بقيود فعّالة غير مرئية، حتى بعد استمرار تحرير الاستثمارات والواردات الصناعية، نتيجة حاجز اللغة وعمليات السيطرة الإدارية المعقدة التي تمارسها البيروقراطية اليابانية، والتواطؤ الضمني بين اليابانيين ضد الأجانب. ويرد اليابانيون على هذا الاعتقاد بقولهم: إن المشكلة هي-في الواقع-مشكلة الأجانب الذين فشلوا في تعلم اللغة اليابانية، وعدم تعودهم على النظام وتنفيذ القانون الياباني. ويؤكد اليابانيون أنهم أنفسهم لم يكن من السهل عليهم اقتحام الأسواق الخارجية من دون دراسة متأنية للغات الأجنبية والنظم الاقتصادية الأخرى. ويتعرض اليابانيون للاتهام بأنهم شعب مشغول بإغراق أسواق العالم بالسلع رخيصة السعر، وبدعم صادراتهم دعما غير مشروع، و إن كان من الصعب إثبات هذه المزاعم في اليابان كما يصعب إثباتها في البلدان الأخرى. ولأن حجم الصادرات اليابانية إلى أوروبا الغربية قد ارتفع خلال السبعينات فقد أدى ذلك إلى اختلال في الميزان التجاري بين الطرفين، بلغ حوالي أربعة بلايين دولار لصالح اليابان، الأمر الذي أدى إلى ظهور ضغوط قوية، مع بداية عام 1977، في دول غرب أوروبا تستهدف الانتقام من اليابان، وبدأت تظهر من جديد المخاوف الأمريكية من حدوث فجوة كبيرة في ميزاتها التجاري مع اليابان. وهكذا تستمر المصادمات الاقتصادية بين اليابان والعالم الخارجي، رغم أنها اليوم أقل حدة مما كانت عليه منذ سنوات قليلة مضت. ويدرك اليابانيون جيدا حاجتهم إلى اتخاذ إجراءات سريعة لتخفيف حدة هذه المصادمات. فاليابان اليوم عضو مستقر ومتجاوب قي مجموعة الدول الصناعية التجارية، تقيم علاقات متبادلة ومفيدة مع معظم دول العالم. و ربما إذا ما انخفض معدل نموها الاقتصادي لدرجة تقترب من المعدل العالمي عموما، وهو احتمال قائم، فقد تقل تدريجيا هذه الأزمات الاقتصادية لتصل إلى مستوى أقل كثيرا من مستوى الأزمات التي حدثت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات.

26 الاعتماد المتبادل

لم يؤد توسع اليابان الهائل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في الصناعة والتجارة إلى ظهور مشاكل جديدة فقط، لكنه أدى أيضا إلى زيادة اعتمادها على العالم الخارجي للحصول على المواد الخام، وفتح الأسواق الخارجية للإنفاق على هذا التوسع الصناعي التجاري. كانت هذه المشكلة، هي بالفعل أهم مشكلة واجهتها اليابان منذ أن كان الصراع دائرا حول السياسات الخاصة بالتجارة العالمية، أو الإمبراطورية اليابانية في العشرينات والثلاثينات. لكن المشكلة الراهنة أصبحت أكثر حدة كثيرا مما كانت عليه من قبل، الأمر الذي تؤكده أرقام واردات اليابان من البترول، والتي يمكن بها قياس زيادة اعتماد اليابان على العالم الخارجي بصورة هائلة. فقد كانت كمية البترول التي تحتاجها اليابان لتسيير أسطولها البحري، وتلبية احتياجات جيشها مدة عامين في فترة الثلاثينات-أي الكمية التي جعلت اليابان تغامر مغامرة يائسة بإعلان الحرب على الولايات المتحدة في عام 1941 عندما امتنعت عن تزويدها بها-تلك الكمية من واردات البترول تعادل ما يكفي اليابان في السبعينات مدة ستة أيام فقط. وفي أيامنا هذه تعتمد جميع الدول

بصورة أو بأخرى على بقية دول العالم، لكن بعض هذه الدول تعتمد على غيرها بصورة أكبر، وبالتالي فهي أكثر تعرضا للخطر بسبب ما ينشب من نزاعات حول التجارة والسياسات الدولية. واليابان بكل تأكيد من بين هذه الدول، بل هي، في الواقع، مثل رائد في هذا المجال بين أهم دول العالم.

ومع الوهلة الأولى، يبدو بعض الإحصائيات متناقضا مع هذه الحقيقة. فكل من واردات اليابان وصادراتها يقدر بحوالي ١٥ ٪ من حجم إنتاجها واستهلاكها، أي حوالي ١٥ ٪. من مجمل ناتجها القومي. وتبلغ هذه النسب المئوية ضعف مثيلتها في الولايات المتحدة تقريبا بكل ما تتمتع به من اكتفاء ذاتي على أعلى درجة كما تبلغ نصف النسب المماثلة في معظم بلدان أوروبا الغربية. هذا بينما تبلغ نسبة واردات وصادرات عدد كبير من البلدان الصغيرة على امتداد العالم أعلى كثيرا من هذه النسبة. ويرجع هذا الوضع إلى أن الدولة الصغرى، من حيث مساحتها الجغرافية وعدد سكانها، تفتقر أكثر إلى إمكانية مواجهة احتياجاتها الاقتصادية المحلية، وبالتالي يرتفع معدل تجارتها الخارجية. وعلى سبيل المثال فإن نيوزيلندة التي يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة، أو الدانمرك ذات الخمسة ملايين نسمة، لا تستطيع القيام بصناعة ذاتية مستقلة. لكن اليابان التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ١١٥ مليون نسمة لديها سوق وطنية واسعة تقف وراء نجاحها الصناعي، وتسهل لها فعليا اكتفاءها الذاتي من كل السلع الصناعية. ولأنها أيضا بلد من أعلى دول العالم في الكثافة السكانية، فإن معدلات وارداتها وصادراتها لا بد من أن تكون معدلات منخفضة نسبيا.

وهناك عاملان آخران يمثلان دلالة أكبر من دلالة إجمالي معدلات التجارة الدولية وهما طبيعة الواردات والجهة التي تصدرها. إن أكبر حجم من تجارة أوروبا الغربية الدولية يجري داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو ما يشبه التجارة التي تجري داخل الولايات المتحدة كدولة واحدة، ومعظمها يتكون من سلع من الممكن إنتاجها محليا حتى لو كانت أسعارها أعلى من أسعار السلع الأجنبية المثيلة لها. فإذا أخذنا أوروبا الغربية، كوحدة اقتصادية، نجد أن مستوى اعتمادها الاقتصادي على بقية دول العالم أقل كثيرا من مستوى اعتماد اليابان على هذه الدول. وحتى بالنسبة للولايات المتحدة نجد أن الحجم الأكبر من تجارتها يدور إقليميا، بالإضافة

إلى كندا التي لها علاقات تجارية متكاملة وعميقة بالولايات المتحدة. لكن اليابان على عكس ذلك تماما، فعلاقاتها التجارية الإقليمية قليلة، فنجد أن علاقاتها الاقتصادية بكوريا الجنوبية، و تايوان اللتين كانتا جزءا من إمبراطوريتها السابقة، والمؤهلتين لأن تمثلا هذا الدور الإقليمي في علاقاتها باليابان، نجدهما لا يضيفان إلى التجارة اليابانية سوى نسبة صغيرة جدا لا تتجاوز (5٪)، وحتى بلدان جنوب شرق آسيا التي لا تبعد عن اليابان أكثر من (1500-3000 ميل) فقط، نجدها لا تشكل مع اليابان مجموعة اقتصادية إقليمية. فكل المناطق الواقعة على بعد ثلاثة آلاف ميل من اليابان، بما فيها الصين، وغرب سيبريا، لا يزيد حجم تجارتها مع اليابان عن ثلث حجم إجمالي التجارة اليابانية.

إن تركيبة تجارة اليابان الخارجية تبدو أكثر اعتمادا على الاقتصاد الكوني. فمعظم ما تعتمد عليه اليابان في صناعاتها من الطاقة والمواد الخام، ونسبة كبيرة من غذاء الشعب الياباني تستوردها من مناطق بعيدة من العالم. صحيح أن التجارة الخارجية لا تمثل أكثر من 10٪ من إنتاج اليابان واستهلاكها، لكن بقية اقتصاد اليابان من دون هذه النسبة لا يمكن أن يعمل على الإطلاق، ولا يستطيع معظم الشعب الياباني من دونها أن يعيش. ذلك لأن اليابان تعتمد اعتمادا كاملا على العلاقات التجارية مع بلاد بعيدة، يقع كثير منها على الجانب الآخر من العالم، وبعضها يقع بالقرب من اليابان. لهذا فليس هناك دولة كبيرة تعتمد على التجارة الكونية أكثر من اعتماد اليابان عليها.

لقد تكرر في هذا الكتاب موضوع اعتماد اليابان على المواد الخام المستوردة وعلى التجارة الدولية اعتمادا تتوقف عليه حياتها. ولست بحاجة إلى إيضاحه بمزيد من التفصيل في هذا الفصل، إنما عليّ فقط أن أذكر بعض الأمثلة التوضيحية. فاليابان-فعليا-عليها أن تستورد كل ما تحتاجه من النفط، والحديد الخام، والقصدير، والصوف، والقطن، فهي أكبر مستورد في العالم لهذه المواد. فضلا عن الفحم والنحاس، والزنك والخشب، وكثير من المواد الخام الأخرى. وتستورد اليابان 85٪ من حجم الطاقة التي تعتمد عليها من الوقود المستورد الناتج معظمه من النفط. ويشكل نفط الخليج العربي، الذي يبعد عن اليابان بحرا سبعة آلاف ميل، 60 ٪. من مجمل

الطاقة التي تعتمد عليها اليابان.

وإذا نظرنا إلى حبوب الغذاء التي تستخدم في إنتاج اللحوم نجد أن أكثر من نصف ما تحتاجه اليابان منها تستورده من الخارج، أي أن اليابان، فعليا، تستورد كل ما تحتاجه من الحبوب، حيث يبلغ حجم ما تستورده من القمح 95٪ من احتياجاتها، كما تستورد من فول الصويا أكثر مما تنتج، و يأتيها معظمه من الولايات المتحدة. أما غذاؤهم الرئيس، وهو الأرز، فلديهم اكتفاء ذاتي منه، وذلك نتيجة انخفاض كمية الأرز التي يتناولونها، بعد أن أصبح نظامهم الغذائي أكثر تنوعا و إن ظل إنتاجهم من الأرز كما هو.. وهكذا نرى أن اليابان من خلال نظام فرض القيود الإستيرادية الصارمة، ودعم الأسعار دعما كبيرا تظل أسعار منتجاتها عند مستويات تنافس كثيرا الأسعار العالمية. ومن الملفت حقا أن اليابان التي تمثل حوالي 3٪ فقط من مجموع سكان العالم تستوعب 10٪ من جميع المواد الغذائية في التجارة العالمية، و أكثر من نصف ما يذهب منها إلى كل بلاد آسيا.

لقد ظلت المواد الخام بعد الحرب بعدة سنوات متوفرة وفرة كبيرة بالنسبة للطلب عليها، وانخفضت تكلفتها بالنسبة للسلع الصناعية التي تنتجها اليابان، فكانت اليابان سوقا لشراء المواد الخام. والغريب أن النقص الشديد الذي كانت اليابان تعانيه في المواد الخام، وكذلك تدمير معظم مدنها أثناء الحرب، كل هذا رسم صورة لليابان وكأنها، من دواعي السخرية، نعمة من النعم الاقتصادية المستترة التي حلّت باليابان. فقد كان اليابانيون أحرارا في شراء ما يحتاجون إليه من موارد من أي مكان في العالم بأنسب الأسعار دون حاجة إلى إغرائهم بالاستيراد مثل كثير من البلدان الأخرى التي تحاول الاستفادة من مواردها المحلية الأقل نوعية والأعلى سعرا. وكان اليابانيون روادا في بناء ناقلات البترول العملاقة، وشاحنات المواد الخام من المعادن مما جعل تكاليف النقل عبر المحيطات أرخص بالمقارنة بتكاليف النقل البري. أما المصانع القليلة القديمة والآلات التي كانوا يمتلكونها فلم تكن مؤهلة لرفع إنتاجيّتها، ومن ثم كان عليهم أن يبدؤوا بداية جديدة تماما بمصانع و آلات حديثة. وعندما دخلت الطاقة و خامات المعادن ضمن الصناعة اليابانية بكميات كبيرة، اضطروا إلى نقل المصانع إلى الشواطئ لتوفير ثمن نقل البضائع برا. وهكذا نرى كيف تحول فقر اليابان في الموارد

الطبيعية ودمار مصانعها أثناء الحرب العالمية الثانية، إلى، ميزة للنهوض بقوتها الاقتصادية.

وقد عملت السعادة التي نتجت من نجاح اليابان الاقتصادي في الستينات على محو عوامل قلقها من اعتمادها المطلق على العالم الخارجي من أجل استمرار حياتها. لكن السبعينات، بما حملته من أحداث، عادت لتحرك مشاعر الاعتماد على الخارج مرة أخرى لتعود إلى مقدمة مشاعر القلق اليابانية. فقد كان اندفاع أزمة البترول التي نتجت من الحرب العربية-الإسرائيلية في عام 1973 أهم تلك الأحداث جميعا، حيث هدد حظر البترول الذي فرضته الدول العربية بتدمير الاقتصاد الياباني. وحتى بالنسبة للأمريكيين، رغم أن البترول المستورد كان يمثل لهم نسبة ضئيلة من موارد الطاقة إلا أن إجراءات الحظر العربية أثارت مخاوفهم، على الرغم من أن استخدامهم للنفط العربي كان قاصرا في الغالب على أغراض هامشية ومحدودة نسبيا، مثل وسائل النقل الآلي وأجهزة التكييف في المنازل. أما اليابان، على عكس الولايات المتحدة، فكانت واردات النفط بالنسبة لها تمثل الحجم الأكبر من الطاقة الأساسية المستخدمة في إدارة المصانع اليابانية. ولقد تعرض اليابانيون حقا في ذلك الوقت لصدمة نفسية حقيقية، بعد أن تغير العالم بالنسبة لهم وأصبح مختلفا تماما عما كان عليه قبل تلك الأزمة.

وحتى بعد أن تم رفع الحظر العربي للبترول، دون أن تترك تلك الأزمة تأثيرات خطيرة على الحياة اليابانية، نجد أن احتمال حدوث خنق اقتصادي لليابان ظل منذ ذلك الوقت احتمالا حقيقيا مستقرا في عقول اليابانيين. وكان اليابانيون، مثلهم مثل غيرهم من الشعوب الأخرى، يبحثون عن خامات أخرى مثل النحاس والبوكسيت لصناعة الألومنيوم المطلوب عالميا بدرجة كبيرة، ولكن ينتجها عدد قليل من الدول فقط. وبالإضافة إلى ذلك أثار اعتمادهم على العالم الخارجي لتوفير احتياجاتهم من المواد الغذائية عوامل القلق. فقد حدث في صيف عام 1973، قبل إجراءات حظر البترول العربي مباشرة، أن أعلنت حكومة الولايات المتحدة فجأة حظر تصدير فول الصويا إلى جميع الدول، بما فيها اليابان، خشية أن يؤدي شراء الاتحاد السوفيتي كميات هائلة منه إلى حدوث عجز فيه، ذلك رغم أن اليابان ظلت منذ زمن

طويل تمثل السوق الرئيسة لصادرات الولايات المتحدة من فول الصويا، والذي يمثل مصدر البروتين الرئيس في الغذاء الياباني. ورغم أن ذلك الحظر على تصدير فول الصويا قد تم رفعه بعد فترة قصيرة، وتمكنت اليابان من شراء كل احتياجاتها منه إلا أن هذه الصدمة الثالثة التي عرفت باسم «صدمة نيكسون الثالثة» ذكّرت اليابانيين باعتمادهم على الموارد الخارجية لتوفير احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، وأظهرت لهم أن الولايات المتحدة رغم أنها دولة صديقة إلا أنها تستطيع أن تتصرف معهم بقسوة، بصرف النظر عن احتياجاتهم الحيوية.

ولم ينتج من إجراءات حظر البترول العربي مجرد الخوف من توجيه الضربة الاقتصادية فقط، إنما نتج منها أيضا قفزة هائلة في أسعار البترول التي حددتها مجموعة الدول المصدرة (أوبك)، فارتفعت تكاليف البترول أربعة أضعاف ما كانت عليه. وفي الوقت نفسه التهبت أيضا أسعار كثير من المواد الخام، مع ارتفاع شديد أيضا في أسعار المواد الغذائية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة من ناحية، ومن ناحية أخرى نتيجة عوامل الجفاف التي أدّت إلى أن يستورد الاتحاد السوفيتي وكثير من البلدان الأخرى كميات هائلة من واردات الغذاء. وكانت الزيادة الكبيرة في تكلفة أهم واردات اليابان منذ عام 1974 فصاعدا علامة على حدوث تحول هام في الموجة الخاصة بشروط التجارة اليابانية.

إن المواد الخام غير المتجددة التي يزداد الطلب غير المحدود عليها بالنسبة للعالم كله هي أهم واردات اليابان، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية التي أصبحت هي الأخرى محددة بمساحات الأرض الزراعية المحدودة، والأحوال المناخية المفروضة. ومع استمرار تزايد عدد سكان العالم وارتفاع مستوى المعيشة فلا مناص من تزايد الطلب على هذه الموارد المحدودة بصورة مطردّة. فقد وصل عدد سكان العالم إلى حوالي (أربعة بلايين نسمة)، وقد يتضاعف كل 35 عاما تقريبا. ومع النمو السكاني والاقتصادي للبلدان النامية، واستمرار التقدم الاقتصادي للدول الصناعية يزداد عدد المستهلكين، ويزداد معه معدّل الاستهلاك بالنسبة للفرد. ومن ثم فلا مفر من تعاظم الطلب على الموارد المحدودة من المنتجات التي تستوردها اليابان. وبالمقابل نجد أن السلع الصناعية والخدمية المتقدمة التي تشكل الصادرات

اليابانية يتم إنتاجها أيضا بلا حدود، فيما عدا تلك السلع التي يحول دون التوسع في إنتاجها محدودية المواد الخام والسلع الزراعية. كذلك يجب ألا نسقط من حسابنا تزايد نسبة سكان العالم الذين سوف يستطيعون مستقبلا إنتاج هذه السلع الصناعية والخدمية، وما سوف يترتب عليه من انخفاض قيمتها بالمقارنة بقيمة المواد الخام غير المتجددة والمنتجات الزراعية. وهكذا قد تجد اليابان نفسها في موقف يصعب عليها فيه بيع الحجم الكافي من صادراتها لكي تنفق على ما تحتاج إليه من واردات.

في ظل هذه الظروف المتوقعة، من المحتمل-مع مضي الوقت-أن تتحوّل شروط التجارة لغير صالح اليابان، وقد يصعب عليها تحقيق التفوق التكنولوجي على معظم بلاد العالم، وتقل قدرتها عن زيادة هذا التفوق لكي تحتفظ بمركزها الراهن من ثرائها النسبي. ومن المتوقع ألا تتكرر مرة أخرى عقود السنوات السعيدة التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي شهدت رخص أسعار الطاقة والمواد الخام وقلة الطلب العالمي على المهارات التكنولوجية.

والواقع أن اليابان استطاعت أن تؤقلم نفسها جيدا، وتوائم ظروفها مع صدمة النفط وانفجار أسعار المواد الخام، ونجحت في الخروج من الركود الاقتصادي العالمي الذي نتج منهما، والتدهور الذي حدث في الأسعار في عامي 1975 و 1976. ومن المتوقع أن تصبح اليابان في العقود القليلة القادمة أسرع أمة في نموها الاقتصادي بالمقارنة بمعظم الدول الصناعية الحالية، أو حتى بين الدول النامية، على الرغم من أن متوسط معدل النمو في اليابان قد يدور حول نسبة (5٪ إلى 8٪) بالمقارنة بـ (10 ٪-11 ٪) في السنوات القليلة الماضية. لكن الصورة على المدى الطويل سوف تبدو أكثر قتامة. فإذا استطاع اليابانيون المحافظة على مركزهم الحالي في العالم، أو حتى تجنب حدوث أي هبوط أساسي لهذا المركز، أو تعرضه لأي تدهور مأساوي، فلا بد من أن يظل معدل النمو في التجارة العالمية ثابتا، وربما نموا سريعا فيها، الأمر الذي يستحيل تحقيقه إلا مع سلام عالمي دائم، وتحسن ملموس في معالجة الأزمات الدولية والمشاكل الكونية.

وإذا كان لكل أمة الحق في التمتع بنظام عالمي سلمي، وفي نمو التجارة العالمية، ووجود إدارة ناجحة لشؤون البشر داخل حدود الكوكب الأرضي

فإن اليابان هي أكثر هذه الأمم حاجة لمثل هذا النظام. لكن التنبؤات بمصير العالم تشتمل على عديد من السيناريوهات التي يمكن إذا حدثت أن يتم فيها تدمير البشرية جمعاء. وإذا ما تأكدت صحة هذه التنبؤات فلن يكون هناك أمل في المستقبل بالنسبة لليابان أو أي دولة أخرى. وإذا وضعنا مثل هذه التنبؤات الخاصة بمصير العالم جانبا نجد أن اليابان قد تواجه كارثة محتملة نتيجة أوضاع تعتبر بالنسبة لغيرها من الدول مجرد أوضاع مزعجة أو ضاغطة ضغطا مرحليا عليها. فاليابان التي يقترب عدد سكانها من 115 مليون نسمة يعيشون منحشرين داخل مساحة ضيقة من الأرض في جزرهم الصغيرة، إنما تشبه مجموعة من سكان جبال الألب المعلقين في طرف ضيق من قمة الجبال، وبالتالي فهم مهددون بالخطر الذي تولده عواصف الصراع الدولي أكثر من معظم الشعوب الأخرى التي تعيش على مساحات أكبر من الأراضي.

ولا أحسب أن هذا هو مجال التعمق في كثير من الأخطار التي تهدد السلام العالمي، والبيئة الكونية، أو التجارة العالمية، لكننا نستطيع أن نبحث باختصار شديد تأثيرات بعض هذه التطورات العديدة المحتملة على اليابان. فمن المشكوك فيه أن كثيرا من حضارات العالم القائمة سوف تنجو في حالة حدوث المجزرة البشرية النووية، لكن المؤكد تماما أن اليابان التي نعرفها اليوم لن يكون لها وجود بعد هذا الخراب البشري النووي، و حتى الحروب المحلية، مع إمكانية انتشار الأسلحة النووية كما هو واضح اليوم، إذا منعت هذه الحروب اليابان من الوصول إلى مصادر الغذاء والبترول فسوف يؤذي ذلك إلى انهيارها وتداعيها تماما. وقد ينتج أيضا من النمو غير المحدود في عدد سكان البلدان النامية، أو من تعاظم الفجوة بينها وبين الدول الصناعية حدوث حالات من الفوضى قد تلحق الإضرار بالتجارة العالمية. كذلك يؤدي تعاظم القدرة على القيام بأعمال الإرهاب الدولي إلى الفوضى في عالم يزداد كل يوم اقترابا والتحاما بعضه ببعض بصورة معقدة. و لا شك أن أي تطور من هذه التطورات سوف يؤدي على وجه الخصوص إلى نتائج خطيرة بالنسبة لاقتصاد اليابان المتجانس، واعتمادها الاقتصادي على العالم كله.

وتؤثر مشاكل البيئة الكونية في اليابان، كما تؤثر في أي بلد آخر، ولكن

بصورة تفوق كثيرا معظم البلاد الأخرى. ذلك لأن تلوث مياه المحيطات الشديد نتيجة استغلال مواردها السمكية المتزايد سوف يؤثر تأثيرا خطيرا على اليابانيين الذين يعتمدون اعتمادا كبيرا في غذائهم على الأسماك كمصدر للبروتين، يحصلون على75٪ منها من أعالي البحار. واليابان في كل هذه التوقعات المحتمل حدوثها سوف تكون أكثر الدول معاناة وأكثرها افتقارا إلى اتخاذ إجراءات مضادة فعالة لمواجهة ما طرأ على العوامل المناخية من بعض التغييرات الناتجة من تلوث المجال الجوي الكوني، أو مواجهة حتى بعض التغييرات في الظواهر الطبيعية، والتي قد تؤدي إلى نقص خطير في الإنتاج الزراعي، وما يصاحبه من نتائج تمثل كارثة على الأراضي الزراعية التي تأثرت بالتلوث.

ورغم عدم احتمال حدوث حروب كبرى أو كوارث بيئية إلا أن كارثة واحدة محتملة الحدوث تكون بالنسبة لليابان بمثابة الكوارث المحتملة جميعها. فالانهيار في التجارة العالمية، أو مجرد كسادها، لا يحتاج إلى بصيرة نافذة لكي يستطيع المرء أن يرى احتمال حدوث ما سلف ذكره. فالعلاقات الاقتصادية الدولية أصبح تناولها اليوم أكثر تعقيد أو صعوبة. إن الأمم الصناعية اليوم تتأثر بصورة متزايدة بالسياسات التجارية، ومعدلات أسعار الصرف الأجنبي والتضخم في البلدان الأخرى، كما يزداد ويتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات بما تثيره من مشاكل جديدة صعبة وما تخلقه من أزمات دولية جديدة، حيث نعمل على إقامة التوازن بين مصالحها والظروف الاقتصادية في عديد من البلدان بحرية كاملة لا تخضع لسيطرة أي دولة. وقد اشتد الاستياء والتصادم الدائم بين الدول الصناعية التي تصدر المعدّات و رأس المال، و بين الدول النامية التي ليس لديها من الصادرات إلا القليل، ولكنها تصدّر المواد الخام والصناعات الخفيفة. ولم يعد تعاظم القومية الاقتصادية ونموها يثير الدهشة، سواء كان ذلك في الدول الصناعية أو الدول النامية، وهو ما قد يؤدي إلى مزيد من السياسات المقيدة والحروب التجارية. ومن المؤكد أن اليابان في ظل هذه الأحوال، ستكون هي الطرف الخاسر نتيجة فقرها الشديد في الموارد الطبيعية. ومن المؤكد أن حدوث تحول حاد في التجارة الدولية من جانب الولايات المتحدة قد يخلق سلسلة من ردود الأفعال ربما تؤدي إلى إفقار الولايات المتحدة، لكنها بالنسبة

لليابان سوف تدفع بها إلى الهاوية. و سوف يترتب على انهيار التجارة الدولية وكسادها نتائج خطيرة على جميع الدول، بما فيها الدول الغنية ذات الموارد الهائلة مثل الولايات المتحدة، وعلى دول غرب أوروبا بصورة أكبر بينما ستكون آثارها مميتة. فاليابان القوية داخليا، شديدة الحيوية والعافية كما وصفتها في هذا الكتاب، قد لا تستطيع أن تضمن حياتها وتتجاوز الأزمة في مسار تاريخي لاحق لو حدثت الاحتمالات سالفة الذكر.

ونستطيع أن نقرر في عبارات موضوعية أن لليابان مصلحة، مثل أي أمة أخرى، في الحفاظ على السلام العالمي و زيادة التجارة العالمية، وحل المشاكل الكونية التي تواجهها البشرية. لكن بوصفها أكبر بلد مستهلك للمواد الخام غير المتجددة، فإنها صاحبة المصلحة الأولى في استغلال المحيطات استغلالا منظما، وكذلك منطقة القطب الجنوبي وغيرها من مناطق العالم الأخرى التي لم تستغل بعد. لذلك فإن الجهود التي تبذل حاليا للوصول إلى اتفاق حول عقد معاهدة دولية خاصة بالتجارة ربما تكون ذات أهمية بالغة بالنسبة لليابان أكثر من أي دولة أخرى، نظرا لاعتمادها أكثر من غيرها على المياه الدولية في الحصول على غذائها، واعتمادها على طرق الملاحة البحرية العالمية من أجل ازدهارها الاقتصادي. كما أن التوسع الذي يقوم به حاليا كثير من الدول من جانب واحد في مدّ مياها الإقليمية إلى مسافة اثنى عشر ميلا، و ما تطالب به من حق استغلال هذه المياه إلى مسافة 200 ميل يعتبر من أخطر وأهم القضايا بالنسبة لليابان، علاوة على موضوع صيد الحيتان الذي أثار في السنوات الأخيرة اهتماما عالميا حول احتمال انقراض هذه الحيوانات البحرية الثديية الكبيرة. واليابان وحدها تحصل على 40٪ من مجموع حصيلة صيد الحيتان. وقد بلغ حجم استهلاكها من لحومها في أواخر عام 1970 ما قيمته 9٪ من مجمل ما تستهلكه من لحوم. و تخلق مشاكل البيئة والتلوث لليابانيين مشكلة معقدة أكثر من أي شعب آخر، لأنهم أكثر تعرضا للتلوث نتيجة اعتمادهم على الطبيعة وهي مسألة مشهورة عنهم عالميا.

ومهما كان الأمر فإن مشاكل التجارة العالمية هي أكثر المشاكل تعقيدا وأكثر عوامل الضغط المباشر على اليابان. وفي حالة عدم حدوث كساد للتجارة العالمية، و إمكانية تجنب السياسات التجارية المقيّدة، والحروب

التجارية، فإن هناك الكثير مما ينبغي على اليابانيين إنجازه. وأحسب أن على رأس هذه الأمور مشاكل التعاون الاقتصادي بين الدول الصناعية التجارية في أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، واليابان، وأيضا أستراليا التي هي أقرب الدول إلى اليابان، حيث تشترك معها في المصالح والقيم الاقتصادية. إذا هناك حاجة إلى تطوير وتحسين علاقات التعاون بين هذه الدول، ليس فقط في المجالات التجارية، بل أيضا في سياساتها النقدية وسيطرتها على التضخم، ومعالجتها لمشاكل البطالة، والتلوث، وإدارة الشركات متعددة الجنسيات. وعلى هذه الدول أيضا أن تقوم بعمل توازن جيد بين المثل الأعلى للمزايا المتبادلة للتجارة الحرة والضرورة السياسية لتجنب التدفق المفاجئ للواردات مما قد يسبب مشكلات اقتصادية محلية تؤدي إلى أزمات دولية. إن «القيود الإرادية» التي سادت بشكل لا إرادي العلاقات اليابانية الأمريكية منذ سنوات قليلة مضت، ربما تتطور لتصبح نظاما عاما، لكنه نظام اختياري حقيقي من أجل «تسويق عالمي منظم». والأمر هنا يحتاج من اليابان جهدا كبيرا ومعقدا، حيث تمثل اليابان فيه المحور الرئيس بوصفها أسرع الدول اختلافا وأصعبها فهما.

ويأتي بعد العلاقة الاقتصادية الأساسية ثلاث مشاكل أخرى أقل أهمية، وإن كانت لا تزال تعتبر بالنسبة لليابان مشاكل شديدة الأهمية، لأنها تحتاج إلى بذل جهود شاقة. فالعلاقات اليابانية مع الدول الشيوعية ما زالت علاقات محدودة نسبيا، فقد بلغ حجم واردات اليابان من هذه الدول في عام 1975، على سبيل المثال، 5٪، والصادرات إليها 8 ٪ فقط. ومن المحتمل أن تزداد أهمية العلاقات التجارية مع هذه الدول مستقبلا، وخصوصا مع الاتحاد السوفيتي. وتشارك اليابان الدول الصناعية الأخرى في مشاكل علاقاتها الصعبة مع دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط، وفي إعادة تدوير أرصدتها النقدية الهائلة التي نتجت من ثرواتها البترولية. ومن المعروف أن 25 ٪ تقريبا من مجمل واردات اليابان ومعظمها من البترول تأتي من هذه المنطقة. ومن المؤكد أن قطع العلاقات الاقتصادية الفعالة مع الشرق الأوسط يمكن أن يؤدّي إلى كارثة لمعظم الدول الصناعية وعلى رأسها اليابان.

أما أخطر مشكلة تواجه البشرية اليوم فهي العلاقة القائمة بين ما يعرف باسم الشمال الصناعي، وتمثل اليابان فيه طرفا هاما، والجنوب

النامي الذي يعيش فيه العدد الأكبر من سكان العالم. وهذه المشكلة قد تطغي في المدى البعيد على مشاكل التوازن النووي. فالجنوب يمتلك أكثر الموارد الموجودة في العالم، لكنه أيضا أسرع مناطق العالم في تزايد السكان. وفي هذه الدول من الصعب أن يفوق النمو الاقتصادي نموها السكاني، وبالتالي يستمر اتساع الهوة الاقتصادي بينها وبين الشمال الصناعي، كما تستمر أيضا زيادة المصادمات ومواقف الاستياء فيما بينهما. وتتشعب المشاكل القائمة وتبدو في أغلب الوقت أنها مشاكل كاسحة، كما يبدو الخطر الذي يهدد استقرار العالم على المدى البعيد أنه خطر شديد قد يدفع الجنوب الذي يعيش في حالة تبرم وصدام يائس إلى تدمير العالم كله وتعطيل تجارته. وهنا نطرح تساؤلا عما إذا كانت الدول الصناعية تستطيع الحفاظ على استقرارها وثرائها، لو لم تحقق الدول النامية حالة من الاستقرار أكثر كثيرا مما تعيشه الآن. من هنا تواجه الدول الصناعية كلها مشاكل كبيرة معقدة وخطيرة، لكن اليابان هي أكثر هذه الدول تعرضا لتلك المشاكل. فمن حيث الموقع تجد أن اليابان هي أقرب دولة لأكبر تمركز سكاني في العالم النامي، كما أنها تدير معظم تجارتها مع هذه المراكز السكانية بصورة أكبر كثيرا من الدول الصناعية الأخرى. ويتم أكثر من نصف التجارة اليابانية- واقعيا-تصديرا واستيرادا مع هذه البلدان، إذا أضفنا إليها الشرق الأوسط والصين والدول النامية الأخرى.

في الماضي كان أمن أي دولة يقاس بمدى قدرتها على صد أي هجوم عسكري عليها. لكن في ظروف عالمنا الحالية فالاحتمالات قليلة جدا بأن تقوم أي دولة بالهجوم على اليابان، فضلا عن أن علاقتها الدفاعية غير الواضحة بالولايات المتحدة قد توفر لها كل الأمن اللازم لها على هذا الأساس. والواقع أن خط الجبهة الحقيقي للدفاع عن اليابان لا يقوم على أي نطاق عسكري، وإنما يتمثل في الحفاظ على التعاون الدولي ونموه السليم. ومن ثم فإن السلام العالمي ضروري بطبيعة الحال، وهو أيضا الحل لكل المشاكل الاقتصادية والسياسية التي لا تنتهي في علاقات اليابان بمختلف دول العالم. فعندما كانت كوريا ذات يوم تحت حكم معاد لليابان كانت تمثل خنجرا استراتيجيا موجها إلى قلب اليابان. لكن التكنولوجيا العسكرية المتغيرة والأوضاع العالمية الراهنة تجعلان هذا المفهوم غير مناسب

لتطورات العصر، ونستطيع أن نشبه الوضع الحالي تشبيها أكثر ملاءمة إذا تخيلنا الركود، أو تدهور التجارة العالمية مثل سيف داموكليس معلقا دائما على رأس اليابان مشكلا لها خطورة بالغة، ويظل الخيط الذي تستند عليه اليابان تهدده الأزمات المختلفة من حروب كبرى، إلى تدمير البيئة الكونية، أو عدم قدرة البشر على التعاون فيما بينهم بنجاح في أوضاع عالمية يزداد تعقيدها، ويتعاظم فيها التوتر العالمي، وهذا هو الوضع الأكثر احتمالا بالنسبة لليابان.

وقد يتوقع المرء أن قوة اليابان التي كانت ذات يوم ترتكز على دفاعها العسكري سوف تنتقل اليوم إلى حل المشاكل الاقتصادية وغيرها من المشاكل التي تقف في طريق التعاون الدولي الفعّال، لأن هذا التعاون الدولي هو أكبر حدود اليابان الإستراتيجية. الحقيقة أننا نجد أن اليابانيين على درجة كبيرة من السلبية، كما لو أنهم متفرجون على دراما التاريخ العالمي العظيم أكثر من كونهم مشاركين فيه. إنهم يميلون إلى انتظار مبادرة الآخرين قبل أن يظهروا رد فعلهم لهذه المبادرات. ربما كان هذا الميل استمرارا لاستراتيجية كانت ضرورية بالنسبة لهم في السنوات المبكرة قبل الحرب أفادتهم كثيرا في ذلك الوقت. وقد يبدو هذا الميل أيضا أحيانا أخرى، كتعبير عن عزلتهم التقليدية، حيث بذلوا أقصى ما في وسعهم لمعرفة ما قد يخبئه العالم لهم، لكنهم لا يفكرون في اليابان أبدا بوصفها قوة كبرى تستطيع أن تسهم في تشكيل العالم. وتنظر إليهم الشعوب الأخرى وكأنهم شعب مستعد فقط للاستفادة بميزة كل ما يقوم بتطويره الآخرون في العلاقات الدولية، دون رغبة من جانبهم للقيام بأي مخاطرة. والواقع أن مفهوم الأمريكيين لرغبة اليابانيين في تحقيق الانطلاقة الحرة لم يصب تماما كبد الحقيقة. فاليابانيون الذين تعتمد بلادهم على بقية دول العالم يدركون ببطء شديد كيف يمكن أن يعتمد العالم في الوقت نفسه، ولو بدرجة محدودة، على دور اليابان في هذا العالم. ومن ثم فالأمر يدعو للسخرية حقا-بل ربما يكون أمرا مأساويا-حين تكون اليابان التي تمتلك معظم الاقتصاد العالمي هي أكثر دول العالم ضيقا بالأفق من الناحية السيكولوجية. والغريب أن اليابانيين أنفسهم مغرمون بوصف عقليتهم «بعقلية البلد الجزيرة».

لقد كان اليابانيون قبل عشر سنوات فقط يدركون قليلا ما يتطلبه الموقف لكن الأحداث المختلفة التي هزتهم في أزمة النفط وارتفاع الأسعار، وصدمات نيكسون التي حدثت في أوائل السبعينات أحدثت عندهم صحوة هائلة. ومع هذا فما زال أمام اليابانيين شوط طويل لاستجماع كل مهاراتهم وطاقاتهم لمواجهة هذه المشكلة، كما فعلوا بالنسبة للمشاكل الخارجية والداخلية السابقة بعد أن استطاعوا فهمها. وتقف اللغة بينهم وبين بقية شعوب العالم حاجزا أكبر كثيرا من أي حاجز يفصل بين هذه الشعوب وأي دولة صناعية أخرى. ولا شك أن حاجز اللغة هذا هو أكبر الحواجز القائمة بين اليابان والبلدان النامية، حيث لا يوجد في اليابان سوى نخبة صغيرة من المثقفين الذين اضطروا لإجادة اللغات الأجنبية، نظرا لتخلف الثقافة اليابانية في مجال التكنولوجيا. وقد عرف عن اليابانيين أنهم شعب يشارك صامتا في المؤتمرات الدولية حيث لا يسهم أعضاء وفوده في هذه المؤتمرات إلا بالابتسامات، نظرا لعجزهم عن التعبير عن رأيهم مع أقرانهم الأجانب بالخارج. وترجع صعوبة شعور اليابانيين بالراحة مع الأجانب، والعكس أيضا، أنهم ألغوا وضع جزر بلادهم الصغيرة المترابطة اجتماعيا. ونظرا لأنهم أيضا لا يثقون في مهاراتهم الخاصة بالعلاقات الدولية نجدهم أكثر انسحابا في هذا المجال إلى حد عدم الثقة بالنفس بصورة عصبية.

ومع كل ما سبق أمكن التغلب على هذه الصعوبات، بعد أن أظهر اليابانيون مهارة وقوة ونجاح استطاعوا بها تطوير علاقاتهم مع العالم كله. وهذا هو الجانب الذي فطنوا إليه مبكرا في العلاقات الدولية ورأوه حيويا وحاسما بالنسبة لهم. أما بالنسبة للشباب اليابانيين فإن مواقفهم بالنسبة للعالم الخارجي تتغير بسرعة كبيرة، فأصبحوا أقل شعورا بعدم الثقة في أنفسهم، وأقل خشونة من الأجيال اليابانية كبيرة السن. ومن المتوقع أن يحقق اليابانيون في هذا الصدد تقدما كبيرا بعد أن بدؤوا يفهمون طبيعة مشاكل اليابان الدولية، ويحققون في مواجهتها نجاحات كبيرة. ولكن ما زال هناك، في الوقت نفسه، كثير من المشاكل القديمة، وهو ما سنتناوله في الفصلين التاليين.

27 العزلة والعالمية

إذا كان من اليسير نسبيا تحديد حاجز اللغة، وربما تناوله أيضا، إلا أن ثمة حاجزا آخر في علاقة اليابان بالعالم الخارجي، معالمه أقل تحديدا، وأكثر خفاء، ومن ثم فقد يكون أكثر امتناعا-على البحث والفهم والتحليل، لذا أجد لزاما علي أن أعتمد في معالجته أساسا على الحدس الشخصي والفهم الذاتي. والحاجز الذي أعنيه هو شعور اليابانيين بأنهم شعب منعزل نسبيا، أو شعب فريد. إن الخط الذي يفصل بين كلمة «نحن» التي يستخدمها اليابانيون كجماعة قومية وكلمة «هم» التي تعني بقية البشر هو خط حاسم جدا بالنسبة لهم أكثر مما هو بالنسبة لمعظم شعوب العالم التي تشترك معا في الحياة الدولية بصورة أكبر، فاليابانيون يبدون كأن لديهم شعورا أقوى من غيرهم بالتضامن الجماعي، ومن ثم إحساس ضخم بالفارق بينهم وبين الآخرين.

وأحسب أن هذه الأوضاع أمر طبيعي لا تدعو للدهشة، لأنها نتيجة ما تتميز به اليابان من لغة مميزة، وعزلة جغرافية نسبية استمرت على امتداد تاريخها القديم، ونتيجة مركزها الفذ في العصر الحديث كواحدة من أكبر الدول الصناعية من غير

الجنس الأبيض أو الثقافة الغربية، فهي دولة فريدة لا يمكن أن تناسب كلا من العالم الغربي أو العالم الشرقي على حد سواء، وقد يكون هذا الحاجز أيضا نابعا من حرص المجتمع الياباني كله على توكيد هويته الجماعية. لذلك فإننا نرى أن الشعب الياباني قد حدد بحسم هذا الخط الذي يفصل بين أي جماعة داخل اليابان، وأي جماعة خارجها، وبالتالي نجد أن أكبر جماعة يابانية وأكثرها أهمية هي الشعب الياباني نفسه.

والواقع أن قياس الإحساس بالعزلة ليس من الأمور السهلة، لأن معظم الناس يستطيعون مقارنة مشاعرهم الخاصة بمشاعر الشعوب الأخرى. فالوطنية شعور بالانتماء تعرفه جميع شعوب العالم، ومن الطبيعي أن يزداد هذا الشعور قوة في شعوب الدول الحديثة والنامية التي لم تتكرس هويتهم الوطنية بعد، بينما تظهر على امتداد الغرب كله العجرفة العنصرية، والثقافية، والاحتقار اللاشعوري للشعوب الأخرى. ويشعر الصينيون شعورا قويا بتفوقهم الحضاري على امتداد ثلاثة آلاف عام. لكن إحساس اليابانيين بتميزهم من الآخرين لا ينبع بالضرورة من إحساسهم بالتفوق أو حتى بالقومية، وإنما لأنهم مجرد شعب مختلف، ومن ثم فهو إحساس شديد التميز في حد ذاته.

وربما يسبب تكريس هذا الشعور لكثير من اليابانيين بعض الألم أو على الأقل إحساسا بالحيرة، لأنهم يشعرون بأنهم عالميون بصورة بالغة وهم هكذا بالفعل بشكل أو بآخر. والواقع أن برامج التعليم في مدارسهم تقدم تعليما عالميا شاملا أكثر مما تقدمه أي دولة أخرى. وفضلا عن اهتمامهم الكبير بتاريخ وحضارة اليابان فإن المعرفة التي يقدمونها عن الغرب وتاريخه وثقافته تمثل جزءا هاما من برامج التعليم الياباني. ويهتم اليابانيون كثيرا بأن تشتمل برامج تعليمهم أيضا على التاريخ والحضارة الصينية. أما المناهج التعليمية في مدارس الدول الغربية فلا تقدم إلا القليل عن التاريخ والثقافة الشرقية. وحتى هذه المناهج-في الولايات المتحدة-التي ربما أصبحت أكثر تطورا في هذا المجال لا تقدم لطلابها عن الثقافات غير الغربية أكثر من مجرد تناول هامشي، وذلك في بعض الولايات الأمريكية فقط. وإذا انتقلنا إلى الدول النامية وجدنا أن اهتمامها ما زال منصبا أكثر في مناهجها التعليمية على ثقافة أسيادها المستعمرين السابقين، بينما لا تهتم بالقدر

نفسه بدراسة تراثها الثقافي، وقد لا تهتم على الإطلاق بثقافة الدول المجاورة لها أو بالمناطق الأخرى من العالم. وإذا كانت البرامج التعليمية اليابانية تهمل مناطق واسعة من العالم فما زالت تعتبر من أكثر النظم التعليمية التي تتسم بالعالمية بالمقارنة بالنظم التعليمية في أي بلد آخر من بلاد العالم، من حيث تغطيتها-على الأقل-في تعمق أكبر بعض التقاليد الحضارية البعيدة، والمختلفة عن التقاليد اليابانية اختلافا كبيرا.

والحياة في اليابان تعتبر أيضا حياة ذات صبغة عالمية-بصورة أو بأخرى- مثلها مثل الحياة في أي مكان من العالم. فالصحف والتلفاز الياباني يقدمان تغطية عالمية جديدة. واليابانيون يستقبلون من الأنباء العالمية-في المتوسط- أكثر مما يستقبله أي شعب آخر. ويقف العلماء اليابانيون من العلم في المقدمة، كما أن الباحثين اليابانيين لديهم معرفة جيدة بالتيارات الفكرية الغربية، وينتشر في اليابان بسرعة كل أشكال البدع، والنماذج، و«المودات» العالمية بسرعة انتشارها نفسها في كل أنحاء العالم. وتنتشر الموسيقى الغربية في اليابان كما وكيفا بحجم انتشارها نفسه في الغرب نفسه، ويعرف اليابانيون فنون العالم كله ويتذوقونها. وتقدم المطاعم اليابانية جميع أنواع الأطعمة الغربية المختلفة، والأطعمة الصينية وكذلك أطعمة كثير من دول العالم. وتقارب أساليب الحياة اليابانية كثيرا المعايير العلمية في الغرب.

ومن الملاحظ حقا أن الشعب الياباني هو أكثر شعوب العالم التي التزمت بحماس شديد بالعالمية، وعزوف عن الوطنية المحلية. وكم من المرات أعلن اليابانيون ولاءهم للأمم المتحدة حتى أصبحت كلمة (العالمية) بالنسبة لهم مثل كلمة (الأمومة) بالنسبة للأمريكيين. وفي السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية-على وجه الخصوص-حرص اليابانيون على الابتعاد عن الرموز الوطنية، مثل العلم، والنشيد الوطني، وتجنبوا استخدام كلمة الوطنية نفسها. ويستخدم العلم الياباني اليوم دون إسراف، ولا يسمع النشيد الوطني، «كيميجايو» «Kimigayo» إلا في مناسبات قليلة حتى أطلق عليه الأطفال الصغار اسم-«somo song» أي (أغنية سومو للمصارعة)، مثلما يعزف النشيد الوطني الأمريكي قبل مباريات البيسبول، أو كرة القدم في الولايات المتحدة. ولا تستخدم كلمة (كوكا-شوجي) إلا قليلا، وهي الكلمة التقليدية المرادفة لكلمة (الوطنية)، وهي مكونة من كلمات صينية قديمة

تعني الإنتماء للوطن والأسرة وهي، «Country-family-ism»، وهي عبارة لها جرس (إقطاعي و وطني) بطل استخدامها منذ زمن، ويستخدم اليمينيون المتطرفون بدلا منها تعبير(حب الوطن).

وهكذا يمكن أن نلمس كيف يفكر اليابانيون في أنفسهم بوصفهم شعبا ليس أقل عالمية من الآخرين، بل أكثر عالمية منهم، ولكن إذا حاول إنسان ما أن يخدش هذا السطح الظاهري فسوف يكتشف الزيف في مزاعم عالميتهم هذه، ويرى قوة إحساسهم بالعزلة. ذلك لأن معظم اليابانيين يشتركون في إحساسهم القوي ببلدهم وأقرانهم اليابانيين دون حاجة لاستخدام كلمة (وطنية)، أو أي رموز للوطنية لإثبات هذا الإحساس. وعندما تجنبوا كلمة (الوطنية) «Koka Shugi» تبنوا الكلمة الإنجليزية التي تعبر عن معنى أكثر حيادا، وهي كلمة (nashionarizumu)، أو عبارات مثل «Kokumin-Shugi» أي الانتماء للوطن والشعب، أو عبارة-«minzoku-shugi»-أو (الانتماء للعنصر)، والتي تمثل بالنسبة لي جرسا أكثر قتامة من كلمة «Koku-Shugi». لقد ظل اليابانيون جميعا وطنيين وطنية كاملة حتى في ذروة رد الفعل المناهض للوطنية وسلطة الدولة بعد الحرب العالمية الثانية بمعنى أن أي ياباني لم يدر بخلده أي نوع من المشاكل التي تظهر في بعض البلاد الأخرى عند غياب انتماء الفرد لأمته.

وتظهر قوة شعور الياباني بعزلته بشكل قاطع إذا نظرنا إلى موقف اليابانيين من الشعوب الأخرى. فاليابانيون يشعرون دائما وبصورة حادة بأنفسهم بوصفهم يابانيين، وبالآخرين بوصفهم غير يابانيين في المقام الأول وأقول مرة أخرى إن مثل هذه المواقف من الصعب قياسها، لكن اليابانيين أنفسهم يشعرون بها بصورة أقوى مما يشعر بها أي شعب آخر، باستثناء الأقليات المضطهدة، أو الشعوب القبلية البدائية، فعندما يسأل أي ياباني، (من أنت)؟ يكون جوابه الفوري (أنا ياباني).

وإذا كان أي إنسان حين يسافر خارج بلاده يشعر بالدهشة لقوة مشاعره الوطنية الخاصة فإن اليابانيين هم أكثر الناس وعيا بأصولهم الوطنية ولو مرحليا، لأنهم يرون أنفسهم دائما يمثلون كل الأمة اليابانية، ولا يمثلون أنفسهم فقط. وينظر اليابانيون إلى صديقهم الذي يتميز بشهرة فردية على مستوى العالم بأنه يفكر في نفسه فقط، ويرونه مجرد فرد أجاد عملا

ما وأفاد منه، ويطلقون عليه اسم، «Toro-Yamamoto»، وهو يختلف عن الياباني الذي حقق شهرة في الأولمبياد فرفعت له أعلام اليابان الوطنية، وعزف لتفوقه السلام الوطني الياباني، فآزر وطنية كل أقرانه المشاركين في الدورة. وهذا على عكس أولئك المشتركين من الديمقراطيات الغربية الذي يشعر الفرد منهم عادة بأنه حقق نصرا شخصيا أكثر من إحساسه بمسؤولية الشرف الوطني، كما يشعر به المشتركون اليابانيون في الدورات الأولمبية.

ولقد خلقت قوة هذه المواقف اليابانية بعض المشاكل لليابانيين الذين هاجروا إلى بلاد أجنبية. فعندما دخلت اليابان الحرب مع الولايات المتحدة في عام 1941 تعرض الجيل الأول من المهاجرين اليابانيين لمشاكل حادة في الولايات المتحدة، فلم يسمح لهم بالحصول على الجنسية الأمريكية. وبينما كان أطفالهم من الجيل الثاني أمريكيين بالمولد لم يستطع آباؤهم الاحتفاظ بالولاء المزدوج، فإذا كانوا ما زالوا يابانيين فيجب أن يظلوا يابانيين تماما. وقد اختارت الأغلبية اليابانية المهاجرة للولايات المتحدة الهوية الأمريكية الكاملة. أما الذين كانوا يعيشون في الساحل الغربي فقد تعرضوا إلى معاملة مذلة وغير عادلة، فطردوا من منازلهم، وتعرضوا لخسائر مالية فادحة، وتم سجنهم في مراكز إعادة التوطين. أما الشباب اليابانيون القادمون من جزيرة هاواي من الجيل الثاني فقد كوّنوا مع بعض اليابانيين المقيمين في مراكز إعادة التوطين وحدة عسكرية حاربت من أجل الولايات المتحدة فحققت بطولات غير عادية بعد أن تكبدت أعلى معدل من الخسائر، وحصلت على معظم الأوسمة التي خصصت لكل الوحدات الأمريكية. أما المهاجرون إلى الولايات المتحدة من بلدان أخرى من الذين هم أقل ارتباطا بوطنهم الأم فقد فضلوا الاحتفاظ بالولاء المزدوج مدة أطول. ويظهر التناقض حادا بين الصينيين واليابانيين في الولايات المتحدة. فعلى الرغم من اختلاف اليابانيين العرقي عن معظم الأمريكيين فقد هجروا لغتهم اليابانية، وتم استيعابهم في نهر الحياة الأمريكية الرئيس بسرعة تماثل السرعة التي تم بها استيعاب أي جماعة أخرى من المهاجرين. أما الصينيون، عموما، فلأنهم يتمسكون بالروابط الثقافية الصينية أكثر من الروابط الوطنية فقد نجحوا في الاحتفاظ بلغتهم وأساليب حياتهم التقليدية فترة أطول.

إن إحساس اليابانيين بالتضامن والتفرد هو أوضح ما يميز مواقفهم نحو الأجانب في اليابان. فالأجنبي بالنسبة لليابانيين سوف يظل أجنبيا دائما، أي يظل إنسانا غريبا لا ينتمي إلى اليابان. وبالنسبة لهذا الخط نجد التناقض حادا بين هذا الموقف الياباني من الأجانب والموقف الأمريكي منه، لأن الأمريكيين يقفون على الطرف الآخر من هذا الخط، فهم يعتبرون-كقضية مسلم بها-أن الأجنبي في الولايات المتحدة، بصرف النظر عن كونه غريبا، يعتبرونه مواطنا أمريكيا. واليابانيون الذين يزورون الولايات المتحدة يكتشفون في ذهول أنهم لا يعاملون بالطريقة نفسها التي يعامل بها اليابانيون الأجانب في اليابان، وإنما ينتظر منهم فقط تعلم اللغة الإنجليزية ومعرفة كيف تسير الأمور في هذه الدولة. وأستطيع أن أذكر هنا صورة مؤتمر ثقافي رسمي بين الولايات المتحدة واليابان، جلس فيه الأمريكيون في طرف من المائدة، وجلس بينهم الأمريكيون المقيمون في اليابان، والأمريكيون من أصل ياباني، وياباني واحد يعيش في الولايات المتحدة، بينما جلس على الطرف الآخر فقط اليابانيون الذين يعيشون في اليابان.

وطالما أن الأجنبي المقيم في اليابان لا يفكر في الهجرة الدائمة إلى اليابان فإنه يعامل بأدب شديد، لكنه يعتبر دائما من الغرباء. فإذا نطق بجملة يابانية بصرف-النظر عن مدى استخدامها السيئ فإنه يتلقى المديح على هذه المجاملة الواضحة، كما لو أنه طفل ساذج أظهر فجأة لمحة من الذكاء. وإذا كان على معرفة باليابان فقد توجه إليه الأسئلة عن آرائه باحترام مبالغ فيه، ويزعمون أمامه أنه يعرف أكثر مما يعرفون هم أنفسهم، في الوقت الذي يستمعون فيه إلى آرائه بوصفها آراء صادرة عن غريب وليست آراء ياباني من أبناء الوطن.

وفي كلمات أخرى فإن تلك المواقف اليابانية تسهّل كثيرا وضع الأجنبي في اليابان. فهو أجنبي الهوية، بصرف النظر عن الفترة التي يعيشها في اليابان، أو مدى انخراطه بعمق في الحياة اليابانية، وعلى سبيل المثال فبالنسبة لي أنا شخصيا، حيث ولدت ونشأت في اليابان، وأصبحت فيما بعد معنيا بدراستها دراسة متعمقة، ساعدني هذا الموقف الياباني على الاحتفاظ بهويتي الأمريكية الخاصة التي كانت عاملا مساعدا لي أثناء سنوات المواجهة والحرب بين الولايات المتحدة واليابان، لأنها لم تدع لي

مجالا لأي صراع عاطفي محتمل.

وكثيرا ما يشعر الأجانب، المقيمون في اليابان لفترات طويلة، بالغضب عندما يتم التعامل معهم دائما بوصفهم غرباء أو«gaijin». وعندما كنت شابا في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى كانت الكلمة المستخدمة لهذا المعنى هي، «gaikokujin»، ومعناها شخص من خارج الوطن. أما الغربيون فكانوا يعرفون عادة باسم «seiyojin»، أي القادمين من البحر الغربي. وكانت تستخدم في ذلك الوقت عبارات ازدراء، مثل الناس الغرباء-«ijin»، والبرابرة ذوي الشعر الطويل-«Keto»، ولكن أيا كان المعنى الذي تحمله تلك العبارات فقد كانت المعاملة للأجنبي معاملة مهذبة. وحتى أثناء موجة التطرف الوطني المعادية للغرب في الثلاثينات لم يحدث أن هدّد أي فرد ياباني أجنبيا مقيما في اليابان، باستثناء قوات البوليس المندفعة والمتحمسة بشدة ضد الأجنبي الذي ظل دائما بالنسبة لها شخصا غريبا. وحتى القلة من الأجانب الذين أصبحوا مواطنين يابانيين، أو يحملون الجنسية اليابانية، حتى هؤلاء لم يقبلهم الشعب الياباني قبولا صادقا حقيقيا كمواطنين يابانيين.

وعلى خلاف الغربيين، فإن المواطنين القادمين إلى اليابان من بلدان شرق آسيا لا ينظر اليابانيون إليهم كغرباء بالدرجة نفسها التي ينظرون بها إلى الغربيين وغيرهم من مواطني مناطق العالم الأخرى. ولا تستخدم كلمة-«gaijin»-بالنسبة لهم، وإنما يسمونهم بأسماء جنسياتهم، كوريين، أو صينيين، أو تايوانيين، وأحب هنا أن أوضح رأي في هذه النقطة من خلال موقف اليابانيين نحو هؤلاء الآسيويين إن معظم الكوريين والصينيين يقيمون في اليابان بصورة دائمة، حيث ولد كثير منهم في اليابان ولا يتكلمون غير اللغة اليابانية، فضلا عن أنه من الصعب تمييزهم من اليابانيين. ومع ذلك يحرص اليابانيون على إبقائهم منفصلين عنهم، فلا يمنحونهم الجنسية اليابانية إلا بصعوبة، ويعاملونهم، بصفة عامة، معاملة تتسم بالتفرقة. كما يندر أيضا أن يتزوج هؤلاء الآسيويون من اليابانيين، وإذا حدث ذلك تكون نظرة أفراد الشعب إليهم نظرة احتقار. غير أن هذا الموقف لم يمنع من وجود بعض حالات الزواج الناجحة التي تخطت هذه التفرقة من خلال خط الضمير الوطني، وليس من خلال اللون أو الجنس. ولقد أتيح لي التعرف على أحد موظفي الحكومة الناجحين من أصل صيني، وبعض

نجوم البسيبول المشهورين من أصل كوري أو تايواني، وقد لاحظت أن معظمهم مازالوا متحفظين مع المجتمع الياباني.

وقد يرمز الحادث المأسوي الذي حدث في عام 1974 إلى هذا الواقع. فعندما رفض اليابانيون منح الجنسية اليابانية لطالب شاب من أصل كوري، رغم أنه ولد في اليابان ولا يتكلم اللغة الكورية، مما أصابه بالحيرة والاضطراب، حاول هذا الشاب قتل رئيس كوريا الجنوبية الذي نجا من الاغتيال، بينما قتلت زوجته بدلا منه. وقد أثار هذا الحادث رد فعل عالمي، لكن المذنب الحقيقي في رأيي هو المجتمع الياباني الذي يرفض قبول مثل هذا الشاب مواطنا يابانيا، ومن ثم فليس مستغربا أن نجد (600000) شخص من أصل كوري يعيشون في اليابان وهم محرومون من التمتع بالعضوية الكاملة في المجتمع الياباني، وبالتالي أصبحوا يشكلون دائما لليابان «مشكلة كورية» صعبة.

إنني ما زلت أذكر واقعة أخرى تصور جيدا مدى ما يشعر به اليابانيون من تمييز على الشعوب الأخرى، فعندما علم أحد الزعماء اليابانيين في مدينة فوكيوكا أن القنصل الأمريكي الجديد من أصل ياباني أصيب بالفزع. وعندما قيل له إن هذا أمر طبيعي في الولايات المتحدة، بدليل أن السفير الأمريكي في بولندا، مثلا، من أصل هولندي، انفجر غاضبا وهو يقول، (إذا اعتقدتم أن الوضع في اليابان هو الوضع نفسه في الولايات المتحدة فأنتم لا تعرفون شيئا عن اليابان). وقد أثبت الواقع خطأ هذا الزعيم، فقد استقبل القنصل الأمريكي الجديد استقبالا حسنا، وكان ناجحا جدا في منصبه، لكن موقف هذا الزعيم يبين بجلاء كيف يشعر اليابانيون بالتمييز من الشعوب الأخرى. إنهم، في حقيقة الأمر، يشعرون بالعظمة، وبأنهم شعب متفرد بشكل أو بآخر عن بقية الشعوب الأخرى.

وربما كان إحساس اليابانيين بتمييزهم هذا مرتبطا بشعورهم بالتفوق واحتقارهم للآخرين، وإن كان ذلك الإحساس ليس بالضرورة هو الوضع في اليابان اليوم. فقد حرصوا في الماضي على تأكيد تفوقهم كما حدث في أواخر عصر توكوجاوا، عندما أكدوا بشدة على السلالة المقدسة للعائلة الإمبراطورية، وأن اليابان هي (أرض الآلهة). وفي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية كان بعض اليابانيين يعتقدون أن اليابان هي البطل الذي

ينبغي عليه أن يحرر آسيا، ويعاقب الغرب الفاسد. وقد استخدم في تلك الفترة كثير من العبارات الغامضة المأخوذة عن الفلسفة الصينية القديمة، مثل عبارة، «hakko-ichiu»، أي «أركان العالم الثمانية تحت سقف واحد»، وهي عبارة تدل بصورة غامضة على المفهوم السابق لسيادة الأخلاق اليابانية على العالم. ولا شك أن الانتفاضات التي كانت تحدث أحيانا لتأكيد التفوق الوطني الياباني أقل مثارا للدهشة من استعداد اليابانيين في معظم الأحيان للاعتراف بتفوق دولة، أو بعض دول أخرى عليها.

ورغم شعور اليابانيين بالتمييز من الآخرين، فإن ذلك لم يحل أبدا دون استخدامهم النماذج الأجنبية واعترافهم الضمني بها من خلال استفادتهم بتفوق دولة أجنبية عليهم-على الأقل-في بعض المجالات. وكانت الصين هي ذلك النموذج الأجنبي عبر معظم تاريخ اليابان، وإن كان ذلك النموذج قد تغير في العصور الحديثة لتحل محله دول الغرب الرائدة. لقد كان إحساس اليابانيين الواعي بالنموذج الحضاري ودرجة النقل عنه يميلان من وقت لآخر إلى التنوع. ومن السهل على أي إنسان أن يميز تحول اليابان هكذا من طرف إلى آخر، واندفاعها في التعلم، ليعقب ذلك فترة استيعاب لكل ما تم تعلمه، ثم العودة إلى التأكيد من جديد على الخصائص اليابانية التقليدية. وها نحن قد رأينا مدى حماس اليابانيين في الأزمنة الحديثة لكل ما هو غربي في أوائل عصر (ميجي)، وما أعقبه من مرحلة شديدة الوطنية بدأت في ثمانينات القرن التاسع عشر، تلاها جنون جديد بكل ما هو غربي في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الأولى، ثم رد الفعل العسكري في الثلاثينات، وأخيرا التدفق الهائل للتأثيرات الأجنبية في ظل الاحتلال الأمريكي في السنوات الأخيرة، والذي أدّى إلى فشل اليابانيين التدريجي في تأكيد بعض القيم اليابانية التقليدية.

وقد نستطيع تبين هذا التأرجح من موقف لآخر بوضوح، كجزء من نموذج أوسع في تاريخ اليابان القديمة، أثر في البلدان غير الغربية التي مرت بالمؤثرات الوافدة من الغرب في العصر الحديث، والتي ربما تكون مؤثرات مميزة بالمقارنة بالأوضاع التي كانت قائمة في التاريخ القديم. لكن هذا التأرجح اليوم في اليابان يبدو أنه قد أخذ في الانحسار، حيث خف كثيرا اتجاه العودة إلى الماضي، مع التدفق الشديد للابتكارات الجديدة

الوافدة من الخارج، والتي جاءت نتيجة الوضع غير العادي بعد الحرب العالمية، المتمثل في هزيمة اليابان الشاملة، ووجود جيش الاحتلال الأجنبي في أراضيها. وقد يرجع السبب في ذلك أيضا إلى نجاح اليابان في اللحاق بالغرب، وتخطيها تلك التحولات العاطفية بين الانجذاب للنموذج الأجنبي والابتعاد عنه.

وقد أدّى استخدام اليابان الواعي في الماضي للنماذج الأجنبية إلى وجود نظرية تقول بوجود مركب نقص يعاني منه اليابانيون أكثر من عقدة التفوق التي يشعرون بها. ورغم تناقض هاتين العقدتين إلا أنهما-واقعيا- مرتبطتان بعضهما ببعض ارتباطا كبيرا. فقد كانت النبرة العالمية التقليدية حول التفوق الوطني مصحوبة عادة بالمخاوف من مركب النقص. وفي هذا الصدد يمكن القول إن عمليات الشغب القديمة الخاصة بالوطنية في شمال أوروبا. ربما كانت نتيجة شعور شعوبها النسبي بمركب النقص التاريخي والثقافي، بالمقارنة ببلدان منطقة البحر المتوسط الأقدم منها تاريخا وحضارة وكذلك كان واضحا أن الوطنية الأمريكية، التي نشرت جناحيها في وقت مبكر، كانت مرتبطة بوضع أمريكا كبلد ناشئ له حدود ضعيفة بالنسبة للعالم الغربي. وكانت الوطنية في جميع البلدان غير الغربية تبدو مرتبطة باستعمار هذه البلدان سواء كان استعمارا حديثا أو مقنّعا. وهو ما كان سائدا في اليابان قديما عندما كان التعبير عن الوطنية هو رد فعل لشعور اليابانيين بأنهم أقل من الصينيين. وإذا كانت الصين بلدا كبيرا عريقا، ومركزا تقليديا للحضارة والحكمة الكونفوشية فإن اليابان الحديثة هي البلد الوحيد التي يمكن أن يكون أرض الآلهة. أما الوطنية اليابانية الحديثة فقد أصبح التعبير عنها يتركز في محاولة اللحاق بالغرب ثم التفوق عليه. وإذا عدنا إلى النظرية القائلة: إن اليابانيين لديهم عقدة مركب النقص فإنني أعتقد أن هذه النظرية غير صحيحة على الإطلاق، بل أحسب أنها فكرة خادعة للغاية.

وقد ساعد وعي اليابانيين التقليدي بعمليات النقل الحضاري من الصين قديما، ولحاقهم بالغرب في العصر الحديث، ساعد كثيرا على ظهورهم بهذه الصورة المتسمة بشدة الخجل والارتباك في تعاملهم مع الأجانب، وهي نتيجة طبيعة المجتمع الياباني التقليدية الذي يلتزم بالتطابق مع

الجماعة، ويرى أن حكم الآخرين له الأولوية على حكم الفردية. ويشعر اليابانيون المعاصرون بالحساسية الشديدة فيما يتعلق بالمستوى الذي وصلوا إليه في استخدامهم المعايير الغربية نفسها. وزادت شدة حساسية المواطن الياباني بالنسبة لرأي الآخرين فيه وخصوصا الغربيون منهم, وحاول الصحفيون اليابانيون وكذلك المواطنون العاديون إبراز رأي الأجانب الذين غالبا ما يجهلون الكثير عن اليابان، ويقدمون هذه الآراء على أنها آراء جديرة بالاستماع إليها. وعندما يسافر اليابانيون إلى الخارج، أو عندما يمارسون رياضة جديدة، أو يشتركون في بعض النشاطات الجديدة نجدهم يميلون إلى الاهتمام بالتفاصيل الصغيرة مثل أناقة الزي الذي يرتدونه، واتباع السلوك الرياضي المتحضر المألوف، سواء كان ذلك في رياضة الجولف أو التنس، أو حتى في طريقة ارتشاف الكوكتيل. ونظرا لإصرار اليابانيين على تأدية أي شيء بصورة سليمة نجد أن كل ما يؤديه اليابانيين يتم بصورة ممتازة، ومن المؤكد أن خجل اليابانيين المشهود ناتج من أسباب عدم تعلمهم اللغات الأجنبية والتحدث بها، الأمر الذي يتطلب درجة من الجرأة والممارسة بصرف النظر عن مدى اتقانهم اللغة، ونتيجة هذا الخجل يشعر الآخرون نحوهم بالحرج، ومن ثم يقف هذا الحرج بدوره حاجزا جديدا في التعامل معهم.

أما أحد الهموم الجديدة التي أصبح اليابانيون يعانون منها في الأزمنة الحديثة فهو نوع آخر من الهموم التي لا نجدها عند الغربيين، وإن كان شائعا في كثير من بلدان العالم غير الغربي. ويرجع هذا الهم-على الأرجح-إلى خوف اليابانيين من فقدان هويتهم نتيجة طوفان التأثيرات الوافدة إليهم من الغرب. لقد كان اليابانيون في عصر (ميجي) مضطرين إلى الالتزام بالمفاهيم الغربية الخاصة بالنظام العالمي، ونقل التكنولوجيا والمؤسسات الغربية لحماية أنفسهم، واستمر اليابانيون طوال القرن الماضي في محاولة الوصول إلى المهارات الفنية الغربية، وقد تأثروا من خلال تلك المحاولة تأثيرا عميقا بالثقافة الغربية في كثير من أساليب حياتهم، وكان الجيل الأول من العصريين اليابانيين في عصر (ميجي) يتمتعون باستقرار في أسلوب تنشئتهم طوال عهد (توكوجاوا)، نظرا لعدم وجود أي مخاوف حول فقدان هويتهم اليابانية في ذلك الوقت. غير أن نظام التعليم الغربي

الجديد استطاع أن يترك لديهم بعض الشكوك التي تم التعبير عنها في بعض الأعمال الأدبية التي ظهرت في القرن الماضي، مثل رواية (ناتسوم سوسيكي)، «Natsume soseki»، ومنذ ذلك الوقت أخذت هذه الشكوك تتزايد لدرجة أن الروائي الياباني الشهير (ميشيما) انتحر في مشهد مثير بأسلوب الهاريكاري عام 1970، وهو في حالة بحث عن (اليابان الحقيقية). وقد أدت الإنطلاقة الثانية التي قامت بها اليابان من أجل اللحاق بالغرب إلى ابتلاع محاولة التأكيد الوقتية على أساليب وقيم اليابان التقليدية، مما نتج عنه زيادة الشك فيما إذا كانت اليابان ما زالت هي اليابان الحقيقية نفسها أم تغيرت.

وقد بلغت هذه المخاوف ذروتها في أوائل السبعينات، عندما ظهر سيل من الكتب والمقالات الصحفية التي تطرح قضية ماذا يعني أن يكون الياباني يابانيا، وما هو دور اليابان المميز في العالم. وأطلق اليابانيون على هذه التساؤلات اسم (نيهون نجين-رون)-«Nihonjin-ron» أي (عملية المناقشة حول موضوع أن تكون يابانيا. وربما كان هذا الخوف من احتمال فقدان اليابانيين يابانيتهم هو أحد أهم الأسباب غير المعلنة التي تفسر لماذا لم يحاول اليابانيون محاولة حقيقية إصلاح أسلوب تعليم اللغة الإنجليزية، ولماذا طالب البعض بوجوب تعلم اللغات الأجنبية بدرجة أقل مما هي عليه، بحجة أن إجادة عدد قليل من اليابانيين المتخصصين اللغة الإنجليزية أفضل من إضاعة وقت معظم اليابانيين وجهدهم في تعلم هذه اللغة تعلما شكليا، ويختفي وراء هذه الحجة شعور ياباني بأن هذا المطلب قد يجنبهم تأثير اللغة الأجنبية المفسد، والذي قد يساعد أكثر على تفتيت يابانيتهم.

ومن السهل تفهم مشاعر القلق التي تمتلك اليابانيين، حتى وإن اختلفنا معهم.. فإذا كانت التكنولوجيا الحديثة كلها، من الناحية النظرية، تكنولوجيا غربية، فلن يبقى-إذا-في اليابان سوى القليل جدا الذي لم يتأثر بهذه التكنولوجيا الحديثة. وفي الغرب أيضا هناك القليل جدا الذي لم يتأثر بالتكنولوجيا الحديثة. فنحن، في واقع الأمر، بعيدين جدا عن أجدادنا في القرن الثامن عشر مثلما يبتعد اليابانيين حاليا عن أجدادهم. صحيح أن الثورة الصناعية والتكنولوجيا قد نشأت في الغرب، لكنها مثل كل تقدم تكنولوجي عبر التاريخ تخص البشر أجمعين. فانتشار الزراعة، واستخدام

البرونز والحديد لم يفصلا جميع الحضارات عن الحضارة التي بدأت تلك الاختراعات. والواقع أن انتشار الاختراعات الصينية مثل الورق، والطباعة، والبارود، والمنتجات الصينية لم تجعل من حضارات البلدان الأخرى حضارة صينية. فالتكنولوجيا الحديثة، والمجتمع الصناعي ينسبان إلى اليابانيين بالقدر نفسه الذي ينسبان فيه إلى شعوب الغرب. كذلك لو نظرنا من موقعنا التاريخي الراهن الممتاز إلى الوراء فسوف نرى أن اليابانيين كانوا يمتلكون من القاطرة البخارية أكثر من نصف ما كان يمتلكه البريطانيون أو الأمريكيون. وفي هذا العصر أخذت الفجوة الزمنية تقل بين الاختراعات التكنولوجية الحديثة شيئا فشيئا إلى أن تتلاشى نهائيا في المستقبل. وإذا ما نظرنا نظرة أبعد إلى المستقبل فسوف نرى أن ريادة الغرب الحالية للتكنولوجيا الحديثة ستكون مجرد جزء صغير فقط من بين تفاصيل كثيرة من تاريخنا.

والواقع أن التكنولوجيا الحديثة لو لم تعتبر صنوا للحضارة الغربية فإن الصورة سوف تبدو مختلفة تماما. إذ إن المسيحية والفردية من بين السمات الحضارية الأساسية للغرب. لكننا نجد أن من اعتنق المسيحية من أفراد الشعب الياباني نسبة لم تتجاوز (١٪) فقط من مجموع السكان، كذلك فإن موقفهم من الفردية يفصلهم فصلا شديدا عن الشعوب الغربية، ورغم ذلك فإنا نجد أنهم يشتركون مع الغرب في عدد كبير من المؤسسات والقيم، مثل مؤسسات التعليم العصرية، والديمقراطية، ووسائل الإعلام الجماهيري، والألعاب الرياضية الشعبية، وما شابه ذلك، وهذه كلها أشياء لا تمثل سمات الحضارة الغربية التقليدية،وإنما هي تطور نموذجي يساير التكنولوجيا الحديثة، وقد أضاف اليابانيون إلى هذه المؤسسات والقيم العصرية مذاقا خاصا، ومن ثم أصبحت هذه المؤسسات منسوبة إليهم بالقدر نفسه الذي تنسب فيه إلينا، ومن الواضح أن الشباب اليابانيون يدركون هذه الحقيقة،وبالتالي فهم أقل اهتماما بفكرة خطر فقدان الهوية اليابانية. ومع مضي الوقت تتغير الأفكار والمواقف اليابانية سريعا عاما بعد عام، لتظل المخاوف من تغريب اليابان، أو فقد هويتها قاصرة فقط على الجيل القديم، وهي مخاوف سوف تتلاشى مع مرور الوقت بلا جدال. إن المشاكل التي تواجه اليابانيين في عالمنا المعاصر، المتميز بالعلاقات الدولية المعقدة والوثيقة

في الوقت نفسه، هي في الواقع مشاكل خطيرة وعديدة، تفوق كثيرا مشكلة ما إذا كانوا يابانيين بالقدر الكافي أم لا، لأنهم في الحقيقة ما زالوا يشعرون بأنهم يابانيون حتى النخاع.

ولا يقوم المفهوم الياباني حول اختلاف اليابانيين عن بقية شعوب العالم على أساس تفوقهم الكيفي، وإنما يقوم على أساس اختلافهم في النوع. فهم يرون أنفسهم شعبا ليس أفضل أو أسوأ من الشعوب الأخرى، ولكنه ببساطة شعب مختلف عنهم، وهذا المفهوم في جوهره مفهوم عنصري بصورة عميقة، لأنه يدل على أن اليابانيين كأنهم فصيلة مختلفة عن بقية البشرية في عالم المملكة الحيوانية. وقد ظلوا يعيشون أسرى تصديق هذا الشعور فترة تزيد قليلا عن مائة عام. فكل من يتحدث اللغة اليابانية المميزة في العالم كله ويعيش بأسلوب الحياة اليابانية نجده في حالة انسحاب وعزلة شديدة في إحدى الوحدات الوطنية اليابانية. وباستثناء عدد قليل من (الإينو)(*)،وقليل من الصينيين، والكوريين، والتجار الهولنديين أيضا، لا نجد في اليابان أي جنس آخر من الشعوب الأخرى، وكان المواطن الياباني حتى الحرب العالمية الثانية لا يقيم أي علاقة هامة بأي أجنبي أيا كان، إلى أن اختلفت الظروف المعاصرة كثيرا، فلم يعد أسلوب الحياة اليابانية شديد التمييز بعد أن تدفق الأجانب من كل جنس على اليابان، وأخذ اليابانيون يتحولون في جميع أنحاء المعمورة. وفي المجتمعات الأجنبية نجد كثيرين من أصل ياباني قد تأقلموا في هذه المجتمعات حتى أن أحفادهم عندما يزورون اليابان يتحدثون اليابانية كما يتحدث بها الأجانب أو لا يستطيعون حتى التحدث بها. وينظر اليابانيون إليهم بوصفهم غرباء. وقد استطاع بعض هؤلاء الوصول إلى عضوية مجلس الشيوخ، أو الكونجرس الأمريكي بالولايات المتحدة أو البرازيل، وإذا كان المفهوم الياباني القديم للأجانب قد اهتز كثيرا وتغير فإنه لم يندثر تماما بعد.

ويشعر الأمريكيون في أغلب الأحوال أن العنصرية هي مشكلة أمريكية على وجه الخصوص. لكنني أرى أن هذه المشكلة في البلدان التي تعيش

(*) الإينو :Ainu جنس من أصل قوقازي على الأرجح موطنه أقصى جزر اليابان [جزر هوكايدو وكوريل وسخالين]. وله لغته الخاصة المعروفة باسمه. يعيشون على القنص وصيد الأسماك. تعدادهم حوالي 15 ألف نسمة. [المراجع]

فيها أجناس مختلفة، تظهر أكثر وضوحا. وإذا كانت العنصرية اتجاها منتشرا في مختلف أنحاء العالم فإنها أقوى ما تكون في البلدان التي ليس لها علاقات كثيرة بالأجناس الأخرى، حيث لم تطف هذه المشكلة عندهم على السطح، أو لم تحدث مواجهة معها. ومن المؤكد أن المواقف العنصرية في شرق آسيا-وهي المنطقة التي درستها أكثر من غيرها-هي في رأيي أقوى كثيرا منها في الولايات المتحدة. فعندما بدأ اليابانيون يتصلون بصورة متكررة بالقوقازيين في القرن التاسع عشر، وجدوا أن هؤلاء القوقازيين غريبون عنهم ومتمردون. وأخذ اليابانيون ينظرون إليهم وكأنهم من الجن الأسطوريين أكثر منهم آدميين، بأنوفهم الكبيرة ولونهم الغريب وعيونهم الزرقاء وبشعرهم الأحمر، ورائحتهم الكريهة نتيجة نظامهم الغذائي الغني بالدهون الحيوانية وملابسهم الصوفية الثقيلة. وقد كانت كلمة(Batakusai)، ومعناها (عفن الزبد)، كلمة شائعة لتحقير الغربيين. وقد ظلت هذه الأوضاع مدة طويلة، إلى أن زالت مشكلة الرائحة مع تغير النظام الغذائي الياباني الذي أصبح أكثر تنوعا وغنى، ومع زيادة الاستحمام، وعمليات التنظيف الجاف التي انتشرت في الغرب. وما زال اليابانيون يشعرون شعورا قويا باختلافهم العرقي عن الآخرين. وفي كثير من حالات الزواج المختلط التي عرفتها بين اليابانيين والقوقازيين لا أستطيع أن أذكر حالة واحدة من تلك الزيجات لم تكن وليدة علاقة قوية على الأقل من جانب الطرف الياباني، على الرغم من معارضة أسرته.

أما بالنسبة لموقف اليابانيين من الجنس الأسود فهو أسوأ كثيرا. فلم تكن هناك أي علاقة اتصال بينهم وبين الملونين السود قبل دخول جيش الاحتلال الأمريكي. وما زال اليابانيون ينظرون إليهم بشيء من الدهشة والرفض. وقد أصابت المشكلة العنصرية اليابانيين بالفزع خصوصا عندما حدثت الإضرابات العنصرية في الولايات المتحدة في أواخر الستينات، وتعاطف بعض الشباب اليساريين اليابانيين فكريا مع الملونين السود. لكن رد الفعل الياباني الرئيسي كان على عكس ما حدث في الدول النامية، حيث كان تعاطفهم واضحا مع البيض الذين يعتبرهم اليابانيون أقرانا لهم. ولم تكن صدمتهم في ذلك الوقت نتيجة الظلم وعدم العدالة اللذين يقاسي منهما السود في الولايات المتحدة بقدر ما كانت صدمتهم بسبب المشاكل

التي يواجهها البيض.

ويبدو الموقف العنصري من مواطني شرق آسيا أكثر وضوحا في معاملة اليابانيين للأطفال المنحدرين من والدين من جنسيتين مختلفتين. وعادة ما يرفض المجتمع المحلي هؤلاء الأطفال الذين جاءوا ثمرة علاقة الجنود الأمريكيين بالنساء المقيمات من أهل البلاد مثل كوريا وفيتنام، وهن في أغلب الأحوال من الطبقات الدنيا، أو على أقل تقدير خاضعات لضغط التمييز العنصري. وكان وضع من هم أقرب إلى السواد في لون بشرتهم أسوأ كثيرا ممن هم أقرب إلى البشرة البيضاء. وكان أقصى ما يأمله أي من المجموعتين هو إيجاد من يتبناهم فيما يسمى أمريكا العنصرية. وهو الوضع نفسه الذي كان قائما إلى حد ما في اليابان في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت السيدة اليابانية المحترمة التي تحاول أن تجد مأوى لأولئك الأطفال، وتنال تقدير وثناء المجتمع تأمل أن يجد هؤلاء الأطفال في وقت ما مكانا يعيشون فيه على حدود الحضارة في الأمازون. وبعد أن كبر هؤلاء الأطفال من ذوي الجنس المختلط أصبح بعضهم، بملامحهم نصف الغربية، نجوما في عالم الملاهي والاستعراضات. وقد قبل المجتمع الياباني الطبيعي قليلا فقط من هؤلاء الأطفال مختلطي الأعراق المنحدرين من رجال الأعمال الناجحين. لكن معظم الأبناء من ذوي الأعراق المختلطة، وجدوا راحتهم أكثر في الهجرة من اليابان، وكانوا غالبا ما يهاجرون إلى الولايات المتحدة.

إن الشعور العنصري القوي عند اليابانيين، وعند غيرهم من شعوب شرق آسيا ينطبق أيضا على الآسيويين الآخرين مثل الشعوب الآسيوية التي تقع بلادها غرب اليابان في جنوب شرق آسيا. وهذه المشاعر العنصرية تزداد قوة ضد الهنود وسكان الشرق الأوسط الذين يختلفون عنهم كثيرا. والعنصرية-أو على الأقل ما يشبه الشعور العنصري-نجدها أيضا عند الشعوب المتشابهة عرقيا في شرق آسيا. فمن الملاحظ أن معظم اليابانيين، والكوريين، والصينيين ينظرون إلى الزواج بعضهم من بعض بالنفور نفسه الذي يشعرون به في حالة زواجهم من القوقازيين. لكن الآباء اليابانيين اليوم أصبحوا يقبلون زواج ابنتهم من أمريكي عن طيب خاطر، ولا يقبلون زواجها من كوري أو صيني.

لكن هذا الوضع في الغرب مختلف تماما، حيث تنتشر الزيجات المختلطة، خصوصا بين الطبقة الأرستقراطية. وفي الولايات المتحدة، تعتبر الطبقة التي ينتمي إليها الفرد هي المهمة، وليست جنسيته. فملكة إنجلترا-على سبيل المثال-من أصل ألماني، حتى أن اسم العائلة الملكية قد تغير من (هانوفر) إلى (وندسور) لكي يناسب القومية الإنجليزية، كما تغير اسم زوج الملكة من باتنبرج إلى مونتباتن (Mountbaten). وكان كل من القيصر الألماني (ويلهلم)، وابن عمه (نيكولاس) آخر القياصرة حفيدين للملكة فيكتوريا، وكانا يتحدثان الإنجليزية عرضا فيما بينهما، لكن هذا التقليد غير موجود في شرق آسيا، وهو تقليد الامتزاج العالمي بالطبقات الأرستقراطية. وفي هذا الصدد أحب أن أذكر أن الزيجات المختلطة التي حدثت قبل العصر الحديث قد تم معظمها بين البحارة أو القراصنة وطبقة السوقة (أو حثالة المجتمع) التي تعيش في الموانئ.

وإلى جانب مشاعرهم العرقية يميل اليابانيون أيضا إلى النظر إلى البلدان الأخرى، وفقا لمركزها في النظام العالمي، تماما كما يركّزون على هذا التدرج الهرمي الإداري داخل مجتمعهم، وهو ما يفعله عموما معظم الناس تقريبا. لكن اليابانيين يفعلون ذلك دائما بوعي أكبر كثيرا من أي شعب آخر، وهو ما تظهره بوضوح عبارة مثل (Nippon-ichi) أي «الأول في اليابان»، والتي تتردد دائما على لسان اليابانيين، وكذلك كلمة، (Sekai-ichi)، أي «الأول في العالم». ورغم أنهم يدركون اليوم لحاقهم بالغرب إلا أنهم لا يهتمون كما كانوا يفعلون من قبل بالمستويات الوطنية، ومع ذلك فهم ما زالوا على وعي بمركزهم العالمي النسبي في عدد من التصنيفات الإحصائية بصورة تثير الدهشة حقا. فهم يدركون تماما أن بلادهم هي ثالث دولة في العالم من حيث مجمل الناتج القومي، والأولى مع السويد في متوسط عمر الفرد، والأولى في إنتاج السفن، والثانية والثالثة في إنتاج بعض الأشياء الأخرى، والخامسة عشرة، مثلا، في متوسط الدخل بالنسبة للفرد (وهناك بعض الدول الصغيرة الغنية مثل الدول الإسكندنافية، وسويسرا، وأيسلندة، ونيوزيلندة تضع اليابانيين في مرتبة أقل مما يتوقعه أي إنسان).

ويرتب اليابانيون دائما وضع البلدان الأخرى وفقا لدرجة حبهم أو كراهيتهم إياها. ولاشك أن هذا التقييم يعتبر رياضة داخلية لا يعرفها أي

بلد آخر، ولكنه سمة متبعة في أي استطلاع للرأي العام الياباني. ووفقا لهذا التقييم نجد أن بلاد الغرب البعيدة تأتي على قمة البلدان المفضلة عند اليابانيين، أما البلدان القريبة المجاورة لليابان فتقف في مقدمة البلدان غير المحبوبة. وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى في قائمة المجموعة الأولى نظرا للعلاقات الواسعة بينهما، وقد ظلت هكذا فترة طويلة، لكنها تقف في الوقت نفسه أيضا على رأس قائمة البلدان غير المحبوبة. والواقع أن سويسرا هي البلد الذي كسب عند اليابانيين المباراة الشعبية الدولية بشكل واضح في السنوات الأخيرة، فهي البلد الذي لا يعرف اليابانيون عنه الكثير، لكنها بالنسبة لهم تجسد المثل الأعلى للسلام العالمي. وعلى قائمة الدول المحبوبة والمقبولة بالنسبة لليابانيين، تقف إنجلترا وفرنسا أيضا، وألمانيا إلى حد ما، لأنهم يرون هذه الدول دولا نموذجية في العصر الحديث.

ويثور الجدل في اليابان حول الدول التي يمكن أن تحصل على جائزة التفوق في كراهية اليابانيين إياها. وتدور المنافسة بين كوريا الشمالية، وكوريا الجنوبية، والاتحاد السوفييتي الذي يحوز على عدد قليل من الأصوات، أو لا يحصل على أي أصوات على الإطلاق. أما الصين فهي في مركز متقدم بين الدول المحبوبة، ولكنها لا تحصل على الأصوات التي تناسب مركزها هذا. وكانت الهند من بين الدول المحبوبة عند الشعب الياباني كرمز للسلام، أيام مجد زعيمها نهرو، ولكنها انتقلت في السنوات الأخيرة إلى القائمة السلبية، لأن اليابانيين ينظرون إليها اليوم بوصفها دولة أجنبية بغيضة. أما معظم دول العالم الأخرى فليس لها في الوعي الياباني إلا أقل القليل، بحيث لا تحظى عندهم بأي درجة من التفضيل أو حتى أي ملحوظة هامة عنها.

وهكذا نجد أن اليابانيين-عموما-يفضلون كثيرا الديمقراطيات الغربية على الدول الشيوعية أو البلدان غير الغربية. وقد تفضل اليابان عقد مقارنة بينها وبين الدول الغربية لغير صالحها، دون أن تشعر بالاستياء، على أن يقارن بينها وبين بلد غير غربي وتكون المقارنة لصالحها، ذلك لأن اليابانيين يشعرون بالمهانة إذا ما عقدت مقارنة بينهم وبين تلك الدول المتخلفة، ومن الطبيعي ألا تثير هذه الأوضاع الدهشة في ظل سيادة الغرب في العصر الحديث، وتطور اليابان إلى دولة صناعية ومجتمع ديمقراطي

يتشابهان كثيرا مع الغرب. ورغم ذلك ما زالت اليابان تشعر بالقلق وعدم اليقين حول انتمائها بالفعل للعالم الأول، وما إذا كان أعضاء هذا العالم الأول يقبلونها عضوا منتميا لعالمهم، حيث تخشى من مجموعة دول هذا العالم موقفها العنصري، أو على الأقل موقفها الحضاري ضدها.

وعلى الرغم من انحياز اليابان المعتاد للغرب إلا أن الرأي العام الياباني يتحول من فترة لأخرى إلى الطرف الآخر، بالعودة إلى قيم اليابان التقليدية التي يصاحبها ظهور المشاعر المنحازة للآسيويين. فقد أعلن الفيلسوف والمؤرخ الفني الياباني (أوكاكورا) بصورة عاطفية وغير محددة، في بداية هذا القرن، أن (آسيا بلد واحد). وطالب العسكريون اليابانيون في الثلاثينيات بتحرير آسيا من الفساد والاستغلال الغربي. وقد شملت انتفاضة السبعينات المعروفة باسم (نيهونجين-رون) (Nihonjin-ron) موجة البحث عن الشخصية اليابانية، بالحديث عن الجذور الآسيوية والتضامن الآسيوي الحضاري. لكن هذه العواطف الآسيوية لم تجد-في الواقع-تأييدا كبيرا، حيث اتجهت العواطف اليابانية المنحازة للآسيويين إلى الصينيين بدرجة كبيرة، دون أن تنسحب على الآسيويين الآخرين إلا قليلا. أما الآسيويون الآخرون، وخصوصا الصينيون منهم، فكانوا ينظرون إلى اليابانيين بشيء من عدم الثقة أو بالعداء الصريح. وقد يشعر هؤلاء الآسيويون بالانحياز نحو الآسيويين مثلهم،لكن مشاعرهم كانت تختلف عن تلك المشاعر التي يفهمها اليابانيون. ولم يكن لظهور مشاعر الانحياز للآسيويين من جانب اليابانيين بين فترة وأخرى، سوى معنى إيجابي محدود، ومزيد من رد الفعل السلبي ضد الغرب.

وقد تطورت المواقف الشعبية اليابانية تماما نحو الولايات المتحدة، والصين، والاتحاد السوفييتي، وكوبا، وأصبح كثير من اليابانيين اليوم على معرفة جيدة ببعض الدول الغربية الكبرى، وعلى الأخص الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وأستراليا وكندا، لكن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر شعبية في خيال الشعب الياباني تليها جميع الدول الأخرى. ويفترض الشعب الياباني أن كل إنسان غربي موجود في اليابان مواطن أمريكي ما لم يثبت غير ذلك، وهو موقف يثير غضب بعض الأجانب. وباستثناء البرازيل التي يعرف عنها اليابانيون بعض الشيء نتيجة الهجرة اليابانية إليها، والعلاقات

الاقتصادية الضخمة معها فإن أمريكا اللاتينية لا تشكل في عقل الياباني إلا القليل. وتقيم اليابان علاقات اقتصادية واسعة مع بعض البلدان غير الغربية، وخصوصا بلدان جنوب شرق آسيا. وتتناول الأخبار العالمية في اليابان بلدانا كثيرة أخرى، ولكنها لا تثير كثيرا اهتمام الشعب الياباني. أما دول العالم غير الغربي-ما عدا الصين وكوريا-فهي على هامش الوعي الياباني.

وتعتبر كوريا من أكثر البلدان قربا من اليابان، بوصفها مستعمرة يابانية سابقة، وأيضا من حيث لغتها وبعض سماتها الثقافية البارزة، ومؤسساتها العصرية، ومع ذلك تفتقر المشاعر المتبادلة بين الشعبين إلى دفء العلاقات. فالكوريون لا ينسون استغلال الاستعمار الياباني القديم لبلادهم، وقد زرع في نفوسهم كراهية اليابانيين التي استمرت واضحة حتى الجيل التالي من خلال نظامهم التعليمي. ورغم مشاعر الاستياء التي يشعر بها الكوريون نحو اليابانيين إلا أنهم يشعرون نحوهم بإعجاب مستتر. ولاشك أن أقصى مجاملة يمكن أن يقدمها الكوريون لليابانيين هي اتخاذهم اليابان نموذجا لهم. لكن اليابانيين من جانبهم يحتقرون الكوريين، وينظرون إلى كوريا كبلد متخلف كانت خاضعة لحكمهم ذات يوم، كما ينظرون إلى الكوريين الذين يعيشون في اليابان بوصفهم مجرد أقلية مشاغبة. ويرتكب الكوريون من الجرائم وممارسة الأعمال المريبة في اليابان حجما أكبر من النسبة المفترض أنها تناسب عددهم وإن كان ذلك أمرا طبيعيا بالنسبة لمجموعة جديدة محرومة من الامتيازات تعيش في قاع المجتمع الياباني، ولا تتمتع بعضويته الكاملة. وتمثل كوريا مشكلة حقيقية بالنسبة لليابانيين. فهي مصدر عدم الاستقرار السياسي والأزمات العسكرية التي تهدد الأمن الياباني نفسه. وقد حولت هذه المشكلة مجموعة الأقلية إلى فريق مشاغب بصورة شبه دائمة، نتيجة رفض اليابانيين قبول هذه الأقلية في المجتمع الياباني قبولا كاملا،لكن الشباب في كل من البلدين-لحسن الحظ-تخلوا عن المواقف القديمة، وأصبحوا مستعدين لتكوين علاقات ودية بين بلديهما القريبين جغرافيا وثقافيا.

وقد كان الاتحاد السوفييتي هو البلد الوحيد الذي تكن له اليابان عداوة تقليدية بدأت منذ المباحثات التي أجرتها اليابان مع قيصر روسيا في

أواخر القرن الثامن عشر حول جزر هوكايدو الشمالية، وساخالين، وجزر الكيورايل (Kurile). وكانت الحدود اليابانية مع روسيا هي الحدود الوحيدة التي لم يتم تحديدها بصورة واضحة مما خلق لليابانيين تلك الخصومات التقليدية حول الحدود. وما زالت الجزر الأربع المتنازع عليها مثار خلاف. وقد تعمقت مشاعر العداء بين البلدين حول الأقاليم المتنازع عليها باشتعال الحرب الروسية اليابانية في الفترة (1954-1905)، ومرة ثانية في نهاية الحرب العالمية الثانية عندما سعت اليابان المنهزمة في الحرب إلى الاتحاد السوفييتي لمساعدتها على تنظيم الاستسلام، فردت عليها موسكو بغزو منشوريا. ويعتقد اليابانيون أن الاتحاد السوفييتي ترك ثلث عدد الأسرى اليابانيين يلقون حتفهم في معسكرات الاعتقال بسيبريا، وأن الفيتو السوفييتي في مجلس الأمن، بعد أربع سنوات من نهاية الاحتلال الأمريكي لليابان، كان السبب في بقاء اليابان خارج الأمم المتحدة.

وباستثناء عدد قليل من الشيوعيين اليابانيين الموالين للسوفييت، ينظر اليابانيون إلى الاتحاد السوفييتي بوصفه بلدا يجمع كل الخصائص غير المرغوبة في الغرب، ولا يتمتع إلا بقليل من الصفات الجذابة. لكن اليابانيين في الوقت نفسه-يدركون قوة الاتحاد السوفييتي، ويهتمون اهتماما كبيرا بإمكانية استغلال الموارد الطبيعية في سيبريا لصالح اليابان. لذلك صممت اليابان على إقامة علاقات سليمة مع الاتحاد السوفييتي لتحفظ بعلاقتها به التوازن في علاقاتها بالصين التي تشعر نحوها بمشاعر أكثر دفئا من الاتحاد السوفييتي.

وإذا تحدثنا عن مواقف الشعب الياباني من الصين نجدها مواقف مكثفة وبالغة التعقيد. فاليابانيون يحملون للصينيين مشاعر قوية من الإعجاب والتقارب، تنبع أساسا من أن الصين كانت على مدى زمن طويل هي نموذج اليابان الأمثل. ويدرك اليابانيون جيدا الجذور الصينية في ثقافتهم المتمثلة في نظام الكتابة اليابانية، وفي مفردات اللغة، والفنون، وكثيرا من القيم اليابانية التقليدية. فالصين بالنسبة لليابان مثل اليونان وروما. وكان اليابانيون مغرمين قبل الحرب العالمية الثانية بوصف علاقتهم بالصين بأنها علاقة الثقافة الواحدة والجنس الواحد. ولم يحدث أن تخوف اليابانيون من الصين في أي وقت، بوصفها تمثل خطرا على اليابان، ولم

يشعروا بذلك أبدا حتى يومنا هذا. ويميل اليابانيون إلى المبالغة في تقدير أهمية تعاملهم التجاري مع الصين، وأن إقامة علاقة طيبة مع هذه الدولة المجاورة التي تصادف أن تكون أكبر بلد في العالم هي ضرورة بالغة بالنسبة لهم.

ولاشك أن معظم المشاعر اليابانية نحو الصين إنما تعكس كثيرا من ذكريات الماضي. أما الصين المعاصرة فهي تبدو بالنسبة لليابانيين بلدا خلابا كما يراها كثير من شعوب العالم. فهي دولة مستقلة شجاعة، بينما، هم أنفسهم نتيجة، علاقتهم بالولايات المتحدة يرون بلدهم خاضعا لها. والصينيون في عيون اليابانيين ما زالوا مخلصين لجذورهم الآسيوية، بينما سمحوا هم أنفسهم لجذورهم اليابانية أن تذبل. لكن هذا المفهوم غريب إلى حد ما، ذلك لأنه مع الاستمرارية الثقافية الواضحة فقد اعتبرت الشيوعية نظاما تنصل تماما لكثير، إن لم يكن لكل القيم الصينية التقليدية، تلك القيم التي ظلت تمثل وضعا عاما في اليابان. ولاشك في أن حرص اليابانيين على إبراز هذه القيم، نتيجة شعورهم الدائم منذ الحرب العالمية الثانية بالذنب تجاه الصينيين لما اقترفوه ضدهم من نهب لبلادهم، جعلهم يشعرون بواجب القيام بمشروعات إصلاحية في الصين، تعويضا عن الآثام والانتهاكات التي ارتكبوها ضدهم في الماضي.

وقد نتج من تلك الأوضاع المختلفة نوع من التبجيل الذي يكنه اليابانيون نحو الصينيين كان وراء الشعور العام في اليابان بوجوب شراء السلع الصينية مهما كان سعرها، وتجنب نقد الصين بأي صورة، ويقبلون في دهاء ما يوجهه الصينيون لهم من نقد حتى لو كان نقدا قاسيا وظالما. وكثيرا ما تقوم البعثات التجارية، والسياسيون المعارضون اليابانيون بالتوقيع على بيانات مشتركة تدين السياسة اليابانية. أما الصحف اليابانية فهي حريصة على تجنب نشر ما يسيء إلى الصين، بحجة أن ذلك قد يحول بينها وبين نقل الأخبار من الصين. لكن التعليقات الصحفية اليابانية عن الصين أصبحت في السبعينات أكثر صراحة وجرأة، وإن ظل الاتجاه العام في اليابان يرى أن أي نقد للصين يعتبر نقدا متعصبا، أو على الأقل لا يتسم بالحكمة.

ومن ناحية أخرى، هناك وجه آخر للصورة يجعلها أكثر تعقيدا.

فالصينيون لم يبادلوا اليابانيين شعورهم الدافئ نحوهم على الإطلاق، بل ينظرون إليهم في ارتياب أو بشيء من الاحتقار. وكان حنين اليابانيين الجارف للصين، وذكريات العهود الماضية تمثل كلاسيكية من الحب غير المتبادل، فضلا عن أن البلدين في حقيقة الأمر كانا بالفعل بلدين مختلفين ثقافيا في أوائل القرن التاسع عشر، اتبعت كل منهما منذ ذلك الوقت طريقا مختلفا تماما في التنمية زاد من تباعدهما عن بعضهما. ومن ثم لم يكن شعور اليابانيين بتقاربهم الحضاري مع الصين قائما على أساس كبير من الحقيقة، خصوصا وأن الشباب اليابانيين لا يستطيعون أن يتصوروا أنه يمكن أن يعيشوا في ظل الأوضاع السائدة في الصين التي إذا قورنت فعليا بالأوضاع اليابانية فسوف تثبت بالنسبة للشباب اليابانيين أنها أوضاع شديدة التفرد. أما بالنسبة للتجارة اليابانية مع الصين فهي لا تمثل حجما تجاريا كبيرا بالنسبة لليابان، على الأقل، طالما ظلت الصين دولة شيوعية لديها اكتفاء ذاتي. وقد لا يكون هذا هو السبب الذي يجعل اليابان والصين بلدين متنافسين اقتصاديا بصورة خطيرة، ذلك لأن كلا منهما تدير اقتصادها بأفكار مختلفة تماما تحول دون دخولهما في تنافس خطير.

أيضا فإن اليابان ما زالت تحتفظ بروابط اقتصادية قوية مع تايوان التي يشعر معظم سكانها بالتناقض الحاد بينهم وبين الكوريين في الوقت الذي يشعرون فيه نحو المستعمر الياباني السابق بمشاعر دافئة، يبادلهم إياها اليابانيون بطبيعة الحال. ومن المحتمل أن يكون موقف الصينيين التايوانيين في الجزيرة ما هو إلا أسلوب ماكر لإظهار معارضتهم لحكامهم من أبناء الصين الأصليين. ذلك لأن تايوان هي الحاجز الذي يقف أمام تنمية العلاقات الوثيقة بين الصين الشعبية واليابان كما هي حاجز بين العلاقات الأمريكية والصينية. وسوف تظل اليابان تبذل أقصى جهودها للحفاظ على علاقاتها الرسمية السليمة مع الصين، ولكن من غير المتوقع أن تصبح هذه العلاقات، كما تصور كثيرون، ذات أهمية كبيرة بالنسبة لليابان، سواء كانت هذه العلاقات ثمرة أسلوب ودي أو غير ودي.

وإذا ما انتقلنا إلى المواقف الشعبية اليابانية نحو الولايات المتحدة وجدناها أكثر تعقيدا منها تجاه الصين. ولقد ناقشت هذا الموضوع بصورة تفصيلية في أكثر الأجزاء الأولى من هذا الكتاب، لكنني أحب هنا فقط أن

أعرضها باختصار. كان اليابانيون ينظرون إلى الولايات المتحدة حتى بدايات القرن العشرين، بوصفها أكثر دول الغرب كرما وصداقة، وكانت تعتبر النموذج الأمثل بالنسبة لليابانيين، ولكنها أصبحت بعد ذلك المنافس الإستراتيجي الرئيسي لليابان، رغم أن العلاقات الثقافية والاقتصادية ظلت تفوق أي علاقات لليابان بأي دولة أخرى. وقد أدّى الاحتلال الأمريكي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية إلى انخراط الولايات المتحدة انخراطا عميقا في شتى جوانب الحياة اليابانية، مما جعلها في نظر اليابانيين نموذجها الممتاز. لكنها خلقت في الوقت نفسه صراعا أصبح موضوع المعارضة السياسية اليابانية الرئيسي منذ ذلك الحين حول سياسة الانحياز، أو الحياد الياباني، وأصبحت المواقف اليابانية تجاه الولايات المتحدة تمثل حالة فريدة تجمع بين مظاهر الحب والكراهية في الوقت نفسه، وهو ما يفسر بسهولة المناقشات الثقافية في اليابان والبيانات التي يصدرها السياسيون المعارضون كعلامة على العداء العميق لكل ما هو أمريكي في اليابان. ومع ذلك فالمشاعر القوية نحو الأمريكيين لا تقتصر فقط على مستوى الحكومة اليابانية، بل نجدها أيضا على مستوى سكان الريف.

والحقيقة أن توجيه النقد للولايات المتحدة هو من أسهل الأمور في اليابان، لأنه يتم وكأنه نقد داخل أسرة واحدة. ويشير اليابانيون أحيانا إلى أن انتقاد الاتحاد السوفييتي والصين هو موقف لا فائدة من ورائه، بينما انتقاد الولايات المتحدة مسألة جديرة بالاهتمام، لأن اليابانيين يتوقعون منها الكثير. وطالما استمر اليابانيون يبحثون عن نموذج خارجي يحتذون به فإن الولايات المتحدة هي أكثر هذه النماذج ملاءمة لليابانيين. وأصبح من الأمور المسلم بها هذا التدفق الهائل، المتصل، من التأثيرات الثقافية الأمريكية على اليابان، وما يقابله من تدفق مماثل من اليابان إلى الولايات المتحدة. ويشعر اليابانيون أن الحياة الأمريكية مألوفة لهم من خلال مشاهدتهم الأفلام والبرامج التلفازية الأمريكية. وتذكر الإعلانات دائما أن أشهر المنتجات وأكثرها شيوعا هي المنتجات الواردة من نيويورك، وليس من لندن، وبالتأكيد ليست من الاتحاد السوفييتي أو الصين. والأمريكيون في اليابان هم الأجانب الذين يعرفهم اليابانيون معرفة جيدة، ويشعرون بأنهم يعيشون في اليابان كأنهم في وطنهم. وعندما يسافر اليابانيون للخارج فإن الولايات

المتحدة هي أكثر البلاد المفضلة لديهم. لقد بلغ عدد الذين زاروا الولايات المتحدة عام 1973(650000) ياباني، أي ضعف عدد اليابانيين الذين زاروا أي بلد آخر، بما فيها تايوان القريبة منهم. بينما زار اليابان من الأمريكيين خمسة أضعاف من زارها من الجنسيات الأخرى. ويردد اليابانيون كثيرا أنهم يشعرون في الولايات المتحدة كأنهم في بلادهم أكثر من شعورهم بذلك في أوروبا، بينما لا يذكرون شيئا عن بقية أنحاء العالم. وحول هذا الموضوع لا نجدهم يذكرون أي شيء عن بلاد مثل إندونيسيا، والهند، ومصر، أو الاتحاد السوفييتي، وهي بلاد تبدو لهم بلادا غريبة بدرجة كبيرة. وإذا كان اليابانيون قد وصلوا إلى المعنى الحقيقي لمشاعر الصداقة مع أي شعب آخر فإن الشعب الأمريكي هو هذا الشعب بلا منازع.

وقد نجح اليابانيون، وهم الشعب الذي لم يكن له أي علاقات مع العالم الخارجي منذ أكثر من مائة عام، نجحوا في تنمية مختلف العلاقات الدولية الوثيقة غير العادية بمعظم بلاد العالم. لكننا إذا نظرنا إلى اليابان بوصفها دولة تعتمد اعتمادا كاملا في استمرار حياتها على السلام العالمي ونمو التجارة العالمية فسوف تبدو علاقاتها الدولية الراهنة أقل مما تحتاج إليه. صحيح أن اليابان قد نجحت في تطوير ما يكفي من المهارات النوعية التي تحتاج إليها علاقاتها الاقتصادية، وغيرها من العلاقات الأخرى بالعالم الخارجي، لكنها لا تشارك في حل المشاكل العالمية بما يتفق مع وزنها الدولي وبراعتها المشهودة. وقد تنظر الشعوب الأخرى إلى اليابانيين بوصفهم مجرد عضو صامت في النظام العالمي الذي وضعه آخرون، وأن مساهمتهم فيه مساهمة سلبية متجنبين أن يصبحوا مرة أخرى قوة عسكرية. والواقع أن معدلات نموهم الاقتصادية المرتفعة وما يميزها من صفة الكتمان والتحفظ وعدم الاكتراث بالآخرين، هي من أسباب تصور الكثيرين إياهم بأنهم قوة مخربة للتجارة والنظام العالمي، أكثر من كونهم مشاركين في إدارة هذا النظام بصورة هادئة.

ولاشك أن اليابان في حاجة إلى اتباع أساليب أفضل تخدم مصالحها. فالمشاكل. الخطيرة التي يواجهها العالم تتدرج ما بين المسائل التقنية الخاصة بالمصادر الطبيعية، وأثر البيئة على الكائنات على المستوى الكوني، إلى مشاكل التجارة العالمية المعقدة، والأزمات الدولية. وكان ينبغي على اليابان

أن تحاول بإمكاناتها الهائلة تعظيم مشاركتها في حل هذه المشاكل. ولكي تفعل ذلك، كان لزاما عليها ليس فقط امتلاك مهارات كبرى في معرفة اللغات الأجنبية لتسهيل تعرفها على تلك المشاكل وإنما أن يكون لديها أيضا إحساس متبادل بالثقة والتعاون بينها وبين الآخرين. ومع غياب مزيد من الشعور الياباني بالزمالة نحو الشعوب الأخرى، من الصعب أن يوجد مثل هذا الشعور لدى الشعوب الأخرى نحو اليابانيين، وبالتالي تغيب الثقة والتفاهم المتبادل الذي يساعد على حل هذه المشاكل الخطيرة التي تواجهها البشرية.

وفي اعتقادي أن احتياج اليابان لكل هذا أخذ يتعمق، كل يوم، بصورة أكبر من مجرد حماسها للأمم المتحدة والنزعة العالمية الشكلية التي تبناها اليابانيون، إذ يجب عليهم التغلب على إحساسهم بالعزلة، أو نقولها بصراحة-أكثر-ينبغي عليهم أن يظهروا مزيدا من الاستعداد للارتباط بالبشرية. إن من واجبهم أن يعتبروا أنفسهم جزءا من بقية العالم ويشعرون بأنهم كذلك بالفعل. ولا يحتاج اليابانيون إلى تعلم اللغات الأجنبية لكي يجيدها الخبراء فقط لإدارة المفاوضات في المسائل المحددة، بل يحتاجها كل اليابانيين لتساعدهم على إقامة العلاقات مع الآخرين وتطويرها. ولعل هذا هو السبب الذي يجعل من تعليم اللغة الإنجليزية في اليابان مسألة هامة بالنسبة للجميع، وليس فقط بالنسبة لعدد قليل من الخبراء، ومن الطبيعي ألا تكون هذه المشاكل مشاكل يابانية على وجه التحديد، إذ إن جميع الشعوب تحتاج إلى روح التعاون الدولي الحقيقي، وإن كان احتياج اليابان لهذه الروح الدولية يفوق احتياج جميع الشعوب الأخرى، لأنها بلد يعتمد اعتمادا خطيرا على العالم الخارجي، فضلا عن أن هؤلاء الذين يمتلكون القوة والمهارات مثل اليابانيين هم الأقوياء الذين يرسمون المستقبل. واليابان تقف مع هؤلاء الأقوياء على القمة أو بالقرب منها.

ومن حسن الحظ أن الحكومة والشعب اليابانيين أظهرا في السبعينات إدراكا متناميا لهذه المشكلة. فقد قامت اليابان بتوسيع جهودها في مجال التعاون الدولي، وبدأت تأخذ مواقف أكثر إيجابية في المناقشات الدولية وفي عام 1972 أقامت الحكومة اليابانية المؤسسة اليابانية لتطوير العلاقات الثقافية بالعالم الخارجي، لنشر المعرفة بالشؤون اليابانية. ونجحت اليابان

في استمالة جامعة الأمم المتحدة، لتتخذ من طوكيو مقرا رئيسا لها. هذا رغم أن خير ما تمثله هذه الجامعة ليس الإنجازات التي تحققت بل المسافة التي يتعين اجتيازها.

إن جامعة الأمم المتحدة، من حيث هي تجمع لمعاهد بحث منتشرة في كل أرجاء العالم، تعد رمزا للعالمية أكثر منها أداة فعّالة لصبغ اليابان بالصبغة العالمية. فعلى الرغم من قيامها إلا أن الجامعات اليابانية قد تكون أقل جامعات العالم من حيث الطابع الدولي. فالجامعات القومية في اليابان، وهي صفوة النظام، لا يمكنها بحكم القانون أن تستخدم أجانب ليعملوا فيها كأساتذة منتظمين. والواقع أن عدد الأساتذة الأجانب الذين يعملون في بعض المعاهد الهامشية عدد قليل جدا، ومعظم هذه المعاهد لها جذور متصلة بالإرساليات المسيحية، ويقوم معظم هؤلاء الأساتذة الأجانب بتدريس اللغة الإنجليزية، كذلك لا يوجد من الطلبة الأجانب في الجامعات اليابانية سوى أعداد قليلة تدرس في الجامعات الخاصة. وتشير الإحصائيات، بصورة واضحة، إلى أن هناك في الجامعات اليابانية قليلا من الطلاب الكوريين، والصينيين، المقيمين في اليابان والذين يتحدثون اليابانية بنفس إجادتهم للغاتهم الوطنية. إن مثل هؤلاء الطلبة لو كانوا يعيشون في أي مجتمع آخر لكان من المستبعد اعتبارهم من الأجانب على الإطلاق. ولا تسمح الجامعات اليابانية أيضا أن يلتحق بها الطلبة اليابانيون الذين لم يتعلموا في المدارس الثانوية الحكومية. وإذا ما اشتركوا في امتحان دخول الجامعة كان نجاحهم فيه أصعب من المستحيل. لذلك يضطر هؤلاء الطلبة إلى استكمال دراستهم في الخارج. وهكذا نرى كيف تبقي اليابان جامعاتها في مستوى أقل ما يمكن من العالمية، وهي التي تحرص على أن تكون بلدا عالميا أكثر من غيرها، وكيف أن طلابها يتلقون العلم من خلال نظام تعليمي وطني ضيّق.

وهكذا يتضح أن اليابان ما زال أمامها الكثير للوصول إلى العالمية. لكني أخشى أن أكون قد رسمت لليابان صورة قاتمة جدا، لأنني أكتب أساسا عن الأجيال الكبيرة ومشاكلها. أما الشباب اليابانيون فهم مختلفون تماما. فقد نشئوا تنشئة جديدة تتناقض كثيرا مع الكبار في انحيازاتهم ومخاوفهم. وربما كان التحسن في مستوى المهارة في إجادة اللغات الأجنبية

قد حدث نتيجة حماس الشباب لتعلم اللغة الإنجليزية، أو من التحسن في تدريس هذه اللغة. ويهتم الشباب اليابانيون اهتماما كبيرا بممارسة الخبرات الحياتية خارج بلادهم، والاقتراب من الشعوب الأخرى في علاقات سهلة مفتوحة. وهم يزورون الولايات المتحدة زيارات صيفية متمتعين بحالة انسجام مع المجتمع الأمريكي، رغم قدراتهم اللغوية الضعيفة، دون شعور واضح بالغربة أو الخجل. والشباب اليابانيون على استعداد تام لكي يكونوا أعضاء في مجتمع عالمي له مشاكل ومصالح مشتركة بعد أن تجاوزوا مشكلة الإحساس بالعزلة والخجل اللذين كانا يميزانهم عن أي شعب آخر من شعوب العالم. وأحب أن أشير هنا إلى أن الشباب الذين بدؤوا طريق التحرر هذا، فإنهم-واقعيا-لم يتخلصوا بعد من طبيعتهم اليابانية الخجولة، وقد يستطيع هؤلاء الشباب اليابانيون في يوم ما، أن يتخلصوا من مشكلة إحساسهم القوي بالعزلة، ويشعرون شعورا حقيقيا بالعالمية. وهذا ربما تحقق مع تعاقب الأجيال أكثر من إمكانية الوصول إليه من خلال إصلاح النظام الياباني نفسه.

28 المستقبل

لاشك أن نظرة المرء للمستقبل إنما تعتمد أساسا على دقة فهمه للماضي. فإذا كانت اتجاهات الماضي قد تم تحديدها تحديدا سليما فعندئذ يستطيع المرء أن يتصور إمكانية استمرار بعض هذه الاتجاهات في المستقبل، وإن كان هذا التصور لن يكون في دقة ما يحدث من أفعال مباشرة تتخذ لها مسارا مستقيما، ذلك لأن بعض هذه الاتجاهات تناقض بعضها الآخر، وتميل كلها إلى التغيير صعودا أو هبوطا حسب المواقف المتغيرة. وفضلا عن ذلك فإن الحقيقة المؤكدة التي تعلمناها من الماضي هي أنه ستحدث أمور كثيرة لا يمكن التنبؤ بها، وقد تؤدي إلى تغيير حاسم لهذه الاتجاهات. صحيح أن المستقبل لا يبدو واضحا بالنسبة لنا، لكننا، حتى نتأمله في حالته الضبابية، نستطيع تمييز المجالات التي يتحدد بها بعض المشاكل الكبرى.

وتعتبر الكوارث الطبيعية واحدة من المشاكل التي كان لليابان منها دائما نصيب كامل. فزلزال طوكيو الرهيب، وحريق عام 1923 قد حفرا خطرا عميقا في وعي اليابانيين. ومن الممكن أن تصبح الزلازل أو العواصف أكثر عنفا وتدميرا مما كانت عليه في الماضي، بسبب وجود العمارات الشاهقة،

والطرق المعلقة، وخطوط السكك الحديدية، والأنفاق، ووجود ما يمكن أن يعد مدنا تحت الأرض بعضها تحت مستوى سطح البحر. وقد عبّرت الشعبية الواسعة التي نالتها رواية (غرق اليابان)، والتي صدرت في أوائل السبعينات، عن الحالة العصبية التي يعيشها اليابانيون، إذ حققت أعلى رقم في مبيعات الكتب اليابانية، لأنها نجحت في وصف التفاصيل الصارخة لكيفية ابتلاع المحيط الهادي البلاد كلها. لكن الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تهدد مستقبل اليابان غير محتملة اليوم إلى حد كبير، فهي أقل تهديدا كثيرا من مجموعة الكوارث المحتملة التي يصنعها الإنسان بنفسه.

ومن أخطر المشاكل التي تواجه جميع الدول مشكلة التنظيم الداخلي للمجتمع وخصوصا في مجتمع كبير مثل المجتمع الياباني. ذلك لأن المجتمع الصناعي المعاصر أصبح شديد التعقيد في إدارته لدرجة وجود ما يشير إلى احتمال أنه قد تظهر فيه علامات على استحالة التحكم فيه، في المستقبل، وربما انهياره أيضا تحت وطأة آلياته المعقدة. أما الديمقراطيات الحديثة التي تتطلب من جماهير الشعب الواسعة اختيار الزعامات، واتخاذ القرارات بشأن مشاكلها الصعبة العديدة فتثير إدارتها الارتباك ويصعب تسييرها. وهذه الصعوبات تطرح أسئلة حول الشكل النهائي المناسب لحكمها في ظل تلك الأوضاع المعاصرة. أما النظم الشمولية التي تضع مسؤولية التحكم في المجتمع الاقتصادي في أيدي عدد قليل من المسؤولين فقد أثبتت أنها أقل كفاءة كثيرا. وتقف اليابان بالنسبة لهذه المشكلة، على وجه التحديد، في وضع معقول نسبيا، ربما يكون أفضل الأوضاع بين الدول الغنية الكبرى. وقد أوضحنا كيف تعالج اليابان هذه المشكلة بصورة جيدة، وإن كانت الفردية والرفاهية المتعاظمتان فيها ربما تقفان عقبة في طريق ما تتمتع به من مهارات حالية. وربما ينتج أيضا تقادم قوة العمل اليابانية، وقلق عمالتها المتزايد، انخفاضا في كفاءاتها الحالية. ولكن اليابانيين، عموما، يستطيعون تدبر المستقبل في ثقة، إلى حد ما، بالنسبة لمشاكل من هذا القبيل.

وتأتي المشكلة الكبرى الثالثة، وهي تتعلق بالبيئة الأرضية والمصادر الطبيعية العالمية. وفي هذا المجال تواجه جميع الدول تقريبا الصعوبات نفسها، وإن كانت هذه المشكلة تهدد بعض هذه الدول أكثر من غيرها.

والأرجح أن اليابان هي أكثر الدول الكبرى المهددة بهذه المشكلة. غير أن النمو السكاني في اليابان ليس هو أخطر ما في هذه المشكلة كما هو الوضع في كثير من الدول الأخرى، لأن التزايد السكاني فيها لا يتعدى (١٪) سنويا فقط. ومن المتوقع أن يصل تعداد الشعب الياباني في عام (2000) إلى 135 مليون نسمة. وتعتبر نسبة النمو السكاني هذه في اليابان ضئيلة بالمقارنة بمعدل نمو الاقتصاد الياباني، رغم أن حل مشاكل اليابان المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية كان من الممكن أن يغدو من أخطر ما يواجه اليابان حتى من دون الزيادة السكانية. ولقد كان إدراك اليابانيين أهمية التصدي لها، في بداية الأمر، إدراكا بطيئا، لكنهم نجحوا أخيرا في التصدي لها وإخضاعها للسيطرة اليابانية. غير أن مشاكل التلوث الكوني، وموارد الثروات العالمية، لا يمكن لليابان أن تنفرد بحلهما وحدها، لأنها تعتمد على رغبة شعوب العالم المختلفة في التعاون من أجل الوصول إلى حل لها، وقيام الخبرات الدولية بتحقيق هذا الهدف.

وتقودنا المشكلة السابقة إلى المشكلة الرابعة، وهي مشكلة التعاون الدولي، ليس فقط فيما يتعلق بالبيئة والموارد العالمية، وإنما أيضا فيما يخص التجارة العالمية، والسلام العالمي. إن هذه المشاكل بالنسبة لليابان تعتبر من الأمور الفاصلة والحاسمة، لأن الدول الأخرى تستطيع أن تعيش مع الاضطرابات واسعة النطاق الحروب طويلة الأمد، التي لا تصل إلى حد النزاع النووي بين القوى الكبرى. أما اليابان فلا تستطيع أن تتحمل هذا، كذلك تستطيع الدول الأخرى أن تتحمل بعض الضرر وتتعايش مع استمرار تدهور التجارة العالمية أو توقف نموها، لكن اليابان لا تستطيع أن تتحمل ذلك. ومع أن التعاون الدولي يعتمد على مواقف الشعوب الأخرى فإن اليابان لم تقم بدورها كما ينبغي في هذا المجال. وقد أدرك اليابانيون أخيرا فشلهم في هذا، لكنهم ربما لم يدركوا بعد أن السبب الجذري لهذا الفشل هو إحساسهم الخاص بالعزلة والتفرد. وحيث إن مستقبل اليابان لا يمكن أن يحدده سوى اليابانيين أنفسهم فإن هذه المشكلة هي أكبر المشاكل التي تواجهها اليابان. وفي اعتقادي الشخصي الذي استند فيه إلى مواقف الشباب اليابانيين هو أن اليابان سوف تواجه هذا التحدي على المدى البعيد مواجهة جيدة، وأنه في حالة وصول الكارثة إليها، فلن تكون-على الأقل-من

صنع يديها. وسوف يظل العقل الياباني دائم السؤال عن دور اليابان في العالم المعاصر. وربما كان الاهتمام بالتوصل إلى دور فريد يلعبونه لأنفسهم ليس علامة صحية، إذ من المؤكد أن إجابتهم عن السؤال المطروح لن تكون إجابة دقيقة أو سليمة. فطالما ظل اليابانيون يرون أن بلدهم هي الدولة الشرقية الوحيدة التي استطاعت أن تقوم بتصنيع نفسها بنفسها تصنيعا كاملا لتضارع الغرب الصناعي، فهم يتصورون أن اليابان لابد من أن تكون هي حلقة الوصل بين الشرق والغرب. وحتى إذا اعتبرنا أن هناك غربا واحدا، وهو قول مشكوك فيه، فليس هناك بالتأكيد شرق واحد. ومهما كان الأمر فمن الصعب أن تكون اليابان هي أنسب الدول للقيام بدور حلقة الوصل بين الشرق والغرب، نظرا للصعوبات التي تواجه جميع بلدان الشرق والغرب في فهم اليابانيين. وقد تستطيع اليابان أن تكون لها هذه الصلاحية مع مناطق صغيرة محدودة تتشابه معها إلى حد ما، مثل بعض أجزاء إمبراطوريتها السابقة في جنوب كوريا، وتايوان. لكنها لا تستطيع ذلك في مناطق مثل إفريقيا، والشرق الأوسط، والهند، أو حتى في جنوب شرق آسيا التي تفهم بعض مناطق الغرب-على الأقل-أكثر مما تفهم اليابان، والتي لا تربطها باليابان علاقات حميمة مثل العلاقات التي تربط اليابان ببعض الدول الغربية.

لكن اليابان تستطيع أن تقوم بأدوار ذات أهمية كبيرة، نظرا لمركزها كوحدة من أكبر الوحدات الوطنية في العالم. فاليابان دولة كبيرة غنية نبذت الحرب. وتحتفظ فقط بقوات دفاع ذاتي متواضعة جدا، ومن ثم فهي قادرة على مساعدة جميع الدول لكي تستطيع أن تشق طريقها في ظل أعباء التنافس العسكري المفروضة عليها، لكي تتقدم إلى عصر أكثر سلاما ورخاء.

كما تستطيع اليابان أيضا أن تلعب دورا بالغ الأهمية بالنسبة للشعوب غير الغربية لتكون لها المثل والقدوة في شتى أساليب الحياة، كما كانت بالنسبة لها في بعض الفترات الماضية. فمن المعروف أن المقدرة اليابانية هي التي أطلقت في بداية هذا القرن مارد القومية الآسيوية، ليثبت أمام دول الغرب بقوتها العسكرية، بل ينجح في هزيمة الروس. وأثبتت اليابان بما حققته في السنوات الأخيرة من وفرة أن القوة الاقتصادية والثروة

ليستا حكرا على العالم الغربي وحده. وقد يكون لما حققته اليابان من إنجاز رائع في تطوير مجتمعها الديمقراطي المفتوح انفتاحا كاملا، ونظامها البرلماني الناجح، قد يكون لهذا وقع وتأثير أكبر، إذا تعرّف العالم الخارجي على هذه التجربة وفهمها بصورة أفضل، لأن تأثيرها كان محدودا في الماضي، باستثناء تأثيرها في العناصر الديمقراطية في كوريا الجنوبية، وتايوان. وسوف تصبح اليابان هي الدولة الملهمة للشعوب غير الغربية، إذا فهمت هذه الشعوب النجاح الذي حققه اليابانيون من نقل الكثير من الثقافة الغربية، في الوقت نفسه الذي احتفظوا فيه بتقاليدهم الحضارية العريقة، وكيف أنتجوا مزيجا حضاريا ديناميكيا ينتمي لهم بالكامل. إذا فهمت هذه الشعوب-التي تخشى أن تفقد هويتها الثقافية-التجربة اليابانية فسوف تصبح شعوبا عصرية، وها هي اليابان أمامها مثلا ملهما.

ولليابان أيضا دور خاص بالنسبة للدول الصناعية. فقد توصلت، بوصفها الدولة الصناعية الوحيدة النابعة من حضارة غير غربية، إلى حل مشاكل الحياة الصناعية والحضرية، وأوضاع الديمقراطية الشعبية، والمهارات التي تميزها تماما من مهارات الدول الأخرى. وقد شاهدنا بالفعل مدى التأثير الواسع للمهارات الفنية اليابانية، ومفاهيمها الجمالية على الولايات المتحدة، وبدرجة أقل على بعض البلدان غير الغربية. ومن المحتمل-مع الوقت-أن تؤثر اليابان تأثيرا مماثلا في هذه الدول في مجالات أخرى، وبدلا من أن تكون اليابان بلدا ناقلا، ربما تسهم في أكبر نصيب ممكن في حل مشاكل العصر، بصورة تفوق ما يؤهله لها وزنها الدولي.

وقد يتمكن اليابانيون أيضا من أن يصبحوا روادا في سبيل تنمية مشاعر الرفاقية بين شعوب المعمورة التي تحتاج إليها البشرية ضمانا للبقاء. وفي هذا الكتاب ركّزت على عزلة اليابانيين وإحساسهم الدائم بأنهم منفصلون عن الآخرين، بينما هم يبدون حاليا أقرب للهدف من غيرهم من بعض الشعوب الأخرى. وحقيقة الأمر أنهم تقدموا تقدما كبيرا عما كانوا عليه منذ مائة وخمسين عاما، عندما كان الطريق أمامهم شاقا مليئا بصعوبات اللغة والشعور المتأصل بالعزلة. أما إذا تبين اليابانيون اليوم بوضوح المشكلة التي يواجهونها فلربما استطاعوا أن يتقدموا على الجميع ويفوزوا بالسباق. هذا إذا وضعنا المشكلة على المستوى التنافسي مجازا وهو المستوى الذي

قد يفكرون في إطاره، وإن كنا نأمل أن تغدو هذه النظرة يوما ما نظرة بالية. وتعتبر العلاقة المتطورة بين اليابان والولايات المتحدة، وبدرجة أقل مع الدول الغربية الصناعية الأخرى، أول مثل في تاريخ العالم من أمثلة التعاون الواسع العميق القائم على أساس المساواة بين أكبر الأصول الحضارية والعرقية التي تقسم العالم. ولا نستطيع أن نعتبر هذه العلاقة علاقة كاملة أو مثالية، بل نعتبرها بداية لنموذج من العلاقات التي يجب أن تتبناها شعوب العالم في يوم ما.

ولاشك أن إحساس اليابانيين في الماضي بعدم الارتياح في علاقاتهم بالأمم الأجنبية، وعدم اكتراثهم وتعنتهم في التعامل مع الآخرين، كانا السبب وراء عدم استعدادهم للقيام بدور قيادي في تنمية شعور الرفاقية الإنسانية العالمية. غير أن وضعهم الجغرافي والتاريخي قد يضطرهم إلى القيام بدور قيادي في هذا المجال. وهناك أمل كبير في أن يستطيع الشباب اليابانيون، الذين انفتحوا على العالم الخارجي، مواجهة التحديات. وربما لا يكون القرن الحادي والعشرين هو قرن اليابان، كما بالغ في التصور آخرون من غير اليابانيين، لكن من المحتمل أن تصبح اليابان من الدول رفيعة الشأن القائدة في إيجاد الحلول للمشاكل التي ستواجهها البشرية في القرن الحادي والعشرين.

المؤلف في سطور:

إدوين رايشاور

* ولد ونشأ في اليابان.

* عمل أستاذا في جامعة هارفارد.

* عكف على دراسة التاريخ الياباني والثقافة اليابانية طيلة حياته، وعين سفيرا للولايات المتحدة في اليابان من (1961-1966).

* له مؤلفات عديدة منها. الولايات المتحدة واليابان، اليابان: قصة أمة، نحو القرن الواحد والعشرين. التعليم في عالم متغيّر.

المترجمة في سطور:

ليلى الجبالي

* من مواليد الزقازيق.

* تخرجت في كلية الآداب-جامعة القاهرة-قسم اللغة الإنجليزية عام 1957.

* شاركت في عدة مؤتمرات دولية.

* لها مؤلف عن الثورة الفيتنامية بعنوان: (وانتصرت الثورة في فيتنام).

* لها العديد من المقالات المترجمة.

* تعمل حاليا محررة صحفية في الشؤون السياسية بصحيفة الجمهورية.

المراجع في سطور:

شوقي جلال

* تخرج في كلية آداب



الاتجاهات التعصبية

تأليف:

د. معتز سيد عبدالله

جامعة القاهرة-قسم الفلسفة وعلم النفس عام 1956.

* أسهم في كتابة العديد من المقالات في المجلات المتخصصة.

* عضو لجنة قاموس علم النفس.

* ترجم العديد من الكتب في موضوعات مختلفة منها: «أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي»، و «العالم بعد مائتي عام»، و«تشكيل العقل الحديث». وجميعها صدرت في سلسلة عالم المعرفة. ومنها أيضا بافلوف وفرويد: الأصوات والإشارات.

هذا الكتاب

يثير التقدم العملاق الذي حققه اليابانيون إعجاب العالم أجمع. كما يثير في الوقت نفسه عديدا من التساؤلات حول السرّ في قدرات هذا الشعب العملاق الذي تفوق تفوقا استراتيجيا، حتى سبق تفوقه في مجال العقول الإلكترونية القوتين العظميين بما لا يقل عن 80 عاما.

يتوخى هذا الكتاب الموضوعية والدراسة الدقيقة لكافة جوانب حياة الشعب الياباني منذ عهد ما قبل الإقطاع الياباني في القرن الثاني عشر الميلادي، حتى وصل إلى تفوقه الإستراتيجي الحالي ليصبح القوة الاقتصادية والعلمية العظمى. ويجيب هذا الكتاب عن التساؤل: كيف استطاع اليابانيون الذين عاشوا في عزلة عن العالم الخارجي زمنا طويلا، في جزر فقيرة بالموارد الطبيعية، أن يصبحوا أكبر مجموعة بشرية في العالم تتسم بالوحدة والتجانس الثقافي بدرجة فريدة. وما هو التكوين العرقي للشعب الياباني كجزء من البنية الطبيعية للحضارة اليابانية؟ وكيف أصبح اليابانيون هم المثل الأول في العالم اعتمادا على النفس، وإحساسا بقوتهم الذاتية التي جعلتهم يقسمون العالم إلى قسمين لا ثالث لهما؟ «نحن»، أي اليابانيون، و«هم»، أي بقية شعوب العالم.

هذا ما يبحثه ويجيب عنه هذا الكتاب الذي حرصت سلسلة «عالم المعرفة» على تقديمه لقارئها العربي استمرارا لرسالتها التنويرية الثقافية العربية.